

الإيضاحُ العُصْدِيُّ

لابئى على الفارسى

٢٨ - ٣٧٧ هـ

حققه وقدم له

الدكتور حسن شاذلى فرهور

كلية الآداب — جامعة الرياض

المجزء الأول

الطبعة الأولى

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقْتَلَفُهُ

المؤلف (١) :

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي
الفسوي النحوي أمه عربية سدوسية من سدوس شيبان القرس .

ولد في مدينة فسا وهي من مدن فارس القديمة الكبيرة وقضى صباه بين
ربوعها ثم انتقل إلى بغداد وهي زاخرة بأهل العلم والفضل فلزم شيوخها وانطلق
في طلب العلم تدفعه إليه الرغبة الجامحة والهمة العالية حتى ضارع بعض أئمة
عصره . ثم فارق بغداد وانتقل إلى حلب سنة ٣٤١ فأقام مدة عند سيف الدولة
وعاد إلى فارس فصحب عضد الدولة بن بويه وتقدم عنده فعلمه النحو وصنف له
كتاب الإيضاح في قواعد اللغة العربية . ومات بعد حياة حافلة بالدراسة والتأليف
في خلافة الطائع لله في بغداد سنة ٣٧٧ هـ عن تسع وثمانين سنة .

(١) ترجمته في : إشارة التبعين الورقة ١٣ ، وبغية الوعاة ٢١٦ ، وتاريخ
بغداد ٧ : ٢٧٥ وتاريخ أبي الفداء ٢ : ١٢٤ ، وتاريخ ابن كثير ١١ : ٣٠٦ ،
وتلخيص ابن مکتوم ٤٩ ، وابن خلسكان ١ : ٢٣١ وشذرات الذهب ٣ : ٨٨
وطبقات الزبيدي ٨٦ ، وطبقات القراء لابن الجزري ١ : ٢٠٦ ومعجم الأدباء
٧ : ٢٣٢ ، والفهرست ١ : ٦٤ ، وإنباء الرواة ١ : ٢٧٣ ، ونزهة الألباء ٣٨٧ ،
والنجوم الزاهرة ٤ : ١٥١ ، ولسان الميزان ٢ : ١٩٥ ، وروضات الجنات =

أخذ النحو عن كثير من أعيان عصره أمثال أبي الحسن علي بن سليمان
الأخفش الصغير، وأبي بكر بن السراج محمد بن السري، وأبي إسحاق إبراهيم
بن السري بن سهل الزجاج، وأبي بكر بن الخياط، ومحمد بن الحسن بن دريد،
وأبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل « مبرمان » وعكف على حلقة أبي بكر بن
مجاهد شيخ القراء في عصره .

كان أبو علي شديد العناية بالقياس ، عظيم التقدير له ، قليل العناية بالرواية
قليل التقدير لها وكان يقول : لأن أخطيء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أهون
عليّ من أن أخطيء في مسألة واحدة قياسية^(١) . وعلى الرغم من انتسابه إلى المدرسة
البصرية لم يكن مقلداً غيره من أئمة البصرة أو الكوفة فإنه كان صاحب مذهب
مستقل انفرد به وكان يعمل فكره في المسألة ويناقشها بعقله الواسع وتفكيره
الصحيح . له آراء انفرد بها من بقية البصريين وآراء شاركه فيها بعضهم وآراء
انحاز فيها إلى جانب الكوفيين فكان أحياناً يختار رأي البصريين ، وأحياناً
يؤثر رأي الكوفيين ، فقد كان يحيط بآراء المدرستين ويختار منهما ما يراه
أولى بالاتباع وإن غلب عليه الميل إلى المذهب البصري والأخذ به في كثير من
الأحيان لأنه كان المذهب الذي حررت أصوله وفروعه وعالاه وانفراده بآرائه

= للخوانساري ٢١٩ ، وأعيان الشيعة ٢١ : ١١ ، ٢٥ ، ومعجم المؤلفين لعمر
كحاله ٣ : ٢٠٠ وانظر : أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ، والمدارس
النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٥٥ .

Brockelmann, GAL , Suppl. 1 : 175 .

Encyclopedia of Islam , 2 Nd Edition , 2 : 802 .

في النحو يلتقى ضوءاً على جانب كبير من مظاهر توسعه في دراسة النحو وتمحيص مسائله .

أما بخصوص ثقافته فكان موضع احترام الناس في عصره فقد أثنوا عليه ورأوا فيه رأياً حسناً . قال قوم من تلاميذه : « أبو علي فوق المبرد وأعلم منه ^(١) » . وقال أبو طالب العبدى : « ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه ^(٢) » وكان أبو علي إمام وقته وانتهت إليه الرياسة في النحو وانفرد به وقصده الناس من الأقطار وعلت منزلته في العربية ^(٣) . وكان عضد الدولة يقول : أنا غلام أبي علي النحوى الفسوى في النحو وغلام أبي الحسين الرازى في النجوم ^(٤) .

تخرج على يده جمهرة لا تحصى من الفحول منهم أبو الفتح عثمان بن جنى والرواة يذكرون قصة عن اتصال ابن جنى بأبي علي وشدة تعلقه به وهى أن أبا الفتح وهو شاب كان يدرس العربية في جامع الموصل فمر أبو علي فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً نحو : قال وقام فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصراً ونهيه على الصواب وقال له : زبيت وأنت حصرم ^(٥) وانصرف فألهبت هذه الجملة قلب ابن جنى شوقاً إلى طالب العلم ولم يكن يعرف السائل ولما سأل عنه قيل له : إنه أبو علي الفارسى فجد في طلبه حتى أدركه ولازمه أربعين سنة

(١) تاريخ بغداد ٧ : ٣٧٥ ، ونزهة الألبا ٢٠٩ .

(٢) نزهة الألبا ٢٠٩ .

(٣) النجوم الزاهرة ٤ : ١٥١ .

(٤) إنباء الرواة ١ : ٢٧٣ .

(٥) نزهة الألبا ٤٨ .

مشتقلاً معه في رحلاته مشغولاً بآرائه مبهوراً بفطنته ثم خلفه بعد وفاته في بغداد فتصدر للتدريس مكانه عن جدارة واستحقاق .

تلميذ آخر من تلاميذ أبي علي هو علي بن عيسى الربعي شارح كتاب الإيضاح . خرج إلى شيراز فقرأ عليه عشرين سنة ثم رجع إلى بغداد وقال أبو علي : قولوا لعلي البغدادي لو سرت من الشرق إلى الغرب لم تجد أنحى منك . وقال أبو علي أيضاً لما أتم الرابعي دراسته عليه : ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه (١) .

مؤلفاته :

حفظ لنا التاريخ بعض مؤلفاته وهي :

١ - كتاب الحجة في تحليل القراءات السبع وفيه يحتاج لكل قراءة من تلك القراءات من اللغة والشعر نائراً آراء البصريين والكوفيين مع ميل قوي إلى الأخذ بآراء البصريين (٢) .

٢ - كتاب الإيضاح العضدي : وهو الكتاب الذي بين يديك الآن .

٣ - التذكرة : وهو تفسيرات لبعض أبيات عويصة (٣) .

(١) وفيات الأعيان ٣ : ٢٣ .

(٢) منه نسخة في بلدية الاسكندرية رقمها ٣٥٧٠ ح ، وانظر أيضاً :

Otto Pretzl, Wissenschaft der Koranlesung , Islamica , vol VI , p. 9 .

(٣) وفيات الأعيان ١ : ٢٢٣ ، وكشف الظنون ٢ : ٢٤٧ ، وبغية الوعاة ٢١٧ ، وفهرس محمد بن خير ٢ : ٣١٨ وذكر أنه في عشرين مجلداً . وكتاب التذكرة موجود في زنجان أنظر مجلة العرب ٦ : ٩٢ وانظر أيضاً :

W. Ahlwardt , Die Handschriften — Verzeichnisse der Koniglichen Bibliothek zu Berlin , IV Band XV Buch .

- ٤ - كتاب الأغفال : وهو مسائل أصلحها على الزجاج^(١) .
- ٥ - كتاب أبيات الإعراب^(٢) .
- ٦ - مختصر عوامل الإعراب^(٣) .
- ٧ - شرح أبيات الإيضاح^(٤) .
- ٨ - أبيات المعاني^(٥) .
- ٩ - العوامل المائة^(٦) .
- ١٠ - المقصور والمدود^(٧) .
- ١١ - نقض الماذور : علق الشيخ عبد الخالق عمر على هذا الكتاب بقوله :
« هذا الكتاب ذكره أبو بكر بن خير في فهرسه^(٨) ولم نفهم له موضوعاً إلا أن
يراد من الماذور الماذر ، غير أن هذا الوزن لم يرد في القاموس مع كثرة ما جاء
به من الوصف في المذر^(٩) » . وموضوع نقض الماذور هو الرد على ابن خالويه في

-
- (١) منه نسخة في دار السكتب المصرية رقمها ٦٩٩ تفسير .
 - (٢) الفهرست ١ : ٦٤ ، إرشاد ٧ : ٣٤٠ ، بغية الوعاة ٢١٧ .
 - وانظر : . Flugel , Die Grammatischen Schulen , P. 111
 - (٣) إرشاد ٧ : ٢٤٠ .
 - (٤) الفهرست ١ : ٦٤ .
 - (٥) إرشاد ٧ : ٢٤١ .
 - (٦) وفيات الأعيان ١ : ٣٦٣ ، Gramm. Schulen , P. III
 - (٧) نزهة الألبا ٣٨٨ ، وبغية الوعاة ٢١٧ ، وشذرات الذهب ٣ : ٦٩ ،
 - (٨) ٣١٠ .
 - (٩) حاشية معجم الأدباء ٧ : ٢٤١ .

رده كتاب الإغفال (١) .

١٢- كتاب الشعر : رواه تلميذه ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ وهو تفسيرات لمواضع من الشعر (٢) .

١٣- كتاب التتبع لكلام أبى على الجبائى فى التفسير . وذكر ياقوت أنه فى نحو مائة ورقة (٣) .

١٤- تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » (٤) .

١٥- جواهر النحو (٥) .

١٦- تعلية على كتاب سيبويه (٦) .

١٧- الهيشيات (٧) .

(١) الفلاكة والمفلوكون ١٠٢ ، وأبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبي ١٤٩ .

(٢) نشر رودجر قطعة منه فى :

H. J. Roediger, de nominibus verborum arabicis Halis 1869 P. 1—11.

وانظر أيضاً ZDMG., vol. xxlll, Leipzig, Brockhaus 1869, PP. 302

(٣) إرشاد ٧ : ٢٤١ .

(٤) إرشاد ٧ : ٢٤١ .

(٥) بمكتبة مشهد ١٢ : ١٩٠٧، أنظر : Brock. GAL., Suppl. I, P. 176

(٦) بغية الوعاة ٢١٧ ، Gramm . Schulen, P. 111

(٧) الخزائن ٢ : ٦٣ .

- ١٨- كتاب الترجمة^(١) .
- ١٩- الأهوازيات^(٢) .
- ٢٠- أقسام الأخبار في المعاني^(٣) .
- ٢١- المسائل البصرية^(٤) .
- ٢٢- المسائل العسكرية : نسبة إلى عسكر مكرم^(٥) .
- ٢٣- المسائل القصرية نسبة إلى « قصر ابن هبيرة » بنوحي الكوفة .
وقيل أن أبا علي أملاها على تلميذه محمد بن طويس القصري فسميت به^(٦) .
- ٢٤- المسائل المشككة^(٧) .
- ٢٥- المسائل الكرمانية نسبة إلى كرمان في إيران^(٨) .
- ٢٦- المسائل الدمشقية^(٩) .

-
- (١) إرشاد ٧ : ٢٤١ .
 - (٢) المحكم في اللغة لابن سيده ١ : ١٥١ .
 - (٣) مصورة بمعهد المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية من مكتبة داماد إبراهيم رقمها ٤١٧٥ . أنظر : فهرس المخطوطات المصورة ١ : ٣٧٩ ،
وأبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ٥٦٢ .
 - (٤) بمكتبة شهيد علي باشا بالآستانة ورقها ٢/٢٥١٦ .
 - (٥) بمكتبة شهيد علي باشا بالآستانة ورقها ١/٢٥١٦ .
 - (٦) كشف الظنون ٥ : ٥١٨ .
 - (٧) بمكتبة شهيد علي باشا ورقها ٢٥١٦ . أنظر :

MFO , 1912 vol. v^r , Fasc . 2 , P. 521

(٨) إرشاد ٧ : ٢٤١

(٩) إرشاد ٧ : ٢٤١ .

- خ -

٢٧ - المسائل المجلسيات (١) .

٢٨ - المسائل الذهبيات (٢) .

٢٩ - المسائل الحليمية (٣) .

٣٠ - المسائل الشيرازية (٤) .

٣١ - المسائل المنشورة (٥) .

٣٢ - المسائل المصلحة من كتاب ابن المراج (٦) .

وبعد فهذه فهرست كتب أبي على وهي شهادة على علمه وفضله وتدل على ما كانت تنطوى عليه نفسه من الإكثار في التأليف لخدمة هذه اللغة وآثارها .

كتاب الإيضاح

عرف هذا الكتاب باسم الإيضاح ، وسماه ابن خلكان : الإيضاح

(١) وفيات الأعيان ١ : ٢٣٢ ، وشذرات الذهب ٣ : ٨٩ . وانظر :

Gramm · Schulen , P. 111 .

(٢) إنباه الرواة ١ : ٢٧٤ .

(٣) للمسائل الحليمية بمصر نسختان إحداهما برقم ٥ نحو ش من آثار الأستاذ الشنقيطي . والأخرى برقم ٢٦٦ نحو بالخزانة التيمورية نسخت من نسخة الشنقيطي . وأم هانين النسختين بالمدينة المنورة .

انظر : أبو على الفارسي للدكتور عبدالفتاح شلي ٥١٣ ، وفهرس دار الكتب المصرية لسنة ١٩٢٥ ، ١ : ١٥٨ .

(٤) بمكتبة شهيد على ورقها ١٣٧٩ . أنظر : فهرس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ١ : ٣٩٧ .

(٥) بمكتبة شهيد على ورقها ٢٥١٦ : ٥ .

(٦) لإرشاد ٧ : ٢٤١ .

والتكملة^(١) والخطيب البغدادي : الإيضاح في النحو^(٢) وعرف أيضاً باسم : الإيضاح العضدي وقد آثرت هذا العنوان لأنه عنوان نسخة الأصل التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الكتاب ولأن فيه تمييزاً عن الكتب الكثيرة التي ألقت باسم (الإيضاح) والمعروف أن أبا علي قد ألف هذا الكتاب لعضد الدولة فهو يقول في ديباجته :

أما على إثر ذلك أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة مولانا وأدام عزه وتأييده ونصره وتمكينه وأسبغ عليه طوله وفضله . فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريراً في جمعها ما ورد به أمره أعلاه الله . فإن وافق اجتهادي ما رسم فذلك بيمين نقيته وحسن تليبه وهدايته وإن قصر إدراك عبده عما حده مولانا أدام الله إرشاده ورشده رجوت أن يسغى صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحري موضوع عن الخطيء .

ويتكون الكتاب من مائة وستين باباً وينقسم إلى قسمين . القسم الأول في النحو والقسم الثاني التكملة وهي في الصرف . والكتاب مرتب ترتيباً منهجياً يجمع بين المتجانس من الموضوعات ويبدل دلالة واضحة على ما يمتاز به أبو علي من قدرة على التنظيم والابتكار فهو مختصر لكتاب سيبويه وقد ألم بما فيه في نظام علمي واضح وبأسلوب أقرب إلى ما نعرفه الآن من تقسيم وتعبير واصطلاحات في هذا العلم . والترتيب الذي آثره أبو علي في كتابه الإيضاح هو ترتيب بصرى ، واصطلاحاته بصرية وما فيه من مسائل النحو جاء على مذهب البصريين .

(١) وفيات الأعيان ١ : ٢٣٢ .

(٢) تاريخ بغداد ٧ : ٢٧٦ .

بدأ أبو على كتابه بباب الكلام يألف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف
ثم ثنى بباب ما إذا يتلف من هذه الكلم كان كلاماً مستقلاً ثم ثلث بباب
الإعراب ثم يمضى إلى حركات الإعراب ثم باب المعرب من الكلم . وتكلم
عن المرفوعات من الأسماء فذكر الابتداء وخبر المبتدأ والفاعل والفعل المبني
للمفعول به وتحدث عن إن وأخواتها وظن وأخواتها والأسماء التى أعملت عمل
الفعل وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصادر التى
أعملت عمل الفعل ، والأسماء التى سميت بها الأفعال ثم تكلم عن المفعول
المطابق والمفعول به ، والفعل الذى يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة والمفعول فيه
والمفعول له ، والحال والتمييز ، والاستثناء بإلا وغير وسوى وحاشا ثم انتقل إلى
النداء والترخيم والنفي بلا . وتكلم عن المجرورات والتوابع . وتحدث عما
لا ينصرف ثم يستمر فى الحديث عن إعراب الأفعال مرفوعة ومنصوبة ومجزومة
ويختم كتابه بالحديث عن النون الثقيلة والخفيفة .

وهكذا نجد أبا على يعرض علينا أبواب النحو فى كتابه الإيضاح بحسب
تأثيرها بالعوامل من حيث الرفع والنصب والجزم فى الأسماء ثم من حيث الرفع
والنصب والجزم فى الأفعال وبين هذين يذكر التوابع .

ويحتوى هذا الجزء الأول على ٩١ شاهداً بعضها فى كتاب سيبويه وبعضها
فى خزانة الأدب وبعضها ينقله عن أبى زيد أو عن النحويين البصريين وبعضها
يستقل هو بإنشاده .

والكتاب بالرغم من اختصاره فقد حفل بالشواهد النحوية الفنية وجمع

ما تفرق في كتب المتقدمين بأسلوب سهل واضح وعبارة مشرقة تكاد تخلو
من الغريب والتعقيد .

النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق

رجعت في تحقيق هذا الكتاب إلى خمس نسخ رمزت للنسخة الأولى
بالأصل وبقية النسخ الأخرى بالأحرف : أ ب ج د .

١ - نسخة الأصل :

رقمها بمكتبة كوبرلي ١٤٥٧ وهى الأصل الأول الذى اعتمدت عليه في
إخراج هذا الكتاب وهى نسخة عتيقة كانت نسخها يوم الأربعاء رابع عشر
جمادى الآخرة من سنة ثمان وعشرين وخمسمائة للهجرة . وكانت هذه النسخة
ليس معروفة لأنه لم يكتب اسمه في آخر النسخة ولا في أولها وإنما اكتفى بذكر
تاريخ النسخ وهو سنة ٥٢٨ كما سترى ذلك في آخر الكتاب .

وهذه النسخة في ١٥٤ صفحة متوسطة الحجم بكل منها ١٧ سطراً في كل
سطر نحو ١٤ كلمة وهى مكتوبة بخط نسخ واضح تامة الابعام والشكل وعليها
خط موهوب بن أحمد بن الخضر الجوالقي أبو منصور .
وعلى أولى صفحاتها ما نصه :

كتاب الإيضاح العضدى

تأليف أبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى رحمه الله . ويلى ذلك
في وسط الصفحة ما نصه :

« رواية الشيخ الأجل الإمام العالم الأوحد صاحب عصره في علمه وفريد

وقته في فضله أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي عن الشيخ الإمام أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي وأخبره أنه قرأ منه إلى آخر أبواب العدد على الشيخ أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني بالبصرة سنة أربع وخمسين وأربعمائة وأخبره أنه قرأ من باب المقصور والمدود إلى آخره على الشيخ أبي القاسم بن برهان .

وعليها أيضاً العبارة الآتية :

« وهذه النسخة منقولة من نسخة شيخنا أدام الله سعاده المقرؤة على أبي زكريا المقابلة بأصل القصباني التي عليها خط أبي زكريا بقراءة هذا الكتاب اشيخنا في سنة ثمان وثمانين وأربعمائة » .

وعلى نفس الصفحة شهادة سماع وإجازة إقرأ كتبها أبو منصور الجواليقي بخطه وهذا نصها :

قرأ على الحاجب الفاضل أبو شجاع سعيد بن الحاجب صافي بن عبد الله الحمالى - نفعه الله - هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة صحيحة ونقل من أصل وعارض به وكنت قرأته على الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي رحمه الله وقرأه على ابن برهان وعلى القصباني كملت قراءته عليهما . وكتب موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة .

وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً لأنها من الأصول القديمة وأقدم ما وقفت عليه من نسخ الإيضاح ويزيد في قيمتها أنها قرئت على لغوى كبير هو العلامة أبو منصور الجواليقي .

٢ - النسخة أ :

رقمها بدار الكتب المصرية هو ١١٢٠ خصوصية وعمومية ٤٤٥٢٧ . كتبت
بخط أحمد بن شجاع وفرغ من كتابتها في شهر سنة إحدى وثمانين وخمسمائة
كما ذكر في ختام النسخة .
وتقع المخطوطة في ١١٤ صفحة كبيرة بكل منها ٢١ سطراً بكل سطر نحو
١٢ كلمة . وهي مكتوبة بخط نسخ معتاد .
وعلى أولى صفحاتها :

كتاب الإيضاح في علم العربية

تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمة الله عليه علقه
لنفسه أحمد بن شجاع بن منعة التكريتي رحمه الله تعالى .
وعلى نفس الوجه في جهات متفرقة عدة تملكات ، من أظهرها تملك
عبد القادر بن عمر البغدادى .
ومنها تملك الحاج إبراهيم بن عمر .

و « انتقل بحكم البيع الصحيح الشرعى إلى ملك العبد الفقير إلى رحمة ربه
يونس بن قيس بن مرزوق بن عبد الرازق الشافعى فى نوبة الفقير عثمان بن الحاج
بن محمد العاتكى فى جماد الأول سنة ١١١٣ » وفى أسفل الصفحة ما نصه :

وما زال بى شوق إليك يقودنى يذال منى كل ممتنع صعب
إذا كان قلبى سائراً بزمامه فكيف بجسمى بالمقام بلا قلب
وتحت هذين البيتين مباشرة العبارة الآتية :

فائدة : المراد بالمثال إحضار المعنى فى الخيال .

وهذه النسخة أقل شأنا من النسخة السابقة فهي كثيرة الخطأ والسقط وقد بينت ذلك في موضعه من هامش الكتاب .

٣ - النسخة ب :

ورقمها بمكتبة أحمد الثالث باستانبول ٢٢٥٦ وتحتوى على ٦٢ صفحة كبيرة بكل منها ٢٥ سطراً بكل سطر نحو ١٥ كلمة وهي مكتوبة بخط نسخ جميل مضبوطة ضبطاً كاملاً ولكنها تخلو من أهم النسخ وتاريخ النسخ .
وعلى أولى صفحاتها ما نصه :

كتاب الإيضاح في النحو والصرف

لأبى على الفارسي رحمه الله تعالى

وفي وسط الصفحة ختم المكتبة وفوقه رقم المخطوطة فيها وهو ٢٢٥٦ .
وهذه النسخة من النسخ الصحيحة الواضحة الخط .

٤ - النسخة ج :

رقمها بمكتبة كوبر بلى ١٤٥٦ كتبت بخط هبة الله بن حسن بن يعقوب الكتبى وفرغ من كتابتها في يوم الجمعة ثامن عشرين جمادى الآخرة من سنة عشرين وستمائة هجرية . وقد ذكر كاتب هذه النسخة في الجزء الثانى من هذا الكتاب أنها نقلت من أصل الشيخ الإمام الأجل أبى منصور الجوالقى .

وتقع المخطوطة في ١٥٦ صفحة متوسطة الحجم بكل منها ١٥ سطراً بكل سطر نحو ١١ كلمة .

وعلى أولى صفحاتها ما نصه :

كتاب الإيضاح العضدى

تأليف أبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى رحمه الله وعلى نفس الوجه فى جهات متفرقة عدة تملكات منها : لسعيد بن عبد الله الرومى ومنها تملك أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الحنفى .

وهذه النسخة منقولة عن الأصل ومطابقة لها كل المطابقة ، وتليها أيضاً فى القيمة والصحة والوضوح .

٥ - النسخة د :

رقمها بمكتبة أياصوفيا ٤٤٥١ ، وتحتوى على ١٨٨ صفحة متوسطة الحجم بكل منها ١٥ سطراً بكل سطر نحو ١٣ كلمة وهى مكتوبة بخط نسخ جميل وقد كتبت العناوين فيها بخط الثلث المعتاد ولكنها تخلو من اسم الناسخ وتاريخ النسخ .

وعلى أولى صفحاتها ما نصه :

كتاب الإيضاح

تأليف الشيخ الإمام أبى على الفارسى الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوى رحمه الله . ويعرف أيضاً بالكتاب العضدى .

ونمت ذلك ترجمة للمؤلف ونصها :

« حسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان أبو على الفارسى الفسوى الإمام العلامة . قرأ النحو على أبى إسحاق الزجاج ثم نأفزه فقرأ على أبى بكر محمد بن السرى الزجاج وأخذ عنه كتاب سيبويه وبرع فى النحو وانتقلت إليه

رياسته وصحب عضد الدولة فعمظه وأحسن النية . ومن إنشاده حين ودع
عضد الدولة :

ودعته حين لا تودعه نفسي ولكنها تسير معه
ثم تولى وفي الفؤاد له ضيق مكان وفي الدموع سمة
ولحق سيف الدولة فأكرمه . أخذ عنه النحو خلق كثير كابن جني
وأبى الحسن الربيعي وأبى طالب العبدى وعالم كثير . وله كتاب التذكرة
وكتاب الحجة وكتاب الأغفال وكتاب الإيضاح والتكملة وغير ذلك وكان
ذا وفريقال أنه أوصى بثلاث ماله انحاة بغداد والقادمين عليها وكان ثلاثين
ألف دينار . روى عنه قال : لا أعلم سوى ثلاثة أبيات في الشيب :

خضبت الشيب لما كان عيباً وخضب الشيب أولى أن يعابا
ولم أخضب مخافة هجر خل ولا عيباً خشيت ولا عيباً
ولكن الشيب بدا ذمياً فصيرت الخضاب له عقاباً »
حرره السيد مصطفى من كتاب البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة لمجد الدين
فيروزابادى .

وفي ختام هذه المقدمة أود أن أقدم خالص شكرى للأستاذ الدكتور
وليد عرفات أستاذ الأدب العربى فى جامعة لندن على ملاحظاته القيمة التى كان
لها أثر كبير فى إخراج هذا الكتاب . كما أشكر الأستاذين محمد رشاد عبد المطالب
بمعهد المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية على ما أمدنى به من مصورات ،
وسيد محمد عبد العال على الجهد الذى بذله فى الأشراف على طبع هذا الكتاب .
والله ولى التوفيق .

من سادلى فرهود

الرياض فى { ١٠ من رجب ١٣٨٩ هـ
٢١ من سبتمبر ١٩٦٩ م }

كتاب الإيضاح العنصرى تأليف

أبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسمى رحمه الله
رواية الشيخ الأجل الإمام العالم الأوحى صاحب عصره فى علمه وفريد وقته
فى فضله أبى منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجوالبقى (١)

-
- (١) ولد أبو منصور الجوالبقى سنة ٤٦٦ هـ وتوفى سنة ٥٣٩ هـ . ترجمته فى :
نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لابن الأنبارى مصر ١٢٩٤ ص ٤٧٣ .
إرشاد الأديب لياقوت تحقيق د . س مرجليوث مصر ١٩٢٥ ج ٧ ص ١٩٧
الكامل لابن الأثير ليدن — أو بساله — ١٨٥١ ج ١١ ص ٧٠ .
اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير القاهرة ١٣٥٧ ج ١ ص ٢٤٤ .
وفيات الأعيان لابن خلكان مصر ١٢٩٩ ج ٣ ص ٣٥ .
تذكرة الحفاظ للذهبي حيدر آباد الدكن ١٣٣٤ ج ٤ ص ٧٨ .
المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء استانبول ١٢٨٦ ج ٣ ص ١٨ .
البدایة والنهاية فى التاريخ لابن كثير مصر ١٩٣٢ ج ١٢ ص ٢٢٠ .
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى مصر ١٩٣٥ ج ٥
ص ٢٧٧ .
بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى مصر ١٢٢٦ ص ٤٠١ .
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى القاهرة ١٣٥٠ ج ٤
ص ١٢٧ .

عن الشيخ الإمام أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي^(١) وأخبره أنه قرأ منه إلى آخر أبواب العدد. على الشيخ أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني^(٢) بالبصرة سنة أربع وخمسين وأربعمائة وأخبره أنه قرأ من باب المقصور والممدود إلى آخره على الشيخ أبي القاسم بن برهان^(٣).

(١) ولد أبو زكريا التبريزي سنة ٤٣١ هـ وتوفي ٥٠٢ هـ. ترجمته في :

نزهة الألبا . لابن الأنباري ص ٤٤٣ .

إرشاد الأديب لياقوت ج ٧ ص ٢٨٦ .

وفيات الأعيان لابن خلسكان ج ٣ ص ٢٠٤ .

بغية الوعاة للسيوطي ص ٤١٣ .

شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٤ ص ٥

البداية والنهاية في التاريخ لابن كثير ج ١٢ ص ١٧١ .

Brocklmann., GAL Suppl. vol. I, P. 492.

E. 1. vol. IV (Part 2) Leiden 1937, P. 743.

(٢) ترجمته في نزهة الألبا لابن الأنباري ص ٤٢٤ وبغية الوعاة للسيوطي

ص ٣٧٣ .

وفيهما وردت وفاته سنة ٤٤٤ هـ وكانت القراءة بعد هذا التاريخ .

(٣) هو عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم العكبري توفي ببغداد سنة

٤٥٦ هـ . ترجمته في :

نزهة الألبا لابن الأنباري ص ٤٢٨ .

بغية الوعاة للسيوطي ص ٣١٧ .

شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٣ ص ٢٩٧ .

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي مصر ١٩٣١ ج ١١ ص ١٧ .

إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي القاهرة ١٩٥٢ ج ٢ ص ٢١٣ .

فوات الوفيات للسكيتي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مصر ١٩٥١ ج ٢

ص ٤١ .

وهذه النسخة منقولة من نسخة شيخنا أدام سعادته المقروءة على
أبي زكريا المقابلة بأصل القصباني التي عليها خط أبي زكريا بقراءة هذا
الكتاب لشيخنا في سنة ثمان وثمانين وأربعمائة .

قرأ^(١) على الحاجب الفاضل أبو شجاع سعيد بن الحاجب صافي بن
عبد الله الحمالي^(٢) نفعه الله هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة صحيحة
ونقل من أصلي وعارض به . وكنت قرأته على الشيخ أبي زكريا يحيى
بن علي رحمه الله وقرأه على ابن برهان وعلى القصباني كملت قراءته عليهما .
وكتب موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر سنة اثنتين وثلاثين
 وخمسمائة .

(١) من هنا إلى آخر الفقرة بخط الجواليقي .

(٢) لم نعثر له على ترجمة .

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نستعين^(١)]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على (سيدنا^(٢)) محمد و (على^(٣))
آله الطيبين^(٤) .

أما على إثر ذلك أطال الله بقاء الأمير^(٥) (الجليل^(٦)) عضد الدولة
(مولانا^(٧)) وأدام عزّه ، وتأييده ، ونصره ، وتمكينه . وأسبغ عليه
طوله ، وفضله . فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريراً
[في^(٨)] جمعها على ماورد به أمره أعلاه الله^(٩) . فإن وافق اجتهدى
مارسم ، فذلك بيمين نقيته ، وحسن تنبيهه ، وهدايته وإن قصر إدراك
عبيده عما حده (مولانا أدام الله ارشاده ورشده^(١٠)) رجوت أن يسعني
صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحرر موضوع عن الخطأ .

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقطة من أ ، ح ، د .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح : الطاهرين .

(٥) في أ ، د : الملك :

(٦) ساقطة من د .

(٧) ساقطة من د .

(٨) زيادة من أ .

(٩) في د : على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة .

(١٠) ساقطة من د .

الكلام (١) يأتلف من ثلاثة أشياء اسم ، وفعل ، وحرف (٢) .
فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم (٣) . ومثال الإخبار عنه ،
كقولنا : عبدُ الله مقبلٌ ، وقامَ بكرٌ . فمقبل خبر عن عبد الله ، وقام خبر
عن بكر . والاسم الدال على معنى غير عين نحو : العلم ، والجهل في هذا
الاعتبار كالاسم الدال على عين تقول : العلمُ حسنٌ ، والجهلُ قبيحٌ .
فيكون حسن خبراً عن العلم ، كما كان مقبل خبراً عن عبد الله في
قولك : عبدُ الله مقبلٌ .

ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين له
كقولنا : الغلام والفرس ، وفرس ، وغلام .

(١) في حاشية الأصل : الكلام ما أفاد من الأصوات المنتظمة من الحروف
المسموعة المتمايزة فائدة تامة وهى التى يحسن السكوت عليها . وهو الذى يسميه
النحويون جملة .

(٢) قال أبو البركات بن الأنبارى (أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار
دمشق ١٩٥٧ ص ٣) : فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟
قيل : لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم
في الخيال . ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه .
ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير
عنه بإزاء ماسقط . فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا
هذه الأقسام الثلاثة .

(٣) في حاشية الأصل : ما لم يحسن الإخبار عنه يجوز أن يكون اسماً
وأن لا يكون اسماً نحو الظرف غير المتمكن مثل عند ، وما أشبهه .

وأما الفعل (١) فما كان مسنداً إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء
مثال ذلك : خرج عبدُ الله ، وينطلقُ بكرٌ ، واذهبْ ولا تضربْ فقولنا :
خرج ، وينطلقُ كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده وكذلك
قولنا : اذهبْ ولا تضربْ الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب المسأور
أو المنهى ، وهو مضمَر فيه . ولو أسند إلى الفعل شيء فقيل ضحك خرج ،
أو كتب ينطلق ، وما أشبه ذلك لم يكن كلاماً .

فالاسم في باب الإسناد (إليه (٢) والحديث (عنه (٣) أعم من
الفعل لأن الاسم كما يجوز أن يكون مخبراً عنه فقد (يجوز أن (٤) يكون
خبراً في قولك : زيدٌ منطلقٌ ، واللهُ إلَهِنا . والفعل في باب الأخبار
أخص من الاسم لأنه إنما يكون [أبداً (٥)] مسنداً إلى غيره ، ولا يسند
غيره إليه .

والفعل ينقسم بانقسام (٦) الزمان : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل فالماضي
نحو : ذهبَ ، وسمِعَ ، ومَكَثَ ، واستخرجَ ، ودخرج والحاضر نحو :
يكتبُ ، ويقومُ ، ويقرأُ ، وجميع ما لحقت أوله زيادة [من الزيادات المهمة ،
والنون ، والتاء والياء (٧)] وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل . فإذا

(١) في حاشية أ : حد الفعل : الفعل كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان
محصل . وقيل ما أسند إلى غيره ، ولم يسند إليه غيره . وإنما سمي الفعل فعلاً
لأنه يدل على الفعل الحقيقي . ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب دل على نفس
الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة .

- | | |
|-----------------------------|------------------|
| (٢) ساقطة من أ . | (٣) ساقطة من أ . |
| (٤) ساقطة من أ . | (٥) زيادة من أ . |
| (٦) في ب ، ح ، د : باقسام . | (٧) زيادة من أ . |

دخلت عليه السين ، أو سوف اختص به المستقبل ، وخلص له (١) وذلك نحو : سوف يكتب ، وسيقرأ .

والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم (٢) ولا فعل ، نحو لام الجر وبائه ، وهل ، وقد ، وثم ، وسوف ، وحتى ، وأما .

(١) في حاشية الأصل : يخلص الفعل المستقبل من فعل الحال بالسين ، وسوف ، وبفعل الأمر للدوامة ، وللغائب باللام ، وبأن المفتوحة لأنها لا تدخل إلا على الفعل المستقبل ، وبنون التأكيد الثقيلة ، والخفيفة ، والشرط والمجرأ .

(٢) في حاشية الأصل : والحرف ما جاء لمعنى ليس غير قال علي بن عيسى (المعروف بالرماني . ولد سنة ٢٩٦ ، وتوفي سنة ٣٨٤ عن نزهة الألبا في طبقات الأدبا لابن الأنباري ص ٣٨٩) : إنما قال ليس غير لأن من الأسماء ما يدل على الزمان معنى والفعل مأخوذ من المصدر ودل على زمان فقد صالح الشبه ووجه آخر في قوله ليس غير أنه لا يزول عن ذلك المعنى ولا ينتقل كما تنتقل الأسماء فيكون تارة فاعلا وتارة مفعولا وتارة مضافا إليه .

قال أبو القاسم الزجاجي : الحرف ما دل على معنى في غيره (الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن المبارك مصر ١٩٥٩ ص ٥٤) . قال ابن يعيش عن الحرف : قولهم مادل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول : ما جاء لمعنى في غيره لأن قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره . شرح المفصل لابن يعيش المطبعة النصرية . مصر . بدون تاريخ ج ٨ ص ٢ .

في حاشية أ : إنما سمي الحرف حرفا لأن الحرف في اللغة هو الطرف . ومنه يقال : حرف الجبل أي طرفه . فسمى حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام . وحده ما جاء لمعنى في غيره .

باب

ما إذا إيتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً

فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً كقولنا : عمرُّو أخوك ، وبشرُّ صاحبك . ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا : كتب عبدُ الله ، وسرُّ بكرٌ . ومن ذلك : زيدٌ في الدار

ويدخل الحرف على كل واحد^(١) من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : إن عمرأ أخوك ، وما بشرُّ صاحبك ، وهل كتب عبدُ الله ، وما سرُّ بكرٌ ، ولعلَّ زيداً في الدار . وماعدا ما ذكر^(٢) مما يمكن إيتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو : يا زيدُ ، ويا عبدَ الله . فإن الحرف والاسم قد إيتلف منهما كلام مفيد في النداء .

(١) في ب ، ج ، د : واحدة .

(٢) في أ : ما ذكرنا .

باب (حد^(١)) الإعراب

الإعراب^(٢) أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل^(٣) مثال ذلك : هذا رجلٌ ، ورأيتُ رجلاً ، ومررتُ برجلٍ فالآخر من هذا الاسم قد اختلفُ باعتقَاب الحركات (على آخره^(٤)) واعتقَاب هذه الحركات (المختلفة^(٥)) على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي : هذا ، ورأيتُ ، والباء في : مررتُ برجلٍ . فهذه عوامل كل واحد منها غير الآخر . وهذا الاختلاف الذي يكون في الأواخر على ضربين أحدهما اختلاف في اللفظ . والآخر اختلاف في الموضع فالاختلاف في اللفظ على ضربين أحدهما بتعاقب الحركات والآخر^(٦) بالحروف .

وحركات الإعراب ثلاث رفع ، ونصب ، وجر وقد تقدم ذكر ما يختلف آخره بها قبل .

(١) ساقطة من أ

(٢) في حاشية الأصل : الإعراب الإبانة عن المعاني تترجم عنها اختلاف أواخر الكلم .

(٣) في أ ، د : العوامل .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) في أ : والثاني .

والاختلاف الآخر بالحروف [مثاله ^(١)] في الأسماء كقولهم : أخوك ، وأبوك ، وفوه ، وذو مال (وحموها ^(٢)) وتثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية وهو جمع السلامة نحو : مسلمان ، ومسلمون وكلاً إذا أضيف إلى المضمّر نحو قولهم : جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما .

وفي الأفعال نحو : يضربان ، ويضربون ، وتضربين يا امرأة .
والاختلاف الكائن في الموضع دون اللفظ مثاله في الأسماء نحو : عصا ، ورحى ، ومثني ، وممطى ^(٣) . وفي الأفعال نحو : يبخش ويغشى [ويسعى ^(٤)] :

والعرب من الكلم صنفان ، الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة .
والحروف كلها مبنية .

فالأسماء المتمكنة مالم تشابه الحروف ، ولم تتضمن معناها وهي في الأمر العام لا تخلو من أن تكون اسم جنس كأسد وثور وفهم وفضل وضرب وأكل وبياض وسواد أو مشتقه من ذلك كفاهم وفاضل وآكل وضارب وأسود وأبيض أو منقولة [من ذلك ^(٥)] كرجل يسمى بأسد ،

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في أ ، ب ، ج ، د : معلى .

(٤) زيادة من أ ، د .

(٥) زيادة من أ ، ج ، د .

أو ثور ، أو فضل وهذه الأسماء المعربة تكون على ضربين منصرف وغير منصرف . فالمنصرف ما دخله الجر والتنوين نحو : مررتُ برجل وذَهبت إلى عمرو . وغير المنصرف ما كان ثانياً من جِهتين ^(١) من الجهات التسع التي تمنع الصرف ، فلم يدخله الجر مع التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً نحو : رأيتُ إبراهيمَ ، ومررتُ بإبراهيمَ ، (يا هذا ^(٢)) وقوله عز وجل : « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ^(٣) » . وإذا دخلت الألف واللام على مالا ينصرف ، أو أضيف إلى بحر ، كقولك : مررتُ بالأحر ، وبأحر القوم ، وبإبراهيمَهم ، لأن هذا موضع قد أمن فيه التنوين .

والأفعال المضارعة ما لحقت أوائلها زيادة من هذه الزيادات الأربع التي هي الهمزة في أفعل أنا ، و [النون في ^(٤)] نفعل نحن و [التاء في ^(٥)] تفعل أنت ، أو هي ، و [الياء في ^(٦)] يفعل هو . فهذه الأفعال أعربت لمضارعها الاسم ، ومشابهتها له [وذلك ^(٧)] أنه إذا قيل : هو يفعل ، صلح أن يكون للحال والاستقبال . فإذا ألحقت السين ، أو سوف ، ففعل :

(١) في حاشية أ : قوله : ما كان ثانياً من جهتين يريد به ما اجتمع فيه علتمان فرعيتان .

(٢) ساقطه من د .

(٣) سورة النساء ٤ : ٨٦ .

(٤) زيادة من أ ، ب ، د .

(٥) زيادة من أ ، ب ، د .

(٦) زيادة من أ ، ب ، د .

(٧) زيادة من أ ، ب ، د .

سيفعلُ ، أو سوف يفعلُ ، خلصت (١) للاستقبال ، وزال بدخول الحرف
عليه الشَّياعُ الذي كان فيه قبل فصار كالاسم إذا دخل عليه لام التعريف
نحو : الرجلُ [والاعلام (٢)] فقصرته على مخصوص بعد أن كان شائعاً
فمضارعها الاسم أوجبت لها جملة إعرابها الذي هو الرفع ، والنصب ، والجزم .
فأما الرفع فيها خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة كقولنا : مرتُ برجلٍ
يكتبُ . فيكتبُ ارتفع لوقوعه موقع كاتب . فالمعنى الذي رُفِعَتْ به
غير المعنى الذي أُعْرِبَتْ به .

(١) في د : خلص .

(٢) زيادة من أ .

باب البناء

البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل^(١) .
ولا يخلو البناء من أن يكون على سكون ، أو على حركة فالبناء على السكون
يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف .

فالبناء على السكون في الاسم نحو : كَمْ ، وَمَنْ ، وَإِذْ . تقول :
بِسْمِ رَجُلًا مَرَّتَ ، وَكَمْ رَجُلًا^(٢) جَاءَكَ ، وَكَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ ، فتختلف
العوامل ، ولا يختلف الآخر كما يختلف آخر المعرب حيث يختلف العامل^(٣) .

والبناء على السكون في الفعل جميع أمثلة الأمر للمخاطب إذا لم ياحق
أوله حرف المضارعة نحو : إقرأ ، واجلس واكتب ، وقل وبع .

وفي الحرف نحو : قد وهل ، وبلى .

والمبنى على الحركة [من الكلم^(٤)] ينقسم بانقسام^(٥) الحركات التي
هي الضمة ، والفتحة ، والكسرة . فالبناء على الفتحة يكون في الكلم
الثلاث ، كما كان البناء على السكون كذلك . فالمبنى على الفتح من الأسماء
نحو : أين ، وكيف ، وحيث . وفي الأفعال جميع أمثلة الماضي نحو :

(١) أ ، د : العوامل .

(٢) في أ : رجل .

(٣) في أ ، د : العوامل .

(٤) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

(٥) في أ ، ب ، ج ، د : بأقسام .

ذهب ، وعلم ، وظرف [وشرف ^(١)] واستخرج ، ودحرج ، واحر نجم
وفي الحروف نحو : إن ، وايت ، ولعل ، (وثم ^(٢)) ، وسوف ، والبناء
على الكسر يسكون في الاسم ، والحرف [دون الفعل ^(٣)] فالاسم نحو :
هؤلاء ، وأمس ، وحذار ، وبداد . والحرف نحو باء الجر ولامه في لزيد ،
وزيد . وكذلك البناء على الضم يسكون فيهما دون الفعل . فمثال الاسم
المبنى على الضم أول ، وقبل ، وبعد ، وعل ، وياحكم في النداء .
ومثاله في الحروف منذ فيمن جر بها .

(١) زيادة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) زيادة من أ .

باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة

الأسماء المعربة على ضربين صحيح ، ومعتل . فالصحيح في هذا الباب ما لم يكن آخره ألفا ، ولا ياء ولا واوا وذلك نحو : رجل ، وفرس ، ووعد ، وثوب ، وعلم ، وذكر . فهذا الضرب تتعاقب عليه حركات الإعراب .

والمعتل ما كان آخره ياء ، أو ألفا ، أو واوا ولا يخلو ما قبل هذه الحروف المعتلة من أن يكون ساكنا ، أو متحركا فإذا سكن ما قبل الواو والياء جريا ^(١) مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليهما اعتقابهما على الصحيح ^(٢) وذلك [قولك ^(٣)] : ظبي ونحى ، وغزو ، وحقو . والمدغم فيهما كذلك نحو : كرسى وولى [ومرضى ^(٤)] ، (ومرمى ^(٥)) . وعتو ، وعدو ومغزو . لأن المدغم يكون ساكنا فسكون الياء الأولى في كرسى ومرمى والواو الأولى في عتو ومغزو كسكون الباء في ظبي

(١) في أ : جرى

(٢) ولهذا يسمى في اصطلاح النحويين شبيهاً بالصحيح .

(٣) زيادة من أ

(٤) زيادة من د

(٥) ساقطة من أ ، ب ، د .

والزى فى غزو . ويجرى هذا الجرى (كساء ورداء ^(١)) وآى ورأى .
 وإذا تحرك ما قبل هذه الحروف ^(٢) التى تقع فى أواخر الأسماء المعتلة فلا تخلو
 الحركة من أن تكون فتحة أو كسرة أو ضمة . فإذا كانت الحركة
 فتحة كان الآخر ألفا وإذا كان ألفا كان ^(٣) فى الأحوال الثلاث ^(٤)
 على صورة واحدة ^(٥) تقول : هذه رعى . ورأيت رعى ، ومررت برعى .
 وهذه الأسماء التى [يكون ^(٦)] [فى ^(٧)] أواخرها ^(٨) الألف على ضربين
 منصرف وغير منصرف . فالمنصرف يلحقه التنوين فيلتقى مع الألف
 فتحذف الألف لالتقاء الساكنين فى المخرج تقول : هذه رعى [يا غلام ^(٩)]
 فاعلم وهذه نوى ياقى . فإذا وقفت وقفت على الألف .

وغير المنصرف لا يلحقه التنوين فتثبت الألف فى الوقف والوصل
 تقول هذه حُبلى ، وهذه بُشرى ياقى ، وذكرته ذِكْرى . وإن كانت

(١) ساقطة من د

(٢) أى حروف العلة .

(٣) فى د : صار

(٤) فى د الثلاثة

(٥) لأن الألف لا تقبل الحركة

(٦) زيادة من أ

(٧) زيادة من د

(٨) فى أ : آخرها

(٩) زيادة من د

الحركة التي قبل الآخر كسرة كان الآخر ياء فإذا صار آخر الاسم ياء قبلها كسرة كان في الرفع والجر على صورة واحدة تقول : هذا قاضٍ ، وذاك غازٍ ، ومررت بقاضٍ وغازٍ فيكون لفظ الجر والرفع واحداً ^(١) وكذلك : هذا قاضيك ، وذاك غازيك ، ومررت بقاضيك وغازيك .

وكذلك إذا لحق الألف واللام نحو : (هذا ^(٢)) القاضي ، وهذا الداعي ، ومررت بالقاضي والداعي .

فأما في النصب فإن الياء تتحرك في هذه المواضع بالفتح وليس في الأسماء ^(٣) اسم في آخره حرف علة وقبلها ^(٤) ضمة فإذا أدى قياس إلى ذلك رفض ، فأبدلت من الضمة كسرة فصار الآخر ياء مكسورا ما قبلها فإذا صار كذلك كان بمنزلة القاضي والغازي وذلك قولهم : حَقُّ وَأَحَقُّ ، وَجِرٌّ وَأَجِرٌّ ، وَقَلَنْسُوءٌ وَقَلَنْسٍ ، وَعَرْقُوءَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) في د : فيكون لفظ الرفع كلفظ الجر

(٢) ساقطة من أ

(٣) في أ : الاسم

(٤) في أ : قبله

لَيْثٌ هَزِيرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ (١)

(١) البيت من قصيدة لمالك بن خالد الحناعى الهذلى (ديوان الهذليين دار الكتب القاهرة ١٩٥٠ القسم الثالث ص ١) مطلعها :
ياى إن تفقدى قوما ولدتهم أو تخاسيمهم فإن الدهر خلاص
عمرو وعبد مناف والذى علمت ببطن مكة أبى الضيم عباس
وهذان البيتان من شواهد سيبويه (الكتاب بولاق مصر ١٣١٦ ج ١
ص ٢٢٥) .

نسب القيسى البيت إلى أبى ذؤيب الهذلى (إيضاح شواهد الإيضاح مخطوط
الأسكوريال ٤٥ ق ٢) وقال : الشاهد فيه قوله : أجر وذلك تقديره : أجرو
كأكلب فلما كان اسما آخره حرف عله وقبله ضمة كسر ما قبل الواو فانقلبت ياء
فصار تقديره : أجرى الآخر ياء مكسور ما قبلها فصار بمنزلة قاض وغاز . وهذا
الباب استمر فيه القلب واطود نحو : حق وأحق ودلو وأدل وعرقوة وعرق
وقلنسوة وقلنس .

باب التثنية والجمع

لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً
فإن كان مرفوعاً لحقته ألف ونون نحو : رجلان ، وفرسان ، وشجرتان
وحجران (وضربتان ^(١)) وإن كان مجروراً ، أو منصوباً لحقته بدل
الألف باء نحو : مررت برجلين ، ورأيت رجلين فالنون مكسورة
وما قبل الألف والياء مفتوح .

فأما الاسم المجموع فلا يخلو من أن يجمع جمع التكسير أو (جمع ^(٢))
السلامة . فجمع التكسير يشمل أولى العلم وغيرهم تقول : رجل ورجال
كما تقول : سبع وسباع مَلَكٌ وملائكة ودرهم ودرهم وإنسان وأناسي .
فأما جمع السلامة فهو الجمع الذى على حدّ التثنية . ونسبى جمعا على حدّ التثنية
لأنه يَسَلَمُ فيه بناء الواحد كما يسلم ^(٣) فى التثنية ولا يغير نظمه عما كان عليه
فى الأفراد فإنه يكون فى الأمر العام لأولى العلم . وتلحقه فى الرفع واو مضموم
ما قبلها . وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها . وتلحق بعد الواو والياء
نون مفتوحة ، وذلك قولك : هؤلاء المسلمون ، وجاءنى الصالحون ،
والزيدون ، والعمران ومررت بالصالحين ، والزيدين (والعمرين ^(٤))

(١) ساقطة من أ ، ب

(٢) ساقطة من ب

(٣) فى ب : سلم

(٤) ساقطة من ب

والنصب كالجر فيه (هذا ^(١)) الجمع ، وهو جمع السلامة كما كان
[مثله ^(٢)] في التثنية . وهذه النون التي تقع في أواخر هذه الأسماء
المثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد . فإن
كان المجموع مؤنثا ألحق ألفا وتاء ، وكانت التاء مضمومة في موضع
الرفع ، ومكسورة في موضع الجر . والنصب كالجر . في هذا الجمع ، كما
كان مثله في جمع المذكر . وتلحق التاء نون ساكنة بمنزلة النون
[التي ^(٤)] في « مسلمون » ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمات ، وصالحات ،
ومررت بمسلمات [وصالحات ^(٥)] ورأيت [مسلمات ^(٦)] وصالحات .

(١) ساقطة من أ

(٢) زيادة من أ

(٣) نون ساكنة المراد بها تنوين المقابلة أى المقابلة للنون في جمع المفكر السالم.

(٤) زيادة من أ

(٥) زيادة من أ

(٦) زيادة من أ

باب إعراب الأفعال (١)

الأفعال على ضربين معرب ومبني :

فالمعرب ما كان مضارعا للاسم ، والمضارع ما كان في أوله همزة ،
أو نون ، أو تاء ، أو ياء وذلك [نحو] (٢) : أفعل أنا ، ونفعل نحن ،
وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو . وإعرابه على ثلاثة أضرب رفع ،
ونصب ، وجزم .

فالرفع خاصة يسكون فيها لما تقدم ذكره من وقوعها موقع الأسماء
وأما النصب فيها فبالحروف الناصبة لها وهي : أن ، ولن (وكي (٣))
وإذن ، ذلك نحو : إن يقوم زيد ، وأمرُك أن تذهب ، وجئتُ كي
تعطيني ، ويقول القائل : أنا أرعى حقلك ، فأقول له : إذن أكرمك .
وينصب أيضا بعد حتى ، ولللام في (نحو (٤)) قولك : مرت حتى
أدخلها ، وما كنتُ لأضربك . وبعد الفاء في جواب النفي [والاستفهام (٥)]
وما أشبهه مما كان غير واجب في نحو : ما جئتني فأكرمك . وبعد
الواو في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

(١) في د : الفعل

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

(٣) ساقطة من أ مع أنه قد مثل لها

(٤) ساقطة من د

(٥) زيادة من أ

والحزم فيها بالحروف الجازمة وهى : لم ، ولما ، ولا فى النهى واللام فى الأمر وذلك نحو : لم يذهب عبدُ الله ، ولما بقمَ زيدٌ ، ولا تضرب أحداً ، وليذهب عبد الله وليمثل ذلك الأمر . . وحرف ^(١) الجزاء وهو (نحو ^(٢)) . إن تكرمنى أكرمك وإن تعطينى أعطيك . فإن ثبتت الفاعل فى الفعل المضارع المرفوع ألحقت لعلامة التثنية ألفاً (ولعلامة ^(٣)) الرفع نوناً مكسورة وذلك نحو . هما يضربان وبذهبان . وإن جمعته فى الفعل المضارع المرفوع ألحقت للجمع واواً . ولعلامة الرفع نوناً مفتوحة وذلك نحو . هم يضربون ويذهبون . فإن كان هذا الفعل للحاطب مؤنث ألحقته ^(٤) لعلامة التأنيث ياء مكسوراً ما قبلها ، وللرفع نوناً مفتوحة فقلت . أنتِ تذهبين يا هذه . فإن ألحق الفعل حرفاً ناصباً أو جازماً حذف هذه النونات فقلت . لم تفعلوا ، ولن تفعلوا ولم يفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولم تفعلوا يا امرأة .

فإن كان الفعل للجماعة مؤنث قلت . أنتن تفعلن ؛ ولم تفعلن ، ولن تفعلن ، وهن يفعلن (ولم يفعلن ، ولن يفعلن ^(٥)) فتثبت هذه النون فى [حالة ^(٦)] الرفع والحزم والنصب ولم تحذف لأنها علامة جمع وليست بدلالة الرفع كالنون التى تقدم ذكرها .

-
- | | |
|--------------------|------------------|
| (١) فى ب : وحروف . | (٢) ساقطة من أ |
| (٣) ساقطة من ب | (٤) فى أ : ألحقت |
| (٥) ساقطة من ب . | (٦) زيادة من أ |

وإذا كان آخر الفعل واواً ، أو ياء ، أو ألفاً نحو : يغزو ويرى ،
ويخشى فإن هذه الحروف كلها تثبت ساكنة في الرفع وتحذف كلها في
الجزم نحو : لم يخش ، ولم يغز ولم يرم وتتحرك الواو والياء في النصب
بالفتح ^(١) نحو : نن يدعو زيد ، ولن يرمى عمرو . والألف تبقى في
النصب على سكونها نحو : لن يخشى فيكون لفظ النصب كلفظ الرفع .

والمبنى من الأفعال على ضربين عبنى على الفتح ^(٢) وهو جميع أمثلة
الماضي نحو : ذهب ، وسمع (مَكْتُ ^(٣)) ومبنى على السكون
وهو جميع أمثلة الأمر المخاطب نحو : اذهب ، واضرب .

(١) في أ ، ب ، ج ، د : بالفتحة .

(٢) وقد يكون هذا الفتح مقدرأ كذهبوا وذهبت ، وبعضهم لا يقدر الفتح
ويجعله مبنياً على الفتح أو على الضم أو على السكون .

(٣) ساقطة من أ ، ب ، د .

باب إعراب الأسماء^(١)

إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب رفع ، ونصب ، وجر ، فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر . وذلك أن الرفع يستغنى عن النصب والجر نحو : قام زيدٌ ، وعمرٌ ومنطلقٌ . والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع نحو : قام زيدٌ قياماً ، ومر زيد بعمرٍ راكباً وعمرٌ ومنطلق اليوم .

فأما قولهم : إن زيداً ذاهبٌ ، فشبهه بالمفعول به المقدم نحو : ضرب زيداً عمرٌو . وكذلك قولهم : ما بكرٌ خارجاً مشبهه بالفعل والفاعل^(٢) . وإذا كان الرفع في الرتبة قبلهما وجب أن يقدم عليهما في الذكر .

(١) هذا الباب ساقط من د .

(٢) في ب : شبه بالفاعل والمفعول .

باب الابتداء

الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به . وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة ، ومسنداً إليه شيء ومثاله : زيدٌ منطلقٌ ، وعمرو ذاهبٌ ، والعلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ ، فزيدٌ ارتفع بتعريفه من العوامل الظاهرة [من ^(١)] نحو : إن ، وكان ، وظننت ، وإسناد الانطلاق ، والذهاب ونحو ذلك إليه .

ومن الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسمُ الوقعُ بعد لولا في نحو قولك : لولا زيدٌ كَذَهِبَ عمرو . فزيدٌ رفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، كأنه قال : لولا زيدٌ حاضراً أو مقيماً ، ولولا هذه هي التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره ، وذلك أن ذهاب عمرو امتنع لوجود غيره . وليست لولا هذه التي معناها التحضيض (نحو قولك : لولا أعطيت زيدا ، ولولا أخذت عمراً ^(٢)) .

كقوله :

تَعُدُّونَ عَقْرَ الذِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكِبَى الْمُفْنَعَا ^(٣)

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقط من أ . وفي د : أجزت مكان أخذت .

(٣) البيت لجريز بن عطية الخطفي (ديوانه المطبعة العلمية مصر ١٣١٣)

لأن الاسم بعد لولا هذه لا يرتفع بالابتداء من حيث كان معناها التحضيض . والتحضيض يقع على الفعل ، والابتداء يختص به الاسم . فإذا لم يقع الاسم (المبتدأ ^(١)) بعد لولا هذه التي للتحضيض كما لا يقع بعد أن التي للشرط والجزاء نحو : إن الله أمكنني من فلان [قلته ^(٢)] ولا بعد إذا في نحو : إذا السماء انشقت ^(٣) . فإما هذه الأسماء بعد هذه الحروف محمولة على الفعل دون الابتداء [كأنه إذا قال : إن أمكنني الله ، فتقديره : إن أمكنني الله أمكنني ، فأخر الفعل لأن ما ظهر يدل عليه وبغنى عنه ^(٤)] .

ومما يرتفع من الأسماء بالابتداء زيد في قولهم : أين زيد وكيف عمرو فعمرو وزيد يرتفعان بالابتداء وكيف وأين خبران لمبتدأ قدما عليهما لما فيهما

== أورد عبد القادر البغدادي في خزائن الأدب (سلفية ، القاهرة ١٣٤٩ ج ٣ ص ٤٩) شاهداً على أن الفعل قد حذف بعد لولا بدون مفسر : أي لولا تعدون . قال البغدادي : وكذلك قدره أبو علي في إيضاح الشعر في باب الحروف التي يحذف بعدها الفعل وغيره وقال : فالناصب للسكى هو الفعل المراد بعد لولا ، وتقديره . لولا تلقون السكى ، أو تبارزون ، أو نحو ذلك ، إلا أن الفعل حذف بعدها لدالاتها عليه . وقدره ابن الشجري في أماليه (طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٤٩ ج ١ ص ٢٧٩) فقال : أراد لولا تعدون السكى أي ليس فيكم كمي فتعدوه . والبيت من شواهد اللسان في (ضطر) .

(١) ساقطة من أ .

(٢) زيادة من د .

(٣) سورة الانشقاق ٨٤ : ١ .

(٤) زيادة من أ .

من معنى الاستفهام . والاستفهام لا يتقدم عليه ما كان في حيزه .
وتقول : متى الخروج ، ومتى الصيام ولا يجوز : متى زيد^(١) ، كما لا يجوز :
زيد يوم الجمعة ، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث^(٢) ، وظروف
الأمكنة تتضمن الأحداث والجثث^(٣) .

ومما يرتفع بالابتداء قولهم عبد الله في نحو : عبد الله ضربته
وبكر مررت به . والاختيار (الجيد^(٤)) في عبد الله الرفع ، وضربته
في موضع خبره . ويجوز أن تنصب عبد الله بفعل مضمربكون [جوابه^(٥)]
الذى ظهر تفسيره كأنه قال : ضربت عبد الله ضربته ، أو أهنت عبد الله
ضربته . فاستغنى عن إظهار هذا الفعل لدلالة الثاني عليه . فاجاء على
ذلك قوله تعالى : « والقمر قد رنا منازل^(٦) » فإن عطف هذا الاسم
الذى يختار فيه الرفع بالابتداء على فعل وفاعل اختير فيه النصب وذلك
قولك : قام عبد الله وزيدا ضربته ، وسرت اليوم وبكراً لقيته . ومثل
ذلك قوله عز وجل : « وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رافة^(٧) ورحمة
ورهبانية^(٨) ابتدعوها^(٩) » فقوله : « ورهبانية » محمول على فعل كأنه
(١) لأن متى دالة على الزمان ولا يخبر بالزمان عن الذات ويخبر به عن المعنى
فتقول : متى الخروج ، ومتى الصيام لأن الخروج والصيام من المعاني لا من
النوات

(٢) فلا يصح الاخبار بالزمان عنها (أى الجثث) فلا نقل : زيد اليوم .
(٣) فيصح الاخبار بظرف المكان عنهما (الجثث والأحداث) فتقول :
أين زيد وأين الامتحان .

(٤) ساقطة من أ .
(٥) زيادة من ب .
(٦) سورة يس ٣٦ : ٣٩ . (٧) سورة الحديد ٥٧ : ٢٧ .

قال : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها . ألا ترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلنا مع وصفها بقوله : ابتدعوها لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم ^(١) . وجعل هذه هي التي تتمدى إلى مفعول واحد لأنه بمنزلة عمل ، كقوله عز وجل : « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ^(٢) » « وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكَنَانًا وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَائِيلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُم ^(٣) » . وَجَعَلَ فعل استعمل على ثلاثة أضرب :

أحدها يتمدى إلى مفعول واحد وهو ما تقدم ذكره .

والثاني أن يكون بمعنى التسمية فيتمدى إلى مفعولين كقوله عز وجل : « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا ^(٤) » وكقول القائل : جعلت البصرة بغداد ، وجعلت حسنى قبيحاً . فهذا في الإعمال كحسبت وظننت في أن المفعول الثاني هو المفعول الأول .

والثالث أن يكون بمعنى ألقيت كقولهم : جعلت متاعك ^(٥)

(١) في البحر المحيط لأبي حيان النحوى الأندلسى (مصر ١٣٢٨ — ١٣٢٩ ج ٨ ص ٢٢٨) : وجعل أبو على الفارسى « ورهبانية » مقطوعة من العطف على ما قبلها من رافة ورحمة فانتصب عنده « ورهبانية » على إظهار فعل يفسره ما بعده فهو من باب الاشتغال أى وابتدعوا رهبانية ابتدعوها . وتبعه الزمخشري (الكشف مصر ١٣٤٥ ج ٢ ص ٤٣٧) فقال : وانتصابها بفعل مضمحل يفسره الظاهر تقديره : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها يعنى وأحدثوها من عند أنفسهم وندروها .

(٢) سورة الأنعام ٦ : ١ . (٣) سورة النحل ١٦ : ٨١ .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ : ١٩ . (٥) في أ : متاعى .

بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ . أَيْ أَلْقَيْتَ (١) . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ
بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ (٢) » فهذا الضرب تتعدى فيه جَعَلَ إلى مفعولين وليس
الثاني فيه هو الأول كما كان في الباب الذي قبله ولكن كقولهم :
أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبٍ (٣) ، في أن الفعل يتعدى إلى
المفعول الثاني بحرف جر .

ولجعل قسم آخر وهو أن تستعمل استعمال الأفعال التي لمقاربة الفعل ،
وَالْأَخْذُ فِيهِ (٤) كَقَوْلِهِمْ (٥) : جَعَلَ يَقُولُ ، وَطَفِقَ يَفْعَلُ ، وَأَخَذَ يَقُولُ ،
وَكَرِهَتْ تَغِيْبُ . وقال الشاعر :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي
فَوَيْ فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّلِيلِ (٦)

(١) في أ : أَلْقَيْتَهُ .

(٢) سورة الأنفال ٨ : ٣٧ .

(٣) في أ : ذَنْبِي .

(٤) في أ : وَالْأَخْبَارُ فِيهِ .

(٥) في أ : كَقَوْلِهِ .

(٦) نسب الجاحظ هذا البيت إلى أبي حية النيرى (كتاب الحيوان ، تحقيق
عبد السلام هارون ؛ مصر ١٩٤٤ ج ٦ ص ٤٨٣) وأنشده :

وقد جعلت إذا ما قمت يوجعني ظهري فقامت قيام الشارب السكر
وكنت أمشي على رجلين معتدلاً فصرت أمشي على أخرى من الشجر
قال العيني : هو لأبي حية النيرى ، وقد نسب للحكم بن عبد العزيز =

وأنشدَ سيبويه :

وقد جعلتُ نَفْسِي تطيبُ لضعمة

أضعفهاها يَقْرَعُ العظمَ نَابِها (١)

وعما يرتفع فيه الاسم بالابتداء قولهم : ضَرَبَ زَيْدًا قائِماً ، وأكثُرُ
شُرْبِي السُّوبِقَ مَلْتَوْتًا ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائِماً . فضرِبِي ،
وأكثُرُ ، وأخطبُ يرتفع بالابتداء وقائماً سدَّ مسدَّ خبرِ المبتدأ والتقديرُ :
ضَرَبَ زَيْدًا إِذَا كَانَ قائِماً أو إِذَا كَانَ قائِماً . ومن ذلك قولهم :

= وليس بصحيح (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني مصر ١٢٩٧
ص ١٠٨) .

ونسبه القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح مخطوط الاسكوريال ٤٥ ق ٨)
إلى الحكم بن عبدل .

الشاهد فيه استعمال جعل كاستعمال الأفعال التي لمقاربة الفعل والاختذ فيه .

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٨٤) . قال الأعلام
الشتمري في هامش الكتاب : الشاهد في قوله : لضعفهاها وكان وجه الكلام
لضعفهاها لأنها لأن المصدر لم يستحكم في العمل والإضمار استحكام الفعل ونسب
البيت إلى مفلس بن لقيط الأسدي وأنشده صاحب اللسان في (ضعف) ولم ينسبه
إلى قائله .

والشاهد فيه عند أبي علي إن جعل من أفعال الشروع (شرح شواهد
الإيضاح لابن بري مخطوط بدار الكتب المصرية ٢٠ نحو ق ٣) .

أَقَامُوا أَخْوَاكَ (١)، وَأَذَاهِبُ الزَّيْدَانِ . فَقَامُوا ، وَذَاهَبَ يَرْتَفَعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ
وَأَخْوَاكَ ، وَالزَّيْدَانِ (يَرْتَفَعَانِ (٢)) بِفَعْلِهِمَا . وَقَدْ سَدَّ الْفَاعِلَانِ
فِي كُلِّ وَاحِدٍ (٣) مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ مَسَدَّ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ وَحَسُنَ ذَلِكَ وَجَازَ
مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى : أَيْقَوْمُ أَخْوَاكَ ، وَأَيَذْهَبُ الزَّيْدَانِ .

وَمَا يَرْتَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ قَوْلُهُمْ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ (٤)] أَى

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : الْمَبْتَدَأُ يَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ
وَقَدْ جَاءَ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَبْتَدَأَاتٌ يَسِيرَةُ لَا أَخْبَارَ لَهَا لِأَنَّ مَعَهَا مَا يَسُدُّ مَسَدَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ
فَمِنْ ذَلِكَ : أَقَامُوا أَخْوَاكَ ، وَأَقْلَ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ أ .

(٣) فِي أ ، د : وَاحِدَةٌ .

(٤) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : فَأَمَّا كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، فَلَأَنَّهُ عَلَى فِيهِ قَوْلَانِ :
أَحَدُهُمَا أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ مَقْدَرُ تَقْدِيرِهِ مَقْرُونَانِ .

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنَّ الْوَإِإِنْ كَانَتْ عَاطِفَةٌ فَفِيهَا مَعْنَى « مَعَ » ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ :
كُلُّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ . وَأُجَازَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّ الْمَصْدُقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ » (سُورَةُ
الْحَدِيدِ ٥٧ : ١٨) مِثْلُ هَذَا . رَقَالُوا : الرِّجَالُ وَأَعْضَادُهَا وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا .
يَجْرِي هَذَا بِمَجْرَى كُلِّ رَجُلٍ وَضِيعَتِهِ . وَفِي قَوْلِهِ : حَسْبُكَ أَيْضاً قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا
أَنَّ لَهُ خَبيراً مَقْدَرًا مَحْذُوفًا . وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنَّهُ لَا خَبَرَ لَهُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اكْتِفٍ .

وَمِنْ الْأَخْبَارِ الْمَحْذُوفَةِ الَّتِي لَمْ يَسْتَعْمَلْ لِظَهَارِهَا قَوْلُهُمْ . حَلَبُكَ مَسْمُوطًا أَى
مُرْسَلًا فَلَمَعْنَى عَلَى . وَمِنْ ذَلِكَ : أَيْمَنَ اللَّهُ لِأَفْعَلَانَ وَلِعَمْرِكَ لِأَفْعَمَانَ ، وَأَيْمَنَ اللَّهُ
لِأَقْوَمٍ تَرِيدُ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ : قَسَمِي . وَقَدْ حُذِفَ الْخَبَرُ وَلَا يَسْتَعْمَلُ لِظَهَارِهِ وَمِنْ ذَلِكَ :
وَيْلَ زَيْدٍ . الْوَيْلُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ لَا يَظْهَرُ . وَكَذَلِكَ أَيْضاً
مِنَ الْمَبْتَدَأَاتِ مَا حُذِفَ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ لِظَهَارِهِ كَقَوْلِكَ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، تَقْدِيرُهُ
فِي أَحَدِ الْوُجْهَيْنِ : نَعَمْ الرَّجُلُ هُوَ زَيْدٌ وَلَا يَسْتَعْمَلُ لِظَهَارِهِ . وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَجُوزُ =

مع ضيقته (١)]

فكلُّ رَفْعٍ بالابتداء والخبر محذوفٌ ، وأَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ وَحَسُنَ
حَذْفُ الخبرِ حيثُ طَالَ الكلامُ ، وكان معنى الواو كـمعنى « مع »
وتقول : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فَتَعَطَّفُ العدمَ على المضمَرِ
في سواءٍ والأحسنُ أَنْ تُؤَكِّدَ . وإن شئتَ رَفَعْتَ سواءً فَقُلْتَ : سواءٌ هو
والعدمُ ، فيرتفع هو بالابتداء والعدمُ معطوفٌ عليه . وسواءٌ خبرٌ
مقدمٌ .

ومما يرتفعُ بالابتداء قولهم : زيدٌ أَضْرِبْهُ ، وعمرٌ لا تَكْرِمْهُ فزيدٌ
يرتفع [ها (٢)] هنا بالابتداء والأحسنُ فيه النصبُ . فأما زِيدٌ ضَرِبْتَهُ
وزيدٌ لم أَضْرِبْهُ ، فالاختيار فيه الرفعُ ويجوز فيه النصبُ على إضمار
فعلٍ يفسره هذا الظاهر .

== نصبه على المدح والتعظيم ، أو الشتم والتحقير ويجوز فيه بعينه الرفع على هذه المعاني
أيضاً فإذا انتصب بفعل لا يستعمل لإظهاره .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من أ ، ب ، ج .

باب خبر المبتدأ

خبر المبتدأ يكونُ على ضربين مفردٌ ، وجملةٌ . فالمفردُ على ضربين : أحدهما اسم لا ضميرَ فيه يرجع إلى المبتدأ . والآخر ما احتمال ضميراً راجعاً إلى المبتدأ . وإعرابه إذا كان مفرداً رفعٌ (١) .

فالأول كقولنا (٢) : بكرٌ غلامك ، وعبدٌ الله أخوك ، وهندٌ أمٌ

عمر .

والثاني ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ ، وذلك نحو (٣) : عبدُ الله ذاهبٌ ، وبكرٌ ضاربٌ ، وعمرٌ كريمٌ ، وهندٌ حسنةٌ . ففي هذه الأسماء الجارية على الفعل نحو : ضارب وذاهب ، والصفات المشبهة بها ضمير يعود إلى المبتدأ ، وذلك الضمير مرتفع بأنه فاعل .

ويدلُّ على تضمن هذه الأسماء لهذا الضمير الذي وصفتُ قولهم : مرتٌ بقومٍ ضاربٍ أبوم ، وممرتٌ بقومٍ عربٍ أجمعون (٤) فلولاً

(١) في ب : الرفع .

(٢) في أ : كقولك .

(٣) في ب : وذلك قولك .

(٤) في حاشية الأصل : اختلف سيديويه وأبو الحسن [هو سعيد بن مسعدة المعروف بالآخفش الأوسط سنة ٢١٥ عن بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ص ٢٥٨] في اسم الفاعل هل يعمل عمل الفعل إذا كان معتمداً على شيء وإذا لم يكن معتمداً على شيء . فذهب سيديويه إلى أنه لا يعمل إلا أن =

أن في عرب ضميراً مرفوعاً يعود إلى الموصوف ما جاز^(١) أن يرتفع أجمعون لأنه ليس في هذا الكلام شيء يصح أن يحمل عليه أجمعون غير هذا الضمير . وقالوا : مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ . كأنهم قالوا : مررتُ بقاعٍ خشنٍ كُلُّهُ أو صُلْبٍ كُلُّهُ^(٢) . ولما كان اسم الفاعل يتضمن هذا الضمير الذي ذكرت ولم يكن كالضمير الذي في الفعل في البيان والظهور [الذي^(٣)] في اللفظ بالعلامات الموضوعية للمضميرين أبرزوه إذا جرى على غير من هوله^(٤) وذلك نحو قولهم : هَندٌ زيدٌ ضاربته هي .

== يكون معتمداً على شيء مثل أن يعتمد على مبتدأ أو على موصوف أو على ذى حال أو على همزة استفهام . فإذا لم يكن معتمداً على شيء لا يجوز أن يعمل فاعماده على المبتدأ قوالم : زيد قائم أبوه . واعتماده على الموصوف أن تقول : مررت برجل قائم أبوه . واعتماده على ذى الحال قوالم : جاءني زيد جالساً أبوه .

(١) في ب : لما .

(٢) في حاشية الأصل : ذهب الكسائي إلى أن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً فلا بد فيه من ضمير يعود إلى المبتدأ في جميع أحواله سواء كان فيه معنى الفعل أو لم يكن فيه معنى الفعل . وقال الزجاج مثله . قالا : فإذا قلت : بابك ساج وفصك عقيق ، وزيد هذا . ففي ساج وعقيق وهذا ضمير يعود إلى المبتدأ واستدلوا على ذلك بقول العرب : مررت بقاع عرفج كله ، ومررت بقوم عرب أجمعون فكله وأجمعون تأكيد للضمير في عرفج ، وعرب إذ لم يجز أن يكون تأكيداً لعرفج ولا عرب لأنهما نكرتان . وكله وأجمعون معرفتان . قالوا : فإذا احتمل عرفج وعرب ضميراً كذلك يحتمل ما ذكرناه . وأكثر النحويين على خلاف هذا .

(٣) زيادة من ب ، د .

(٤) في حاشية الأصل : الفعل يقع خبراً لمن هو له ولغير من هو له فوقعه ==

== خبرا لمن هو له كقولك : زيد قام فزيد، مبتدأ وقام خبر وفيه ضمير يعود إليه وقد وقع خبرا عنن هو له . ووقوعه خبرا لغير من هو له كقولك : زيد ثوبك يلبسه زيد مبتدأ أول ، وثوبك مبتدأ ثان ويليه فعل وهو خبر عن ثوبك وضمير الفاعل في يلبسه يعود إلى ثوبك فقد وقع يلبسه خبرا عن غير من هو له . وسواء وقع الفعل خبرا لمن هو له أو لغير من هو له فإنه يحتمل ضمير الفاعل ويستتر فيه .

واسم الفاعل قد يقع خبرا عنن هو له كقولك : زيد قائم . زيد مبتدأ وقائم خبره وفيه ضمير يعود إليه فقد وقع خبرا عنن هو له . وإذا وقع خبرا عنن هو له فإنه يحتمل ضمير الفاعل ويستتر فيه . وإذا وقع اسم الفاعل قد يقع خبرا عن غير من هو له فلا يحتمل ضميرا بل يفصل عنه ويبرز منه نحو قولك : زيد الدار ساكنها هو . زيد مبتدأ والدار مبتدأ ثان وساكنها خبر عن الدار والضمير في ساكنها يعود إلى زيد فقد جرى على غير من هو له . فلا بد من إبراز الضمير فهو اسم مضمر فاعل لساكن وقد خلا من ضمير . وما ذكرناه في الخبر فمثله تقول في الوصف ، والصفة ، والحال . ويلزم فيه من إبراز الضمير عند جرى اسم الفاعل صفة ، أو صلة ، أو حالا على غير من هو له ما يلزم في الخبر . ولا يلزم في الفعل إبراز الضمير سواء وقع لمن هو له ، أو لغير من هو له خبرا ، أو صفة ، أو حالا .

والعلة في استتار الضمير في الفعل الواقع لغير من هو له ، وفي إبرازه من اسم الفاعل إذا وقع خبرا لمن هو له ، لأن الفعل هو الأصل في العمل . فهو يعمل في الظاهر ، والمضمر ، والضمير المتصل والمنفصل ، والمستتر فيه . ويتصرف ، ويحتمل هذا الضمير سواء جرى على من هو له ، أم على غير من هو له . واسم الفاعل فرع على الفعل فإذا جرى على من هو له صفة ، أو صلة ، =

فهمند يرتفع بالإبتداء وزيد ابتداء ثان . وضاربتنه لهند وقد جرى على زيد
فقد جرى على غير من هو له إذ هو لهند وقد جرى على زيد فلذلك
أظهرت الضمير الذى كان فى ضاربته وهو فى قولك : ضاربته هى

== أو حالا، أو خبرا احتمل الضمير . وإذا جرى على غير من هو له ضعف عن
حمل الضمير ولم يستتر فيه .

واعتل بعض أصحابنا فى ذلك بأن قال : الفعل فيه علامات تدل على
الفاعلين ، كحروف المضارعة . وليس فى اسم الفاعل ما يدل على ذلك وإذا
قلت : أنت زيد تضربه ، علم أن الضارب هو المخاطب . وإذا قلت : أنت زيد
ضاربه ، لم يعلم أن المخاطب هو الضارب حتى تقول : أنت زيد ضاربه أنت .
وليست هذه العلة بشيء لأن الأفعال الماضية لا يوجد فيها هذه الدلالة ، والعلة
ما ذكرت لك قبل اسم الفاعل ولأن كان فيه ضمير فإنه مفرد لا يسد مسد الجملة ولذلك
لم تستقل الصلة به مثل قولهم : زيد قائم ، زيد مبتدأ وقائم خبره وفيه ضمير يعود
إلى زيد ومع هذا فالخبر هنا مفرد ليس بجملة .

وقوله لا تستقل الصلة به يعنى أن الأسماء الموصولة لا تكون صلاتها إلا
جملا وكلاهما تاما . ولا تكون صلاتها الأسماء المفردة تقول . الذى أبوه منطلق
زيد ، والذى قام غلامه عمرو ، والذى خلفك خالد . لأن التقدير : الذى يستقر
خلفك . فاستقر جملة .

ولا يجوز : الذى قائم زيد ، لأن الذى لا يكون صلته إلا جملة . فلو كان
اسم الفاعل إذا احتمل الضمير يسد مسد الجملة لجاز هذا الكلام . فلما لم يجوز
دل على أنه فى حكم المفرد وإن احتمل الضمير . ويجوز هذا على وجه آخر
وهو أنك تريد : الذى هو قائم زيد ، ثم حذف هو كما حذف من
قوله تعالى فى قراءة بعضهم « تماما على الذى أحسن » (سورة الأنعام

فهي ترفع بأنها فاعلة ولو ثبتت قلت : الهندانِ الزيدانِ ضاربَتُهُما
ولم تنّ ضاربة فتقول : ضاربَتَها لأنه يجري مجرى الفعل المقدم^(١)
كقولك : مررتُ بامرأةٍ ضربتُ بنتَها ، وتضربُ بنتَها ولا تقول :
ضربتُ بنتَها ولا تضربانِ بنتَها [ولو قلت : ضاربَتَها ثنيته لم يحز إلا
على قول من يقول : أكلوني البراغيثُ^(٢)] لأن الأول أكثر في استعمالهم
ومن قال : ضربتُ بنتَها قال في هذه المسألة إذا ثنّى : الهندانِ
الزيدانِ ضاربَتَها فجعل هما إظهارا لذلك الضمير وارتفاعهما بأههما
فاعلان لضاربة .

وتقول : زيدٌ الخبزَ آكلُهُ هو ، فنظهر الضمير الذى فى آكل
لأنه جرى على الخبز وهو لزيد فإن نصبت على [قول^(٣)] من قال :
زيداً ضربتُهُ قلت : زيدٌ الخبزَ آكلُهُ^(٤) ولم يلزم إظهار الضمير

(١) فى ب : المتقدم .

(٢) زيادة من ب . فى شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق محمد
محى الدين عبد الحميد مصر ١٩٥٥ ج ١ ص ١٧٠ : وحكى بعض النحويين
أنها لغة طي ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة . والفعل على هذه اللغة — لغة
أكلوني البراغيث — ليس مسنداً لهذه الأحرف بل هو (للظاهر بعد مسند) .
وهذه الأحرف دالة على ثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء فى : قامت هند على
تأنيث الفاعل .

(٣) زيادة من أ .

(٤) فى حاشية الأصل . قوله وتقول : زيد الخبزَ آكلُهُ ، زيد مبتدأ أول
والخبز مبتدأ ثان وآكله خبر عن الخبز والضمير الفاعل فى آكله يعود إلى زيد =

== لأنه الآكل والخبز مأكول فقد وقع اسم الفاعل خبراً عن غير من هوله فلا تصح هذه المسألة إلا بإبراز الضمير فتقول : زيد الخبز آكله هو فهو اسم مضمّر مرفوع بقولك آكله على حد ارتفاع الفاعل بفعله وقد خلا آكله في هذه المسألة من الضمير وتنتجه فيه أن تجعل زيدا مبتدأ أولاً ، والخبز مبتدأ ثانياً وهو مبتدأ ثالثاً وآكله خبراً لهو وقد تقدم عليه وهو مع خبره خبر للخبز والخبز مع خبره خبر لزيد وفي آكله ضمير يعود إلى هو .

ونقول في التثنية : الزيدان الخبز آكله هما . والزيدون الخبز آكله هم ، والهندان الخبز آكله هما ، الهندات الخبز آكله هن ، هذا إذا جعلت هو وأخواته ابرازاً للضمير .

فأما إذا جعلته مبتدأ ثالثاً قدم خبره عليه . فإنك تقول الزيدان الخبز آكلاه هما ، والزيدون الخبز آكلوه هم ، والهندات الخبز آكلته هن . ومن قال : أكوني البراغيث ، نفي آكلا مع ابراز الضمير وجمعه وتقول : زيد الخبز آكله ، رفعت زيدا بالابتداء ، ونصبت الخبز بفعل مضمّر ، وجعلت آكلا تفسيراً للنائب المضمّر ، ورفعت آكله لأنه تفسير لخبز المبتداء ، فأعرب بإعرابه . ولا يلزم في هذا ابراز الضمير لأن آكلا غير جار على الخبر ، وإنما هو في حكم الجارى على زيد من حيث كان تفسيراً لما هو خبر عن زيد .

وأعلم أن اسم المفعول يجرى في هذا مجرى اسم الفاعل كما كان يجرى فعل ، ويفعل مجرى فعل ، ويفعل . فتقول : زيد الجبة مكسوها هو . أبرزت الضمير لوقوع مكسو خبراً عن الجبة . والضمير الذى للمفعول القائم مقام من مكسوها يعود إلى زيد ، فقد وقع مكسو خبراً عن غير من هو له فلزم ابراز الضمير منه .

وذهب الكوفيون إلى أن اسم الفاعل والمفعول إذا جرى خبراً على غير من هو له فلزم ابراز الضمير منه . وذهب الكوفيون إلى أن اسم الفاعل ==

[ها هنا (١)] .

وأما الجملة التي تكون خبرَ المبتدأ فعلى أربعة أضرب :
 الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .
 والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .
 والثالث أن تكون شرطاً وجزاء .
 والرابع أن تكون ظرفاً .

فالأول كقولنا : زيدٌ قامَ ، وزيد قامَ أبوه . فزيد مرتفع بالإبتداء
 وقام في موضع خبره وفيه ذكر مرتفع بأنه فاعل . وهذا الذكر يعود إلى
 المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبراً
 عن هذا المبتدأ (الذي هو زيد^(٢)) ألا ترى أنه لو قال : زيدٌ قامَ عمرٌو
 لم يحز فإنما كان (قام^(٣)) خبراً عنه من أجل الذكر العائد منها إلى
 المبتدأ . وموضع قام مع الذكر الذي فيه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ^(٤) .

== والمفعول إذا جرى خبراً على غير من هو له كنت مخيراً إن شئت أبرزت وإن
 شئت لم تبرز .
 أما البصريون فلا يجوزون إلا الإبراز . وقد يجوز ترك الإبراز في ضرورة
 الشعر .

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقطة من أ ، ب ، د .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في حاشية الأصل : كل جملة وقعت موقع اسم فلها موضع من الإعراب
 والإعراب المقدر لها هو إعراب ذلك الاسم الذي وقعت موقعه وهذا يكون =

والثاني أن يكون خبرُ المبتدأ جملةً مركبةً من ابتداء وخبر وذلك نحو: زيدٌ أبوه مُنطلقٌ ، وعمرٌ غلامُهُ خارجٌ . فزيدٌ ابتداء أول وأبوه ابتداء ثان ، ومنطلق خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره جميعاً في موضع رفع لوقوعهما موقع خبر المبتدأ الأول كما كان قولك : [زيد^(١)] قام ، وقام أبوه كذلك في المسألة الأولى . ولا بد من ذكر يعود من الجملة إلى المبتدأ . لو قلت : زيدٌ عمروٌ منطلقٌ لم يحز كما أنه لو قيل : زيدٌ قامَ عمروٌ لم يحز . وقد تحذف الرواجع من هذه الجمل إلى المبتدأ الأول كقولهم : السمنُ منوانٌ بدرهم^(٢) والتقدير : منوانٌ منه بدرهم . لا بد من تقدير هذا في النفس ليعود الضمير الذي

== في خمسة مواضع : في خبر المبتدأ ، وإن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وما النافية ولا ولاوات وفي الصفة لأن الجملة تكون صفة للنكرة ، وفي الحال لأن الجملة قد تقع موقع الحال كقولك : خرج زيد يده على رأسه وكذلك الجملة إذا وقعت مفعولاً ثالثاً لأعلت وأريت وكذلك الفعل في قولك : كاد زيد يفعل . يفعل فعل وفاعل وهما مجموعهما في موضع نصب لوقوعهما موقع الاسم لأن الأصل : كاد زيد فاعلاً ، إلا أنه أصل مرفوض .

وكاد وعسى يجريان مجرى كان . وإذا وقعت الجملة مستأنفة أو في الصلة فلا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد . وكذلك الجملة المعترضة لا موضع لها من الإعراب .

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) في حاشية الأصل : قال ابن كيسان [هو أبو الحسن محمد بن أحمد ت سنة ٢٩٩ . عن نزهة الألبا لابن الأنباري ص ٣٠١] تقول : السمن منوان بدرهم ترفع السمن بالابتداء ، ومنوان خبره ، وفي الكلام حذف تريد : سعر ==

في « منه » إلى المبتدأ الذي هو السمن . ومثل ذلك قوله تعالى (١) :
« وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ » (٢) .

التقدير : إن ذلك الصبر منه أى من الصابر لأن « ذلك » ابتداء .
وقوله [عز وجل (٣)] : « لمن عزم الأمور » في موضع الخبر ولم يرجع
إلى المبتدأ لذى هو : « ولمن صبر وغفر » ذكر من اللفظ وهذا النحو
كثير . وقد جاءت هذه الجملة بأسرها محذوفة إذا كانت خبرا فإذا جاز
حذف الجملة كلها كان حذف شيء منها أسهل وذلك قوله عز وجل (٤) :
« وَاللَّائِي يَنْشُرْنَ مِنَ الْحَمِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ
أَشْهُرٍ اللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ (٥) » والتقدير : واللأئى لم يحضن فعدتهن ثلاثة
أشهر فحذفت الجملة التى هى خبر المبتدأ الثانى لدلالة ما تقدم عليه كما
يحذف المفرد لذلك فى نحو : زيدٌ منطلقٌ وعمرو .

= السمن منوان ، بدرهم من صلة المنوين . وإن شئت رفعت السمن بالابتداء
ورفعت المنوين بابتداء ثان ، وجعلت بدرهم خبر المنوين ، والجملة خبر السمن
وفى الكلام حذف تريد : منوان منه بدرهم . وكذلك : الحلان حمل بدرهم ، الورق
عشرون درهما بدينار ، وربما وضعوا الواو مكان الباء فقالوا : الحلان حمل
ودرهم ، والبر قفيزان ودرهم ، والسمن منوان ودرهم . والجواب فيه كالجواب
فى الباء إلا أن ما بعد الواو نسق على ما قبلها ، وهى بمعنى الباء فى حكمها .

(١) فى أ : قوله عز وجل .

(٢) سورة الشورى ٤٢ : ٤٣ .

(٣) زيادة من أ .

(٤) فى ب ، د : قوله تعالى .

(٥) سورة الطلاق ٦٥ : ٤ .

ومما حُذِفَ خبره من المبتدأ والخبر جملة قولهم : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَبَاهُ
وَعَمْرُوهُ ، وتقول : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دَرَاهِمٌ ^(١) ، فيكون كُلُّ بمنزلة أجمعين
كَأَنَّكَ قلت : أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ بَيْنَكُمْ دَرَاهِمٌ . فإن جمعت كلاً ابتداءً
ثانياً على قياس من قرأ [قبله ^(٢)] « قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ » ^(٣)

(١) في حاشية الأصل : أَنْتُمْ مَبْتَدَأٌ وَكُلُّكُمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيداً لِأَنْتُمْ
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً ثانياً لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ الْعَوَامِلَ وَأَجْمَعُونَ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَلِيَ الْعَوَامِلَ وَلَا يَكُونَ إِلَّا تَأْكِيداً . وإذا جمعت كُلُّكُمْ تَأْكِيداً لِأَنْتُمْ فَأَنْتُمْ
مَبْتَدَأٌ وَكُلُّكُمْ تَأْكِيدٌ لَهُ وَدَرَاهِمٌ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ وَبَيْنَكُمْ ظَرْفٌ خَبَرٌ لِقَوْلِكَ دَرَاهِمٌ عَلَى مَذْهَبِ
سَيَبَوِيهِ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ . وَدَرَاهِمٌ وَبَيْنَكُمْ جَمْلَةٌ مَرْكَبَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ لِقَوْلِكَ أَنْتُمْ
وَالرَّاجِعُ دَرَاهِمٌ ، مِنْ قَوْلِكَ : بَيْنَكُمْ وَبَيْنَكُمْ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : كَأَنَّ بَيْنَكُمْ
دَرَاهِمٌ ، وَمَا أَشْبَهَهُ . وَعَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ دَرَاهِمٌ يَرْتَفِعُ بَيْنَكُمْ رَفْعُ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ
وَهَذَا الظَّرْفُ خَالٍ مِنْ ضَمِيرٍ لِأَنَّهُ قَدْ ارْتَفَعَ بِهِ الدَّرَاهِمُ . وَهَذَا الظَّرْفُ مَعَ مَا ارْتَفَعَ
بِهِ خَبَرٌ لِأَنْتُمْ وَإِذَا جُمِعَتْ كُلُّكُمْ مَبْتَدَأً ثانياً ، فَأَنْتُمْ مَبْتَدَأٌ ، وَكُلُّكُمْ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَهُوَ
اسْمٌ لِلغَيْبَةِ ، وَلَيْسَ لِلخُطَابِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : كُلُّكُمْ قَامَ . فَلِذَا كَانَ هَكَذَا
وَجِبَ أَنْ تَقُولَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دَرَاهِمٌ . فَأَنْتُمْ مَبْتَدَأٌ ، وَكُلُّكُمْ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَبَيْنَهُمْ
ظَرْفٌ خَبَرٌ عَنْ دَرَاهِمٍ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، وَدَرَاهِمٌ مَعَ بَيْنَهُمْ خَبَرٌ عَنْ قَوْلِكَ : كُلُّكُمْ ،
وَالرَّاجِعُ إِلَيْهِ دَرَاهِمٌ ، مِنْ قَوْلِكَ : بَيْنَهُمْ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ إِلَى أَنْتُمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَبَرٍ
عَبْدَهُ بَلْ هُوَ خَبَرٌ عَنْ كُلِّكُمْ . وَكُلُّكُمْ مَعَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرٌ عَنْهُ خَبَرٌ لِأَنْتُمْ وَالرَّاجِعُ
إِلَى أَنْتُمْ فِيهَا دَرَاهِمٌ ، مِنْ قَوْلِكَ : كُلُّكُمْ .

يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دَرَاهِمٌ ، إِذَا جُمِعَتْ كُلُّكُمْ مَبْتَدَأً ثانياً نَزْدَ
الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى كُلِّ عَلَى نَفْظِ الْخُطَابِ فِي الْجَمْعِ لِأَنَّ قَوْلَكَ : كُلُّكُمْ هُوَ فِي الْمَعْنَى
أَنْتُمْ ، وَالْجَمِيدُ بَيْنَهُمْ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْغَيْبَةِ .

(٢) زيادة من أ .

(٣) سورة آل عمران ٣ : ١٥٤ .

قلت : أنتم كُلكم بينهم درهم ، كأنك قلت : أنتم غلمانكم بينهم درهم لأن كُلاً اسم موضوع للغيبة كالغلمان . وإن شئتَ قلتَ في هذا الوجه : أنتم كُلكم بينكم درهم ، فحملتَ على المعنى لأن كُلاً هو أنتم في المعنى ولا يجوز ذلك في الغلمان لأنهم ليسوا الأوّل .

والثالثُ أن يكونَ خبر المبتدأ شرطاً وجزءاً . وذلك نحو : زيدٌ إن تُكرّمه يُكرّمَكَ ، وبشرٌ إن تُعطِه يشكرُ عمرو . فزيد ابتداء ، وقولك : إن تكرّمه يكرّمك جملة في موضع خبره ، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ . والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر .

والرابع الظرف^(١) . والظرفُ على ضربين ظرفٌ من المكانِ

(١) في حاشية الأصل : اعلم أن الظرف قد يقع خبراً للمبتدأ فإذا وقع خبراً عنه انتصب نصب الظرف . تقول : زيد أمامك ومقدم الحاج غدا . نصبت أمامك نصب الظرف ، وناصبه محذوف تقديره : مستقر أمامك ، أو استقر أمامك . وهذا الناصب للظرف المحذوف كان الخبر في الأصل ، لكنه حذف ، فصار الظرف هو الخبر ، وناب مقام المحذوف وانتقل الضمير الذي كان في مستقر إليه ، فاحتمله وتضمنه وصار يرتفع به ، كما كان يرتفع باسم الفاعل ، أو الفعل . هذا على مذهب سيبويه وأصحابه . وذهب غيره إلى أنه حذف الناصب له ، ولم ينقل الضمير إليه . واختلف أصحابه في الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ وما شبهه . هل هو من أقسام الجملة ، أو من أقسام المفرد . فزعم أبو علي أنه من أقسام الجملة . وزعم أبو الفتح [هو عثمان بن جني توفي سنة ٣٩٢] عن نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٤٠٦ [والعبدى] هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدى عن نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٤١٠ [وغيرهما أنه بمنزلة المفرد لا الجملة . والاختلاف في ذلك مبني على المحذوف . فنزعم أن المحذوف في الأصل مستقر ، أو كائن ، =

وظرفٌ من الزمانِ . وظروف المكانِ تكون أخباراً عن الأحداث والأشخاص .

مثالُ كونها أخباراً عن الأحداث قولنا : البَيْعُ في السوقِ ، والصلاةُ في المسجدِ ، والركضُ في الميدانِ .

ومثال كونها أخباراً عن الأشخاص : زيدٌ في البيتِ ، وعمرٌ في الدارِ ، واللصُّ في الحبسِ .

فأما ظروف الزمان فتكون أخباراً عن الأحداث دون الأشخاص

== لحذف مستقر وجعل أمامك في موضعه . فأمامك بمنزلة المفرد لمنابه عنه ومن زعم أن الأصل . استقر أمامك ، فحذف استقر وجعل الظرف مكانه ، فالظرف إذن بمنزلة الجملة لمنابه عنها . فحجة من زعم أن المحذوف مفرد ، وهو مستقر ، هو أن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً . فإذا لم نجد واحتملنا إلى تقديره قدرناه مفرداً . وحجة من زعم أن الأصل : زيد استقر أمامك ، أن الظرف منصوب باستقر أو بمستقر ، والأصل في العمل للفعل ، فلما لم نجد العامل منصوباً به قدرناه فعلاً لأن الأصل في العمل الأفعال واحتجنا إلى تقديره .

واعلم أنك إذا قلت : زيد أمامك ، لا نقدر له ناصباً بمعنى ضحك ، أو أكل وما أشبه ذلك بل نقدر له معنى الاستقرار والخلول .

فإذا قدمت الظرف على المبتدأ ، فقلت : أمامك زيد . فسيبويه يجعله خبراً عن المبتدأ مقدماً عليه ، وحكمه فيما ذكرنا ذلك الحكم . وزعم الأخفش أنك إذا قدمت فإنك ترفع زيدا ، وما أشبهه بالظرف رفع الفاعل بفعله ويخلو الظرف حينئذ من ضمير ارتفاع الظاهر به . وحكم الجار والمجرور في هذا حكم الظرف . والخلاف فيه إذا تقدم مع الأخفش كالخلاف في الظرف .

وذلك نحو: الخروجُ غداً ، ومَقْدَمُ الحاجِ المُحَرَّمِ ولو قيل : زيدٌ غداً ،
وعمرٌ وأمسٍ لم يستقم لأن ظروفَ الزمان تكونُ اخباراً عن الجُثْثِ^(١) .
فأما قولهم الليلةُ الهلالُ^(٢) ، فعلى معنى : الليلةُ حدوثُ الهلالِ
فحذفَ الحدثَ ، وأقامَ الهلالَ مقامه ويجوز أن ترفعَ الليلةُ فتقول :
الليلةُ الهلالُ على تقدير : الليلةُ ليلةُ الهلالِ فتحذفُ المضاف الذى هو
الليلة كما حذفَ الحدثَ .

وخبرُ المبتدأ لا يخلو من أن يكون مفرداً ، أو جملة . فإذا كان
مفرداً كان هو هو (أو ^(٣)) منزلاً هذا التنزيل ، كقوله عز وجل :
« وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ » ^(٤) وكقوله : أبو يوسف أبو حنيفة أى يَسُدُّ
مسدده وكقول النابغة يصف دروعاً :
عُلَيْنَ بِكَدْيُونٍ وَأَشْعَرْنَ كَرَّةً فَهَنْ إِضْلا صَافِيَاتُ الْعَسَلِ^(٥)

(١) المراد بالجُثْث : الذوات

(٢) فى حاشية الأصل : قال ابن درستويه [هو عبد الله بن جعفر بن محمد
ابن درستويه المرزبانى ولد سنة ٢٥٨ ومات سنة ٣٤٧ . عن بغية الوعاة للسيوطى
ص ٢٧٩] : يقال : هل الهلال يهل هلولا ، وهله وهلالا فيكون الهلال مرة
اسماً ، ومرة مصدرأ فعلى هذا قولك : الليلة الهلال ، الزمان ظرف لحدث لا لجملة .
ومثلاً : اليوم خمر وغداً أمر أى اليوم شرب خمر وغداً حدوث أمر . وكذلك
الجباب شهرين أى لبسهما شهرين .

(٣) ساقطة من أ

(٤) سورة الاحزاب ٣٣ : ٦

(٥) البيت فى ديوان النابغة الديباني تحقيق كرم البستاني بيروت ١٩٦٠

وإذا ^(١) كان جملة فلا بد من ذكر يعود منه إلى المبتدأ فان قلت
 ققولهم : سواء على أمت أم قصدت ، وقد خلا (من ^(٢)) أن يكون
 من هذين الضربين قيل هذا كلام محمول على المعنى والتقدير فيه : سواء
على القيام والعمود (فيسكون ^(٣)) سواء على هذا التقدير خبر مبتدأ .
 ولما كان خبر المبتدأ إذا كان مفرداً هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله
 لم يحز : عليه يزيد كان ذا مال ^(٤) لأن على يرفع بالابتداء ويزيد
 في موضع نصب بالمصدر . ولما كان في موضع خبر المبتدأ فيجب من أجل
 = الشاهد فيه قوله : فهن إضاء . فإضاء خبر المبتدأ منزل منزلة الأول وتقديره :
 فهن مثل إضاء (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ١٠) .

(١) في ب : فإذا .

(٢) ساقطة من أ

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في حاشية الأصل : عليه يزيد كان ذا مال تصحيحها أن تجعل على مبتدأ
 ويزيد خبره أى على كائن يزيد وكان ذا مال حال لزيد وفي كان ضمير يعود إلى
 زيد ، وقد أضرت قد وحذفها أى على يزيد كان ذا مال وهذا على مذهب
 أبى الحسن فإنه يجوز أن يكون الفعل الماضى في موضع الحال وقد حذف قد ،
 وتناول على ذلك قوله تعالى « أو جاءكم حصرت صدورهم » (سورة النساء ٩٠ : ٤)
 ووجه آخره هو أن تجعل على مبتدأ ويزيد خبره وكان زائدة وذا مال
 ينتصب على الحال . أى : عليه يزيد في وقت كونه ذا مال .

ابن برهان يجوز أن يزيد فيها اسماً يكون خبراً لعلى فتقول : عليه يزيد
 كان ذا مال حق أو صحيح ، وتحذف الخبر وأنت تريد . ويجوز أن تضم
 اسماً ويكون على خبره فتقول : الصحيح على يزيد كان ذا مال فيكون الصحيح
 مبتدأ ، وعلى يزيد كان ذا مال خبره . وإذا أردت أن الضمير يعود إلى على لم
 تجز المسألة . وإن أردت أن الضمير يعود إلى زيد صحت .

ذلك أن يكون في كان ضمير يعود إلى المبتدأ وذلك الضمير هو على في المعنى وذا مال خبر كان واستحالت المسألة من حيث لم يكن (قولك^(١)) ذامال هو على . ولو قلت : على يزيد كان يوم الجمعة ، كان مستقيماً لأن يوم الجمعة يكون خبراً عن على لأنني أقول : كان على يزيد يوم الجمعة فيسكون ظرف الزمان خبراً عن الحدث الذي هو على ولا أقول : كان على ذامال .

واعلم أن خبر المبتدأ قد يحذف فما حذف من ذلك خبر المبتدأ بعد لولا في قولك : لولا زيد لكان خروجننا اليوم . فزيد بعد لولا يرتفع بالابتداء والخبر محذوف . وليس قولك لكان خروجننا اليوم من المبتدأ في شيء إنما هو حديث متعلق بلولا^(٢) ، ولو كان خبر المبتدأ [الذي بعد لولا^(٣)] لوجب أن يكون إياه في المعنى أو يكون له (فيه^(٤)) ذكر مظهر أو مقدر ففي تعريفه من ذلك كله دلالة على أنه ليس بخبر له وكما حذف خبر المبتدأ في هذا النحو كذلك حذف في (نحو^(٥)) قوله عز وجل : « لا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ . متاع قليل^(٦) » أي تغلبهم متاع قليل . وقوله عز وجل : « بَشِّرْ مَنْ ذَاكَمُ النَّارُ »^(٧) أي هي النار . ومن ذلك قوله عز وجل : « فَصَبِّرْ جَبِيلٌ^(٨) » أي أمرى أو شأني صبر جميل . أو يكون [قد^(٩)] حذف الخبر فأراد : صبر

(١) ساقطة من أ ، د (٢) أي جواب لولا

(٣) زيادة من ب . (٤) ساقطة من أ

(٥) ساقطة من أ ، ب . (٦) سورة آل عمران ٣ : ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٧) سورة الحج ٢٢ : ٧٣ . (٨) سورة يوسف ١٢ : ٨٣ .

(٩) زيادة من أ ، د .

جميل أمثل أو أجل ، أو ما أشبه ذلك .

وقد يجوز أن تقدم خبر المبتدأ ^(١) فتقول : منطلقٌ زيد ، وضربته عمروٌ تريد : عمروٌ ضربته . ويدل على جواز تقديمه ^(٢) قول الشماخ :

كَلَّا يَوْمَئِى طَوَالَةٌ وَضَلُّ أَرْوَى ظَنُونٌ أَنْ مُطَّرَحَ الظَّنُونِ ^(٣)

(١) فى حاشية الأصل : « خبر المبتدأ يجوز تقديمه على المبتدأ تقول : زيد ضربته ، وضربته زيد إلا أنه قد يمتنع فى مواضع تقديمه عليه . فنهى أن يكون المبتدأ اسماً من أسماء الاستفهام كقولك : من فى الدار وما هذا . ومنها أن يكون المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين فلا يجوز تقديم الخبر عليه إذا لم يكن هناك دليل لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ فتقول : زيد أخوك ولا يجوز : أخوك زيد على أن يكون أخوك خبراً مقدماً . ومنها أن يكون الخبر فعلاً فلا يجوز أن تقدمه على المبتدأ . ومنها أن يكون المبتدأ اسماً من أسماء الشرط كقولك : من يزرنى فعبده حر ، لا يجوز : يزرنى فعبده حر من » .

فى الأنصاف لابن الأنبارى تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مصر ١٩٤٥ ج ١ ص ٤٨ : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة . (٢) فى أ : تقدمه .

(٣) البيت للشماخ (ديوانه . شرح أحمد بن الأمين الشنقيطى مصر ١٣٢٧ ص ٩٠) أورده صاحب اللسان فى « طول » وقال : وطواله موضع وقيل بئر : وجاء فى حاشية الأصل : وجه الشاهد من هذا البيت أن قولك : وصل أروى مبتدأ ، وظنون خبره . وقوله : كلاً يومى طواله ظرف منصوب العامل فيه ظنون فهو متعلق به وقد قدمه على المبتدأ وهو معمول للخبر . فإذا جاز تقديم المعمول كان تقديم العامل أولى . ولما رأينا معمول خبر المبتدأ مقدماً على المبتدأ علمنا أن خبر المبتدأ يجوز تقديمه عليه .

باب من الابتداء بالأسماء الموصولة

الأسماء [المبتدأة (١)] على ضربين ضرب عارٍ من معنى الشرط والجزاء وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء .

فالأول نحو : زيد، وعمرو، وعبد الله فما كان من هذا النحو لم تدخل الفاء في خبره [لأن الفاء إنما تدخل لتعطف أو لتكون جواباً (٢)] تقول : زيدٌ منطلقٌ ولا يجوز : زيدٌ فنطلقُ فإن جعلتَ زيداً خبر مبتدأ محذوف كأنك قلتَ : هذا زيدٌ فنطلقُ أى فهو منطلقٌ لم يمتنع وعلى هذا قولُ الشاعر :

وقائلةٌ خولانُ فانكحِ فقاتهنَّ واكرومةُ الحيينِ خلواً كماهياً (٣)
أى هؤلاء خولانُ فانكحِ فقاتهنَّ .

وما كانت متضمناً لمعنى (٤) الشرط والجزاء فالأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة .

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) زيادة من أ .

(٣) البيت من شواهد سيديويه في السكتاب (ج ١ ص ٧٠) ولم ينسجه إلى قائله .

واستشهد به أبو علي ، على أنه يجوز دخول الفاء في مثل هذا الأسلوب على أن تجعل ما قبل الفاء خبراً . والمبتدأ محذوف ولا يصح جعل ما قبل الفاء مبتدأ ومدخولها خبراً . (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ٥) .
(٤) في أ : معنى .

فالأسماء الموصولة نحو قولهم : الذى واتى والألف واللام فى نحو :
القائم ، والضارب ، والمعطى ، وما كان فى حكمها (١) ومن وما وأى .
ومعنى الموصولة أنها تتم بصلات [وعوائد (٢)] تضم إليها وصلاتها
لا تكون إلا جملاً محتملة للصدق والكذب (٣) ولا بد أن يرجع منها إلى
الموصولات ذكر . فإذا استوفت الموصولات وصلاتها على هذه الشرائط (٤)
كانت بمنزلة اسم مفرد نحو : زيد وعمرو [وعبد الله (٥)] ونحتاج
الأسماء الموصولة إلى ما يحتاج إليه زيد وعمرو حتى يستقل كلاماً .

والجمل (٦) التى يوصل بها هى التى ذكرت قبل أنها تكون
أخباراً لمبتدأ فمثال وصل الذى بالفعل والفاعل : الذى قام ، والذى قام
غلامه ، والذى ضربته . فالذى اسم موصول وقام صليته وفى قام
ذكر (٧) مرفوع بأنه فاعل وهو يعود إلى الذى . وإذا قلت :
الذى قام غلامه ، والذى ضربته فالعائد إلى الاسم الموصول الماه فى
غلامه ، وضربته . والذى قام ، والذى ضربته بمنزلة زيد يحتاج إلى جزء
آخر يسند (٨) إليه حتى يكون كلاماً مستقلاً تقول : الذى قام صاحبك

(١) فى ب : حكمهما .

(٢) زيادة من د .

(٣) أى جملة خبرية .

(٤) فى أ ، ب : الشريطة .

(٥) زيادة من أ ، ب ، ود .

(٦) فى أ : والجملة .

(٧) فى أ . ضمير .

(٨) فى ب ، ذ : ينضم .

والذى ضربته منطق فيكون بمنزلة : زيد منطق

ويجوز دخول الفاء على الخبر ^(١) إذا كان المبتدأ موصولا بالفعل أو الظرف كقوله عز وجل : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ » (الخبر : فلهم أجرهم عند ربهم ^(٢)) ومثال الموصول بالظرف قوله : الذى فى الدارِ فله درهم كقوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله ^(٣) » ولا يجوز : الذى إن بكرمنى بكرمك فمُحسنٌ ، لأن الشرط قد استوفى جزاءه فى الصلة فلا يكون له جزاءان . ولا يجوز : ليت الذى يأتينى فله درهم ،

(١) فى حاشية الأصل : وقوله : يجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولا بالفعل أو الظرف يريد أن الشرط إنما جاز دخول الفاء فى جوابه لما كان الثانى مسبباً عن الأول فإذا كان هذا المعنى موجوداً فى الصلة حسن دخول الفاء كقولك : الذى يأتينى فله درهم ، ألا ترى أن الدرهم إنما وجب له من قبل الإتيان فقوله تعالى : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ » (سورة البقرة ٢ : ٢٧٤) يدل على صحة قياس من شبه الشرط بالصلة فالفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ إذا كانت صلته مشابهة للشرط . فأما إذا كان معنا صريح الشرط فلا حاجة بنا إلى دخول الفاء . إذ لا صريح شرط ولا شبهه فدخول الفاء فى الامتناع هنا كدخولها فى خبر المبتدأ الذى ليس موصولا موصوفاً .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سورة النحل ١٦ : ٥٣ .

ولا لعل الذى فى الدارِ فمكرَّم^(١)

وأما النكراتُ الموصوفة فكقولنا : كل رجلٍ يأتينى فله درهمٌ
وكل رجلٍ فى الدارِ فمكرَّمٌ محمولٌ : فإذا أدخلت الفاء فى خبر
المبتدأ الموصول والنكرات الموصوفة آذنت^(٢) بأن ما بعد الفاء مستحق بالفعل
للمقدم أو معناه . وإذا لم تكن الفاء فى خبرها احتمل أن يكون
مستحقاً بفعله المتقدم أو بغيره .

(١) فى حاشية الأصل : إذا دخلت كان ، وغيرها من العوامل على الذى
وأخواتها لم تدخل الفاء فى خبره تقول : كان الذى يزورنى له درهم ولا يجوز :
فله درهم ، لأن الذى يزورنى مشبه بالشرط . فإذا دخلت عليه كان ، أو غيرها
من العوامل بطل شبهه بالشرط فلم يسغ دخول الفاء فى خبره .
فأما إن المكسورة فى قولك : إن الذى يزورنى فله درهم ، فمنهم من يجوز
دخول الفاء ، ومنهم من لا يجوز . فمن أجاز قال لأنه لا يغير معنى . فأما أخوات
إن نحو . ليت ولعل فإنها تغير معنى . فأما قوله تعالى : دقل إن الموت الذى
تفرون منه فإنه ملائكم (سورة الجمعة ٨٢ : ٨) فإن لم تدخل على الذى ، وإنما
دخلت على الموت ، والذى صفة له سوى أنه إنما جاز دخول الفاء فى هذا على
الخبر من حيث كان الموت شائعاً فلم يبطل معنى الشرط معه . ولو قلت : إن زيدا
الذى يزورنى فله درهم ، لم يجوز . وقد حكى عن أبى على إن الفاء فى قوله تعالى :
« فإنه ملائكم » زائدة ، وليست الداخلة على خبر المبتدأ للمعنى الذى شرحته
لأن تلك تؤذن أن ما بعدها يجب بما قبلها . والموت ملائهم فروا د أو لم يفروا .
وهذا وجه لا يمنع أن تكون الفاء فى هذه الآية هى الداخلة فى خبر المبتدأ وإن
كان الموت يلقاهم فروا أو لم يفروا . ألا ترى أنه يجوز أن يقال : إن قررت
من الموت فإنه يدركك ، وهو يدركه فر ، أو لم يفر . وجه هذا أن المعنى :
إن ظننت بفرارك أنك تنجو من الموت كذب الله ظنك بإدراك الموت لك
عند الفرار .

(٢) آذنت : أعلمت .

باب الاخبار بالذى وبالألف واللام

اعلم أن قول النحويين في نحو : قام زيد ، وعمرو منطلق اخبر عن زيد من قولك : قام زيد واخبر عن عمرو من قولهم : عمرو منطلق واخبر عن منطلق إنما يريدون الحق الكلام^(١) الذى أو الألف واللام وضغ من قام زيد كلاما يكون زيد فيه خبر مبتدأ وكذلك في قولهم : زيد منطلق .

والاخبار^(٢) بالذى أعم من الاخبار بالألف واللام لأنك تخبر بالذى عما كان أوله فعلا منصرفا أو اسما محدثا عنه ، ولا تخبر بالألف واللام إلا عما كان أوله فعلا [متصرفا^(٣)] فإن كان مبتدأ لم تخبر عنه بالألف واللام وإنما تخبر بالذى تقول إذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : قام زيد : الذى قام زيد وبالألف والسلام : القائم زيد فالذى اسم موصول وقام صلته وفيه ذكر مرفوع يعود إلى الذى وقد تم الذى بصلته ، وزيد خبر المبتدأ الذى هو الذى وكان قبل الاخبار فاعلا^(٤) .

(١) الحق الكلام : أى : اجمل الكلام محمولا على الذى أو الألف واللام .

(٢) في ب : قال الاخبار .

(٣) زيادة من أ ، ب .

(٤) في حاشية الأصل . لا يجوز الإخبار عن الاسم المنادى ولا عن اسم

هو جزء من جملة ولا عن الضمير الذى هو فصل نحو : كان زيد هو القائم . هو فصل لا موضع له من الإعراب .

وتقول : ضربت زيداً ، فإن أخبرت عن اسمك بالالف واللام
قلت : الضارب زيداً أنا ، وبالذي : الذي ضَرَبَ زيداً أنا ففي كل
واحد من ضرب ، والضارب ذكر مرفوع يعود إلى الذي ^(١) .

= وكل اسم يلزمه التنكير فلا يجوز الإخبار عنه نحو الحال والتمييز لأنك تحتاج
أن تجعل مكانه ضميراً والضمير لا يكون إلا معرفة .
وكل راجع إلى مبتدأ أو إلى موصوف أو إلى ذي حال أو إلى موصول
فلا يجوز الإخبار عنه . ولا يجوز الإخبار عن الأفعال ولا عن حروف المعاني ،
ولا الجمل . وإنما يخبر عن الأسماء المعربة والمبهمه ، والمضمرة والموصولة نحو :
الذي والى وتثنيتهما وجمعهما وما ، ومن ، وأى . ولا يجوز الإخبار عما عدا ذلك
من الأسماء الموعلة في شبه الحروف نحو : أين وكيف وصه ومه . ولا يجوز
الإخبار عن الظروف غير المتمكنة والمصادر غير المتصرفة نحو : سبحان
ولا عن الموصوف ولا صفته ولا عن المضاف . فأما المضاف إليه فيجوز
الإخبار عنه .

فإذا قيل لك أخبر عن زيد بالذي فالمراد أن تجعل الذي في أول كلامك
مبتدأً وتجعل زيداً في آخر الكلام خبراً عن الذي .
وتركيب هذه المسألة ونظائرها في الكلام أن تلحق أول الكلام الذي ،
وتجعله مبتدأً ، وتنزع الاسم الذي قيل لك أخبر عنه من مكانه ، وضع مكانه
اسماً مضمراً بمنزلة ، ويكون له من الإعراب مثل ما للاسم الذي انتزعت ، وتجعل
هذا الضمير عائداً إلى الذي ، وضع زيداً في آخر الكلام ، وتجعله خبراً عن
الذي وتندع بقية المسألة لحالها . فإذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : زيد
منطلق ، قلت : الذي هو منطلق زيد .

(١) في حاشية الأصل : والإخبار بالالف واللام لا يكون إلا عن اسم قد عمل
فيه فعل متصرف ، فإذا أخبرت عنه بالالف واللام صغيت من الفعل اسماً للفاعل ،
أو المفعول بحسب المعنى ، وزدت في أوله ألفاً ولاماً على معنى الذي وجعلت =

فإن أخبرت عن زيد بالآلف واللام قلت : الضاربةُ أنا زيدٌ فالحاء في الضاربة ترجع إلى ما دل عليه الآف واللام من [معنى ^(١)] الذى وأنا يرتفع بضارب وأظهرت الضمير الذى هو أنا لأن ضارباً لك وقد جرى على الآف واللام الذى هو زيد فى المعنى .

فقد جرى اسم الفاعل على غير من هوله فلذلك أبرزت الفاعل ^(٢) ولو أخبرت بالذى لقلت : الذى ضربتهُ زيد فلم تذكر أنا لظهور الضمير فى الفعل . وإن شئت حذفته الحاء فقلت : الذى ضربتُ زيد تريد : ضربتهُ فتحذف العائد الذى هو الحاء الراجع إلى الذى وتقول :

الآلف واللام مبتدأ واسم الفاعل بمعنى الفعل تجعله صلة الآف واللام ، وتنزع الاسم الذى قيل لك أخبر عنه من مكانه ، وتجعل مكانه ضميراً يعود إلى الآف واللام ، وتدع الاسم الذى انزعته فى آخر الكلام خبراً عن الآف واللام . فإذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : قام زيد قلت : قائم زيد ، فالآف واللام فى موضع مبتدأ وقائم صلة لهما وفى قائم اسم مضمرة فاعل يعود إلى الآف واللام وزيد خبر عن المبتدأ الذى هو الآف واللام .

فإن قيل لك أخبر عن : عسى زيد أن يقوم ، بالآف واللام لم يجوز لأن عسى لا يصاغ منه اسم فاعل

فإن قيل لك أخبر عن : زيد من قولك : عسى زيد أن يقوم ، بالذى لم يجوز أيضاً لأن عسى لا يصلح أن يكون صلة كما أن لعل لا يصلح أن يكون صلة .

الآف واللام من حروف المعاني . فإذا جعلت بمعنى الذى اختلفوا فيها هل هى حرف أم صار اسماً . فأبوعلى والمأزنى يقولان إنهما حرف كما كانت . وغيرهما من النحويين يقول لما صارت بمنزلة الذى صارت اسماً ونزلت منزلة الاسماء .

(١) زيادة من ب :

(٢) فى ب ، د : الضمير .

يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ فإن أخبرت عن الذباب بالذى قلت :
 الذى يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ (فإن أخبرت عن زيد قلت : الذى
 يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ ^(١)) فى يغضب ^(٢) ذكر مرفوع يعود إلى
 الذى ، وزيد خبر المبتدأ الذى هو الذى . فإن أخبرت عن الذباب بالألف
 واللام قلت : الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ . فى الطائرُ ذكر يعود
 على الألف واللام والذباب خبر المبتدأ . فإن أخبرت عن زيد بالألف
 واللام قلت : الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ . فالراجع إلى الألف واللام
 الذكر الذى فى : فيغضب وعطفت بفعل الذى هو يغضب على فاعل ^(٣)
 حملا على المعنى لأن معنى الطائرُ [الذباب ^(٤)] الذى يطير الذباب
 فيغضب [زيد ^(٥)] ولو قلت : يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ ، فأخبرت
 عن الذباب لم يحز : الذى يطيرُ ويغضبُ زيدٌ الذباب ، ولا : الذى
 يطيرُ الذباب ويغضبُ زيدٌ ، إذا أردت الإخبار عن زيد كما جاز مع
 الفاء ^(٦) لأن إحدى الجملتين حيثئذ أجنبية من الصلة .
 ولو قلت : كان زيدٌ منطلقٌ . فأضمرت القصة والحديث لم يحز ^(٧) :

(١) ساقط من أ .

(٢) فى أ . فى يطير .

(٣) فى أ ، ب : الفاعل .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ب .

(٦) لأن الفاء تختص بعطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح وبالعكس

يراجع شرح قول ابن مالك (شرح ابن عقيل ٢ : ١٨٠) :

وأخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذى استقر أنه الصلة .

(٧) فى حاشية الأصل : لم يحز الإخبار عن قولهم : كان زيد منطلق لانا =

السكّان زيد منطلق هو ولا : الذى كان زيدٌ منطلقٌ هو فهذا ونحوه
فما يجوز فيه الاخبار بالذى وبالألف واللام .

فأما ما يجوز فيه الاخبار بالذى ، ولا يجوز [فيه ^(١)] بالألف واللام
فالمبتدأ أو خبره نحو : زيدٌ منطلق . تقول إذا أخبرت عن زيد .
الذى هو منطلقٌ (زيدٌ ^(٢)) وإن أخبرت عن منطلق [قلت ^(٣)] .
الذى زيدٌ هو منطلق . وإن أخبرت عن الذكر الذى فى منطلق لم يجوز
[فاعلم ^(٤)] .

وتقول : السمنُ منوّانٍ بدرهمٍ فإن أخبرت عن السمن قلت :
الذى هو منوّانٍ بدرهمٍ السمنُ . وإن أخبرت عن السمين قلت :

== قد أضمرنا الشأن والقصة فيه . ولا يجوز الإخبار عن ضمير الأمر والقصة لأنه
ضعيف ولم يتمكن فى باب الضمير . ألا ترى أنه لا يعطف عليه ولا يبدل منه
ولا يؤكد . فلما ضعف لم يجوز الإخبار عنه . كما لا يجوز الإخبار عن الظروف
غير المتمكنة . وأيضاً فإننا لو أخبرنا عنه لاحتجنا أن ننزعه من مكانه وتجعل
مكانه ضميراً ويحتاج أن يكون الضمير عائداً إلى الذى وضمير الأمر والشأن
مضمّر لم يتقدم له ذكر وإنما يفهم بما بعده فلم يصح هذا لأن الضمير الذى تتركه
فى موضعه هو هو .

(١) زيادة من أ

(٢) ساقطة من أ

(٣) زيادة من أ ، ب

(٤) زيادة من ب

الذان السمنُ هُمَا بدرهمٍ منوان . فإن أخبرت عن الدرهم قلت :
الذى السمنُ منوانٍ به درهمٌ . وإن رددت ^(١) « منه » المحذوفة من أصل
المسألة قبل الإخبار قلت : الذى السمنُ منوانٍ منه به درهمٌ . والحذف
في الحسن في الإخبار مثله قبل الإخبار . وإن أخبرت عن الضمير الذى فى
« منه » لم يحز كما لم يحز الإخبار عن الضمير الذى فى منطلق من قولك :
زيدٌ منطلقٌ .

وتقول : زيدٌ ضربته فإن أخبرت عن زيد قلت : الذى هو
ضربته زيدٌ فغيرت ما فى ضربته من الضمير . وإن أخبرت عن
التاء قلت : الذى زيدٌ ضربته أنا [فغيرت ما فى ضربته من الضمير ^(٢)]
وإن أخبرت عن الهاء من قولك : زيدٌ ضربته لم يحز . وتقول : ضربى
زيداً قائماً فإن أخبرت عن زيد قلت . الذى ضربته قائماً زيدٌ . وإن
شئت . الذى ضربى إياه (قائماً ^(٣)) فتفصل الضمير العائد إلى الذى .
وإن أخبرت عن ضربى لم يحز وكذلك إن أخبرت عن قائم (لأن
الحال لا ترتفع ^(٤)) .

(١) فى أ : أردت

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

(٣) ساقطة من أ

(٤) زيادة من أ ، د

باب الفاعل (١)

إعراب الفاعل رفع . وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه ومثاله :

(١) في حاشية الأصل : إعلم أن الفاعلي في اللغة هو الموجد فأما عند أهل العربية فهم واسم صناعي نقله النحويون عن معناه في اللغة إلى معنى وضعوه له . وحقيقته في صناعة النحو أنه كل اسم تقدمه فعل مقرر على صيغته مسند إليه فإسناد الفعل إلى الاسم تركيب الجملة العامة منهما . وهذا الحد يشتمل على خمس شرائط : أحدها أن يكون معك اسم . والثاني أن يكون معك فعل . والثالث أن يكون الفعل قبل الاسم . والرابع أن يكون الفعل مقراً على صيغته لم يغير كما غير ضرب ويضرب . والخامس أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الذي بهـه . وهذه الشرائط الخمس مجتمعة في قولك : ذهب زيد وقام عمرو . وأما الفاعل في عبارة المتكلمين فاسم لمن وجد مقدوره وكل من وجد مقدوره فهو فاعل .

والفلاسفة يعبرون بالفاعل عن المؤثر . والفعل لابد له من الفاعل أو ما يقوم مقامه . ولا يكون للفعل الواحد في الوقت الواحد إلا فاعل واحد لا يرتفع به إلا فاعل واحد . فإن قلت فقد تقول : ذهب زيد الظريف ، وانطلق زيد وعمرو قيل هذه توابيع فلا عبرة بها .

وفي إعراب الفاعل والمفعول به قولان : منهم من يقول إنهم قصدوا الفرق بين معنى الفاعل ومعنى المفعول به . ومنهم من يقول إن الإعراب قد وقع في الكلام لا للفرق بل كما اتفق . والصحيح الأول .

فإن قيل فلم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب وهلاكه بالعكس من ذلك ففيه وجوه :

منها أن الفاعل أشبه المبتدأ لأن كل واحد منهما يحدث عنه فرفع كما يرفع المبتدأ

جَرَى الفرس ، وغنم الجيـش ، وَيَطِيبُ الخبر ، ويخرجُ
عبدُ الله . وبهذا المعنى الذى ذكرت يرتفع الفاعل لا بأنه أحدث شيئاً
على الحقيقة فلهذا يرتفع فى النفى إذا قيل (١) : لم يخرج عبدُ الله كما
يرتفع فى الإيجاب وكذلك : أيقومُ زيدٌ . وضروب الأفعال الثلاثة
الماضية والحاضرة ، والمستقبلية فى ارتفاع الفاعل بها سواء .

ومرتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول نحو : ضربَ عبدُ الله زيداً
ويجوز أن تُقدِّمَ (٢) المفعول على الفاعل كقولنا . ضربَ زيداً عبدُ الله
وفى التنزيل : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » (٣) وكذلك :
جاز : ضربَ غلامه زيدٌ ، (٤) ولم يمتنع كما يمتنع الإضمار قبل الذكر لأن

= وقيل خصوا الفاعل بالضمّة من حيث كان الفاعل أقوى من المفعول
ألا ترى أنه مؤثرفيه . والضمّة أقوى من الفتحة لأنه يعتمد فيها على عضوين
والفتحة يعتمد فيها على عضو واحد فأعطوا الأقوى للأقوى والاضعف للاضعف
اعتماداً للمشاكلة .

وقيل الفاعل فى الرتبة قبل المفعول به بدلالة تقدمه عليه فى مثل قولك :
ضربته . والضمّة فى الرتبة قبل الفتحة والكسرة فأعطوا الأول للأول اعتماداً
لضرب من المشاكلة . وقيل إن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وقد يكون له
مفعولات كثيرة فأعطوا الضمة الثقيلة الفاعل والفتحة الخفيفة المفعولات
لمعتدل الكلام

(١) فى أ قلت

(٢) فى د : يتقدم

(٣) سورة فاطر ٣٥ : ٣٨

(٤) أى لكون رتبته التقديم جاز : ضرب غلامه زيد .

التقدير به (١) التأخير . فكما أنك لو قلت ضَرَبَ زيدٌ غلامَه لكان إضمار زيد بعد جرى ذكره ، فكذلك إذا قدم والنية به التأخير . ولو جعلت الغلام الفاعل في هذه المسألة فقلت : ضَرَبَ غلامُه زيداً لم يحز كما جاز ذلك في المفعول به [فإذا قال : ضرب زيداً غلامُه جاز لتقديم ذكره . وفي التنزيل : « وإذا ابتلى إبراهيمَ ربهُ بكلمات (٢) » و « لا يَنفَعُ نفساً إيمانها (٣) » (٤)] .

وتقول : ما أردت ، فتكون ما في موضع نصب بأنه مفعول به (وما مررت في الجر (٥) وما جاء بك فتكون ما في موضع رفع بالابتداء وفي جاء ضمير يعود إلى ما وذلك الضمير فاعل جاء ، وبك في [موضع] نصب (٦) بأنه مفعول به . وكذلك : ما أسخطك ، وما أرضاك ، ونقول : أكرمني وأكرمْتُ عبدَ الله ، وأكرمْتُ وأكرمني عبد الله فتحمل الاسم المذكور بعد الفعلين على الفعل الآخر ولا تحمله على الأول لأن الثاني من الفعلين أقرب إليه فقولك : أكرمني في المسألة الأولى فعل فاعله مضمَر فيه على شريطة التفسير : المعنى : أكرمني عبدُ الله وأكرمْتُ

(١) في د ، التقدير فيه

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٢٤

(٣) سورة الأنعام ٦ : ١٥٦

(٤) زيادة من أ ، د

(٥) ساقطة من أ

(٦) هذا الجزء ساقط من الأصل حتى نهاية هذا الباب والتكملة من > .

عبدُ الله ، إلا أن الفاعل أضمر قبل الذكر لأن المفعول يفسره ويدل عليه . فإن أعمل الفعل الأول قال : أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُهُ عَبْدُ اللَّهِ تقديره : أَكْرَمَنِي عَبْدُ اللَّهِ وَأَكْرَمْتُهُ .

وجاء القرآن بإعمال الثاني من الفعل^(١) في قوله عز وجل : « قال آتوني أفرغ عليه قطراً^(٢) » ولو أعمل الأول لكان : آتوني أفرغه عليه قطراً أي آتوني قطراً أفرغه عليه . وكذلك قوله [تعالى^(٣)] : « هاؤم اقرأوا كتابيه^(٤) » على إعمال الثاني .

ومن إعمال الثاني قوله :

قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ وَغَرَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا^(٥)

(١) في ب : من الفعلين

(٢) سورة الكهف ١٨ : ٩٦

(٣) زيادة من ب

(٤) سورة الحاقة ٦٩ . ١٩

(٥) البيت لكثير عزة (شرح ديوانه الجزائر ١٩٢٨ ج ١ ص ١٧٧)

في حاشية الأصل : جملة « مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا » ، خبر عن الأول وجاز ذلك لأن فيها عائداً إلى عزة وهي الهاء والالف من غريمها . وقد يتجه فيه وجه آخر يدخله في باب إعمال للفعلين وهو أن تكون عزة مبتدأ ومطول معنى خبران لعزة وغريمها مرتفع بمطول أو بمعنى على حد ارتفاع ما لم يسم فاعله بالفعل المصوغ للمفعول نحو : ضرب العبد لأن اسم الفاعل يعمل عمله واسم المفعول أيضاً يعمل عمل فعله فضارب يعمل عمل ضرب ويضرب . ومضروب يعمل عمل ضرب ويضرب . فمطول ومعنى يعملان عمل يطل ويعني فقوله : وعزة مَمْطُولٌ معنى غريمها بمنزلة عزة يطل ويعني غريمها . فغريمها مرفوع إما بمطول أو بمعنى فهو من إعمال الفعلين لأن الغريم في المعنى قد مطل وعنى .

(ومن إعمال الأول قوله :

فلو أن ما أسعى لأذني معيشة كفاي ولم أطلب قليل من المال^(١))

[وبما أعمل فيه الفعل الثاني قوله :

== فقد اشترك الفعلان في العمل في معناه وإنما يرتفع بأحدهما لا بهما فإن رفعتَه بمعنى وهو الثاني جعلت في مطول اسماً مضمراً قبل الذكر يعود إلى غريماً ويلزمك عند ذلك إبراز هذا الضمير فتقول : وعزة مطول هو معنى غريماً . ألا ترى أن مطولا قد جرى على عزة خبراً وهو لغيرها لأن فاعله في المعنى هو غريماً فإذا جرى اسم الفاعل أو المفعول على غير من هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل ولا ضمير المفعول القائم مقام الفاعل بل يلزم إبرازه منه . هذا إذا رفعت غريماً بمعنى . فإن رفعتَه بمطول صار التقدير : وعزة مطول غريماً معنى . فيكون في معنى اسم مضمّر مرفوع يقوم مقام الفاعل وليس بإضمار قبل الذكر لأن مرتبة غريماً أن يكون مقدماً على هذا التأويل لاسكتنه يلزمك إبراز هذا الضمير لأن معنى قد جرى خبراً على عزة وهو لغيرها فيحتاج أن تقول : وعزة مطول معنى هو غريماً ، فلم يبرز الضمير لازم لك في كلا الوجهين . والمخلص من هذا أن ترفع غريماً بمطول ولا نجعل معنى خبراً عن عزة بل تجعله حالاً لغريماً فيكون في موضع نصب تقديره : وعزة مطول غريماً في حال غناؤه بها . فلا يلزمك إبراز الضمير لأنه قد جرى على من هو له حالا .

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر (ديوانه تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط . دار المعارف مصر ١٩٥٨ ص ٣٩) وهو من شواهد سيدييه في الكتاب

(ج ١ ص ٤١)

قال الأعلم الشنتمري في هامش الكتاب : أراد : كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك وعليه معنى الشعر . ولو أعمل الثاني ونصب به للقليل فسد المعنى . وهذا الجزء ساقط من ب .

وَكُنْتُ مُدَمَّةً كَأَنَّ مُقُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ أَوْنَ مُذْهَبٍ (١)
فأعمل فيه استشعرت ولم يعمل فيه جرى لأنه أنشده بنصب لون
ومثله قول الفرزدق :

وَلَكِنْ نَضَقًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ (٢)
وعلى هذا قول عمر بن أبي ربيعة في إعمال الأول :
إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بَعُودَ أَرَاكَةَ تُنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عَوْدُ إِسْجَلٍ (٣)

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٩) ونسبه إلى
طفيل الغنوى .

قال الأعمى الشنتمري في هامش الكتاب : استشهد به سيبويه على إعمال الفعل
الثاني وهو استشعرت . ولو أعمل الأول وهو جرى لرفع اللون وأضمر في استشعرت
فقال : واستشعرت به لون مذهب .

(٢) ورد هذا البيت في اللسان وفي أساس البلاغة للزخشرى في (نصف)
منسوباً إلى الفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه ولا في النقائض . كذلك نسبه الأعمى
الشنتمري في هامش الكتاب إليه (الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٣٩) وقال :
استشهد به سيبويه على إعمال الفعل الثاني وهو سبني لقربه من الاسم وحذف
المفعول من الفعل الأول للاستغناء عنه لدلالة ما بعده عليه .

ما بين الزاويتين زيادة من أ ، ب

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٠) ونسبه إلى
عمر بن أبي ربيعة .

قال القيسى (لإيضاح شواهد الإيضاح ق ١٣) : البيت لطفيل الغنوى ، وقيل
هو لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي .

الشاهد فيه إعمال الفعل الأول وهو قوله . تنخل عود اسجل فاستاكت به
ولو أعمل الثاني لقال : تنخل فاستاكت بعود اسجل . ولا سبيل إلى إعمال الثاني
في هذا البيت لضرورة انكسار البيت . المرجع السابق

باب الفعل المبني للمفعول به

الأفعال على ضربين فعل غير متعدي وفعل متعدي (١)

فالأفعال التي لا تتعدى لا تبني للمفعول به [وذلك (٢)] نحو : ذهب ،
وجلس ، وقام ، ونام .

والتعدي ما نصب مفعولا به وذلك نحو : عَرَفْتُ زَيْدًا ، وَأَكْرَمْتُ بَكْرًا

(١) في حاشية الأصل : والفعل ضربان لازم ومتعدي . وقد يعن للبتكلم الأيسمى
الفاعل إما جهالة به أو خشية أو أنفة أو لغير ذلك . فلذا لم يسم احتياج الفعل إلى
ما ينوب مناب الفاعل وإلا بقي حديثا عن غير محدث عنه ومستندا إلى غير مسند
إليه . والذي يجوز أن يقام مقام الفاعل لا يكون إلا واحدا كما أنه لا يكون للفعل
إلا فاعل واحد ولا يكون إلا أحد معمولات الفعل ويحتاج أن يعرب بإعراب
الفاعل لنيابة منابه . ويجرى على أحكامه اللفظية كلها ويعامل معاملة الفاعل
ويعامل الفعل معه معاملة فعل الفاعل إلا أن الفعل تغير صيغته حينئذ لأنك
لو لم تغيرها ورفعت المفعول به لم يقع فرق بين الفاعل والمفعول البتة .

والذي يجوز أن يقام مقام الفاعل من معمولات الفعل المفعول به ، والظرفان
المتصرفان والمصدر المتصرف ، والجار والمجرور إذا تنزل منزلة المفعول به
أو أحد الطرفين أو المصدر .

فأما الذي لا يجوز أن يقام مقام الفاعل من معمولات الفعل فالحال والتمييز
والمفعول له ، والمفعول معه والجار والمجرور إذا تنزل منزلة الحال أو التمييز
أو المفعول له ، ولا يقوم الظرفان ولا المصدر مقام الفاعل حتى يجعل مفعولا على
السعة ويخرج عن حكم الظرف والمصدر .

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

وَضَرَبْتُ خَالِدًا . فَعَرَفْتُ وَأَكْرَمْتُ [وَضَرَبْتُ ^(١)] مَبْنِي لِلْفَاعِلِ ، فَإِنْ
بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ قُلْتُ : أَكْرَمَ زَيْدٌ ، وَعُرِفَ خَالِدٌ ، وَاسْتَخْرِجْتَ
الدَّرَاهِمَ ^(٢) وَهَذَا الْمَفْعُولُ (بِهِ ^(٣)) فِي الْمَعْنَى يَرْتَفِعُ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ
كَأَيُّ يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ بِذَلِكَ .

وَقَدْ يَنْقَلُ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِذَا أُرِيدَ تَعْدِيَتُهُ بِالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ :
أَذْهَبْتُ زَيْدًا . وَيُوصَلُ أَيْضًا إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَيُقَالُ :
ذَهَبْتُ بِهِ . وَتَضَعُ الْعَيْنُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى فَيَتَعَدَّى بِذَلِكَ
(نَحْوُ ^(٤)) : فَرَحَ زَيْدٌ وَفَرَحَتْهُ ، وَخَرَجَ الْمُتَاعُ وَخَرَجَتْهُ . فَإِذَا
تَعَدَّى بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ جَازًا أَنْ يَبْنِيَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ^(٥) فَتَقُولُ فِي أَذْهَبْتُ

(١) زيادة من أ

(٢) فِي خَاشِيَةِ الْأَصْلِ : إِذَا أُرِدَتْ أَلَّا تَسْمَى الْفَاعِلَ عَمِلْتَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ :
أَحَدُهَا أَنْ تَضُمَّ أَوَّلَ الْفِعْلِ لِيَكُونَ دَالًّا عَلَى الْمَحذُوفِ الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ
وَالثَّانِي أَنْ تَحْذِفَ الْفَاعِلَ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَنَى لِلْمَفْعُولِ لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ تَجْعَلَ النِّيَابَةَ تَارَةً
بِالْفَاعِلِ وَتَارَةً بِالْمَفْعُولِ كَقَتْلِ الْخَارِجِيِّ .
وَالثَّالِثُ أَنْ يَكْسُرَ ثَانِي الْفِعْلِ لِيَكُونَ غَالِقًا لَغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ .

(٣) ساقطة من ب

(٤) ساقطة من ب

(٥) فِي خَاشِيَةِ الْأَصْلِ : وَالْفِعْلُ الْإِزْمَ نَحْوُ . قَامَ زَيْدٌ لَا يَجُوزُ أَلَّا يُسَمَّى فَاعِلَهُ
لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَبَقِيَ دَقِيمٌ ، حَدِيثًا عَنْ غَيْرِ مُحَدِّثٍ عَنْهُ فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ ظَرْفٌ
أَوْ مُصَدَّرٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ جَازَ أَلَّا يُسَمَّى فَاعِلَهُ فَتَقُولُ : قِيمَ خَلْفَكَ ، وَجُلَسَ =

زيداً : أَذْهَبَ زَيْدٌ وفي ذهبت يزيد : ذُهِبَ بِزَيْدٍ (١) وفي فَرَّحْتُ
زيداً : فُرِّحَ زَيْدٌ .

والأفعال التي لا تتعدى إذا نقلت بهمزة تعدت إلى مفعول واحد .
فإن (٢) الفعل يتعدى إلى مفعول فنقل بالهمزة [أو بحرف الجر
أو بالتضعيف أمين الفعل (٣)] تعدى إلى مفعولين وذلك نحو :
أضربتُ زيداً عمراً . فإن كان يتعدى إلى مفعولين فنقل بالهمزة تعدى
إلى ثلاثة مفعولين وذلك نحو : أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ فتعدى
إلى ثلاثة مفعولين لأنه كان قبل النقل يتعدى إلى مفعولين في قولك :
رأى زيدٌ عمراً خيراً للناسِ .

فالنقل بالهمزة عكس بناء الفعل للمفعول به لأن بناء الفعل للمفعول
به ينقص معه مفعول ألا ترى أن قولنا : ضربتُ زيداً إذا بنيت

مكافئ : وضربت ضربة وما أشبه ذلك . وإذا كان معك مفعول به عار من حرف
جر أفته مقام الفاعل ولم تقم الظرف ولا المصدر ولا الجار والمجرور مقامه .
وأجاز الكوفيون أن تقيم الظرف أو المصدر مقام الفاعل وإن كان معك مفعول
به عار من حرف جر .

(١) في أ : ذهب به

(٢) في أ : فإذا

(٣) زيادة من أ

للمفعول به قلت : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فلم يَتَعَدَّ (١) إلى مفعول به .
وأعطيتُ زَيْدًا درهماً فإذا بنيتَه للمفعول به قلت : أَعْطَى زَيْدٌ درهماً (٢)
فنفقت أحد المفعولين .

والنقل بالهمزة في التعدى يزيد معه مفعول كما تقدم . وتقول :
أَعْطَيْتُ زَيْدًا درهماً ، فإن بنيت الفعل للمفعول أبه قلت : أَعْطَى زَيْدٌ
درهماً ، فترفع زَيْدًا بالفعل . فإن قدمت زَيْدًا قلت : زَيْدٌ أَعْطَى درهماً ،
فارتفع زَيْدٌ بالابتداء ، وفي أَعْطَى ضمير يعود عليه . فإن قدمت الدرهم
مع تقديمك زَيْدًا قلت : زَيْدٌ الدرهمُ أَعْطَيْهِ وإن ثنيت قلت : الزيدان
الدرهمان أعطياهما ، وفي الجميع : الزيدون الدراهم أعطوها . وتقول :
أَعْطَى زَيْدٌ الدرهمَ ، فتقيم زَيْدًا مقام الفاعل وهو أحسن . ويجوز :

(١) في ب : لم يتعدى

(٢) في حاشية الأصل : وإذا تعدى الفعل إلى مفعول به واحد سم لم يسم
فاعله أقمت ذلك المفعول مقام الفاعل نحو : ضرب زيد ، وأهين عمرو ، وإن كان
الفعل يتعدى إلى مفعولين ، وكان من باب ظننت أقمت الأول مقام الفاعل لا غير .
وإن كان من باب أعطيت فالأجود إقامة الأول من المفعولين مقام الفاعل .
ويجوز إقامة الثاني منهما مقام الفاعل إذا لم يقع ذلك لبسا ، فإن أوقع لبسا
لم يقم الأول منهما مقام الفاعل .

فأما الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين نحو : أعطيت ، ورأيت فيقام المفعول
الأول مقام الفاعل لإجماعا ، ولا يجوز إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لإجماعا .
واختلفوا في إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في هذا على قولين .

أُعْطِيَ الدَّرْهَمُ زَيْدًا (١) . لأنهما جميعاً مفعول بهما ، فجاز لذلك أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل . ولو قلت : ضَرَبَ (٢) زَيْدُ الضَّرْبَ ، لم يستقيم أن ترفع الضرب ، وتنصب زيدا لأن الضرب مصدر ، وليس بمفعول كالدرهم . وتقول : ذُهِبَ بِزَيْدٍ وَجُلِسَ إِلَى عَمْرٍو ، فيكون الجار والمجرور في موضع رفع لإسناد الفعل إليهما كما تقول : ما جاءني من رجلٍ ، فيكون قولك من رجلٍ في موضع رفع . ومن قرأ : « يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ » (٣) فارتفاع رجال

(١) في أ : زيد

(٢) في حاشية الأصل : اختلفوا في ضرب . ففهم من قال أنه موضوع من ضرب ، والأصل فيه ضرب ، فغيرت صيغته عندما لم يسم فاعله ، فصار ضرب . وذهب قوم إلى أن ضرب وضرب أصلان يقوم كل واحد منهما بنفسه ، وليس ضرب مصوغا من ضرب ، ولا مغيرا منه ، ولا ناشئا عنه ، ولا فرعا عليه بل كلاهما مشتق من المصدر الذي هو الضرب . وقد أجمعوا على حاجة الفعل إلى الفاعل ، فإذا رأيت الفعل فالتس الفاعل ، فإن وجدته مظهرا ، وإلا فاحكم بأنه مضمر فيه . فإذا كان مضمرا فأما أن يكون ضميرا منفصلا كقوله :

ما قطر الفارس إلا أنا

[صدره : قد علت سلمي وجاراتها

ورد البيت في كتاب سيبويه (ج ١ ص ٢٧٩) منسوبا إلى عمرو بن معدى كرب . وعلق عليه الأعمى الشنتمري بقوله : الشاهد في إظهار أنا وانفصاله بمد إلا حيث لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل [

بشيء (١) مضمّر دل عليه بسبح ، كأنه قال : يسبحه فيها رجال ،
كما قال [الحارث بن نهيك (٢)] :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُوصَةٍ وَتُخْتَبِطُ مِمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ (٣)

(١) في أ ، ب ، د : بفعل

(٢) زيادة من د

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ١٤٥) ونسبه إلى
الحارث بن نهيك . ونسبه الأعلام الشنتمري في هامش الكتاب إلى لبيد ، وعلق
عليه بقوله : الشاهد فيه رفع الضارع بإضمار فعل دل عليه ما قبله كأنه لما قال :
ليبك يزيد ، علم أن ثم با كيا يبكيه يجب بكأزه عليه ، فسكأنه قال : ليبك ضارع
لحوصومة وتختبط محتاج .

قال القيسى في إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٦ هذا البيت للحارث بن نهيك
النهشلي ، وينسب لمزرد أخى الشياخ ، ويروى لنهشل بن حري .

باب الأفعال التي لا تنصرف

وهي : ونعم وبئس وفعل للتعجب .

فأما : عسى فإن فاعله على ضربين :

أحدهما أن يكون اسماً كزيد وعمرو . فإذا أسندت إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرها أن . وذلك قولك : عسى زيد أن يخرج ، وعسى عبد الله أن يفهم ^(١) وقال الله عز وجل ^(٢) : فمضى الله أن يأتي بالفتح ^(٣) فموضع أن مع صلتها نصب ^(٤) . والدليل على ذلك قولهم

(١) في أ : أن يقيم . وفي د : أن يقوم

(٢) في أ ، ب ، د : وقال الله تعالى

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥٢

(٤) في حاشية الأصل : قال سيبويه : عسى ولعل طمع وإشفاق ، عسى فعل

ماض وفي قوله تعالى : « فهل عسيتم » (سورة محمد ٤٧ : ٢٢) دلالة على الأمرين . ألا ترى أن « تم » ، هذا الضمير لا يصل على هذه الصورة إلا بالأفعال الماضية خاصة . وحكي : أعس به وفي ذلك أيضاً دلالة على الأمرين إلا أن هذا قليل في كلامهم . وعسيت وعسيتم كثير في كلامهم فلا استدلال به أوفق وأولى .

وعسى فعل فلا بد له من فاعل . وفاعله قد يكون اسماً مضمراً أو مظهراً بمنزلة زيد ، وعمرو ، وأخيك ، وغلامك ، فيتعدي حينئذ عسى إلى مفعول هو خبره ، ولا يكون له بد من التعدي إليه . ويكون عسى من أخوات كان المحتاجة إلى الاسم والخبر وذلك المفعول هو : أن يفعل ، كقولك : عسى زيد أن يذهب فعسى فعل ماض ، وزيد فاعله ، وهو اسمه ، وأن يذهب مفعوله وخبره ، وأن يذهب في موضع نصب بعسى ، تقديره عسى زيد الذهاب ، لأن أن مع الفعل الذي =

[في المثل (١)] :

عسى الغوير أبوسا (٢)

== ينصبه في تقدير مصدر. ولو قلت : عسى زيد الذهاب ، لم يحز وإن كان هو الأصل لأنه مرفوض . وإنما رفض لأن عسى لما كانت للطمع والإشفاق اقتضت الاستقبال لأن ما يطمع فيه ، أو يشفق منه لا يكون إلا مستقبلا لم يقع بعد . فأما ما وقع أو ما هو واقع في الحال فلا يتعلق به طمع ولا إشفاق . والمصدر مجهول للزمان لا يدل لفظه على زمان ماض أو حاضر ، أو مستقبل ، ولذلك قيل : وحده إنه اسم يدل على حدث ، وزمان مبهم فأرادوا أن يكون خبر عسى وهو الذي به يتعلق الطمع والإشفاق يصلح للاستقبال ، فعدلوا عن المصدر إلى الفعل المضارع خاصة لأنه يكون مستقبلا ثم زادوا أنه يصلح للزمان الحاضر ، والمستقبل ، وهم يريدون المستقبل ، فألزموها أن لأنها تخلص الفعل المضارع إلى الاستقبال ، فقالوا : عسى زيد أن يذهب .

(١) زيادة من أ

(٢) ورد هذا المثل في مجمع الأمثال البيهقي (مصر ١٣١٠ ج ١ ص ٣١٢) في حاشية الأصل : عسى الغوير أبوسا مثل قاتله الزباء . والغوير تصغير غار وأبوس جمع بأس . والمعنى أنه كان لها سرب تلجأ إليه إذا حزبها أمر فلما لجأت إليه في قصة قصيرة ارتابت واستشعرت فقالت : عسى الغوير أبوسا . وفيه من الشذوذ أنها أتت بخبر عسى اسما والمستعمل أن يقال : عسى الغوير أن يهلك ، أو ما أشبه ذلك فأخرجته على الأصل المرفوض لأنها أخرجته مخرج المثل والأمثال كثيرا ما تخرج على أصولها المرفوضة .

وفي هذا المثل دلالة على صحة ما ذهب أصحابنا إليه من أن قولك أن يذهب من قولك : عسى زيد أن يذهب في موضع نصب ، ألا ترى أنه لما وضع مكانه يذهب اسم يظهر فيه الإعراب انتصب فدل ذلك على أن قولك : أن يذهب لو كان ما يعرب لاتنصب . ورأيت أبا محمد الصولي النحوي وهو من أصحاب أبي علي ==

[ولا ينتصب في خبر عسى غير أن مع صلتها وغير أبوس بالانصب
في هذا المثل (١)].

والضرب الآخر من فاعل عسى أن تكون أن مع صلتها في موضع
اسم مرفوع (٢) وذلك قولك : عسى أن يذهب عمرو فإن يذهب

== صاحب مصنفات كثيرة في النحو عدل عن طريقة أصحابنا في هذا فزعم أن أبوسا
منتصب بـيكون : عسى القوير أن يكون أبوسا ، وهو مناف لطريقة أصحابنا في
الشذوذ أيضاً .

قم قائماً قم قائماً لاني عسيت صائماً
[يروى هذا البيت :

أكثر في العذل ملحاً دائماً لا تسكرن لاني عسيت صائماً
قال أبو حيان : هذا مجهول ولم ينسبه الشراح إلى أحد . وقال العيني : وقد
حرف ابن الشجري هذا الرجز فأنشده :

قم قائماً قم قائماً لاني عسيت صائماً
قال ولانما : قم قائماً ، صدر رجز آخر ولم يذكره . الشاهد فيه أن صائماً
وقعت خبراً لعسى وهي مفرد وخبر عسى في الأصل لا يكون إلا جملة مضارعية
(فرائد القلائد للعيني ص ١٠٧)]

وفي بيت تأبط شراً روايتان :

فأبت إلى فهم ولم أك آتياً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
(ورد البيت في شرح ديوان حماسة أبي تمام لأبي علي المرزوقي ج ١ ص ٨٣
القاهرة ١٩٥١)

ويروى : وما كدت آتياً . وهذا أيضاً شاذ في باب كاد لأنه يقال : كاد زيد
يفعل ، ولا يقال : كاد زيد فاعلاً ، وإن كان هو الأصل .

(١) زيادة من أ

(٢) في حاشية الأصل : وقد يكون فاعل عسى أن مع الفعل المنصوب بأن ==

في موضع رفع بأنها الفاعل (١) وقال تعالى (٢) : « عسى أن نكسرهُوا شيئاً وهو خيرٌ كسكم (٣) » وربما اضطر الشاعر (٤) لحذف أن من خبر عسى تشبيهاً لها بكاد كما تشبه كاد بعسى (٥) .

= فقتضى عسى بفاعلها حينئذ ولا يحتاج إلى مفعول أو خبر وتصير ككان المستغنية لا خبر لها تقول : عسى أن يذهب فعلى فعل ماض وأن يذهب فاعل لمعى وهو في موضع رفع بعسى . وإذا قلت : عسى زيد أن يذهب فإن يذهب في موضع نصب بعسى وهو مفعوله وخبره ولا بد منه .

(١) في أ : بأنه فاعل عسى

(٢) في ب : قال عز اسمه وفي د : وقال جل وعز

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢١٦

(٤) في أ : شاعر

(٥) في حاشية الأصل : واعلم أنهم يشبهون عسى بكاد في ضرورة الشعر فيحذفون أن منها لأن أن لا يكون مع كاد فيقولون : عسى زيد يذهب ، ولا يجوز حذف أن من عسى إذا كانت أن فاعلة فإذا قلت : عسى أن يذهب ، لم يجوز أن تحذف أن في الشعر فتقول : عسى يذهب : لأن الفعل لا يلي الفعل إلا وبينهما اسم ويجوز بينهما فاعرف ذلك .

وأما كاد فيقال : كاد يفعل . ولا يكون معها أن إلا في ضرورة الشعر لأنها للدقابة . وإذا تقربت الشيء الغائب وما لم يقع بعد جعلته في لفظ الحاضر ، فلمذا جئت بالفعل المضارع مع كاد بغير أن لأن أن تخلصه للاستقبال ، وتبعده من الحضور إلا أنهم قد شبهوا أيضاً كاد بعسى ، فأدخلوا أن على الفعل بعدها ، قال :
قد كاد من طول البلى أن يمصحها

ولنما تشبه أحدهما بالآخر لأن الطمع في الشيء يقربه والياس يبعده ، فأشبه معنى عسى معنى كاد من هذا الوجه فيتداخل الباءان عند الشعر في الضرورة . فأما في الكلام فلا بد مع عسى من أن كقوله تعالى : « عسى الله أن يأتي ، المائدة ٥ : ٥٢ ولا يجوز في كاد دخول أن كقوله تعالى : « لم يكدرها ، النور : ٢٤ : ٤ وكاد فعل متصرف ، وعسى جامد لم يصنع منه مضارع ، واسم فاعل فاعرف ذلك . =

== خبر عسى لا يتقدم عليها . لا يجوز : أن يذهب عسى زيد وكذلك إذا قلت :
عسى أن يذهب ، لم يجوز تقديم أن يذهب على عسى لأن فاعل عسى والمرفوع بالفعل
لا يتقدم عليه . فإذا قلت : زيد عسى أن يذهب ، فزيد مبتدأ ، وعسى أن يذهب
جملة هي خبره ويتجه في هذه المسألة تقديران :

أحدهما أن تجعل في عسى ضمير الفاعل يعود إلى زيد وأن يذهب خبر لعسى ،
فيكون عسى ، واسمها ، وخبرها خبراً عن زيد ، وأن يذهب في موضع نصب
على هذا التقدير . وعدد أسماء المسألة حينئذ أربعة . زيد ، والضمير في عسى ، وأن
يذهب ، والضمير في يذهب .

وأما التقدير الثاني فإن يكون زيد مبتدأ ، وعسى فارغ من الضمير ، وأن
يذهب في موضع رفع بعسى على أنه فاعله وعدد الأسماء في هذا التقدير ثلاثة
زيد ، وأن يذهب ، والمضمر في أن يذهب . وقولك : زيد عسى أن يذهب ،
اللفظ واحد والتقدير مختلف فإن ثنيت ، أو جمعت اختلف اللفظان باختلاف
التقديرين فتقول في التثنية على التقدير الأول : الزيدان عسياً أن يذهبا ،
والزيدون عسوا أن يذهبوا ، وهند عست أن تذهبا ، والهندان عستا أن تذهبا ،
والهندات عسين أن يذهبن . وتقول في التقدير الثاني الذي يكون عسى فيه فارغة
من الضمير . الزيدان عسى أن يذهبا ، والزيدون عسى أن يذهبوا ، وهند عسى
أن تذهبا ، والهندان عسى أن تذهبا والهندات عسى أن يذهبن : وكذلك
إن قلت : عسى أن يذهب زيد ، قد احتمل أيضاً تقديرين :

أحدهما أن يكون أن يذهب مرفعاً بعسى : وزيد مرفوع بيذهب ، وعسى
غير متعدية .

والتقدير الآخر أن يكون زيد مرفعاً بعسى ، وأن يذهب في موضع نصب
بعسى ، وعسى متعدية ناصبة للخبر .

فإن ثنيت ، أو جمعت في التقدير الأول قلت : عسى أن يذهب الزيدان ،
وعسى أن يذهب الزيدون ، وعسى أن تذهب هند ، وعسى أن يذهب الهندان ،
وعسى أن يذهب الهندات ولا يجوز في هذا الوجه والتقدير حذف أن في ضرورة
الشعر لأنها فاعلة .

قال [الشاعر (١)] :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (٢)
وكما قال : قد كاد من طول البلى أن يمصحا (٣) أى يذهب .
والاختيار فى كاد ألا نستعمل معها أن لمقاربة الحال ، وفى عسى أن تذكر
معها أن [لتراخيها عن كاد (٤)] .

= وتقول فى التقدير الآخر الذى يكون فيه زيد مرفوعاً بعسى : عسى أن يذهبها
الزبدان ، وعسوا أن يذهبوا الزبدون ، وعست أن تذهب هند ، وعست
أن تذهبها الهندان وعست أن يذهبن الهندات ، وإن شئت : عسى أن يذهب
الهندات . ولا يمتنع عندى فى هذا الوجه أن تحذف أن فى ضرورة الشعر لأنها
مع الفعل الذى بعدها خبر لعسى وقد ذكرت ذلك فيما تقدم .

(١) زيادة من أ

(٢) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) ونسبه إلى هذبة
ابن خشرم . قال الأعم الشنمري فى هامش الكتاب : هو شاهد فى إسقاط أن
ضرورة ورفع الفعل ، والمستعمل فى الكلام : عسى أن يكون . ومثله استشهد أبو على .
(٣) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) ونسبه إلى
رؤبة بن العجاج وقبلة : ربيع عفاء الدهر دأباً وامتنحى

قال ابن السيد البطليوسى (الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ، المطبعة الأدبية
ببيروت ١٩٠١ ص ٢٩٦) : انه لم يره فى ديوانه .

قال سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) قد جاء فى الشعر : كاد أن يفعل
شبهوه بعسى ، قال رؤبة :

قد كاد من طول البلى أن يمصحا

نسب الأعم الشنمري البيت فى هامش الكتاب إلى رؤبة ، وأورده شاهداً
على دخول أن على كاد ضرورة ، والمستعمل فى الكلام إسقاطها ودخلت عليها
تشبيهاً بعسى ، كما سقطت من عسى تشبيهاً بها لا اشتراكها فى معنى المقاربة .

(٤) زيادة من أ ، د . وفى : لتراخيها عن الحال

باب نعم وبئس

نعم وبئس فعلان ماضيان^(١) وفاعلاهما على ضربين :

(١) في حاشية الأصل : نعم وبئس فعلان ماضيان بدلالة قولك : نعمت المرأة ، وبئست الجارية . ألا ترى أن تاء التأنيث هذه المفردة التي ليس أحد من العرب يبدل منها هاء في الوقف لاتصل إلا بأواخر الأفعال الماضية خاصة كقولك : قامت المرأة ، وقعدت الجارية إلا أنهما فعلان جامدان لم يصغ منهما مضارع ولا اشتق من لفظهما اسم فاعل . والعلة في جمودها وامتناع تصرفها أن نعم موضوعه لغاية المدح وبئس موضوعه لغاية الذم فأشبهتا فعل المتعجب من حيث كان فعل التعجب أيضاً للبالغة في المدح والذم كقولك : ما أحسن زيداً ، وما أقبح عمراً . وبؤكد ذلك أيضاً أن قولك : نعم الرجل زيد يراد به الآن وذلك أن الممدوح لا يمدح بما كان فيه وزال عنه ولا بما سيكون فيه ولم يقع . فلما كان : نعم الرجل زيد معناه الآن لم يصغ منه مضارع ولا غيره وذلك أن المضارع يصاغ من الماضي ويتكلف في زيادة حروف المضارعة للحاجة إلى ذلك . ووجه الحاجة أن يبدل على الزمان الحاضر أو المستقبل .

فإذا كان نعم وهو على لفظ المضى قد أفاد حمل المعنى على الآن كما بيناه سقطت الحاجة إلى اشتقاق مضارع منه يراد به الآن ولم يحز أن يشتق منه مضارع أيضاً يراد به الاستقبال لأن المدح لا يكون بما سيكون فلم يقع بعد . ومن ثم لم تشتق منه مثال الأمر لأنه للاستقبال ، ولم يشتق منه اسم الفاعل أيضاً لأن اسم الفاعل يحمل أيضاً على الآن ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، فظاهر أنه قائم في حاله أخبرك بقيامه . فلما كانت نعم وهي ماضية تسكون للزمان الحاضر لم يحتج إلى اشتقاق فعل مضارع يراد به الحال ، ولا اسم فاعل أيضاً ولا فعل مضارع يراد به الاستقبال ، ولا مثال له . فهذه علة نعم ، وبئس في امتناع تصرفهما ، وهذه العلة بعينها منعت فعل التعجب وليس من التصرف . وإذا إستقر هذا وثبت فالفعل لا بد له من فاعل سواء تصرف ، أو لم يتصرف .

أحدها أن يكون الفاعل مضمراً قبل الذكر فيفسر بنكرة منصوبة
والآخر أن يكون مظهر^(١)

= فاعلم أن جود الفعل ، وامتناع تصرفه بما يروى عمله ، ويضعف فعليته لأن
من خصائص الفعل نقله من الأزمنة وتصرفه في الصيغ والأبنية كقولك : ضرب
يضرب ، وأضرب ، وتضرب ، وأنا ضارب ، وما أشبه ذلك . وبين
لك أن التصرف من خصائص الأفعال أن عامة الأفعال متصرفة . وأن الجامد
هنها يسير ، كـأفعال التعجب ، ونعم وبئس وأشياء قليلة . وإذا ضعف الفعل ،
وضاق تصرفه في نفسه ضعف عمله ، وضاق تصرفه في معمولاته . فقد اعترض
الآن نعم وبئس قياسان :

أحدهما أنهما من حيث هما فعلان يجب أن يرتفع بهما الفاعل . ومن حيث
هما جامدان أن يضيق تصرفهما ويضعف عملهما . ولما انتهى القياس إلى هذا
الموضع انقسمت الأسماء إلى قسمين . فمنها ما يصلح أن يرتفع بنعم وبئس فيكونان
عاملين فيه . ومنها ما يمتنع ذلك فيه .

(١) في حاشية الأصل : فأما ما يجوز أن يرتفع بنعم وبئس فقد يكون مضمراً
ومظهراً . فأما المضمّر فيكون مضمراً في نعم وبئس قبل الذكر على شريطة
التفسير ، ولا يعود إلى متكلم ، ولا مخاطب ، ولا غائب قد تقدم ذكره بل بضمير
قبل الذكر ويلزمه التفسير بما هو من جنسه وذلك قولك : نعم رجلاً أي نعم الرجل
رجلاً . ففي نعم اسم مضمّر فاعل يرتفع بنعم أخمّر قبل ذكره وهو ضمير الرجل .
وقولك : رجلاً نفسير له ، ونصبت رجلاً لأنه متعلق بنعم متعلق الفضلات أي تعلق
بالفعل بعد انعقاده بفاعله وتركيبه معه ، ونصبت نصب التمييز لأنه مفسر ، كما كان
في قولك : تصبب زيد عرقاً مفسراً مبيناً ، وكذلك درهما من قولك : عشرون
درهماً وهو أيضاً مفسر ، وكذلك : كبرت كلمة ، (السكف ١٨ : ٥) أي
كبرت الكلمة كلمة .

وتقول : نعم رجلين ، ونعم رجلاً . توحد الضمير ، ولا تثني ولا تجمع لأنه
يشبه ضمير الأمر والشأن فاعرف ذلك .

فالمضمر نحو : نعم رجلاً عبدُ الله ، وبئس غلاماً عمرو ، ففي كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل الذكر ، فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير في تبينة المضمر بمنزلة تقدم الذكر له .

والضرب الآخر من فاعل نعم [وبئس ^(١)] أن يكون مظهراً فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ^(٢) وذلك

(١) زيادة من أ

(٢) في حاشية الأصل : فأما فاعل نعم وبئس إذا كان اسماً مظهراً فلا يكون إلا معرفاً باللام على معنى الجنس لا على معنى العهد أو مضافاً إلى ما هذه سبيله تقول : نعم الرجل ، ونعم وافد العشيرة .

وقد يجوز أن تقول : نعم الرجل رجلاً وإن شئت لم تقل رجلاً إن أنيت به فهو تفسير مؤكد كما تقول : أخذت من الدراهم عشرين درهما ولو لم تقل درهما لفهم المعنى .

وأما الأسماء التي لا يجوز ارتفاعها بنعم فنحو : زيد وعمرو وأختك وغلامك والعباس والحارث والأسماء النكرات نحو : رجل وغلام . ولا يجوز : نعم رجل ، وبئس غلام .

وقد حكى أن قوماً يقولون : نعم صاحب قوم وأنشدوا :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفان
وهو مدفوع عندنا غير ثابت .

ولما كان نعم موضوعاً للمدح لم يكن بد أن تأتي باسم يتصرف إليه المدح ، ويكون هو المقصود به وكذلك حكم بئس فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، ونعم رجلاً زيد ، فزيد هو المقصود بالمدح وكذلك إذا قلت : بئس الغلام مفلح ، أو بئس غلاماً مفلح ، فمفلح هو المقصود بالذم . فالإسم المقصود بالمدح أو الذم لإعرابه الرفع وفي رفعه وجهان :

قواك (١) : نعم الرجلُ عبدُ الله ، ونسبت المرأةُ هندُ والمضاف إلى ما فيه الألف واللام محو قولك : نعم غلامُ الرجلِ عمرو ، وبش صاحبُ القومِ بكرٌ .

= أحدهما أن يرتفع بالابتداء ، ويكون نعم الرجل خبراً له مقدماً عليه، والخبر جملة مركبة من فعل وفاعل فنعم هو الفعل والرجل هو الفاعل ، والجملة إذا كانت خبراً عن المبتدأ احتاجت إلى ضمير يرجع منها إلى الخبر عنه ، فيربطها به ونعم الرجل لا ضمير فيه يعود إلى زيد وجاز ذلك لأن الرجل جنس يستغرق زيدا وغيره فقام استغراقه لزيد مقام الذكر الراجع إليه ونظيره :

فأما الصدور لاصدور لجمعفر
وأما القتال لا قتال لديكم

وقوله : لاصدور لجمعفر ، ولا قتال لديكم جملة قد جعلت خبراً عن المبتدأ وهي خالية من الضمير الذي يعود إلى المبتدأ وجاز ذلك لأن قولك : لاصدور ، ولا قتال عام للجنس يستغرق القتال الأول ، والصدور المتقدمة فقام ذلك مقام رجوع الذكر من الجملة إلى الخبر عنه .

والوجه الآخر في ارتفاع المقصود بالمدح أن تجعل نعم الرجل جملة قائمة بنفسها ثم كأن سائلاً قال فقال : من المحمود من الرجال فقال المتكلم : زيد أى هو زيد ، فزيد على هذا خبر مبتدأ محذوف . فهذان وجهان ولا يجوز أن يكون زيد بدلاً من الرجل لامتساع وقوع زيد موقع الرجل ، ألا ترى أنه لا يرتفع بنعم وقد بيناه فيما تقدم .

وتقول : نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة وفي ذلك علتان . أحدهما أن نعم لما جدد جرى مجرى غير الفعل ولم يلزم لحاق تاء التأنيث به مع المؤنث ، كما يلزم ذلك في : قامت المرأة .

والعلة الأخرى أن المرأة وما أشبهها لما كانت جنساً على ما بيناه صارت بمنزلة الجمع فجاز نعم المرأة ، كما يجوز نعم النساء .

(١) في أ ، د : قو لهم

وقد حكى أنه (قد^(١)) جاء فاعله مظهراً على غير هذين الوجهين
وليس ذلك بالشائع وأنشد في ذلك :

فنعم صاحب قوم لا صلاح لهم
وصاحب الركب عثمان بن عَفَّان^(٢)

فأما عبد الله في قولك : نعم الرجل عبد الله فارقاه على
أحد وجهين :

أحدهما أن يكون أراد به الإبتداء فأخره كأنه كان قبل التأخير :
عبد الله نعم الرجل فأخر عبد الله والنية فيه التقديم كما تقول :
مررت به المسكين تريد : المسكين مررت به

فأما الرواجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعاً ينتظم الجنس
[ويجمعه^(٣)] كان عبد الله داخلاً تحته فصار بمنزلة الذكر الذي يعود

(١) ساقطة من أ

(٢) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٨) : نسب هذا البيت لجماعة
نسبه السيرافى في أبيات الإصلاحي لكثير بن عبد الله بن العزيرة ، وكذلك
أبو الفرج الأصبهاني . ونسبه الفارسي في كتابه البصريات لحسان بن ثابت
من قصيدته التي فيها :

لنسمعن وشيكا في ديارهم الله أكبر يا ثادات عثمانا

(شرح ديوان حسان بن ثابت عناية عبد الرحمن البرقوقي . مصر ١٩٢٩ .
ص ٤١٠) ونسب إلى أوس بن مغراء . الشاهد فيه دخول نعم على اسم عار
من الألف واللام مضاف إلى مالا ألف ولا لام فيه .

(٣) زيادة من أ .

عليه ولذلك شبهه (سيدييه^(١)) بقولهم^(٢) : زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوهُ . ومثل ذلك قول الشاعر :

فَأَمَّا الصَّدُورُ لِاصْدُورَ الْجَعْفَرِ وَلَكِنْ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا^(٣)

وقال آخر :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرَافِي عِرَاضِ الْمَوَارِكِ^(٤)

(١) ساقطة من أ .

(٢) في ب : بقوله .

(٣) قال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٩ هذا البيت ينسب لتوبة ابن الخير . وقيل لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب .
الشاهد فيه رفع الصدور بالابتداء ولم يعد عليها من اللفظ شيء . لكنه عار من المعنى لكون الصدور الثانية غير الأولى إذ هي أعم منها فيكون الصدور الأولى داخلة تحت الثانية كما كان زيد في قولك : زيد نعم الرجل داخلاً تحت الألف واللام . وهذا ظاهر قول أبي علي الإيضاح لاستشهاده به على قوله : زيد نعم الرجل . ويحتمل أن تكون الصدور الثانية هي الأولى إذ الأولى مستغرقة الجنس بالألف واللام ، والثانية منفصلة عنها فوقع الظاهر موقع المضمحل وكان الوجه أن يقول : فأما الصدور فليس لجعفر .

(٤) أورده البغدادي في الخزانة (ج ١ ص ٤٠٨ ، ٤٠٩) وقال : وقيل هذا البيت بيت وهو :

فَضَحْتُمْ قَرِيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قَدُونَ سُودَانَ عِظَامِ الْمَنَاكِبِ
وَالْبَيْتَانِ لِلْحَارِثِ بْنِ خَالِدِ الْخَزْرَمِيِّ .

ومحل الشاهد حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) ضرورة .
قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح) ق ٢٠ : هذا البيت للوليد بن نهيك .

وينسب إلى السكيت بن زيد بن معروف بن السكيت .

والوجه الآخر أن يكون عبد الله في قواك : نعم الرجلُ عبدُ الله ،
خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل : نعم الرجلُ قيل من هذا الذي
أثنى عليه فقال : عبد الله أى هو عبد الله .

واعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور
بعد نعم وبئس (١) كعبد الله وزيد ونحوهما من الرجال . وإذا كان
كذلك كان المضاف إلى القوم في قوله عز وجل (٢) : « ساءَ مثلاً
القوم الذين كذبوا (٣) » محذوفاً وتقديره : ساءَ مثلاً مثلُ القومِ
الذين كذبوا ولا يكون الكلام على ظاهره .

فأما قوله تعالى : « بئسَ مثلُ القومِ الذين كذبوا بآياتِ الله (٤) »

= الشاهد فيه كالشاهد في البيت الذي قبله من كون القتال الأولي في ضمن القتال
الثاني . أو يكون القتال الأول هو الثاني على نحو ما تقدم .

(١) في حاشية الأصل : واعلم أن المرتفع بنعم وبئس لا يكون إلا من جنس
المقصود بالمدح والذم لو قلت : نعم الرجل زينب لم يجز وكذلك لو قلت : بئس
البغل فرسك فإذا استقر ذلك حمل قوله تعالى : « ساءَ مثلاً القوم » على حذف
المضاف تقديره : مثل القوم ألا ترى أن ساء بمنزلة بئس وتقدير الآية : ساء
المثل مثلاً مثل القوم ، ليكون فاعل ساء من جنس المقصود بالذم وهذا لا بد منه .
(٢) في أ : قوله تعالى .

(٣) سورة الأعراف ٧ . ١٧٧ .

(٤) في حاشية الأصل : فأما قوله تعالى : « بئسَ مثلُ القومِ الذين كذبوا
بآياتِ الله » (سورة الجمعة ٦٢ : ٥) فالذين يحتمل وجهين :
أحدهما أن يكون في موضع رفع فيكون مقصوداً بالذم وليس من جنس =

فقد يكون مثل قوله : « ساءَ مثلاً القومُ الذين كَذَبُوا » في حذف المضاف منه فيكون موضع الذين رفعا وقد يكون موضع الذين جرأ والمقصود بالذم محذوفاً^(١) كما كان (المقصود بالمدح^(٢)) محذوفاً في قوله تعالى : « نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ^(٣) » ولم يذكر أيوب^(٤) (لتقدم ذكره . وتقول : نعم الرجل رجلاً زيد فإن لم تذكر رجلاً^(٥)) جاز ، وإن ذكرته فتأكّد .

قال جرير :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا فَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادَا^(٦)

= المثل فيحتاج في هذا الوجه إلى مضاف محذوف تقديره وتقديره : بنس مثل القوم مثل الذين كذبوا .

والوجه الثاني من الذين أن تكون في موضع جر على أنه نعت للقوم فإذا كان كذلك لم يكن في الآية ذكر المقصود بالذم كأنه ترك العلم به تقديره : بنس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مثل هؤلاء .

(١) في أ : محذوف .

(٢) ساقطة من ب

(٣) سورة ص ٣٨ : ٤٤ .

(٤) في ب : ولم يذكر رجلاً .

(٥) ساقطة من ب

(٦) البيت من قصيدة له يمدح بها عمر بن عبد العزيز (ديوان جرير ج ١ ص ٥٣) مطلعها :

أبت عيناك بالحسن الرقادا وأنكرت الأصادق والبلادا

الشاهد فيه اجتماع التمييز والمميز على جهة التأكيّد وأجاز ذلك أبو العباس المبرد والفارسي وجماعة من النحويين (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢١) .

باب التعجب

التعجب يكون بلفظين أحدهما فولك : ما أحسن زيداً ، وما أعلم عمراً .

والآخر ما كان على أفعل به نحو [قولك ^(١)] : أكرم زيداً وأحسن بعمره .

فأما قولهم : ما أحسن زيداً ^(٢) فإن ما في موضع رفع بالإئتداء ولا صلة لها في هذا الموضع كما لم توصل في قوله تعالى : « إن تُبدُوا

(١) زيادة من ب .

(٢) في حاشية الأصل : قولك : ما أحسن زيداً جملة واحدة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر . فاما مبتدأ مرفوع الموضع بالابتداء ولم يظهر فيه رفع لأنه مبني . واحسن زيداً خبره وقولك : أحسن زيداً أيضاً جملة مركبة من فعل وفاعل وهي بأسرها في موضع رفع لأنها خبر المبتدأ هذا مذهب سيديويه وأصحابنا فيه . فأحسن فعل ماضٍ لازم آخره الفتح وفي أحسن اسم مضمَر فاعل مستتر يعود إلى ما فاتتصّب زيد انتصاب المفعول به بأحسن لأن أحسن فعل قد تعدى إلى مفعول وهو زيد فنصبه وقولك : ما أحسن زيداً ، يتنزل عند سيديويه منزل قولك : شيء أحسن زيداً إلا أنه لا تعجب في قولك : شيء أحسن زيداً ، وإنما التعجب في قولك : ما أحسن زيداً ، وليس ذلك بمستنكر فقد يكون اللفظان بمعنى واحد في أصل موضوعهما ، ثم يدخل على أحدهما معنى لا يدخل على الآخر . ألا ترى أن العمر والعمر كلاهما البقاء فأنت تقول : لعمرك ، فيكون قسماً ، ولا تقول : لعمرك فتجعله قسماً . دخل معنى القسم على العمر بفتح العين ، ولم يدخل على العمر بالضم وإن كانا بمعنى واحد . فكذلك دخل معنى التعجب في قولك : ما أحسن زيداً ، ولم يدخل على قولك : شيء أحسن زيداً وإن كان في معناه . ومثله : شهد وحضر بمعنى واحد تقول : أشهد أن زيداً منطلق ، فيكون قسماً ، ولا يجوز : أحضر أن زيداً منطلق على أن (ما) =

الصَّدَقَاتِ فَتَنَعِمَانِ هِيَ (١) « فكذا أن ما في هذه الآية لا صلة لها وهي وحدها اسم ، كذلك في التعجب لا صلة لها .

== لحق التعجب لأنها أنكر من شيء وأبهم . والتعجب مبنى على الإبهام ، وما هذه خبره لا صلة لها . فإن قلت : فما إذا كانت خبراً لزمها الصلة ، كقولك : رأيت ما عندك ، أى الذى عندك . والجواب أنها قد جاءت في الخبر موصولة كما ذكرت وجاءت غير موصولة كقولهم : دقت دقا فعا أى نعم الدق .

وفي قوله : « ففعا هي » قولان قبل تقديره : ففعم الشيء هي . والآخر : ففعم شيئاً هي . وعلى كلا القولين فعا ، ونعم في الإبانة في الخبر بغير صلة . ولذلك تكون ما في التعجب أيضاً ولا صلة لها على هذا في التعجب أولى . وذلك إنما يتمتع من حسن شيء ، أو قبحه ، أو غير ذلك من أحواله إذا جهلت سبب الحسن ، واستبهمت علته فإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون لما في التعجب صلة لأن الصلة موضحة للموصول وموضوع التعجب على الإبهام . وهذه الصلة لم تكن لما في الاستفهام والجزاء صلة لأنهما مبهمان فلو جعل لهما صلة لأوضحتهما وأزالتهما عن أصلهما .

وزعم أبو الحسن أن ما في التعجب خبرية بمعنى الذى وأن أحسن زيدا صلة لها ، وأنها هي مع صلتها في موضع رفع بالإبتداء ، والخبر محذوف تقديره : الذى أحسن زيدا شيء . ومذهب سيبويه في هذا أقوى لأن سيبويه لم يحتاج في مذهبه إلى تقدير خبر محذوف لا يجوز إظهاره ، وأيضاً كان من شريطة خبر المبتدأ أن يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ . فإذا كان تقدير التعجب : الذى أحسن زيدا شيء ، وليس في قولك : شيء فائدة البتة لم تكن معلومة من قبل إلا أن الذى جعل زيدا حسناً شيء لا محالة . ولا يلزم مثل هذا سيبويه ألا ترى أن قوله : شيء أحسن زيدا ، قد أفاد الخبر ما لم يفده المبتدأ .

يجوز أن تقول . شيء أحسن زيدا ، أو شيء قبح زيدا ففي الخبر على قول سيبويه فائدة لا تحصل إلا منه ، وليس كذلك الخبر في قول الأخفش . فهذا يبين لك قوة مذهب سيبويه في هذا وضعف مخالفه .

وقولك : أعلم فعل ماض ، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو ما . وذلك الضمير رفع بأنه فاعل ، وزيد ، وما أشبهه نصب بأنه مفعول به وتقديره : شيء أحسنَ زيداً . وهذه الهمزة التي في أحسن هي الهمزة التي تدخل فتنقل الفعل من غير التعدي إلى التعدي إلى المفعول به وقد تقدم ذكرها (١) .

والضرب الآخر من لفظي التعجب نحو : أكرمَ زيدٌ وأُعْلِمَ به وأُطِيبَ به . فاللفظ في هذا لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر

(١) في حاشية الأصل : وأعلم أن الهمزة في قولك : أحسن هي همزة النقل التي في قولك : خرج زيد وأخرجته . فلماذا كان معنى قولك : ما أحسن زيداً شيء أحسن زيداً أى جمل زيداً حسناً . وأحسن في التعجب زعم بعض النحويين أنه لاسم ، واحتج بقولهم : ما أحسنه . قال والتصغير من خواص الأسماء . ومذهبنا أنه فعل ماض بدلالة لزوم الفتح في آخره ولو كان اسماً لارتفع لأنه خبر المبتدأ .

فأما ما احتجوا به من التصغير فالجواب عنه إن فعل التعجب لامتناع صرفه أشبه الأسماء حتى جرى عليه شيء من أحكامها . ألا ترى أنك تقول : ما أقومه وأبيع ، تصحح العين كما تصححها في الأسماء إذا قلت : هذا أقوم منك وأبيع منه ، ولم تعمل العين فتقلبها ألفاً ، كما تفعل في الأفعال إذا قلت : قام ، وباع . فأفعل إذا كان فعلاً اعتلت عينه فكانت واواً ، أو ياء انقلبنا ألفاً كما قولك : أقام ، وأباع . وإذا كان أفعل اسماً وكانت عينه معتلة صحت كقولهم : هو أقوم منك . وقد رأيناهم صححوا العين في التعجب فقالوا : ما أقومه . فدل ذلك على أن فعل التعجب وإن كان فعلاً على الحقيقة فقد جرى مجرى الأسماء من هذا الوجه ، فلذلك أيضاً دخل التصغير وإن كان التصغير من خواص الأسماء فقالوا : ما أميلجه .

والمعنى (١) : صار زيدٌ ذَا علمٍ وذَا كرمٍ ، والجار والمجرور في موضع رفع بأنه فاعل كما أنهما في قولهم : كفى بالله ، وما جاءني من أحد (٢) كذلك .

ولا يدخل في هذا الباب من الأفعال إلا ما كان على ثلاثة أحرف (٣) [في اللفظ (٤)] فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف في اللفظ أو ما كان في حكم اللفظ فإنه لا يدخل في هذا الباب (٥) . فما زاد على ثلاثة أحرف

(١) في ب : وتقديره .

(٢) في أ : وما جاءني من رجل .

(٣) في حاشية الأصل : واعلم أن فعل التعجب لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي على فعل أو فعل أو فعل فتقول : ما أحسن زيدا ، وهو من حسن . وما أعلم بشراً ، وهو من علم . وما أضرب خالداً وهو من ضرب . على أننا نعتقد أن هذه الأفعال الثلاثية تجعل أولاً على فعل بضم العين في التقدير فيكون التقدير : ضرب ، وعلم ، وحسن ثم يبنى منها فعل التعجب فقال : ما أحسنه ، وما أعلمه .
(٤) زياده من أ .

(٥) في حاشية الأصل : ولا يجوز أن يصاغ فعل التعجب من فعل يجاوز الثلاثة نحو : دحرج ، وانطلق . وكذلك ما كان من الأفعال على ثلاثة أحرف ، وهو في حكم المجاوز للثلاثة نحو : عور ، وصيد ، وحول . لو قلت ما أعوره ، وما أصيد بهرك ، لم يجز ذلك ، وإن كانت هذه الأفعال كما تراها على ثلاثة أحرف لأنها في حكم المجاوز للثلاثة . ألا ترى أن عور يراد به أعور ، وصيد يراد به أصيد . والدليل على ذلك تصحيح الواو ، والياء . ولو لم يريدوا معنى أعور ، وأصيد ، لقالوا : عار ، وصاد ، كما قالو : هاب ، وخاف . وأصلهما هيب ، وخوف . فلماذا لا يجوز أن يصاغ منهما فعل التعجب فيقال : ما أعوره . وعكس هذا أنك تقول : ما أفقره وما أشده . والفعل المنطوق في هذا أفقر ، =

فلم يدخل في هذا الباب فنحو : انطلق واقتدر ، واستخرج (ودرج^(١)) .
وكذلك لم تدخل الألوان في هذا الباب نحو : احمر وإشهاب
لأنها زائدة على ثلاثة أحرف^(٢) .

فأما عَوْرَ وَحَوْلَ وَصَيْدٍ فهو في الحكم زائد على ثلاثة أحرف .
يدل على ذلك أن الياء والواو صحتا فيه كما صحت في أسود وأبيض ولولا
ذلك لا عتلنا كما اعتلنا في هاب وخاف . فإن أريد التعجب من شيء
من هذا النحو قيل فيه : ما أشدَّ استخراجه ، وما أحسن احمراره ،
وما أشدَّ دحرجته .

ومما يجري مجرى التعجب قولهم : هذا أفضلُ من هذا ، وزيدُ
أعلمُ من عمرو . ولا يستعمل قولهم أفعلُ من هذا فيما لم يستعمل منه
ما أفعله ولا أفعل به فلا يقال : هذا أعورُ من هذا ، كما لم يقل :
ما أعوره ولا أعور به . ولكن : هذا أشدُّ من هذا حرَّةً ، وأزيدُ

عراشاً ، وهو مجاوز للثلاثة . ولا يجوز أن يبنى من افتعل ما أفعله ، وإنما جاز
هذا لأنهم قد قالوا : فقير ، وشديد . وفعل فعله فعل ككرم ، فهو كريم .
فشبهه فقير ، وشديد . فإن هناك فعلاً هو فقر ، وشدد إلا أنه لم ينطق به ، فبنى
من ذلك الفعل فعل التعجب فقالوا : ما أفقره ، وما أشده .

(١) ساقطة من ب

(٢) في حاشية الأصل : واعلم أن الألوان وعيوب الجسد لا يبنى منها فعل
التعجب لا يجوز : ما أسوده ، ولا ما أبيضه ، ولا ما أعمشه ، وما أطرشه .

منه صمّا^(١)] وأكثرُ درجةً وما أشبه ذلك^(٢)] .

وفي ذلك علتان . أحدهما أن هذه تجري مجرى الخلق الثابتة كاليد والرجل فإنه لا يتعجب من اليد والرجل لذلك لا يتعجب من الألوان والعيوب والعلل الثانية أن أفعال الألوان تجرى على أفعال ، وأفعال ، تقول : أسودو أبيض ، وأمواد ، وأبيض ، فلماذا لم يصنع منها فعل التعجب وحكى أبو العباس في الجامع الكبير أن قوما أجازوا بناء فعل التعجب من الألوان وأنشدوا :

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني أباض

[ينسب هذا البيت إلى رؤنة بن العجاج ، انظر الجمل الزجاجي تحقيق محمد ابن شنب باريس ١٩٢٧ ص ١١٥ . وهو في اللسان ، وفي التاج في (بيض) غير منسوب إلى قائله) ولم أعثر عليه في ديوانه ط برلين] .

ورد هذا أبو العباس وأنكره ، وزعم أنه موضوع على فساد . والامر على ما ذهب إليه . وأما قول المتنبي (ديوانه تحقيق عبد الوهاب عزام القاهرة ١٩٤٤ ، ص ٢٩) : لانت أسود في عيني من الظلم .

[هذا عجز بيت صدره : أبعد بعدت بياضا لا بياض له] .

فإنه نظير قوله : وأبيض من ماء الحديد صقيل .

[ورد هذا البيت في الإنصاف لابن الإنباري ص ٩٨ غير منسوب إلى قائل . وروى هكذا : لما دعاني السممرى أجبتة بأبيض من ماء الحديد صقيل] .

ولنما ذكرنا هذا في هذا الفصل لأن ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعال من . لذا فالتعجب من غير عيوب الجسد جائز نحو كأن تقول : ما أجبنه ، وما أبخله وما أفصحه ، ولا يجوز ذلك في عيوب الجسد فتقول : ما أفقمه ، وما أضره ، وما أشبه ذلك .

(١) في حاشية الأصل : فإن احتجت إلى التعجب من لون ، أو عيب ، فصغ فعل التعجب من فعل ثلاثي من غير الألوان والعيوب ، وأرقمه على الألوان والعيوب ، فتقول : ما أشد بياضه ، وما أشد عرجه . وكذلك إن احتجت إلى التعجب من درجة واستخرجت قلت : ما أشد درجة ، وما أعظم استخراجه .

(٢) زيادة من أ .

باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر^(١)

وهي كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وحسبت ونحوها^(٢) .
فأما كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات [وأضحى^(٣)]
وما انفك وما زال وما دام وما برح وما قىء وليس^(٤) فإنها تدخل
على الابتداء والخبر فيصير ما كان مرتفعاً بالابتداء قبل دخول هذه
الأشياء عليه مرتفعاً ، وكان وما كان مرتفعاً بأنه خبر مبتدأ منتصباً بأنه

(١) في أ : وخبره .

(٢) في حاشية الأصل : المبتدأ وإن كان معرى من العوامل اللفظية فإنه
معرض لدخولها عليه . والعوامل اللفظية ثلاثة أجناس : كان وأخواتها ،
وظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها . فإذا دخل شيء من هذه العوامل على المبتدأ
بطل الابتداء وزال ارتفاع الاسم بالابتداء وحدث فيه الإعراب إما رفع
من طريق الابتداء وإما غير رفع .

(٣) زيادة من أ .

(٤) في حاشية الأصل : أما كان وأخواتها فأفعال لفظية لأنها تتصرف
في لفظها تصرف الأفعال تقول : كان يكون كما تقول . قام يقوم ، وأصبح يصبح ،
وبات يبيت . إلا ليس فإنه فعل ماض جامد وأصلها ليس ، فسكنت الياء كما يقال
في علم علم فقالوا ليس ، وأزموه السكون لجوده ، وشبهت بالحروف . ولا يجوز
أن يكون أصله ليس لأن الفتحة لا تسكن . ولا يجوز أيضاً أن يكون أصله ليس
لأن ذوات الياء لا تنجي على فعل ، وفعل لا يكون متعدياً أيضاً . وليس تنصب
الخبر ، وينزل خبره منزلة مفعوله . وهذه الأفعال غير حقيقية لأنها تدل على الزمان
حسب ، ولا تدل على الحدث ومن شرط الفعل الحقيقي أن يدل على حدث ، وزمان
نحو : قام ، وقعد والدلالة على أنه ليس في كان دلالة على الحدث أن قولك : كان زيد =

== قائما . يفيد ما يفيد زيدا قائم ، إلا أن تجعل ذلك فيما مضى من الزمان فحسب ، فلم يستفد بكان إلا الزمان .

واعلم أن أبا علي ، وأصحابه يذهبون إلى أن كان مجردة من الدلالة على الحدث . كأن الأصل كان فيها أن يدل على حدث وزمان ، فجردت من دلالة الحدث ، وخلع ذلك عنها ، ولذلك لزمها الخبر ، كأن الخبر جعل عوضا فيما خلع عنها من دلالة الحدث ولذلك قال أبو علي إلى امتناع حذف أخبار كان وأخواتها من حيث كانت الأخبار في هذا الباب عوضا من تجريد هذه الأفعال عن دلالة الحدث هذا مذهبه . وله قول آخر وهو أن خبر كان يجوز حذفه ، كما يجوز حذف خبر المبتدأ ، وهذا قول غيره أيضا . إلا أنه على القول الأول يعتمد ، وهو أعجب لإينا من القول الثاني .

كان تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

زمانية محتاجة لابد لها من اسم وخبر ، وهي المقصود بالذكر في هذا الباب ، والقسم الثاني كان المستغنية التي لها فاعل ، ولا خبر لها كقوله تعالى : « ولما كان ذا عسرة » (البقرة ٢: ٢٨٠) .

والقسم الثالث كان الزائدة ، ما لها فاعل ، ولا خبر . ولا ترفع ولا تنصب ، ودخولها كخروجها كقوله : على كان المسومة العرب .

[وصدره : سراة بنى بكر تسامي]

ورد هذا البيت في لسان العرب في دكين ، غير منسوب إلى قائل . قال العيني (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ص ٩٢) : لم يعرف إلا من قبل الفراء ، ولم ينسبه إلى قائل . وروى الشطر الأول منه :

جياذ بنى بكر تسامي

واسم تشهد به على زيادة كان بين الجار والجرور [

قال ومذهبي في كان الزائدة إنه لا يصاغ منها مضارع لأن حروف المضارعة =

خبر كان وذلك قولك : كان عبدُ الله ذاهباً ، وكان بكرٌ خارجاً (١)
وما زال أخوك كريماً ، ولا أكلك [اليوم (٢)] ما دمت مقيماً ،
وأمرسى زيدٌ مسروراً .

وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل
اسم كان منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة (٣) [والخبر

= تدل على الفاعلين . ولا فاعل لها . ولا يصاغ منها مثال أمر ولا اسم فاعل لهذه
العلقة . وقد أشهد أبو علي بيتاً فيه « يكون » وذكر أنها زائدة .
[اعله يشير إلى بيت أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تسكون ما جد نبيل إذا تهب شمال بليل
شرح بن عقيل على ألفتية ابن مالك . عناية محي الدين عبد الحميد . القاهرة
١٩٦٢ ج ١ ص ٢٥٢] .

وأورد فيه حجة وهو شيء غريب خارج عن القياس .

(١) في حاشية الأصل : وعلم أن كان إذا دخل على المبتدأ وخبره بطل
الابتداء . وارتفع الاسم الذي كان مرفوعاً بالابتداء . بكان نفسها وصار اسمها
وانتصب الخبر الذي كان خبراً للمبتدأ وصار خبراً لسكان ومفعولاً لها ، تقول :
كان زيد صالحاً . ولا بد من الخبر ، كما لم يكن من المبتدأ بد .

(٢) زيادة من أ .

(٣) في حاشية الأصل : وعلم أن ماصح أن يكون خبراً للمبتدأ فإنه يصلح
أن يكون خبراً لسكان . وخبر كان ينقسم انقسام خبر المبتدأ من المفرد والجملة
والطرف والجار والمجرور . وإذا وقعت الجملة خبراً لسكان فلا بد أن تتضمن
ذكراً يرجع إلى اسم كان كما كانت تتضمن راجعاً إلى المبتدأ إلا أن الجملة إذا وقعت
خبراً لسكان كانت في موضع نصب . وإذا كانت خبراً للمبتدأ فهي في موضع
رفع . والطرف إذا كان خبراً لسكان فهو على لفظه . وإذا كان خبراً للمبتدأ فهو =

النكرة^(١) [وذلك قولك : كان زيدٌ منطقاً فالذى شغلت به كان المعرفة] كما كان المبتدأ المعرفة^(٢) [والنكرة الخبر] ولو قلت : كان زيداً منطقٌ فصار الذى شغلت به كان النكرة والخبر معرفة^(٣) [وقد يحىء فى الشعر للإضرار بالإسم نكرة والخبر معرفة ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية^(٤) .

قال الشاعر^(٥) .

= منصوب اللفظ على الظرفية بمحذوف على ما بيناه فى خبر المبتدأ الا أنه الآن فى موضع نصب بـكان ، وهو فى باب المبتدأ فى موضع رفع ، وكذلك حكم الجار والمجرور .

وأما الاسم المفرد إذا وقع خبراً لكان ، فإنه ينتصب بـكان ويلزم أن يكون هو المبتدأ فى المعنى ، أو منزلاً منزله على ما بيناه فى باب خبر المبتدأ . ويجوز أن يكون معرفة ونكرة ، فينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون الإسمان معرفتين أو نكرتين ، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة . فإن كان أحد الإسمين معرفة ، والآخر نكرة رفعت المعرفة وجعلته اسم كان ونصبت النكرة وجعلته خبر كان فتقول : كان زيد قائماً .

(١) زيادة من أ .

(٢) زيادة من أ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) فى حاشية الأصل : ولا يجوز أن تجعل النكرة الإسم فترفعه والمعرفة الخبر فتنصبه فتقول : كان قائم زيداً ، وقد جاء ذلك فى ضرورة الشعر ، كما قال القطامي :

ولا يك موقوف منك الوداع

(٥) فى ب : كقول القطامي .

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَأْضِبَا عَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ^(١) مِنْكَ الْوَدَاعَا^(٢)
 فإذا^(٣) اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم تقول :
 كان أخوك زيدا ، وكان زيد أخاك . وكذلك قرىء : « فما كان
 جواب قومه إلا أن قالوا^(٤) » وما كان جواب قومه إلا أن
 قالوا^(٥)] بالرفع والنصب [.

(١) في أ : موقفاً بالنصب والصواب الرفع لأنه لاسم كان .
 (٢) البيت مطلع قصيدة للقطامي في مدح زفر بن الحارث السكلابي (ديوانه
 تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، بيروت ١٩٦٠ ص ٢١) وهو من
 شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٣١) . قال الأعلم الشنتمري في هامش
 الكتاب : الشاهد فيه ترخيم ضباغة والوقف على الألف بدلا من الهاء . واستشهد
 به الزعخشري (المفصل الإسكندرية ١٢٩١ ص ١٤٠) على أن ما بعد كان من اسم
 وخبر الأصل فيهما أن يكون الاسم معرفة والخبر نسكرة على أحدهما في المبتدأ
 والخبر . وقول القطامي : قفي ... الخ من المقلوب أي بما جعل الاسم فيسه فكرة
 والخبر معرفة . وهذا نفس ما ذهب إليه أبو علي في الاستشهاد بهذا البيت .

(٣) في أ : وإذا .

(٤) في حاشية الأصل : وإذا كان الإسمان معرفتين كنت خيرا أيهما شئت
 رفعته وجعلته اسم كان وجعلت الآخر خبرها فتقول : كان زيد أخاك ، وكان
 أخوك زيدا ومن ذلك قوله تعالى : « وما كان جواب قومه إلا أن قالوا » (سورة
 النمل ٢٧: ٥٦) جواب قومه معرفة ، وأن قالوا معناه : قولهم ، فهو أيضا معرفة .
 وأصحابنا يختارون نصب جواب قومه لأن أن قالوا أعرف عندهم من جواب
 قومه فأما إلا في الآية فدخلت بين الإسم والخبر في المعنى ولا تغير الإعراب فتقول :
 ما كان زيد إلا أخاك ، وما كان أخاك إلا زيد .

وإذا كان الإسمان نسكرتين مع كان وهذا قليل فانت أيضا خير أيهما شئت
 فأجعله اسمها والآخر خبرها .

(٥) زيادة من ب .

وبستقيم أن تقدم الخبر على الاسم^(١) فتقول كان أخاك زيد ،
وكان منطلقاً عمرو ، وقال [الله^(٢)] تعالى : « وكان حقاً علينا نصرُ

(١) في حاشية الأصل : فصل : أخبار كان وأخواتها يجوز عندنا تقديمها على أسمائها فتقول كان قائماً زيد ولا خلاف في ذلك إلا في الجمل فإن الخبر إذا كان جملة فالسكوفيون بمنعون من تقديمه ، لا يجيزون : كان أبوه منطلق زيد . وأجاده أصبحابنا قياساً لأسماءاً .

فأما تقديم أخبار هذه الأفعال عليها أنفسها فيجوز جميعه إلا ما استثنيه لك فن ذلك قولك : أنا عندك مادام زيد مقبياً . لا يجوز أن تقدم مقبياً على مادام لأن ما هذه مصدرية والخبر من صلتها فلا يتقدم عليها لأن الصلة لا تتقدم على الموصول وتقدير مادام دوام أى أنا عندك دوام زيد مقبياً فما هذه مصدرية ظرفية زمانية ولا يستعمل في موضع دام يدوم وليس وذلك لجود هذا الفعل . ولكنهم لم يستعملوا في هذا إلا الماضى دون المضارع ولا ينبغي في امتناع تقديم خبر دام على ما خلاف .

وأما تقديم خبر ليس عليها ففيه خلاف . فأما سيديويه فلم ينص فيه على شيء سوى أن ما فرعه من المسائل يدل على جواز ذلك فلك على قياس قوله أن تقول : قائماً ليس زيد ، وامتنع أبو العباس من ذلك ولم يمتنع من قولك : ليس قائماً زيد بل هذا جائز إجماعاً . وبما اختلفوا فيه قولك : ما كان زيد قائماً إذا وقعت ما النسافية في أول الكلام فقد علمت على كان أو أحد أخواتها فأكثر أصبحابنا لا يجز : قائماً ما كان زيد وأجازه ابن كيسان .

فأما : ما كان قائماً زيد ، فجمع على جوازه وكذلك سائر أخواتها . وإذا كان الخبر جملة فقد منع السكوفيون من تقديمها على كان وأخواتها فلم يجزوا : أبوه منطلق كان زيد ، وأجازه أصبحابنا قياساً لأسماءاً .

(٢) زيادة من أ .

المؤمنين^(١) « وقال تعالى : « أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا »
 ويجوز أيضاً : منطقاً كان زيدٌ ، وشاخصاً صارَ بكرٌ^(٢) لأن العامل
 متصرف وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي
 القياس فتقول : منطقاً ليس زيدٌ . وقد ذهب قوم إلى أن تقديم
 خبر ليس على ليس لا يجوز ، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على
 اسمها نحو : ليس منطقاً زيدٌ وتقول : زيدٌ كان أبوه منطقاً ، فترفع
 زيداً بالابتداء ، وكان وما بعدها في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وأبوه
 مرتفع بأنه اسم كان ، ومنطقاً نصب بأنه خبرها . وإن شئت قلت :
زيدٌ كان أبوه منطقاً^(٣) ، فجعلت^(٤) ، في كان ذكراً عائداً إلى
 زيد وجعلت^(٥) الجملة التي هي : أبوه منطق ، في موضع نصب بأنه
 خبر كان وكذلك الحديث المروي : « كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرة
 حتى يسكونَ أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » وهما اللذين .
 وكذلك قول الشاعر :

(١) سورة الروم ٤٧:٣٠ .

(٢) سورة يونس ٢:١٠ .

(٣) في أ : عمرو .

(٤) في أ : زيد كان أبوه منطقاً . والصواب رواية رفع منطق لأنه على هذا
 خبر أبوه .

(٥) في أ : فتجعل .

(٦) في أ : وتجعل .

أَمِنْ كَانَ مَرَعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضُ الْأَمَانِيِّ لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا (١)
[وقوله :

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَابِسٌ فَخَسْبُكَ مَا تَرِيدُ مِنَ الْكَلَامِ] (٢)

(١) البيت من قصيدة لأبي تمام في مدح نوح بن عمر السكسكى (ديوانه بشرح الخطيب التبريزى تحقيق محمد عبده عزام مصر ١٩٥٧ ج ٣ ص ٦٧) ومطلعا :

يوم الفراق لقد خلقت طويلا لم تبق لي جلدأ ولا معقولا
وقد أخذ على أبي علي في الاستشهاد بهذا البيت لأن أبا تمام لم يكن ممن
يستشهد بشعره وهذه الملاحظة عدت عليه لكن قيل الحامل عليها إن عضد الدولة
كان يحب هذا البيت وينشده كثيرا فلهذا استشهد به في كتابه (وفيات الأعيان
لابن خلكان ج ١ ص ٢٣٣) .

وقيل إنما استشهد به لمكان حبيب من الأدب والعلم فأراد التنويه به والتعظيم
لشأنه (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢١) .

واستشهد الزمخشري في تفسيره (الكشاف ج ١ ص ٣٥) بيت لأبي تمام
وقال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية
فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الخامسة
فيمقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه . الشاهد في البيت رفع قوله : مرعى
بالابتداء وروض الأمانى خبره والجملة خبر كان واسم كان مضمير فيها عائد إلى
المبتدأ الذى هو من (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٢١) .

(٢) البيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٩٦) قال الأعلم
الشتمري في هامش الكتاب : وأنشد في الباب لرجل من بني عبس : إذا
المرء . . . إلخ

والشاهد فيه عنده لإضمار اسم كان قبلها والجملة خبرها . ولو ذلك لنصب أحد
الإسمين بعدها . ما بين الراويتين زيادة من أ .

وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك . فإذا رفعت قولك :
أخوك كان مَنْ في موضع نصب . وإذا نصبت أخاك كان مَنْ في
موضع رفع بالابتداء وفي كان ذكر يعود إلى من . وإذا وضعت موضع
من أيّاً ظهر الإعراب فيه تقول : أيُّهم كان أخاك وأيُّهم
كان أخوك .

وقد أجازوا في الابتداء : هو زيدٌ منطلق على أن يكون هو
ضمير القصة والحديث (١) والجملة في موضع الخبر .

(١) في حاشية الأصل . واعلم أن في الأسماء المضمرة ضميراً يسميه البصريون
ضمير الأمر والشأن والقصة والحديث . ويسميه الكوفيون ضمير المجهول . وهذا
الضمير يخالف غيره من الضمائر في أحكام كثيرة . من ذلك أنه لا يكون متمكماً
ولا مخاطب ولا يكون لما فوق الواحد أو الواحد فهو أبداً إما أن يكون لواحد
غائب فيسمى ضمير الأمر والشأن . وإما أن يكون لواحدة غائبة فيسمى ضمير
القصة والحديث . وهذا الضمير يضمّر قبل ذكره على شريطة التفسير . فلا بد
من التفسير . وتفسيره لا يكون إلا جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر أو فعل
وفاعل أو شرط وجوابه . ولا يكون هذا الضمير إلا مبتدأ أو بمنزلة المبتدأ
وتفسيره خبره . ولا يعود عليه من تفسيره ذكر البتة كما يعود من الجمل إذا
وقعت أخباراً راجع إلى ما هي فيه خبر عنه ومثال ما ذكرنا قولك : هو زيد
منطلق هو اسم مضمّر مبتدأ وهو ضمير الغائب وليس بضمير متمكّم ولا بمخاطب
وهو الواحد ولم يعد إلى شيء قد تقدم ذكره واسكنه يتضمن قبل الذكر على
شريطة التفسير .

وقولك : زيد منطلق جملة خبرية وهي بأسرها تفسير لقولك هو وخبر عنه
فهى في موضع رفع من حيث هي خبر للمبتدأ ولا ضمير فيها يعود إلى هو . فأما
الضمير في منطلق فيعود إلى زيد . والمعنى : الأمر زيد منطلق ، أو الشأن زيد =

فإذا دخل على هذا الكلام كان استتر الضمير فيها ، وارتفع زيد بالابتداء ، ومنطلق بأنه خبر ، والجملة في موضع نصب لكونها خبراً لسكان ، وذلك قولهم : كان زيدٌ منطلقاً^(١) ، ونظير هذا في إن إنه زيدٌ منطلقاً ، قال الله عز وجل : « إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ بُخْرًا مَّا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ »^(٢) وقد جاء هذا الضمير مؤشراً ، قال الله عز وجل : « فَإِنَّهَا = منطلق وإنما وجب خلو هذه الجملة من راجع إلى المبتدأ من حيث كانت هي المبتدأ في المعنى . فإذا كان خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى لم يحتاج إلى راجع كقولك : هو زيد ، وإنما يحتاج إلى راجع إذا كان خبر المبتدأ غير المبتدأ في المعنى ، فيلزم أن يتضمن ذكرأ منه يكون رباطاً بين المبتدأ وخبره ليصير لأحدهما تعلق بالآخر .

فأما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، فلا يحتاج إلى ضمير يعود منه إلى المبتدأ . فلهذا كانت الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن هي خبر عنه خالية من الضمير الذي يعود منها إليه . وقد قيل في قوله سبحانه : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، (سورة الإخلاص ١١٢ : ١) هو مبتدأ ، وهو ضمير الأمر والشأن . وقوله : الله أحد جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وهي مجموعها خبر عن هو ، وهي خالية من ذكر يعود منها إلى هو . وقيل غير ذلك : وليس الغرض الكلام على هذه الآية فنستقصيه .

(١) في حاشية الأصل : وتقول : هو قام زيد أى الأمر قام زيد ، وتقول : هي هند منطلقة ، وهي قامت هند ، قياس هذا كله واحد . فإن أدخلت على هذا الضمير كان ، أو إن ، أو ظننت ، أو أحد أخوانه بطل الابتداء وعمل هذه العوامل في الضمير فتقول : كان زيد منطلق ، لما دخل كان بطل الابتداء وارتفع ضمير الأمر والشأن بكان فأنصل بها واستتر فيها لأنه ضمير واحد غائب . وقولك : زيد منطلق جملة هي خبر كان فهي على لفظها إلا أن موضعها الآن نصب بكان ، وهي تفسير ضمير الأمر والشأن . فقولك : كان زيد منطلق ، معناه : كان الأمر زيد منطلق ، ومن ذلك قوله : وإن كان الحميم حميم .

لا تَعْمَى الأبصار^(١) « وعلى هذا قول من قال (٢) : « أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل^(٣) » ففي تكن ضمير القصة ، وآية خبر مبتدأ مقدم والجملة في موضع نصب . ولا يكون التانيث في تكن لآية ، لما تقدم من أنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالإسم المعرفة . ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَا نَبِيَّ أَنْ وَجْهَكَ شَأْنُهُ خُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ^(٤)

(١) في حاشية الأصل : فإن أدخلت على هذا الضمير إن ، انتصب واتصل بـان ، تقول : إنه زيد قائم ، أى إن الأمر زيد قائم ، وتقول في المؤنث : كانت هذه قائمة ، أى كانت القصة هذه قائمة ، وإنما قامت هند ، أى وإن القصة قامت هند . من ذلك قوله تعالى : « فإنها لا تعمي الأبصار » (سورة الحج ٢٢ : ٤٦) وتقول في ظننت : ظننته زيد قائم ، أى ظننت الشأن زيد قائم ، وظننتها هند قائمة ، أى ظننت القصة هند قائمة .

(٢) في أ ، ب ، د : وعلى هذا قرأ من قرأ .

(٣) في حاشية الأصل : وأما قوله تعالى : « أولم تكن لهم آية أن يعلمه » [الشعراء ٢٦ : ١٩٧] فن نصب آية جعلها خبر ليكون ، وجعل اسم يكون : أن يعلمه لأنه في معنى علمه . فإن يعلمه في موضع مصدر مرفوع بـأن لأنه اسمها ونصبت آية لأنه الخبر وقد تقدم . وأما من قرأ : « أولم تكن لهم آية » برفع الآية ، والعلم فلا يجوز أن يكون جعل الآية اسم يكون ، وجعل أن يعلمه الخبر لأن الآية نكرة ، وأن يعلمه معرفة . وهذا لا يجوز مثله إلا في ضرورة . ولكن جعل في يكون ضمير القصة والحديث . وقوله : أن يعلمه مبتدأ ، وآية خبر عن المبتدأ مقدم عليه . والجملة المركبة من المبتدأ وخبره مجموعهما تفسير للقصة ، وخبر ليكون تقديره : أولم تكن القصة علم بني إسرائيل لهم وعلامة .

(٤) البيت لعبد قيس بن خباب البرجمي كما في إيضاح شواهد الإيضاح

[وربما اضطر شاعر لحذف الضمير من إن وليت ، قال الشاعر وهو

عدي بن زيد :

فليتَ رَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي ساعةً فَبِتَنَاعَلِي مَا خَيَّلْتُ نَاعِي بِالِ^(١)

ولا يجوز : كانت زيدا الحمى تأخذ^(٢) . إن رفعت الحمى بكانت

=الشاهد فيه أنه جعل اسم كان ضمير الشأن . والحميم مبتدأ ، وحميم خبره والجملة في موضع نصب خبر كان .

(١) الشاهد في البيت حذف اسم ليت للضرورة فالتقدير : ليتك ، وروي دفعت بدل رفعت . (شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة ١٩٥٧ ص ١٤٨)

مابين الزاويتين زيادة من أ ، ب

(٢) في حاشية الاصل . أعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لوقلت : ضرب زيد راكباً فرسك . ضرب فعل ماض وزيد فاعل وراكباً مفعول به والفرس منصوب براكب . فإن أوقعت فرسك بين ضرب وزيد حتى تقول : ضرب فرسك زيد راكباً لم تجعل الفرس مضروباً ولكنه جعلته مركوباً لم يحز لوقوعه وهو أجنبي بين الفعل وفاعله . وإذا قلت : كانت الحمى آخذة زيدا فالحمى اسم كانت وهي في موضع رفع بكانت ، ونصبت آخذة لأنها خبر كانت ونصبت زيدا بأخذة . فزيد أجنبي من كان . فلو أوقعت زيدا بين كانت والحمى حتى تقول : كانت زيدا الحمى آخذة ، لم يحز . وكذلك إن قلت . كانت الحمى تأخذ زيدا ، ثم قدمت فقلت : كانت زيدا الحمى تأخذة ، لم يحز لفصلك بين كان وإسمها بأجنبي ، وكذلك أخوات كان . ولو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، فجعلت في كانت ضمير القصة ، كأنك أردت : كانت القصة الحمى تأخذ زيدا ، ثم حذفتم زيدا ، فأوقعتمه بعد كانت جاز لأن كانت على هذا التأويل فيها إسمها مضممر لم يفصل بالأجنبي الذي هو زيد بين كان وإسمها .

لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منها وهو زيد الذي هو مفعول مفعولها .
فإن جعلت التأييث في كانت للقصة ورفعت الحمى بالابتداء وجعلت تأخذ
خبر المبتدأ جازت المسألة [لأن زيدا حينئذ أجنبي وهو مفعول مقدم
ولم يفصل به بين الفاعل وفعله ^(١)] .

باب ما (١)

(١) في حاشية الأصل : ما في الكلام على ضربين إسم وحرف .
فالإسم قد يكون إستفهاماً وجزاء وخبراً بمعنى الذى موصولة وخبراً في
التعجب لاصلة لها كقولك : ما أحسن زيدا وقد وقعت خبراً في قوله تعالى :
« فنعما » (سورة البقرة ٢ : ٢٧١) واصله لها في هذا الموضع وما أشبهه .
وأما الحرفية فتكون زائدة دخولها كنزوها كقوله تعالى :
« فيما نقصهم ميثاقهم » (سورة النساء ٤ : ١٥٥) « فجارحة من الله »
(سورة آل عمران ٣ : ١٥٩) وتكون كافة كقوله تعالى : « ربما يود الذين
كفروا » (سورة الحجر ١٥ : ٢) وتكون عوضاً كقول الشاعر :

أبا خراثة أما أنت ذا نفر

[وعجزه : فإن قوى لم تأكلهم الضبيع
البيت من شواهد سيويه في الكتاب (ج ١ ص ١٤٨) ونسبه إلى العباس
ابن مرداس . قال الأعمى الشنمري في هامش الكتاب : هو شاهد على حذف
كان وعوض عنها بما] وهذا شرح في موضعه . وتكون نافية . فأما المصدرية
فبعضهم يجعلها إسماً وبعضهم يجعلها حرفاً .

فأما النافية فإنها حرف من حروف المعاني وفيها لغتان :
أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا بها الخبر فقالوا :
ما زيد قائماً . كما قالوا : ليس زيد قائماً وقالوا أيضاً : ما زيد بقائم كما قالوا : ليس
زيد بقائم . وهذا العمل حصل لما النافية بلغة أهل الحجاز بحق ما لشبه بليس
لابحق الأصل .

فأما بنو تميم فلا يعملونها ، يقولون : ما زيد قائم ، زيد مرفوع بالابتداء وقائم
خبره ، وما يستفاد منها معنى النفي ، ولا نعمل شيئاً البتة ، ولغتهم عند النحويين
أقدس . فإذا أدخل بين الإسم والخبر إلا فقل : ما زيد إلا قائم ، بطل عملها في
الملتزمين جميعاً وارتفع زيد بالابتداء ، وقائم خبره ، ولم يجر في هذا يجرى ليس =

ومما يجري مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر ما في لغة أهل الحجاز وذلك قولهم : مازيدٌ ذاهباً ، وما عبدُ الله خارجاً ، وجعلوها بمنزلة ليس لمسابتها لها في نفى ما في الحال والدخول على الابتداء والخبر قال الله عز وجل : « ما هذا بشراً » ^(١) و [قال] ^(٢) : « ما هُنَّ أمهاتهم » ^(٣) وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر ليس وذلك قولهم : مازيدٌ بذهابٍ ، وما بكرٌ بخارجٍ كما قالوا : ليس زيدٌ بخارجٍ . فإن نقضت النفي فقلت : مازيدٌ إلا منطلقٌ لم يكن إلا الرفع قال عز وجل ^(٤) : « وما أمرنا إلا واحدٌ » ^(٥) .

ومما يجري مجرى نقض النفي : مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ وقياس لكن

== ألا ترى أنك تقول : ليس زيدٌ إلا قائماً ، فتنصب قائماً بليس هذا كما تنصبه في قولك : ليس زيدٌ قائماً . وذلك أن العمل لليس بحق الأصل ، والعمل لما الحجازية بحق الشبه . فهذا أضعف من ليس . فلما كان معناها النفي ، وبه شابهت ليس ثم دخل على الخبر ما انتقض به النفي بطل عملها . وكذلك يبطل عملها مع بل ولكن تقول : مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وما عمرو مقبلاً لكن مسافراً وكذلك إن قدمت الخبر على الاسم لم تعمل ما فيه ، ولا في الاسم الذي بعدها شيئاً من الإعراب تقول : ماقائمٌ زيدٌ ، وما مسيءٌ من أعتب . وكذلك إذا زدت على ما بطل عملها تقول : ما إن زيدٌ منطلقٌ .

(١) سورة يوسف ١٢ : ٣١

(٢) زيادة من ب

(٣) سورة المجادلة ٥٨ : ٢

(٤) في أ ، ب : قال الله تعالى

(٥) سورة القمر ٥٤ : ٥٠

الخفيفة أن تكون مثل بل تقول : ما زيدٌ قاعداً لكن قائمٌ . وكذلك
إن قدمت الخبر فقلت : ما منطلقٌ زيدٌ ، وما مسمىً من أعتب [لم يكن
إلا الرفع لأنه إذا تقدم خبر ما على اسمها بطل عملها لضعفها ^(١)] .

وقد زعموا أن قوماً ينصبون هذا والأكثر الأعراف غير ذلك وتقول :
ما زيدٌ بآكلٍ طعامك ، وما زيدٌ طعامك بآكلٍ . فإن قلت : ما طعامك
زيدٌ بآكلٍ ، لم يجوز . وكذلك إن قلت : ليس طعامك (زيدٌ) ^(٢)
بآكلٍ ، أو ليس طعامك زيدٌ آكلاً لم يجوز لما تقدم من إنه لا يفصل
بين الفعل وفاعله بالأجنبي . فإن أضمرت في ليس جازت المسألة ولا يجوز
مع ما لأنها ليست بفعل فيضم فيها ألا ترى أنك تقول : زيدٌ ليس
منطلقاً ولا تقول : عمرو ما منطلقاً .

وتقول : ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ أخوه ^(٣) فترفع قولك أخوه
بذاهب .

(١) زيادة من أ ، ب

(٢) ساقطة من ب

(٣) في حاشية الأصل : أعلم أن المعطوف ينزل منزلة المعطوف عليه
ويتقدر تقديره . وإن كان الأول خبراً كان الذي يعطف عليه خبراً ولزم فيه
ما يلزم في الخبر من الرواجع وغيره . فإذا قلت : ما زيد بقائم ولا خارج ، جاز
في خارج الجر على اللفظ والنصب على الموضع فإن قلت : ما زيد بقائم ولا خارج
أخوه جاز في خارج الجر والنصب والرفع . فاما الجر فعلي أن نعطفه على قائم =

ولو وضعت مكان الأخ أجنبياً قلت: ليس زيدٌ بخارج ولا ذاهبٍ عمرو لم يجز لأنك قد عطفت بالواو على عاملين مختلفين (١) ولو نصبت قلت: ليس زيدٌ بخارج ولا ذاهباً عمرو لجاز.

= ويرفع الأخ بخارج ارتفاع الفاعل بفعله . وجاز أن تعطف خارج أخوه على قائم لأن في أخيه ضميراً يعود إلى زيد .

وأما النصب فعلى أن تعطف خارجاً على الجار والمجرور وهما في موضع نصب فنصبه وارتفع أخوه بخارج على حد ارتفاع الفاعل بفعله واستقام أيضاً هذا العطف على خبر ما لأن فيه ضميراً يرجع إلى الأول وخارج في هذين الوجهين أعنى الجر والنصب فارغ من الضمير لارتفاع الظاهر به . ولو ثبتت على هذا في هذين الوجهين قلت أما الزيدان بقائمين ولا خارج أخوهما ولا خارجاً توحد خارجاً لظهور ما ارتفع به . ولا يجوز تثنيته إلا في لغة من قال : أكلوني البراغيث . فتقول على هذا : ما الزيدان بقائمين ولا خارجين أخوهما . ولا يكون في خارجين أيضاً ضمير .

وأما من رفع فقال : ما زيد بقائم ولا خارج أخوه ، فإنه لم يعطف خارجاً على قائم ، ولا على الجار والمجرور ، ولكنه جعل أخاه مبتدأ ، وخارجاً خبراً عنه مقدماً عليه ، وفي خارج ضمير فاعل يرجع إلى الأخ لأن خبر المبتدأ المفرد المشتق من الفعل لا بد فيه من راجع إلى المبتدأ فتقول : ما زيد بقائم ولا خارج أخوه . فإن ثبتت المسألة قلت : ما الزيدان قائمين ولا خارجان أخوهما ، لأن الأخوين في هذا الوجه غير مرتفعين بخارج . فيلزم توحيده . وكذلك تقول : ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه ، فيجوز في خارج الجر والنصب والرفع على ما شرحناه في باب ما .

(١) في حاشية الأصل : فإن قلت : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو جاز في خارج الرفع والنصب إجماعاً وجاز فيه الجر على الخلاف وأما النصب فعلى أنك =

ولو جعلت موضع ليس ما قلت : ما زيد بخارج ولا ذاهباً عمرو

لم يحز كما جاز ذلك في ليس لأنك تجيز في ليس تقدم الخبر على الاسم
فتقول : ليس ذاهباً عمرو ولا تقول : ما ذاهباً عمرو . فإذا لم يحز تقديم
الخبر في ما في هذا النحو فكذلك لا يجوز فيما عطف عليه (١) .

==عطف عمرو على زيد وخارجاً على قائم فنصب الخبر وإن كان مقدماً على إسمه
لأن ليس تنصب الخبر وإن كان مقدماً على إسمها تقول : ليس خارجاً عمرو . في
خارج على هذا ضمير يعود إلى عمرو وليس عمرو مرتفعاً بخارج البتة وليس
هذا عطفاً على عاملين لأن ليس هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر وهي عامل واحد .
فأما من رفع فإنه يقول : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو ، عمرو مبتدأ وخارج
خبر عنه مقدم وفيه ضمير يعود إليه والجملة معطوفة على قولك : ليس زيد بقائم .
وأما من جر فقال : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو . فقد عطف على عاملين
عطف عمرو على زيد وخارجاً على قائم والعطف على عاملين مذهب
أبي الحسن وأصحابه فأما سيديويه فلا يجيزه .

(١) في حاشية الأصل : وتقول : ما زيد بقائم ولا خارج عمرو فلا يجوز
في خارج إلا الرفع على أن يكون عمرو مبتدأ وخارج خبره عنه مقدم عليه وفيه
منه ضمير يعود إليه والجملة معطوفة على قولك : ما زيد بقائم .

فأما الجر والنصب فيمتنعان في ما ألا ترى أنك إذا أردت أن ترفع عمراً
وتعطفه على زيد فتنبص خارجاً وتعطفه على موضع الجار والمجرور فقد قدرت
دماً بعد الواو وكأنك قلت : وما خارجاً عمرو وهذا غير جائز . كما لا يجوز :
ما قائماً زيد وقد تقدمت هذه المسألة . وكذلك إن جررت وعطف على المجرور
لم يستقيم ذلك لأنك إن رفعت عمراً وعطف على زيد كنت قد عطفته على عاملين
كنت أيضاً بمنزلة من قال : ما بقائم زيد وكلاهما فاسد . فالجر يمتنع في هذه
المسألة إجماعاً أيضاً . وإن رفعت عمراً بخارج لم يستقيم لأنه لا راجع فيه إلى زيد
فلا يجوز إلا الرفع على ما شرحناه .

باب إن وأخواتها

وهي إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل . وهذه الحروف تدخل على المبتدأ (والخبر^(١)) فينتصب بها ما كان يرتفع بالابتداء ويرتفع بها ما كان يرتفع بخبر الابتداء^(٢) وذلك قولك : إنَّ عبدَ الله ذاهبٌ ، وكأنَّ عمرًا أخوك ، وليت بكرًا صاحبنا .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في حاشية الأصل : إذا دخلت إن وواحدة من أخواتها على المبتدأ وخبره بطل الابتداء وزال الرفع وانتصب الاسم الذي كان مبتدأ من قبل بأن وصار اسماً لأن وارفع خبر المبتدأ بأن وصار خبرها فتقول : إن زيداً منطلق . واسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل لأن إن مشبه بالفعل وكذلك أخواتها فتقولك : إن زيداً منطلق يشبه فعلاً قد تقدم مفعوله على فاعله كقولك : ضرب زيداً عمرو .

وحكى عن أهل الكوفة إنهم ينصبون اسم إن بأن ويدعون الخبر مرفوعاً على ما كان عليه مرفوعاً قبل دخول إن فيقولون : إن زيداً منطلق وهذا مخالف للقياس عندنا وذلك أن كل ما دخل على المبتدأ من العوامل اللفظية فعمل في أحدهما عمل في الآخر كقولك : ظننت زيداً منطلقاً ، وكان زيد منطلقاً ولا خلاف بيننا وبينهم إن زيداً يرتفع بكان ولا يرتفع بالابتداء الذي كان يرتفع به قبل دخول كان عليه . وكل أداة دخلت على المبتدأ فلم تعمل في أحدهما لم تعمل في الآخر نحو : إنما وكأنا تقول : إنما زيد منطلق ، وكأنا عمرو خارج . ومن هذا ظننت إذا أعملتها في المبتدأ وخبره جميعاً . وإذا ألغيتها ألغيتها عنهما جميعاً . فقد دل هذا كله على أن العامل اللفظي إذا عمل في المبتدأ عمل أيضاً في الخبر . وأنه لا يجوز أن يعمل في أحدهما دون الآخر .

ولا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب ، كما جاز في [باب (١)] كان
إلا أن يكون ظرفاً نحو : إن في الدارِ عمرًا ، وإن أمامك بكرًا ،
لأن الظرف قد اتسع فيها فإن عطفت على إن ، وما عملت فيه اسمًا
نحو : إن زيداً منطوقاً وعمرّو جاز في عمرو الرفع والنصب . فالرفع
جوازه من وجهين :

أحدهما مستحسن . وهو أن تعطف على موضع إن ، وما عملت
فيه لأن موضعها (٢) رفع ، ولم يتغير معنى الابتداء عما كان عليه قبل .

والآخر أن تعطفه على الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل . فإن
حمل على هذا الوجه وجب أن تؤكد فيقال : إن زيداً منطوقاً هو وعمرّو
كما جاء في قوله تعالى : « أسكنْ أنتَ وزوجك الجنةَ (٣) » و « إنه
يراكم هو وقبيلُهُ (٤) » .

والنصب أن تحمله على لفظ ما عملت فيه إن دون موضعها . ولكنّ
في هذا الباب بمنزلة إن .

فأما سائر الحروف فلا يجوز أن يحمل العطف معها على موضع
الابتداء لأن موضعه قد زال بدخولها من أجل ما تضمن من معنى

(١) زيادة من أ

(٢) في أ ، د : موضعها .

(٣) سورة البقرة ٢ : ٣٥ .

(٤) سورة الأعراف .

الفعل ولكنه يرفع على الحمل على الضمير الذي في الخبر وينصب فيثبع ما انتصب بهذه الحروف .

ويجوز دخول لام الابتداء على خبر إن وعلى اسمها إذا فصل بينهما ظرف ، فنقال دخولها على الخبر : إن زيدا لمنطلق ، وإن بكراً لأخوك^(١)

(١) في حاشية الأصل : واعلم أن اللامات التي هي حروف معان ، لام الابتداء وهي أحد حروف المعاني وهي مفتوحة . وهي تدخل على المبتدأ تقول : لزيد منطلق وهي لا تغير الإعراب ولا معناه ولكنها تؤكد للمعنى . وقد يتلقى بها القسم فيقال : والله لزيد منطلق . وليست هذه اللام هي التي في قولك : والله لأقومن ، والله لقد قام زيد لأنها لام القسم وهي أيضاً للتوكيد وغير مغيرة للإعراب والمعنى إلا أنها تدخل على الفعل فإن كان ماضياً كان معها قد ، فتقول : والله لقد قام . ويجوز حذف قد كما قال :

لناموا فإلن من حديث ولا صال

البيت لاسرى القيس (ديوانه ص ٣٢) وصدرة :

حلفت لها بالله حلفة فاجر

وإن كان الفعل مضارعاً لم آخره النون الثقيلة ، أو الخفيفة نحو : والله لأقومن ولأقومن . وربما حذف القسم للعلم به . فتقول : لأقومن تريد والله لأقومن ، كما قال : د لفسغما بالناسية ، [سورة العلق ٩٦ : ١٥] ولأم الابتداء تعلق الأفعال تقول : علمت لعمر و خارج ، فاللام علق الفعل ، ومنعت علمت من نصب عمرو .

لام الابتداء يجوز دخولها على خبر إن المكسورة تقول : إن زيدا لمنطلق ، ويجوز دخولها وإن كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ، أو مجروراً تقول : إن زيدا لخلفك ، وإن عبد الله لمن الكرام ، وإن بشراً لوجهه حسن وكان أصل هذه اللام =

و [من قوله تعالى (١)] : « إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ » (٢) .

ومثال دخولها على الإسم : إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا ، وَإِنَّ عِنْدَكَ لَكِبْرًا (٣) . فإذا دخلت هذه اللام على إِنْ أو على خبرها علق الفاعل

أن تدخل أول الكلام كما قالوا : لزيد منطلق فاقضى ذلك دخولها على إِنْ ، فتقول : لَإِنْ زيداً منطلق ، ثم امتنع ذلك لأن اللام للتوكيد ، وإن للتوكيد ، ولا يجوز دخول حرف موضوع لمعنى على حرف موضوع لذلك المعنى . كما لم يدخل حرف استفهام على حرف استفهام ، ولم يمكن دخولها على الإسم لأنهم لو قالوا : إِنْ لزيداً منطلق لكانوا قد جمعوا بينهما أيضاً فزحلقتها فأدخلوها على الخبر فقالوا : إِنْ زيداً لمنطلق ، والأصل : لَإِنْ زيداً منطلق ، ولهذا العلة تقول : علمت إِنْ زيداً منطلق ، فتفتتح أَنْ ، فإذا أتيت بلام الابتداء قلت علمت أَنْ زيداً لمنطلق ، فكسرت لأنها تقدر قبل إِنْ . فتعلق علمت عن العمل . فيصير إِنْ وما بعدها في تقدير المبتدأ ، كما كانت في قواك : علمت لزيد منطلق .

وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع إذا وقع خبراً لَإِنْ فتقول : لَإِنْ زيداً ليقوم . ولا يجوز دخولها على الماضي لو قلت : إِنْ زيداً لقام ، لم يجوز ، وإنما جاز ذلك في الفعل المضارع لشبهه بالإسم ، ولم يجوز في الماضي لبعده شبهه بالإسم . وقد كان أبو العباس اعترض هذا الموضع فقال : لَإِنْ اللام تدخل على الماضي وأنشد :
لناموا فما لَإِنْ من حديث ولا صال

فأنكر أصحابنا عليه وقالوا هذا لام القسم وتلك لام الابتداء .

(١) زيادة من ب . (٢) سورة العاديات ١٠٠ : ١١ .

(٣) في حاشية الأصل : واعلم أن أخبار لَإِنْ لا يجوز تقديمها على أسمائها إلا أن يكون الخبر مجزوراً أو ظرفاً . فإن تقدم الخبر الذي هو ظرف أو مجرور بأحد حروف الجر على الإسم المنصوب فإن امتنع دخول اللام عليه لتقدمه وقربه من لَإِنْ وساغ دخولها حيثئذ على الإسم المنصوب بأن لتأخره وبعده من لَإِنْ فتقول : لَإِنْ خلفك لزيداً ، وإن في الدار لعمرأ .

الذى يلغى عنها فلم يعمل فيها وذلك نحو : علمت إن زيداً قائمٌ ، وظننت
إن في الدارِ زيداً [وهذه الأفعال التي تعلق وتلغى هي : ظننت
وأخواتها ^(١)] .

ولا تدخل اللام إلا على اسم إن أو على خبرها أو تقع قبل الخبر .
فمثال وقوعها قبل الخبر قولك : إن زيداً أطعمك آكل ، وإن بكراً
لني الدارِ جاسٌ . ولو قلت : إن بكراً جالسٌ لني الدارِ وإن زيداً
آكلٌ أطعمك لم يجوز لأنها دخلت على فضلة وشيء مستغنى عنه وإنما
تدخل على اسم إن أو خبرها لأنها لام الابتداء فحكمها أن تقع قبل
إن وإنما فصل بينهما كراهية اجتماع حرفين متفقين في المعنى ^(٢) .

(١) زيادة من أ .

(٢) في حاشية الأصل : فصل واعلم أن لام الابتداء تدخل مع إن على
أربعة أشياء :

أما على الخبر إذا كان مؤخراً مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
أو فعلاً مضارعاً فتقول : إن زيداً قائمٌ ، وإن عمراً لينذهب ، وإن عبد الله
لخلفك ، وإن جعفرأذن السكرام ، وإن بكراً لوجهه حسن .

ولا تدخل على الخبر إذا كان فعلاً ماضياً لو قلت : إن زيداً لقام لم يجوز .
فإن جعلت اللام لام القسم جاز ويكون تقديره : لقد قام .

والوجه الثاني أن تدخل على الخبر وقد تقدم معمول الخبر وذلك كقولك :
إن زيداً خلفك قائم . قائم هو الخبر وخلفك ظرف منصوب بقائم وقد تقدم
عليه . فيجوز في هذا أن تدخل اللام على قائم فتقول : إن زيداً خلفك قائم .

والوجه الثالث أن تدخل على معمول الخبر إذا كان قبل الخبر كقولك : إن
زيداً لخلفك قائم .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إن الذاهبة جارية صاحبها لأنك لا تفيد بالخبر شيئاً لم يستفد من المبتدأ وحكم الجزء الذى هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ ومن ثم ضعف : سير به سير لأن قولك : سير به قد علم منه السير إلا أن تريد بقولك سير ضرباً من السير أى سير واحد لا سيران ^(١) .

== والرابع أن تدخل على الاسم إذا تأخر وتقدم خبره كقولك : إن خلفك زيداً ولزيداً ، وإن من الكرام عمراً ولعمراً .

ولا يجوز دخول لام الابتداء على معمول خبر إن إذا جاء بعد الخبر لو قلت : إن زيداً قائم خلفك ، لم يجوز لأن خلفك ليس بالخبر ، وإنما هو معمول للخبر ، وقد وقعت متأخرة عن الخبر فلم يجوز دخول اللام عليها وإنما جاز فى قولك : إن زيداً خلفك قائم ، لأن خلفك وإن كان فضلة قد تقدم على الخبر ، فصار كأنه قد حل محله ، فدخله ما يدخل الخبر .

وهذه اللام قد بينا أن دخولها بحيث تدخل جائز سائغ لا واجب لازم . وأنها غير مغيرة للمعنى ، ولا للإعراب بل هى مؤكدة للمعنى لخصب : ولا تدخل فى خبر أن المفتوحة ، ولكن وسائر أخواتها .

(١) فى حاشية الأصل : إن الذاهبة جارية مولاها فساد هذه المسألة من قبل أن خبر المبتدأ من شرطه أن يفيد فائدة لم يفدها المبتدأ كقولك : زيد قائم ، ألا ترى أنك إذا قلت ، زيد فقد يجوز أن تخبر عنه بالقيام وبضده فقد علم أن زيداً لا يفيد ما يفيده الخبر وكذلك كل ركنى جملة من شرط كل واحد من الركنين أن يفيد ما لا يفيده الآخر ولهذا فبح عند أصحابنا : سير عليه سير لأن سير قد دل على وقوع السير فليس فى قولك : سير فائدة لم تستفد من سير . وسير أحمد الركنين . والسير الركن الثانى . فإن أردت بقولك : سير أى سير واحد لا سيران

وإنما جاء في التنزيل : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ^(١) » لأنه يفيد العدد متجرداً من الصغر والكبر . ولا يجوز : إِنَّ المصطلحَ وأخاهُ مختصمٌ ^(٢) ،

== أو سير كله عنق أو ذميل أو غير ذلك استقامت المسألة لأن سيراً لا يدل على العنق وغيره وإنما يدل على جنس السير .

وكذلك الشرط وجوابه هما ركنا الجملة الشرطية فقد قالوا : العبد عبد والحر حر ، وإذا الناس ناس والبلاد بلاد وما أشبهه . فالجواب أن هذا لو حمل على ظاهره لم يجوز ولكنه محمول على المعنى . والمعنى : إن الحر على أخلاق الأحرار من العفة ، وما أشبه ذلك . والعبد على ما يعرف من أئوم العبيد وغيره . وإذا قد استقر ما ذكرنا لم يجوز : الذاهبة جاريتة صاحبها ، ألا ترى أن المعنى : الذي ذهبت جاريتة مولاه . فالننى مبتدأ . وذهبت فعل وهو من صلة الذي . وجاريتة ترتفع بذهبت . والهاء من جاريتة تعود إلى الذي وذهبت جاريتة صلة الذي . فصار قولك : الذي ذهبت جاريتة ، اسماً واحداً تاماً ، وصاحبها هو خبره وليس في صاحبها فائدة لم تحصل من قولك الذي ذهبت جاريتة لأن الذي ذهبت جاريتة لا يكون إلا صاحبها . ألا ترى أنك لو قلت : الذي ذهبت جاريتة ليس مولاه ، كان فاسداً محالاً . وكذلك إذا أدخلت على المبتدأ وخبره كان ، أو إن ، أو ظننت ، أو أخواتها كان هذا حكمه .

(١) في حاشية الأصل : قوله تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ » (سورة النساء ٤ : ١٧٦) فيه سؤال وهو أن يقال فهل يجوز أن يكونا أكثر من اثنتين ، أو أقل أو أن يكونا اثنتين . فالجواب أن القصد في هذا إلى العدد مجرداً من الصغر والكبر ، كأنه قال : فإن كانتا اثنتين صغيرتين أو كبيرتين . أو إحداها صغيرة ، والأخرى كبيرة فلهما الثلثان : فصار فيه من هذا الوجه فائدة .

(٢) في حاشية الأصل : إن المصطلح وأخاه مختصم . تصحيح هذه المسألة أن تقول : إن المصطلح هو وأخوه وزيداً مختصمان . معنى الذي اصطلاح . فاصطلاح لا يكون فاعله إلا اثنين ، أو أكثر ، واختصم مثله . وفي اصطلاح اسم مضمَر =

رفعت الأُخ أو نصبتَه . فإن زيد في المسألة اسم آخر وثني الخبر فقيل :
إن المصطلح [هو] ^(١) وأخوه وزيداً مختصمان استقامت [المسألة] ^(٢) .

وتقول : إنه زيدٌ منطلقٌ ، تريد إن القصة وإن الأمر . وقد يجوز أن
تُحذف هذه الهماء في الشعر كما قال :

إِنْ مَنْ لَمْ يَلَمْ فِي بَنِي بَنْتٍ حَسًّا نَأْمُهُ وَأَعِصِهِ فِي الْخَطُوبِ ^(٣)

== فاعل يعود إلى الذي ، فهو ضمير واحد فيحتاج إلى أن يعطف على هذا المضمير
اسماً آخر فتقول : إن الذي اصطلاح وأخوه . والاحسن أن يؤكد هذا الضمير
المرفوع ثم يعطف عليه فتقول : الذي اصطلاح هو وأخوه . فإن جئت بخبر من
نحو : قائم ، وقاعد ، وعندك ، وفي الدار وما أشبهه جاز . فإن جعلت الخبر
مختصماً ، أو يختصم ، أو اختصم لم يصح حتى تقول : يختصم هو وعمرو ، وثني
مختصماً وغيره حتى يكون فيه ضمير الفاعل لاثنتين إلا أنك تحتاج حينئذ أن تجعل
اسم إن اثنتين لأنك لا تخبر عن الواحد باثنتين لا تقول : إن زيداً قائمان .

(١) زيادة من ب ، د .

(٢) زيادة من ب .

(٣) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس (ديوانه شرح وتعليق د . محمد
حسين ، مصر ١٩٥٠ ص ٣٣٥) ويروى البيت في الديوان :

من يلبنى على ابنة حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب

وهو من شواهد سيدييه في الكتاب (ج ١ ص ٤٣٩) قال الأعلام الشنتمري
في هامش الحكمتاب : الشاهد في جمل د من ، للجزء مع إضمار المنصوب بأن
ضرورة ، ولذلك جزم ألمه والتقدير : إن من يلبنى في تولى هؤلاء القوم ، والتعويل
عليهم في الخطوب ألمه ، وأعص أمره في كل خطب يصيبني .

وأنشدنا على بن سليمان الأخفش :

فليتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ

وشركَ عني ما رتوى الماءُ مُرتوى (١)

ويروى وشركَ بالنصب ومرتوى مرفوع والماء مرفوع إن حملت العطف

على كان كان مرتوى في موضع نصب وإن حملته على ليت نصبت قوله :
وشرك ومرتوى مرفوع .

= في حاشية الأصل : قوله : من لام في بني بنت حسان ، يريد : إنه من لام
ولا يجوز أن يجعل من اسما لإن ، فتكون في موضع نصب بها لأن من هذه مجازة
الأتري أنه قد جزم جوابها ، فقال : ألمه . وأسما المجازة لا ينصبها ما قبلها
البتة . فلما بطل ذلك لم يستقم البيت إلا على حذف الهاء التي هي ضمير الأمر
والشأن . والضمير المنصوب المتصل يحسن حذفه إذا كان في الصلة ، كقوله تعالى :
« أهذا الذي بعث الله رسولا ، (الفرقان ٢٥ : ٤١) » أي بعثه . ويجوز حذفه
في الصفة جوازا معتدلا ، كقولك : الناس رجلان رجل أكرمت ، ورجل أهنت
أي أكرمته وأهنته . ويقبح حذفه من الخبر إذا لم يكن في صلة ، ولا صفة
كقولك : زيد ضربت أي ضربته . وهو مع ذلك جائز في الشعر فلذلك أجزنا :
إن من لام .

(١) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص (شرح شواهد الكشف لمح
الدين أفندي مصر ١٩٢٥ ص ١٤٩) .

في حاشية الأصل : قوله : فليت كفافاً . . . البيت تقديره : فليته أي فليت
الأمر والشأن كان خيرك كله كفافاً ، فضمير الأمر والشأن هو اسم ليت وكفافاً
كان خيرك جملة مركبة من كان واسمها وخبرها وهي خبر ليت وهي خالية من
ضمير لأنها مفسرة لضمير الأمر والشأن . وكان هذه زمانية لها اسم وخبر =

== فاسمها خيرك وخبرها كفافا وقدم على كان وتقديره جائز . فأما قوله : وشرك
عنى فيجوز رفعه ونصبه . أما الرفع فعلى أن تعطفه على خيرك حتى يصير المعنى :
فليت الأمر كان خيرك كفافا وكان شرك مرتوا عنى . وعلى هذا التقدير يكون
مرتوا فى موضع نصب لأنه خبر كان . ونظيره من الكلام : كان زيد قائما وعمرو
قاعداً وليس هذا عطفاً على عاملين لأنك إنما عطفت على كان وحدها وهى عامل
واحد إلا أنه يعمل عاملين الرفع والنصب . ومرتو خبر كان وسكن الياء ضرورة .
ويجوز أن يكون سكنها للقافية أيضا .

وأما النصب فقال : إن حملت العطف على كان كان مرتو فى موضع نصب
وإن حملته على ليت نصبت قوله شرك . ومرتو مرفوع وقوله إن حملت شرك على
كان بمعنى إن عطفت شرك على خيرك وقوله إن حملته على ليت نصبت مرتو .
وإن حملت شرك على ليت أخرى محذوفة فيكون التقدير : وليت شرك مرتو .
فنصبت شرك بليت هذه الثانية ، ويكون مرتو خبراً لها مرفوعاً بها . وجاز
حذف ليت لتقديرها فى صدر البيت ، وليس هذا إضماراً لليت ولكن حذف لها
على نية الاعتداد بها كأنها فى اللفظ كقول رؤبة :

خير عنك الله

[فى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، مصر
١٩٥٦ ج ٢ ص ١٦٩ : وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله وهو
ضربان سماعى ، كقول رؤبة : خير والحمد لله . جواباً لمن قال له : كيف أصبحت]
وأما عن فى قوله : عنى ، فتعلّق بمرتو . وعنى فى موضع نصب بمرتو وتقديره :
وليت شرك مرتو عنى . هذا إذا نصبت شرك . فإن رفعت فتقديره : وليت
الأمر كان شرك مرتو .

وأما : ما ارتوى الماء ، فوصولة مصدرية . فارتوى بمنزلة الارتواء . وهذا
كقولك : أعجبنى ما فعلت ، أى فعلك . وفى ماهذه المصدرية قولان لأصحابنا ، =

== أحدهما لأنها اسم يعود إليها من صلتها راجع .
والقول الآخر لأنها حرف بمنزلة أن الناصبة للأفعل ولا يعود إليها من صلتها
راجع . وما هنا مضاف محذوف تقديره : ومن الارتواء . فحذف المضاف ،
وأقيم المضاف إليه مقامه وهو المصدر فأعرب بإعراب المضاف المحذوف ، فنصب
نصب الظرف . فما أرتوى في موضع مصدر منضوب نصب الظرف ظرف الزمان .
فأهذه مصدرية ظرفيه زمانية .

وأما : ما أرتوى ، فعناه روى يقال : أروى وأرتوى بمعنى . وقد جاء
فعل ، واقتعل بمعنى من الصحيح والمعتل قالوا : رقيت في السلم ، وارتقيت .
وخطفه ، واختطفه . وقد جاء فعل ، واقتعل أيضا بمعنى قالوا . قدر ، واقتسر .
وعلا ، واعتلى فارتوى بمعنى روى . ومرتو بمعنى راو . وأما الماء ، فقد
أنشدوه رفعا ونصبا . فالرفع فيه هو الجيد المعتمد ، وعليه يجب أن يقع التحويل .
وأما النصب فله وجه وفيه بعد وأنا أبيئتهما .
أما إذا رفعت الماء فله تأويلان :

أحدهما أن يراد به : ما أرتوى أهل الماء ، فحذف المضاف وأقام المضاف
إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه . ومعناه : لمت شرك مرتو عنى أبدا ما أرتوى
أهل الماء .

والوجه الآخر في رفع الماء ليس على حذف المضاف ، ولكن تقديره
ما أرتوى الماء نفسه أى روى . وصف الماء بالرى ، وجازله ذلك لأنه قد
وصف بضده قال :

وجبت هجيرا يترك الماء صاديا

[هذا عجز بيت لأبي الطيب المتينى (ديوانه ص ٤٤١) وصدره : لقيت
المرورى والشناخيب دونه]

== وأما من نصب الماء فوجهه أن يضر في ارتوى فاعلا تقديره : ما ارتوى
الناس الماء . وإنما يضر وإن لم يتقدم ذكره للعلم به كما حكى سيديوه عنهم : إذا
كان غداً فأنتى أى إذا كان مانحن فيه من السلامه وغيرها غداً فأنتى . ومثله :
فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضياً

[البيت لسوار بن المضرب . السكامل للببرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
والسيد شحاته ، القاهرة ١٩٥٦ ج ٢ ص ١٠٢]

تقديره : فإن كان لا يرضيك شأنى وما أنا عليه . فأضره ولم يجر له ذكر
للعلم به . كذلك أيضاً يجوز أن يضر في ارتوى أسماً فاعلا مرتفعاً متصلاً
بالفعل مستتراً فيه لم يتقدم لفظه لكنه علم ، فأضر ثم حذف الباء من قوله :
بالماء ، فصار ما ارتوى الماء ، كما تقول : تزوجت بفلانة ، وتزوجت فلانة .
وسميته زيداً . وسميته يزيد . وبعض من ينصب الماء في هذا البيت يخاطب فيه .
فيقول تقديره : ما ارتوى الماء مرتوى أى شرب الماء شارب أى أبدأ . ولعمري إنه
بمعنى الأبد إلا أن هذا التقدير فاسد لأنه يجعل مرتوياً فاعلا لارتوى . وهذا فاسد
لأننا قد بينا أن مرتوياً يكون إما خبراً لكان ، أو خبراً لليت . وإذا كان خبراً
لكان لم يكن فاعلا لارتوى . وكذلك إذا كان خبراً لليت لم يكن أيضاً فاعلا لارتوى
وهذا واضح . فإن قلت فكيف علقت عن بمرتو ، وليس من كلامهم : ارتويت
عن كذا ، وإنما يقولون : ارتويت من كذا ، ورويت من الماء وبالماء . فالجواب
إن عن تعلقت بمرتو على طريق المعنى ، ولم يتعلق به على موجب لفظه وذلك
أنه أراد : بمرتو كاف ، كأنه قال : وليت شرك كاف عنى فعدى مرتوياً بمن
لما كان في معنى الكف . ونظيره قول الفرزدق :

قد قتل الله زياداً عنى

[صدره]

كيف تراني قالبا مجني

وقد تدخل ما على إن فتكفها (١) عن عملها النصب وذلك نحو قوله :
 « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا (٢) » وكذلك كأن ، قال الله عز وجل :
 « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ (٣) » وكذلك لعل ، قال الشاعر :
 « أَعْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لِّعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَارَ الْمُقَيَّدَا (٤) »

- == الاقتضاب في شرح أدب السكاك لابن السيد البطليوسى ص ٢٤٣] .
 لأنه أراد : صرفه عنى . ومنه قوله تعالى : « الرِّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » (سورة
 البقرة ٢ : ١٨٧) ولا يقال : رفثت إلى المرأة . وإنما جاز لأنه فى معنى الإفضاء .
 ومن ذلك : بمن حملن به . أى حملن به .
 [هذه العبارة جزء من بيت لأبى كبير الهذلى (ديوان الهذليين دار الكتب
 القاهرة ١٩٤٨ ، القسم الثانى ص ٩٢) ويروى :
 بمن حملن به وهن عواقد حبك الثياب فشب غير مثقل]
 (١) فى أ : فتلغها .
 (٢) سورة النازعات ٧٩ : ٤٥ .
 (٣) سورة الأنفال ٨ : ٦ .
 (٤) البيت للفرزدق (ديوانه بيرت ١٩٦٠ ج ١ ص ١٨٠) .
 أنشده شاهداً على أن ما إذا لحقت لعل كفتها عن العمل وأزالت اختصاصها
 بالاسماء فجاز أن يليها الفعل والفاعل (شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ١١)
 (شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٥٧) .

باب من إن وأن^(١)

وعمل أن المفتوحة كعمل إن المكسورة . ومعناها مختلف لأن
[أن^(٢)] المفتوحة مع ما بعدها [من الإسم والخبر^(٣)] في تأويل اسم
تقول : بلغنى أنك منطلق . فيكون المعنى : بلغنى انطلاقك .
فوضع أن وما بعدها من الاسم والخبر رفع بالفعل . وعجبتُ من
أَنَّكَ منطلقٌ فيكون في موضع جر . وعلمتُ أَنَّكَ منطلقٌ ، فيكون
في موضع نصب .

وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء
والفعل^(٤) . فإن اختص الموضع بالإسم دون الفعل ، والفعل دون الإسم
وقعت المفتوحة [فيه^(٥)] دون المكسورة .

(١) في حاشية الأصل : إن ، وأن حرفان ربما عدهما أصحابنا حرفاً واحداً
لانتفاء عملهما ، وتقارب لفظهما . وحقيقة الأمر فيهما إنهما حرفان اثنان يختص
كل واحد منهما بموطن غير موطن صاحبه .
(٢) زيادة من أ ، ب .
(٣) زيادة من أ .

(٤) في حاشية الأصل : أما إن المكسورة فتقع في كل موضع يشترك فيه
الابتداء والفعل وذلك كقوالك : إن زيدا منطلق . ألا ترى أنك لو أسقطت إن
من الكلام قللت : زيد منطلق ، أو كان زيد منطلقاً ، أو ظننت زيدا منطلقاً .
وليست إن المكسورة مع ما بعد في تقدير اسم واحد ،
(٥) زيادة من أ .

فمن الموضع التي تكسر فيها قولك مبتدئا : إنَّ زيدا منطلق
كسرت إن لأن الموضع يصلح الاسم والفعل وكذلك إذا وقعت بعد الاسم
الموصول كقولك : أعطيتُهُ ما إنَّ شرَّه خيرٌ من جَيِّدٍ ما مَعَكَ وقال الله
عز وجل : « وَأَرْسَلْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ » (١)
ألا ترى أن الموصول يوصل تارة بالاسم وتارة بالفعل وكذلك الحكاية
كقولك : قال زيدٌ إنَّ عمراً منطلق .

وتقول : لولا أنكَ جئتني كعاقبتُ زيدا ، فتفتح إنَّ لأن الموضع
يختص بالاسم . وتقول لولا أنَّه جاء لَأَكْرَمْتُهُ ، فتفتح لأن الموضع يختص
بالفعل (٢) .

فإذا وقعت المكسورة والمفتوحة في موضع فالتأويل مختلف ، تقول :
أول ما أقول إني أحمدُ اللهَ (٣) . فتكسر الهمزة من إني وتفتحها .

(١) سورة القصص ٢٨ : ٧٦ .

(٢) في حاشية الأصل : وأما أن المفتوحة فتقع في كل موضع يختص بالابتداء
أو الفعل ولهذا كانت مفتوحة بعد لولا التي لا تمنع الشيء لوجود غيره فتقول :
لولا أنكَ زرتني لهجرتك ، لأنك تقول : لولا زيد . ولا يقع بعد لولا هـ
إلا المبتدأ . وتقول : لو أنكَ زرتني لأكرمك فتفتحها أيضاً لأن لولا يقع
بعدها إلا الفعل .

(٣) في حاشية الأصل : وتقول : أول ما أقول إني أحمد الله . هذا الكلام
يجوز فيه أن تفتح إن وتكسرهما على تقديرين مختلفين . أما إذا كسرتها فإن إن ،
وما عملت فيه في موضع نصب على القول أي أول قولي هذا اللفظ أعني إني أحمد الله =

فإذا كسرتها كان كولاك : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره :
أولُ قولي إني أحمدُ اللهَ ثابتٌ أو موجودٌ . وإذا فتحت الهمزة من إني
كان التقدير : أولُ قولي أني أحمدُ اللهَ ، كأنه قال : أولُ قولي الحمدُ لله .
فجاز لأن الشئ هو الأول . كما تقول : أولُ شأني أني خارجٌ ،
فتفتح لأن الخروج شأن وأمر .

وتقول : ما رأيتهُ مُذْ أَنْ اللهَ خَلَقَنِي (١) ، فتفتح أن بعد مذ

فإني أحمد الله ، متصل بالقول . والقول صلة لما . وما مجرورة الموضع بإضافة
أول إليها . فصار إني أحمد الله ، من جملة المبتدأ . والمبتدأ لا بد له من خبر ،
فيكون الخبر على هذا محذوفاً تقديره : ثابت أو موجود ، أو ما أشبه ذلك .
فيكون التقدير : إني أحمد الله ثابت .

وأما إذا فتحت إن ، فالمبتدأ كولاك : أول ما أقول . انتهى المبتدأ ولم يبق من
الفاظه شيء . وقولك : أني أحمد الله ، في تقدير المصدر ، وهو في تقدير حمدي الله
فإني أحمد الله ، هو الخبر وهو في موضع مصدر مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي
هو : أول ما أقول . فالتقدير : أول قولي حمدي الله . ولا يحتاج في هذا إلى حذف
الخبر . وإذا قيل إن الخبر هو مضمرة عند هذا فإن المعنى : أول ما أقول قولي إني
أحمد الله كان هذا مذهباً واضحاً كأنه قال : أول ما أقول هذا القول .

١ - في حاشية الأصل : فأما قوله : ما رأيته مذ أن الله خلقني ، فلا يجوز
في أن هنا إلا الفتح . وتقدير الكلام : ما رأيته مذ خلق الله إياي . ولا بد من
تقدير مضاف محذوف ، وذلك إن مذ سواء جررت ما بعدها ، أو رفعت فلا
يكون إلا زماناً . فتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ويوم الجمعة . فإذا كان كذلك
احتجت أن تقدره بأحد أسماء الزمان ، وتضيفه إلى خلق الله إياي كأنك قلت :
ما رأيته مذ زمن خلق الله إياي ، بالرفع والجر ، ثم حذف المضاف وهو الزمن ،

[أى مذ زمن خَلَقَ الله إِبْأى (١)] ولا بد من أن تقدر حذف المضاف قبلُ إن جعلت مذ حرفاً ، أو إسماً . [وإذا كان حرفاً لم يدخل إلا على أسماء الزمان ، وإذا كان مبتدأ كان من أسماء الزمان (٢)] .

ولو قلت : علمتُ أَنَّ يقومَ زيدٌ ، فتنصب الفعل بأن لم يحز لأن هذا من مواضع أن لأنه مما قد ثبت واستقر . كما لا يحسن : أرجو/أَنَّك تقومُ ، وأطعمُ أَنَّكَ تُعطينى لأنه مما لم يثبت ولم يستقر ولكن تقول : أرجو أَنَّ تقومَ ، وأطعمُ أَنَّ تُعطينى ، وفي التنزيل : « والذى أطعمُ أَنَّ يَغْفَرَ لى (٣) » فإن وقعت بعد علمت أن الخفيفة كانت مخففة من الثقيلة كقوله عز وجل : « أَمَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا (٤) » [تقديره : إنه لا يرجع إليهم قولاً (٥)] .

وأما حسبت وأخواتها فتقع بعدها الناصبة للفعل والخفيفة من الثقيلة وقد قُرِئ : « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً (٦) » رفعا ونصباً .

== وأقت المضاف إليه وهو المصدر مقامه فصار ما رأيت مذ خلق الله إِبْأى ، ثم وضعت أن مع اسمها وخبرها في موضع المصدر فقلت : ما رأيت مذ أن الله خلقنى .

١ — زيادة من أ .

٢ — زيادة من أ .

٣ — سورة الشعراء ٢٦ : ٨٢ .

٤ — سورة طه ٢٠ : ٨٩ .

٥ — زيادة من أ .

٦ — سورة المائدة ٥ : ٧١ .

باب ظننت وأخوتها

وهي ظننت وحسبت وأرى (١) وعلمت ورأيت إذا لم يرد [به (٢)]
إدراك البصر وزعمت [ونبئت (٣)] فهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر
فتمتص [الاسم (٤)] الذي كان مبتدأ بأنه المفعول الأول وتنصب
[الاسم (٥)] الذي كان يرتفع بأنه خبر الابتداء بأنه المفعول الثاني
وذلك قولك : ظننت عبدَ الله خارجاً . وِخلتُ بكَراً شاخصاً وأُرى
زيداً ذاهباً : وقد تقع في موضع المفعول الثاني الجمل التي وقعت اخباراً

١ - في حاشية الأصل : أرى بمعنى ظننت يتعدى إلى مفعولين . وتحقيق
الكلام أنها منقولة من رأيك التي تتعدى إلى مفعولين قبل النقل فلما نقلت تعدت
إلى ثلاثة كما تعدت أعلمت إلى ثلاثة ثم لما ردت إلى ما لم يسم فاعله تعدت إلى
مفعولين على قياس الباب ثم دلت من بعد على الشك فيه . وهذا يكاد يشهد لمن
قال إن الأفعال التي بنيت لما لم يسم فاعله أصول برءوسها غير مراعى بها ما يجوز
أن يكون منقولة عنه .

وأما من قال إنها فروع فله أن يقول إذا كان مثل حم وصل وزكم محمولاً على
أفعال بنيت لما سمي فاعله من طريق المعنى لم يمتنع أن تقول : هذا الفعل في الظاهر
منقول مما هو لليقين وفي المعنى مما يدل على الشك .

٢ - زيادة من أ .

٣ - زيادة من ب .

٤ - زيادة من أ .

٥ - زيادة من أ .

للمبتدأ وكذلك في باب كان وإنّ وذلك قولك : ظننتُ زيدا أبوه منطلق
فموضوع الجملة التي هي : أبوه منطلقُ نصب لوقوعها في موضع المفعول
الثاني ، قال [الشاعر (١)] .

فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكم
فإني شريتُ الحِلْمَ بعدك بالجهلِ (٢)

وإذا ابتدأت بهذه الأفعال ، فقلت : ظننتُ زيدا منطلقاً أعملتها
في المفعولين (٣) . وإن وسطتها ، أو آخرتها كنت بالخيار في الإعمال
والإلقاء (٤) . وذلك قولك : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، وبكرٌ حسبتُ
شاخصٌ .

١ - زيادة من ب .

٢ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين القسم الأول ص ٢٦)
استشهد به أبو علي ، على وقوع جملة كنتُ أجهلُ مفعولاً ثانياً لتزعميني (إيضاح
شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٦) .

والبيت ، من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٦١)

٣ - في حاشية الأصل ظننت وأخوانها إذا تقدمت على المبتدأ وخبره
فقياسهما أن تعمل البتة ولا يجوز إلغاؤها لأن تقدمها عناية بها وترك عملها إنما
هو لأننا نعتقد فيها أنها بمنزلة اللغو في الكلام وهذا لا يكون مع عناية التقدم .
وقد قال سيديويه إنما يقدمون الذي شأنه أهم لهم وهم به أعنى فعلی هذا ليس إلا
الأعمال مع التقدم .

٤ - في حاشية الأصل : فأما إذا توسطت فأنت فيها بالخيار إن شئت
الفيث وإن شئت أعملت .

قال الشاعر :

أَبْلَأَ رَاجِيزٍ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِي
وَفِي الْأَرَاكِيزِ خَلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوْرُ (١)

= أما من ألفى فعلته أن يقول قد تقدم المبتدأ ولا بدله من خبر وخبره من شأنه أن يكون إلى جانبه وألا يفصل بينه وبينه . كما أن الفعل والفاعل كذلك . فصار تقدم أحدهما بمنزلة تقديمهما معاً والاختيار إذا تقدم معاً أن تكون هذه الأفعال ملغاة .

وأما من عملها إذا توسطت فعلته أن يقول : إن المفعولين في هذا الباب بمنزلة المفعول الواحد في ضربت زيداً ، وكما أن المفعول الواحد يتقدم على ضرب ، ولا يخرج ذلك عن عمله . كذلك ظننت وأخواتها إذا وقعت بين المفعولين وصار تقدم أحدهما بمنزلة تقدم الآخر لم يمنعها ذلك من العمل على أن ظننت وأخواتها تنفصل عن ضربت لأنه يضعف جواز عملها في المفعولين للتقدم . وذلك أن ظننت وأخواتها يعملان في المبتدأ وخبره ، وضربت ليست كذلك فقد شابهت من هنا الحروف ، وما يجري مجراها . ألا ترى أن كان لا يجوز فيها أن يتقدم المرفوع على كان وهو مرفوع بها ، وإنما يرتفع بالإبتداء إذا تقدم ، وإنما يجوز تقديم الخبر وحده . وإن لا يجوز فيها أن تعمل مقدماً أجد الإسمين فيها على الآخر إلا إذا كان ظرفاً . فقد بان أن ظننت وأخواتها من باب ما يدخل على المبتدأ وخبره فلا يسوغ عملها فيهما مع تأخيرها عنهما إلا على ضعف وتأويل لا يقاس عليه .

فأما إذا تأخرت فإنها بمنزلتها في التقدم عليهما . فكما لا تكون مع التقدم عليهما ملغاة ولا يجوز ذلك ، كذلك لا يكون مع التأخر بعدها معاملة إلا على ضعف . (١) البيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٦١) ونسبه إلى اللعين المنقري يهجو الحجاج .

الشاهد في « خلْتُ » حيث ألفى عملها لتوسطها بين مفعوليهما .
(انظر فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني ص ١٤٤) .

فقولك في الأراجيز إذا ألغيت خات في موضع رفع بأنه خبر
 المبتدأ [ومقدم عليه (١)] ولو أعملت خات كان في موضع نصب
 من حيث كان يكون (٢) في موضع المفعول الثاني . وتقول :
 زيدٌ ظننته منطلقاً ، فتجعل الهاء إن شئت ضميراً لزيد ، وإن شئت
 ضميراً للمصدر . فإن جعلت الهاء لزيد ، فإن زيدا يرتفع بالابتداء ،
 وقولك : ظننته منطلقاً في موضع خبره . وإن شئت نصبت زيدا في قول
 من قال : زيدا ضربته ، فقلت : زيدا ظننته منطلقاً (فإن جعلت الهاء
 كناية عن المصدر نصبت فقلت : زيدا ظننته منطلقاً (٣)) كأنك
 قلت : زيدا ظننتُ ظناً منطلقاً . فإن ألغيت ظننت إذا عديته إلى
 المصدر ، كما تلقيه إذا لم تعده رفعت فقلت : زيدٌ ظننته منطلق ، كما
 تقول : زيد ظننتُ منطلق ، وأقبح من هذا أن تقول : زيد ظننتُ ظناً
 منطلق (٤) . فإن قدمت ظننته فقلت : ظننته زيدا منطلقاً ، لم يكن
 فيهما إلا النصب ، كما لم يكن إلا النصب إذا لم تعد الفعل إلى المصدر

(١) زيادة من أ

(٢) في ب : من حيث أن يكون .

(٣) ساقط من أ ،

(٤) في حاشية الأصل : قوله : وأقبح من هذا أن تقول : زيد ظننتُ ظناً
 منطلق ، لأنه يصير بمنزلة ظننت ظننت ، ثم لا يعمل ، وهذا أقبح من الهاء التي
 هي ضميره . وإذا كنا قد استعجبنا الإلغاء ، فمن نحن بلفظ الفعل لا محالة أشد
 استعجاباً .

لأن الفعل إذا عدى إلى المصدر فقدم لم يبلغ . كما لا يلغى إذا لم يعد إليه .
وإذا قلت : ظننتُ ذاكُ كان ذاكُ إشارة إلى المصدر ^(١) ، كأنك قلت :
ظننتُ ذاكُ الظنَّ . ولو كان إشارة إلى غيره لم يكن من المفعول الثانى
بد إلا أن تجعل الظن بمعنى التهمة ، فإنه يجوز حينئذ الافتصار فيه على
مفعول واحد . وعلى هذا قوله تعالى : « وما هو عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ^(٢) »
أى بمتهم . ومن قرأ : بضنين بالضاد أراد أنه لا يبخل بما عنده من علم
الوحي ، فلا يعلم أحداً به حتى يأخذ عليه حلوانا كما يفعل الكهان .

(١) فى حاشية الأصل : ظننتُ ذاكُ ، لا يخلو أن يكون إشارة إلى المصدر
أو إشارة إلى أحد المفعولين ، وهذا ما قاله أحد . أو إشارة إلى المفعولين جميعا
وهذا قول الفراء وهو فاسد لأن ظننت وأخواتها إنما تعمل فى الجمل التى هى من
المبتدأ والخبر . وهذه الجمل بينها وبين ذاك ، مباينات ، فدل على أنها ليست
نائبية عنها ولا جارية مجراها . منها أن ذاك ، معرفة من حيث كان إسما للإشارة .
والجمله نكرة بلا خلاف . ومنها أن ذاك مفرد وهذه جملة . ومنها أنها تقع فى
موضع الحال ، وذلك لا يكون حالا البتة لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وذلك
معرفة . ومنها أن الجملة يستقل بها الكلام ، وذلك لا يفيد البتة .

(٢) سورة التكوين ٢٤: ٨١ .

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل

وذلك أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها ، والمصادر التي أعملت عمل الفعل ، والأسماء التي سميت بها الأفعال (١) .

(١) في حاشية الأصل : الذي ذكره مخالف ترتيب سيفويه لأنه ذكر أسماء الفاعلين ثم المصادر ثم الصفات المشبهة ثم الأسماء التي سميت بها الأفعال .
أما أسماء الفاعلين فأولى الأشياء بالتقدم . وإنما كانت كذلك من حيث كانت على أوزان الأفعال في حركاتها وسكونها ، ومشتقة منها ومتحملة من الضمير ما تتحملة ، وتتعدى إلى مفعول واثنين وثلاثة . فإن قيل ألا كانت المصادر أولى بالتقديم لأنها أصل الأفعال . قيل هي وإن كانت أصلاً للأفعال فإنها فروع في العمل فلهذه العلة قدم اسم الفاعل وإن كان فرع الفرع . ثم المصادر لأنها أمكن في العمل من غيرها الذي بعدها ، ألا تراها تتعدى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة ، وتضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى ، وتحتمل الضمير إذا وقعت نائبة عن الفعل في الأمر عند أبي علي نحو : ضرباً زيداً ، وما أشبه ذلك . ثم الصفات أقوى من الأسماء التي سمي بها الأفعال لأنها وإن كانت لا تعمل في المفعول الصريح ، وإنما تعمل في التمييز الذي شبهه فإنها تجري مجرى اسم الفاعل في كونها جارية على المذكر بصورة ، وعلى المؤنث بصورة ، وتجمع بالواو والنون ، والآنف والتاء . فلما كانت كذلك كانت أقوى من أسماء الأفعال .

فأما وجه تقديم أبي علي الصفة على المصدر فإنما هو من حيث كانت محمولة على الفعل ، وجارية مجراه ، فصار كأنها معه أعنى اسم الفاعل من باب واحد قدمها لفظاً .

باب أسماء الفاعلين والمفعولين

اسم الفاعل على ثلاثة أضرب : أحدها أن يكون لما مضى والآخر أن يكون للحال والثالث أن يكون للمستقبل .

فالذى يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو للمستقبل دون ما مضى وإنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان جارياً عليه في حركته وسكونه وتأنينه وتذكيره وإنه يشئ ويجمع بالواو والذمن أو الألف والتاء كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع . واسم المفعول في ذلك كاسم الفاعل . وإنما يعمل عمل الفعل إذا جرى وصفاً [على موصوف (١)] أو خبراً لمبتدأ أو حالاً لذي حال وذلك قولك : مررت برجل قائم أبوه ، وبغلام ضارب أبوه عمراً ، وبامرأة معط أبوها زيدا درهما . فقائم ، وضارب ومعط عملت عمل أفعالها التي يجرى اسم الفاعل عليها . وكذلك تقول : زيد قائم أبوه ، وبكر قائم جاريتيه ، وهذا زيد قائم غلامه . فقائم حال لزيد . وجاز ذلك للذكر الراجع من الصفة إلى الموصوف ومن الخبر إلى المبتدأ ، ومن الحال إلى ذى الحال .

واسم المفعول به في ذلك يجرى مجرى اسم الفاعل تقول : مررت برجل مضروب أبوه (٢) ، وبغلام معط أبوه درهماً كما تقول :

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) في أ ، ب ، ج ، د : أخوه .

مررتُ برجلٍ يُضربُ أخوه ، وبغلامٍ يُعطيُ أخوه درهماً . وما يجري
 هذا الجري قولك : أفأثمُ أخواك ، وما ذاهبُ غلاماك^(١) . فإذا كان
 اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل لو قلت : مررتُ برجلٍ
ضاربٍ أبوه زيداً أمس لم يحز . وقد أجاز بعضهم ذلك واحتج بقوله
 عز وجل : « وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالصيد »^(٢) وقال من لم يحزه
 إن هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك لأنها حكاية حال . قالوا
 إنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل لمشابهة الفعل ، فكما أعرب المضارع
 إذا كان للحال والمستقبل^(٣) كذلك أعمل اسم الفاعل عمل الفعل .
 وكما لم يعرب الفعل الماضي كذلك لم يعمل اسم الماعل إذا كان للماضي .
 وتقول : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو غداً ، فتحذف التنوين ليخف
 اللفظ بالحذف ، والمعنى معنى الإعمال وثبات التنوين^(٤) وعلى هذا قوله

(١) في أ، د : أذاهب غلاماك .

(٢) سورة الكهف ١٨ : ١٨ .

(٣) في د : الاستقبال .

(٤) في حاشية الأصل : واسم الفاعل يعمل على وجهين أحدهما أن يضاف
 ويكون معناه معنى المنون . والآخر أن يكون منونا .

أما من ترك التنوين فإنه قائل : إن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل والفعل
 لا تنوين معه فكذلك اسم الفاعل .

وأما من نون فإنه يقول : الفعل لم يبن على الإضافة ولا يجوز فيه ذلك وإنما
 بنى على أن يكون الفاعل والمفعول منفصلين لامتصلين ففصل بينهما بالتنوين
 على أن الباب للتنوين لا الإضافة . والدليل على ذلك أنه إذا قال : مررت برجلٍ =

تعالى : « فلما رأوه عارضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قالوا هذا عارضٌ مُمِطِرٌنا (١) »
 وقوله عز وجل : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ (٢) » وقوله عز وجل :
 « إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا (٣) » وقال الشاعر :
 سَلِّ الْهَمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُحْبَةَ مُتَعَيِّسٍ (٤)
 فالعنى فيه التنوين والنصب .

فأما قولهم : هذا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ درهما . فدرهم نصب (٥) على

= ضارب عمرو غداً ، لا يخلو من إرادة التنوين ، أو تركه . فالذى يدل على أنه لا بد
 من إرادته إن ضاربا مضاف الى عمرو . والمضاف الى المعرفة معرفة ، ورجل
 نكرة ، وصفة النكرة لا تكون إلا نكرة . فلا بد من تقديم الانفصال حتى تكون
 النكرة صفة للنكرة .

(١) سورة الأحقاف ٤٦: ٢٤ .

(٢) سورة آل عمران ٣: ١٨٥ .

(٣) سورة مريم ١٩: ٩٣ .

(٤) البيت من شواهد سيديويه في السكتاب (ج ١ ص ٨٥) ونسبه الى
 المراء الاسدي .

الشاهد فيه اضافة اسم الفاعل على جهة التخفيف ، وان كان بمعنى الاستقبال
 مراعاة للإسمية التي هي أصله ، ومعناه الانفصال والعمل . ولذلك بقي معطى رأسه
 على نكرته فوصف بالنكرة التي بعده والدليل على تنكيره أيضا دخول كل ،
 عليه إذ لا تدخل إلا على النكرات (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٧) .
 في حاشية الأصل : معطى رأسه أى غير جموح . والصيغة لون يضرب الى الحرة
 إلا أنه لون يضرب الى البياض مع هذا ولأنه غالب عليه الحرة . وقوله : متعيس
 يدل على هذا لأن العيس البياض .

(٥) في ب : بقةصب .

إضمار فعل دل عليه معطوف . ومثل ذلك قوله عز وجل : « فالتى الإصباح
وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباً (١) » ولو قلت :
هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمراً (٢) ، لكان قبيحاً نصبت عمراً أو
جررته لفصلك بين حرف المعطف وما عطف به بالظرف . وقد جاء
ذلك في الشعر قال الأعشى :

(١) في حاشية الأصل : الذى روي في قوله تعالى : « جاعل الليل سكناً »
(سورة الأنعام ٩٦:٦) من أن سكناً منصوب بفعل مضمر يقتضى أن يكون
جاعل هذا من جعل المتعدية الى مفعول واحد والمضمر الذى قدره هو جعل
المتعدية الى مفعولين لأنه محال أن يقال : جعل سكناً وإنما الواجب : جعله سكناً
لاحتماله . وإذا كان كذلك كان المضمر من غير جنس المظهر فكيف يدخل عليه
وكان تقول هذا وهم والله أعلم بالصواب .

(٢) في حاشية الأصل : هذا بيان لما أدى إليه التأمل وكشف عنه النظر . واعلم
أنه لا يتم لنا أن نجعل الظرف اذا وقع بين الواو وبين المفعول في قولنا : هو ضارب
زيداً اليوم وغداً عمراً ، فصلاً حتى تجعل الواو لا تعطف من جميع مفعولات
الفعل . وما يعمل عمل الفعل إلا شيئاً واحداً وأن تجعلها في قولنا : أعطيت
زيداً درهماً وعمراً ديناراً ، لا تصنع شيئاً أكثر من أن يعطف عمراً على زيد ، ولا
تجعل لها في نصب الدينار تأثيراً ولا تجعلها قد نابت عن أعطيت ، كما نابت عنه
في نصب عمرو ، وذلك مالا شبهة في امتناع القول به . وإذا لم يصح القول بذلك
كان حال الظرف مع المفعول كحال المفعول الثانى مع الأول . وكما أنك اذا قلت :
أعطيت زيدا الدرهم والدينار عمراً ، لم يكن الدينار فصلاً بين الواو وما عطف
بها لـكن تقدماً لأحد معمولها على الآخر . كذلك اذا قلت : هو ضارب زيداً
اليوم وغداً عمراً ، لم يكن غداً فصلاً بين الواو ، وما عطف بها بل تقدماً لمعمول
لها على معمول ذاك . كما ينوب العامل في نصب المفعول ، كذلك ينوب عنه في نصب
الظرف ، ولبس الظرف معمول شيء غيرها حتى يكون فصلاً بينهما وبين ما عطف به

= ولا هي عاطفة للمفعول وحده دون الظرف بل هي عاطفة لهما جميعاً . وسبب
الشبهة في هذا إن العادة قد جرت بأن يوضع بين معمولات العامل على واحد غداً ،
فيقال قد عطفت الواو كذا على كذا ولا يعرض لذكر الباقي .

وإذا قيل : ضربت زيداً أمس وعمراً اليوم ، قالوا عطفت الواو عمراً على
زيد ، وانتصب اليوم على الظرف ، وذلك للتقريب على المتعلم ولو كان الحرف
لا يعطف من معمولات الفعل إلا واحداً ، وكان ما عدا ذلك الواحد غير داخل
في حكمه لكان ينبغي إذا قلت : أعطى زيد عمراً وبعراً عبد الله ديناراً . أن
يكون لم نعطف بالواو إلا الفاعل على الفاعل ، ويكون المفعولان قد انتصبا
بأنفسهما ودخلهما الإعراب بغير دامل ولا نائب عن عامله ، وهذا بين الفساد .
وإذا بينت هذا بينت صحة المسألة التي هي قولنا : هو ضارب زيداً اليوم وغداً
عمراً ، وبأن أنه لا يكون غداً فصلاً بين الواو ومعمولها بل تقديماً لمعمول لها
على آخر ، وأنه لا فصل بين تقديم الظرف على المفعول المنتصب بالواو ، وتقديمه
على المفعول المنتصب بأسم الفاعل . فسكنا لا قبح في أن نقول : هو ضارب اليوم
زيداً ، فتقدم اليوم على زيد ، كذلك لا قبح في أن نقول : وغداً عمراً ، فتقدم
غداً على عمرو ، وذلك لأنك لست بفصل في الحالين بين العامل ومعموله ،
ولكن تقدم أحد معموليه على الآخر . وإذا قد عرفت هذا فاعلم أن ليس الحال
مع الجر كذلك فلو قلت : هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمرو ، قبح ، ولم يسغ
إلا في ضرورة شعر لأن المجرور كالجر من الجار فلا يجوز الفصل بينهما وبينه
بأجنبي ولا بغير أجنبي . والنسكئة أنا إذا قدمنا الظرف في مسألة النصب كننا
قد أجزنا في الواو شيئاً هو جائز لنا في اسم الفاعل الذي نابت الواو عنه .
وإذا قدمنا الظرف مع الجر كننا قد ارتكبننا في الواو أمراً لا يسوغ لنا في اسم
الفاعل . تفسير هذا أنا إذا قلنا : هو ضارب اليوم زيداً ، ففصلنا بالظرف بين
اسم الفاعل والمفعول المنسوب به كان حسناً جميلاً . ولو قلنا : هو ضارب اليوم
زيد ، فصلنا بالظرف بين اسم الفاعل ، وما أضفناه إليه وجررناه به كان فيمياً . =

= كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

[البيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٩١) ونسبه إلى أبي حية النيرى .

الشاهد في قوله : بكف يوما يهودى حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودى بالظرف وهو يوما . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٢ ص ٢٣٢] .

وقد ذكر أبو العباس هذه المسألة في المقتضب على وفق ما شرحته لك قال :
وتقول : هذا ضارب زيد وعمرو غداً ، وينصبون عمراً إلا أن الثانى كلما تباعد من الأول قوى النصب ، فاخترت نحو قولك : هذا معطى زيد اليوم الدرهم وعمراً الدنانير . والجر جيد بالغ يعنى أن تقول : وعمرو الدنانير ، فتجر عمراً عطفاً على زيد من قوله : هذا معطى زيد . ثم قال : ولو قلت : هذا معطى زيد اليوم الدراهم وغداً عمراً الدنانير ، لم يصلح إلا النصب لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله إنما أوقعت العطف على الظرف ، فلم يقل الجر . ألا ترى أنك تقول : مررت بزيد وعمرو ، ولا تقول : مررت أمس بزيد واليوم عمر . فإذا أعملته عمل الفعل جاز لأن الناصب ينصب ما تباعد عنه ألا ترى أنك تقول : هذا ضارب اليوم زيداً وغداً عمراً ، كما تقول : هذا يضرب اليوم زيداً وغداً عمراً انتهى كلام أبي العباس . وقد حكم كما ترى بأن لا قبح فى أن يقع الظرف بين الواو وبين المفعول . وقاس اسم الفاعل فى ذلك على الفعل وسوى بينهما . وقوله : لأن الناصب ينصب ما تباعد عنه ، معناه إنه قد ينصب شيئين وأكثراً وإذا نصب أكثر من شيء واحد فلا بد من أن يترأخى بعض ما ينصبه عنه ، وأن يكون له نصب فيما تباعد عنه إذ لا يمكن أن يليه أكثر من شيء واحد . وليس كذلك حال الجار لأنه لا يعمل الجر فى أكثر من شيء واحد لأن الجر يكون إما بحرف يوصل به فعل ، أو ما يجرى مجرى الفعل إلى اسم ، أو باسم يضاف إلى اسم . وليس يصح جر =

== اسمين بحرف ، ولا إضافة اسم واحد إلى اسمين . وإذا كان كذلك كان محال أن يكون فيه ما كان في الناصب من عمله فيما تباعد عنه ، وفيما لا يليه ولا يتصل به وقد ذكر أبو بكر [محمد بن السري بن السراج ت ٣١٦ عن نزهة الألبيا لابن الأنباري ص ٣١٣] هذه المسألة في الأصول ، ونقل كلام أبي العباس ، أو أكثره على وجهه ولم يعترض على شيء منه ، ولم يذكر فيه خلافا .

فإن قال قائل إن الظرف الذي هو غدا في قولك : هو ضارب زيد اليوم وغدا عمرو ، يكون معمولاً للوار مع الجر ، كما يكون مع النصب من حيث كمننا نعلم أنها قد جملته زماناً للضرب في الحالين . وإذا كان كذلك كان حاله مع الجر كحال في النصب في أنه يكون تقديماً لأحد معموليها على الآخر لافصلا بينهما وبين المفعول . قيل الجواب عن هذا قد تقدم وهو ما قلنا من أن سبب الفساد في تقديم الظرف الذي هو غدا على عمرو في قولك : هو ضارب زيد اليوم وغدا عمرو ، إذا جررت هو أن موضوع الجار على أن لا ينفصل عن المجرور وأن يكون محل المجرور فيه محل التنوين من الاسم . فالمعمول وغير المعمول فيه سواء ومحال أن يجوز فيما عطف بالوار ما لا يجوز فيما نابت عنه . فإذا كان لا يجوز أن يفصل بين اسم الفاعل نفسه ، وبين ما نضيفه إليه ، فنقول : هو ضارب اليوم زيد ، كان ألا يجوز الفصل بين الوار التي هي نائبة عنه ، وفرع عليه وبين المجرور بعدها أولى وأجدر هذا . وإذا حققنا وجدنا الظرف إذا نحن أضفنا اسم الفاعل إلى المفعول ، وجرناه به في حكم الأجنبي ، وذلك أن أصل الجر للحروف ، ولا يجر اسم إلا على معنى حرف . ومن ثم قلنا إضافة بمعنى اللام ، وإضافة بمعنى من . وإذا كان كذلك كان ضارب في عمله الجر في حكم الحرف ، وفي عمله النصب في حكم الفعل . وإذا كان كذلك كان ما انتصب به بينه وبين ما أنجر به بمنزلة أن تقول : مررت باليوم زيد فنفصل ما انتصب بالفعل بين الحرف وبين ما أنجر به ، فأعرفه وأحسن تدبيره ففيه غموض .

يوماً تراها كشبه أردية العصب سب ويوماً أديمها نفلاً^(١)

فإن ثنيت اسم الفاعل قلت : هذان ضاربان زيداً غدا . وإن
حذفت النون من التثنية كما حذفت القنوين من الواحد أضفت قلت :
هذان ضاربا زيد غدا والجمع : هؤلاء ضاربون زيداً ، وضاربو زيد
فإن ألحقت الألف واللام اسم الفاعل قلت : هذا الضاربُ زيداً ولا يجوز
إضافة الضارب إلى زيد . فإن ثنيت قلت : هذان الضاربان زيداً

(١) وهو الأعشى الكبير (دبوانه ص ٢٢٣) . والبيت شاهد على الفصل بين
حرف العطف والمعطوف بالظرف . فيوم الثانية معطوفة على يوم الأولى
(لمبصاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٧) .

ولنا كما ذهب ابن جني (الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب
القاهرة ١٩٥٥ ، ج ٢ ، ص ٣٩٥) أن نجعل أديمها معطوفة على «ها» من تراها ،
والتقدير : تراها يوماً كمثل أردية العصب ، وأديمها يوماً آخر نفلاً . وروى
الشاهد الخنس مكان العصب ، ومعناها واحد . وهو في اللسان (نفل) .

في حاشية الأصل : واعلم أنه قد جاء تقديم الظرف على المفعول فيما بعد الواو ،
وعلى الوجه الذي تراه في بيت الأعشى . وفي التذييل ، وذلك قوله تعالى : «ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» [البقرة ٢ : ٢٠١]
نفسنة الثانية مفعوله معطوفة بالواو الأولى . وقوله : في الآخرة ، قد وقع بينهما
وبين الواو كما ترى فهو إذن ظرف قد فصل بين الواو وبين المفعول مثل يوماً في :
ويوماً أديمها نفلاً سوا . وذلك لأن الواو كما تنوب عن الفعل الذي هو آتنا في
نصب حسنة الثانية . كذلك تنوب عنه في عمله في موضع الجار مع الجرور الذي
هو الآخرة ، وهذا ما لست أرى فيه موضعاً للشبهة ، فلا أدري كيف اتفق أن
وضع الشيخ أبو علي هذه المسألة علي ما وضع عليه والله أعلم بالصواب .

فإن حذفت النون أضفت فقلت : هذان الضاربا زيد وكذلك الجميع .
وقد يجوز إذا حذفت النون من اسم الفاعل في الاثنين والجميع
إذا الحقتة الألف واللام أن تنصب فتقول : الضاربو زيداً، وهكذا
أشدوا :

الحافظو عورة العشيرة لا

يأتيهم من ورائنا نطفُ (١) ووَكَفُ

والأكثر الجر كما قال عز وجل : « والمقيمى الصلاة (٢) » فإن
حذفت النون مما لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلا الجر وكان النصب

(١) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٢٨) : البيت لقيس بن الخطيم
ويقال لعمر بن امرئ القيس الخزرجى وكذلك جاء فى اللسان (وكف) :
أنشد ابن السكيت لعمر بن امرئ القيس ، ويقال لقيس بن الخطيم (وذكر
البيت) . ونسبه ابن قتيبة (أدب الكاتب ، ليدن ، ١٩٠٠ ، ص ٣٤٩) لى قيس بن
الخطيم ، ونسبه سيديويه (الكتاب ج ١ ص ٩٥) لى رجل من الأنصار . والصحيح
أن هذا البيت من قصيدة طويلة لعمر بن امرئ القيس الخزرجى يخاطب فيها
مالك بن العجلان الخزرجى فى قصة مفصلة أوردها أبو الفرج فى الأغاني ، دار
الكتب ، القاهرة ١٩٢٩ ، ج ٢ ، ص ١٨) والقصيدة فى الخزانة (ج ٤ ، ص ٢٠٥)
منسوبة لى عمرو بن امرئ القيس الخزرجى .

الشاهد فيه حذف النون من الحافظين إستخفافاً للطول الاسم ونصب ما بعده
على تقدير ثبات النون . ولو خفض على حذف النون الإضافة لجاز (إيضاح
شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٨) .

(٢) سورة الحج ٢٢ : ٣٥ .

لحنا . وقال أبو عثمان (١) قال أبو زيد (٢) كان أبو السمال (٣) يقرأ
حرقاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : « إنكم لذائقو
العذابَ الأليمَ » .

-
- (١) هو بكر بن محمد بن بريمة المازني . توفي سنة ٢٤٩ هـ (عن وفيات الأعيان
لابن خلسكان ج ١ ، ص ١٦٢) .
- (٢) هو أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس . توفي سنة ٢١٥ هـ (عن نزهة
الآلبا لابن الأنباري ص ١٧٣) .
- (٣) هو قعنب بن أبي قعنب أبو السمال العدوي البصري . له اختيار في القراءة
شاذ عن العسامة . روى عنه أبو زيد سعيد بن أوس (غاية النهاية في طبقات
القراء لشمس الدين محمد بن الجزري . عن بئثره ج . برجستراسر ، مصر ١٩٢٣
ج ٢ ص ٢٧) .

بابُ الصفة المشبهة باسم الفاعل

هذه الصفات مشبهة (١) باسم الفاعل كما كان اسم الفاعل مشبهاً بالفعل وذلك نحو : حسن ، وشديد ، وكريم . وجهة (٢) شبهها باسم الفاعل أنها تذكر وتؤنث ، وتثنى وتجمع بالواو والنون ، والألف والياء تقول : حسن وحسنة وحسان [وحسان (٣)] وحسنون وشديد وشديدة [وشديدان (٤)] وشديدون وشديدات . وتنقص هذه الصفات عن رتبة إسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل ، فلم تسكن على أوزان الفعل كما كان ضارب في (٥) وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ وشديدٍ ساعدهُ ، وزيدٌ كريمٌ أبوه . فيرتفع الوجه والساعد والأب بهذه الصفات ولا يستحسنون : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، فيرفعون الأب بخير ، وإن كان صفة كما رفعوه بحسن وكريم لأن خيراً وإن كان صفة فقد تعرت من المشابهات التي بين هذه الصفات التي ذكرتها ، وبين الفعل [وذلك إنها لاتثنى ولا تجمع ولا تؤنث (٦)] . ولا بد في هذه الصفات من ذكر يعود

(١) في ب : مشبهات .

(٢) في أ ، ب : ووجه .

(٣) زيادة من ب .

(٤) زيادة من ب .

(٥) في أ : على .

(٦) زيادة من أ .

منها إلى الموصوف ، فقولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، قد عاد منه إلى الموصوف الذي هو رجل المذكور ذكر مما ارتفع بالصفة التي هي قولنا حسن والذكر هو الهاء في وجهه ، فإذا حذف الضمير من وجهه ، فقييل : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه ^(١) ، أو حسنٍ وجهٍ ، لم يعد هذا

(١) في جاشية الأصل : قوله : مررت برجل حسن الوجه، وصف رجلا وهو نسكرة بقوله : حسن الوجه . وحسن هذا مضاف الى معرفة . وكان ظاهر الأمر بأن يكون معرفة بإضافته الى المعرفة . وإذا كان معرفة امتنع من وصف النسكرة به إلا أن هذه الإضافة غير محضة لأن الأصل : مررت برجل حسن وجهه . فطلبوا الخفة فحذفوا التنوين ، ووضعوا مكان وجهه الوجه، وأضافوا الحسن إلى الوجه، والمعنى معنى : حسن وجهه ، فكان إضافة غير محضة، فلم يتعرف الأول فيها بالثاني بل بقي نسكرة ، فساغ وصف النسكرة به ، فلهذا قال : مررت برجل حسن الوجه . واعلم أن في حسن هذا ضميرا يعود الى الموصوف ، وذلك الضمير لاسم مرفوع مضمحل متصل بحسن مستتر فيه ، وهو فاعل، وهو راجع الى رجل تقديره مررت برجل حسن هو . فأوجب الحسن للرجل وصفه به ، ثم أنه بين موضع الحسن منه وهو الوجه ، فأضاف حسناً إليه إضافة غير محضة فقال : مررت برجل حسن الوجه وإنما جاز أن يصف الرجل بالحسن ، وإن كان الحسن للوجه لأن الحسن له لالغيره . وقد يحسن الإنسان بحسن أحد أعضائه ، أو غير ذلك من زيه وإلباسه، والدليل على أن في حسن ضميراً فاعلاً أنك تقول: مررت بامرأة حسنة الوجه. فلو لم يكن فيه ضمير لما أثبتته حيث أجرته على مؤنث ألا ترى أنه يجري مجرى قولك : مررت برجل حسن ، وبامرأة حسنة ، وعبد قام، وجارية قامت . ويزعم الكوفيون أن هذا الباب قد نقل منه الوصف عن الثاني الى الأول واستدلوا على ذلك فإنك تقول : مررت برجل فاره البرذون والفرأه للبرذون لا للرجل لأنك لا تقول : مررت برجل فاره وتقول: مررت ببرذون فاره . =

الذكر من الصفة إلى الموصوف ، فجعل حسن للرجل دون الوجه في اللفظ ،
وصار الحسن شائما في جملة ، كأنه وصفه بأنه حسن العامة بعد أن كان
الحسن مقصوراً على الوجه دون سائر . والدليل على ذلك قولهم :
مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجه ، وتأنيثهم لحسنة . فلو كان حسن بعد حذف
الضمير الذي كان في وجهه على حذفه قبل أن يحذف لما أنت حسنة
في قولك : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجه ، كما لم تؤنث في قولهم :
مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهها ، لكن تأنيثهم الصفة إذ جرت على المؤنث
تدل على ما ذكرت .

= فالغراهة للبرذون لكنها نقلت عنه إلى الأول وقالوا لأن الشيء قد يوصف بما
لديه تعلق وهذا الذي قالوه صحيح في المعنى مضطرب الالفاظ .

أما قولهم إن الشيء يوصف بما يكون لشيء من سببه فصحيح . وأما قولهم
أنه نقل المعنى والوصف فلا وجه له لأن الغراهة أيضا ثابتة للبرذون لم تنقل عنه
إلا أنك فصلت بين رجل برذونه فاره ، وبين رجل برذونه غير فاره . والدليل
على أن حسن الوجه تمكره دخول الألف واللام عليه ، فتقول : الحسن الوجه .
واعلم أن في حسن إذا لم يدخله الألف واللام خمسة أوجه :

الأول الأصل حسن وجهه .

والثاني حسن الوجه ، وهو أكثر في الاستعمال .

والثالث حسن وجه .

والرابع حسن الوجه .

والخامس حسن وجهها .

فإذا أدخلت الألف واللام كان فيه أربعة أوجه : الحسن وجهه . والحسن
الوجه . والحسن الوجه . وهو عندهم مشبه بالضارب الرجل . والحسن وجهها ،
فهذه الوجوه كلها مختارة .

ولم يستحسنوا مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، ولا بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ
وأنت تريد لما ذكرت [لك ^(١)] من أن الصفة يحتاج فيها إلى ذكر
يعود منها إلى الموصوف . ولو استحسنوا هذا الحذف من الصفة ، كما
استحسنوه في الصلة لما قالوا : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجهِ . وأما قوله
عز وجل : « جناتٍ عدنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ » ^(٢) « فليس على مفتحة
لهم الأبواب منها ولا على الألف واللام . سد مسد الضمير العائد
من الصفة ، ولكن الأبواب بدل من الضمير الذى فى مفتحة . لأنك
[قد ^(٣)] تقول : فُتِّحَتْ الجنان إذا فتحت أبوابها ، وفى التنزيل :
« وَفُتِّحَتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا » ^(٤) فصار ذلك بمنزلة قولك :
ضَرَبَ زَيْدٌ رَأْسَهُ : وتقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ ، فتصف
به النسكرة ، وإن كانت الصفة مضافة إلى مافيه الألف واللام ، لأن
الإضافة فى معنى الانفصال كما كان قولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زَيْدٍ غَدًا ،
كذلك فإن أردت أن تصف به معرفة أدخلت الألف واللام على الصفة
فقلت : مررتُ بزَيْدٍ الحسنِ الوجهِ ، وبهendi الحسنِ الوجهِ . ويجوز
أن تنصب الوجه فتقول مررتُ بزَيْدٍ الحسنِ الوجهِ ، تشبيها بالضارب
الرجل ، كما تقول : مررتُ بالضاربِ الرجلِ ، فنشبهه بالحسنِ الوجهِ .

(١) زيادة من ب .

(٢) سورة ص ٣٨ : ٥٠ .

(٣) زيادة من أ .

(٤) سورة النبأ ٧٨ : ١٩ .

بابُ المصادر التي أعملت عمل الفعل

المصادر التي تعمل عمل الفعل على ثلاثة أضرب . أحدها أن تنون
والآخر أن تضاف . والثالث أن تدخل عليه ^(١) الألف واللام .

فمثال ما أعمل من المصادر وهو منون قولهم : أعجبني ضربُ زيدٍ
عمرًا وإن شئت : ضربُ عمرًا زيدٌ ^(٢) فزيد يرتفع بالمصدر كما يرتفع
بالفعل إذا قلت : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، وينتصب به أيضًا . ومما جاء من
ذلك في القرآن قوله عز وجل : « وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ
رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا ^(٣) » وقوله : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي
مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ^(٤) » ويمكن أن يكون من هذا قوله عز وجل : « قَدْ أَنزَلَ

(١) في أ ، د : عليها .

(٢) في أ : زيداً . وهو خطأ والصواب الرفع لأنه فاعل كما يفهم من
سياق الكلام .

(٣) سورة النحل ١٦ : ٧٣

(٤) في حاشية الأصل : اعلم أن الفاعل يجوز حذفه مع المصدر ولا يجوز
حذفه عندنا مع الفعل من ذلك قوله تعالى : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا
[البلد ٩٠ : ١٥] تقديره : أَوْ إِطْعَامٌ أَنْتُمْ . فَأَنْتُمْ فاعل لإطعام وقد حذف ،
وليس بضمير في إطعام لأن المصدر لا يضمير فيه عندنا . وقد أجاز بعض النحويين
إضممار الفاعل في المصدر وليس ذلك بصحيح .

فأما الفعل فيضمير فيه الفاعل ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة . ولا يحذف الفاعل مع الفعل ، ولا مع اسم الفاعل ولا مع الصفة المشبهة .
وأجاز السكسائي حذف الفاعل مع الفعل .

اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا (١) « كَأَنَّهُ قَالَ : لَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْزُقَ شَيْئًا أَوْ أَنْ أَطْعَمَ يَتِيمًا وَأَنْ ذَكَرَ رَسُولًا .

ومما جاء في الشعر من ذلك قوله :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ (٢)
ولو قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا اليومَ عندَ زيدٍ فجعلت الظرفين متعلقين بالمصدر لم يحز أن تقدمهما عليه . ولو جعلت اليوم متعلقًا بأعجبنى كأنك أردت أن الإعجاب كان [في (٣)] اليوم و [جعلت (٤)] قولك : عندَ زيدٍ من صلة المصدر لم يحز لأنك فصلت بين الصلة والموصول

= واعلم أن المصدر إذا صدر عن فعله فقلت : ضربت ضرباً فإنه لا يعمل . وهذه الحالة لأن معك فعلاً هو أحق بالعمل منه . فإن قلت . ضربته ضرب زيد عمرًا ، أي مثل ضرب زيد عمرًا ، فإنك تعمل هذا المصدر ، وتنصب به المفعول لأنه ليس هو الضرب الذي في قولك : ضربته ضرباً ، بل ذلك قد حذف ، وأقيمت صفته مقامه فصار : ضربته مثل ضرب زيد عمرًا . ثم حذفت المثل ، وأقت المضاف إليه مقامه ، وهو : ضرب زيد عمرًا ، فلهذا أعمل الضرب في هذا الموضع . وإذا قلت : ضربته ضرب زيد عمرًا ، فمن البين إن هذا المصدر ليس بالتسكلم ألا ترى أن فعل زيد لا يكون فعلاً لك .

(١) سورة الطلاق ٦٥ : ١٠

(٢) البيت قائله مجهول ، وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٧)
الشاهد فيه إعمال المصدر منونا فيما بعده ، وهو قوله : ورهبة عقابك ، على معنى : وإن نرهب عقابك (لإيضاح شواهد الإيضاح للتيسير ق ٢٩) .

(٣) زيادة من أ ، د

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

بشيء أجنبي [ليس^(١)] منهما . وذلك أن اليوم إذا كان من صلة
أعجبني فلا ملازمة له بصلة المصدر . فإن جمعت ظرف المكان^(٢)
وهو قولك : عند زيد من صلة المصدر فقدّمته فقلت : أعجبني ضرب
زيد عمراً عند زيد اليومَ جاز . وإن جعلته متعلقاً بأعجبني مع اليوم
جاز أيضاً ولم يمتنع أن تقدّمه على ضرب فتقول : أعجبني عند زيد
ضرب زيد عمراً اليومَ ويجوز أيضاً أن تقدّمه على أعجبني فتقول :
عند زيد أعجبني ضرب زيد عمراً اليومَ .

ومثال ما أعمل من المصادر عمل الفعل وهو مضاف قولك :
ضربني زيداً حسنٌ ، وسرّني ضرب عمرو خالداً فما أضفت إليه المصدر
من الفاعل والمفعول انجر بالإضافة إليه وجرى الاسم الآخر على أصله تقول :
أعجبني ضرب عمرو^(٣) خالداً إذا كان عمرو فاعلاً وضرب عمرو خالد^(٤)
إذا كان عمرو مفعولاً . فمن إضافته إلى الفاعل قوله عز وجل :
« ولولا دفعُ اللهِ النَّاسَ^(٥) » ومن إضافته إلى المفعول من غير أن يذكر
معه الفاعل قوله تعالى : « لا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ^(٦) » وقوله

(١) زيادة من أ ، ب ، د .

(٢) في أ : ظرف الزمان .

(٣) في أ : عمراً وهو خطأ والصواب : عمرو فهو تمثيل لإضافة المصدر إلى
الفاعل ثم ذكر المفعول .

(٤) في أ : خالداً وهو خطأ والصواب : خالد لأنه تمثيل لإضافة المصدر إلى
المفعول ثم ذكر الفاعل .

(٦) سورة فصلت ٤١ : ٤٩ .

(٥) سورة البقرة ٢ : ٢٥١ .

تعالى : « لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسْؤَالِ نَعِجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ^(١) » ومما جاء من إضافته إلى المفعول ومعه الفاعل في الشعر قوله :

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ

لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفٍ ^(٢)

وإذا أضفناه إلى المفعول جاز أن تنصب المعطوف عليه وتحمله على المعنى ، كما قلت في اسم الفاعل : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌ ، وعلى هذا قوله :

(١) سورة ص ٣٨ : ٢٤

(٢) البيت مطلع قصيدة للحطيئة (ديوانه تحقيق أنبان أمين طه ، مصر ، ١٩٥٨ ص ٢٥٣) مدح بها سعيد بن العاص الأموي حين كان والياً على الكوفة لعثمان بن عفان .

الشاهد فيه : إضافة المصدر الذي هو رسم إلى المفعول ومعه الفاعل . (شرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٦٢) ، (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٩) في حاشية الأصل : قوله :

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ

رسم مصدر رسمه يرسمه أى عفاه ، وقد أضافه إلى الدار وهى المرسومة . ومربع مرتفع برسم ارتفاع الفاعل بفعله ، كقولك : عجبت من دق الثوب القصار . والمصيف معطوف على المربع وقوله : وكيف في : لعينيك من ماء الشُّؤُونِ وكيف ، هو المبتدأ وقوله : لعينيك تنزل منزلة الحال . ولو تأخر لكان صفة لو كيف وكان يكون التقدير : أمن أن رسم داراً مربع ومصيف وكيف لعينيك . فلما قدم الجار والمجرور وهو لعينيك امتنع أن يكون وصفاً فكان حالا .

قد كنتُ دأيتُ بها حسَّانا

مخافةَ الإفلاسِ والليانا (١)

[يحسن بيع الأصل والقيانا (٢)]

ويجوز على هذا : أعجبنى ضربُ زيدٍ وعمروٌ ، فترفع عمراً بجملة

على المعنى إذا كان زيد فاعلاً لأن موضعه إذا كان فاعلاً رفع ،
وعلى هذا حمل وصفه على الموضع في قوله :

طلبَ المعقبَ حقَّه المظلومُ (٣)

فالمعقب في المعنى فاعل .

(١) البيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٨) ونسبه إلى رقبه .

ونسبه ابن يعيش (شرح المفصل ج ٦ ص ٦٥) إلى زياد العنبري .

الشاهد فيه نصب اللين بالعطف على المعنى . المرجع السابق .

(٢) البيت الثالت من هذا الرجز زيادة من أ

(٣) هذا عجز بيت وصدوره :

حتى تهجر في الرواح وهاجها .

وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ، رواية الطوسي ، فينا ، ١٨٨٠ ،

ص ٩٩) .

الشاهد فيه : وصف المعقب على الموضع بقوله : المظلوم لما كان المعقب في

المعنى فاعلاً (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣٠) .

في حاشية الأصل : وقوله لبيد :

طلب المعقب حقَّه المظلوم

الطلب مصدر طلبت ، وقد أضافه إلى المعقب وهو الذي يتبع أعقاب الشيء =

ومثال ما أعمل من المصادر وفيه الألف واللام قولك :
أعجبنى الضربُ زيدٌ عمرًا ، والشمُّ بكرٌ خالدًا قبيحٌ . ومما جاء
 في الشعر من هذا قوله :

ضعيفُ النكايَةِ أعداءهُ . يحالُ الفرارَ يراخى الأجلُ (١)

فهذا بمنزلة قولك : أن شتمَ بكرٌ خالدًا قبيحٌ . وأفيس الوجوه
 الثلاثة في الأعمال الأول ثم المضاف . ولم أعلم شيئًا من المصادر بالألف
 واللام معملا في التنزيل . ومن قال : عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا ،
 فأضاف المصدر إلى الفاعل لم يقل هذا إسم الفاعل [فتقول : عجبتُ
 من ضاربِ زيدٍ كقولك : من ضربِ زيدٍ (٢)] لما يلزم فيه من
 إضافه الشيء إلى نفسه . وذلك أن ضاربًا هو زيد في المعنى وليس
 الضرب إياه إنما هو غيره .

== من دين ، أو ثار ، أو غيره . ونصب حقه بالمعقب ، كأنه قال : إن طلب المعقب
 حقه المظلوم . فأما المظلوم فصفة للمعقب ، والوجه فيها الجر لأنها صفة مجرور ،
 وقد يجوز فيها الرفع لأن المعقب هو الطالب . فهو وإن كان مجرورًا ، فإنه في المعنى
 فاعل . فإذا رفعت المظلوم ، فقد أجريت الصفة على المعنى وإجراؤها على المعنى
 جائز تقول : عجبت من خياطة زيد الطويل ، وعجبت من خياطة الثوب الطويل :

(١) البيت من شواهد سببويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٩) وهو محمول
 القائل . هو شاهد على أن المصدر المحلى بأل يعمل عمل الفعل . وأعداءه مفعول
 النكايه (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ١٤) .

(٢) زيادة من ب .

فأما قوله :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْغَيْرَةِ أَنِّي

كُرْتُ فَلَمْ أُنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا (١)

فمن أنشد كُرْتُ كان على إعمال الضرب في مسمع . . فإن قلت
فهل يكون على أنه أراد : أنني كُرْتُ عل مسمع فلم أنكل
عن الضرب فلما حذف الجار وصل كُرْتُ إلى مسمع فنصب كما قال :

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٩) ونسبه إلى المرار
الأسدي ونسبه الجرمي (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣١) إلى مالك بن
زغبة الباهلي .

في حاشية الأصل : نصب مسمعا بالضرب وفيه الألف واللام وقد بينا أن
ذلك سائغ جائز . فإن قلت فلما نصبت بكُرْتُ قلنا كُرْتُ لا تتعدى بنفسه
ولنما تتعدى بحرف جر يقال : كُرْتُ عليه ، ولا يقال : كُرْته . فإن قلت
قد يتسع بحذف حرف الجر إلى قول الشاعر :

كأنه واضح الأقرب في لفح اسمي بين وعزته الأناصيل
أي عزت عليه لحذف على وأوصل الفعل . وكذلك قوله : لقضاني أي
لقضى على فهل حملت هذا البيت على هذا فيكون التقدير : كُرْتُ على مسمع .
فالجواب أن هذا لا يحكم به ما وجد عنه مندوحة وقد وجدنا عنه مندوحة وهو
الضرب ، فنصيبه به ولا يحتاج إلى هذا الحذف والاتساع .
فأما من ينشد : لحقت فلم أنكل . . . فإنه ينصب مسمعا بلحققت مسمعا فلم
أنكل عن الضرب .

رواية البيت في د : لحقت مكان كُرْتُ .

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لُقْحٍ
أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنْصِيلُ (١)

يريد : عزت عليه . فلما حذف على أوصل الفعل فإن ذلك لا يحذف
عليه ما وجد مندوحه عنه .

(١) البيت للأخطل (شعره ، عناية الأب أنطون صالحاني اليسوعي ،
بيروت ١٨٩١ ص ١٤) وهو شاهد في اللسان (نصل) على أن الأناصيل : جمع
أنصولة .

في حاشية الأصل : أسمى بهن أي سلك بهن طريق السماء . والأناصيل : شوك
البهمى إذا نصل منها فيسقط وعزها لإبائه إذا هاله لأنها تفرز جحافلته . والبهمى
اسم للواحدة والجمع . فإذا أريد إخلاصه للواحدة منه قيل : بهمى واحدة وعلى
هذا التفسير فقوله : وعزته الأناصيل ، يحتمل تأويلين :

أحدهما لاشاهد له فيه ، ولا حذف حرف الجر وهو أن يكون المراد غلبته
من قوله عز وجل : « وعزني في الخطاب » [سورة ص ٣٨ : ٢٣] أي غلبته
على تناولها فلم يقدر عليها .

والآخر أن يكون : عزت عليه ، فحذف حرف الجر ، والاول من التأويلين
هو الوجه . فإنه رحمه الله ربما نزل الظاهر طلبا لشيء يتكلم عليه .

باب الأسماء التي سميت بها الأفعال

وهي رويد ونحوه . وأكثر ما تستعمل هذه الأسماء في الأمر والنهي لأن الأمر والنهي قد يستغنى عنهما إذا كانا للحاضر بدلالة الأحوال فيهما على الأفعال ألا ترى أنك قد تقول لمن أشال سوطاً ، أو شهر سيفاً : زيداً أو عمراً ، وتستغنى عن قولك : أضرب وأوجع ونحو ذلك بدلالة الحال عليه . فكذلك استغنى عن الأفعال بألفاظ هذه الأسماء التي سميت بها وذلك نحو قولك : رويد زيداً تريد : أزود زيداً ، وحيلّ الثريد ، وعليك زيداً أي ألزمه ، ودونك عمراً ، وإبه وتراكمها ومناعها (١) .

(١) في حاشية الأصل : اعلم أن صه ورويد وحيل وما أشبههن من الكلام أسماء عندنا وإن أشبهن الجمل من حيث جاز الوقوف عليهن فتقول : صه ، وتسكت . وهذه الكلام أسماء للفعل ومعنى ذلك أن العرب لتصرفها في الكلام ، واتساعها في الأسماء والأفعال كمنت عن أفعال كثيرة بألفاظ جعلتها أسماء لها وعبارة عنها ، وترجمة عن معناها فحسن ذلك أن تقول : أسكت وهو فعل ثم قالوا : صه ، فجعلوا صه اسماً لقولهم : أسكت . وقالوا : مه ، فجعلوه اسماً لقولهم : اكفف . ولا تتمتع تسمية الأفعال لأن الاسم إنما يوضع ليبدل على مسمى هو غيره فلما كان أسكت غير صه في اللفظ وكان صه مترجماً عن معناه جاز أن يكون اسماً له . فإن قلت يلزم على هذا أن يكون أسد وضغيم أحدهما اسم الآخر لتغاير لفظهما واتفاق معناه ، قيل لا يلزم ذلك لأن كل واحد منهما هو اسم لصاحبه فليس أحدهما اسم الآخر بل كل واحد منهما قائم بنفسه ، وليس كذلك أسكت وصه . فإن أسكت فعلي . وله تصرف الأفعال ، وصه اسم وليس علي لفظ الأفعال =

ولا على طريقتهما في التصرف . ألا ترى أنك تقول : اسكت واسكتا واسكتوا
واسكتى واسكتن ولا يتصرف صه هذا التصرف فقد اختلفا في هذا الوجه .

فإن قيل وما الدلالة على أنهما أسماء . قيل ذلك عدة أوجه : منهم من يستدل
على ذلك بلحاق ضمائر الفاعلين على حد احتمال الأسماء لها ، ألا ترى إلى استقار
ضمير الفاعل في صه ومه ، كما يكون في ضاربه وضاربين . وضمير الفاعل يظهر في
الفعل والتثنية والجمع مثل : اسكتا واسكتوا . واستدل بعضهم على أنها أسماء
لوقوعها موقع الأسماء وذلك أنها وقعت موقع الفاعل في قوله :

إذا دعيت نزال . [هذه العبارة جزء من بيت لزهير بن أبي سلى (ديوانه
ط . دار السكتب ، القاهرة ، ١٩٤٤ ص ٨٩) و يروى :

وانعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر

والبيت من شواهد السكتاب ج ٢ ص ٣٧]

ألا ترى أن نزال في موضع المفعول القائم مقام الفاعل فإن دعيت مسند إلى
نزال إسناد الفعل إلى فاعله . والفاعل عندنا لا يقع في موقعه . فدل ذلك على أن
نزال مفرد لا جملة واسم لا فعل لإسناد الفعل إليه . وقد استدل بعضهم على أنها
أسماء أنه قد جاء منها شيء على صيغ تختص بالأسماء نحو : منع ، ونزال ،
ألا ترى أن فعال ليس من أبنية الفعل ، وإنما هي من أبنية الاسم .

فإن قيل ولم سميت الأفعال بهذه الأسماء وما الداعي إلى ذلك قيل أرادوا
بذلك ضرباً من الاختصار وذلك أنك تقول في الفعل : افعل ، وافعلوا ، وافعلوا ،
وافعلوا ، وافعلوا . وهذه السكلم تكون على لفظ الواحد ، والواحدة ، وما فوقهما
على جرى الأمر في جمهور هذه السكلم ومعظمها ، فلم يخرج منه إلا قليل لا يبالى
به . وأكثر ما تجيء هذه الأفعال في الأمر والنهي لاختصاصهما بالفعل . وقد
جاء شيء في الخبر وذلك : هيات ، وسرعان ، وما أشبههما وهذه السكلم محتملة
لضمائر الفاعلين المرفوعين ولك أن تؤكد تلك الضمائر فتقول : رويدك أنت
نفسك . فيؤكد المضمرة في رويدك بنفسك . ولك أن تعطف عليه فتقول :
رويدك أنت وزيد .

وأنشد أبو زيد :

أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقَيُّونُ مَرَارَتِي وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَادْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِي (١)

ومنه قولهم : بَلَّهَ زيداً ، إنما هو بمنزلة دَعَا زيداً . ومن قال :

بَلَّهَ زيد ، جعله مصدرًا مضافًا إلى المفعول به ، كقوله عز وجل : « فَضْرَبَ

الرَّاقِبِ (٢) » ويدل على أن هذه الكلم أسماء وليست بحروف إن الحرف

والإسم لا يستقل بهما الكلام إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء . وقد

جاء شيء من ذلك في الخبر وذلك قولهم : شَتَّانَ زيدٌ وعمرو ، فهذا

بمنزلة بَعْدَ زيدٍ وعمرو . وقالوا : سَرَّعَانَ ذِي إِهَالَةٍ ، وقالوا :

هِيَاتَ زيدٌ ، يريدون [به (٣)] : بَعْدَ زيدٍ قال :

فهيئات هيئات العقيق وأهله وهيئات خل بالعقيق نَوَاصِلُهُ (٤)

(١) البيت لجرير يهجو الفرزدق وعياش بن الزبرقان (ديوانه ج ٢ ص ٦٢)
الشاهد فيه قوله : دونك ، وهي من أسماء الأفعال بمعنى الزم :

(إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣٢)

(٢) سورة محمد ٤٧ : ٤

(٣) زيادة من أ ، ب ، د ،

(٤) البيت لجرير (نقائض جرير والفرزدق ، تحقيق بيغان ، ليدن ، ١٩٠٨ -
١٩٠٩ ، ج ٢ ، ص ٦٣٢) ويروى في النقائض : أيهات في المواضع الثلاثة
من البيت .

الشاهد فيه : هيئات ، وهو اسم فعل بمعنى بعد (إيضاح شواهد الإيضاح
للقيسي ق ٣٤) .

ولا يجوز أن يتقدم مفعول شيء من هذه الكلم عليها لأنها ليست كالأفعال في القوة وقوله : « كَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ^(١) » ليس على معنى : عليكم كِتَابَ اللَّهِ ولكن كِتَابَ اللَّهِ مصدر دل على الفعل الناصب له ما تقدم ، وذلك أن قوله : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ^(٢) » فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فانتصب كتاب الله بهذا الفعل الذي دل عليه ما تقدمه من الكلام وعلى هذا قول الشاعر :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَىَّ الْحَمَلِ ^(٣)

(١) سورة النساء ٤ : ٢٤

(٢) سورة النساء ٤ : ٢٣

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي (ديوانه ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، القسم الثاني

ص ٩٣) وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ١٨٠)

الشاهد فيه نصب طى الحمل بما دل عليه ما قبله لأن معناه : طوى طى الحمل

أى طيا مثل طى الحمل (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ١٦) .

باب الأسماء المنصوبة

الأسماء المنصوبة على ضربين : أحدهما ما يحىء بعد تمام ^(١) الكلام ،
والآخر ما يحىء [منتصباً ^(٢)] عن تمام الإسم .

فما يحىء بعد تمام ^(٣) الكلام على ضربين : مفعول ، ومشبه
بالمفعول . والمفعول على ضرب : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول
فيه ، ومفعول له .

الأول من ذلك وهو :

المفعول المطلق

هو الذى لم يقيد بشيء من حروف الجر وهو أسماء الأحداث فالفعل
غير المتعدى إلى المفعول به والمتعدى يتعدى إلى المصدر تقول : قمتُ
قياماً ، ونمتُ نوماً ، وضربتُ ضرباً ، وعلمتُ علماً ، وظننتُ ظناً
فتعدى نمتُ إلى المصدر كما تعدى إليه ضربتُ . وإذا عرفت المصدر فهو
كذلك تقول : ضربتُ الضربَ الذى تعرفُ ، وقمتُ القيامَ الذى تعلمُ .
وكذلك إذا ثبت ، أو جمعت تقول : ضربته ضربتين وضربات . ويتعدى
الفعل إلى ما كان ضرباً من الحدث ، وإن لم يشق من لفظه وذلك

(١) فى د : عن تمام .

(٢) زيادة من أ .

(٣) فى د : عن تمام .

[نحو قولك^(١)] : قَعَدَ القُرْفُصَاءُ ، واشتَمَلَ الصَّمَاءُ ، ورجَعَ القَهْقَرَى
لأن قعد إذا تعدى إلى القعود الذى يشمل القرفصاء وغيره فقد تعدى
إلى القرفصاء فى الجملة إذا كان ضرباً من القعود وكذلك الاشتمال .

وإذا قلت : ضربتُهُ ضربَ زيدٍ عمرًا ، وضربَ الأميرِ اللصَّ ،
فالمعنى ضربتُهُ ضرباً مثلَ الأميرِ اللصِّ ، ولا يجوز انتصابه على حد
ضربته ضرباً ، لأننى لا أفعل فعل غيرى ، ولكن قد أفعل مثل فعله
وعلى هذا قوله عز وجل : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ^(٢) » المعنى : كتابةً مثل ما كُتِبَ عليهم . ومثل هذا
فى الاتساع والحذف قولهم فى صريح الطلاق : أنتِ واحدةٌ تقديره :
أنتِ ذاتُ تطلّيقَةٍ واحدةٍ ، فحذف المضاف والمضاف إليه وأقيم صفة
المضاف إليه مقام الإسم المضاف .

(١) زيادة من أ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٨٣

باب المفعول به

الأفعال على ضربين أحدهما ما لا يتعدى إلى المفعول به والآخر ما يتعدى إلى المفعول به . فما لا يتعدى إلى المفعول به نحو : قَامَ ، وَغَابَ ، وَذَهَبَ . فإن أردت تعديته إلى المفعول به عديته بحرف الجر فتقول : ذهبتُ به ، وقتُ به ، وحللتُ به وإن شئت قلت : أذهبته . وفي التنزيل : « يَكَادُ سَنًا بَرَقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ (١) ، وفيه : « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ (٢) وكذلك : حللتُ به ، وأحللته وكذلك قوله [تعالى] (٣) : « لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ (٤) » إنما هو نَأَتْ الْعُصْبَةُ وَنُؤْتُ بِهِمْ وكذلك قوله :

دِيَارُ الَّتِي كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مَنَى تَحُلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاءُ الرَّاكِبِ (٥)
أَي تَجْعَلُنَا نَحْلُ . وكذلك : جاء وأجأته وجاء به .

(١) سورة النور ٢٤ : ٤٣ .

(٢) سورة الأحقاف ٤٦ : ٢٠ .

(٣) زيادة من أ . وفي د : قوله جل وعز .

(٤) سورة القصص ٢٨ : ٧٦ .

(٥) البيت لقيس بن الخطيم (ديوانه تحقيق ناصر الدين الأسد القاهرة ١٩٦٢ ص ١٣٤) ولحسان بن ثابت (ديوانه ص ٣١٣) مثل هذا البيت مبنى ومعنى وأنشده :

ديار التي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا نجاى الرواحل
الشاهد فيه عدى تحل بالباء فقال : تحل بنا بمعنى تحلنا لأن الباء معاقبة بالهمزة
(إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٣٦) .

وقد تعدى الفعل الذى لا يتعدى بتضعيف العين ، وذلك قولك
فى غاب وفرح : غيَّبه وفرَّحه :

وأما الفعل المتعدى فعلى ثلاثه أضرب : أحدها ما يتعدى إلى مفعول
واحد . والآخر ما يتعدى إلى مفعولين ، والثالث ما يتعدى إلى ثلاثه
مفعولين .

فما يتعدى إلى مفعول واحد فقد يكون علاجاً ، وغير علاج . فما
كان علاجاً فنحو : ضربته ، وقتلته ، وأخذته ، وكسرتة ، وثقلتة .
وما كان غير علاج فنحو : علمته ، وظننته ، وفهمته ، وذكرته ، وهويته
وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية نحو : رأيته ، وشمته ، وذقته ولمسته ،
وسمعه إلا أن سمعت يتعدى إلى مفعولين ، ولا بد من أن يكون الثانى
مما يسمع كقولك : سمعتُ زيداً يقولُ . ولو قلت : سمعتُ زيداً يضربُ
أخاك لم يحز . فإن اقتضرت على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع
فإن قلت فقد جاء فى التنزيل : « هل يسمعونكم إذ تدعون (١) »
فاقتضرت على مفعول واحد وليس مما يسمع فالقول إن المعنى : هل
يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما جاء فى
الأخرى : « إن تدعوه لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ (٢) » .

ومن الأفعال ما يتعدى بحرف جر فيتسع فيه ويحذف حرف الجر

(١) سورة الشعراء ٢٦ : ٧٢ .

(٢) سورة فاطر ٣٥ : ١٤ .

فيتمدى الفعل إلى المفعول بغير حرف [جر] ^(١) فمن ذلك قولهم :
دَخَلْتُ البيتَ ، والأصل [فيه] ^(٢) : دَخَلْتُ إلى البيتِ يدل على ذلك
أن مصدره على فُعُول وإنك قد تنقله بالهمزة فتقول : أَدْخَلْتُهُ ^(٣) ،
وبحرف الجر فتقول : دَخَلْتُ به ، وأن مثله وخلافه غير متعدين . بخلافه
خرجتُ ومثله غُرْتُ . وقد تزداد في الأفعال المتعدية حروف الجر ، وذلك
قولك : قرأتُ بالسورة ، وقرأتُ السورة ، وألقى بيده ، وألقى يده
وفي القرآن : « أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ^(٤) » وفي موضع آخر : « وَيَعْلَمُونَ
أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِين ^(٥) » .

(١) زيادة من أ ، ب

(٢) زياده من أ ، د

(٣) في حاشية الأصل : عند أبي العباس دخلت يتعدى .

(٤) سورة العلق ٩٦ : ١٤

(٥) سورة النور ٢٤ : ٢٥

بابُ الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين

الأفعال المتعدية إلى مفعولين على ضربين : أحدهما يجوز الاختصار فيه على أحدهما دون الآخر وقد تقدم ذكر هذا الضرب فى باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر .

فأما ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاختصار على أحدهما فنحو :
أعطيت زيدا درهما ، وكسوتُ عمراً ثوباً تقول : أعطيتُ زيدا
ولا تذكر ما أعطيته ، وأعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته . ومن هذا الباب كل فعل يتعدى إلى مفعول واحد ونقلته بالهمزة فيتعدى إلى مفعولين وذلك نحو : أضربتُ زيدا عمراً وتقول : أبى زيدُ الماءَ وآبیتُهُ الماءَ . قال :
قد أُویتَ كلُّ ماءٍ فهى ضاويةٌ مهما تُصبُ أفقاً من بارقٍ تشمُ (١)
ومن هذا الباب ما أصله أن يتعدى إلى المفعول الثانى بحرف جر ثم يتسع فيه فيحذف حرف الجر فيتمدى الفعل إلى المفعول الثانى فمن ذلك قولك : اخترتُ زيدا من الرجالِ ثم يتسع [فيه] (٢) فتقول :

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى (ديوان الهذليين القسم الاول ص ١٩٨)
وروايته فى الديوان طاوية مكان ضاوية . وفى اللسان (أبى) يروى : صادية .
الشاهد فيه قوله : قد أُویتَ كل ماء عدى أوى إلى مفعولين لما نقله بالهمزة
الاول منهما نائب عن الفاعل والثانى : كل ماء (إيضاح شواهد الإيضاح
للقيسى ق ٢٧) .

(٢) زيادة من د

اخترتُ الرجالَ زبداً ، واستغفرتُ اللهَ من ذنبي ، واستغفرت اللهَ ذنبي
وكذلك : أمرتُ زبداً الخيرَ ، وأمرتهُ بالخيرِ . وفي التنزيل : « افعلْ
ما تُؤْمَرُ »^(١) و« فاصْدَعْ بما تُؤْمَرُ »^(٢) فهذا إن جعلت ما موصولة كان
على : أمرتكَ الخيرَ كان الأصل : تُؤْمَرُ به . فلما بنيت الفعل للمفعول
به نقص مفعول من المفعولين وبقي مفعول واحد فعديت الفعل إليه
فقلت : تُؤْمَرُ ثم حذفنا الراجع إلى الموصول كما حذفته من قوله :
« أهذا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولا »^(٣) وإن جعلت ما مع الفعل بمعنى المصدر
لم نحتاج معه إلى راجع كما لم نحتاج مع أن إلى راجع من صلتها .

(١) سورة الصافات ٣٧ : ١٠٢

(٢) سورة الحجر ١٥ : ٩٤

(٣) سورة الفرقان ٢٥ : ٤١

باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين

هذا الباب منقول بالهمزة أو بتضعيف العين من الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر ، فلما نقلته بالهمزة أو بالتضعيف صار الفاعل مفعولاً أولاً فتعدى الفعل إلى ثلاثة مفعولين وذلك قولك : أرى الله زيداً عمراً خيراً الناس ، وأعلم الله زيداً عمراً أخاك . وكذلك أنبأ ، ونبأ . وإنما تعدى نبأ ، وأنبأ إلى ثلاثة مفعولين لأن النبأ الخبرُ والإخبار إعلام فأجرى مجرى أعلمت فى التعدى . ولا يجوز : أعلم الله زيداً عمراً خالداً لأن المفعول الثالث فى هذا الباب هو الثانى فى المعنى ^(١) . كما يكون الثانى فى باب علمت هو الأول فى المعنى . وعمره لا يكون خالداً فإن كان الكلام الداخلى عليه : علمت عمرو خالد أى يسد مسده ويقوم مقامه كما تقول : أبو يوسف أبو حنيفة أى يغنى غناه جاز ذلك لأن الثانى حينئذ فى حكم الأول وعلى هذا قوله عز وجل : « وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ » ^(٢) « أى هُنَّ مثلهن فى التحريم . وليس المراد بهن أنهن والديات لأنه قد جاء فى الأخرى : « إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي

(١) فى حاشية الأصل : فأشبهه كقولك : سميت زيداً عمراً ، وبكراً كنييت أبا عبد الله . فالأول على هذا القول هو الثانى وإذا كان الثانى لم يتمتع أن يدخل أعلمت عليه .

وَلَدَنَّهُمْ (١) « فنفى أن تكون الأم غير الوالدة . وإن كان للرجل اسمان
جازت المسألة على ذلك أيضاً . وتقول : أعلم الله زيدا هذا قائماً العلم
اليقين إعلاما . فالعلم اليقين ينتصب بفعل دل عليه أعلم ولا يجوز أن
ينصب بأعلم لأنه إذا تعدى الفعل إلى مصدر لم يحز أن يتعدى إلى آخر كما
أنه إذا تعدى إلى المفعول الذي يقتضيه لم يحز أن يتعدى إلى آخر
لاستيفائه ما كان يقتضيه مما يتعدى إليه . فإذا استوفت هذه الأفعال
التي ذكرناها في أبوابها مفعولياتها فتعدت إلى أسمائهم تعدت بعد ذلك
إلى المصادر وأسماء الزمان والمكان والمفعول له والحل تقول : ضربتُ
زيداً يوم الجمعة أمام زيدٍ تقويماً له مجرداً من ثيابه ضرباً شديداً .

وسائر الأفعال في التعدى إلى هذه الأشياء بمنزلة ضربتُ قال أبو عثمان :
ولا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منه ولم يحز : أظننتُ
زيداً عمراً منطقاً .

باب المفعول فيه

المفعول فيه على ضربين ظرف من الزمان . وظرف من المكان
 لجميع الأفعال تنعدي إلى جميع ظروف الزمان نكرتها ومعرفتها ، وموقتها
 ومبهمها . وإنما تنعدي ^(١) إلى جميع ضروب أسماء الزمان ، كما تنعدي ^(٢)
 إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعهما في (أن ^(٣)) الدلالة وقعت عليهما
 من لفظ الفعل ألا ترى أنه إذا قال : ضرب ، أو يضرب علم الزمان
 من صيغة الفعل ولفظه كما علم المصدر منه لتضمنه حروفه . فلما اجتمعا
 في هذا المعنى اجتمعا في تنعدي الفعل إلى جميع ضروبهما وذلك قولك :
 قتُ يوماً وليلةً ، وسرتُ الليلة التي عرفتُ ، وقدمتُ شهرَ رمضانَ ،
 وخرجتُ غدوةً ، وأقتُ شهراً ، وانتظرتُ حيناً . والحين اسم مبهم يقع
 على القليل من الزمان [والكثير] ^(٤) كقوله :

تَنَازَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمِّهَا تُطَلِّقُهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ ^(٥)

(١) في أ ، ب : تعدت

(٢) في أ ، ب : تعدت

(٣) ساقطه من ب

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

(٥) البيت للناطقة الذبياني (ديوانه ص ٨٠) ويروى : تطلقه طورا وطورا

تراجع . والبيت من شواهد اللسان (نذر)

الشاهد فيه استعمال (حيناً) بمعنى الزمان القصير (شرح شواهد الإيضاح

لابن بري ق ١٧) .

وقيل إنه يقع على ستة أشهر وعلى أربعين سنة .

ومن ظروف الزمان ما يستعمل اسما وظرفا ومنها ما يستعمل ظرفا ولا يستعمل اسما .

فما استعمل اسما وظرفا : اليوم واللييلة والساعة والحين والشهر والسنة والعام ، تقول : اليوم يوم مبارك ، واللييلة [ليلة ^(١)] أسير فيها ، ومضى حين لذلك ، وانساخ الشهر ، ودخلت السنة .

وما استعمل ظرفاً ولم يستعمل اسما فنحو : ذات مرة ^(٢) ، وبكرا [وبكرة ^(٣)] [وبعيدات بين ^(٤)] وسحراً إذا غنيت سحراً بعينه ، ولم ترد سحراً من الأسحار وضحي (وضحيّاً ^(٥)) إذا أردت به ضحي يومك وعشية وعتمة إذا أردت عشية يومك ، وعتمة ليلتك . فهذه الأسماء لم تستعمل إلا ظرفاً وهذه الظروف ربما كان العمل فيها كلها وربما كان في بعضها . فما يكون العمل في بعضه قولك : أتيتك يوم الجمعة ، وقدمت شهر رمضان . فالإتيان في بعض يوم الجمعة والقدم في بعض

(١) زيادة من أ ، د

(٢) في حاشية الأصل : الظرف غير المتمكن هو الذي لا يرفع ولا يجر ولا ينصب على أنه مفعول به وإنما يكون منصوباً على الظرف فقط مثل : جئتكَ ذات مرة ولا يكون هذا إلا نصيباً على الظرف .

(٣) زيادة من د

(٤) زيادة من أ

(٥) ساقطة من أ ، ب ، د

شهر رمضان . وما كان العمل فيه كله فنحو : صمتُ يوماً . ومن ظروف
المكان : سرتُ فرسخاً وبريداً (وميلاً ^(١)) فما كان من ذلك في
جواب كم كان العمل فيه كله وجاز ألا يكون موقتاً تقول : كم سرتُ
فيقول : عشرين فرسخاً ، وكم أفت فيقول : ثلاثين يوماً . ولا يمتنع
أن تقول : الثلاثين يوماً فتضم إلى العدد التعريف لأن التعريف لا يخرج
عن أن يكون عدداً [محدوداً ^(٢)] وما كان جواب متى فإنه لا يكون
إلا موقتاً ولا يقتضى أن يكون العمل فيه كله تقول : متى سرتُ
فيقول : يومَ الجمعة واليومَ الذي قدم فيه فلانٌ ويوماً خرج فيه زيدٌ
فتوقته . ولو قال في جواب متى سرتُ : وقتاً أو حيناً أو زماناً أو
نحو ذلك لم يجز لأنه لم يزد السائل في هذا الجواب على ما كان عنده .
والصيف والشتاء يكون في جواب متى ويجوز أن يكون جواب كم من
حيث كان عدداً .

(١) ساقطة من ب

(٢) زيادة من أ

بابُ الظروف من المكان

الظروف من المكان ليست كالظروف من الزمان في أن جميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروبه^(١) وإنما يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مبهماً منها . ومعنى المبهم أن لا تكون لها^(٢) نهاية معروفة ولا حدود محصورة كالجئات الست . فأما ما لم يكن منها مبهماً فإن الفعل الذي لا يتعدى لا يتعدى إليه كما لا يتعدى إلى غير ذلك من أسماء الأشخاص الموقته تقول : قَتُّ أَمَامِكَ ، وسَرْتُ ورائِكَ وخلَقَكَ [وقدَامَكَ^(٣)] ويمِينَكَ ويسِرَّتَكَ وشَامَةَ زَيْدٍ وكذلك عندَ لأنها أشد إبهاماً من خَلْفٍ وبَابِهِ .

فأما ما كان من الأماكن مخصوصاً فإن الفعل الذي لا يتعدى لا يتعدى إليه لا تقول : قَتُّ بَغْدَادَ ، ولا قَعْدْتُ السُّوقَ ، ولا قَتُّ المَسْجِدَ لأن هذه الأماكن مخصوصة كزَيْدٍ وعَمْرُو وينفصل بعضها من بعض بصور وخلق فهي في ذلك كالأناسي ونحوهم من الجثث الخاصة وكما لا يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى الأناسي كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناهم في الاختصاص .

(١) في أ : ضروبها

(٢) في أ ، ب ، د : له

(٣) زيادة من ب

وقد يتسع فيحذف حرف الجر فيصل الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن وذلك نحو قول الشاعر :

لَذَنْ بِهِزَّ الكَفِّ يَعْسِلُ مِنْهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ^(١)

وقال الآخر :

فَلَا بَغِينَكُمْ قَنًا وَعُورِضًا وَلَأْفِيلَنَ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدَ^(٢)

والمعنى : كما عسل في الطريق ، ولأفيلنكم بقنا وعوارض . وقد استعملوا أسماء مخصوصة استعمال الظروف وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه وذلك قولهم : هُما خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا . يعنى الخططين اللذين اكتنفا أنف الظبية . وزيدٌ مناطُ الثريا ، وهو منى معقد الإزار ومقعد القابلة وذلك إذا لصق به من بين يديه . وأما معقد الإزار فيريد به قرب المنزلة قال :

كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ تُعْكَى الْأُزْرَةُ^(٣)

(١) البيت لمساعدة بن جؤبة الهذلي (ديوان الهذليين ، القسم الأول ص ١٩٠) وهو من شواهد سيديويه في السكتاب (ج ١ ص ١٦ ، ١٠٩) قال الأعلم الشنتمري في هامش السكتاب : استشهد به على وصول الفعل إلى الطريق بدون حرف جر توسعا . تشبيها بالمكان لأن الطريق مكان خاص .

(٢) البيت من شواهد سيديويه في السكتاب (ج ١ ص ٨٢ ، ١٠٩) ونسبه إلى عامر بن الطفيل . قال الأعلم الشنتمري في هامش السكتاب : الشاهد في نصب قنا وعوارضا على إسقاط حرف الجر ضرورة لأنهما مكانان محتصان لا ينتصبان إن تصاب الظروف . والبيت في اللسان (ضرغد) .

(٣) قال ابن بري (شرح شواهد الإيضاح ق ١٨) : وأنشد وهو غفل :

كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يَعْكَى الْإِزَارُ

وقال آخر :

كَانَ مَكَانَ الثَّوْبِ مِنْ حَقْوِيهَا (١) .

وفسر أبو عمر (٢) الإزار هاهنا المرأة فكأنه يريد أن قربه منه
قرب المرأة وأنشد :

== يقال : عكا بإزاره يعكوه عكوا : أعظم حجزته وغلظها . الذي أنشده
أبو علي هو الحصين بن بكير الربعي إلا أنه غيره وهو :
كان منا بحيث تعكى الأزره قعد عن كل لثيم طحرة
وقال ابن دريد : عكوت الشيء أعكوه عكوا شددته .
والمراد بهذا البيت قرب المنزلة .

في حاشية الأصل : بحيث تعكى الأزره جمع إزار
(١) البيت لأبي جندب الهذلي (ديوان الهذليين، القسم الثالث ص ٨٦) وقبله
لأبي امرؤ أبكى على جاريه أبكى على السكبي والسكبييه
ولو هلكت بكيسا عليه

ويروى الشاهد في الديوان : كانا مكان الثوب من حقويه
وصوب ابن برى في شرحه لشواهد الإيضاح هذه الرواية وقال : قال
أبو عبيدة وغيره : الحقو : الخاصرة . وقال الأصمعي : معقد الإزار من كل
ناحية يعني الوسط ، والجمع أحق . وفي كتاب العين الحقو : الإزار يقال : رمى
بحقوه أى بإزاره . وفي الحديث إن النبی - صلعم - أعطى النسوة اللاق غسلن
أبنته حقوه وقال : أشعرنها إياه . وقال الأصمعي : ضرب الحقو مثلاً للاستجارة ،
كأنه يأخذ بحقويه وهو قولهم : هو منى معقد الإزار . أى بموضع
المنع والحفيظة .

الشاهد فيه ما أراده من قرب المنزلة (ليوضح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٩)
(٢) هو صالح بن إسحاق الجرهمي ت ٢٢٥ هـ (عن نزهة الألبا لابن الأنباري

أَلَا أُبْلِغُ أَبَا حَفْصٍ رَسُولًا قَدَى لَكَ مِنْ أَخِي ثَقَّةٍ إِزَارِي (١).

واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتتصب نصب المفعول به. فإن (٢) كنيت عنه وهو ظرف قلت : الذى سرت فيه يوم الجمعة.

وإن كنيت عنه وقد اتسعت [فيه (٣)] ونصبته نصب المفعول به قلت : الذى سرت يوم الجمعة . وإذا أضفت إلى شيء منه فقلت : ياسرائر

اليوم ، وباضارب اليوم لم يكن إلا إما ، وخرج بالإضافة إليه عن

أن يكون ظرفاً لأنها إذا كانت ظرفاً كانت « فى » مرادة فيها ومقدرة

معها بدلالة ظهورها مع علامة الضمير . فإرادة ذلك فيها يمنع الاضافة

إليها ألا ترى أنك إذا حُلتَ بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر نحو :

غلامٌ لزيدٍ لم تصح الاضافة ومنع منها الحرف . فقوله تعالى : « بل

مَكْرُ الْمَيْلِ وَالنَّهَارِ (٤) » قد خرج الليل والنهار فى اللفظ بالإضافة إليهما

عن أن يكونا ظرفين وعلى ذلك قول الشاعر :

تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنَبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ (٥)

(١) البيت لآبى المنهال نفيلة الأكبر الأشجعى ، كما فى اللسان (أزر)

استشهد به أبو على ، على أن الإزار هاهنا المرأة (شرح شواهد الإيضاح

لابن برى ق ١٩)

(٢) فى أ ، ب ، د : وإن

(٣) زيادة من أ ، ب

(٤) سورة سبأ ٣٤ : ٣٣

(٥) البيت لأحيحة بن الجلاح (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد

للعينى ص ٢٧٦) .

فى حاشية الأصل : غرضه من البيت أن يرينا أنه بما جاء على الإنساع فى =

.....

== الظرف وذلك أن التقدير : تروحي وأتى مكانا أجدر أن تقيلي . فأجدر صفة مكانا المحذوف والتقدير : أجدر أن تقيليه ، ثم حذف الهاء من تقيليه الذي هو الراجع من الصفة إلى الموصوف كما حذف من قوامهم : الناس رجالان : رجل أكرمت ورجل أهنت والمعنى : أكرمته وأهنته . وهو أن لهم في قوله تعالى : « واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا » (سورة البقرة ٢ : ٤٨) مذهبين أحدهما لأن التقدير : لا تجزي فيه ، ثم حذف فيه دفعة . والثاني لأنه جاء على أن يكون الظرف قد اتسع فيه وإن التقدير : واتقوا يوما لا يجزيه ، على أن يعاد الضمير إلى اليوم على حد إعادته إلى المفعول به كما أعيد في قوله عز وجل : « فليصمه » (البقرة ٢ : ١٨٥) وهذا المذهب هو إختيار أبي الحسن وعليه يضع الشيخ أبو علي المسائل . فلما كان الكلام قبل هذا البيت في ذكر الإتساع في الظرف واستعماله استعمال المفعول به قال ومن ذلك البيت أى أنه ينبغي أن يكون التقدير فيه أنه أراد أن يقول : تأتى مكانا أجدر أن تقيليه ، ثم حذف الهاء وأنه لا ينبغي أن يحمل على المذهب الآخر وهو أن يكون أراد : تأتى مكانا أجدر أن تقيلي فيه ، ثم حذف فيه وإنما صار هذا المذهب الإختيار دون المذكور الأول لأن الحذف فيه أقل . وهو أننا نحذف شيئا واحداً وهو الضمير وحده الذى هو الهاء في قولنا : يوما لا تجزيه ومكانا أجدر أن تقيليه . ونحن على المذهب الأول بحذف شيئين فهما « فى » والضمير المجرور هكذا وقد رأينا الراجع الى الموصول اذا كان ضمير منصوب حذف حذفاً مطرداً نحو قوله تعالى : « وأهذا الذى بعث الله رسولا » (الفرقان ٣٥ : ٤١) وهو من الكثرة بحيث لا غاية . فإذا كان ضمير مجرور لم يحذفوه فلا يقولون : الذى مررت زيد على تقدير : الذى مررت به زيد . واذا كان كذلك كان أولى التقديرين فى نحو الآية والبيت ما لا يحتاج معه إلى حذف الجار والمجرور وما لا يحذف فيه إلا ضمير منصوب .

تروحي أجدر أن تقيلي غداً بجنبى بارد ظليل

قال ابن جنى : فيه خمس مراتب وأصله : تروحي وأتى مكانا جديراً بأن==

ومثله قول الشاعر :

رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُليَمَى مُشْعَلٍ

طباخ ساعات الكرى زاد الكسل^(١)

ومن ظروف المكان ما يستعمل إسمًا وظرفًا . ومنها ما يستعمل ظرفًا ولا يستعمل إسمًا . فالأول كخلف وأمام . والثاني نحو :

عند ، وسوى ، وسواء . ويدل على استعمالهم إياه إسمًا قوله :

= تقييل فيه . وينقل جديرًا إلى أجدر لأن كل واحد منهما للمبالغة ثم يحذف حرف الجر فيصير :

تروحي أجدر أن تقييل فيه ثم يحذف حرف الجر ويصير : تقييله . ثم تحذف الهاء فيصير : تقييل . فهذه خمس مراتب لا بد منها .

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٠) ونسبه إلى الشيخ .

في حاشية الأصل : المشمعل : المسرع في الأمور . وطباخ ساعات الكرى زاد الكسل : أراد أنه صاحب أضياف يطعمهم وأنه يطبخ في الليل زاد الكسل الذي لا يغنى عن نفسه شيئاً .

والشاهد في هذا البيت أنه أضاف طباخ إلى ساعات وهي ظرف من ظروف الزمان وقد خرجت الإضافة من حكم الظرف . فأما من جر زاد الكسل وقال : ساعات منصوبة فإنه فصل بين المضاف والمضاف إليه نحو قوله :

قرع القسي الكنان

[هذه العبارة جزء من بيت للطرماح (ديوانه ، لندن ، ١٩٢٧)

ص ١٦٩) ويروى :

يظفن بحوزي المراتع لم ترع بواديه من قرع القسي الكنان =

فَقَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخِيفَةِ خَلْفَتُهَا وَأَمَامُهَا (١)
 وقالوا : مَنَازِلُهُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا . وقال عز وجل : « عَنْ الْيَمِينِ وَعَنْ
 الشَّامِلِ عِزِينَ (٢) » ومن ذلك قوله :

صَدَدْتُ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا (٣)

= الشاهد فيه فصل بين المضاف الذى هو قرع وبين المضاف إليه الذى هو
 السكتان بقوله : القسى (فرائد القلائد للعيني ص ٢٤٤) [

(١) البيت للبيد بن ربيعة (المعلقات العشر تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطى
 مصر ١٣٣١ ص ٨٦) وهو من شواهد سيبيويه فى الكتاب (ج ١ ص ٢٠٢)
 قال الأعلام الشنقى فى هامش الكتاب : الشاهد فيه رفع خلفها وأمامها لإتساعا
 وبجازاً والمستعمل فيهما الظرف .
 فى حاشية الأصل : قوله :

فَقَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخِيفَةِ خَلْفَتُهَا وَأَمَامُهَا
 يصف بقرة فَقَدْتُ ولدها ، وكلا الفرجين مرفوع بالابتداء وخلفها وأمامها بدل من
 كلا الفرجين . وتحسب أنه مولى الخيفة خبر كلا الفرجين والجملة فى موضع نصب على
 أنها خبر غدت . ومولى الخيفة أى أولى بالخيفة كقوله تعالى : « النار هى مولاكم »
 [سورة الحديد ٥٧ : ١٥] أى أولى بكم . (٢) سورة المعارج ٧٠ : ٣٧

(٣) البيت لعمر بن كلثوم (المعلقات العشر ص ٩٢) وهو من شواهد
 سيبيويه (الكتاب ج ١ ص ١١٣)
 فى حاشية الأصل : وقوله :

وكان الكأس مجراها اليمين
 وجه كونها ظرفاً أن يكون مجرى مرفوعاً بالابتداء واليمين فى موضع خبره
 وهو منصوب نصب الظروف والجملة فى موضع خبر كان واسم كان الكأس ووجه
 كونها إسماً ذكره وذلك أنه قال : ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن
 ينصب اليمين على وجهين أحدهما أن يجعل المجرى اليمين على الإتساع أو يريد =

فمن رفع مجراها بالابتداء كان اليمين في موضع الخبر كقولك :
زيدٌ عندك . ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن ينصب اليمين
على وجهين :

أحدها أن يجعل المجرى اليمين على الإنساع أو يريد : المجرى مجرى
اليمين ، فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه .

والآخر أن يجعله ظرفاً ، تنتصب اليمين نصب الظروف ولا تنصبه
بمكان ويكون في موضع نصب بأنه خبر كان .

= المجرى مجرى اليمين فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه على الوجه الأول
فنصبه نصب الأسماء على ما ترى من كونه خبراً لكان . وفي هذا الوجه جنوح
إلى مذهب أبي العباس وهو أنه يعتقد أن الشيء إذا كان بدلاً من الشيء كان الأول
في تقدير الطرح والمراعى إنما هو الثاني دون الأول وأبو علي قد منع من هذا
واستدل على ضعفه بقول الشاعر أنشدته سيديويه
وكانه لطق السراة كأنه ما حاجبيه معين بسواد

[البيت من شواهد سيديويه التي لم يعرف قائلوها . كذا قال البغدادى (خزائن
الأدب ، بولاق ، ج ٢ ص ٣٧١) وقد ذكر في الكتاب (ج ١ ص ٨٠) منسوباً
إلى الأعشى .

فأما الأعلام الشنتمرى فلم ينسب البيت في هامش الكتاب إلى قائل [.
ألا ترى أن حاجبيه بدل من الهاء في كأنه . وهو قد أخبر بالمفرد لا بالثنى .
ولو كان الأول في نية الطرح لقال : معينان وقد ترى ما وقع في كلامه من قوله :
ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن ينصب اليمين على الإنساع أى يجعله
خبراً لكان وهذا لا يكون إلا بعد أن يعتقد أن الأول مطروح حتى يصير المجرى
لسم كان ، واليمين خبرها على الإنساع كما ذكر ويكون النصب نصب الخبر =

وبما لا يكون إلا على حذف المضاف منه قول الشاعر :

كَأَنَّ مَجْرَّ الرَامِسَاتِ ذِيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتْهُ الصَّوَانِعُ^(١)

وكذلك قول ذى الرمة :

= لا نصب الظرف . أو يريد المجرى مجرى اليمين ، فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه وإذا أيضاً نصب المفعول لأنه لو ذكر مجرى كان في موضع نصب على أنه خبر كان . ولما حذفه وأوقع موقعه غيره جرى مجراه وانتصب نصبه وهذا بين .

وذكر وجهها ثالثاً إذا كان المجرى بدلاً من الكأس ، وهو أن يكون اليمين ينتصب لانتصاب الظروف وهو في موضع خبر كان . وإن جعلت في كان ضمير الأمر والشأن كان حسناً غير ممتنع . والجملة في موضع الخبر . ولم يذكر هذا مع جوازه .

(١) البيت للناطقة الذبياني (ديوانه ص ٧٩) ويروى في الديوان حصير مكان قضيم .

في حاشية الأصل: قوله: كأن مجر الرامسات تقديره: كأن آثار مجر الرامسات ذيولها ، لحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه فأعربه بإعرابه .
فإن قلت فما الدليل على صحة هذا التأويل قلنا قد علمنا أنامتى لم نقدر هذا التقدير فسد الكلام . وذلك أن المجر في بيت النابغة هو مصدر محض بدليل أنه قد نصب به ذيولها وإذا نصب به لم يكن إلا مصدراً محضاً لأن المصدر يعمل عمل فعله . وإذا كان مصدراً فلو لم تقدر هذا التقدير لكان الكلام على : كأن جر الرامسات ذيولها قضيم . والرامسات : الرياح . والقضيم زعموا أنه حصير يعمل من جريد النخل أو ما أشبه ذلك . فلا يجوز أن يقال : كأن جر الرامسات ذيولها حصير أو ما أشبه ذلك لأن الحركات أعراض فلا تشبهه بالأجسام وإنما يستقيم المعنى في تقدير المضاف المحذوف الذي ذكرناه وهو الآثار . وآثار جر الرياح =

فظلت بملقى واحف جرع المعى قياماً تفتالى مصلخاً أميرها (١)

= ذبولها يشبه القضم . ألا ترى أن هذه الآثار بعينها تشبه الكتاب والسطور كما قال لبيد (المعلقات العشر وأخبار قاتليها ص ٨٢) :

وجلا السيول عن الطلول كأنها زبر بحمد متونها اقلامها
فإن قلت فهلا جعلت الحجر مكاناً مثل الملعب ، والمرتع وذلك أن الأفعال
الثلاثية قد تلحق الميم في أوائل مصادرها فتكون أمكنة للفعل ، أو أزمئة له .
قلنا هذا لا يستقيم لأنه قد نصب ذبولها بالحجر . وإذا نصب به المفعول لم يستقيم
أن يكون مكاناً ولا زماناً ألا ترى أن الأمكنة والأزمنة وإن اشتقت لها أسماء
من الفعل فإنها لا تعمل عمل الأفعال . وإنما يعمل عمل الفعل المصدر ، ولسم
الفاعل والمفعول ، وما أشبه ذلك . فانتصاب الذبول بالحجر منع أن يجعل الحجر
مكاناً وأوجب أن يكون بمنزلة الجر فاحتجنا إلى تقدير مضاف محذوف
(١) ديوانه عن بتصحيحه كارليل هنرى هيس مكارتنى ، كبردج
(١٩١٩ ص ٣١٠)

والبيت من قصيدة يصف بها ذو الرمة حميراً من حجر الوحش وقد ورد
البيت في اللسان والتاج (صلخ) وفي الأساس (فلى) .
في حاشية الأصل : والتقدير في بيت ذى الرمة : فظلت بمكان ملقى واحف
جرع المعى . ففعل مثل فعل النابغة في بيته .

والبيت فيه روايتان : أما حذاق أصحاب أبي على فأراهم يروونه : بملقى
واحف بضم الميم ، ويجعلونه مصدراً لقولك : ألقى يلقى اللقاء وملقى . وأما
أنا فكنت أرويه من غير جهة أبي على ملقى بفتح الميم وأجعله مصدراً للقى يلقى
لقاء ولقيانا . واحف والمعنى مكانان . والحجر من الرمل معروف . وتقديره
فظلت بمكان ملقى واحف ، لا بد من تقدير هذا المضاف لأن ملقى مصدر محض
وكذلك ملقى ألا ترى أنه قد نصب به جرع المعى وإذا نصب به لا يكون
إلا مصدراً . وامتنع أن يكون الملحق والملقى مكانين على ما بيناه في بيت زياد .
فلو لم يقدر مضافاً محذوفاً لصار المعنى : فظلت الأبل بالقاء واحف جرع المعى . =

.

وهذا فاسد لأنها إنما تظل في بعض الأماكن لافي المصدر الذي هو الحركة وكذلك لا يستقيم : فظلت بليقيان واحف جرع المعى . وإذا فسد هذا احتجت إلى تقدير المضاف .

فإن قيل فما معنى : إلقاء واحف جرع المعى . هل واحف والمعى مكانان وإلقاء أحدهما بالآخر لإمتداد أحدهما ، وإلتقاط الآخر بجبل أو غيره فهذا لإقاؤه له وتركه لإياه .

وأما لقيان واحف لجرع المعى فهو لإتصاله به كأنه آخر أحد المسكانين ، وأول الآخر وقد أنشد أبو علي في مثل هذا أيضاً في غيره :

وعهدى بدعد ألف صدق حبيبة لعوبا محل الحى أكشبة الفرد
فهذا على حذف المضاف أيضاً لأنه نصب أكشبة الفرد بمحل فاقتضى ذلك أن يكون مصدراً محضاً بمنزلة الحلول فتقديره : لعوبا وقت حلول الحى أكشبة الفرد . ونظير ذلك بيت الكتاب :

وماهى إلا في إزار وعلاقة

مغار ابن همام على حى خشمها

[البيت من شواهد سيديويه في الكتاب ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، ونسبه إلى حميد بن ثور] .

والمغار مصدر أغار وقد علق حرف الجر وهو على بمغار فصار في موضع نصب به فصار المغار عاملاً ناصباً فاقتضى ذلك كونه مصدراً محضاً وقد وقع موقع ظرف الزمان فاكتجت في تصحيح ذلك إلى مضاف محذوف فقال أصحابنا تقديره : وقت إغاره ابن همام فقوله : مغار ابن همام كقوله : لعوبا محل الحى أكشبة الفرد .

بابُ المفعول معه

الإسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف^(١) وذلك قولهم : استوى الماءُ والخشبةُ^(٢) ، وما صنعتَ وأباك . فالعنى : استوى الماءُ مع الخشبةِ ، وما صنعتَ مع أباك .

(١) فى حاشية الأصل : واو المفعول معه فى أصل اللغة تدل على الجمع بين الشيئين ولهذا منعنا من التريب بها هذا الغالب عليها أعنى الجمع إلا أنها فى العطف تدل على الجمع بين الشيئين مع العطف وها هنا تدل على الجمع بغير العطف . والواو حرف يوصل ما قبله إلى ما بعده مثل الباء فى : مررت بزيد إلا أن الفرق بين الواو والباء أن الباء توصل وتعمل والواو توصل ولا تعمل . ولولا الباء لم يتمدد الفعل إلى المفعول وكذلك الواو لولاها لم يكن مفعول معه وإنما منع الواو أن تكون عاملة وإن كانت بمنزلة الباء أنها فى الأصل للعطف وخروف العطف لا تعمل شيئاً البتة . فامتناع عملها مع إيصالها كما توصل الباء إنما هو لهذه العلة .

(٢) فى حاشية الأصل : إن سأل سائل عن قوله : استوى الماء والخشبة وقال : كيف جاز النصب فى هذا وقد علم أن افتعل مما يجرى هذا الجرى يكون من اثنين إذا كان فيه عطف نحو : اصطلع زيد وعمرو ، وانفق بكر وخالد . فكيف يكون معطوفاً ومعدولاً عن طريقة الرفع إلى غيره . فالجواب عندنا إنما قد علمنا أن المفعولات تنوب عن الفاعل ألا ترى أنها كذلك فى باب الأفعال التى بنيت لما لم يسم فاعله يحذف الفاعل ويقام المفعول مقام الفاعل فلما كان الأمر كذلك كان هذا الإسم ينبغى أن يكون مرفوعاً فلما نصب وأقيم مقام المرفوع أفاد شيئين العطف من طريق المعنى ، والنصب بمعنى المفعول معه على اللفظ . والكوفيون يقولون أن الإسم المنصوب فى هذا الباب إنما ينتصب لوقوعه موقع «مع» على غير ما قدره أبو على ومن قبله من النحويين وهذا خطأ . ووجه فساده أنه قد علم أن «مع» إذا نطقت بها فى الكلام نحو : قام زيد مع عمرو ، =

١٣ - الإيضاح

وقال الشاعر :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً أَ كُونُ وَإِيَاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي^(١)

ومما يؤول على هذا في التنزيل قوله عز وجل : « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ^(٢) » حملة قوم على هذا حيث لم يحز أن يعطف على ما قبله وذلك أنه لا يقال : أجمعتُ شركائى إنما يقال : جمعتُ شركائى ، وأجمعتُ أمرى فلما لم يحز فى الواو العطف جعلها بمنزلة مع

== إنما ينتصب لانتصاب الظرف ومحال أن يكون الأسماء الأعلام وما أشبهها من الجواهر منصوبة هذا النصب . وليس إذا كان المعنى يحمل على شيء فلا بد أن يكون اللفظ عليه . ولو كان هذا على التحقيق لوجب أن يكون الاسم بعد الواو ينجر لأن الواو وقعت موقع د مع ، مع الاسم .

وأعلم أن باب المفعول معه أن يكون فيما لا يتعدى اليته وإنما كان كذلك لأنك إذا جمعت به مع المفعول الصريح وأنت تريد المفعول معه ألبس بالعطف . وأنت فى غير المتعدى لا يقع فى كلامك ألبس لمخالفة الإعراب . فإذا جاء موافقا أدى إلى ما ذكرناه .

(١) البيت لآبى ذؤيب الهذلى (ديوان الهذليين ، القسم الأول ص ١٥٩) .

ويروى الشاهد فى الديوان : فأقسمت مكان فأليت وأدعك مكان أكون .

الشاهد فيه قوله : أكون وإياها نصب على المفعول معه (لإيضاح شواهد

الإيضاح للقيسى ق ٤٥) .

فى حاشية الأصل : والبيت ينشد على وجهين : لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً أَى أَغْنَى بِهَا . وأراد : بقصيدة تحذف الباء . والوجه الآخر : أَحْذُو قَصِيدَةً مِنْ قَوْلِكَ : حذوت النعل بالنعل أى قابلت ذابذا . وإياها المفعول معه .

(٢) سورة يونس ١٠ : ٧١

مثل : جاء البردُ والطَيَّالسةُ . وقد يكون على قوله عز وجل : « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ »
يريد : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ فيضمَر للشركاء فعلا يصح أن تحمل
عليه أسماؤهم كما قال :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَاً مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرِمْحًا^(١)

(وزوجك في الوغى^(٢)) يريد : متقلداً سيفاً وحاملاً رِمْحاً لأنه
لا يقال : تقلدت الرمح كما لا يقال : أجمعت الشركاء . قال أبو الحسن :
قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء وقوم ينصرونه على ما سمع
منه . وقوى هذا القول الثاني .

(١) البيت لهجد الله بن الزبيري .

الشاهد فيه قوله : ورمحا إذ لا يجوز هنا عطف الرمح على السيف لما كان
الرمح لا يتقلد (إيضاح شواهد الإيضاح للقيس ق ٤٦) .

(٢) رواية أخرى للبيت ساقطة من أ ، ب ، ج ،

باب المفعول له

الإسم الذى ينتصب فى هذا الباب ينتصب بالفعل الذى قبله وإنما تذكره لتعرف الغرض الذى من أجله فعلت ذاك الفعل . فهو جواب لـ "لَمْ" ، كما كان الحال جواب كيف . وذلك قولك : ضَرَبْتُهُ تَقْوِيماً لَهُ ، وَجِثَّتْكَ إِكْرَاماً لَكَ ، وَأَكْرَمْتُهُ حَذَرَ ثَمَرِهِ . فالغنى : ضربته للتقويم ، وَجِثَّتْكَ لِلإِكْرَامِ ، وَأَكْرَمْتُهُ لِلحَذَرِ . فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه .

ومما جاء فى الشعر من ذلك قوله :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَجْبورِ

والمَهْوُولَ من تَهَوَّلِ المَهْجُورِ (١)

ويموز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة . وما أنشدته قد جاء فيه الأمران جميعاً .

(١) الرجز للعجاج (ديوانه ، من مجموع أشعار العرب ، ليسبيخ ١٩٠٣ ج ٢ ص ٢٨) .

الشاهد فيه نصب مخافة ، وزعل ، والهول على المفعول له والتقدير : للمخافة وللزعل ، وللهول . لحذف الجار ، ووصل الفعل فنصب . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٤٦) .
الهجور يروى فى أ : القبور .

باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول

وهو على ضربين أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع والآخر ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع .

فالأول على ضرب من منها ما كان خبر كان وأخواتها وخبر ما واسم إن وقد تقدم ذكر ذلك . ومنها التمييز والحال .

بابُ الحال

الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك: جاءني زيدٌ راكبًا ، وخرجَ عمروٌ مُسرِعًا فَعْنَى هذا : خرجَ زيدٌ في حالِ الإسراع [ووقت الإسراع (١)] فأشبهت ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف فقالوا : في الدارِ زيدٌ قائمًا . فعمل فيها المعنى الذي هو : في الدارِ . ولم تكن كالظروف في عمل المعنى فيها تقدمت أو تأخرت لأنها مفعول صحيح والمفعول الصحيح إنما يعمل فيه الفعل المحض فلم يحيزوا : قائمًا في الدارِ زيدٌ ، كما أجازوا : كلَّ يومٍ لك ثوبٌ فاعملوا المعنى الذي هو لك في الظرف الذي هو : كل يوم لأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض وإذا كان الفعل المحض يضعف عمله

(١) زيادة من أ ، د

فما تقدم عليه بدلالة قولهم : زيدٌ ضربتُ . وامتناعهم من رفع زيد لو آخر فأوقع بعد ضربت ، فَأَنَّ يَضْعُفَ عمل المعنى فيما تقدم عليه أجدر فلذلك أجازوا : في الدارِ زيدٌ قائماً ، وفي الدارِ قائماً زيدٌ : ولم يجيزوا : قائماً في الدارِ زيدٌ لما تقدم على المعنى لأن هذا مفعول صحيح في الأصل وإنما شبه بالظرف للمشابهة التي بينهما فلا يجب أن يسوى به كما أن ما لا ينصرف لما أجرى مجرى الفعل للشبه العارض منه فيه لم يجب أن يسوى بينه وبين الفعل في جميع أحواله . وفي الحال شبه من التمييز أيضاً . وذلك أن قولك : جاء زيدٌ ، يحتمل المجيء أن يكون على ضروب شتى وصفات مختلفة فإذا قال : راكباً ، أو ماشياً فقد بين بالحال الإيهام الذي كان في المجيء . كما أنه إذا قال : امتلاً الإناء ماءً ، فقد بين بالمفسر ما امتلاً منه الإناء فلذلك كان الحال نكرة ، كما كان المميز (١) كذلك . فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهديك وطاقتك ، ورجع عوده على بدئه ، وأرسلها العراكُ ، وهذه معارف وهي أحوال . فالقول إن هذه الأشياء ليست أحوالاً ، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه فالتقدير : طلبته يجتهدُ ، وأرسلها تعتركُ ، فدل جهديك والعراك على يجتهد ، وتعترك . فالفعل هو الحال في الحقيقة وهذه الألفاظ دالة عليه . ويدل على صحة ذلك أن المضمر لم تقم أحوالاً في شيء لأنه لا دلالة فيها على لفظ الفعل كما في ألفاظ المصادر دلالة عليها . ألا ترى أنهم لم يجيزوا : مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍ

قبيح^(١) ، وإن كان هو ضمير مروي لأن هو لادلالة فيه على لفظ الفعل ، كما في لفظ المصدر دلالة على لفظه . وإذا كان الأمر على هذا فقول من ذهب إلى أن خبر كان ، والمفعول الثاني من ظننت أحوال فاسد لأنه قد يقع مضمراً في نحو : كنته ، وظننته إياه .

وقد سد الحال مسد خبر المبتدأ في نحو : ضَرَبَني زيداً قائماً . وقولهم : هذا بُسراً أطيبُ منه تَمراً . فبُسرأ وتَمراً انتصبا على الحال ومعنى الكلام : هذا إذا كان بُسرأ أطيبُ منه إذا كان رُطباً . ولو قال : هذا بُسرأ أطيبُ

(١) في حاشية الأصل : قوله : مروي بزيد المرور مبتدأ ، وقد أضافه إلى ضمير الفاعل وهو ياء المتكلم . والباء من قولك بزيد متعلقة بالمرور . وزيد مجرور بالباء والجار والمجرور في موضع نصب بالمرور فهو معمول له ومتصل به وفي حيزه . فقولك : مروي بزيد كله مبتدأ . فإذا قال : مروي بزيد حسن وهو بعمر قبيح . فقوله : حسن هو الخبر ، وفيه ضمير فاعل يعود إلى المرور . وهذا كله كلام مستقيم .

فأما قوله : وهو بعمر قبيح ، فهو ضمير المرور . والباء من قوله : بعمر متعلقة بهو ، كما تعلقت الباء من قوله : بزيد بالمرور . فبعمر في موضع نصب بهو . وهو على هذا متصل بهو معمول له منصوب به . فيصير قولك : وهو بعمر مبتدأ . وقولك : قبيح خبره . وهذا فاسد لأن السكنايات والضمائر لا تعمل عمل الأفعال . وإنما عملت مظهرأ بها عمل الأفعال . فالمرور يعمل عمل مرت لأنه يناسبه بلفظه ومعناه . وأما هو من قولك : وهو بعمر قبيح ، فلا يجوز أن يعمل عمل المرور وإن كان ضميره لأنه لا يناسب الفعل بلفظ ولا معنى . فن هاهنا فسدت المسألة .

فأما الكوفيون فقد أجازوا تعليق باء الجر بضمير المصدر كما أجازوا تعليقها بمظهره لأنه في معناه وأشد في ذلك :

= وما هو عنها بالحديث المرجم

منه عنبٌ لم يحز النصب في البسر والعنب ، كما جاز في البسر والرطب
لأن البسر لا يتحول عنباً كما يتحول رطباً .

والحال على ضربين ضرب منتقل كقولنا : جاء زيدٌ راكباً وضرب
غير منتقل كقوله عز وجل : « وهو الحقُّ مُصَدِّقاً (١) » .

= [من معلقة زهير بن أبي سلى (المعلقات العشر وأخبار قائلها ص ٧٧)
وصدر البيت :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم]

فمن على ما ذكره متعلق بهو والمجرور في موضع نصب بهو . هذا مذهب
القوم ورأيت بعض أصحابنا البصريين لا يستبعد مذهبهم بل يقويه وينصره .
وقد يجوز عندي أن تعلق الباء من قولك : وهو بعمر وقبيح بقبيح أى مروى
بزيد قبيح بعمره . ومعناه ينبغي لعمره ألا يحوجني إلى زيد فيكون لها معنى
غير المعنى الأول لأن المعنى : يحسن منى أن أمر بزيد ويقبح منى أن أمر بعمره .
فالمعنى الذى ذكرناه آخرها هو : لأن مروى بزيد يحسن من وجهه إلا أنه يقبح
بعمره أن أفعله أنا . كأنه يعذر نفسه في مزوده بزيد ويستحسنه من نفسه
ويستقبحه من عمره .

ولعمري إن في هذا المعنى تعسفا وعدولا عن الظاهر إلا أنه على هذا
يتأتى ولا يستحيل .

(١) سورة البقرة ٢ : ٩١

باب التمييز

جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً فتيبته بأحدها . والعامل في التمييز يكون على ضربين فعل وغير فعل .

فما عمل فيه الفعل فنحو : تفقأ زيدٌ شحمًا ، وتصببَ بدنُ عمرو

عرقًا ، وامتلاً الإناءُ ماءً فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى لأن المنصب هو العرق والذي ملأ الإناء هو الماء والذي تفقأ هو الشحم . فالرفوع هو المنصوب في هذا الباب كما كان الحال المنصوب في قولك : جاء زيدٌ راكبًا هو المرفوع في المعنى . وسيبويه لا يحيز التقديم في هذا فلا تقول : شحمًا تفقأت وأجاز غيره التقديم وأشد في ذلك :

أنهجر سَلَمَى للفراق حبيبها

وما كان نفسًا بالفراق تطيب^(١)

قال أبو إسحاق^(٢) الرواية :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

(١) البيت للمخبل السعدي (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٦)

الشاهد فيه : تقديم التمييز (نفسًا) على الفعل وهو (يطيب) .

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ت سنة ٣١١ (عن زهرة

الآل يا لابن الأنباري ص ٣٠٨) .

ومن هذا الباب قوله عز وجل : « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ
نَفْسًا ^(١) » وَقَرَرْنَا بِهِ عَيْنًا. والمعنى : طِبْنَ به أَنْفُسًا ، وَقَرَرْنَا بِهِ أَعْيُنًا ،
فوقع الواحد موقع الجميع .

وما كان العامل فيه غير فعل يذكّر في باب ما ينتصب عن
تمام الاسم .

بابُ الاستثناء^(١)

ليس يخلوا الاستثناء من أن يكون في كلام موجب أو غير موجب.
فالاستثناء من الكلام الموجب نصب مثال ذلك : جاء القومُ إلا زيدا
وخرج أصحابك إلا عبدَ الله ، وانطلقَ الناسُ إلا اخوتك. فانتهاب الاسم
إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا كما أن
الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو .

فإن كان الكلام المذكور قبل إلا غير موجب فإنه لا يخلو من
أن يكون تاماً ، أو غير تام .

فمثال غير التام : ما جاءني إلا زيد ، وما ذهب إلا عمرو فهذا

(١) في حاشية الأصل : الأصل في الإستثناء عند النحويين أن يستثنى الأقل
من الأكثر وكذلك سمع في كلام العرب . فإذا قلت : جاء القوم إلا زيدا
نصبت زيدا على مذهب سيبويه بالفعل الأول وهو مشبه عنده بقولك : عشرون
درهما ، لأنه ينتصب على التمييز ولكنه عمل فيه ما قبله كما عملت عشرون فيما
بعدها . وقد اختلف قوله في ذلك لأنه لما ذكر : ما رأيت أحداً إلا زيدا قال
فهذا على غير رأيت . وقال المبرد والزجاج : ينتصب ما بعد إلا بمعنى أستثنى .
وقال الكسائي : ينتصب ما بعد إلا لأن تقديرها : إلا أن زيدا . وقال الفراء :
ينتصب ما بعد إلا لأنها مركبة من أن ولا فلذلك عملت عملين يريد أنها عملت عمل
أن في قولك : جاءني القوم إلا زيدا وأنتك إذا قلت : ما جاءني أحد إلا زيد ،
فهو بمنزلة لا إذا قلت : جاءني زيد لا عمرو .

لا يكون فيه إلا الرفع لأن الفعل مفرغ لما بعد إلا فالعامل فيه ما قبل
إلا ، ونحو ذلك : ما ضربتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بعمرٍ .

ومثال التام نحو : ما جاءني أحدٌ ، وهل جاءك رجلٌ . فإذا استثنيت
من هذا رفعت الاسم الذي بعد إلا فقلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ
وهل جاءك رجلٌ إلا زيدٌ ، ورفعته لأنك أبدات الاسم الذي بعد إلا
بما قبله فصار : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ بمنزلة : ما جاءني إلا زيدٌ .
وبالبدل من المنصوب والمجرور بمنزلة البدل من المرفوع . وإن شئت نصبت
ما بعد إلا ، كما نصبت في الإيجاب لأن الكلام قد تم ها هنا في النفي
كما تم في الإيجاب فقلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً . فإن قدمت المستثنى
فقلت : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، لم يكن في المستثنى إلا النصب لأن البدل
الذي كان يجوز في قولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ قد بطل بتقدم الذي
كان يكون بدلا على المبدل منه فبقى النصب على أصل الاستثناء ولم
يجز غيره .

وقد يحمل في هذا الباب البدل على الموضع لاستحالة حمله على اللفظ
وذلك قولهم : ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ ، فزيد محمول على موضع
الجار مع المجرور ، وموضعها رفع بأتاني ، وكذلك لا أحدٌ فيها إلا عبدُ الله
حات عبدُ الله على موضع لا مع أحد لأن الموضع رفع بالابتداء ، ولم يجز
الحمل على اللفظ لأن « لا » لاتعمل في المعارف ، إنما تعمل في الأسماء الشائعة .

وكذلك من في قواك : ما جاءني من أحدٍ . وتقول : ما أكل أحدٌ
إلا الخبزَ إلا زيداً ، فلا يكون في زيد إلا النصب لأن المعنى : كل الناس
أكل الخبز إلا زيداً . وتقول : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً ، فترفع
أحد الاسمين ، وتنصب الآخر . ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا أن تدخل
حرف العطف فتقول : وإلا عمرو ، لأن فعلاً واحداً لا يرتفع به فاعلان
إلا على جهة الاشتراك بالحرف .

باب ماجاء بمعنى إلا من الكلم

قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف . فأما لإسم فنحو : غير
وسوى وسواء ولاسيا : وحكم غير إذا وقعت في الإستثناء أن تعرب
بالإعراب الذي يجب للإسم الواقع بعد إلا تقول : أناي القوم غير زيد .
فتنصب غيراً نصبك الإسم الذي يقع بعد إلا في قولك : جاءني القوم
إلا زيدا وكذلك : ماجاني أحد غير زيد ، وما مررت بأحد غير
زيد وأصل غير أن تكون صفة خلاف مثل وأصل إلا أن تكون
للاستثناء ثم تدخل كل واحدة منهما على صاحبها فيجوز في قولك :
جاءني القوم غير زيد أن تجعل غير صفة للقوم فتقول : جاءني القوم
غير زيد وكذلك قوله عز وجل : « لا يستوي القاعدون من المؤمنين
غير أولى الضرر (١) » . من رفعه جعله صفة للقاعدين ومن جر جعله
صفة للمؤمنين ومن نصب جعله إستثناء . وكذلك إلا تقول : جاءني
القوم إلا زيدا

فتنصب الإسم بعد إلا على الإستثناء ويجوز أن ترفعه إذا جعلت
إلا وما بعدها صفة فتقول : جاءني القوم إلا زيد وعلى هذا قوله
عز وجل : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (٢) » والمنصوب
والمحذور في هذا كالمرفوع .

(١) سورة النساء ٤ : ٩٥ .

(٢) سورة الأنبياء ٢١ : ٢٢ .

وما جاء من الأفعال فيه معنى الإستثناء فقولهم : لا يكونُ وليس وعداً . فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار إسم لا يستعمل إظهاره وذلك قولك : أتانى القومُ لا يكونُ عمرأ ، وأتوني ليس زيدا تقديره : لا يكونُ بعضُهم عمرأ . وليس بعضهم زيدا . وكذلك خلا وعدا

فأما الحرف (١) فحاشا وهو حرف فيه معنى الإستثناء تقول : أتانى القومُ حاشا زيدٍ . فوضع الجار مع المجرور نصب . وكذلك خلا فى قول بعضهم تقول : أتانى القومُ خلا عبد الله . فإن أدخلت ما على خلا فقلت : ما خلا عبد الله نصبت عبد الله ولم يحز فيه غير ذلك وكان موضع ما وما بعدها نصبا .

بابُ الاستثناء المنقطع^(١)

الإستثناء المنقطع أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو : ما جاءني أحدٌ إلا حماراً . فالاختيار فيه النصب وإن كان الكلام غير موجب ومن ذلك قوله :

وما بالرَّبعِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَوَارِيٌّ^(٢)

فالأواريُّ ليس من جنس أحد . ومن ذلك قوله عز وجل :

(١) في حاشية الأصل : الإستثناء المنقطع يحجب هلى معنى لكن وأغنى في قول سيديويه . وبابه النصب في لغة أهل الحجاز . وبنيو تميم يرفعون فيقولون : ما في الدار أحد إلا ظبي فيجوز أن تجعل أحدا هو الظبي على معنى التشبيه ويكون داخلا في باب قولهم : عتابه الضرب وتحيته السيف . ويجوز أن يذكر أحداً توكيداً . وأجاز المازني وجها ثالثا وهو أن أحداً يقع على الإنس وغير الإنس فأجاز أن يقول : ما في الدار أحد إلا ظبي ، فتجعل ظبيا بدلا من أحد الشيتين اللذين وقع عليهما أحد قال الراجز :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

[البيت لعامر بن الحارث المشهور بجران العود . وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ١٣٣) . الشاهد في إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله : أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بني تميم . وأهل الحجاز يوجبون النصب (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني ص ١٨٧)]
تجعل اليعافير والعيس أنيس ذلك الموضع .

(٢) هذه العبارة جزء من بيتين للنابغة الذبياني (ديوانه ص ٣٠) وروايتها:

وقفت فيها أصيلا أنا سائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

« لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ »^(١) « فعاصم فاعل ومن رحم معصوم والمفعول ليس بفاعل . ومنهم من يجعله [استثناء (٢)] متصلا فيقول إن عاصما معناه : لا ذا عصمة إِلَّا مَنْ رَحِمَ .

ذكر الضرب الثاني من القسمة الأولى

وهو ما انتصب من الأسماء عن تمام إسم ولم ينتصب عن تمام كلام . أ كثر ما يكون هذا الضرب في الأعداد والمقادير . والمقادير على ثلاثة أضرب مَسْوُوحٌ وَمَكِيلٌ وَمَوْزُونٌ .

فما كان على معنى المساحة فقولهم : مافى السماء قدرُ راحةٍ سحاباً .

== إلا الأوارى لا ياما أبينها والنوى كالحوض بالماظومة الجلد

الشاهد فيهما : نصب الأوارى في النقي . وهو الوجه الجيد لأن الأوارى من غير جنس الأحدين فالبدل فيه ضعيف . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٧) .

(٢) في حاشية الأصل : ذكر سيبويه مواضع زعم أنه لا يجوز فيها إلا النصب كقوله تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله إِلَّا من رحم » [هود ٤٣/١١] لأن هذا مما لا يحتمل إلا تأويلا واحداً . وقال غيره : يجوز أن تجعل : من رحم في معنى راحم يراد بذلك الله تعالى كأنه قال : لا عاصم اليوم من أمر الله إِلَّا الله . ويجوز أن يكون عاصم في معنى معصوم ، كما قال : « عيشة راضية ، أى مرضية . وإن شئت جعلت عاصما واقعا على مفعول قد طرح كأنه قال : لا عاصم اليوم لنفسه . وغير ممتنع أن تقول : عصم الرجل ، في معنى اعتصم .

فقدّر الراحة مقدار يجوز أن يكون من السحاب ومن غيره فإذا قال :
سحاباً يَبِّينَ به ذلك المبهم .

وما كان على معنى السكيل فقولهم : عندى قفيزانٍ بُرّاً فالقفيزان
يكونان من البر و [من ^(١)] غيره كما كان قدر الراحة كذلك .

وما كان على معنى الوزن فقولهم : عندى مَنَوَانٍ سَمَنًا وقالوا :
لى مثلهُ رجلاً فنصبوا رجلاً لحجز الإضافة بينه وبينِ مِثْلٍ . وإن لم
يكن مما تقدم من المقادير ولكن لما كان مثله شائئاً في أشياء مبهما
صار الناصب لذلك في التبيين كتبيين الناصب في المقادير .

وقول الأعشى :

يا جارتنا ما أنتِ جَارَةٌ ^(٢)

يجوز أن يكون موضع جاره الموقوف آخرها نصبا بأنه تمييز يدل
على ذلك جواز دخول من عليها في نحو قول الآخر :

ياسيداً ما أنتَ من سيدٍ موطئ الأكنافِ رحبِ الذراعِ ^(٣)

(١) زيادة من أ

(٢) هذا صدر بيت للأعشى (ديوانه ص ١٥٣) ويروى البيت في الديوان

يا جارتى ما كنت جاره بانت لتحزنتنا عفاره

الشاهد فيه جواز دخول من على قوله : جاره فهو في موضع نصب على التمييز
(إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٨) .

(٣) البيت للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي من قصيدة رثى بها يحيى

ابن شداد بن ثعلبة بن بشر ، أحد بني ثعلبة . وقال أبو عبيدة هي لرجل من بني =

ويحوز أن يكون موضعها نصبا على الحال والعامل فيها مافى الكلام
 من معنى الفعل لأن معنى : ما أنت جاره كُنُبتَ جاره [وكرمتِ
 جاره (١)] فتنصب جاره [على الحال (٢)] كما انتصب آية في قوله
 عز وجل : « هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ (٣) » وجميع ما يفسر من المقادير
 والأعداد فمن تدخل عليه نحو : مافى السماء قدر راحة من السحاب،
 ولى عشرون من الدراهم ، ولله درّه من الرجال . ومنه ما تدخل عليه من
 فتقره على إفراده كقولك (٤) : لله درّه من رجل

قريع رثى بها يحيى بن مبسر صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفى له حتى قتل
 (ديوان المفضليات للضبي ، بيروت ١٩٢٠ ج ١ ص ٦٣٠) .
 ويروى البيت في المفضليات :

يا فارسا ما أنت من فارس موطأ البيت رحيب الذراع
 الشاهد فيه قوله : ما أنت من سيد على أن موضعه تمييز يدل على ذلك دخول
 من عليه كما قالوا : لله دره من فارس وقالوا : لله دره فارساً (إيضاح شواهد
 الإيضاح للغبسى ق ٤٨) .

- (١) زيادة من أ
- (٢) زيادة من أ ، ب
- (٣) سورة الأعراف ٧ : ٧٣
- (٤) في ب : كقولها

باب تمييز الأعداد

أسماء الأعداد لإيهامها من حيث كانت تقع على جميع المعدودات بمنزلة المقادير في احتياجها إلى ما بينها كاحتياج المقادير إليه . وهذه الأعداد المبينة على ضربين أحدهما ما يلحقه تنوين والآخر ما يلحقه نون أو في حكم ما تلحقه النون .

فالذي لحقه التنوين هو ما كان من الثلاثة إلى العشرة فهذا يضاف إلى الجمع الذي بُنى لأدنى العدد وذلك ما كان على أَفْعَلْ وَأَفْعَالْ وَأَفْعَلَةٌ وفِعْلَةٌ وذلك نحو : ثلاثة أبياتٍ ، وخمسةُ أثوابٍ [وثلاثة أناسٍ ^(١)] وخمسة أجربة وأربعة غلّة .

وأقل العدد العشرة فما دونها ، وهكذا كان القياس في ثلاثمائة وأربعمائة أن يبين بالجمع فيقال : مئاة أو مئى ^(٢) ولكنه بما استغنى فيه بلفظ الواحد عن الجمع . وربما جاء في الشعر ثلاث مئاة وأربع مئين ونحوها مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك .

وما يبين بالواحد من أسماء الأعداد المنونة قولهم : مائة ألف ، ومائة

درهم . وكذلك الألف تضيفه إلى المفرد فتقول : ألف درهم ،

وألف ثوب . فإن أردت تعريف شيء من ذلك بالألف واللام أحتملها

(١) زيادة من أ ، ب

(٢) في أ ، ب مئين

الإسم الثاني المضاف إليه فقلت : عشرة الأتواب ، وخمسة الأبواب ،
وألف الدرهم ، ومائة التوب . فإذا زاد على العشرة شيء جعلت
العشرة مع اسم العدد الذى زاد على العشرة إسماء واحداً وبنياً على الفتح
وجعل الإسم الثاني بمنزلة ما ثبت فيه النون من أسماء الأعداد وذلك
قولك : أحد عشر درهماً ، وثلاثة عشر درهماً (١) :

فأما إنا عشر ، فإن عشرا فيه بمنزلة النون فى إثنين لمعاقبها لما
وتعرب إعراب الإسم المضاف . ولا يجوز إضافة اثنى عشر كما لا يجوز

(١) فى حاشية الأصل : وأصل أحد عشر أحد وعشرة إلا أنهم حذفوا الواو
وجعلوا الاسمين اسماً واحداً وبنوا الأول على الفتح لأن الصدر من كل اسمين
جمل إسماً واحداً مقصور على الفتح نحو : حضرموت لأن الثانى زيادة ضمت إلى
الأول فهو كماء التأنيث فى قولك : ضارب وضاربة . فسكبا يفتح ما قبل تاء
التأنيث كذلك يفتح الصدر من الإسمين المجمعول أحدهما مع صاحبه شيئاً واحداً .
وأما الاسم الثانى فبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف الذى هو الواو
وحركة الواو الفتح وحذفت التاء فلم تقل : أحد عشرة إذ كان لا يحتاج إليه
من حيث أن التاء فى عشرة تدل على التذكير وأحد إذا لم يكن فيه علامة التأنيث
علم منه التذكير وكذا ثلاثة عشر إلى تسعة عشر تدل فيه التاء على التذكير .
ولا تطلب من اسم واحد أكثر من علامة واحدة . وإنما اختار ومزج أحد
الاسمين بالآخر ليكون دالا على أن الأحد وقع دفعة واحدة . فإذا قيل : أخذت
خمسة عشر كان الظاهر أنه أخذها مرة واحدة . ولو قال : أخذت خمسة وعشرة
لم يكن الظاهر مقتضيا لذلك بل الغالب عليه أن تكون مأخوذة فى دفعتين . ومع
كون الاسمين بمنزلة الاسم الواحد المبنى فهما بمنزلة اسم فى التنوين والدليل على
ذلك انتصاب الاسم بعدهما على التمييز .

إضافة ما فيه نون التثنية ، ولا يجوز حذف عشر كما تحذف النون من الاسم المثنى لزوال معنى العدد بالحذف^(١)

فإذا ضوعف أدنى العقود وهو العشرة اشتق [له^(٢)] اسم من لفظ العشرة والحق الواو والنون ، أو الياء والنون وذلك نحو : عشرون ، وكذلك ما بعده إلى التسعين . والذي يبين به يكون واحدا نكرة نحو : عشرون درهما . فإذا بلغ العدد المائة تركت التنوين وأضفت فقلت : مائة درهم . فإن أردت التعريف عرفت الثاني فقلت : مائة درهم . وإن عرفت : أحد عشر درهما ونحوه قلت . الأحد عشر درهما ، وعلى هذا القياس ما بعده إلى العشرين .

(١) في حاشية الأصل : أعرب اثنا عشر من بين هذه العقود للدلالة على أصل الباب الإعراب ولا يجب أن يعمل لاختصاصهم هذا الإعراب من بين الجمع كما لا يجب أن يعمل لتصحيحهم القود ، والقصوى دون الباب وذلك أن الغرض الدلالة على الأصل فيجب أن يعرب واحد من الباب .

وأما الاسم الثاني في إثني عشر ، فإنما بنى لأنه عاقب النون في اثنين ولم يبن على الكسرة وإن كان حركة النون إياها ليكون كأخواته . ولا يجوز أن تضيف اثني عشر لأجل أنك لا تخلوا من أن تثبت عشر فتقول : اثنا عشر ك ، أو تحذف عشر فلا يجوز أن تثبته فتقول : اثنا عشر ك ، كما تقول : خمسة عشر ك لأجل أن عشر إذا كان قائما مقام النون لم يحز اجتماعه مع الإضافة كما أن النون كذلك . فن حيث امتنع أن تقول : اثنا ك ، امتنع أن تقول : اثنا عشر ك . ولو حذف عشر ، كما حذف النون ، فقلت : اثنا ك أ بطل العدد ولم يعلم الشيثين تريد أم الأشياء التي عددها اثنا عشر .

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

بابُكم^(١)

اعلم أن كم تستعمل في موضعين في الخبر والاستفهام . فإذا استعملته^(٢) في الخبر بينته^(٣) بالواحد والجميع وأضفته^(٤) إلى المعدود كما تضيف الأعداد المنونة وذلك قولك : كم رجل عندك ، وكم غلمان لك . فكم موضعها رفع بالابتداء وهي مضافة إلى غلمان وعندك ولك في موضع الخبر والقياس أن تبين بالواحد من حيث كان عدداً كثيراً^(٥) . فأما تبينهم له بالجمع فعلى القياس المتروك في ثلاثمائة ونحوها .

وتقول : كم رجل جاءك ، وإن شئت قلت : جاءوك على معنى كم دون لفظها . في القرآن : « وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً^(٦) » ، « وكم من قرية أهلكناها^(٧) » ثم قال : « أو هم قائلون » .

(١) في حاشية الأصل : كم اسم موضوع للكثرة فيعود إليه الضمير على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى فهو بمنزلة كل نحو قوله : « وكل أتوه واخرين » (سورة النمل ٢٧ : ٨٧) على المعنى وعلى اللفظ قوله تعالى : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً ، (سورة مريم ١٩ : ٩٥) .

(٢) في أ ، ب ، د : استعملتها .

(٣) في أ ، ب ، د : بينتها

(٤) في أ ، ب ، د : أضفتها

(٥) في حاشية الأصل : يعني أنه كان يجب أن يبين بالجمع من حيث كان موضوع هذا الباب أي من الثلاثة إلى العشرة على أن يضاف إلى جمع .

(٦) سورة الأعراف ٧ : ٤

(٧) سورة النجم ٥٣ : ٢٦

وقد تجعل كم في الخبر بمنزلة عشرين فت نصب ما بعدها ويختار ذلك إذا وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك كقوله :

تَوُّمٌ سِنَانَا وَكُم دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُخَدَّوْذًا غَارُهَا (١)

وأما كم إذا كانت بمعنى الاستفهام فهي بمنزلة عدد منون ولا تبين إلا بالأسماء المفردة في قول البصريين وذلك نحو : كم رجلاً جاءك ، وكم غلاماً ملكك . ولا يجوز : كم غلاماً لك . كما لا يجوز : أعشرون دراهم لك (٢) .

(١) قال ابن برى في شرحه لشواهد الإيضاح (ق ٢٥) : البيت لزهير وقيل لابنه كعب . وذكر ابن جني أنه للأعشى .
في حاشية الأصل : يقولون : كم في الدار رجلاً شكياً ، للفصل بين الجار والمجرور إذا قالوا : كم في الدار رجل ، كان قولك : في الدار فاصلاً بين الجار الذي هو كم وبين المجرور الذي هو رجل . فالتقدير : كم محدود باغارها من الأرض ثم لما أوقع قوله : دونه بعد كم نصب محدوداً بما إذ لو جر لكان قوله : دونه من الأرض فاصلاً بين كم ومحدودب المجرور به ومثله :

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

[البيت للقطامي (ديوانه ص ٣٠) وهو من شواهد الكتاب (ج ١ ص ٢٩٥)]
لم يقصد الاستفهام إنما أراد أن فضاهم عشية كثير . ثم فصل نالني على أن يكون كم مبتدأ ، ويكون نالني فيه ضمير مستور فيه ، والجملة في موضع الخبر كأنه : كم فضل نائل إياي ، كما يقول : كم غلام ضارب إياك ، ثم أنه لما أوقع نالني بين كم وفصل نصبه .

(٢) في حاشية الأصل : عند قوله : كما لا يجوز : أعشرون دراهم لك . كم في الاستفهام لا تعرى من معنى الكثرة . فإذا قلت : كم رجلاً جاءك فالمعنى : أعشرون =

فإن قلت : كم لك غلماناً^(١) جاز أن تنصب غلماناً على الحال
ويكون العامل فيه مافى لك من معنى الفعل كأنك أردت : كم نفساً غلماناً
محذوف المفسر . وعلى هذا تقول : كم درهمك ، وكم درهم لك تريد :
كم دافقاً أو كم قيراطاً درهم لك .

== رجلا جاءك أم ثلاثون . ولما كان متضمناً لمعنى السكثرة واحتاجوا إلى الفصل بين
الخبر والاستفهام نصبوا بمنزها في الاستفهام وألزموها النكرة المفردة لأن المميز
المنصوب لم يحىء فى شيء من الأعداد بمجموعاً . وقد غلب المفرد على التمييز حتى
جاء فيما ليس بعدد نحو ما تقدم من قوله : د فلن طبن لكم عن شيء منه نفساً ،
(النساء ٤ : ٤) وإنما جرى كم بجرى عشرين لأجل أنهم قدروا فيها التنوين
من حيث كانت إسماء وكافى الأسماء تستحق التنوين فى الأصل . وإذا كان كذلك
كان قريباً من قولهم : هم حواج بيت الله . لأنهم نصبوا به كما ينصبون بما فيه تنوين
من حيث أنه إنما سقط لسبب وهو مشابهة الفعل كذلك أصل كم التنوين وإنما
أوجب إسقاطه البناء لمشابهة الحرف فقد اجتمعاً فى أن أصل كل واحد منهما
التنوين وإن كان ما لا ينصرف مفارق المبنى من حيث أنه ينون فى الشعر نحو :
قواطنا مكة من ورق الحى .

[البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٨ ، ٥٦) ونسبه
إلى المعاج] .

(١) فى حاشية الأصل : إذا قلت : كم لك غلماناً فالتقدير : كم نفساً استقر لك
غلماناً أو مملوكين . وحذف المفسر إذا دل الحال عليه كثير نحو : كم درهماً تريد ،
كم دافقاً درهمك فدافقاً مفسر كم وحذف لدليل الحال عليه إنك إذا ذكرت الدرهم على
أنك تسأله عن وزنه تريد الدافق وما أشبهه . ونقول : كم حنطتك ، وكم مالك
تريد : كم جريرتنا أو كم قفيزاً حنطتك وكم درهم مالك .

ونقول أيضاً : كم غلمانك تريد : كم نفساً غلمانك . فإن قدمت غلمانك

وتكون كم في موضعها من الخبر والاستفهام مبتدأة ومفعولة وفاعلة في المعنى . فمثال الإبتداء قد تقدم . ومثال المفعول كقولك في الخبر : كم غلمان قد رأيت . وإن شئت : كم غلام قد رأيت وفي الاستفهام : كم غلاماً رأيت . فموضع كم نصب بأنه مفعول به كأنك قلت : أعشرين غلاماً رأيت أم ثلاثين^(١) ، فقام كم مقام أسماء العدد فانتظم جميع أسماؤها . ومثال كونها فاعلة في المعنى : كم غلاماً جاءك ، فكـم في موضع رفع بالابتداء . ولا يكون رفعاً بالفعل كما أن قولك : زيد جاءك ، لا يكون رفعاً بالفعل إنما يكون رفعاً بالابتداء ولا يتقدم الفعل على كم لأن الاستفهام لا يرتفع بما قبله .

== على لك فقلت : كم غلمان لك لم يحز لأنك لو جعلته حالا كنت أعملت معنى الفعل في الحال مؤخراً عنها وذلك لا يجوز . ولو جعلته تمييزاً لم يحز كما لا يجوز : عشرون غلماناً :

(١) في حاشية الأصل : إذا قلت كم غلاماً رأيت ، وكم رجلاً ضربت فكـم منصوب برأيت وضربت . كأنك قلت : أعشرين رجلاً ضربت أم ثلاثين . وجاز ذلك لأن المفعول يتقدم على الفعل كقولك : زيداً ضربت ، فهو بمنزلة قولك : من رأيت . فتنصب من برأيت كأنك قلت : أى إنسان رأيت . وإذا قلت : كم غلاماً عندك ، فالمراد عشرون غلاماً عندك أم ثلاثون . فكـم مبتدأ ، وعندك الخبر . وتقول في الجر : بكم رجلاً مررت ، فتجرى مجرى قولك : بمن مررت ، وبأيهم مررت ، فهو بمنزلة قولك : بأعشرين رجلاً مررت أم بثلاثين وحرف الجر يتصل بالجرور فيدخل على الاسم مع تضمنه الاستفهام وقدمت الهمزة هنا على الباء لأنهم لو قالوا : بأعشرين ، كان فصلاً بين الجار والجرور وليس في كم حرف يدل على الاستفهام ، وإنما هو موضوع على ذلك . وإذا كان متضمناً للاستفهام كان بمنزلة من في النصب والرفع والجر . ولا يكون كم ==

وتقول . كم ترى الحُروريةَ رجلاً . إذا أعملت ترى كأنك قلت :
أعشرين رجلاً ترى الحُروريةَ . وإن شئت ألفت فقلت : كم ترى
الحُروريةَ رجلاً (١) .

= نفسها فاعلة لأن الفعل لا يتأخر عن الفاعل والاستفهام يقتضى صدر الكلام .
 فلو جعلت كم مرفوعاً بالفعل وقدمته على ما يقتضيه حكم الاستفهام أبطلت حكم
 الفاعلية . ولو رفعتها وأوقعتها بعده على موجب حكم الفاعل فقلت : جاءك كم رجلاً
 أبطلت حكم الاستفهام ، فليس يصح طرف من العمل إلا بفساد طرف آخر .
 فإذا كان كذلك لم تكن فاعلة لفظاً ومعنى . وإنما يكون ضميرها فاعلاً تقول :
 كم رجلاً جاءك ، فيكون في جاء ضمير مرفوع بأنه فاعل كالواو إذا قلت : كم رجلاً
 جاءوك . فهذا معنى بقوله يكون فاعله في المعنى . فكم في الخبر بمنزلة في الاستفهام
 من جهة لزوم التقديم لها فلا يجوز أن تقول : يعجبني ضربك كم رجلاً ، ولا أعلم
 أنه جاءك كم رجلاً ، لأنهم أجروها مجرى واحداً في الحالين فلم يـُـذا قال : كم
 في موضعها من الخبر والاستفهام فسوى بينهما .

(١) في حاشية الأصل : أعلم أن ترى تلغى وتعمل إذا توسطت المفعولين
 كقولك : زيداً ترى منطلقاً ، وزيد ترى منطلق . فإذا قلت : كم ترى الحُروريةَ
 رجلاً فرفعت الحُروريةَ . فالحُرورية مبتدأ وكم خبره . ولزم تقديمه بعد الإلغاء
 من وجهين . أحدهما الاستفهام كما تقول : كيف زيد ، ومن زيد . والثاني رفع
 الحُرورية لأن ذلك لا يجوز إلا بعد تقدم أحد المفعولين كقولك : منطلق يرى
 زيد ولو قلت : يرى زيد منطلق ، لم يجوز ووجب الإعمال . وإن أعملت ترى
 ونصبت الحُرورية كان كم في موضع نصب بأنه المفعول الثاني كما تقول : أعشرون
 رجلاً ترى الحُروريةَ .

كم منع بعض ما لعشرين من التمكن لجعل هذا له عوضاً . ومعنى ذلك أن
 عشرين تكون فاعلة لفظاً ومعنى كقولك : أعجبني عشرون ، ومفعولة واقعة
 في نيتها نحو : ضربت عشرين . ولا يجوز ذلك في كم فلما منع بعض ما لعشرين
 من التصرف جعل له ضرب من التصرف لا يكون لعشرين ليحصل التعادل ؛

وقد يجوز أن يفصل بين كم وبين مميزها في الكلام نحو :
كم في الدار رجلاً . ولا يجوز ذلك في عشرين ونحوها إلا في الشعر
كقوله :

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
يذكرُ نيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً (١)

وتقول . كم جاءك رجلٌ فتجعل كم مراراً فيكون موضعها نصباً
بأنها ظرف كأنك قلت : كم يوماً أو كم مرة جاءك رجلٌ . ومما ينتصب
الإسم بعده انتصاب الأسماء بعد العدد المذون قولهم : لى عنده كذا وكذا
درهماً . فكذا كناية عن العدد (٢) وفصل قولك ذا من كذا بين الكاف
وبين الدرهم فانصب على التبيين .

ومما يجرى مجرى كم في أن المراد بها تكثير قولهم . كآين رجلاً

(١) قال البغدادي (خزائن الأدب سلفية ج ٣ ص ٣٧٤) : هما من الأبيات
الحسين التي استشهد بها سيبويه ولم يعرف لها قائل . أنظر الكتاب ج ١ ص ٢٩٢
ونسبهما العيني (فرائد القلائد ص ٣٧٠) إلى العباس بن مرداس .
الشاهد في ثلاثون للهجر حولاً حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزة وهو حولاً
بالجار والمجرور للضرورة . المرجع السابق .

(٢) في حاشية الأصل : جرى كذا مجرى كم من حيث أنهم لما أدخلوا الكاف
على ذا كان بمنزلة اسم مضاف كقولك : لى ملؤه خلا فنصب ما بعده فقلت :
ضدى كذا وكذا درهماً . قال الخليل كأنه قال له كالمعدد درهماً وإنما قصد أن
أن يبين كونه عبارة عن عدد مهم .

جاءك فالمعنى : كم رجلا جاءك . وأكثر ما يستعمل مع من قال الله عز وجل : « وكأين من قرية عتت عن أمر ربها »^(١) وقال الشاعر .
وكأئن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصاب^(٢)

(١) سورة الطلاق ٦٥ : ٨

(٢) البيت لجرير (ديوانه ج ١ ص ٩) الشاهد فيه أن معنى كائن بمعنى كم .
في حاشية الأصل : في إنشاد هذا البيت وجهان : أحدهما أن تقول : أصبت
بتاء مضمومة . والآخر أن تقول : لو أصيب بياء مفتوحة . فأما إذا أتيت بالياء
وفتحها فلا فطر في فتحها لأنه فعل ماض لم يسم فاعله .

وإعراب البيت أيضاً على هذا الإنشاد واضح سهل إلا أن في المعنى بعض
الضعف وتجربتهما جر صديقا بمن وجعل قوله : يراني صفة له . وفي يراني اسم
فاعل مضمرة يعود إلى صديق والياء من يراني هو المفعول الأول والنون قبلها
عماد . والمصاب مفعول يراني الثاني وفي أصيب أيضاً ضمير مرفوع يقوم مقام
الفاعل وهو توكيد لذلك الضمير كأنه قال : وكأئن بالأباطح من صديق يراني
المصاب لو أصيب هو أى لو أصيب ذلك الصديق في نفسه . فطريقة الإعراب
في هذا الإنشاد مستقيم واضح . فأما المعنى فإنه يضعف وكأنه غير ما أراد
الشاعر . ألا ترى أن هذا الشاعر قد وصف أصدقاءه الذين بالأباطح أنهم إذا
أصيب واحد منهم يرى هذا الشاعر كأنه مصاب في نفسه . وهذا يقتضى أنه
وصف نفسه بصحة المودة وصدق المحبة وليس هذا هو الغرض وإنما غرضه أن
يقول : إن هناك أصدقاء لى يحبوننى الحب الشديد وإذا أصبت بشئ كأنهم
أصيبوا هم في أنفسهم .

وأما الإنشاد الآخر وهو أقوى في نفسى وواضح فهو أن يقول : لو أصبت
بتاء مضمومة إلا أن البيت لا يستقيم إعرابه على هذا الإنشاد إلا بعمل . والعمل =

= أن تجعل قوله : ترانى مقلوباً أصله أراه فوضع يرانى مكان أراه كما قال :

أو بلغت سواتهم هجر

[هذه العبارة جزء من بيت للأخطل (ديوانه ص ١١٠) ويروى :
على العيارات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سواتهم هجر
يروى صدره في الكامل للبرد (ج ١ ص ٣٧٠) :
مثل القنافذ هداجون قد بلغت

استشهد به هنا على القلب في الحكم أى جعل الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً . فهجر هنا مفعول ومع هذا رفع ، وسواتهم فاعل ومع هذا نصب] .

ونظائره كثير وإن كان خلاف وجه الكلام . فإذا حمل على القلب استقام
إعراب البيت ومعناه . ألا ترى أنه يكون المعنى : وكأن بالآباطح من صديق
أراه هو المصاب لو أصبت أنا في نفسى أى أجد عنده من صدق المحبة وصحة إغاء
المودة ما إذا أصبت في نفسى كانوا كأنهم هم المصابون في أنفسهم .

فإن قلت فهو يكون تأكيداً لماذا قلنا يكون تأكيداً للهاء من أراه في الأصل .
فأما بعد القلب فإنه تأكيد لفاعل يرانى لأن فاعل يرانى هو المفعول على الحقيقة
وهو الهاء من أراه . فإن قلت إذا حملت الكلام على القلب فكيف يستقيم لك
أن تؤكدوه وهو كلام على عكس المعنى . قلنا لما كانت هو وغيره يؤكد به المرفوع
والمنصوب والمجرور من المضمرات تقول : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت
بك أنت ، وزيد جاء هو ، وزيد رأيت هو ، وزيد مررت به هو ، جاز أن تجعل
هو تأكيداً لفاعل يرانى وإن كان هو الفاعل في الحقيقة مفعولاً وهو
صاحب الهاء من أراه لأن لفظ هو في موضعه لا يتغير ألا ترى أن هو يؤكد به
المضمر المنصوب والمضمر المرفوع والمضمر المجرور .

باب النداء^(١)

الاسماء المناداة على ضربين مفرد وغير مفرد . فالمفرد على ضربين معرفة ونكرة .

فالنكرة منصوبة في النداء وذلك قولك : يارجلاً ، ويا غلاماً . فقام رجل في هذا الموضع يراد به الشائع الذي لم يختص بالقصد إليه وتوجه الخطاب نحوه كما يقول الأعمى : يارجلاً خذ بيدي ، ويا غلاماً أجرني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً .

وأما المعرفة فعلى ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والآخر ما كان متعرفاً في النداء لتوجه الخطاب إليه وتخصيصه به من بين جنسه . وكلا الضربين مبني على الضم^(٢) . فمثال الأول يا زيد ، ويا عمرو . وقد

(١) في حاشية الأصل : أصل المنادى المفعولية على تقدير : أدعو . إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل وجعلوا يا ، كالخلف منه لدلالته عليه وكان في ذلك اختصار ورفع اللبس إذا لو قيل : أدعو زيداً لجاز أن يظن المخاطب قاصداً الاخبار بدعائه زيداً فيما يستقبل لأن أفعال لا يختص بالحال بل يكون مشتركاً بينه وبين الاستقلال . فلما كان كذلك ألزم ترك إظهار هذا الفعل وجعل يا كالتائب عنه فصار قولك : يا عبد الله يفيد أنك في حال دعائه .

(٢) في حاشية الأصل : والمعرفة في غير النداء نحو : زيد ، والنكرة نحو : رجل ، يستويان في التعريف إذا ضمنا كقولك يا زيد ، ويا رجل .

وسبب التعريف في رجل أنك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجري مجرى أن تقول : يا الرجل ، وتأتي بلام التعريف وتقصّر الاسم على واحد

تُحذف « يا » من هذا النحو^(١) كما جاء في القرآن : « يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا^(٢) » . ومثال الثاني : يا رجلُ ويا غلامُ ، ويا امرأةُ .

من الجنس بعينه . وقد اختلف الناس في نحو زيد وعمر و هل يكون في حال النداء باقيا على عليته أم لا فالنبي يدل على أنه نسكّر حتى جعل جنساً نحو قولك : زيد من الزيدين كما تقول : رجل من الرجال ثم خصص بالنداء من الجنس فقيل : يا زيد ، كما تقول يا رجل . أنا وجدنا د يا ، تمتنع من أن تجتمع مع الألف واللام نحو : يا الرجل ، كما يمتنع اجتماع حرفي تضعيف . وإذا ثبت أن يا في قولك : يا رجل جار مجرى الألف واللام وجب ألا يدخل على نحو : زيد وعمر و مع بقاء التعريف فيه كما أنهم أجمعوا أن العلم إذا أضيف نكرا فإنما يقال . رأيت زيدا بعد أن تقدر زيد من الزيدين كقوله :

علا زيدا نأ يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان

[أوردته المبرد في السكامل ج ٣ ص ١٥٧ ونسبه إلى رجل من طيء ورواه : علا زيدا نأ يوم الحى رأس زيدكم بأبيض مصقول الفرار يمان]

ولو قدر أن زيدا مخصوص بالواحد المعين حتى كأن أحدا لا يعرف غير هذا الاسم كان إضافته محالا لأن الغرض من الإضافة التعريف . وإذا كان الاسم متضمنا للتعريف كانت إضافته بمنزلة إضافة المعرف بالألف واللام .

(١) في حاشية الأصل : وقوله . وقد تحذف يا من هذا النحو يعنى أنه لا تحذف من جميع الأسماء المناداة وإنما يسكون ذلك في الأعلام لا يقال : رجل تعال ، ولا رجلا خذ يدى وإنما يحىء ذلك في الشعر . وإنما كان كذلك لأن فداء الأسماء الاعلام أكثر فتطلب فيها من التخفيف مالا يطلب في غيرها ولذلك خصصت بالترخيم .

فهذان الضربان بنيا على الضم لوقوعهما موقع أسماء الخطاب^(١) .
وأسماء الخطاب يغلب عليها معانى الحروف بدلالة أن كل موضع تقع فيه
أسماء يكون فيها دلالات على الخطاب . وقد تكون للخطاب مجردة
من معانى الأسماء وذلك مثل الكاف فى ذلك ، وأوائك وهُنالك
والتَّجاك ، والتاء فى أنتَ . فلما وقعت هذه الأسماء فى النداء مواقع
الحروف ، وما يغلب عليه شبه الحروف بنيت .

فأما المفرد النكرة فلم يبين لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة أن نداءه
شائع . وكذلك المضاف لأن تعرفه بالإضافة دون الوقوع موقع حروف
الخطاب . فإن وصفت المفرد بالمفرد كان فى الوصف ضربان الرفع
والنصب . فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع . فمثال الرفع : يازيدُ

(١) فى حاشية الأصل : قد سوى بين العلم والنكرة فى أن كل واحد منهما
قد يعرف بوقوعه موقع أسماء الخطاب . ألا ترى أنه جعل سبب الثبات على الأصل
الذى هو سبب النصب فى النكرة أنها لم تقع موقع أسماء الخطاب وقوع يارجل ،
ويازيد . وذلك أنها شائعة فلا تختص كما يكون الخطاب إذا قلت : يارجلا ،
فواحد من الأمة دون غيره . كما يكون إذا قلت : يارجل ، فلما لم يتعرف لم يجر
مجرى أنت وإياك . فلم يبين كما بنى : يارجل ، لما وقع موقع أنت ، وتنزل منزلته .
والمضاف لما لم يكن يكتسب التعريف من الوقوع موقع المضمرات لم يبين كما بنى
يارجل ولو كان مذهب أبى على إن زيدا فى قولك : يازيد لم يتعرف بتخصيصه
بالخطاب من بين الزيدين كتخصيص رجل فى قولك : يارجل من بين الرجال . لم
تجعل العلة فى الثبات على الأصل فى المضاف أنه لا يتعرف بالنداء إذ لو كان زيد
فى قولك : يازيد باقيا على العلمية لم يبين لأنه كان لا يجرى مجرى المضمرات ، ولا
يكتسب ما فيها من التعريف كما لم تسكتسه المضاف فى قولك : ياغلام زيد .

الظريف^(١) ، ويا عمرو العاقل . ومثال النصب : يا عمرو العاقل .

فإن وصفته بمضاف لم يكن في الصفة إلا النصب وذلك : يا زيد غلام عمرو ، ويا بكر صاحب بشر .

والدليل على جواز وصف المفرد المضموم في النداء وإن كان قد وقع موقع مالا يوصف من حروف الخطاب أنهم كما أجروه مجرى [أسماء^(٢)] الخطاب فقد أجروه مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة وذلك في قولهم : يا تميم كلهم^(٣) ، فأضافوه إلى ضمير الغيبة ، كما أضافوه إلى ضمير الخطاب

(١) في حاشية الأصل : إنما جاز حمل الصفة على المنادى في قولك : يا زيد الظريف ، لأجل أنه لما استمر الضم في كل منادى مفرد معرفة شابه الفاعل فجاز إجراء الصفة على اللفظ . والصفة كالجزء من الموصوف بدلالة أنها لا تتقدم عليه لا تقول : مررت بظريف رجل تريد : برجل ظريف . وإذا كان منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه . فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافا إلا النصب كذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافة إلا النصب كقولك : يا زيد أخا عمرو ، فكأنك قلت : يا أخا عمرو .

(٢) زيادة من أ ، ب

(٣) في حاشية الأصل : يا تميم كلهم ، كأن قائلا قال لآلئ على كيف جوزتم وصف المنادى المضموم مع قولهم أنه جرى مجرى أسماء الخطاب نحو : أنت ، وإياك . وهلا امتنعتم من أن تصفوه كما لا يوصف المضمورات فلا يقال : أنت الظريف خارج ، ولا إياك الظريف جرت ، فتجعل الظريف صفة لأنك ، وإياك . فأجاب بأن المنادى المضموم وإن وقع موقع كلم الخطاب فلم يجر مجراها في كل حال واستدل على أنهم لم يصرفوه عن حكم الغيبة رأسا . فقولهم : يا تميم كلهم ، وذلك أنهم أعادوا الضمير على لفظ الغيبة إلى تميم مع أنه منادى مضموم ، كما يقولون ذلك في غير النداء نحو قولك : جاءني تميم كلهم ، جريا على الأصل إذ لم =

في قولهم : يا تميم كلكم والتأكيد في هذا كالصفة تقول : يا بكر
أجمعون وأجمعين وعطف البيان كالصفة^(١) تقول : تقول : يا زيد زيد
على اللفظ . ويازيد زيداً ، على الموضع :

فأما البدل فإنك تقول : يازيد زيداً قبل ، فلا تنون زيداً إذا أبدلت^(٢) .
وكذلك [تقول^(٣)] : يازيد أخانا . وتقول : يازيد وعمرو فتعطف

== يمكن المنادى من أعلام الخطاب في الأصل ألا ترى أن نحو : زيد وعمرو لم يوضع
للخطاب كأت ، وإياك ، وإنما سرى فيه هذا المعنى في هذا الموضع الخصوص
فلا يجب أن يعدل به عن أصله عدولاً مستمراً . فبكما أنهم جوزوا : يا تميم كلهم
وإن كان لا يجوز في المضمر المختص نحو قولك : أنتم كلهم ، وضربتكم كلهم .
كذلك يجوز أن تقول : يا زيد العاقل ، وإن لم يجوز أن تقول : أنت
الظريف خارج .

(١) في حاشية الأصل : وعطف البيان كالصفة نحو : مررت بأبي عبد الله
زيد ، وبهذا زيد ، فهو مجانس للصفة لما فيه من البيان . فإذا قلت : يازيد زيد
وياغلام زيد ، نونت ولم يترك التنوين لأنه غير مبني إذ ليس بنفس المنادى فيجب
بتأوه لوقوعه موقع المبنيات . والصفة في قولك : يا زيد العاقل ، غير مبنية أيضاً
لأن النداء لم يقع عليها فحركة العاقل حركة إعراب . وحركة زيد حركة بناء .

(٢) في حاشية الأصل : فأما البدل فإنك تقول فيه : يازيد زيد أقبل ، فلا
ينون لأن البدل في حكم تكرير العامل . قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين
استضعفوا لمن آمن منهم ، [الأعراف ٧ : ٧٥] فقوله : لمن آمن بدل من قوله :
للذين استضعفوا وقد كرر فيه اللام الذي هو العامل في المبدل منه . فقوله : يازيد
زيد إذا أبدلت بمنزلة : يازيد يازيد ، لأن المفرد المقصود بالخطاب إذا ولي « يا ،
لم يكن فيه إلا البناء على الضم . وكذلك : يا زيد أخانا ، يعني أن القول إذا كان
في حكم تكرير العامل كان بمنزلة قولك : يازيد أخانا .

(٣) زيادة من أ ، ب .

بالواو عمراً على زيد . وتقول : يا زيدُ والحارثُ^(١) ، وإن شئت
نصبت فقلت : والحارثُ .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ^(٢) ، ويا أيُّها الناسُ ، فلا يجوز في الناس
والرجل إلا الرفع . وليس بمنزلة : يا زيدُ الظريف ، لأن الرجل ها هنا
هو المقصود بالنداء .

(١) في حاشية الأصل : قوله : يا زيد والحارث ، جاز أن يعطف ما فيه الألف
واللام على المنادى بيا وإن كان لا يجوز أن تقول : يا الحارث لا جل أن الوار
وإن كانت تنزل منزلة العامل فليس بمنزلة ديا ، فيكونه علماً للنداء الذي يفيد
التعريف فلا يمتنع أن يجتمع معه الألف واللام كما امتنع اجتماعهما مع ديا ، نفسه
لأن الواو إذا لم تسكن علماً كذا لأنه كما قام مقام يا فقد يقوم مقام سائر العوامل
نحو : ضربت زيداً وعمراً ، من حيث كان حرف عطف لم يجتمع علماً تعريف
في قولك : والحارث ، كما يجتمع في قولك : يا الحارث .

(٢) في حاشية الأصل : لما قصدوا نداء ما فيه الألف واللام وكرهوا الجمع
بين ديا ، والألف واللام أتوا بأى وجعلوه صلة إلى نداء ما فيه الألف واللام
من حيث جعلوا أى منادى مفرداً كقولك : يا أى ، كما تقول : يا عمرو .
وجعلوا الرجل صفة له فسرى فيه معنى النداء حتى كأنه قيل يا رجل وجعلوا دها ،
فصلاً بينه وبين الرجل كأنهم جعلوه تنبيهاً على أن المقصود بالنداء هو الرجل
ووجب الرفع فلم يجوز فيه الوجهان كما جاء في : يا زيد الظريف ، لأميرين :

أحدهما أن الرجل ، وإن كان في اللفظ صفة لآى ، كما كان الظريف صفة
لزيد فإنه المقصود بالنداء ، وليس أى باسم مقصود قصده فالترام الرفع في الرجل
مع كونه صفة لزيدان بأنه المقصود بالنداء ، ولفظه موافق لفظ المنادى إذ لا فصل
بين الضم والرفع ، فحركة لام الرجل في قولك : يا أيها الرجل ، بمنزلة حركته
في قولك : يا رجل من جهة اللفظ وإن كانت تلك حركة إعراب مثلها في قولك :
جاءنى زيد . وهذه حركة بناء مثلها في قبل وبعد .

وأما غير المفرد من الأسماء المناداة فعلى ضربين : أحدهما ما كان مضافاً ، والآخر ما أشبه المضاف لطوله .

فالمضاف كقولك : يا عبدَ الله ، ويا غلامَ بكرٍ ، ويا عبدَ امرأةٍ ويا رجلَ سوءٍ . فإن وصفت المضاف بمفرد أو مضاف لم يكن إلا نصباً لأنه لا موضع هنا مخالفاً للفظ كما كان في المفرد المضموم . فإن أبدلت من المضاف مفرداً ضمنت المفرد فقلت : يا غلامنا زيدٌ ، فلم تنون زيدا لأن البدل في التقدير من جملة أخرى . فكأنك قلت : يا زيدٌ .

وأما المنادى المشابه للمضاف لطوله ، فحكمه النصب كما كان المضاف كذلك . وذلك قولك : يا خيراً من زيدٍ ، ويا ضارباً رجلاً^(١) فتنصب خيراً وضارباً معرفة أردت به ، أو نسكرة . وإنما يكون معرفة إذا قصدت به إلى واحد بعينه ، كما تقصد بقولك : يا رجلُ إلى مخصوص

== والثاني إن الصفة كذا الجزء من الموصوف وإذا لزمته قوى الاتصال فتجرى اللام من الرجل مجرى آخر الكلمة . فكذا أن آخر الكلمة في نحو : يا جعفر يضم كذلك جعل حركة اللام في : يا أيها الرجل ، الرفع ليسكون مشاكلاً لذلك في اللفظ . ويقصل بما لا يلزم نحو : يا زيد الظريف ، لأنك إذا قلت : يا زيد استغنيت عن الظريف وإذا قلت : يا أي لم يحز لأن أي مبهم لا يستقل بنفسه .
(١) في حاشية الأصل : المشابه للبضاف مشابته من ثلاثة أوجه :

أحدهما أن الأول عامل في الثاني ألا ترى أن ضارباً قد نصب رجلاً وكذا خيراً من زيد لأنك إذا قلت إن حرف الجر من جملة الإسم المجرور كان الأول الذي هو خير قد عمل في موضع الجار مع المجرور ، كما تعمل مرت في زيد . ==

أو تجعله اسم شيء بعينه فيصير بمنزلة زيد في النداء . ألا ترى أنك لو سميت رجلاً ثلاثةً وثلاثين لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين فنصبت للطول . ولو ناديت جماعة هذه العدة عدتها لرفعت فقلت : يا ثلاثةً والثلاثون فيمن قال يا زيدُ والحارثُ . ومن نصب الحارث نصب الثلاثين [فقال : يا ثلاثةً والثلاثين ^(١)] أو يا ثلاثةً ويا ثلاثون [ولا يجوز : يا ثلاثةً وثلاثون

= فموضع قولك : من زيد نصب بخير حتى كأنك قلت : يا فاضلاً زيدا ، كما كان : مررت بزيد ، بمنزلة : جزت زيدا . وإن قلت إن من متعلقة بخير كان العمل ظاهراً وهو الجر . والفصل بين الموضعين أنك إذا جعلت من جملة خير كان عمله الجر في زيد حتى كأن جملة قولك : خير من ، عامل من حيث أن الحرف لا يكون له عمل مالم يتعلق بشيء . ألا ترى أنك لا تقول : من زيد ، من غير أن تأتي بشيء آخر وإذا جعلت من ، من جملة زيد من حيث أنه متصل به لفظاً كان عمل خير النصب في موضع الجار مع المجرور .

والوجه الثاني من المشابهة أن الثاني من تمام الأول ، ومتصل به ألا ترى أنك إذا قلت : يا خيراً ، أو يا خيراً من ، لم يتم حتى تذكر زيدا فتقول : من زيد . وكذا يا ضارباً رجلاً . لأنك لو قلت : يا ضارباً ، لم يتم وكان بمنزلة قولك : يا رجلاً . لأنه لا يعلم أى نوع ضرب ، ويكون شائعاً وهذا بمنزلة : غلام زيد وعبد مرة لأن زيدا ، ومرة من تمام الأولين .

والوجه الثالث من المشابهة قريب من الثاني وهو أن الأول يتخصص بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه . ألا ترى أنك إذا قلت : يا ضارباً على أن يكون ضرب امرأة أو رجلاً أو غير ذلك . فإذا قلت : يا ضارباً رجلاً خصصته بنوع ، وأزلت بعض شياعه . كما أنك إذا قلت : عبد مرة ، خصصت المضاف الذي هو : مرة . فإذا قلت : يا غلام زيد ، عرفته بزيد . فلما حصل بين هذا النوع المضاف هذه الوجوه من المضارعة أجرى مجراه في النصب .

(١) زيادة من د .

لأنه يجرى مجرى قولك : يارجل و غلام وذلك لا يجوز لأن الألف واللام إنما يحذفان من الأول ولا يحذفان من الثانى^(١) [ووجه شبه هذا الضرب بالإضافة أن الثانى مخصص للأول كما أن المضاف إليه مخصص للمضاف والأول عامل فى الثانى كما أن المضاف عامل فى المضاف إليه وهو من تمامه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

فإن نعت المفرد بابن فلان ، أو بابن أبى فلان نصبت ابناً وجعلته مع الأول كالشئ الواحد قلت : يا زيد بن عمرو ، ويا بكر ابن أبى زيد^(٢) . والسكنية فى هذا الباب كالعلم . ولو أضفت الإبن إلى غير العلم لضممت الأول قلت : يا زيد بن أخينا ، ويا بكر ابن صاحب المال ، وكذلك : يارجل بن زيد .

وقد تدخل اللام الجارة فى الإسم المنادى وذلك نحو : يا زيد

(١) زيادة من د .

(٢) فى حاشية الأصل : الإبن إذا وقع بين علمين نحو : زيد وعمر جعل مع الأول شيئاً واحداً ، وبنياً على الفتح فى النداء وذلك نحو قولك : يا زيد بن عمرو . والأصل : يا زيد بن عمرو ، على أن يكون زيد مضموماً لأنه منادى مفرد ، وابن عمرو منصوباً لأنه صفة له مضافة كأخا ورقاء ثم قصدوا بناء الأول مع الثانى واتباعه إياه فبنوهما على الفتح الذى هو حركة ابن المستحقة فى حال الإعراب لأنه مضاف والمضاف لا يكون إلا منصوباً منادى كان هو فى نفسه كقولك : يا غلام زيد ، أو صفة لمنادى كقولك : يا زيد صاحب بشر . لأجل أنه إذا أريد بناء الأول مع الثانى كان الأولى أن يبنى على إحدى الحركتين ولا يؤتى بأجنبية لأنها حركة ابن فى حالة الإعراب والضمه فى زيد حركة بناء والحركة التى يكون لها فى حال الإعراب أولى بأن تكون متبوعة من حركة البناء فقل : يا زيد بن عمرو ففتحهما ولم يقل : يا زيد بن عمرو ، فيضم الثانى ويعنى مع الأول لضم الأول .

ويا لعمرو . وإنما تدخل هذه اللام للاستغاثة أو التعجب^(١) . فإن عطفت على هذا الإسم إسما ألحقته اللام وكسرت اللام في المعطوف قلت : يا لزيد ولعمرو .

وقال : يا لكهول وللشبان للتعجب^(٢)

فاللام في : يالكهول داخلة على مدعو . وفي : للتعجب داخلة على مدعو إليه .

(١) في حاشية الأصل : فاللام تدخل للاستغاثة أو للتعجب نحو : يا لله للمسلمين ، فتح الأول وكسر الثاني للفرق بين المدعو والمدعو إليه . واللام المفتوحة خصت بالمستغاث دون المستغاث إليه لأجل أن المستغاث منادى . والمنادى جار مجرى المضمرات ولام الجر تفتح في المضمرات نحو : لك ، وله . فإن عطفت إسما فيه لام الجر على المدعو قلت : يا لزيد ولعمرو بكسر اللام في المعطوف . وذلك أن موجب الفتح في الأصل هو الفصل بين المدعو والمدعو إليه . إذ لو قيل : يا لزيد وعمرو بكسر اللامين لم يعلم الفصل بين المدعو والمدعو إليه . وقولهم فتح في المنادى لتناسب المضمر فالقصد به أن المنادى كان بالمفتوحة أولى بعد أن أوجب حصول اللبس فتصح إحدى اللامين والواو تنكفي مؤونة الالتباس . ألا ترى أنك إذا قلت : يا لزيد ففتحت اللام علم أنه مدعو : فإذا جمعت بالعطف فقلت : ولعمرو دل الواو على دخول الثاني في حكم الأول فلا نفتقر إلى فتح اللام لرفع اللبس .

(٢) هذا عجز بيت وصدده : يبيك ناء بعيد الدار مغرب

قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥١) : البيت لأبي الأسود الدؤلى وينسب إلى أبي زيد الطائى . وقال العيني (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ص ٣١٩) : قائله مجهول قاله اللخمي .

الشاهد في وللشبان حيث كسرت فيه اللام والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه واسكن لما كان معلوما أنه مستغاث به وذال اللبس ولم يكرر يا كسرت اللام . المرجع السابق .

بابُ الترخيم

الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء . ولا يرخم مستغاث به ولا يرخم اسم مضاف ، ولا نكرة وإنما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداءُ البناء . فأما ما لم يُبَيَّنْ للنداء فإنه لا يرخم .

والترخيم على ضربين : أحدهما أن تحذف آخر الإسم وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة أو السكون .

والآخر أن تجعله بمنزلة اسم مفرد لم يحذف منه شيء . فمثال الأول أن تقول في حارث ، ومالك ، وجعفر ، وبرثن وهرقل : يا حارث ، ويا جعفر ، ويا برث ، ويا هرق أقبل . وتضم هذه الحروف كلها في القول الثاني . فإن كان في آخر اسم زيادتان زيدا معا حذفتهما معا وذلك قولك في رجل اسمه مروان وسعدان : يا مرو أقبل ، ويا سعد أقبل . فإن كان قبل آخر الإسم حرف مد زائد أتبعته الزائد في الحذف إذا كان الإسم على أكثر من ثلاثة أحرف فقلت في رجل اسمه منصور : يا منص (١) . فإن كان اسمه سعيد ، أو ثمود ، أو حمار

(١) في حاشية الأصل : منصور إذا رخم لم يخل من أحد أمرين .. إما أن تحذف الراء والواو جميعاً ، أو تحذف أحدهما . فإذا أردت حذف أحدهما وجب حذف الراء لأنه في آخر الاسم . والترخيم لا يكون خشواً . وإذا حذفت الراء فقلت : يا منصو ، وجب حذف الواو أيضاً لأنها زائدة : وإذا حذف الأصل كان الزائد به أولي . قال أبو علي : أتبعته الزائد في الحذف يعني أن الزيادة هي =

قلت : يا سِعي ، يا حمّا ، ويا ثُمّو ، فيمن قال : يا حارِ ، ويا ثُمّي
فيمن قال : يا حارُ . وتقول في رجل اسمه طائفةُ ، أو مرّجانةُ
يا طائفيّ أقبل ، ويا مرجانَ تعالَ . فلا تحذف مع تاء التّأنيث غيرها
كما لا تحذف من نحو : حضر موتَ ، ومعدى كربَ إلا الإسم الثاني
المضموم إلى المصدر .

= المقصودة في الحذف إلا أنه لما لم تتوصل إلى حذفها إلا بحذف الراء لوقوعها
قبله حذفاً جميعاً وأجرى بالجرى الألف والنون في مروان إذا قلت : منص على قول
من يقول : يا حار بالكسر كانت الضمة هي التي في منصور لأن الاسم باق على
صورته . فإن قلت : يا منص على قول من يقول : يا حار بالضم كان التقدير أن الضمة
في الصاد غير التي كانت قبل الترخيم لأنك إذا وجدت آخر يا حار تختلف في الحالين
وجب أن تقدر ذلك للأصل خلاف في يا منص أيضاً ومثله الضمة في فلك مفزدا
والضمة فيه جمعاً .

باب المنفى بلا

الأسماء المفكرة التي تنفى بلا هي الأسماء الشائعة التي يراد بنفيها نفى الجنس . والبناء على الفتح مطرد فيها إذا كانت مفردة ، كما كان البناء على الضم مطرداً في الأسماء المناداة المفردة المعرفة وذلك نحو : لا رجل في الدار ، ولا غلام عند زيد .

وقد يحذف الخبر مع لا هذه وذلك قولك : لا إله إلا الله . والمعنى : لا إله لنا إلا الله ، أو في الوجود . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

والمنفى في هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام . مفرد ، ومضاف ، ومضارع للمضاف . فالمفرد على ضربين مفرد غير موصوف ومفرد موصوف . فالمفرد غير الموصوف نحو ما ذكرنا . والمفرد الموصوف يجري إذا وصف على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تجرى الصفة على الموصوف في لفظه فتتكون وذلك نحو : لا رجل ظريفاً عندك ، ولا غلاماً صالحاً لك .

والوجه الثاني أن تجعل المنفى وصفته إما واحداً مثل خمسة عشر ونحوه فتقول : لا رجل ظريف عندك ، ولا غلاماً صالحاً لك . ومثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً : يا زيد بن عمرو كأنك قلت : يا ابن عمرو .

والوجه الثالث أن تجرى الصفة على الموصوف على موضعه فتقول :
لا رجلَ ظريفٌ عندك . لأن موضع لا مع رجل رفع بأنه موضع ابتداء
فتجربه على الموضع وإن شئت حذف الخبر وقول الشاعر :

وردد جازرهم حرفاً مصرمةً ولا كريم من الولدان مصبوح^(١)

وإن شئت جعلت مصبوحاً صفة على الموضع وأضمرت الخبر . وإن
شئت جعلته خبراً . والعطف فيما ذكرنا كالصفة تحمله على اللفظ مرة وعلى
الموضع أخرى . فمن الحمل على اللفظ قوله :

(١) هو أحد ثلاثة أبيات قالها رجل جاهلي من بني النبيت (فرائد القلائد
للعتبي ص ١٣٧) اجتمع هو وحاتم والناطقة الذبياني عند مارية بنت عفرر خاطبين
لها فقدمت حاتماً عليهما وتزوجته فقال هذا الرجل :

هلا سألت النبيتين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح
ورد جازرهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الإصلاء تمليح
إذا اللقاح غدت ملأني أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح
والبيت من شواهد سيبيويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٥٦) ولم ينسبه
إلى قائل .

وأورد الزخشرى عجز هذا البيت (المفصل ص ١٧) ونسبه إلى حاتم
الطائي . وقال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٢) : وقيل هما لأبي ذؤيب
الهذلي ولم أرهما في شعره . يعني بذلك البيت الثاني والثالث .

الشاهد فيه قوله : مصبوح إن شئت جعلته خبراً للناطقة لأنها وما عملت
فيه في موضع اسم مبتدأ . أو تجعله نعتاً لاسم لا محولاً على الموضع ويكون الخبر
مخدوفاً لعلم السامع تقديره : موجود والمجرور الذي هو : من الولدان في موضع
الصفة لاسم لا متعلق بأجنبي كأنه قال : ولا كريم ثابت من الولدان مصبوح .
المرجع السابق .

ولا أبَ وابنا مِثْلُ مَروانَ وابْنِه (١)

ومن الحمل على الموضع قوله :

هذا لَعَمْرُكُمْ الصغارُ بعينه لا أمَّ لى إن كان ذاكَ ولا أبُ (٢)

وتقول : لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله فتجعل لا الثانية بمنزلة الأولى

وتضمير الخبر . فإن جمعت لا الثانية هى التى تزداد فى النفى نحو : ليس

زيدٌ ولا أخوه عندك كان فى الاسم الواقع بعدها النصب على اللفظ كما

جاء : لا أبَ وابناً . وجاز أيضاً فيه الرفع على الموضع فتقول : لا حولَ

ولا قوَّةَ كما قال : ولا أبَ .

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٣) : البيت للسكيت ابن معروف وينسب للسكيت الأسدى . قال العيني (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد ص ١٣٣) : هو لرجل من عبد مناه بن كنانة . وأورده سيديويه فى الكتاب (ج ١ ص ٢٤٩) ولم ينسبه إلى قائل .

الشاهد فيه قوله : وابنا حمله على لفظ : لا أبَ ونونه لأن المعطوف لا يعمل هو وما قبله بمنزلة اسم واحد لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء والثلاثة لا تجعل اسماً واحداً فلا بد من كون المعطوف معرباً (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٣) .

(٢) البيت من شواهد سيديوية فى الكتاب (ج ١ ص ٣٥٢) ونسبه إلى رجل من مدحج .

الشاهد فيه : عطف : ولا أبَ على موضع الاسم المنفى مع لا (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٥٣) .

بابُ النكرة المضافة

النكرة المضافة تنصب بعد لا إنتصاباً صحيحاً كما تنصب بعد إن وذلك نحو : لا غلامَ رجلٍ عندك ، ولا صاحبَ سفرٍ له : ويدل على انتصاب المضاف قولهم : لا خيراً من زيدٍ عنده . فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته في المغرب كذلك تكون الفتحة في : [لا (١)] غلامَ رجلٍ عندك ، فتحة إعراب لا متناع بناء المضاف مع غيره وجعله معه بمنزلة شيء واحد (٢) .

وقد تلحق لام الإضافة في الإضافة وذلك نحو : لا أبا لزيد .
فالأب منصوب بلا واللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف

(١) زيادة من أ، د

(٢) في حاشية الأصل : إذا قلت : لا غلامَ رجلٍ عندك ، فالحركة للإعراب منزلتها في قولك : رأيت غلامَ رجلٍ . لأنها لو كانت للبناء لما قالوا : لا خيراً من زيد بالتنوين وذلك أن هذا مشابه للمضاف . ألا ترى أنك تقول : يا خيراً من زيد بالتنوين ، كما تقول : يا غلامَ رجلٍ . فإذا وجدت هذا الذي إعرابه إعراب المضاف منونا علمت أن الحركة في قولك : لا غلامَ رجلٍ إعرابية . وإنما امتنعوا من بناء المضاف مع لا لأن ذلك يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً إذ المضاف والمضاف إليه شيان ولا ثالث . فإن قلت فكيف زعمت في قولهم : لا رجلَ ظريفٍ عندك أن الصفة والموصوف يبينان مع لا . فالجواب أنا قلنا أن للصفة والموصوف يجمعان أسماً واحداً كخمسة عشر . ثم تدخل لا عليه ، وبين الصفة والموصوف من الاتصال والامتزاج ما ليس بين المضاف والمضاف إليه لأن الصفة هي الموصوف في المعنى .

في الأب^(١) . ومن جهة تهئية الإسم لعمل لا فيه معتد بها . وعلى هذا تقول : لا غلامى لزيد ، ولا يدنى بها لك فتحذف النون للإضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللام .

(١) حاشية الأصل : والأب إذا أضيف رد لام فعله كقولك : أبو زيد ، ورأيت أبا زيد . ولا لا تعمل في المعارف فلا تقول : لا غلام زيد عندك ، ولا صاحب الرجل الذى تعلم عندك ، لأن المضاف إلى المعرفة معرفة . فغلام زيد بمنزلة زيد . وغلام الرجل الذى تعلم بمنزلة الرجل ، فلا يجوز أن تقول : لا الرجل الذى تعلم عندك ، فتعمل لا في المعرفة . كذلك لا يجوز : لا غلام الرجل الذى تعلم عندك . وإذا كان كذلك كان اللام في قولهم : لا أبا لزيد ، معتدا بها من وجه وغير معتد بها من وجه .

فوجد الاعتماد بها أن الأب لو كان مضافا على الحقيقة لكان معرفة . ولا لا تنصب المعارف . فلو لا أن اللام غير داخلة في حكم الزيادة والاسقاط لما جاز أن ينصب الأب فتقول : لا أبا لزيد .

وأما وجه عدم الاعتماد فثبت لام الفعل فيه لأنه يعود عند الإضافة ألا ترى أنك لا تقول : رأيت الأبا . وإنما تقول : رأيت الأب ، بغير لام الفعل فلو لا أن اللام في تقدير الساقط من وجه ، ومقارنة د لما ، في قوله سبحانه : وفيها رحمة من الله لنت لهم ، [آل عمران ٣ : ١٥٩] . لما عاد لام الفعل الذى هو من أعلام الإضافة فهذا معنى قوله فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب لأن الألف هو لام الفعل . فإذا قلت : لا غلامى لزيد ، كانت اللام غير معتد بها من جهة سقوط النون كما تسقط إذا لم تكن اللام نحو : غلاما زيد ، ومعتد بها من جهة عمل لا في الاسم لأنها لو كانت ساقطة البتة لما جاز أن تعمل لا فيه لأن اللام إذا كانت في حكم غير المفلوظ به كان الإضافة حقيقية فتعرف الاسم . والمعرفة لا تنصبه لا فإذا كان لا عاملة في قولك : لا غلامى لزيد علمت أن الإضافة غير حقيقية من وجه ، وأن اللام مانعة لها من التعريف .

فإن قلت : لا غلامينِ ظريفينِ لك لم يحز حذف النون للإضافة
كما تحذفها إذا لم تدخل اللام لأنك قد حلت بين المضاف والذي تقع
الإضافة إليه بصفة المنفى فلم يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولم
يحز حذف النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء في الاسم المنفى لا في
صفته . وربما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة والتقدير بها الثبات قال :

أَبَاهُوتِ الذِي لَا بُدَّ أُنِي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُتَخَوِّفُنِي (١)

(١) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٤) : البيت لعنزة بن شداد
العيسى في رواية ابن السكيت ونسب إلى أبي حية النخري .
والبيت في اللسان (أبي) منسوب إلى أبي حية النخري .
الشاهد فيه حذف لام الجر وهو يريد بها ولو إرادتها وأنها في حكم الثابت في
اللفظ لما عملت لأنها لا تعمل إلا في النكرة . والآلف في أبا لا يثبت إلا مع
الإضافة . والإضافة هنا معرفة فلما أدت الإضافة إلى ذلك قدرت اللام الموجبة
للانفصال (شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ٥٤) .

باب المنفى المضارع للمضاف

وذلك : لا خيراً من زيدٍ عندك ، ولا ضارباً بكراً في دارك

ولا عشرين درهماً لك . فمضارعة هذا المضاف أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده والمعمول فيه من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف . وتقول : لا مرورَ بزيد^(١) ولا نزولَ على عمرو .

وإن جعلت على والباء متعلقين بمحذوف كأنك قلت : لا مرورَ ثابتٌ بزيدٍ ، ولا نزولَ واقعٌ على عمرو . وعلى هذا قوله تعالى : « لا تريب

(١) في حاشية الأصل : قولك : لا مرور بزيد يجرى على وجهين :

أحدهما : ألا ينون إذا أردت أن تنفى المرور على الإطلاق وجعلت بزيد متعلقاً بمحذوف كأنه لا مرور بزيد ، كما تقول : لا رجل في الدار تريد : لا رجل مستقر في الدار . وعلى هذا التقدير يكون المرور في قولك : لا مرور بزيد بمنزلة رجل في قولك : لا رجل في كونه مفرداً فلا يكون فيه إلا البناء على الفتح .

والوجه الثاني أن ينون ويجعل زيدا متعلقاً بالمرور معمولا له حتى كأنك قلت : لا مروراً زيداً في كون ذلك مفعولاً للمرور كما تقول : لا ضارباً زيداً . وذلك أن بزيد إذا تعلق بمرور وصار من جملة أشبه المضاف لطوله . ويكون الخبر محذوفاً كأنه : لا مروراً بزيد عندي أو اليوم . وإذا قلت : لا مرور بزيد فجعلت بزيد متعلقاً بمحذوف يكون خبراً فلم يحتج إلى شيء آخر لفظاً ولا تقديرأ . فإذا قلت : لا مروراً بزيد كان بمنزلة اسم واحد فيقتضى خبراً إما لفظاً وإما تقديرأ . والفرق بينهما لأنك إذا قلت : لا مروراً بزيد عندي فنفييت عن زيد مروراً مخصوصاً وفي الثانية عممت .

عليكم اليوم^(١) . فإن جعلت الجارين من صلة المصدر نصبت ونونت وأضمرت لهما خبراً وإن شئت أظهرته .

وتقول على الوجه الأول : لا آمرَ بالمعروف لك . و [على الوجه الثاني^(٢)] : لا آمرأ يومَ الجمعة لك . إذا نفيت أمرى يوم الجمعة خاصة دون سائر أيام الأسبوع . فإن عمت بالنفي جميع الأمرين قلت : لا آمرَ يومَ الجمعة لك . فيوم الجمعة على هذا الوجه متعلق بلك ومعهول له . وعلى الوجه الأول متعلق بأمرى .

ويقبح أن تقول : لا زيدٌ عندك حتى تتبعه بشيء فنقول : ولا عمرو . وقالوا : لا نُؤَلِّك أن تفعل . فلم يكرروا لأنه صار بمنزلة لا ينبغي لك وأجروها مجراها حيث كانت بمعناها كما أجروا يَذُرُّ مجرى يَدْعُ لا تفاهما في المعنى . وكذلك إذا فصل بين لا والإسم بمشوكر لا لأن البناء فيها مع الفصل بينها وبين الإسم لا يجوز وذلك نحو : « لا فيها غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ ^(٣) » .

وتقول : لا خيرَ بخيرٍ بعده النار^(٤) . فيجوز أن تجعل الباء الخبر

(١) سورة يوسف ١٢ : ٩٢

(٢) زيادة من أ

(٣) سورة الصافات ٣٧ : ٤٧

(٤) في حاشية الأصل : وأعلم أنك إذا قلت : لاخير بخير بعده النار يتعلق المعنى فيه بالجملة التي هي قولك : بعده النار فإن جعلتها صفة للنفي حتى كأنك قلت : لاخير بعده النار بخير كانت الباء زائدة لتأكيد النفي كما تقول : =

كما تقول : لا غَيْبَ بِهِ . والجملة صفة الاسم المجرور . فإن جعلت
الجملة صفة لخبر المنفى كانت الباء في قولك : بخير للنفي كما تقول :
أَسْتَ بَزِيدَ .

= لست بزيد وكأنه لاخير بعده النار بخير . بخير مع لا في حكم المبتدأ . وبعده
النار جملة مرفوعة بأنها صفة هذا المبتدأ . وقولك : بخير خبر المبتدأ كأنه : لاخير
بعده النار خير . ودخل الباء على المرفوع لتأكيد معنى النفي، ولهذا شبهه بقولك :
لست بزيد . غير أن زيدا في موضع النصب إذ تقول لست زيدا . وخير في
قولك : بخير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ كظريف في قولك : الرجل
ظريف . وإن جعلت الجملة التي هي قولك : بعده النار في موضع خبر بأنها
صفة خير المجرورة بالباء كان الباء غير مزیدة وكان بمعنى « في » كما تقول :
لاغيب به تريد : لاغيب فيه . فكأنه قيل : لاخير في خير هذه صفتة . ومعنى ذلك :
لاخير في نعمة بعدما النار . فالباء على هذا القول متعلق بمحذوف كأنه :
لاخير يوجد في خير هذه صفتة .

بابُ الأسماءِ المجرورة

الأسماءُ المجرورة على ضربين ضرب ينجر بحرف جر وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه .

فأما ما ينجر بحروف (١) الجر فنحو ما ينجر بعد من نحو : خرجتُ من الكوفة إلى البصرة . فهي (٢) لا ابتداء الغاية . وتكون للتبقيض . وتكون زائدة في نحو : ما جاءني من أحدٍ . وإلى معناها الغاية . وفي معناها الوعاء وذلك نحو : المالُ في الكيس ، واللصُّ في الحبس . ويتبع فيها فيقال : زيدٌ ينظرُ في العلم ، وأنا في حاجتك . والباء معناها الإصاق والاختلاط كقوله : كتبتُ بالقلم ، وعملَ النجارُ بالقدوم . وتكون زائدة في قولهم : كفى بالله ، وبحسبك أن تفعل ، وألقى يده وألقى بيده . واللام ومعناها التحقيق والملك . ومنها رب وهى في التقليل نظيرة كم في التكثير . فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمها الصفة .

وذلك قولك : ربُّ رجلٍ يفهم ، وربُّ رجلٍ في الدار . فوضع رب مع الجورور بها في موضع نصب . والفعل الذى يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جواباً وتقديره : ربُّ رجلٍ

(١) فى أ، ب، د: بحرف

(٢) فى أ، د: فن

يفهم أدركت أو لقيت . فتحذف كما حذف ما يتعلق به الجار للدلالة عليه في نحو قوله عز وجل : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخَرُّجَ يَبِضَاءٍ مِنْ غَيْرِ سَوءٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ^(١) » ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال على ذلك . ومما عمل فيه رب قول الأعشى :

رَبِّ رَفَدِ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ ^(٢)

فقوله : من معشر أقتال لا يكون إلا متعلقًا بمحذوف ولا يكون من صلة قوله : أسرى لأن الأسرى معطوف على رب فكما أن ما تعمل فيه رب لا بد له من صفة فكذلك ما يعطف عليه .

(١) سورة النمل ٢٧ : ١٢

(٢) ديوان الأعشى ص ١٣

الشاهد فيه حذف صفة معمول رب لدلالة الكلام عليه وهو قوله : وأسرى من معشر فهذا المجرور لا يصح أن يكون من صلة أسرى لأن وأسرى معطوف على رب وهي لا بد لها من صفة . فكذلك ما عطف عليها . ويدل على ذلك أنه أتى بنوعين فقال : رب رفد هرقته ورب أسرى أخذتهم من معشر أقتال (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٥٥)

في حاشية الأصل : من لا يجوز أن يتعلق بلفظ أسرى على قولك : أسرت منهم . لأنك إن علقها بأسرى صارت معمولة لأسرى ومن تمامه وبقى أسرى لاصفة له . ومن شريطة هذا الباب أن المجرور رب تلزمه الصفة ولا يستغنى عنها البتة فلذلك حكمها كما هو معطوف عليه يجب أن تلزمه أيضاً الصفة لأنه مجرور أيضاً برب تقول : رب رجل كريم ضربته . وإذا بطل تعلق من بأسرى علقها بمحذوف تقديره . وأسرى كائنين من معشر . وكائنين صفة لأسرى . في كائنين ضمير يعود إلى أسرى . ومن متعلقة بكائنين ثم حذف كائنون وأقيم الجار =

وقالوا : رُبُّهُ رَجُلًا ، فأضمروا معه قبل الذكر على شريطة التفسير كما فعلوا ذلك في : نَسَمَ رَجُلًا . وإنما دخلت رُبٌّ على هذا الضمير وهي إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده فلما كان غير معين أشبه النكرة فصار في حكمها .

وقد كفّوا رُبَّ بما في قولهم : رُبَّما . كما كفّوا بها غيرها ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى وجب أن تكون ربما كذلك أيضاً تدخل على الماضي كقوله :

رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

== والمجروح مقامه . فصار قوله : من معشر ، صفة لأسرى . كما أنك إذا قلت : مررت برجل من بني تميم فن بني تميم صفة لرجل . وأصل الكلام : مررت برجل كائن من بني تميم ، لحذف كائن ، وأقيم حرف الجر مع ما اتصل به مقامه وينتقل إلى حرف الجر الضمير الذي في كائن المحذوف . وكذلك في قوله : من معشر ضمير قد انتقل إليه من قوله : كائنين ففى من إسم مضمّر مرفوع فاعل يعود إلى أسرى . وهو ضمير لانتقل إلى من ، من ذلك المحذوف الذى هو : كائنون ، أو مستقرون أو ما أشبه . فعلى هذا قد صار لأسرى وهو مجرور على طريق التبعية والعطف صفة . ولو غلقت من بأسرى لم يكن لأسرى صفة ولا غناية عنها .

(١) البيت من شواهد سيلويه في الكتاب (ج ٢ ص ١٥٣) ونسبه إلى جذيمة الأبرش . واستشهد به على دخول نون التوكيد الخفيفة على ترفع ضرورة . والشاهد فيه عند أبي علي : دخول « ما ، على رب ؛ فكفتها عن العمل . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦١) (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني ص ٢٢٤) .

وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك نحو قوله عز وجل : « رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(١) » وهذا حكاية حال تكون كما جاء : « فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ » . ولا يكون هذا على إضمار كان في قياس قول سيبويه . وقد أضمرنا رب بعد الواو في نحو قوله :

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المختَرِ^(٢) .

(١) في حاشية الأصل : نصب أبو علي قوله : « ربما يود الذين كفروا » (الحجر ١٥ : ٢) بقوله : « هذا من شيعته وهذا من عدوه » (القصص ٢٨ : ١٥) من حيث أنه لما حكى هذه الحال الناصبة جرى مجرى الحاضر كما أن ذلك للمستقبل لما نزل بمنزلة الماضي من جهة تقررده في اليقين جرى مجرى المشاهد الموجود فلم يحمله على إضمار كان .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج (ديوانه، من مجموع أشعار العرب ج ٣ ص ١٠٤) وعجزه : مشتبه الأعلام لماع الخفق .

الشاهد فيه قوله : وقاتم هو مجرور بإضمار رب بعد الواو وهذا مذهب سيبويه وخالف في ذلك أبو العباس المبرد وقال : إن رب حذف وجعلت الواو عوضا منها فجرت ما بعدها على تأويل رب كما كانت عوضا من باء القسم واستدل على ذلك بهذا الشطر وقال لأن الواو للعطف وواد العطف لا تكون إلا بعد كلام يعطف عليه فدل هذا على أنها بدل من رب . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٢)

وهذا ضرب آخر من حروف الجر

وهو ما كان غير ملازم للجر . فمن ذلك الواو والتاء وحتى . فأما الواو فهي التي تستعمل في القسم وهي عندهم بدل من الباء التي توصل الحلف إلى المحلوف به نحو : أحافُ بالله . وإنما تستعمل مع الإسم المظهر . فإذا كنيت عن المحلوف به رددت الباء فقلت : به لأفعلن . وأشد أبو زيد :

رَأَى بَرَقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكَرٍ فَلَا رِيكَ مَا أَسْأَلَ وَلَا أَغَامَا (١)
والتاء في نحو : تالله لأفعلن « وتالله لأكيدن أصنامكم » (٢)
وهي عندهم بدل من الواو كما كانت في تجاهٍ بدلا من الواو في واجهتُ
ولا تستعمل إلا في إسم الله تعالى كما لم تستعمل التاء في أسنتو إلا في
خلاف الخصب ولا تدخل في غير اسم الله .

(١) نسبه أبو زيد (النوادر ، غنايه سعيد الخوري الشرتوني ، بيروت ١٨٩٤ ص ١٤٦) إلى عمرو بن يربوع وقد أورد فيه قصة مع زوجه الجنية (السعلاة) وترى القصة في الحيوان ج ١ ص ١٨٦ وقوله : ولا أغاما ، كذا في أصول الإيضاح . وفي النوادر : وما أغاما . الشاهد فيه قوله : فلا بك لأن الباء أصل في حروف القسم لأنها من حروف الجر والواو بدل منها وهي تدخل على الظاهر فتقول : ويزيد لأفعلن فإذا كنيت عنه رددت الباء فقلت : به لأفعلن (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٣)

(٢) سورة الأنبياء ٢١ : ٥٧

بابُ حتى

وهي تستعمل على ثلاثة أضرب :

أحدها أن تكون حرف جر كإلى وذلك نحو قوله عز وجل :
« سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ » (١) . وينتصب الفعل بعد هذه بإضمار
أن كما ينتصب بعد اللام بإضمار أن .

والآخر أن تكون عاطفة وذلك نحو [قولك (٢)] : ضربتُ القومَ
حتى زيدا . فزيد من القوم . وإنما تذكر حتى لتعظيم أو تحقير أو قوة
أو ضعف . فالتعظيم نحو : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ . والتحقير نحو :
قدمَ الحاجُّ حتى المشاة .

والثالث أن تكون حرفاً من حروف الابتداء يستأنف بعدها
كما يستأنف بعد أمّا (وإذا (٣)) وذلك نحو قوله (٤) :

وحتى الجيادُ ما يُقَدَّنَ بأرسانِ (٥)

(١) سورة القدر ٩٧ :

(٢) زيادة من أ

(٣) ساقطة من ب

(٤) في د : وذلك قوله

(٥) البيت لامرئ القيس (ديوانه ص ٩٣) وصلده .

مطوت بهم حتى تسكل مطيهم .

ألا ترى أنها ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها ولا جادة
لارتفاع الإسم بعدها .

وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٤١٧) ويروى : سریت
بهم مكان مطوت بهم . ورواه ابن بری (شرح شواهد الإيضاح ق ٣١) : حتى
تكل غزاتهم مكان : حتى تكل مطبهم .
الشاهد فيه : إن حتى هنا ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها لأن
حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض لأن ذلك يوجب خروج أحدهما عن
معنى العطف فلا يجوز : جاءني زيد وثم عمرو لأنهما لا يخلو أن يكون إحداهما
هي العاطفة وأيتها ثبت لها الحكم استغنى بها عن الأخرى . (إيضاح شواهد
الإيضاح للقيسي و ٧٠) .

باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر

من ذلك على وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ . تقول : على زيدٍ ثوبٌ
فهذا حرف ألا ترى أنه متعلق بالفعل كما أن قولك : في الدارِ
زيدٌ كذلك .

وأما استعمالهم لها اسماً فقول الشاعر :

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ نَجْمٍ هَلِ (١)
فدخول من عليه قد دل على أنها اسم . وتقول : رميتُ عن
القوس فتوصل الفعل بها إلى المفعول كما توصله بالباء في نحو : مررتُ
بزيدٍ [وقد استعملت اسماً (٢)] قال الشاعر :

جَرَتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيِّهٍوَجٍ مِنْ عَنْ يَمِينِ انْخَطَّ أَوْسَمَاهِيَجٍ (٣)

(١) نسب القيسى هذا البيت إلى مزاحم العقيلي (إيضاح شواهد الإيضاح
ق ٦٤) .

الشاهد فيه : كون على اسماً بدليل دخول حرف الجر عليه .
وأورده سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣١٠) ولم ينسبه إلى قائل ورواه :
غدت من عليه بعد ما تم خمسها . ويروى في د : بزراء مكان ببيداء .

(٢) زيادة من أ

(٣) قال ابن بري (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٢) وأنشد لرجل من

مبنى ساعد :

فأما كاف التشبيه فالدلالة على أنها حرف وصلهم الذى بها كثيراً في
 حال السعة وذلك قولهم : جاءنى الذى كزيد فصار ذلك بمنزلة : جاءنى
 الذى فى الدار ولم يكن عندهم بمنزلة : جاءنى الذى مثل زيد وقالوا :
كُنْ كَمَا أَنْتَ وَمَعْنَاهُ : كُنْ كَالَّذِى أَنْتَ . ويجوز أن تكون ما كافة
 وقد استعملت اسما فى نحو قول الأعشى :

أَتَنْقَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفُتْلُ (١)

فالكاف فاعلة لأن الفاعل لا يحذف .

= يا دار سلى بين دارات العوج جرت عليها كل ربح سيموج
 هو جاء جاءت من جبال ياجوج من عن يمين الخط أو سماهيج
 ورد هذان البيتان فى اللسان (سمهيج) قال : والسمهيج : السهل ولبن سمهيج :
 حلو دسم . وأرض سمهيج : واسعة سهلة . ولم ينسب إلى صاحبه .
 الشاهد فيه استعمال عن إسماء بدليل دخول من عليها (إيضاح شواهد الإيضاح
 للقيسى ق ٦٥) .

(١) ديوان الأعشى ص ٦٣ والبيت من قصيدته المشهورة التى مطلعها :
 ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق فراقاً أيها الرجل
 الشاهد فيه استعمال الكاف اسماً من قوله : كالطعن فالكاف فى موضع إسم
 مرفوع فكأنه قال : وإن ينهى إذرى شطط مثل الطعن فرفعه بفعله (إيضاح
 شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦٥) .

باب مذ ومنذ

مذ ومنذ يحوز أن يكون كل واحد منهما اسماً ويجوز أن يكون حرفاً جاراً (١) . والأغلب على مذ أن تكون اسماً للحذف .

أما الموضع الذى يكونان فيه حرفى جر فقولك : منذُ كم سرتُ . فمنذ حرف لإيصالها الفعل إلى كم . كما كانت الباء فى قولك : بمن تمر ، كذلك . وكذلك إذا قلت : أنت عندنا مذ الليلة فقد أضفت السكون إلى الليلة بمذ أو منذ لأن المعنى : أنت عندنا فى الليلة . فهذا للوقت الحاضر . قال أبو بكر : والموضع الذى يكونان فيه اسمين يكون على ضربين :

أحدهما أن يكون بمعنى الأمد فينتظم أول الوقت إلى آخره .
والآخر أن يكون أول الوقت .

فأما (٢) الأمد فقولك : لم أرك مُذُ يومان . أى أمدُ ذلك يومان . فمذ ابتداء موضعها رفع وهو اسم من أسماء الزمان ، ويومان خبر لها . ولا تستعمل اسماً إلا فى الابتداء خاصة . والنكرة يختص بها هذا الباب [دون المعرفة (٣)] لأن الغرض السؤال عن عدة (٤) المدة التى انقطعت

(١) فى أ : حرف جر

(٢) فى ب : وأما

(٣) زيادة من أ ، د

(٤) فى أ ، ب : هذه

الرؤية فيها . وإن خصص لم يتمتع كما أنه إذا خصص ما في جواب كم لم يتمتع لأن التخصيص فيه ليس يخرج عن أن يكون عدة .

وأما أول (١) الوقت فقوالك : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، المعنى: (٢)
أول ذلك يوم الجمعة . فهذا الضرب يحتاج إلى التوقيت وتخصيص وقت بعينه . والفصل بين الرفع والجر بمذ أنك إذا جررت بمذ كان الكلام جملة واحدة . وإذا رفعت كان الكلام جملةتين .

(١) في أ : الأول

(٢) في أ : أى

باب القسم

القسم جملة يؤكد بها الخبر . ولما كان في الأصل جملة من الجمل
التي هي أخبار جاءت على ما جاءت عليه أخواتها من كونها مرة جملة
من فعل وفاعل وأخرى من مبتدأ وخبر إلا أنها لا تستقل بأنفسها حتى
تتبع بما يقسم عليه . ونظيرها من الجمل الشرط في المجازاة في أنها وإن
كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى
ينضم^(١) إليها^(٢) الجزء . فالجملة التي من فعل وفاعل في القسم قولهم :
أحلفُ بالله . وكثيراً ما يحذف أحلف للعلم به والاستغناء بذلك عنه . والتي
من الابتداء والخبر قولهم : لعمرُك لأفعلن ، وعلى عهدُ الله ، وأمينُ
الله . وهذه الأقسام تتلقى باللام وإنَّ وبلا وبما وذلك قولك : والله
إنَّ زيدا منطوق ، وبالله كزيد منطوق ، والله لا يقوم ، وأمينُ
الله لا فعلن .

والباء التي أضافت الحلف إلى المحلوف به في قولهم : أحلفُ بالله^(٣) ،

(١) في أ : ينظم وهو تصحيف

(٢) في أ ، ب : إليه

(٣) في حاشية الأصل : ثلاثة مواضع لا يستعمل فيها من أدوات القسم غير
الباء مع الفعل كقولك : أحلف بالله . ومع المضممر كقولك : به لأقوم ومع
الطلب كقولك : بالله أزيد يقوم .

قد تبدل منها الواو فيقال : والله . وتبدل من الواو التاء فيقال :
تالله . وفي القرآن : « تالله لأكيدن » أصنامكم^(١) .

وتقول : والله لكذب [زيد^(٢)] . وقولهم : لعمرك إن زيدا
منطلق . لعمرك [فيه^(٣)] يرتفع بالابتداء وخبره مضمرة^(٤) ولا يستعمل
إظهار هذا الخبر ، كما لم يستعمل إظهار خبر المبتدأ الذي بعد لولا .
وقد تحذف « لا » في النفي من اللفظ [وهي مرادة^(٥)] وذلك قولهم :
والله أفعل يريدون به : لا أفعل .

وقال :

تالله يَبْقَى على الأيام مُبْتَقِلٌ جونُ السَّراةِ رَباعٍ سنُّهُ غَرْدٌ^(٦)
وجاز حذفها للدلالة عليها ، ألا ترى أنه لو كان إيجاباً لم يحذف

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ٥٧

(٢) زيادة من أ

(٣) زيادة من أ ، ب ، د

(٤) في أ : وخبره مظهر . وهو تصحيف

(٥) زيادة من أ وفي ب : وهو مقدر في المعنى

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين القسم الأول ص ١٢٤)

وأورده صاحب اللسان في (بقل) ونسبه إلى مالك بن خويلد الخزاعي الهذلي .

الشاهد فيه قوله : تالله بيقى ، أراد : لا يبقى ، فحذف لا للدلالة عليها إذ لو كان

إيجاباً لم يكن بد من اللام والنون فيه مثل : والله لأضربن (لإيضاح شواهد

الإيضاح للقيسي ق ٦٦) .

[الكلام^(١)] من اللام أو من النون أو منهما جميعاً . وألف إيْمَنٍ
ألف وصل كالتى تلحق لام المعرفة . وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل
إلى اسم المحلوف به وذلك قولك : اللهَ لَا فَعَلَنَ . وربما أضمر حرف
الجر فقول : اللهِ لَا فَعَلَنَ .

(١) زيادة من أ

بابُ الأسماءِ المجرورة بإضافة أسماءٍ مثلها إليها

الإضافة على ضربين إضافة محضة وهى التى لا ينوى بها الانفصال .
وإضافة غير محضة وهى ما نوى به (١) الانفصال .

والإضافة المحضة تحىء على ضربين إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى من .
فالتي بمعنى اللام نحو قولك : دارُ زيدٍ ، وثوبُ عمرو ، وغلَامُ
بكرٍ ، وكلُّ الدراهم . فمعنى هذا : دارُ زَيْدٍ ، وثوبُ لعمرو ، وكلُّ
للدراهم . « وكلُّ » اسم لأجزاء الشيء . وكما أنك إذا أضفت الأجزاء
إلى المتجزئ كان بمعنى اللام فكذلك إذا أضفت إليه كُلاً كان كذلك .
ولا تضيف (٢) المعارف إنما تضاف النكرات . فإذا أضفت النكرة إلى
المعرفة فاختصت بالإضافة اكتسبت من المعرفة التعريف الذى فيها (٣)
نحو : غلامُ زيدٍ .

[والكاف فى أولئك وهنالك حرف خطاب وكذلك فى جميع
الأسماء المبهمة ولا موضع لها من الإعراب . ولو أضفت شيئاً من المبهمة
لتنكر ولا يجوز تنكرها لقيام المعنى المعروف لها أبداً فيها وهو الإشارة (١)]

(١) فى د : بها

(٢) فى د : تضاف

(٣) فى ب ، د : فيه

(١) زيادة من أ

ولو أضفت معرفة إلى نكرة قلت : هذا زيدٌ رجلٌ تنكر . وإذا
أضفت نكرة إلى نكرة اختصت بالإضافة وإن لم تتعرف نحو : راكبٌ
حصارٍ ، وغلामٌ رجلٍ . وفي ^(٢) الأسماء أسماء قد أضيفت إلى المعارف
ولم تتعرف بذلك للإبهام الذى فيها وأنها لا تخص شيئاً بعينه فن ذلك :
غير ومثل وسوى . تقول : مررتُ برجلٍ غيْرِكَ ، وبغلامٍ مثلكَ
فتصف بها النكرة .

وقد زعموا أن بعض العرب يحمل : واحدٌ أمّهُ ، وعبدٌ بطنُهُ
نكرة . ولأكثر أن يكون معرفة .

ومما يضاف أسماء الظروف ^(٣) وذلك نحو : خلفَ زيدٌ ، وفوقَ
الأرضِ ، وتحتَ السقفِ وهذه بالإضافة بمعنى اللام .

والإضافة التى بمعنى من [فهى ^(٤)] نحو قولك : ثوبٌ خزٌّ ، وبابٌ
ساجٍ ، وكساءٌ صوفٍ . فمعنى هذا : ثوبٌ من خزٍّ ، وبابٌ من
ساجٍ . وبنفصل هذا من الباب الأول أن المضاف قد يقع عليه اسم
المضاف إليه [ها هنا ولا يقع هناك اسم المضاف إليهم على المضاف ^(٥)]
ألا ترى أن البابَ من الساجِ ساجٌ والحلقة من النضة نضة وليس غلامٌ
زيدٌ زيدٍ .

(٢) فى أ ، د : ومن

(٣) فى أ : ومما يضاف من الأسماء الظروف . وفى د : ومما يضاف من أسماء الظروف .

(٤) زيادة من ب

(٥) زيادة من د

بابُ الإضافة التي ليست بمحضة

وهي على أربعة أضرب :

من ذلك اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو : هذا ضاربُ زيدٍ غداً والمعنى يضربُ يدل على أنها ليست بمحضة وأنها في تقدير الانفصال أنك تصف به ^(١) النكرة في نحو : هذا رجلٌ ضاربٌ زيدٍ غداً ، فلولا تقدير الانفصال فيه ما جرى وصفاً على النكرة ولما انتصب على الحال ^(٢) .

والثاني الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه نحو : مردتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ . والتقدير فيه الانفصال لأن الأصل : حسنٍ وجهه . وقد تقدم ذكر ذلك .

والثالث إضافة أفعل إلى ما هو بعض له نحو قولهم : هو أفضلُ القومِ ، وأعلمُ الناس . فأفضل يضاف ^(٣) إلى جماعة هو أحدها ، والجماعة

(١) في د : بها

(٢) في حاشية الأصل : مقصوده أنك تقول : هذا زيد ضارب عمرو غدا . والحال لا يكون إلا نكرة فلولا أن التقدير : ضارباً عمراً ، لم يجوز كما لا يجوز أن تقول : جاءني زيد أخاك ، وإنما كان في تقدير الانفصال من حيث أنه جرى مجرى الفعل . فالفعل لا يكون إلا نكرة فلذلك ما يقوم مقامه .

(٣) في ب : مضاف . وفي أ : مضافاً

تشارك في هذه الصفة إلا أن صفته زائدة على صفتهم . ومن فيها لا ابتداء
الغاية لأن المجرور بها هو الموضع الذي ابتداء منه فضله بالزيادة في قوله :
أفضلُ منه ، وأفعلُ هذا المضاف هو الذي إذا لم يضاف ولم تدخله
الألف واللام وصل بمن ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد تقول :
هذه أفضلُ من دعدٍ ، وزيدٌ أعلمُ^(١) من عمرو . فإن دخلت الألف
واللام تعاقبتاها ومن تقول : زيدٌ الأفضلُ ، والزيدانِ الأفضلان ، وهم
الأفاضلُ قنيت وجمعت . وفي التنزيل : « إلا الذين هم أرادِلُنَا »^(٢)
والمؤنث : الفضلى ، والفضليان ، والمضَلُ ، والفضليّات وفي التنزيل :
« فاولئك لهم الدرجاتُ العلى^(٣) » ومنه قول ذى الرمة :

حتى إذا ما انجلت عن وجهه فلقى هاديه في أخريات الليل مُنتصب^(٤)

ولا يجوز : زيد أفضلُ اخوته^(٥) لأنك لما أضفت الإخوة إلى

(١) في أ ، ب

(٢) سورة هود ١١ : ٢٧

(٣) سورة طه ٢٠ : ١٥

(٤) البيت في ديوان ذى الرمة ص ٢٢

الشاهد فيه : جمع أخرى على أخريات (إيضاح شواهد الإيضاح للنقيس
ق ٦٧) . ويجوز أن يجمع أخرى على آخر ومنه قوله تعالى : فعدة من
أيام آخر .

(٥) في حاشية الأصل : لا يجوز : زيد أفضلُ إخوته لأن أفعل وبابه إنما
يضاف إلى ما هو بمنه . فأخو زيد غير زيد وإخوته أغيارُه . فإذا قلت : زيد
أفضلُ إخوته ، فقد جعلته بعض إخوته وليس ببعضهم وإنما هم أغيار له . ولو =

ضمير زيد أخرجه منهم بإضافتك إياهم إليه . ولما خرج منهم لم يحز إضافته إليهم لخروجه عن جملتهم . كما لا يجوز: زيدٌ أفضلُ الحمير ، لأنه ليس منها (١) . وأفعل هذا إنما يضاف إلى شيء هو بعضه .

والرابع إضافة الاسم إلى الصفة وذلك نحو : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع . فهذا كلام مخرج عن حده . والأصل فيه : الصلاة الأولى والمسجد الجامع . فمن أضاف فينبغي أن يكون أراد صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس ، ومسجد الوقت الجامع ، أو اليوم الجامع . وقال عز وجل : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الدَّارَ الْآخِرَةَ (٢) » وقال عز وجل : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ (٣) » والآخرة صفة للدار . والإضافة على

قلت : زيد أفضل الإخوة لجاز لأن الإخوة تقع على أبناء الرجل كلهم . قال أبو منصور الجواليقي : هذه المسألة قد نص على فسادها أبو إسحاق وأبو بكر وغيرهما من الحفاظ وقد أجازها بعض المتأخرين وتعلق فيها بشبه قياسية وسماعية وقد نقضتها كلها .

قال لو قلت : أحوج ما أنت إليه النحو ، لم يجز وذلك أنك قد جعلت النحو أحوج الأشياء التي أشرت إليها وهذا يقتضي احتياجه والنحو غير محتاج . قال محمد بن إسماعيل يعني مبرمان : هذا كلام قد أتى به على غير ترتيبه وترتيبه : ما أنت إليه أحوج النحو أي النحو أنت أحوج منك إلى غيره . فاختلط على المتكلم فقال : أحوج ما أنت إليه النحو .

(١) في أ ، ب ، د : منهم

(٢) سورة البقرة ٢ : ٩٤

(٣) سورة يوسف ١٢ : ١٠٩

تقدير : دار الساعة الآخرة . وكذلك : « وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا (١) » .

وقال الراعي :

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعَارَا (٢)

فهذا على جانب المكان الغربي لا يكون على غير ذلك .

(١) سورة القصص ٢٨ : ٤٤

(٢) وهو الراعي النخري . والبيت في (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٧) منسوب إليه .

والشاهد فيه قوله : جانب الغربي يريد : جانب المكان الغربي فحذف الموصوف الذي هو المكان وأقام الصفة مقامه . المرجع السابق
في لسان للعرب (شعر) قال : والشعار الشجر الملتف ، قال يصف حماراً ولم يصرح باسم القائل . ثم قال في شرحه : يقول : اجتنب الشعار مخافة أن يرى فيها ولزم مدرج السيل . وقيل : الشعار ما كان من شجر في لين ووطاء من الأرض يحمله الناس نحو الدهناء وما أشبهها يستدفئون في الشتاء ويستظلون به في القيظ .

باب توابع الأسماء في إعرابها

وهي خمسة أشياء تأكيد ، وصفة ، وعطف بيان ، وبدل ، وعطف بحرف . وجميع هذه التوابع يجري عليه ^(١) إعراب الاسم الذي تتبعه في الخفض والرفع والنصب .

فأما التأكيد فإنه يكون بتكرير الاسم بلفظه ، أو بمعناه . فمثال تكرير الاسم بلفظه [نحو (٢)] : رأيتُ زيدا زيدا . ومثال تكريره بمعناه نحو : رأيتُ زيدا نفسه ، ومررتُ بكم أنفسكم . ويؤكد الاسم أيضاً بما يكون للإحاطة والعموم وذلك نحو : جاءني القومُ أجمعون وجاءني اخوتك كلُّهم . وكذلك : جاءوني أجمعون ، وجاءوني كلُّهم . ولو قلت : جاءوني أنفسهم ، لم يحسن حتى تؤكد فتقول : جاءوني هم أنفسهم ، لأن أنفسهم اسم إلى العوامل نحو : جاءني نفسُ زيد ، وأخرج الله نفسه . فلم يحسن لذلك أن تحمله على المضمر حتى يؤكد . كما لم يحسن ذلك في العطف .

فأما كلهم فإنها وإن كانت قد تلي العوامل فإنها مشابهة لأجمعين من حيث كانت للإحاطة والعموم كأجمعين فحسن أن تجرى على المضمر من غير أن يؤكد . والمضمر والمظهر في التوكيد ^(٣) بهما سواء تقول : جاءوني أجمعون ، كما تقول : جاءني اخوتك أجمعون ، وكذلك [جاءوني ^(٤)] كلهم .

(١) في أ ، ب : عليها

(٢) زيادة من أ ، ب

(٣) في أ ، ب ، د : التأكيد

(٤) زيادة من ب .

بابُ الصفة الجارية على الموصوف

الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره . فصفة المعرفة معرفة
وصفة النكرة نكرة . ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة
بالمعرفة لأن الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى .
والنكرة تدل على العموم والشياع ، والمعرفة مخصوص فمن حيث لم يحز
أن يكون الجميع واحداً والواحد جميعاً لم يحز أن يوصف كل واحد
منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه .

فأما النكرة فتوصف بخمسة أشياء :

الأول منها ما كان حالية للموصوف ، أو لشيء من سببه وذلك نحو :
مرتُّ رجلٍ أزرقٍ وأسودَ . ووصفه بما كان لشيء من سببه . وذلك
نحو : مرتُّ رجلٍ طويلٍ أبوه .

والثاني ما كان فعلاً للموصوف أو لشيء من سببه وذلك نحو :
مرتُّ رجلٍ ذاهبٍ وقائمٍ . وتصفه بما يكون^(١) لشيء من سببه
فتقول : مرتُّ رجلٍ ذاهبٍ أبوه وقائمٍ غلامه .

والثالث ما كان غير علاج ولا تحاية وذلك نحو : مرتُّ رجلٍ عالمٍ
وبرجلٍ فهمٍ أبوه ، وبرجلٍ ظريفٍ غلامه .

(١) في أ : بما كان

والرابع النسب وذلك نحو : مرتُّ رجلٍ هاشمىَّ ورجلٍ بضمرىَّ .

والخامس ما وصف بذى الذى بمعنى صاحب لا بقولهم ذو الذى بمعنى الذى لأن هذا لا يدخل فى صفة النكرة لأنه معرفة وذلك نحو : مرتُّ رجلٍ ذى مالٍ ، وهذا رجلٌ ذو مالٍ ، وهذه امرأةٌ ذاتُ مالٍ ورجلان ذوا مالٍ ، ورجال ذووا مالٍ ، وامرأتان ذواتا مالٍ ، ونساء ذواتُ مالٍ . ولا تضاف هذه الكلمة إلى المضمرة لأنها إنما تذكر ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس . والمرفوع والمنصوب فى إجراء الصفة عليهما كالمجرور .

والنكرات توصف بالجل التى ذكرت أنها تكون أخباراً للمبتدأ وتكون صلة للذى . فن ذلك قوله تعالى : « وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ » (١) فقوله : أنزلناه ، جملة من فعل وفاعل وهى صفة الكتاب وموضعها رفع . يدل على أن موضعه (٢) رفع أن « مبارك » الذى بعده ووصف به الكتاب وصفه بأنزلناه مرفوع (٣) ، فلو ظهر فى أنزلناه إعراب ، كما ظهر فى المفرد كان رفعا .

وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة إلا الفعل

(١) سورة الأنعام ٦ : ٩٢

(٢) فى أ : موضعها

(٣) فى ب : رفع

«الماضى فإنه لا يكون حالا حتى يكون معه «قد» مضرة أو مظهرية
أو تجعل الماضى وصفاً لمخذوف ، كقوله عز وجل : « أَوْ جَاءُوكُمْ
حَصِيرَتِ صُدُورُهُمْ^(١) » (أى : جاءوكم قوماً حصرت صدورهم^(٢))
لمخذف الموصوف المنتصب على الحال ، وأقام صفته مقامه : ولا يجوز
أن يكون « حصرت » دعاء .

(١) سورة النساء ٤ : ٩٠

(٢) ساقطة من ب

باب وصف المعرفة

المعارف (١) خمسة أشياء : العلم الخاص نحو : زيد وعمرو ، والمضمر والمبهم ، وما دخله الألف واللام ، وما أضيف إلى أحد هذه الأشياء . فأما المضمر فلا يوصف بالأسماء المظهرة . وحكم الصفة أن تكون أعم من الموصوف .

فالعلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة . فالمضاف نحو : مرتُ زيدُ صاحبِ عمرو وزيدُ أخيك ، وبعمرُ الطويل . وبالمبهم (٢) نحو : مرتُ زيدُ هذا وبعمرُ ذاك .

وأما المبهمة فتوصف بأسماء الأجناس التي فيها الألف واللام نحو : مرتُ بهذا الرجل . وقد تقام الصفة مقام الموصوف فتقول : مرتُ بهذا الطويل . وأحسن [من (٣)] ذلك أن تكون صفة مقصورة على جنس كالعاقل ، والكاتب ، والضاحك ولا يوصف بالمبهم بالمضاف لا تقول : مرتُ بهذا ذي المال ، وأنت تريد الصفة .

(١) في حاشية الأصل : اختلفوا في أعرف المعارف ما هو . فنذكر أبو هلي وأصحابه أن أعرف المعارف المضمرة . وسيبويه لم يقل ما هو غير أنه قدم الأعلام . وعندى أن الأعلام هي أعرف المعارف .

(٢) في أ : وبالمبهمة

(٣) زيادة من أ ، ب ، د

فأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وما أضيف إلى ما فيه
الألف واللام نحو : مررتُ بالرجلِ الجميلِ ، وبالغلامِ صاحبِ القومِ .

وأما المضاف إلى المعرفة فيوصف بما أضيف كإضافته نحو : مررتُ
بأخيك صاحبِ عمرو . وبالألف واللام كقولك : مررتُ بصاحبك^(١)
الظريف . وبالأسماء المبهمة كقولك : مررتُ بصاحبك ذاك ،
وأخيك^(٢) هذا .

والعلم الخاص نحو : زيد وعمر . ولا يوصف بشيء منه لأنه ليس
بمحلية ولا قرابة ولا مبهم ولكن يجرى على الإسم عطف بيان كما جرى
الوصف عليه .

(١) في أ ، ب ، د : بأخيك
(٢) في أ ، ب ، د : وبأخيك

بابُ عطف البيان

وعطف البيان أن يجرى الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ، ولا
نسب على الاسم الذي قبله فيبينه كما يبين هذه الأشياء التي هي صفات
ما يجرى عليه^(١) . وذلك نحو : رأيتُ أبا عبد الله زيدا ، وضربتُ
صاحبك بكرة . فزيد ، وبكر قد بينا الأول ، وفصلا الإسمين من
غيرهما كما يفعل الوصف ذلك ، ولأنه جار مجرى الصفة في البيان [فلذلك^(٢)]
نزل في النداء منزلاته^(٣) في التنوين ، وألحق على اللفظ مرة ، وعلى الموضع
أخرى وذلك نحو : يا [أبا^(٤)] عبد الله زيدا ، ويا نصر نصر نصر^(٥)
فرفعته رفعا صحيحا كما فعلت ذلك بالعاقل من قولك : يا زيدُ العاقلُ .

- (١) في حاشية الأصل : ما يجوز أن يوصف لا يكون عطف بيان . وعطف
البيان ما يوافق الاسم الذي يعطف عليه في التكثير والتعريف .
(٢) زيادة من أ (٣) في أ : منزلتها
(٤) زيادة من أ ، ب ، د
(٥) هذه العبارة جزء من بيت نسبه سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٠٤)
إلى رؤية . كذلك نسبه ابن بري (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٤) 'إليه
ويروى البيت :

إني وأسطار سطر سطر
لقائل يا نصر نصر نصر

قال ابن بري : فنصر الأول منادى والثاني إن لم ينو أنه كان بدلا مضموما وإن
نونه كان عطف بيان وجاز رفعه على اللفظ ونصبه على الموضع لأنه يجرى مجرى
الصفة وعلى هذا يكون الثاني هو الأول وبعضهم جعل الثاني غير الأول فنصبه على
المصدر وكرر تأكيداً . وقال أبو عبيدة : الأول نصر سيار أمير خراسان . والثاني
حاجبه ونصبه على الإغراء أي عليك نصر

بابُ البدل

والبدل يعرب بإعراب المبدل منه . وهو إما أن يكون الأول في المعنى ، أو بعضه ، أو مشتملاً عليه ، أو يكون على وجه الغلط (١) .

فالأول نحو : رأيتُ أخاكَ عمرًا . وتبدل من المضمر مظهرًا فتقول : رأيتُهُ زيدًا ، وكذلك : ضربني الذي ضربته زيدًا ، إذا أبدلت زيدًا من الهاء التي في ضربته . ومثل ذلك قوله عز وجل : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » (٢) .

وبدل بعض الشيء من جميعه نحو : ضربتُ زيدًا رأسه . فأما : ضَرَبَ زيدٌ اليدَ والرجلَ (٣) ، فمثل : ضَرَبَ زيدٌ رأسه . وقد يكون مثل الأول . ومثل ذلك : صَرَفْتُ وحوَها أولها . أبدل قوله : أولها من الضمير المحرور الذي أضيفت الوجوه إليه ، والأول بعض الإيل ، كما كان رأس زيد بعضه .

وبدل الاشتغال كقوله : سَابَ زيدٌ ثوبه ، ومنه قوله .

(١) في أ : على وجه اللفظ ، وهو تصحيف (٢) سورة الفاتحة ٦: ١
(٣) في - ماشية الأصل : ضرب زيد اليد والرجل ، يحتمل أن يكون بدل البعض لأن اليد والرجل بعضه . ويحتمل أن يكون بدل الكل لأن اليد والرجل طرفا زيد أي عم بالضرب . كما تقول : مطرنا السهل والجبل . لأن الأرض إما سهل ، وإما جبل .

عز وجل (١) : « قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ (٢) » .
فالأخدود مشتمل على النار .

وبدل الغلط [نحو (٣)] : مرتُّ رجلٍ حمارٍ . أراد : مرتُّ

بحمارٍ فغلط بقوله : رجلٍ فوضع حمار موضعه . وحق هذا أن يستعمل
فيه بل فتقول (٤) : مرتُّ رجلٍ بل حمارٍ :

(١) في أ ، د : قوله تعالى

(٢) سورة البروج ٩٥ : ٤ : هـ

(٣) زياده من أ ، ب ، د

(٤) في أ : فيقال

بابُ حروفِ العطف

وصفة حروف العطف أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله
وهي تسعة :

منها الواو في قولك : رأيتُ زيداً وعمراً . ومعناها الجمع بين
الشئين . وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخرأ في المعنى . وتقول :
اختصم زيدٌ وعمرو ، واشترك بشرٌ وبكرٌ . ولا يجوز بغيرها من
حروف العطف . وكذلك : المالُ بين زيدٍ وعمرو ، لأنها تدل على
الجمع والمعنى فيه لا يصح إلا بها . ولو قلته بالقاء ، أو بضم الجملت
الاختصام والاشتراك من واحد . وكذلك : سيانُ زيدٌ وعمرو ، وسواء
عبدُ اللهٍ وبشرٌ . وأما قول الشاعر :

وكان سيانٍ ألا يسرحوا نِعماً أو يسرحوه بها واغبرت السوح^(١)
فإنما يشبه بذلك أنك تقول : جالس الحسن أو ابن سيرين
فيستقيم له أن يجالسهما جميعاً .

(١) البيت لأبي ذؤيب . ويروى في ديوان الهذليين (القسم الأول ص ١٠٨)
وكان مثلين ألا يسرحوا نغما حيث استرادت مواشيهم وتسرح . وفي اللسان «سرح»
حيث استراحت مكان قوله : حيث استرادت .

في حاشية الأصل : كان لا نظر فيها بأنها زمانية محتاجة لها اسم وخبر .
وأجاز أبو علي في غير هذا الكتاب أن اسمها يجوز أن يكون مضمراً فيها وهو
ضمير الأمر والشأن وتقديره : وكان الأمر .

ومنها الفاء في قولك : دخلت البصرة فالكوفة . وهي تؤذن أن
الثاني منها بعد الأول ومن ثم وقعت في جواب الشرط نحو : إن دخلت
الدار فأنت طالق . وثم مثل الفاء في هذا إلا أنها تؤذن بترانخ أزيد
مما في الفاء .

وأما سيان على هذا الوجه مرفوع على أنه خبر مبتدأ . وخبر المبتدأ قوله :
ألا تسرحوا . ومعناه أن تحبسوا نعمهم . أو يسرحوه معطوف عليه بقوله :
ألا يسرحوا نعماً . أن مع تسرحوا في تقدير اسم مصدر مرفوع بالابتداء . وقوله :
أو يسرحوه تقديره . أن يسرحوه . لأن يسرحوا الثانية معطوفة على الأولى فهي
تابعة لها في نصبها وهما اسمان مبتدآن كل واحد منهما في موضع رفع بالابتداء
وخبرهما سيان وقد قدم الخبر على المبتدأ . وتقديم الخبر على المبتدأ في هذا سائغ
جائز وقد تقدم ذكره في بابه .

وهذه الجملة المركبة من المبتدأ وخبره وهو قوله : سيان ألا يسرحوا نعماً
أو يسرحوه ، وهي مجموعهما خبر لسان وهي خالية من ذكر يعود منها إلى
اسم كان . وذلك لأن الجملة إذا وقعت خبراً لضمير الأمر والشأن لم يعد منها
إليه ذكر لأنها هي هو . ألا ترى أنها المفسرة . وإذا كان الخبر هو المبتدأ في
المعنى بعينه لم يحتج إلى ذكر يرجع منه إلى المبتدأ . وأجاز أيضاً أبو على ألا
يكون في كان ضمير بل تكون فارغة وعلى هذا التأويل يرتفع عنده سيان بكان على
أن يكون سيان اسماً لسان . وقوله : ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها هو الخبر .
فإن يسرحوا على هذا في موضع نصب . وكذلك قوله : أو يسرحوه بها ، وما بعد
أيضاً في موضع اسم منصوب لأنه معطوف على : ألا يسرحوا نعماً .

فإن قلت فسيان نكرة ، وألا يسرحوا معرفه لأنه بمعنى ترك تسريحهم ، قلنا
الأمر كذلك فإنما جاز هذا حملاً على ضرورة الشعر فهو مثل قوله :

ولايك موقف منك الوداعا

ولهذا اختار أبو على الوجه الأول . وهو لعمري أولى من هذا الوجه لأنه

يستقيم من غير حمل على الضرورة .

ومنها أَوْ وهى لأحد الشينين أو الأشياء فى الخبر وغيره تقول :
كُلَّ السَّمَكِ أَوْ اشْرَبِ اللَّبَنَ أَى افعل أحدهما ولا تجمع بينهما . ومن
ثم قلت : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌ قَامَ . كما تقول : أحدهما قام ولا تقول : قاما .

== السبي : المثل . قال الخطيئة :

فإياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسبي
[البيت فى ديوانه (ص ٣٨) وىروى : حديد الناب مكان قوله : هموز الناب
أنظر أيضا أمالى ابن الشجرى (ج ١ ص ٣٤٢)] .

ووزنه فعل بمزلة جذع ، وشسع ، وهو من لفظ سواء وأصله : سوى ،
فقلبت الواو يا . حيث التقت والياء على هذه الصورة كما قالوا : طويته طيا . ولو
قلت ان سوى انقلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم أدغمت فى الياء
التي بعدها فقالوا : سبي لسكان قولنا سديداً . فإن قلت فلم حكمت على سى بأن
أصله سوى وهلا حكمت عليه بأن عينه ولامه يا آن فيكون بمزلة حى ، وحية
وما أشبه ذلك . قلنا حكمنا عليه بذلك من وجهين :

أحدهما أن باب طويت أكثر من باب حييت فحملناه على طويت ولم نحمله
على حييت .

والثانى أن السبي المثل وسواء بمعنى المائلة تقول : سواء زيد وعمر أو
مثلان زيد وعمر ، قرأنا يوافق فى المعنى ويقاربه فى اللفظ هذا فى الظاهر ثم
رما توفيقهما فى اللفظ فأمكن وتأتى فلم يبعد فحكمنا به . فإن قلت فوازن سواء
قلنا فمال وأصله سواى فقلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما قالوا :
رداء وأصله : رداى . فإن قلت فهلا حكمت بأن أصل سواء سواو ، وأن الهمزة
فى سواء منقلبة عن واو قد تطرفت بعد ألف زائدة حتى تكون مثل كساء وأصله
كساو من كسوت . قيل باب طويت أكثر من باب القوة والحوة فحملناه على ==

فإذا قلت : كلُّ خبراً أو لهما أو تماً ، فأردت الإباحة فكأنك قلت كل هذا الضرب فما ذكرته من كونه لأحد هذه الأشياء قائم فيه لأنه لو أكل واحداً من هذه الأشياء كان مؤثماً . ولو كانت كالواو لم يكن قد إبتدأ حتى تجمع بينها كلها .

== ألاكثر الأوسع على أنا لو فعلنا هذا لأخرجنا سياً وسواء عن الموافقة في اللفظ مع ما تراه من اتفاقهما في المعنى وتقاربهما في اللفظ على الظاهر وأن ذلك قد اقتضى الحكومة عليهما بالاتفاق في اللفظ والمعنى لأنه أشبه بالطريقة في هذا وأقرب نظير ذلك قولهم : قى وقواء . فأصل قى بمنزلة سى . وقواء بمنزلة سواء . والأرض ألقى والقواء بمعنى واحد . فكما أن قيا من لفظ قواء كذلك سى من لفظ سواء وإنما أنشد أبو علي هذا البيت في الإيضاح لأن القيد أن يستعمل في هذا الموضع الواو لا أو . وكان ينبغي لهذا الشاعر أن يقول : وكان سيمان ألا يسرحوا فعمما ويسرحوه كما تقول : سيمان عندي حبسهم النعم وتسريحهم لها ، لأن أو تقتضى أحد الشيئين . فإذا كان المبتدأ واحداً لم يجوز أن يكون خبره مشئ وسيمان اثنتان فلا يجوز أن تكون خبراً عن أحد شيئين لأن الإثنين لا يكونان خبراً عن واحد فهذا وجه .

والوجه الثاني أن يكون سيمان اسماً لكان ، وما بعده خبرها فذلك يقتضى أيضاً الواو لأنه إذا كان اسم كان اثنين لم يكن خبرها إلا اثنين . فعلى كلا الوجهين يكون هذا الموضع للواو لا أو . فأما البغداديون فمن مذهبهم أن أو تكون بمعنى الواو على ذلك حملوا : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ، [الصافات ٣٧ : ١٤٧] وهذا الوجه مدفوع عند أصحابنا .

فالوجه إذن في البيت أن هذا الشاعر يأنس بقولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين أى هذا الضرب من الناس فلما رأى أن هذا الكلام يقال ويجوز معه أن ==

وإمّا بمنزلتها في أنها تكون لأحد الأمرين أو الأمور إلا أنها تؤذن بان مبنى الكلام كان على الشك . وأؤخذ يجوز فيها أن يكون المبنى وقع على اليقين ثم أدرك الشك بعد . وليست إمّا بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة وأنت تقول : ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً ، فتجدها عارية من هذين القسمين . وتقول : وإمّا عمراً ، فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى .

= تجالس المأمور الحسن وابن سيرين معا استعمال أو ها هنا مثل قول لبيد

لسيان حرب أو تبوءوا بخزية وقد يقبل الضيم الدليل المسير

وكان القياس : لسيان حرب وتبوءوا . وزعم أبو علي إنهم لم يقولوا : سواء زيد أو عمرو وإنما يقولون : سواء زيد وعمرو . فأما سواء فعله كذا أم فعله كذا فقد جاء قال الله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ، البقرة ٦:٢ » قال ذو الرمة :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بصيداء أم أنحى لك السيف ذابح
(ديوانه ص ٩٩) .

قال وقد مر في الحماسة قريب من هذا وهو بما لم يتسكلم عليه أبو الفتح وهو قول الشاعر :

والناس مبتنيان على مود البناية أو ذميم

[البيت ليزيد بن الحكم ديوان الحماسة لأبي تمام ، القسم الثالث ص ١١٩١] .
كان ينبغي أن يقول . وذميم واسكنه بأفس أيضاً بقولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين .

ومنها لا وذلك قولك : ضربتُ زيداً لا عمراً . ولو قلت :
ما ضربتُ زيداً لا عمراً ، أو لم أشتمْ بـكراً لا خالداً ، لم يحز (١) لأنك
لم توجب للأول شيئاً فتتفهم بلا وأنت إنما تنفى بلأما أوجبه للأول .
ومنها بل وهى تستعمل بعد النفي والإيجاب كقولك : رأيتُ زيداً
بل عمراً ، وما جاءنى عمروٌ بل بـكراً ، فهى أعم فى الاستدراك بها
من لكن .

ومنها لكن وهى الاستدراك بعد النفي نحو : ما رأيتُ زيدا لكن
عمراً ، فهى بعد النفي بمنزلة بل ، وأما بعد الإيجاب فإنها تدخل لترك
قصة إلى قصة تامة مخالفة للأولى (٢) نحو : جاء زيدٌ لكن عمرو لم يأت (٣) .

فأما أم فإنها لا تكون إلا فى الاستفهام وهى تكون فيه على
ضربين : أحدها أن تكون متصلة . والآخر أن تكون منقطعة .

فأما المتصلة فإنها لا يستفهم بها حتى يحصل عند السائل العلم بما
يسأل عنه بأو بقول المستفهم : أزيدٌ عندك أو عمروٌ فيقول له الخبير
نعم . فإذا قال نعم علم به كون أحدهما بغير عينه عنده لأن معنى :

(١) يشير إلى أن العطف بلا يشترط أن يكون مسبوقاً بإيجاب . أما قولنا :
ما جاء زيد ولا عمرو ، فالعطف هنا بالواو ولا زائدة لتأكيد النفي .

(٢) يشير إلى أن لكن لا تعطف إلا بعد نفي فإذا وقعت بعد إيجاب تكون
غير عاطفة وإنما تكون ابتدائية . أى يستأنف بها كلام جديد ليس له ارتباط
لإعرابى بالأول .

(٣) عمر هنا ليس معطوفاً على زيد وإنما هو من جملة أخرى مكوّنة من
المبتدأ وهو (عمرو) ومن الخبر وهو (لم يأت) .

أزیدُ عندك أو عمرو أحدهما عندك . فإذا قيل له في جواب هذا نعم علم به ذلك فإن أراد المستفهم أن يعين له المسئول ما علمه بسؤاله [إياه ^(١)] بأو ويخصه له سأل به بأم فقال : أزیدُ عندك أم عمرو . فأجابه الخبر فقال : زیدٌ أو عمرو فتعين بخبر الخبر إياه ما كان قد علمه مبهما . ولو قال له في جواب : أزیدُ عندك أم عمرو لا أو نعم لكان قد أخطأ ولم يجبه على ما يقتضيه سؤاله كما أنه لو قال له : أيهما عندك ، فقال له لا أو نعم لم يكن جواباً لما سأل به عنه .

وتقول : الحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ^(٢) ابنُ الحنفيةِ . فيكون الجواب أحدهما بهذا اللفظ . ولا يجوز أن تقول : الحسنُ ولا الحسينُ لأن المعنى : أحدهما أفضلُ أم ابنُ الحنفيةِ ، فالجواب يكون على ما يتضمنه السؤال .

وأما [أم ^(٣)] للنقطة فإنها تستعمل بعد الخبر والاستفهام جميعاً . فنال استعمالها بعد الخبر قولهم إنها لأبلٌ أم شاء . كأنه رأى أشخاصاً فسبق إلى نفسه برؤيتها أنها إبل وأخبر على ذلك ثم شك فقال : أم شاء فصار سؤاله بأم مضرباً ^(٤) عما كان أخبر به ، ومستأنفاً

(١) زيادة من أ ، ب .

(٢) في أ : أو ابن الحنفية . وهو تصحيف .

(٣) زيادة من أ .

(٤) في أ : منصوباً وهو تصحيف .

السؤال عنه فكأنه في التثنية : بل أهي شاء ، لأن فيها دلالة على الإضراب كما في بل ، وفيها دلالة على الاستفهام كما في الهمزة . فترجوا أم هذه ببل ، والهمزة التي للاستفهام لاشمال أم على معنييهما .

ومثال استعمالها بعد الاستفهام قولك : أعندك زيد أم عندك عمرو ،
أضرب عن استفهامه ^(١) عن زيد ، واستأنف ^(٢) الاستفهام عن عمرو ، كما
أضرب ^(٣) عن الخبر في الوجه الأول .

ومما لا تكون أم فيه إلا المنقطعة قولهم : هل عندك زيد أم
عندك ^(٤) عمرو . فهذه لا تكون التي بمنزلة أي لأنك في أي ثبت
أحد الشئيين أو الأشياء ، وتدعى أحدها ^(٥) وهذا المعنى إنما يكون في
الهمزة بدلالة أنك قد تستفهم بها وأنت مثبت كقوله ^(٦) :
أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَتَسَرِي ^(٧)

(١) في أ : أضربت عن الاستفهام

(٢) في أ : واستأنفت .

(٣) في أ : أضربت

(٤) ساقطة من أ ، ب ، د

(٥) في ب : أحدها

(٦) في أ : كقولك

(٧) هذا صدر بيت للعجاج (ديوانه ، الجزء الثاني ، من مجموع أشعار العرب

ص ٦٦) وعجزه :

والدهر بالإنسان دوارى

= والبيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٨٥ ، ٤٨٦)

ولا يجوز أن تثبت بهل لو قلت : هل طرباً . فمن ثم لم يكن مع هل إلا المنقطعة .

ومنها حتى وذلك قولك : ضربتُ القومَ حتى زيدا وقد رواه سيبويه ، وأبو زيد وغيرهما عن العرب . (١)

= في حاشية ب : الشاهد : إنه أدخل همزة الإستفهام وأراد بها التوبيخ . وهذا حكم يختص بالهمزة . ولو قلت : هل طرباً ، على هذا المعنى لم يحسن فأما قوله تعالى . د هل يسمعونكم إذ تدعون ، الشعراء ٢٦ : ٧٢ فالغرض منه الجواب بقولهم لا ، ولذلك قالوا بل وجدنا وليس كذلك في قوله : أطرباً لأنه لا يحجب عن هذا بلا إذ غرضه توبيخه على الطرب . هذا يدل على أن الطرب وجد منه وقد زجره عنه . والطرب هو اللهو هنا . القنسرى الشيخ الكبير . (١) يشير إلى أن بعضهم لا يميز العطف بحتى خلافاً لسيبويه وأبي زيد وغيرهما .

باب ما لا ينصرف

وصف الاسم الذى لا ينصرف قد تقدم فى أول الكتاب وهو أن يكون ثانياً من جهتين . ومعنى ذلك أن يجتمع فيه سببان من أسباب تسعة أو يتكرر واحد منهما ^(١) فيه . وتلك الأشياء ^(٢) التسعة : وزن الفعل الذى يخص الفعل أو يغلب عليه . والصفة والتأنيث الذى يلزم ولا يفارق ^(٣) . والألف والنون المشابهتان لألفى التأنيث والتعريف والعدل والجمع الذى لا يكون على بناء الواحد ^(٤) والعجمة وأن يعمل الشيطان اسماً واحداً ^(٥) .

وجميع ما لا ينصرف فى المعرفة ينصرف فى النكرة إلا خمسة أشياء وهى ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة كانت أو ممدودة . وأفعل صفة وفعلان الذى له فعلى والجمع الذى بعد الألف منه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن والمعدول من النكرة ^(٦) مثل : مثنى وثلاث ورباع .

(١) فى أ ، ب : منها

(٢) فى أ ، ب ، د : الأسباب

(٣) أى التأنيث بالألف المقصورة والممدودة دون التاء .

(٤) أى صيغة منتهى الجموع .

(٥) أى المركب المزجى .

(٦) فى أ : والمعدول عن العدد .

باب ما كان على وزن الفعل

لو سميت رجلاً ضُرب ، أو ضُورب ، أو ضُرب ، أو ضُرب لم تصرف لانضمام التعريف إلى وزن الفعل فإن (١) نكرت صرفت لزوال أحد السببين (٢) . ولو سميته بأحد (٣) وبشكر ، ويعمر ، ويزيد وأنكل وأيدع ، كان كذلك أيضاً ولو سميت رجلاً بأجمع فنكرته صرفته . ولو سميته بأحمر ثم نكرته لم تصرفه (٤) .

(١) في أ : ولو

(٢) وهو العلية .

(٣) في أ : ولو سميت أحد

(٤) لأن العلية التي كانت سبباً في منع الصرف خلفتها الوصفية عنه التنكير ، والوصفية مانعة للصرف مع وزن أفعال .

باب الصفة التي لا تنصرف

من ذلك أفعل الذي له فعلاء نحو: أحرّ وحرّاء . فأحرّ لا ينصرف في النكرة لقيام سببين فيه في [حال ^(١)] التذكير . وهو الوزن الذي يغلب على الفعل ، والصفة ^(٢) . وحرّاء لا ينصرف أيضاً لاجتماع الوصف والتأنيث ولو كانت فيها مدة ^(٣) التأنيث لم تنصرف ألا ترى أن صحراء وطرفاء ، ونحو ذلك من الأسماء لا ينصرف . وأحاد ، ومثنى ، وثلاث ورباع ، وثناء لا ينصرف لاجتماع العدل ^(٤) والوصف فيه . فإن حقرت ^(٥) ثناء ، وأحاد صرفت لزوال العدل بالتحقير . فإن حقرت أحرّ لم ينصرف لأن التحقير لم يزل بناء النعل كما أزال العدل وذلك أنهم قد قالوا : ما أميلحه . فأملح ببناء فعل محقر [فإن سميت به منعته الصرف للتعريف ووزن الفعل وإن نكرته لم تصرفه أيضاً ^(٦)] .

(١) زيادة من أ ، د

(٢) في أ ، ب ، د : الوصف

(٣) في أ ، ب ، د همزة

(٤) لأن أحاد ومثنى وثلاث ورباع معدولة عن أصل العدد المكرر ، فأحاد معدولة عن واحد واحد ، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين وهكذا .

(٥) حقرت : صغرت .

(٦) زيادة من أ .

باب التأنيث

المؤنث على ضربين ضرب فيه علامة التأنيث وضرب لا علامة فيه وعلامة التأنيث علامتان الألف، والتاء التي تبدل منها في الوقف الهاء . فما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فإنه لا ينصرف في النكرة للزوم الحرف^(١) وبناء الكلمة عليه . وإذا لم ينصرف في النكرة كان انصرافه في المعرفة أبعد . وبُشْرَى ، وسُعدَى ، ولَيْلى ، وطرفاء ومحراء ومحراء لا ينصرف شيء منه في نكرة ولا معرفة . والمهمزة في حمراء منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، وإنما أبدلت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة يدل على ذلك أن هذه الصورة إذا زالت زالت المهمزة وذلك في قولك في جمع صحراء : صحارٍ فزالت المهمزة وعاد حرف اللين^(٢) . وأما ما كان في آخره التاء فنحو : حمدة^(٣) ، وطالحة فإنك إن سميت رجلاً أو امرأة بشيء من ذلك لم تصرفه فإن نكرت^(٤) صرفت فقلت : مررتُ بطالحةٍ وطالحةٍ آخر ، ومررتُ بحمدةٍ وحمدةٍ أخرى^(٥)

فأما التأنيث الذي بغير علامة فلا يخلو الاسم [فيه^(٦)] من أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، أو يكون على ثلاثة أحرف .

فما كان زائداً على ثلاثة أحرف فإنه لا ينصرف في المعرفة وذلك نحو : زينب ، وجيآل ، وسعاد ونحو امرأة أو رجل يسمى^(٧) بعناق

(١) أى حرف التأنيث.

(٢) أى الياء المحذوفة في صحارٍ وإنما قدر وجودها لأن المحذوف لعله كالثابت والياء حذفت لالتقاء الساكنين .

(٣) فى أ ، ب : حمزة

(٤) فى أ : نكرته

(٥) فى أ : ومررت بحمزة وحمزة آخر (٦) زيادة من أ ، ب ، د .

(٧) فى أ ، د : تسميه

أو أبان فهذه الأشياء^(١) لا تنصرف لغلبة التأنيث عليها ، وأن الحرف الزائد على الثلاثة يتنزل منزلة العلامة الثابتة فيه بدلالة أن علامة التأنيث لم تلحقه في التحقير إلا فيما لا اعتداد به من قولهم : ورَبَّيَّةٌ ، وَقَدْ يَدِيمَةُ فصار من أجل ذلك بمنزلة ما فيه التعريف ، وثبت فيه علامة التأنيث . وما كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الحرف الأوسط منه متحركاً ، أو ساكناً . فإن كان متحركاً لم ينصرف كما لم ينصرف سعاد ، وجيال لأن الحركة فيه تنزل منزلة الحرف الزائد على ثلاثة [أحرف^(٢)] كما تنزل منزلته في جَزَى في الإضافة^(٣) حيث حذفوا معها الألف كما حذفوا من حُبَارَى فقالوا : جَزَى ، كما قالوا : حُبَارَى ولم يثبتها أحد كما ثبتت في نحو : حُبَلَى وذلك نحو امرأة سميتها بَقْدَمٍ ، وما أشبه هذا الاسم^(٤) . فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط صرف ، ولم يصرف . فترك الصرف لاجتماع التأنيث والتعريف . والصرف لأن الاسم على غاية الخفة فقاومت الخفة أحد السببين . ومن زعم أن القياس في دَعْدٍ كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ، ولوط وهما أعجميان ومعرفتان : فالزمامهم الصرف لهما لخفتها يقوى قول من صرف هنداً ، ودعداً في المعرفة : ولو سميت رجلاً بقدم صرفته . ولو صغرتة فقلت : قُدَيْمٌ ، فلم يؤنث لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى المذكر^(٥) . فأما قولهم [في^(٦)] أَذَيْنَسَ في الاسم العلم فإنما سمي به مصغراً [وكذلك عينه سمي به مصغراً^(٧)] .

(١) أ : الأسماء .

(٢) في الإضافة : أى في النسب فإن الألف في جزى يجب حذفها عند النسب لسبقها بثلاثة متحركات فتقول : جزى وفي كندا : كندى . أما إذا كانت الألف بعد ثلاث أوسطها ساكن فيجوز إبقاؤها وحذفها عند النسب فتقول في ملهى : ملهى ، وملهى . (٣) زيادة من أ ، ب ، د (٤) في ب : ذلك الاسم (٥) في أ : بالنقل إلى التذكير . (٦) زيادة من أ ، ب ، د (٧) زيادة من ب .

باب ما كان في آخره ألف ونون مضارعان لألف التأنيث

الألف والنون في آخر سكران تشبهان ألفى التأنيث لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه كامتناعها ^(١) من الدخول على حمراء [وخضراء] ^(٢) وطرفاء وهما زائدتان زيدتا معا كما أن ألفى التأنيث كذلك تقول في مؤنث سكران سَكْرَى فلا تلحق سكران الهاء كما لا تلحقها حمراء ، ولهذا المشابهة لم تصرف رجلا يسمى سعدان ^(٣) ، أو عثمان لأن التعريف يمنع دخول علامة التأنيث عليه فيشبه سكران كما تشبه الألف من أرطى وتترى ، فيمن نون إذا سميت به ألف بشرى لأنك لا تقول في التسمية به أرطأه ، كما كنت تقول قبل النقل إلى التسمية فأشبهت ألف سكرى . ولو سميت رجلا بِرْمَانٍ ^(٤) لم تصرفه في قول الخليل وسيبويه وصرفته في قول أبي الحسن .

(١) في أ ، د : كامتناعهما

(٢) زيادة من ب

(٣) في ب : بسعدان

(٤) في حاشية الأصل : رمان عند سيبويه فعلان ، وعند أبي الحسن فعال

نحو : حماض ، وقلام .

باب التعريف

ومتى اجتمع مع التعريف سبب من الأسباب المانعة من الصرف لم ينصرف^(١) الاسم وذلك نحو [علامة^(٢)] التأنيث في حمدة^(٣) ، والألف والنون في سعدان ، وعُريان ، والعدل في [في^(٤)] نحو : عمر ، ووزن الفعل نحو : ضرب ، وما يفتاب عليه نحو : أحمد ، ويعمر ، ويشكر ، والمجمة نحو . إسحاق وإسماعيل . وإن سميت رجلاً سراويل^(٥) لم تصرفه^(٦) والقياس عندي ألا يصرف في النسكرة أيضاً قبل التسمية بها .

(١) في ب : لم يصرف

(٢) زيادة من ب

(٣) في أ ، د : حمزة

(٤) زيادة من ب

(٥) في أ . سراويل

(٦) في ب : لم تصرف

باب العدل

معنى العدل أن تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذى تريد إلى آخر (١) .
وموضع النقل فيه أن المسدوع لفظ والمراد به غيره . ويستوى العدل من
المعرفة والنكرة لاستواءهما فيما ذكرت . ولا يكون العدل فى المعنى .
فالمعدل عن النكرة نحو : مَثْنَى ، وثُلَاثَ ، ورُبَاعَ (٢) فالمانع
من الصرف العدل والصفة .

والمعدل عن المعرفة نحو : عمر ، وزُفَرٌ عدلاً عن عامر وزافر المعرفتين (٣)

(١) فى حاشية الأصل : العدل أن تذكر لفظاً وتريد غيره نحو أن تقول :
عمر ، والمقصود عامر وهذا هو الفرعية من أجل أنك إذا لفظت بعمر ، وأنت
تريد عامراً كنت قد جعلت اللفظ دليلاً على معنى واسم ، وهذا هو عين لك
الدلالة على شيئين ، وليس الأسماء أصلاً فى الدلالة على أكثر من شيء واحد وإنما
ذلك للفعل لأنه يدل على معنى وزمان . وإذا قلت : ضرب زيد ، دل على ضرب ،
وزمان ماض ، كما دل عمر على المسمى الذى هو الأصل . وإذا كان كذلك كان
خروجاً من حكم الأصول . وإذا خرج من حكمها بالعدل علمت أنه فرعية وليس
يعنى أبو على بقوله النقل نقل لفظ ، وإنما يريد بالنقل فى هذا الباب الخروج عن
الأولية . فإذا حصل فى الاسم العدل وسبب آخر امتنع من الصرف .

(٢) فى حاشية الأصل : ومَثْنَى ، وثُلَاثَ ، ورُبَاعَ ، نكرات لأن النكرة وصفت
بها فى قوله تعالى : هـ أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ، [فاطر ٣٥ : ١] .

(٣) فى حاشية الأصل : وعمر وزُفَرٌ عدلاً عن المعرفة ولو كانا عدلاً عن غير
معرفتين لوجب أن يكون كل واحد منهما مستعملًا اسماً للنكرة . وليس هنا
شيء فى النكرة يسمى عمر بإزاء رجل وفرس

ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات . ولو سمي رجلاً نُقِرّاً
أو جُعلاً ، أو حُطْماً لا يصرف في المعرفة والنكرة جميعاً لأن فيها التعريف
فقط دون العدل .

وما عدل للمؤنث على فعال فهو على ضروب :

أحدها ما كان من اسم الفعل نحو : نَزَلَ ، وَتَرَكَ [دَرَاكٌ ^(١)] .
والآخر ما كان وصفاً يختص النداء ^(٢) في حال السعة وذلك نحو :
يَا كَعَج ، وَيَا خَبَاث . وقد يكون في غير النداء نحو : جَعَار
وقام يراد به ^(٣) الضَّبْعُ . وجاء أيضاً امماً للمصدر نحو : فَجَّار ، وَجَّادٍ
عدلتا عن الفَجْرَةِ والجُودِ .

== وأما زفر في قوله :

يأبى الظلامة منه النوفل الزفر

[هذا عجز بيت وصدوره :

أخو رغائب يعطيها ويسألها

البيت في خزائن الأدب للبغدادى (سلفيه ج ١ ص ١٧٤ - ١٦٧) منسوب
إلى أعشى باهلة . أورده صاحب اللسان في زفر (وقال : والزفر : السيد . ونسبه
إلى نفس القائل] .

فإنه ليس بصفة كزافر ، وليس معدولا . كما لا يكون حطم معدولا عن
حاطم . فلو سميت رجلاً الآن بزفر هذا صرفته وعمر أذهب فيما ذكرنا لأنه ليس
يوجد في غير الأعلام بوجه فإذا لم يستعمل في النكرة علم أنه عدل عن
عامر معرفة .

(٢) في ب : يختص بالنداء

(١) زيادة من أ

(٣) في ب : يريد به

باب الجمع الذي لا ينصرف

هذا الجمع هو الذي يكون ثائثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن [أو حرف مشدد^(١)] وذلك نحو : مساجد ، و منابر ودواب ، ومداف^(٢) [وشواب^(٣)] ودنانير ومفاتيح . وإنما لم يصرف^(٤) لأنه جمع وليس في الآحاد الأول له مثال . فإن لحق شيئاً منه الناء [التي^(٥)] للتأنيث انصرف في النكرة نحو صَيَاقِلَةٌ ، وَمَوَازِجَةٌ لأنه بدخول الناء عليه قد أشبه الآحاد ألا ترى أن فيها نحو الكراهية والحزابية فصرفته كما تصرفه إذا دخلته ياء النصب نحو : مدائني . ولو سميت بمساجد رجلا لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي للمعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير . فإن نكرته لم تصرف أيضاً في قول أبي الحسن كما تصرف أحمر في قوله إذا نكرته بعد التسمية . فإن كان آخر شيء من ذلك ياء نحو جوارٍ وغَواشٍ حذف الياء حذفاً فلحق التنوين في الرفع والجر فإن نصبت فقلت : رأيت جَوَارِيَّ^(٦) ، أتممت فلم تلحق التنوين .

(١) زيادة من أ

(٢) زيادة من ب

(٣) في أ ، ب ، د . وإنما لم ينصرف

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

(٥) في حاشية الأصل : قال سيديويه تقول : هذه جوار ، ومررت بجوار ، رأيت جوارى وهو قول الجماعة . وقد حكى عن بعضهم أنه يقول : نظرت إلى جوارى وهذا يجوز عند سيديويه في ضرورة الشعر كقول الفرزدق : مولى مواليا

[هذه العبارة جزء من بيت للفرزدق يروى :

.....

== فلو كان عبد الله مولى هجوته ولسكن عبد الله مولى مواليا
وهو من شواهد سيبويه في السكتاب (ج ٢ ص ٥٨) وأورده صاحب الخزانة
(سلفية ج ١ ص ٢١٧) |

وأما في غير الضرورة فلا يجوز ذلك . ثم في حذف هذه الياء في حالة الرفع
والجر وفي التنوين قولان :

أحد القولين أن هذه الياء حذفت حذفاً لغير علة موجبة سوى طلب الاستخفاف
فإنقص مثال الاسم عن مفاعل فأنصرف فدخله التنوين للصرف . فالياء على هذا
محذوفة للاستخفاف والتنوين تنوين الصرف وعلى هذا القول اعتمد أبو علي .
وأما القول الآخر فهو أن التنوين دخل عوضاً عما منعه هـ هذا الاسم
من حركة حرف إعرابه بالضم في الرفع ، وبالكسر في الجر فلما دخل
التنوين عوضاً عن الحركة صادف الياء ساكنة فالتقى ساكنان الأول منهما
لين لحذف الأول لالتقاء الساكنين . فحذف الياء على هذا القول الثاني إنما هو
لالتقاء الساكنين لا طلباً للاستخفاف ، والتنوين على هذا القول عوض ، وليس
بتنوين الصرف .

بابُ الأسماء الأعجمية

الأسماء الأعجمية على ضربين . أحدهما ما أعرب^(١) وهو اسم جنس .
والآخر ما أعرب وهو اسم علم مخصوص . فإكان من الأول انصرف^(٢)
في المعرفة والنكرة لا يمنع من الانصراف إلا ما يمنع العربى وذلك نحو :
الْأَجْرُ ، والشاهينُ ، والنيروزُ ، والفِرْنَدُ ، والإبريسمُ ، وللجأمُ
وما أشبهها^(٣) .

وما أعرب^(٣) وهو اسم علم منقول في حال التعريف فإنه لا ينصرف
في المعرفة وينصرف في النكرة وذلك نحو : يعقوب ، وإسماعيل ، وجبريل
وإسرائيل . تقول : مررت بإسماعيلَ وإسماعيلِ آخرَ فتصرفه في النكرة .

(١) في أ ، ب ، د : فصرف

(٢) في أ ، ب ، د : وما أشبه ذلك

(٣) في ب ، د : وأما ما أعرب

باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحداً

حكم هذا الضرب ألا ينصرف في المعرفة وينصرف في الفكرة لأن الثاني منهما بمنزلة تاء التأنيث في نحو : حمدة^(١) فكما أن حمدة^(٢) لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فكذلك هذا الضرب وذلك نحو : حضرموت ، وبعلبك وقالي قلا ، ومعدي كرب .

فأما معدي كرب^(٣) فمنهم من يفتح الآخر من كرب فيجعل معدي مضافاً إليه إلا أنه فتحه لما لم يصرفه . ومنهم من يقول : معدي كرب مثل بعلبك . ومن أضاف لم يفتح الياء من معدي ولا من باديء وقالي في باديء بدا وقالي قلا جعلوا الياء في هذه المواضع مثل ألف مثني .

فأما خمسة عشر ونحوه فبني الآخر على الفتح .

(١) في : حمزة .

(٢) في أ . حمزة

(٣) في حاشية الأصل : من ركب معدي كرب قال : هذا معدي كرب . ورأيت معدي كرب ، ومررت بمعدي كرب . الياء ساكنة في الأحوال الثلاثة والباء من كرب تضم في الرفع وتفتح في النصب والجر لال الإسم لا ينصرف للعلية والتركيب .

وأما من أضاف معدي إلى كرب ألزم ياء معدي أيضاً السكون وشبهها بألف مثني وجر كرب بالإضافة . فمنهم من لا يصرف كرب للتعريف والتأنيث لأن كرب عنده مؤنث . ومنهم من يصرف كرب لأنه يجعله مذكراً فيجره وينونه . فمن أنك كرب قال : جاء معدي كرب ، ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب .

ومن ذكر لم يصرفه فقال : جاء معدي كرب ، ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب . والياء من معدي كرب فيمن ركب ومن أضافه فصرف كرباً أو لم تصرفه ساكنة في الرفع والنصب أو الجر لا تفتح البتة .

بابُ إعراب الأفعال وبنائها

الفعل على ضربين مبنى ومعرب :

فالبنى [منه ^(١)] أمثلة الأمر إذا كان للمواجهة ^(٢) ، ولم يكن في أوله حرف مضارعة وذلك نحو : اذهب ، وقم . وما وافقه في اللفظ جعل بمنزلة في اللفظ ، وإن لم يوافقه في المعنى وذلك [نحو ^(٣)] وقولك في التعجب : أَكْرَمَ زَيْدٌ و«أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ» ^(٤) .

ومن المبنى أمثلة الماضي نحو : خَرَجَ ، وَعَلِمَ [وذهب ^(٥)] وَظَرُفَ ^(٦) . فهذا مبنى على الفتح كما كان الأول مبنياً على السكون ومن ذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النون الخفيفة أو الشديدة نحو : هل تَضْرِبُنْ* [زَيْدًا ^(٧)] يا هذا ، وهل تَضْرِبُنْ* يافئى .

(١) زيادة من أ ، د

(٢) للمواجهة : الخطاب .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سورة مريم ١٩ : ٣٨ : لَأَنْ أَكْرَمَ وَأَسْمِعَ وَأَبْصِرَ ونحوها من صيغ التعجب التي على أفعال ماضية أنت على صورته الأمر فالموافقة بينها وبين الأمر في اللفظ لا في المعنى .

(٥) زيادة من ب .

(٦) في أ ، ب ، د : ضرب .

(٧) زيادة من أ

باب الأفعال المرفوعة

الأفعال المضارعة ترتفع لوقوعها موقع الأسماء فلا يكون فعل مرتفع إلا بهذا الوصف مثال ذلك : مرتُ رجلٌ يقومُ ، وهذا رجلٌ يقومُ
ورأيتُ رجلاً يقومُ . فيرتفع يقوم في هذه المواضع كلها لوقوعه . موقع الاسم ألا ترى أن يقوم في هذه المواضع واقع موقع الاسم المفرد في قولك : هذا رجلٌ قائمٌ ، ورأيتُ رجلاً قائماً ، ومررتُ بـرجلٍ قائمٍ .
وكذلك : كان زيدٌ يقومُ . فيرتفع يقوم لأنه في موضع اسم منصوب كقولك كانَ زيدَ قائماً .

بابُ الأفعال المنصوبة

النصب في الأفعال المضارعة لا يكون إلا بحروف وتلك الحروف :
أَنْ ، وَلَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ . وهذه الحروف التي تنصبها ^(١) على
ثلاثة أضرب :

حرف يظهر ولا يجوز أن يضم نحو : أَنْ ، وإِذَنْ [وكَيْ ^(٢)]
وحرف يظهر في موضع ولا يظهر في موضع آخر .
وحرف يضم في موضع ويظهر في ذلك الموضع .

فما ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز أن يضم ما انتصب بان . وإن ^(٣)
إنما تنفي الأفعال المستقبلة يقول القائل : سيقوم زيدٌ ، أو سوف يقومُ
زيدٌ فتقول : إن يقومَ :

(١) في ب : تتصل بها

(٢) زيادة من أ ، ب ، د .

(٣) في حاشية الأصل : إن أصله عند الخليل : لا أَنْ . فحذفت الهمزة ،
وسقطت الألف لاجتماع الساكنين . وسيبويه يجعله حرفاً على انفراد ويضعفه
بأنهم يقولون : أما زيداً فلن أضرب فيقدمون ما انتصب بالفعل بعد أن عليه .
ولو كان الأصل فيه أن لم يجز ذلك ألا ترى أنهم لا يقولون : زيداً أن تضرب
خير لك . يريد : أن تضرب زيداً خير لك . وقال المازني لا يلزم الخليل ذلك
لأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب ألا ترى أن لو معناه امتناع
الشيء لامتناع غيره . ولولا معناه امتناع الشيء لوجود غيره .

وأما كي فتكون على ضربين (١) : أحدهما أن تنصب الفعل بنفسها .
والآخر أن تنصبه بإضمار أن . فقياس ما جاء من قوله عز وجل :
« اِكْتِلَا تَأْسُوا » (٢) أن تكون ناصبة بنفسها بدلالة أنها لا تخلو من
أن تكون هي الناصبة بنفسها ، أو تكون بمنزلة اللام ينتصب الفعل
بعدها بإضمار أن فلا يجوز أن تكون في هذه الآية بمنزلة اللام لدخول
اللام عليها ولا يدخل حرف جر على مثله . فإذا لم يحز ذلك ثبت أن
انتصاب الفعل بعدها بها نفسها .

وأما من قال : كَيْمَةٌ . فقد جعلها بمنزلة اللام لدخولها على الاسم
وهي ما أتى للاستفهام . فالفعل على هذا القول ينتصب بعدها بإضمار
أن ، كما ينتصب بعد اللام بذلك .
ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضم إذن ، وإنما تعمل

(١) في حاشية الأصل : كي عل ضربين أحدهما أن تكون حرف جر بمنزلة
اللام . والثاني أن تكون حرفا ناصبا . فإذا كان حرف جر كان الفعل منتصبا
بعدها بإضمار أن لأن الجارة لا تعمل النصب ، وإنما علم كونه حرفا جاراً بقولهم :
كيمه ، كما تقول : له . والأصل كيما على أن يكون دخل كي على ما الذي للاستفهام
ثم حذف الألف كما حذف من قولهم : فيم ، وعم ، ولم . ودخلها هاء الوقف ،
أن يكون أبداً من الألف في ما كما قالوا : أنه في أنا فلما ثبت في قولهم :
له أنه بمنزلة قولك : لاى ثبت أن اللام حرف جر ثم وجد كيمه بمعناه علم
أن كي يكون حرف جر كاللام . وإذا قلت : جئت كي بعطيني ، كان المعنى : كي
أن يعطيني بمنزلة قولك : لتعطيني تريد : لأن تعطيني غير أنه يجوز إظهار أن
بعد اللام وإضماره ولا يكون ذلك في كي .

في الفعل إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وذلك أن تقول للرجل (١) : أنا أكرمك ، فيقول : إذن أجيئك . فإن اعتمدت بالفعل على شيء قبلها رفعت (٢) وذلك قولك : أنا إذن أكرمك ، ترفع لأن الفعل معتمد على الابتداء الذي هو أنا وكذلك : إن تكرمني إذن أكرمك .

وإذا وقعت على فعل الحال ألغيت أيضاً لأن أخواتها لا يعملن في فعل الحال . وذلك أن يتحدث (٣) يحدث فتقول : إذن أظنك كاذباً ، وأنت تخبر أنك في حال الظن .

(١) في أ ، ب ، د : أن يقول القائل .
(٢) في حاشية الأصل : إذا قلت لمن يقول : أنا آتيك أنا إذن أكرمك لم يجز النصب لأنه قد اعتمد الفعل بعدها على ما قبلها وهو أن قولك : أنا مبتدأ ولا كرمك خبره وهو أولى به لكونه خبراً عنه فبطل عمل إذن لأن خبر المبتدأ اسم والاسم إذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعاً فهو بمنزلة قولك : أنا إذن أكرمك وليس إذن بحرف وضع على العمل في الفعل البتة حتى يجوز إبطال عمله كما كان ذلك في أن لأنها تقع حيث لا يكون عمل كقولك : إذن أنا فاعل كذا . وإذا كان إذن مما يلغى ثم وقع المبتدأ قبله نحو : أنا إذن أكرمك ، كان المبتدأ بالفعل أولى من إذن . وكذلك إذا قلت : إن تكرمني إذن أكرمك ، لم يجز النصب ، ووجب الجزم لأن قولك : إن تكرمني يقتضي الجواب وهو قبل إذن فاستحقاقه للفعل أقوى من استحقاق إذن وإذا اقتضى الفعل الشرط جزمه وإذا جزم لم يكن لأذن فيه حظ لأن إذن يصح له معنى من غير نصب ، ولا يصح للشرط معنى من غير الجزاء . فأبطل عمل إذن ، وجعل الفعل مجزوما بالجزاء لأن ذلك لا ينقص معنى إذن وإعمال إذن ينقص معنى الشرط .

(٣) في أ ، ب ، د أن يتحدث .

ومما ينتصب بحرف يجوز أن يضم في موضع ويظهر في ذلك الموضع قولك : يُجِبُّني ضربُ زيدٍ ويغضبُ تَريدُ : وأن يغضبَ . ومثل ذلك [قول الشاعر (١)] :

لَلْبُسِّ عِباءَةٌ وَنَقَرٌ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفَوفِ (٢)

ومما انتصب بحرف لا يجوز إظهاره فيه وإن كان قد أظهر في غير هذا الموضع الفعل الواقع بعد الفاء إذا كانت جواباً لستة أشياء [وهي (٣)] : النفي والأمر والنهي والاستفهام والعرض والنفي . ويجمع ذلك كله أنه غير واجب ، والواجب الخبر المثبت دون النفي .

ومثال النفي قوله : مَا تَأْتِينِي فَأَعْطِيكَ ، و « مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدُهم » (٤) ومثال الأمر : إِيْتَنِي فَأَعْرِفَ لَكَ [ذلك (٥)] ومثال النهي :

(١) زيادة من أ ، د . وفي ب : قول من قال

(٢) نسب ابن بري البيت (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٥) إلى ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان . وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٢٦) .

قال الأعمى في هامش الكتاب : الشاهد فيه نصب تقرر يا ضمير أن ليعطف على اللبس لأنه اسم وتقرر فعل فلم يمكن عطفه عليه فعمل على إضمار أن لأن أن وما بعدها اسم فمطف اسماً على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً وهو أحب .

(٣) زيادة من أ .

(٤) سورة الأنعام ٦ : ٥٢ .

(٥) زيادة من أ ، د .

لا تنقطع عنا فنَجفوكَ ، « ولا تَطْفَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي (١) »
ومثال الاستفهام : أَتَأْتِينَا فَنَحْدُثُكَ . ومثال العرض : أَلَا نَنْزِلُ
[عندنا (٢)] فَتَصِيبُ خَيْرًا . ومثال التثنية : لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيَحْدِثُنَا . فهذا
الذى ينتصب بعد الفاء انتصابه بإضمار أن كأنه لما قال : لا تنقطع .
فكان هذا الكلام بمنزلة : لا يكن منك انقطاع . قدر إضمار أن
بعد الفاء فعطفها على مصدر الفعل المتقدم فصار التقدير : لا يكن منك
انقطاع فإن نَجفوكَ أى فجفاء . فما بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة
المتقدمة وإنما سماه النحويون جواباً وإن كانت جملة واحدة ولم تكن
كالجزء لمشابهة له في أن الثانى سببه الأول ألا ترى أن المعنى : إن
انقطعت جفونك .

ولا يكون هذا فى الموجب (٣) لو قلت : يقومُ زيدٌ فيغضبُ
[عمرو (٤)] لم يحز ذلك إلا فى الضرورة كقوله :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحَبَازِ فَأَسْتَبْرِجَا (٥)
فالمعنى : إِن أَلْحَقُ أَسْتَرْحُ والتقدير على ما تقدم وإنما يكون النصب

(١) سورة طه ٢٠ : ٨١

(٢) زيادة من أ

(٣) فى أ : الواجب .

(٤) زيادة من أ .

(٥) نسب القيدى البيت (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٦٩) إلى المغيرة

ابن حبياء .

في هذه الأشياء إذا خالف الثاني الأول في المعنى فإن واقفه في المعنى واقفه
في الإعراب وذلك نحو : ما أقوم فأحدثك ترفع إذا نفيت فأحدثك
كما نفيت أقوم .

ومن ذلك الواو إذا أردت بها نفي الاجتماع بين الشبثين . وذلك قولك :
لأنا كل السمك وتشرب اللبن ، ولا بمعنى شيء ويعجز عنك . وقال
الله عز وجل : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ^(١) »
ويمكن أن يكون قوله تعالى « ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا
الحق ^(٢) » من هذا الباب ويمكن أن يكون « تكتموا » جزءاً
للاشتراك في الهمي ومن ذلك قوله :

لا تنه عن مخلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم ^(٣)

الشاهد فيه نصب فأستريحا بإضمار أن ضرورة . المرجع للسابق .
والبيت من شواهد سيبويه في السكتاب (ج ١ ص ٤٢٣) ولم ينسبه إلى
قائل . قال الأعلم في هامش السكتاب : ويروى : لأستريحا فلا ضرورة فيه
على هذا .

وروى البيت في أ : والحق بالعراق بدل الحجاز .

(١) سورة آل عمران ١٤٢:٣ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ٤٢ .

(٣) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٧٠) : هذا البيت للمتوكل
ابن عبد الله بن نهشل ونسب إلى الأخطل ويروى لأبي الأسود الدؤلى .

الشاهد فيه نصب وتأتى بإضمار أن لأنه أراد لا تجمع بين النهي والإيمان .
المرجع السابق . والبيت من شواهد سيبويه في السكتاب (ج ١ ص ٤٢٤)
ونسبه إلى الأخطل .

وكذلك: زُرْنِي فَأُزَوِّدَكَ . ولا يجوز الجزم في قولك : فأزورك
لأنه لم يتقدم ما يحمله عليه ولو جاز ذلك لجاز أن تقول مبتدئاً :
تُحَدِّثُنِي ^(١) تريد الأمر .

ومن ذلك أو في نحو ذلك : لَأُزِمَّنَكَ أَوْ تَعْطِينِي [حق ^(٢)]
وَلَأُشْكُوَنَّكَ أَوْ تَنْصِفَنِي . وإنما انتصب الفعل لأن المعنى : لأزمنك
إلا أن ^(٣) تعطيني . وزعموا أن في بعض المصاحف : تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ
يَسْلُمُوا وَقَالَ :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا ^(٤)
وبما ينتصب الفعل بعده حتى ، وذلك قولك : سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا .
فالفعل بعد حتى ينتصب بإضمار أن . كما ينتصب بعد اللام في قولك :
ما كان زيد لِيفْعَلٍ ، بإضمار أن . وذلك أن حتى هذه هي الجارة للاسم
في نحو قوله عز وجل : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ » ^(٥) كما أن اللام
كذلك . وإذا ثبت أنها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل [شيئاً ^(٦)] وإذا

(١) في أ : تُحَدِّثُنِي .

(٢) زيادة من أ ، د

(٣) في أ : إِلَى أَنْ .

(٤) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ، (ج ١ ص ٤٢٨) ونسبه إلى
زيد الأعمى . قال الأعمى الشنتمري في هامش الكتاب : الشاهد فيه نصب تستقيم
على معنى إلا أن تستقيم .

(٥) سورة القدر ٩٧ : ٥ .

(٦) زيادة من ب .

لم تعمل فيه والنصب يقتضى عاملاً له ثبت أنه بإضمار أن إذ المعنى :
سرتُ إلى دخولها . فإن المضمره بعد حتى والفعل والفاعل جميعاً في موضع جر
بحتى وحتى وأن المضمره وما عملت فيه في موضع نصب بالفعل الواقع قبله
كما أن الجار والمجرور في قولك : ذهبتُ إلى زيدٍ كذلك .

والفعل المنصوب الواقع بعد حتى على ضربين : أحدهما أن يكون بمعنى :
إلى أن . والآخر أن يكون بمعنى كي .
الأول كقولك : سرتُ حتى أدخلها . فالدخول غاية لسيرك ، والسير
هو الذى أدى إلى الدخول .

والثانى كقولك ^(١) كلمته حتى يأمرَ لى بشيء . فالمعنى : كلمته كي
بأمرَ لى بشيء وكذلك : أسلمتُ حتى أدخل الجنة .

ويرتفع الفعل بعد حتى . فإذا ارتفع بعدها كان على ضربين :
أحدهما أن يكون السبب والمسبب جميعاً قد مضى .
والآخر أن يكون السبب قد مضى والمسبب الآن ويشتمل على الضربين ^(٢)
جميعاً أن الفعل فيهما فعل حال .

وليس حتى [ها ^(٣)] هنا [هى ^(٤)] الجارة اللام كما كانت إياها في

(١) فى ب : كقوله .

(٢) فى ب : كقوله .

(٣) زيادة من أ ، ب ، د .

(٤) زياده من أ ، ب ، د .

الباب الأول ولكنها التي يقع بعدها المبتدأ كإذا ، وأما كقوله :

وحتى الجياد ما يُقَدَّنَ بأرسان (١)

فمثال الأول : سرت حتى أدخلها ، أخبرت أن السير قد كان .
وأن الدخول كذلك . ومن ذلك قوله عز ذكره : « وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ (٢) » في قول من رفع . فإن قلت فقد ذكرت أن الفعل في الوجهين للحال فكيف يكون في هذا الوجه للحال وقد مضى فاقول إنه على حكاية الحال ، والآية التي تلونهاها تدل على ذلك .

ومثال الثاني وهو أن يكون البب قد مضى وما يؤديه الآن قولك (٣) : سرت حتى أدخلها إذا أردت أن سيرك كان فيما مضى وقد انقطع ودخولك الآن . ومن ذلك : لقد رأى منى عاماً أَوَّلَ شَيْئاً حَتَّى لَا اسْتَطِيعَ أَنْ أَكَلِمَهُ الْعَامَ بِشَيْءٍ . وكذلك قوله : مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُوَنَهُ ، وَشَرِبَ حَتَّى يَحْيَى الْبَعِيرُ يَحْرُ بَطْنَهُ . ولو قلت : أَسْرَتَ حَتَّى أَدْخِلَهَا ، لم يجوز إلا النصب لأنك لم تثبت سيراً . فإن قلت : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ، جاز الرفع لأن السير هاهنا مثبت ، وإنما الاستفهام عن صاحب السير لا عن السير . ألا ترى أنه يقال لك في

(١) قد تقدم ذكره في باب حتى . وكرره هنا شاهداً على أن حتى حرف ابتداء . (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ٣٦) .

(٢) سورة البقرة ٢ : ٢١٤ .

(٣) في ب : كقولك : وفي د : فقولك . (٤) في أ : ودخول .

جواب ذلك زيدٌ ، أو عمرو ، ولا يقال لك سار ، ولا لم يسر .
وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ، إن جعلت كان التي بمعنى
وقع جاز الرفع والنصب في أدخلها . وإن جعلت كان المفتقرة إلى الخبر
وجعلت أمس من صلة السير لم يحز إلا النصب لأنك إن رفعت بقيت
كان بلا خبر ، فإذا نصبت كان قولك : حتى أدخلها في موضع الخبر .
وإن جعلت أمس متعلقاً بمحذوف ، ولم تجعله من صلة المصدر جاز أن
تنصب الفعل بعد حتى وأن ترفع لأن كان قد استوفت خبرها كما جاز
لك بعد كان المستغنية عن الخبر الرفع والنصب في قولك : حتى أدخلها :

بابُ الحروف الجازمة

والحروف التي تجزم : لم ، ولما ، ولا في النهي ، واللام في الأمر وإن في الجزاء .

أما لم فإنها تدخل على أفعال المضارع والمعنى معنى الماضي ألا ترى أنك تقول : لم يقم زيد أمس . فلو كان المعنى كاللفظ لم يحز هذا كما لا يجوز : يقوم زيد أمس .

وأما لما فمثل لم في الجزم قال الله عز وجل : « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ^(١) » فجزمت [لما ^(٢)] كما جزمت لم . وإنما هي لم دخلت عليها ما فتغيرت بدخول ما عليها عن حال لم فوقع بعدها مثال الماضي في قولك لما جئت جئت ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان كأنك قلت : حين جئت جئت ، فمن ثم جاز أن تقول : جئت ولما فلا تتبعها شيئاً ولا يجوز ذلك في لم ، ولولا دخول ما عليها لم يحز ذلك فيها .

ولا في النهي كقولك : لا تأكل ولا تقعد .

واللام في الأمر كقولك : ليذهب عمرو . وفي التنزيل : « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ^(٣) » وربما دخلت اللام على فعل الخطاب كقولك : لتقم يا زيد .

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٤٢ .

(٢) سورة الحج ٢٢ : ٢٩ .

(٣) زيادة من أ

بابُ المجازاة

حرف الجزاء ^(١) إِنْ المسكورة الهمزة الخفيفة ^(٢) تقول : إِنْ تَأْتِنِي
آتِكَ ، وإن تذهب أذهب ، وَيَمُنْ تَمُرْ أمرز به فقواك : إِنْ تذهب
وما أشبهه من الفعل الذي يلي إِنْ شرط ، والجزاء قواك : أذهب
وما أشبهه .

وجزاء الشرط ثلاثة أشياء :

أحدها الفعل وقد ذكرناه .

والآخر الفاء في نحو : إِنْ تَأْتِنِي فأنت مكرمٌ محمول ^(٣) وإن تخرج
الدلوَ فلك درهم . وفي التنزيل : « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ^(٤) » .

والثالث إذا في قوله عز وجل : « وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ
أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ^(٥) » فموضع الفاء مع ما بعده جزم وكذلك موضع
إذا وما بعدها بدلالة أنه لو وقع موضع ذلك فعل لظهر الجزم فيه وعلى
هذا قرأ بعض القراء ^(٦) : « مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَبَذَرَهُمْ ^(٧) »
فجزم يذرهم لحمله إياه على موضع فلا هادي .

(١) في أ : وحروف المجازاة .

(٢) في ب : الخفيفة .

(٣) أ ، د : محمول .

(٤) سورة الروم ٣٠ : ٣٦ .

(٥) سورة الجن ٧٢ : ١٣ .

(٦) في أ : وعلى هذا قرأ بعضهم .

(٧) سورة الأعراف ٧ : ١٨٦ .

وقد تقع أسماء موقع إن وتلك الأسماء منها ما هي غير ظرف ومنها ما هي ظرف (١) .

فما كان غير ظرف (٢) فنحو : ما ، ومن ، وأبهم تقول : مَنْ تُكْرِمُ أَكْرَمَ ، وأبهم تعطى أعط ، وما تركب أركب . وفي التنزيل : « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (٣) » وقال عز وجل : « أَيُّمًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (٤) » فعلامة الجزم في الفعل بعد أى حذف النون التي تثبت علامه للرفع في تفعلون . وقال عز وجل : مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين (٥) .

والظروف التي يجازى بها متى ، وأين ، وأنى ، وأى حين ، وحيثما وإذ ما . ولا يجازى بحيث ، ولا ياذ حتى يلزم كل واحد منهما ما تقول : متى يأتني آتية ، ومتى تأتني آتية ، وأنى تقم أقم ، وأين تذهب أذهب ، وأى حين تركب أركب . وهذه الأسماء التي جوزى بها إذا نصبت انتصبت بالفعل الذي هو شرط . ولا يجوز : زيدا إن تضرب أضرب لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط ولا بالجزاء .

(١) في أ ، ب ، د : منها ما هي غير ظروف ومنها ما هي ظروف .

(٢) في ب : ظروف .

(٣) سورة فاطر ٢٥ : ٢

(٤) سورة الإسراء ١٧ : ١٧٠ .

(٥) سورة الأعراف ٧ : ١٣٢ .

فإن قلت : إن زيدا تضرب أضرب كان زيد منتصباً بالفعل الذي هو .
شرط ، فإن شغلت الشرط بالضمير فقلت : إن زيدا تضربه أضرب عمراً .
كان زيد منتصباً بفعل مضمور يفسره هذا الظاهر ، كما أن قولك . أزيداً
ضربه كذلك .

وقد يحذف الشرط في مواضع فلا يؤثر به لدلالة ما ذكر عليه .
وتلك المواضع : الأمر ، والنهي . والاستفهام ، والتنبي ، والعرض .
تقول : أكرمني أكرمك . والتأويل : أكرمني فإنك إن تكرمني
أكرمك . والنهي : لا تفعل يكن خيراً لك . والاستفهام : أتأتينني
أحدئك ، وأين بيتك أزرك ، والتنبي : ألا ماء أشربه . والعرض :
ألا تنزل عندنا نصب خيراً . فمعنى ذلك كله : إن تفعل أفعل .

باب النون الثقيلة والخفيفة

النون الشديدة تلتحق بالفعل المستقبل للتأكيد فمن مواضعها أن تلتحق مع اللام التي تدخل على الفعل لتلقى القسم نحو : والله لتفعلن . وقد يجوز ألا تلتحق النون هذا الفعل . ولحاق النون معها أكثر . ومن مواضعها الأمر والنهي نحو : أضربن زيدا ، ولا نشتمن بكرا ^(١) . ولا تلتحق هذه النون الماضي كما لحقت المستقبل . وتلتحق فعل الاثنين في قولك : هل تفعلن ذلك ، وفي القرآن : « ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون » ^(٢) . وتلتحق فعل الجميع أيضاً في نحو : هل تفعلن ذلك . وفعل المؤنث في نحو . هل تفعلن يا هذه . فتحذف النون في هذه المواضع الثلاثة لأنها علامة الرفع ، كما تحذف الضمة في قولك : هل تفعلن ذلك ، وتلتحق في فعل جماعة النساء في نحو : هل تفعلنان ذلك فتدخل هذه الألف لتفصل بين النونات ، كما دخلتها في نحو : « آ أنتم أشد خلقا » ^(٣) لتفصل بين الممزتين . وتسكّر النون لوقوعها بعد الألف وكل موضع تدخل فيه الثقيلة فالخفيفة تدخله إلا [في ^(٤)] فعل الاثنين ، وفعل جماعة النساء فإنها لا تدخل في هذين الموضعين في قول عامة ^(٥) النحويين لما يلزم من التقاء الساكنين على غير حده

(١) في أ ، د : عمراً . (٢) سورة يونس ١٠ : ٨٩

(٣) سورة النازعات ٧٩ : ٢٧ (٤) زيادة من أ ، ب ، د .

(٥) في أ : جماعة .

في أكثر كلامهم . فمثال دخول الخفيفة على الفعل : اضربن زيداً .
 وللجميع : اضربن زيداً وللمؤنث : اضربن زيداً . فإن وقعت هذه
 النون في موضع فكان ما قبلها مفتوحاً أبدلت منها الألف وذلك نحو :
اضربن زيداً تقول إذا وقفت عليه : اضرباً ، وكذلك إذا وقفت
 على قوله عز وجل (١) : « لنسفعن بالنّاصية (٢) » قلت لنسفعا .
 وإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً حذفها تقول : هل تضربن
يا قوم فإن وقفت عليه قلت : هل تضربون [يا قوم (٣)] فرددت
 نون الرفع التي كنت حذفها للبناء لزوال ما كنت حذفت النون من أجله
 فإن لقي هذه النون ساكن حذفها فقلت في اضربن ياقتي إذا وصاتها :
اضرب القوم ، ولا تحركه لالتقاء الساكنين كما حركت التنوين في
محو : أحد الله ، وزيد العاقل ولكن تحذفها جعلوا لما يدخل الاسم
 على ما يدخل الفعل فضيلة .

* * *

تم الجزء الأول بحمد الله ومنه ويتلوه الثاني بمشيئة الله وعونه
 والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين
 وافق الفراغ في يوم الأربعاء رابع عشر جمادى الآخرة من سنة ثمان
 وعشرين وخمسمائة .

(١) في أ : قوله عز اسمه . وفي ب ، د : قوله تعالى

(٢) سورة العلق ٩٦ : ١٥

(٣) زيادة من ب

الف — ارس

فهرس الآيات القرآنية

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|---------|--|-------|--------------|
| ٢٨٣ | اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم | ٦ | فاتحة الكتاب |
| ٥٥ | الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً | ٢٧٤ | البقرة |
| | وعلانية فاهم أجرهم عند ربهم | | |
| ٦٥ | وإذ ابتلى إبراهيمَ ربه بكلمات | ١٢٤ | د |
| ٧٨ | عسى أن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ | ٢١٦ | د |
| ١٠٩، ٨٩ | إن تبدوا الصدقات فنعما هي | ٢٧١ | د |
| ٩٦ | وإن كان ذو عسرة | ٢٨٠ | د |
| ١١٦ | اسكن أنت وزوجك الجنة | ٣٥ | د |
| ١٢٧ | الرفث إلى نسائكم | ١٨٧ | د |
| ١٤٨ | ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة | | د |
| | وقنا عذاب النار | ٢٠١ | د |
| ١٥٧ | ولولا دفعُ اللهِ الناسَ | ٢٥١ | د |
| ١٦٨ | كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم | ١٨٣ | د |
| ١٨٥ | واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً | ٤٨ | د |
| ١٨٥ | فمن شهد منكم الشهر فليصمه | ١٨٥ | د |
| ٢٠٢ | وهو الحق مصداقاً | ٩١ | د |
| ٢٧١ | قل إن كانت لكم الدار الآخرة | ٩٤ | د |
| ٢٨٩ | سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم | ٦ | د |
| ٣١٤ | ولا تلبسوا الحق بالباطل وتسكتوا الحق | ٤٢ | د |
| ٣٢٧ | وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ | ٢١٤ | د |

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|----------|---|----------|----------|
| ٤٦ | قل إن الأمر كله لله | ١٥٤ | آل عمران |
| ٥١ | لا يغربك تقلب الذين كفروا في البلاد، متاع قليل | ١٩٧، ١٩٦ | " |
| ٢٤٤، ١٠٩ | فبما رحمة من الله لنت لهم | ١٥٩ | " |
| ١٤٣ | كل نفس ذائقة الموت | ١٨٥ | " |
| ٣١٩، ٣١٤ | ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين | ١٤٢ | " |
| ١٣ | فحيوا بأحسن منها | ٨٦ | النساء |
| ٢٧٧، ٥٠ | أو جاءوكم حصرت صدورهم | ٩٠ | " |
| ١٠٩ | فبما نقضهم ميثاقهم | ١٥٥ | " |
| ١٢١ | فإن كانتا اثنتين | ١٧٦ | " |
| ١٦٦ | كتاب الله عليكم | ٢٤ | " |
| ١٦٦ | حرمت عليكم أمهاتكم | ٢٣ | " |
| ٢٢١، ٢٠٤ | فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا | ٤ | " |
| ٢٠٩ | لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر | ٩٥ | " |
| ٧٨، ٧٥ | فعسى الله أن يأتي بالفتح | ٥٢ | المائدة |
| ١٣٢ | وحسبوا ألا تكون فتنة | ٧١ | " |
| ٣٢ | وجعل الظلمات والنور | ١ | الأنعام |
| ٤٠ | تماما على الذي أحسن | ١٥٤ | " |
| ٦٥ | لأينفع نفسا إيمانها | ١٥٦ | " |
| ١٤٤ | فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس | | |
| | والقمر حسبانا | ٩٦ | " |
| ٢٧٦ | وهذا كتاب أنزلناه مبارك | ٩٢ | " |
| ٣١٢ | ما عليك من حسابهم من شيء فطردهم | ٥٢ | " |

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|--------|---|-------|---------|
| ٨٨٠٨٧ | سواء مثلاً القوم الذين كذبوا | ١٧٧ | الأعراف |
| ١١٦ | لأنه يراكم هو وقبيله | ٢٧ | " |
| ٢١٤ | هذه ناقة الله لكم آية | ٧٣ | " |
| ٢١٩ | وكم من قرية أهلكناها | ٤ | " |
| ٢٣١ | قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين | | |
| | استضعفوا لمن آمن منهم | ٧٥ | " |
| ٣٢٠ | ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم | ١٨٦ | " |
| ٣٢١ | مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن | | |
| | لك بمؤمنين | ١٣٢ | " |
| ٣٣ | ويجعل الخبيث بعضه على بعض | ٢٧ | الأنفال |
| ١٢٧ | كأنما يساقون إلى الموت | ٦ | " |
| ١٠١ | أكان للناس عجباً أن أوحينا | ٢ | يونس |
| ١٩٤ | فأجمعوا أمركم وشركائكم | ٧١ | " |
| ٣٢٣ | ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون | ٨٩ | " |
| ٢١٢ | لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم | ٤٣ | هود |
| ٢٧٠ | إلا الذين هم أراذلنا | ٢٧ | " |
| ٥١ | فصبر جميل | ٨٣ | يوسف |
| ١١٠ | ما هذا بشراً | ٣١ | " |
| ٢٢٩ | يوسف أعرض عن هذا | ٢٩ | " |
| ٢٤٧ | لا تثرى عليكم اليوم | ٩٢ | " |
| ٢٧١ | ولدار الآخرة خير | ١٠٩ | " |
| ١٠٩ | ربما يود الذين كفروا | ٢ | الحجر |

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|--------|---|-------|----------|
| ١٧٤ | فاصدع بما تؤمر | ٩٤ | الحجر |
| ٣٢ | وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم | | |
| | سرايل تقيمكم الحر وسرايل تقيمكم بأسمكم | ٨١ | النحل |
| ٥٥ | وما بكم من نعمة فمن الله | ٥٣ | " |
| ١٥٥ | ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا | | |
| | من السموات والأرض شيئا | ٧٣ | " |
| ٣٢١ | أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى | ١١٠ | الأنعام |
| ٦٦ | قال آتوني أفرغ عليه قطرا | ٩٦ | الأنعام |
| ٨٢ | كبرت كلمة | ٥ | " |
| ١٤٢ | وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد | ١٨ | " |
| ١٤٣ | إلا آتني الرحمن عبدا | ٩٣ | مريم |
| ٢١٩ | وكلهم آتية يوم القيامة فردا | ٩٥ | " |
| ٣٠٧ | أسمع بهم وأبصر | ٢٨ | " |
| ١٠٤ | لأنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم | ٤٦ | طه |
| ١٣٢ | أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا | ٨٩ | " |
| ٢٧٠ | فأولئك لهم الدرجات العلى | ٧٥ | " |
| ٢١٣ | ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي | ٨١ | " |
| ٢٠٩ | لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا | ٢٢ | الأنبياء |
| ٢٦٤ | نالله لا كيدن أصنامكم | ٥٧ | " |
| ٥١ | بشر من ذلكم النار | ٧٢ | الحج |
| ١٠٤ | فإنها لا تعمى الأبصار | ٤٦ | " |
| ١٤٩ | والمقيمى الصلاة | ٣٥ | " |

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|---------------|---|-------|---------|
| ٣١٩ | تم ليقتضوا نفقهم وليوفوا نذورهم | ٢٩ | الحج |
| ٧٣ | يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال | ٢٦ | النور |
| ٧٨ | لم يكذبوا | ٤ | " |
| ١٦٩ | يكاد سنا برفه يذهب بالابصار | ٤٣ | " |
| ١٧١ | ويعلمون أن الله هو الحق المبين | ٢٥ | " |
| ١٨٥، ١٧٤، ١٢٢ | أهذا الذي بعث الله رسولا | ٤١ | الفرقان |
| ١٠٥ | أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل | ١٩٧ | الشعراء |
| ١٣٢ | والذي أطمع أن يغفر لي | ٨٢ | " |
| ٢٩٣، ١٧٠ | هل يسمعونكم إذ تدعون | ٧٢ | " |
| ٩٩ | فما كان جواب قومه إلا أن قالوا | ٥٦ | النمل |
| ٢١٩ | وكل أنود داخرين | ٨٧ | " |
| ٢٥٢ | وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من | | |
| | غير سوء إلى فرعون | ١٢ | " |
| ١٦٩، ١٣٠ | وآتيناه من السكوت ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة | ٧٦ | القصص |
| ٢٧٢ | وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا | ٤٤ | " |
| ١٠٠ | وكان حقاً علينا نصر المؤمنين | ٤٧ | " |
| ٣٢٠ | وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذ هم يفتنون | ٣٦ | الروم |
| ١٧٥، ٤٩ | وأزواجه أمهاتهم | ٦ | الاحزاب |
| ١٨٤ | بل مكر الليل والنهار | ٣٣ | سبا |
| ٦٤ | إنما يخشى الله من عباده العلماء | ٢٨ | فاطر |
| ١٧٠ | إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم | ١٤ | " |
| ٣٠١ | أولى أجنحة منى وثلاث ورباع | ١ | " |

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|--------|--|-------|----------|
| ٣٢١ | ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها | ٢ | فاطر |
| ١٤٣ | قالوا هذا عارض ممطرنا | ٢٤ | الاحقاف |
| ١٦٩ | أذهبتم طيباتكم | ٢٠ | " |
| ٧٥ | فهل عسيتم | ٢٢ | محمد |
| ١٦٥ | فضرب الرقاب | ٤ | " |
| ٣٢٥ | تقاتلوهم أو يسلموا | ١٦ | الفتح |
| ٢١٩ | وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا | ٥٦ | النجم |
| ١١٠ | وما أمرنا إلا واحدة | ٥٠ | القمر |
| ٣١ | ورهبانية ابتدعوها | ٣٧ | الحديد |
| ٢٥ | إن المصدقين والمصدقات | ١٨ | " |
| ١٨٧ | النار هي مولاكم | ١٥ | " |
| ٣١٠ | لكيلا تأسوا | ٢٣ | " |
| ١١٠ | ما هن أمهاتهم | ٢ | المجادلة |
| ١٧٥ | إن أمهاتهم إلا اللات ولدنهم | ٢ | " |
| ٥٦ | قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم | ٨ | الجمعة |
| ٨٧ | بدس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله | ٥ | " |
| ١٥٥ | قد أنزل الله إليكم ذكرا رسولا | ١٠ | الطلاق |
| ٢٢٥ | وكأين من قرية عتت عن أمر ربها | ٨ | " |
| ٦٦ | هاؤم اقرأوا كتابيه | ١٩ | الحاقة |
| ١٨٧ | عن اليمين وعن الشمال عزين | ٣٧ | المعارج |
| ٣٢٠ | فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا | ١٣ | الجن |
| ١٥٤ | وفتحت السماء فكانت أبوابا | ١٩ | النبا |

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|----------|--|--------|----------|
| ١٢٧ | إنما أنت منذر من يخشاها | ٤٥ | النازعات |
| ٢٢٣ | أأنتم أشد خلقا | ٢٧ | " |
| ١٣٧ | وما هو على الغيب بضنين | ٢٤ | التكوير |
| ٣١ | والقمر قدرناه منازل | ٣٩ | يس |
| ١٥٠ | إنكم لذائقو العذاب الأليم | ٣٨ | الصافات |
| ١٧٤ | افعل ما تؤمر | ١٠٢ | " |
| ٢٤٨ | لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون | ٤٧ | " |
| ٢٨٨ | وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون | ١٤٧ | " |
| ٨٨ | نعم العبد إنه أواب | ٤٤ | ص |
| ١٥٤ | جنات عدن مفتحة لهم الأبواب | ٥٠ | " |
| ١٥٨ | لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه | ٢٤ | " |
| ١٦٢ | وعزنى في الخطاب | ٢٣ | " |
| ١٥٧ | لا يسأم الإنسان من دعاء الخير | ٤٩ | فصلت |
| ٤٥ | ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور | ٤٣ | الشورى |
| ٢٢ | وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا | ١٩ | الزخرف |
| ٣٠ | إذا السماء انشقت | ١ | الانشقاق |
| ١٥٥ | أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما | ١٥، ١٤ | البلد |
| ٢٨٤ | قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود | ٥، ٤ | البروج |
| ٣٢٤، ١١٧ | لنسفعا بالناصية | ١٥ | العلق |
| ١٧١ | ألم يعلم بأن الله يرى | ١٤ | " |
| ٣١٥، ٢٥٧ | سلام هي حتى مطلع الفجر | ٥ | القدر |
| ١١٨ | إن ربه بهم يومئذ لخبير | ١١ | العاديات |

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|--------|----------------|-------|---------|
| ١٠٤ | قل هو الله أحد | ١ | الإخلاص |

فهرس الحديث

| | |
|-----|---|
| ١٠١ | كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةٍ حتى يكونَ أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه |
|-----|---|

فهرس الأمثال

| | |
|-----|---------------------|
| ٣٥ | حكمتك مسمطا |
| ٣٦ | سواء هو والعدم |
| ٤٩ | اليوم خمر وغداً أمر |
| ٧٦ | عسى الغوير أبوسا |
| ١٦٥ | سرعان ذى إهالة |

فهرس الشعر

| الصفحة | الباء |
|--------|-----------------------------|
| ٣٤ | وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة |
| ٦٨ | وكنّا مدامة كأن متونها |
| | جری فوقها واستشعرت لون مذهب |
| ٨٠ | عسى الكرب الذي أمسيت فيه |
| ١٢٢ | إن من لام في بني بنت حسا |
| ٨٦ | فضحتم قريشا بالفرار وأنتم |
| ٨٦، ٨٤ | فأما القتال لا قتال لديكم |
| ٩٦ | سراة بني بكر تسامى |
| ١٦٩ | ديار التي كادت ونحن على منى |
| ١٨٢ | لذن بهز السكف يعسل متنه |
| ٢٠٣ | أنهجر سلمى الفراق حبيبها |
| ٢٢٥ | وكائن بالأباطح من صديق |
| ٢٣٦ | يبكيك ناء بعيد الدار مغترب |
| ٢٤١ | هذا لعمركم الصغار بعينه |
| ٢٧٠ | حتى إذا ما انجلت عن وجه فلق |

التاء

| | |
|-----|-------------------|
| ٢٥٣ | ربما أوفيت في علم |
| | ترفعن ثوبى شمالات |
| | الجسيم |

| | |
|----------|----------------------------|
| ٢٦٠، ٢٥٩ | يادار سلمى بين دارات العوج |
| | جرت عليها كل ريح سيموج |
| | من عن يمين الخط أو سماهيج |
| | هوجاء جامات من جبال ياجوج |

الحاء

الصفحة

- ٧٤ ليك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوامح
٨٠،٧٨ ربع عفاه الدهر دأبا وامتحى قد كاد من طول البلى أن يمصحها
١٩٥ يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا
٢٤٠ هلا سألت النبيتين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح
ورد جازرهم حرفا مصرمة في الرأس منها رفي الإصلا نملح
إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح
٢٨٥ وكان سيان ألا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح
٢٨٩ سواء عليك اليوم انصاعات النوى بصيداء أم أنحى لك السيف ذابح
٣١٣ سأترك منزلى لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحا

الدال

- ٨٨ تزود مثل زاد أليك فينا فنعم الزاد زاد أليك زادا
١٢٧ أعد نظرا يا عبد قيس لعلماء أضاءت لك النار الحمار المقيدا
١٥٦ فلولاً رجاء انصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالموارد
١٨٢ فلا بغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد
١٨٨ وكأنه لطق السراة كأنه ما حاجيه معين بسواد
١٩١ وعهدى بدعد ألف صدق حية لعوبا محل الحى أكشبه الفرد
١٩٤ فأليت لا أنفك أحذر قصيدة أكون وإياها مثلا بعدى
٢١٢، ٢١١ وقفت فيها أصيلا نا أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد
إلا الأوارى لأيا ما أينها والنوى كالخوض بالمظلومة الجلد
٢٦٤ تافه يبقى على الأيام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد

| الصفحة | الراء |
|----------|--------------------------------|
| ٧٧ | فأبت إلى فهم ولم أك آتيا |
| ٨٦، ٨٤ | فأما الصدور لا صدور لجعفر |
| ١٣٥ | أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني |
| ١٦٤ | ولنعم حشو الدرع أنت إذا |
| ١٨٣، ١٨٢ | كان منا بحيث تعكى الأزره |
| ١٨٤ | ألا أبلغ أبا حفص رسولا |
| ١٩٠ | فظلت بملق واحف جرع المعى |
| ١٩٧ | يركب كل عاقر جمهور |
| | وكم مثلها فارقنها وهى تصفر |
| | ولسكن أعجازا شديدا ضريرها |
| | وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور |
| | دعيت نزال ولج فى الذعر |
| | قعد عن كل لثيم طحرة |
| | فدى لك من اخى ثقة إزارى |
| | قياما تقالى مصلخما أميرها |
| | مخافة وزعل المحبور |

والهول من تهول الهبور

| | |
|-----|-------------------------------|
| ٢١٣ | يا جارتا ما أنت جاره |
| ٢٢٠ | تؤم سنانا وكم دونه |
| ٢٢٦ | على العيارات هداجون قد بلغت |
| ٢٤١ | ولا أب وابنا مثل مروان وابنه |
| ٢٧٢ | وقرب جانب الغربى يادو |
| ٢٨١ | إنى وأسطار سطرن سطرأ |
| ٢٨٩ | لسيان حرب أو تبوء واجخزية |
| ٣٠٢ | أخو رغائب يعطيها ويسألها |
| | بانت لتحزننا عفارها |
| | من الأرض محدودبا غارها |
| | نجران أو حدثت سواآتهم هجر |
| | إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا |
| | مدب السيل واجتنب الشعارا |
| | لقائل يا نصر نصر نصرا |
| | وقد يقبل الضيم الذليل المسير |
| | يأبى الظلامة منه التوفل الزفر |

السين

| | |
|-----|-------------------------|
| ٢٠ | ليث هزبر مدل عند خيسته |
| ١٤٣ | سل الهموم بكل معطى رأسه |
| | بالرقتين له أجر وأعراس |
| | تاج مخالط صهبة متعيس |

٢١١ وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

٩٤ جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني أباض

٢٩ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضو طرى لولا السكى المقنعا

٢٨٦.٩٩ فني قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

١٠٩ أبا خراشة أما أنت ذا فقر فإن قومي لم تأكلهم الضيع

١٦١ لقد علمت أولى المغيرة أنى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمما

١٧٧ تناذرها الراقون من سوء سمها تطلقه حيننا وحيننا تراجع

١٨٩ كأن حجر الرامسيات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع

٢١٣ يا سيدا ما أنت من سيد موطأ الأكتاف رحب الذراع

١٤٩ الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

١٥٨ أمن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف

٣١٢ للبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف

٢٥٤ وقائم الأعماق خاوى المحترق مشتبه الأعلام لماع الخفق

٣٣ وقد جعلت إذا ما قت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

٤٩ علين بكديون وأشعرن كرة فمن إضاء صافيات الغلائل

٦٧ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

| الصفحة | اللام |
|----------|------------------------------|
| ٦٨ | إذا هي لم تستك بعود أراكة |
| ٩٤ | لما دعاني السهمري أجبته |
| ٩٧ | أنت تكون ماجد نبيل |
| ١٠٢ | من كان مرعى عزمه وهمومه |
| ١٠٦ | فليت رفعت الهم عنى ساعة |
| ١١٨، ١١٧ | حلفت لها بالله حلفه فاجر |
| ١٢٧ | من حملن به وهن عواقد |
| ١٣٤ | فإن تزعميني كنت أجمل فيكم |
| ١٤٦ | كما خط الكتاب بكف يوما |
| ١٤٨ | يوما تراها كشبه أردية العصـ |
| ١٦٠ | ضعيف الذكـاية أعداءه |
| ١٦٢، ١٦١ | كأنه واضح الأقرباب في لقح |
| ١٦٥ | أعيش قد ذاق القيون مرارتي |
| | وأوقدت ناري فادن دونك فاصطلي |
| ١٦٥ | فهيئات هيئات العقيق وأهله |
| ١٦٦ | ما إن يمس الأرض إلا منكب |
| ١٨٥، ١٨٤ | تروحي أجدر أن ثقيلي |
| ١٨٦ | رب ابن عم لسلمي مشمعل |
| ٢٢٠ | كم نالني منهم فضلا على عدم |
| ٢٢٤ | على أنني بعد ما قد مضى |
| | يذكر نيك حنين العجول |
| ٢٥٢ | رب رفد هرقته ذلك اليوـ |
| | م وأسرى من معشر أقتال |

| الصفحة | اللام |
|----------|------------------------------|
| ٢٥٩ | غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها |
| ٢٦٠ | أنتهمون ولن ينهى ذوى شطط |
| | الميم |
| ٦٦ | قضى كل ذى دين فوفى غريمه |
| ٦٨ | ولكن نصفالو سبيت وسبى |
| ٧٧ | قم قائما قم قائما |
| ٩٤ | أبعد بعدت بياضا لا بياض له |
| ١٠٢ | إذا ما المرء كان أبوه عبس |
| ١٠٥ | ولأنبئن بأن وجهك شأنه |
| ١٥٩ | حتى تهجر فى الرواح وهاجها |
| ١٧٣ | قد أويدت كل ماء فهمى ضاوية |
| ١٨٧ | فعدت كلا الفرجين تحسب أنه |
| ١٩٠ | وجلا السيول عن الطلول كأنها |
| ١٩١ | وما هى إلا فى إزار وعلاقة |
| ٢٠٢، ٢٠١ | وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم |
| ٢٢١ | |
| ٢٥٥ | رأى برقا فأوضع فوق بكر |
| ٢٨٩ | والناس مبتنيان محـ |
| ٣١٤ | لأنه عن خلق وتأتى مثله |
| ٣١٥ | وكنت إذا غمرت قناة قوم |

النون

| | |
|----|-------------------------|
| ٥٢ | كلا يومى طوالة وصل أروى |
| | ظنون آن مطرح الظنون |

| الصفحة | النون |
|----------|--|
| ٧٣ | قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا |
| ٨٥٠٨٣ | فنعيم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفان |
| ١٢٦ | كيف تراني قالبا بجنى قد قتل الله زياداً عنى |
| ١٥٩ | قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا |
| | يحسن بيع الأصل والقيانا |
| ١٨٦ | يظفن بجوزى المرائع لم ترع بواديه من قرع القسي الكنائن |
| ١٨٧ | صددت الكأس عنا أم عمر وكان الكأس مجراها اليمين |
| ٢٢٨ | علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان |
| ٢٤٥ | أبالموت الذى لا بد أنى ملاق لا أباك تخوفينى |
| ٣١٧، ٢٥٧ | مررت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان |
| | الهاء |
| ١٨٣ | كان مكان الثوب من حقوينا |
| | الياء |
| ٥٣ | وقائله خولان فأنكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلوا بها هيا |
| ١٢٣ | فليت كيفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى |
| ١٢٥ | لقيت المرور والشناخيب دونه وجبت هجير ايترك الماء صاديا |
| ١٢٦ | فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا |
| ٢٨٧ | فأياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي |
| ٢٩٢ | اطربا وأنت قدسرى والدهر بالإنسان دوارى |
| ٣٠٤ | فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا |

فهرس الأعلام والقبائل والأماكن

- (١)
- أحيحة بن الجلاح : ١٨٤
- الأخطل : ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٣١٤
- الأخفش (سعيد بن مسعدة) : ٣٧
- ٤٦ ، ٤٨ ، ٩٠ ، ١١٣ ، ١٨٥
- ١٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩
- الأخفش (علي بن سليمان) : ١٢٣
- ازد شنوه : ٤١
- أبو الأسود الدؤلي : ٢٣٦ ، ٣١٤
- الأشموني : ٤١
- الأصبهاني (أبو الفرج) : ٨٥ ، ١٤٩
- الأصمعي (عبد الملك بن قريب) : ١٨٣
- أعشى باهله : ٣٠٢
- الأعشى الكبير : ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٨
- ١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠
- الأعلام الشنتمري : ٣٤ ، ٦٧ ، ٦٨
- ٧٤ ، ٨٠ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٢٢
- ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥
- ابن الأنباري (أبو البركات) : ٨ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ١٤٧
- ١٥٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٣
- أمرؤ القيس بن حجر : ٦٧ ، ١١٧
- ٢٥٧
- أوس بن مغراء : ٨٥
- أيوب : ٨٨
- (ب)
- ابن بري : ٣٤ ، ٥٣ ، ١٢٧ ، ١٦٠
- ١٦٦ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤
- ٢٢٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٨١
- ٣١٢
- البصرة : ٢ ، ٢٢ ، ٢٥١ ، ٢٨٨
- البصريون : ٤٢ ، ٥٢ ، ١٠١ ، ١٠٣
- ٢٠٢ ، ٢٣٢
- البطلومي (ابن السيد) : ٨٠
- بغداد : ٣٢ ، ١٨١ ، ٢٨٨
- البغداديون : ٢٨٨
- (ت)
- تأبط شرأ : ٧٧
- التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب) : ٢ ، ٣ ، ٢٧١
- أبو تمام : ٧٧ ، ١٠٢ ، ٢٨٩
- بنو تميم : ١٠٩ ، ٢١١ ، ٢٣٠ (في مثال) ٢٥٢ (في مثال) ٣٢٣ (في شعر)
- توبه بن الحخير : ٨٦
- (ث)
- بنو ثعلبه : ٢١٣

- الحكم بن عبد الاعرج : ٢٣ :
 الحمالى (سعيد بن الحاجب) : ٣ :
 حميد بن ثور : ١٩١ :
 أبو حيان الأندلسى : ٣٢ ، ٧٧ :
 أبو حيه النيرى : ٢٣ ، ١٤٦ ، ٢٤٥ :
 (خ)
 خثعم : (فى شعر) ١٩١ :
 خراسان : ٢٨١ :
 ابن خراسان : ١٠٢ ، ١٥٠ :
 الخليل بن أحمد : ٢٩٩ ، ٣٠٩ :
 خولان : ٥٣ :
 (د)
 بن درستويه (عبد الله بن جعفر) : ٤٩ :
 (ذ)
 ذو الرمة : ١٩٠ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ :
 أبو ذؤيب الهذلى : ٢٠ ، ١٣٤ ، ١٩٤ :
 ٢٤٠ ، ٢٦٤ ، ٢٨٥ :
 (ر)
 الراعى النيرى : ٢٧٢ :
 الرمانى (على بن عيسى) : ٨ :
 رؤبة بن العجاج : ٨٠ ، ٩٤ ، ١٥٤ :
 ٢٨١ ، ٢٥٤ :
 (ز)
 الزباه : ٧٦ :

- (ج)
 الجاحظ (عمرو بن بحر) : ٣٣ :
 جذيمة الأبرش : ٢٥٣ :
 جرّان العود (عامر بن الحارث) ٢١١ :
 الجرمى (أبو عمر) ١٦١ ، ١٨٣ :
 جرير بن عطيه الخطفى : ٢٩ ، ٨٨ :
 ١٦٥ ، ٢٢٥ :
 ابن الجزرى (محمد) : ١٥٠ :
 جعفر بن كلاب : ٨٦ :
 أبو جندب الهذلى : ١٨٣ :
 ابن جنى (أبو الفتح عثمان) ٤٧ ،
 ١٤٨ ، ١٨٥ ، ٢٢٠ ، ٣٨٩ :
 الجوىلىقى (أبو منصور موهوب بن
 أحمد) ١ ، ٣٠ ، ٢٢ ، ٣٤ :
 (ح)
 حاتم الطائى : ٢٤٠ :
 الحارث بن خالد المخزومى : ٨٦ :
 الحارث بن نهيك النهشلى : ٧٤ :
 الحجاج بن يوسف : ١٣٥ :
 الحجاز (أهل) ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢١١ :
 ٣٢٣ ، ٣٢٤ :
 حسان بن ثابت : ٨٥ ، ١٦٩ :
 الحصين بن بكير الربعى : ١٨٣ :
 الخطيئة : ٥٨ ، ١٦٩ :

سوار بن المضرب : ١٢٦ .
 سيلويه : ٢٠ ، ٢٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ،
 ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
 ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ،
 ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،
 ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ،
 ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ،
 ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ،
 ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ،
 ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ،
 ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ،
 ٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ،
 ٣١٤ ، ٣١٥ .
 السيوطي : ٢٧ ، ٤٩ .
 (ش)
 ابن الشجري : ٣٠ ، ٧٧ ، ٢٨٧ .
 الشماخ : ٥٢ ، ٧٣ ، ١٨٦ .
 (ص)
 الصولي (أبو محمد) : ٧٦ .
 (ض)
 الضباب : ٨٦ .
 (ط)
 الطرماح بن حكيم : ١٨٦ .
 طفيل الغنوي : ٦٨ .

الزجاج (إبراهيم بن السري) : ٣٨ .
 ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٧٠ .
 الزجاجي (أبو القاسم) : ٨ ، ٩٤ ،
 زفر بن الحارث : ٩٩ .
 الزمخشري (أبو القاسم جار الله
 محمود بن عمر) : ٦٨ ، ٩٩ ،
 ١٠٢ ، ٢٤٠ .
 زهير بن أبي سلمي : ٢٠٢ ، ٢٢٠ .
 زياد الأعجم : ٣٢٥ .
 زياد العنبري : ١٥٩ .
 أبو زيد الأنصاري : ١٥٠ ، ١٦٥ ،
 ٣٥٥ ، ٢٩٣ .
 أبو زيد الطائ : ٢٣٦ .
 (س)
 ساعده بن جؤيه الهذلي : ١٧٣ ، ١٨٢ ،
 السراج (محمد بن السري) : ١٤٧ ،
 ٢٦١ ، ٢٧١ .
 بنو سعد : ٢٥٩ .
 سعيد بن العاص الأموي : ١٥٨ .
 السفاح بن بكير اليربوعي : ٢١٣ .
 السكسكي (نوح بن عمر) : ١٠٢ ،
 ابن السكيت : ١٤٩ ، ٢٤٥ .
 سليمي (في شعر) : ١٨٦ .
 أبو السمال (قعنب العدوي) : ١٥٠

عمرو بن امرئ القيس الخزرجي

١٤٩ .

عمرو بن معد يكرب : ٧٣ .

عمرو بن كلثوم : ١٨٧ .

عمرو بن ربوع : ٢٥٥ .

عنتره بن شداد العبسي : ٢٥٤ .

عياش بن الزبرقاني : ١٦٥ .

العيني : ٣٣ ، ٣٤ ، ٧٧ ، ٩٦ ،

١٣٥ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢١١ ، ٢٢٤ ،

٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ .

(ف)

الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)

١ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٧ ،

٥٣ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٥ ،

٨٦ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٢ ،

١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٦٥ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ،

١٩٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٥٣ ،

٢٥٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ،

٢٨٩ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ .

الفراء : ٩٦ ، ١٣٧ ، ٢٠٥ .

الفرزدق : ٦٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٣٠٣ .

(ق)

ابن قتيبة : ١٤٩ .

طوالة : ٥٢ .

طي : ٤١

(ع)

عامر بن الطفيل : ١٨٢ .

العباس بن مرداس : ١٠٩ ، ٢٢٤ .

عبدالله بن الزبيري : ١٩٥ .

بنو عبد شمس : ٦٨ .

عبد قيس بن خباب البرجمي : ١٠٥ .

عبد مناه بن كسانه : ٢٤١ .

العبدى (أبو طالب أحمد بن بكر)

٤٧ .

عبس : ١٠٢ .

أبو عبيده (معمر بن المثنى) :

١٨٣ ، ٢١٣ ، ٢٨١ .

عثمان بن عفان : ١٨٥ ، ١٥٨ .

العجاج : ١٩٧ ، ٢٢١ ، ٢٩٢ .

عدى بن زيد : ١٠٦ .

العراق : ٣٢٤ .

عضد الدولة : ٥ .

العقيق : ١٦٥ .

العكبرى (أبو القاسم عبد الواحد

ابن برهان) ٢ ، ٣ .

عمر بن أبي ربيعة : ٦٨ .

عمر بن عبد العزيز : ٨٨ .

الكيميت بن معروف : ٢٤١ .
الكوفة : ١٥٨ ، ٢٥١ .
الكوفيون : ٤٢ ، ٥٢ ، ٧٠ ،
١٠٠ ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٥٢ ، ١٩٣ .
٢٠٢ .

ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن
أحمد) : ٤٤ ، ١٠٠ .
(ل)

ليبد بن ربيعة : ٧٤ ، ١٥٩ ، ١٨٧ ،
١٩٠ ، ٢٨٩ .
اللمخي : ٢٣٦ .
اللعين المنقري : ١٣٥ .
(م)

ماويه بنت عفر : ٢٤٠ .
المازني (بكر بن محمد بن بقية) :
٥٩ ، ١٥٠ ، ١٧٦ ، ٢١١ ، ٣١٩ .
مالك بن خويلد الهذلي : ٢٦٤ .
مالك بن زغبة الباهلي : ١٦١ .
مالك بن العجلان الخزرجي : ١٤٩ .
المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١١٨ ، ١٢٦ ،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦ ،
٢٢٨ ، ٢٥٤ .
مبرمان (محمد بن اسماعيل) : ٢٧١ .

قريش : ٨٦ .
بنو قريع : ٢١٤ .
القصاني (أبو القاسم الفضل بن
محمد) : ٢ ، ٣ .
قصير اللخمي : ٧٦ .
القطامي : ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٢٠ .
قيس بن الخطيم : ١٤٩ ، ١٦٩ .

القيسي : ٢٠ ، ٣٤ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٤ ،
٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٣٤ ،
١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ،
١٤٩ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٨٣ ،
١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ،
٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ،
٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ،
٣١٤ ، ٣١٣ .

(ك)

أبو كبير الهذلي : ١٢٧ ، ١٦٦ .
كثير بن عبد الله بن العزيزة : ٨٥ .
كثير عزة : ٦٦ .
الكسائي : ٣٨ ، ١٥٥ ، ٢٠٥ .
كعب بن زهير : ٢٢٠ .
الكيميت بن زيد : ٨٦ ، ٢٤١ .

(ن)

الناطقة الذبياني : ٤٩ ، ١٧٧ ، ١٨٩

٢٤٠ ، ٢١١ ، ١٩٠

بنو النبيت : ٢٤٠

نجران (في شعر) : ٢٢٦

نصر بن سيار : ٢٨١

نمشل بن حرى : ٧٣

(ه)

هاشم : ٦٨

هدبة بن خشرم : ٨٠

ابن همام (في شعر) : ١٩١

(و)

الوليد بن نهيك : ٨٦

(ي)

يحيى بن شداد بن ثعلبة : ٢١٣

يحيى بن ميسرة : ٢١٤

يزيد بن الحكم بن أبي العاص :

٢٨٩ ، ١٢٣

ابن يعيش : ٨ ، ١٢٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩

المتنبى : ٩٤ ، ١٢٥

المتوكل بن نمشل : ٣١٤

المخبل السعدى : ٢٠٣

مذحج : ٢٤١

المراد الأسدى : ١٤٣ ، ١٦١

المرزوقى (أبو على) : ٧٧

مزاحم العقيلي : ٢٥٩

المزرد : ٧٣

مصعب بن الزبير : ٢١٤

معاوية بن أبى سفيان : ٣١٢

مغلس بن لقيط الأسدى : ٣٤

المغيرة بن حبناء : ٢١٣

مكة (في شعر) : ٢٢٦

هناف : ٦٨

أبو المنهال الأشجعى : ١٨٤

الميدانى (أبو الفضل أحمد) : ٧٦

ميسون بنت بحدل : ٣١٢

فهرس مصادر التحقيق

(١) المصادر العربية :

١ - ابن الأثير : على بن محمد

(١) الكامل في التاريخ ليدن ١٨٦٦ - ١٨٧٦

(ب) اللباب في تهذيب الأنساب القاهرة ١٢٦٧ - ١٣٦٩

٢ - أحمد بن الأمين الشنقيطى المعلقات العشر مصر ١٣٣١

٣ - الأخطل : غيات بن غوث ديوان عناية الأب أنطون صالحان اليسوعى

بيروت ١٨٩١

٤ - الأشمون : أبو الحسن على نور الدين شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مصر ١٩٥٥

٥ - الأصفهاني : أبو الفرج على بن الحسين كتاب الأغاني دار الكتب

القاهرة ١٩٢٧ - ١٩٦٢

٦ - الأعشى : ميمون بن قيس ديوان تحقيق د. محمد حسين القاهرة ١٩٥٠

٧ - امرؤ القيس بن حجر ديوان تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

القاهرة ١٩٥٨

٨ - ابن الأنبارى : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد

(١) أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار دمشق ١٩٥٧

(ب) نزهة الألبا فى طبقات الأدبا القاهرة ١٢٩٤

(ج) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيّين تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٤٥

٩ - ابن برى : أبو محمد عبد الله بن عبد الجبار المصرى . شرح شواهد

الإيضاح - مخطوط بدار الكتب - ٣٠ نحو

- ١٠ - البطلبوسى : عبد الله بن محمد . الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب
بيروت ١٩٠١
- ١١ - البغدادى : عبد القادر بن عمر . خزائن الأدب القاهرة (بولاق) ١٢٩٩
وطبعة السلفية ١٣٤٨
- ١٢ - ابن تغرى بردى : يوسف . النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة
القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٤٩
- ١٣ - أبو تمام : حبيب بن أوس . ديوان بشرح الخطيب التبريزى تحقيق
د . محمد عبده عزام القاهرة ١٩٥٧
- ١٤ - الجاحظ : عمرو بن بحر . الحيوان تحقيق عبد السلام محمد هارون
القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٧
- ١٥ - جرير بن عطية الخططى . ديوان القاهرة ١٣١٣
- ١٦ - جرير والفرزدق . نقائض تحقيق بيفان ليدن ١٩٠٥ - ١٩١٢
- ١٧ - ابن الجزرى : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد : غاية النهاية فى طبقات
القراء القاهرة ١٩٣٣
- ١٨ - ابن جنى : أبو الفتح عثمان . الخصائص تحقيق محمد على النجار القاهرة
١٩٥٢ - ١٩٥٦
- ١٩ - ابن حجر العسقلانى : أحمد بن على . لسان الميزان حيدر آباد ١٣٢٩
- ٢٠ - حسان بن ثابت . ديوان عناية عبد الرحمن البرقوقى القاهرة ١٩٢٩
- ٢١ - الخطيئة : جرول بن أوس . ديوان تحقيق نعمان أمين طه القاهرة ١٩٥٨
- ٢٢ - أبو حيان الأندلسى : محمد بن يوسف . البحر المحيط القاهرة
١٣٢٨ - ١٣٢٩
- ٢٣ - الخطيب البغدادى : أحمد بن على . تاريخ بغداد القاهرة ١٩٣١
- ٢٤ - ابن الخطيم : قيس . ديوان تحقيق ناصر الدين الأسد القاهرة ١٩٦٢

- ٢٥ - ابن خلدكان : أحمد بن محمد . وفيات الأعيان القاهرة ١٢٩٩
- ٢٦ - ابن خير : أبو بكر محمد الإشبيلي . فهرست سرقسطة ١٨٩٤ - ١٨٩٥
- ٢٧ - الدجلجى : شهاب الدين . الفلاكة والمفلوكون القاهرة ١٣٢٢ -
- ٢٨ - الذهبي : محمد بن أحمد . تذكرة الحفاظ حيدر أباد الدكن ١٣٣٣ - ١٣٣٤
- ٢٩ - ذو الرمة : غيلان بن عقبة . ديوان تصحيح كارليل هنرى هيس مكارتنى
كبردج ١٩١٩
- ٣٠ - الزجاجى : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
(أ) الإيضاح فى علل النحو وتحقيق د . مازن الميارك القاهرة ١٩٥٩
(ب) الجمل تحقيق محمد بن أنب شلب باريس ١٩٢٧
- ٣١ - رؤبه بن العجاج ديوان تحقيق أهلوت ليزج ١٩٠٣
- ٣٢ - الزبيدى : أبو بكر محمد بن الحسن . طبقات النحويين واللغويين تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٤
- ٣٣ - الزبيدى : محمد المرتضى . تاج العروس القاهرة ١٣٠٦ - ١٣٠٧
- ٣٤ - الزمخشري : محمود بن عمر
(أ) أساس البلاغة القاهرة ١٩٢٢ - ١٩٢٣
(ب) الكشف القاهرة ١٩٢٥
(ج) المفصل الإسكندرية ١٢٩١
- ٣٥ - زهير بن أبى سلمى ديوان تحقيق أحمد زكى العدوى القاهرة ١٩٤٤
- ٣٦ - أبو زيد الأنصارى : سعيد بن أوس بن ثابت . النوادر فى اللغة عناية
سعيد الخورى الشرتونى بيروت ١٨٩٤
- ٣٧ - سيديويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . الكتاب القاهرة
(بولاق) ١٣١٦
- ٣٨ - ابن سيده : على بن إسماعيل . المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة تحقيق
حسين نصار وآخرين القاهرة ١٩٥٨

٣٩ - السيوطى : جلال الدين . بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة
القاهرة ١٣٢٦

٤٠ - ابن الشجرى : هبة الله بن على . أمالى ابن الشجرى حيدر آباد
الدكن ١٣٤٩

٤١ - شلبى : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل . أبو على الفارسى حياته ومكانته
بين أئمة العربية وآثاره فى القراءات والنحو القاهرة ١٣٧٧

٤٢ - الشياخ بن ضرار الغطفانى . ديوان شرح أحمد بن الأمين الشنقيطى
القاهرة ١٣٢٧

٤٣ - شوقى ضيف (دكتور) . المدارس النحوية القاهرة ١٩٦٨

٤٤ - الضبى : المفضل بن محمد . ديوان المفضليات تحقيق لایل بيروت ١٩٢٠

٤٥ - الطرماح بن حكيم . ديوان نشر كرنسكو لندن ١٩٢٧

٤٦ - العاملى : محسن بن عبد الكريم الحسينى . أعيان الشيعة دمشق
١٩٣٥ - ١٩٤٧

٤٧ - العجاج : عبد الله بن رؤبه بن لبید السعدى التميمى . ديوان نشر أهلوت
ليبزج ١٩٠٣

٤٨ - ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصرى . شرح ابن عقيل على
ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٦٢

٤٩ - ابن العماد الحنبلى : عبد الحى بن أحمد . شذرات الذهب فى أخبار من
ذهب القاهرة ١٣٥٠

٥٠ - عمر رضا كحاله . معجم المؤلفين دمشق ١٩٥٧

٥١ - العيى : محمود بن أحمد بدر الدين . فرائد القلائد فى مختصر شرح
الشواهد القاهرة ١٢٩٧

٥٢ - فؤاد السيد : فهرس المخطوطات المصورة فى معهد المخطوطات بجامعة
الدول العربية الجزء الأول القاهرة ١٩٥٤

٥٣ - فهرس السكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥

الجزء الثاني دار السكتب القاهرة ١٩٢٦

٥٤ - الفارسي : أبو علي الحسن بن أحمد

(أ) المسائل البصريات شهيد علي باشا بالآستانة رقم ٢/٢٥١٦

(ب) المسائل البغداديات شهيد علي باشا بالآستانة رقم ١/٢٥١٦

(ج) المسائل الشيرازية راغب باشا بالآستانة رقم ١٣٧٩

(د) المسائل العسكرية شهيد علي باشا بالآستانة رقم ٤/٢٥١٦

(هـ) المسائل المشككة شهيد علي باشا بالآستانة رقم ١/٢٥١٦

(و) المسائل المنشورة شهيد علي باشا بالآستانة رقم ٥/٢٥١٦

٥٥ - أبو الفداء : إسماعيل بن علي . المختصر في أخبار البشر استانبول ١٢٨٦

٥٦ - ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري . أدب الكاتب تحقيق

جرونت ليدن ١٩٠٠

٥٧ - القطامي : عمير بن شليم . ديوان تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب

بيروت ١٩٦٠

٥٨ - الففطى : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (الوزير) . إنباء الرواة

علي أنباء النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥

٥٩ - القيسى : أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي . إيضاح شواهد

الإيضاح - مخطوط - الاسكوريال رقم ٤٥

٦٠ - الكتبي : محمد بن شاكر بن أحمد . فوات الوفيات تحقيق محمد محي الدين

عبد الحميد القاهرة ١٩٥١

٦١ - ابن كثير : إسماعيل بن عمر . البداية والنهاية في التاريخ القاهرة ١٩٣٢

٦٢ - كثير بن عبد الرحمن الخزاعي المعروف بكثير عزة . ديوان الجزائر

١٩٢٨ - ١٩٣٠

- ٦٣ - ليبد بن ربيعة العامري . ديوان رواية الطوسي فينا ١٨٨٠
- ٦٤ - ابن مالك : محمد بن عبد الله . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة ١٩٥٧
- ٦٥ - المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد . الكامل تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وسيد شحاته القاهرة ١٩٥٦
- ٦٦ - المتنبي : أبو الطيب أحمد بن الحسين . ديوان تحقيق عبد الوهاب عزام القاهرة ١٩٤٤
- ٦٧ - مجلة لغة العرب السنة السادسة الجزء الثاني بغداد ١٩٢٨
- ٦٨ - أبو المحاسن عبد الباقي بن علي . إشارة التعمين إلى تراجم النحاة واللغويين مخطوط بدار الكتب ١٦١٢ تاريخ
- ٦٩ - محب الدين أفندي . شرح شواهد الكشاف القاهرة ١٩٢٥
- ٧٠ - المرزوقي : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن . شرح ديوان الحماسة تحقيق أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون القاهرة ١٩٥١
- ٧١ - ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين بن مكرم . لسان العرب القاهرة (بولاق) ١٨٨١ - ١٨٩١
- ٧٢ - الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد . مجمع الأمثال القاهرة ١٣١٠
- ٧٣ - النابغة الذبياني : زياد بن معاوية . ديوان تحقيق كرم البستان بيروت ١٩٦٠
- ٧٤ - الهذليون : ديوان دار الكتب القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥٠
- ٧٥ - ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥٦
- ٧٦ - ياقوت بن عبد الله الجوى . معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة ٢٣ - الإيضاح

الأديب تحقيق د. س مرجيلوث القاهرة ١٩٠٧ - ١٩٢٦ أنظر أيضاً
طبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٥٥

٧٧ - يعيش بن علي بن يعيش : شرح المفصل المطبعة المنيرية القاهرة
بدون تاريخ

(ب) المصادر الأجنبية :

W. Ahlwardt Handschriften Verzeichnisse der Königlichen
Bibliothek Zu Berlin, Achtzehntes Verzeichnis
der arabischen Handschriften Bd. VI, Buch 15,
Berlin, 1894.

K. Brockelmann Geschichte der arabischen Litteratur, Supple-
ment band, Leiden, 1937.

Encyclopedia of Islam, 1st Edition.
" " , 2nd Edition.

Flügel die grammatischen Schulen, Leipzig, 1862.

Otto pretzel Die Wissenschaft der Koranlesung (,Ilm al-
Qirāla) , ihr Literarischen Quellen Und ihr
Aussprache grundlagen, In is'lamica, Zeitschrift
Für die Erfors chung der sprachen der
Geschichte und der Kulturen der Islamischen
Völker Bd. VI, Leipzig, 1934.

O. Rescher Mitteilungen Sus Stambuler Bibliotheken in
Melanges de La Faculte Orientale, Vol. V,
Fasc. 11, Beyrouth, 1912.

H. J. Roeiger De nominibus Verborum Arabicis, Halis, 1870.

id' Über eine arabische Handschrift der Königlichen
Bibliothek iu Berlin, ZDMG, XXIII Bd.
Leipzig Brockhaus, 1869.

محتويات الكتاب

| الصفحة | الموضوع |
|----------|---|
| أ - غ | مقدمة المحقق |
| ٥ | مقدمة المؤلف |
| ٦ - ٨ | الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم ، وفعل ، وحرف . |
| ٩ | باب ما إذا إيتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا |
| ١١ - ١٤ | باب حد الإعراب |
| ١٥ - ١٦ | باب البناء |
| ١٧ - ١٩ | باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة |
| ٢١ - ٢٢ | باب التثنية والجمع |
| ٢٣ - ٢٥ | باب إعراب الأفعال |
| ٢٧ | باب إعراب الأسماء |
| ٢٩ - ٣٦ | باب الابتداء |
| ٣٧ - ٥٢ | باب خبر المبتدأ |
| ٥٣ - ٥٦ | باب من الابتداء بالأسماء الموصولة |
| ٥٧ - ٦٢ | باب الاخبار بالذى وبالألف واللام |
| ٦٣ - ٦٨ | باب الفاعل |
| ٦٩ - ٧٣ | باب الفعل المبني للمفعول به |
| ٧٥ - ٨٠ | باب الأفعال التي لا تنصرف |
| ٨١ - ٨٨ | باب نعم وبئس |
| ٨٩ - ٩٤ | باب التعجب |
| ٩٥ - ١٠٧ | باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر |

| الصفحة | الموضوع |
|-----------|--|
| ١١٣ - ١٠٩ | باب ما |
| ١٢٧ - ١١٥ | باب إن وأخواتها |
| ١٣٧ - ١٣٣ | باب ظننت وأخواتها |
| ١٣٩ | باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل |
| ١٥٠ - ١٤١ | باب أسماء الفاعلين والمفعولين |
| ١٥٤ - ١٥١ | باب الصفة المشبهة باسم الفاعل |
| ١٦٢ - ١٥٥ | باب المصادر التي أعملت عمل الفعل |
| ١٦٦ - ١٦٣ | باب الأسماء التي سميت بها الأفعال |
| ١٦٨ - ١٦٧ | باب الأسماء المنصوبة : المفعول المطلق |
| ١٧١ - ١٦٩ | باب المفعول به |
| ١٧٤ - ١٧٣ | باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين |
| ١٧٦ - ١٧٥ | باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين |
| ١٧٩ - ١٧٧ | باب المفعول فيه |
| ١٩١ - ١٨١ | باب الظروف من المكان |
| ١٩٥ - ١٩٣ | باب المفعول معه |
| ١٩٧ | باب المفعول له |
| ١٩٩ | باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول |
| ٢٠٢ - ١٩٩ | باب الحال |
| ٢٠٤ - ٢٠٣ | باب التمييز |
| ٢٠٧ - ٢٠٥ | باب الاستثناء |
| ٢١٠ - ٢٠٩ | باب ما جاء بمعنى إلا من الكلام |
| ٢١٢ - ٢١١ | باب الاستثناء المنقطع |

| الصفحة | الموضوع |
|-----------|---|
| ٢١٤ - ٢١٢ | ذكر الضرب الثاني من القسمة الأولى |
| ٢١٧ - ٢١٥ | باب تمييز الأعداد |
| ٢٢٦ - ٢١٩ | باب كم |
| ٢٣٦ - ٢٢٧ | باب النداء |
| ٢٣٨ - ٢٣٧ | باب الترخيم |
| ٢٤١ - ٢٣٩ | باب النفي بلا |
| ٢٤٥ - ٢٤٣ | باب النكرة المضافة |
| ٢٥٥ - ٢٥١ | باب الأسماء المجرورة |
| ٢٥٨ - ٢٥٧ | باب حتى |
| ٢٦٠ - ٢٥٩ | باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر |
| ٢٦٢ - ٢٦١ | باب مذ ومثذ |
| ٢٦٥ - ٢٦٣ | باب القسم |
| ٢٦٨ - ٢٦٧ | باب الأسماء المجرورة بإضافة أسماء مثلها إليها |
| ٢٧٢ - ٢٦٩ | باب الإضافة التي ليست بمحضة |
| ٢٧٣ | باب توابع الأسماء في إعرابها |
| ٢٧٧ - ٢٧٥ | باب الصفة الجارية على الموصوف |
| ٢٨٠ - ٢٧٩ | باب وصف المعرفة |
| ٢٨١ | باب عطف البيان |
| ٢٨٤ - ٢٨٣ | باب البدل |
| ٢٩٣ - ٢٨٥ | باب حروف العطف |
| ٢٩٤ | باب ما لا ينصرف |
| ٢٩٥ | باب ما كان على وزن الفعل |

| الصفحة | الموضوع |
|-----------|---|
| ٢٩٦ | باب الصفة التي لا تنصرف |
| ٢٩٨ - ٢٩٧ | باب التأنيث |
| ٢٩٩ | باب ما كان في آخره ألف وفون مضارعتان لألف التأنيث |
| ٣٠٠ | باب التهريف |
| ٣٠٢ - ٣٠١ | باب العدل |
| ٣٠٤ - ٣٠٣ | باب الجمع الذي لا ينصرف |
| ٣٠٥ | باب الأسماء الأعجمية |
| ٣٠٦ | باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا |
| ٣٠٧ | باب إعراب الأفعال |
| ٣٠٨ | باب الأفعال المرفوعة |
| ٣١٨ - ٣٠٩ | باب الأفعال المنصوبة |
| ٣١٩ | باب الحروف الجازمة |
| ٣٢٢ - ٣٢٠ | باب المجازاة |
| ٣٢٤ - ٣٢٣ | باب النون الثقيلة والخفيفة |

التكملة

وهي الجزء الثاني من

الإيضاح العضدي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي

٢٨٨ - ٣٧٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم [وهو حسبي]^(١)

الحمد لله رب العالمين الذي جعل حمده فاتحة كتابه وخاتمة دَعْوَى أوليائه في جَنَّتِهِ فقال تعالى ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى أنبيائه المرسلين وعباده الصالحين . وإيَّاه نَسْأَلُ وإليه نَرْغِبُ في إيزاع الشكر وإلهام الحمد على ما مَنَحَ الأنامَ وشَمَلَ الخاصَّ والعامَّ من النعمة بالملك^(٣) العادلِ عَضُدِ الدَّوْلَةِ أطال الله بقاءه وأسبغَ عليه نعماءه كما أفاض في البلادِ عدله وأوسعَ العبادَ فضله وبثَ فيهم عُرْفَه وطَوَّلَه وقبضَ عنهم الآراءَ الجائرة وكفَّ عنهم الأيدي الغاشمة حتى ما تجد إلا فقيراً محبوراً أو غنياً موفوراً . فإلى الله نبتهل في إمتاعه بما خَوَّلَه الله وخَوَّلَ به من هذه النعم وإبقائه عماداً للدين وجمالاً للدنيا إنَّه سميع الدعاء^(٤) (فَقَالَ لَمَّا يَشَاءُ)^(٥) .

[قال أبو علي]^(٦) : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم قسمين :

أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم .

والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفُسَها . فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على

ضربين :

أحدهما تغيير بالحركات والسكون أو الحروف [يحدث باختلاف العوامل]^(٧) وهذا الضرب هو

الذي يسمى الإعراب . ويكون في الأسماء المتمكِّنة والأفعال المضارعة للأسماء وقد ذكرت ذلك

(١) زيادة من هـ .

(٢) يونس ، ١٠ / ١٠ .

(٣) في د : الأمير .

(٤) في هـ : إنه سميع قريب .

(٥) ساقطة من هـ .

بأصنافه وأبوابه^(٨) في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح .

والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف من حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف . فتحريك الساكن نحو التحريك لالتقاء الساكنين في نحو : كَمْ المَالُ . ونحو التحريك بإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها من الساكن نحو : كَمْ بِلْكَ ، وَمَنْ خَوْكَ . وإسكان المتحرك كقولك في الوقف : هَذَا زَيْدٌ . وكإسكان الإدغام في نحو : هَذِهِ يَدُ دَاوُدَ . ونحو قوله :^(٩)

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

وإبدال الحرف من الحرف نحو : رَأَيْتُ بَكْرًا ، ونحو : هَذَا الْكَلْبُ ، إذا وقفت على الكلام من قوله : هَذَا الْكَلْبُ يَأْتِي ، أَبْدَلْتُ مِنَ التَّنْوِينِ الْأَلْفَ فِي بَكْرًا ، ومن الهمزة الواو في الْكَلْبُ . وزيادة الحرف نحو : هَذَا قَرْجٌ ، إذا وقفت زدت في الوقف جيمًا لم تكن في الوصل . ونقصان الحرف كقوله عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾^(١٠) ونحو قوله في القوافي^(١١) :

مَنْ سَرٌّ وَضُرٌّ

وهذه الضروب من الخلاف في الأواخر وإن كانت تشبه المعرب في أنه تغيير يلحق آخر الكلمة فليس بإعراب لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل .

والضرب الآخر من القسم الأول وهو التغيير الذي يلحق أنفُسَ الكلم وذواتها وذلك نحو التثنية والجمع الذي على حذها والنسب وإضافة الاسم المعتل إلى (ياء)^(١٢) المتكلم وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين (والمفعولين)^(١٣) وغيرها والتصريف والإدغام وسنذكر ذلك باباً باباً إن شاء الله .

(٨) في ب : في أبوابه .

إثماً من الله ولا واغل

(٩) عجزه :

والبيت لأمرى القيس . ديوانه ، ١٢٢ ، والكتاب ، ٢ / ٢٩٧ ، والحجة ، ١ / ٨٦ ، والخصائص ، ١ / ٧٤ ، والحزنة ، ٣ /

٥٣٠ .

قال ابن بري (شرح شواهد الإيضاح ، ق ٣٦) : فاسكن آخر المضارع وتشبيهاً بالمدغم نحو : يد داود أو شبه المنفصل بالمتصل نحو : عضد ثم أسكنه تخفيفاً .

(١٠) الفجر ، ٨٩ / ٤ .

(١١) هذا عجز بيت لطرفة بن العبد وصدره :

باب حكم الساكنين إذا التقيا

لا يخلو الساكنان إذا التقيا من أن يكونا في كلمة واحدة أو كلمتين . فإن^(١) كانا في^(٢) كلمة واحدة فلا يخلو من أن يكون الحرفان مثلين أو غير مثلين . فإن كانا مثلين فإن الساكنين يلتقيان في الكلمة على قول بني تميم وغيرهم من العرب إلا أهل الحجاز [فإنهم يظهرون التضعيف]^(٣) وذلك في الجزم والوقف في قولهم^(٤) : لم يَرُدَّ ولم يَفِرَّ ولا تَعَصَّ^(٥) فأدغموا^(٦) هذا النحو لأنهم شبهوه بالمعرب نحو : هو يَرُدُّ ويفِرُّ ويعَصُّ وكلُّ العرب تُدْغِمُ المعرَبَ . ووجهُ شبهه بالمعرب هو أنهم رأوا آخرَ ارْدُدْ ونحوه تتعاقب عليه الحركات للبناء كما تتعاقب حركات الإعراب على آخرِ المعرَب فلما رأوه مثله أدغموه كما أدغموا المعرب . وحركات البناء التي تتعاقب على أواخرِ هذه المبنية نحو حركة التقاء الساكنين في : ارْدُدِ القومَ ، وارْدُدِ ابْنَكَ^(٧) ورْدُدْنِ زيداً . فإذا وجب الادغام عندهم لذلك وجب تحريك الآخر لالتقاء الساكنين وذلك أن الحرف الأول المدغم ساكن والحرف الثاني المدغم فيه من الحرفين المثلين ساكن أيضاً للجزم أو الوقف فلما التقى ساكنان وجب التحريك لالتقائهما . فإذا حرَّكوا الحرف الثاني اختلفوا في تحريكه : فمنهم من يُتْبِعُ حركةَ المدغم فيه ما قبله فيقول : رُدُّ فيضم يتبعها الضمة التي قبلها وكذلك فِرَّ وَعَصَّ وشُم . وقالوا : لا تُضَارُّ فحرَّكوا بالفتح أتبعوه الفتحة التي قبلها والألف . ومنهم من يفتح ذلك على كلِّ حال . قال الخليل : شبهوه بأَيْنَ وَكَيْفَ^(٨) . ومنهم من يكسر فيقول : رُدُّ وفِرَّ وَعَصَّ . فإذا اتصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنث فتحو جميعاً فقالوا : رُدَّها ، وكذلك ضمير المذكر إذا اتصل بشيء من ذلك

(١) في د : فإذا .

(٢) في ب : من .

(٣) زيادة من د .

(٤) في ب ، ع : نحو قولهم .

(٥) في هـ : ولم يعص .

(٦) في هـ : أدغموا .

صَمَوْا فقالوا : رُدُّهُ لَأَن الهَاءَ خفية فكأنه قال : رُدَّا ورُدُّوا^(٩) ، وهذا يدل على أن قول من قال : عَلَيْهِ مَالٌ ، أوجه من قول من قال : عَلَيْهِ مَالٌ . وإذا لَقِيَ هذا المتحرِّك بهذه الحركاتِ على هذه المذاهب ساكناً من كلمة أخرى نحو : غُضُّ الطرفَ ، فالأكثر فيه الكسر كقولك : رُدُّ القومَ ، وفِرَّ اليومَ وشُمَّ الطَّيْبُ^(١٠) وهو القياس أيضاً وذلك أن التضعيف لو ظهر لم يكن فيه إلا الكسر عند الجميع نحو : ارْدُدِ القومَ ، واشمِّمِ الطَّيْبَ . فإذا ادغم فيها فهي هذه اللام التي تكسر في اظهار التضعيف فكأنه يُرَدُّ إلى الأصل كما قالوا : مُدُّ اليومَ ، وذهبتُمُ الآنَ . ومنهم من يفتحها مع الألف واللام فيقول : فَغُضُّ الطرفَ . فأما هَلُمَّ فمفتوحة على قول الجميع^(١١) . وزعم الخليل أن أناساً^(١٢) من بكر بن وائل يقولون : رَدَّنَ ومَرَّنَ^(١٣) إذا أخبروا وأرادوا : رَدَدْنَ ومَرَزْنَ وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس .

أما الشذوذ عن الاستعمال فلقلة المستعملين له .

وأما الشذوذ عن القياس فلأنه إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار اردُّ ونحوه مع تعاقب الحركات التي ذكرنا عليها فأن لا يدغم نحو : رَدَدْنَ الذي لا تصل إليه الحركة ألبتة لاتصاله بالضمير أَوَّلً .

(٩) انظر شرح الشافية ، ٢ / ٢٤٥ .

(١٠) قال الأثموني : والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا : رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جني الضم وقد روى بهن قوله :

فغض الطرف إنك من نمير

فلا كعبا بلغت ولا كلابا

انظر شرح الأثموني على الألفية ، ٢ / ٦٦٧ ، وشرح الشافية ، ٢ / ٢٤٤ .

باب الساكنين إذا التقيا في كلمة ولم يكن الحرفان الساكنان مثلين

وذلك قولك^(١) في الجزم : لم يَقُلْ ولم يَبِعْ ، ولم يَخَفْ . وفي الوقف في الأمر إذا قلت : قُلْ وِبِعْ وَخَفْ . فقولك : لم يَقُلْ ، الأصل فيه قبل الجزم : يقولُ ويبيعُ ويخافُ ، فإذا جُزِمَتْ سَكَنَ لَامُ الفعل للجزم وحروف اللين قبلها ساكنة فحذفتهم لالتقاء الساكنين . والوقف في الأمر فيما^(٢) وصَفْتُ كالجزم . فإذا أُسْنِدَ شيء من هذه الأفعال إلى ضمير الاثنين أو الجماعة قُلْتَ : لم يقولوا ، ولم يبيعوا ولم يخافوا ، ولم تقل : لم يَقُلَا ، ولا : لم يَخَفَا ، لأنَّ لَامَ الفعل في : لم يخافا ، ليس أصلها في هذا الموضع السكون للجزم ولا للوقف كما كان في لم يَخَفْ وَخَفْ ، إنما علامة الجزم ها هنا حذف النون .

ولا يجوز أن تُقَدَّرَ الفعلُ منفصلاً عن الفاعل كأنك جُزِمْتَ الفعلُ ثم ألحقت علامة الضمير لأن الفاعل مُتَّصِلٌ بفعله كالجزء منه من حيث كان إعراب الفعل بعده^(٣) ، نحو : يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ . ومن ثَمَّ أُسْكِنْتَ لَامَ الفعل في أمثلة الماضي إذا قلت : ضَرَبْتُ ودَعَوْتُ . ومما حُرِّكَ لالتقاء الساكنين وإن لم يكن أحد الحرفين من حروف اللين قولهم في الأمر : انْطَلِقْ [إليه]^(٤) لما كان طَلِقَ من انْطَلِقْ مثل كَتِفٍ ، أسكن اللام التي هي عين كما أسكن التاء من كَتِفٍ ، فالتقى ساكنان اللام والقاف فحرَّك القاف بالفتح وأتبعه حركة أقرب المتحركات إليه كما فعل ذلك مَنْ قال : رُدُّ وَفَرٌّ وَعَضُّ . وعلى ذلك ما أنشده الخليل (من قول الشاعر)^(٥) :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٦)

(١) في د : قولهم .

(٢) في د : على ما .

(٣) في د : كان الإعراب في الفعل بعده .

(٤) زيادة من د .

(٥) ساقطة من هـ .

(٦) البيت لرجل من أزد السراة . وقيل إنه لعمرو الجني . انظر الكتاب ، ١ / ٣٤١ ، ٢ / ٢٥٨ ، والخزانة ، ١ / ٣٩٧ .

ومثل ذلك في الإسكان قراءة من قرأ: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ﴾^(٨) وليس ذلك على نحو ما أنشده أبو زيد^(٩):

قالت سُلَيْمَى اشْتَرْنَا لَنَا سَوِيْقًا^(١٠)

لأن ذلك إنما يجوز في الشعر قال^(١١):

فَبَاتَ مُتَّصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

ومما حرك لالتقاء الساكنين بالكسر في كلمة قولهم: لم أُبَلِّه، الأصل: أبالي، فحذف الياء للجزم فصار أبال، فلما كثر في كلامهم لم يعتد بذلك المحذوف الذي هو الياء فحذفت الحركة للجزم فالتقت اللام من أبال ساكنة مع الألف فلما التقى ساكنان حذفت الألف وألحقت الهاء للوقف كما تلحق في أزمه وحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين هي والهاء التي ألحقت للوقف ولم يرد الألف التي كان حذفها لالتقاء الساكنين لأن الهاء التي للوقف لا تلزم ألا تراها تسقط في الدرج كما لم ترد الألف في: رمت المرأة. ومن ذلك قولهم في الوقف: هذا الثَّقر، لما التقى ساكنان في قولهم في الثَّقر، إذا وَقَفَ حرك الأول منهما بالحركة التي كانت تكون للشاني في الدرج وكذلك بالثَّقر. فإذا قال: رأيت الثَّقر، لم يفتح القاف فيقول: الثَّقر في قول سيبويه لأنه لما لم يلزم الراء السكون (من)^(١٢) قبل دخول الألف واللام الكلمة لإبدال الألف من التنوين في: صادفتُ نَقْرًا، أجرى الألف واللام في ذلك مجراه من حيث لم يلزما^(١٣) الكلمة. قال في الرفع: (١٤)

أنا ابنُ ماوِيَةَ إِذْ جَدَّ الثَّقرُ

(٧) النور، ٥٢ / ٢٤. وهي قراءة حفص. الاتحاف، ٣٢٦.

(٨) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري الإمام المشهور كان إماماً نحويّاً صاحب تصانيف أدبية ولغوية وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. توفي بالبصرة سنة ٢١٥ عن ثلاث وتسعين سنة. البغية، ٥٨٢ / ١.

(٩) هذا الشطر للعذافر الكندي. انظر نوادر أبي زيد، ٣٠٨، والخصائص، ٣٤٠ / ٢، ٩٦ / ٣، والمنصف، ٢٣٧ / ٢.

الشاهد فيه اسكان الراء من: اشتري لنا، تخفيفاً للضرورة شبه الوصل بالوقف أو شبه المنفصل بالتصل.

(١٠) البيت للعجاج ويعد: إذا أحس نساءً توجسا، انظر ديوانه ١٣٠، والخصائص، ٢٥٤ / ٢، ٣٣٨، وشرح المفصل، ٩ / ١٤٠، وشرح الشافية، ٤٥ / ١، ٢١ / ٤، وإيضاح شواهد الإيضاح، ٧٢، وشرح شواهد الإيضاح، ٣٦،

واللسان، (كردس).

الشاهد فيه اسكان قوله: متصباً ومثله في كيف كُتِف. ويرى: متصباً بتشديد الصاد.

(١١) ساقطة من د، هـ.

(١٢) في هـ: يلزم.

(١٣) تمامه: وجاءت الخيل أناسي زمر

وقال في الجر: ^(١٤)

شُرِبَ التَّبِيذُ واصْطِفَا بالرجُلِ

(ويروى : واعتقلا بالرجل) ^(١٥)

ولا يقولون : هَذَا عِدْلٌ ، لأنه يَخْرُجُ إلى ما ليس في الكلام . ولا في البُسْرِ لأنه يخرج إلى ما ليس في الأسماء ^(١٦) .

(١٤) وقيله : علمنا إخواننا بنو عجل

في العيني على هامش الحفازة ، ٤ / ٥٦٧ ، أن أبا عمرو سمع أبا سرار الغنوي يشد هذا البيت . وانظر النوادر ، ٣٠ ،

بابُ التقاء الساكنين من كلمتين

إذا التقى ساكنان من كلمتين لم يخل الساكن الأول من أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرفاً معتلاً. فإن كان الحرف الأول صحيحاً حرك بالكسر وذلك قولك : اذْهَبِ اذْهَبْ ، واضْرِبِ اضْرِبْ ، وأحْدِ اللهُ ، وهذا زيدُ العاقلُ ، ومررتُ بزيدِ ابْنِكَ ، ورأيتُ زيدا ابْنَكَ ، وهذا زيدُ ابْنِكَ . ومن ذلك : رَمَتِ المرأةُ وبَغَتِ الأمةُ ، تحرك التاء بالكسر لالتقاءها مع لام التعريف . ولا تَرُدُّ الألفُ المحذوفة من رَمَى لأن كسرة التاء غير لازمة ألا ترى أنك تقول : بغتُ أمةً زيدٍ ، فتسكن التاء ولا تكسرهما . فإن كان الحرف الثاني من الكلمة التي فيها الساكن الثاني مضموماً ضمة لازمة جاز فيه^(١) التحريك بالضم والكسر جميعاً وذلك قولك : اَرْكُضِ اَرْكُضْ ، وإن شئت ضمنت الضاد . وكذلك : « بِئْصَبِ وَعَذَابِ اَرْكُضْ »^(٢) و « فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ اَدْخُلُوهَا »^(٣) ﴿ وَقَالَتِ اخْرِجِي ﴾^(٤) وجميع هذا يجوز فيه في الساكن الأول التحريك بالضم . فأما قوله [عز وجل]^(٥) : ﴿ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ﴾^(٦) فيجوز تحريكه بالضم من وجهين :

أحدهما من حيث جاز : وَعَذَابُ اَرْكُضِ بِرَجْلِكَ^(٧) .

والآخر من حيث جاز : وَلَوْ اسْتَطَعْنَا ، ألا ترى أن الضم قد جاز في واو : (لَوْ اسْتَطَعْنَا) على التشبيه بواو الضمير وإن كانت التاء بعد السين في اسْتَطَعْنَا مفتوحة غير مضمومة . وقد حركوا حرفين من هذا الباب بالفتح وذلك النون في مِنْ إذا دخلت على اسم فيه لام التعريف^(٨) نحو :

(١) في ع ، هـ : فيها .

(٢) ص ، ٢٨ / ٤١ . قرأ بكسر تنوين (عذاب اركض) أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان وعاصم وحمة وصلوا ، وأجمعوا على ضم الهمزة في الابتداء . انظر الإتحاف ، ٣٧٢ .

(٣) الحجر ، ١٥ / ٤٥ . وكسر التنوين أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان وعاصم وحمة وروح ، المصدر السابق ، ٢٧٥ .

(٤) يوسف ، ١٢ / ٣١ . وكسر التاء من (وقالت أخرج) أبو عمرو وعاصم وحمة ويعقوب . المصدر السابق ، ٢٦٤ .

(٥) زيادة من ع . وفي هـ : قوله سبحانه .

(٦) المزمل ، ٧٣ / ٣ . وقرأ (أو انقص) بكسر الواو عاصم وحمة وصلوا . المصدر السابق ، ٤٢٦ .

مِنْ الْقَوْمِ ، وَمِنْ الرَّجُلِ ، ولم يجيزوا مع الألف واللام غير الفتح إلا شاذاً . فإن دخلت على ما أوله همزة موصولة غير المصاحبة للام التعريف كسروا فقالوا : مِنْ ابْنِكَ . قال سيبويه : وقد فتح قومٌ فصحاء فقالوا : مِنْ ابْنِكَ^(٩) . وقالوا : عَنِ الرَّجُلِ ، فكسروا ولم يفتحوا كما فتحوا نون مِنْ لأنه لم يتوال فيه كسرتان . ومن قرأ : ﴿ مُرِيَيْنَ الَّذِي جَعَلَ ﴾^(١٠) كَرِهَ [عندنا]^(١١) توالي الكسرتين كما كرههما في : مِنْ الْقَوْمِ ، وليس على إلقاء فتحة همزة الوصل لأن تلك تسقط في الدّرج . والحرف الآخر الذي حُرِّك بالفتح قوله سبحانه : ﴿ أَلَمْ اللَّهُ ﴾^(١٢) فالتحريك للساكن الثالث الذي هو لام التعريف^(١٣) .

(٩) انظر الكتاب ، ٢ / ٢٧٦ .

(١٠) ق ، ٥٠ / ٢٥ . في الإنصاف ، ٢ / ٣٩٧ . وحكى الكسائي قال : قرأ علي بعض العرب سورة ق فقال : « مناع للخير معتد مريين »

الذي « بفتح التنوين لأنه نقل فتحة همزة (الذي) إلى التنوين قبلها .

(١١) زيادة من ع .

بابُ التّقاءِ الساكّنينِ من كلمتين في الدّرجِ والأوّلِ منهما حرفُ لينٍ

لا يخلو حرف اللين إذا كان الساكن الأول من الكلمتين اللتين يلتقي فيهما الساكنان من أن يكون حركة ما قبله من جنسه أو من غير جنسه . فإن كانت الحركة التي قبله من جنسه حُذِفَ حرف اللين ولم يكسر وذلك قولك : هو يَخْشَى القَوْمَ ، وَيَغْزُو الجيشَ وَيَرْمِي الغرضَ فحذفت الألف ولم تحركها^(١) لأنك لو حركتها لانقلبت همزة وأجريت الواو والياء مجراها في الحذف لأن الحركة تُكْرَهُ في كل واحدة منهما إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها ألا ترى أنك تقول : القاضُونَ والغازُونَ ، فتحذف الياء لما لزم^(٢) من تحريكها بالكسر [والضم]^(٣) وكذلك : هذا قاضٍ . وتقول : يغزُو زيدٌ فلا تحرك الواو بالضم إذا درجت وكذلك لم يَضْرِبُوا اليومَ ، ولم يَضْرِبْنَا اليومَ ، فتحذف الواو والألف . فإن كانت حركة ما قبل حرف اللين من غير جنس حرف اللين فالتقى مع ساكن من كلمة أخرى لم يحذف ولا يكون ذلك إلا في الواو والياء لأن الألف لا تكون حركة ما قبلها إلا الفتحة وذلك نحو واو الضمير في قوله عز وجل^(٤) : ﴿ وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٥) واخشَوْا اللهَ . ومثل ياء الضمير في قولك : اخشَى الله^(٦) ولم تحرك الواو من اخشَوْا بالكسر حيث كان ضميراً ليفصل بينها وبين واو وَلَوْ^(٧) . وقد قال^(٨) قوم : « وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » فحركوا^(٩) بالكسر تشبيهاً بواو أَوْ وَلَوْ ، كما قالوا : لَوِ اسْتَطَعْنَا . والكسر في واو الضمير قليل كما أن الضم في أَوْ وَلَوْ

(١) في هـ : تحرك .

(٢) في هـ : يلزم .

(٣) زيادة من د .

(٤) في هـ : قوله سبحانه .

(٥) البقرة ، ٢ / ٢٣٧ .

(٦) لم تحذف الواو من نحو (اخشوا الله واخشى الله) لأن الواو والياء ليستا بحرف مد (حرف المد هو حرف العلة الساكن بعد حركة

مجانسة) ولذلك حركا .

(٧) انظر الكتاب ، ٢ / ٢٧٦ .

قليل . ومثل واو الضمير فيما ذكرت^(١) الواو في مُصْطَفَوْنَ والأَعْلَوْنَ ، والياء فيهما تقول : هؤلاء مُصْطَفَوُ اللهِ ، ومن مُصْطَفَى اللهِ ، فتجري الواو فيه مجرى واو اخشَوْا ، والياء مجرى ياء اخشي لأن واو مصْطَفَوْنَ بمنزلة واو اخشَوْا من حيث كان جمعاً وحذفت اللام قبلهما^(٢) في الموضعين .

بَابُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَلِمِ الَّتِي يَلْفِظُ بِهَا

كل حرف في أول كلمة تبتدئ بها من اسم أو فعلٍ أو حَرْفٍ فهو متحرك ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية . والدليل على أنهم لا يبتدئون بالساکن أنهم لم^(١) يخفّفوا الهمزة إذا كانت في أول كلمة يبتدأ بها نحو^(٢) :

أ أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى

لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً من الساكن فلما لم يبتدئوا بالساکن لم يبتدئوا بما قَرُبَ منه . وأمر آخر يدل على رفضهم الابتداء بالساکن وهو أنهم لم يخرموا مُتَفَاعِلُنْ كما خرموا فَعُولُنْ^(٣) ونحوه لأن مُتَفَاعِلُنْ يَسْكُنُ ثانيه فلو خُرِمَ لأدى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساکن فإذا رفضوا ما يؤدي إليه فَأَنْ يرفضوه نفسَه أَوَّلَى .

والحروف التي يبتدأ بها إذا كانت متحركة فاتصلت بشيء قبلها لم تُحَذَفْ ولم تُغَيَّرْ إلا أن تكون همزة وصل نحو : يا زَيْدُ اذْهَبْ ، فإنك تحذفها من اللفظ في الوصل ، أو همزة قطع ما قبلها ساكن فإن هذه يحذفها أهل التخفيف ويلقون حركتها على الساكن الذي قبلها كما أن همزة الوصل يحذفها كل العرب إذا اتصلت بشيء قبلها في الأمر العام وذلك نحو : كَمْ أَبْلَكَ ، أو تكون لام الأمر أو قولهم : هُوَ وَهِيَ ، فإن ذلك إذا اتصل بالواو أو الفاء^(٤) أو بلام الابتداء فمنهم من يُسْكِنُ

(١) في د : لا .

(٢) هذا بعض بيت للأعشى والبيت بكامله :

رب المنون ودهر متبل خبل

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ

ديوانه ١٤٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٧٤ .

استشهد أبو علي بصدده على أن العرب لم تخفف الهمزة إذا كانت أول كلمة يبتدأ بها لأن في تخفيفها تقريباً من الساكن وإذا كانوا لم يبتدئوا بالساکن فكذا لم يبتدئوا بما قرب منه .

واستشهد به سيبويه في الكتاب ، ١٦٧ / ٢ ، على تخفيف الهمزة الثانية بين بين وأن الخففة بين بين بمنزلة المتحركة وإلا انكسر

البيت .

فيقول : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴾^(٥) ﴿ وَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٦) وَلَهُوَ قَائِمٌ . وكذلك لام الأمر نحو : ﴿ فَلْيَنْظُرْ ﴾^(٧) ﴿ وَلْيُؤْفُوا نَذُورَهُمْ ﴾^(٨) . ومنهم من يدع ذلك على حركته .

(٥) البقرة ، ٢ / ٧٤ .

(٦) البقرة ، ٢ / ٢١٦ ، في النشر ، ٢ / ٢٠٩ : واختلفوا في هاء هو وهي إذا توسطت بما قبلها فقرأه أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر وقالون بإسكان الهاء إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام نحو « وهو بكل شيء عليم » « فهو خير لكم » « هو خير » « وهي تجري » « فهي خاوية » « هي الحيوان » .

وقرأ الكسائي بإسكان هاء « ثم هو » في سورة القصص واختلف عن أبي جعفر . وانظر الاتخاف ، ١٣٢ ، وسيبويه ، ٢ /

بَابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

كُلُّ حرف احتيج إلى الابتداء به وكان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل . وهذه الهمزة تدخل في أمثلة الأمر من فَعَلَ يَقْعَلُ إذا لم يكن ما بعد حرف المضارعة متحركاً نحو : يقولُ ويبيع ويخافُ وينالُ^(١) . وتدخل على الأفعال الماضية في أمثلة لحقتها الزيادة وعلى مصادرها . وقد دخلت في^(٢) أسماء قليلة غير مصادر وعلى حرف واحد من حروف المعاني وهو لام المعرفة في نحو : الخليل^(٣) . فأما دخولها على ذوات الثلاثة غير المزيد (فيها)^(٤) فنحو : اضرب ، اجلس ، اذهب ، اعلم ، اخرج ، احشُر ، لما سقطت حروف المضارعة من هذه الأفعال إذا أردت أمثلة الأمر فبقيت الحروف التي كانت تكون بعد حروف المضارعة ساكنة اجتلبت لها همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن . فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت تقول : يا زيدُ اضربُ ويا عمروُ اسمع ، ويا بكرُ اقلُ ، فسقطت الهمزة لأن ما قبلها يوصل به إلى النطق بهذه السواكن فأغنى عن [هذه]^(٥) الهمزة كما أن ما بعد الهاء التي تلحق في الوقف في نحو : مَا هِيَ وَكِتَابِيَّةُ ، لما أغنى عن هذه الهاء سقطت [في]^(٦) نحو : مَا هِيَ يا زيدُ ، وَكِتَابِي قَدْ كَتَبْتُ^(٧) لأن هذه الهاء في الوقف مثل الهمزة في الابتداء .

وأما دخول هذه الهمزة على ذوات الثلاثة المزيد فيها ففي تسعة مواضع . ثلاثة أبنية على وزن واحد^(٨) . وستة أبنية على وزن آخر . فالثلاثة المتفقة من^(٩) وزن واحد : انفعَلْتُ وافعلَلْتُ وافتعَلْتُ

(١) في ج ، د ، هـ : يسأل .

(٢) في هـ : على .

(٣) قوله : في نحو : الخليل ، تمثيل ، كقولك : في نحو : الرجل ، ولم يرد به ها هنا الخليل بن أحمد .

(٤) ساقطة من هـ .

(٥) زيادة من د ، هـ . . .

(٦) زيادة من د .

(٧) في هـ : كُتِبَ .

(٨) لا يقصد أبو علي الوزن الصرفي وإنما يريد الاتفاق في عدد الحروف والسكنات . وقد سبق سيبويه إلى هذا التعبير فقال في كتابه ، ٢ /

نحو : انطَلَقْتُ واحمررتُ واقتلتُ . والستة : أفعالْتُ واستفعلْتُ وأفعولْتُ وأفعللْتُ وأفعلَّيْتُ وذلك نحو : احمازرتُ واستخرجتُ وأغدودنتُ^(١٠) وأحلوليتُ^(١١) واجللودتُ^(١٢) واستحكتكتُ^(١٣) واسلنقيتُ^(١٤) . ومن الأربعة نحو : احرنجمتُ^(١٥) وأقشعررتُ . فالهمزة في هذه الأمثلة كلها مكسورة إذا كان الفعل مبنياً للفاعل . فإن بُني (الفعل) ^(١٦) للمفعول به ضُمَّت هذه الهمزات من^(١٧) هذه الأمثلة لأنَّ الثالث من الفعل مضموم تقول : انطَلِقَ به ، احمُرَّ في هذا المكان ، استضعِفَ زيد ، استخرجِ المالَ . ومصادرُ هذه الأفعالِ ذواتِ الزيادةِ في أنَّ همزةَ الوصل تلحقُ أوائلها مثلُ الأفعالِ وذلك قولك : انطِلاقُ ، احمرارُ ، استخراجُ ، استضعافُ ، احرنجامُ ، أقشعرارُ . وهذه الهمزةُ الموصولة مكسورةُ أبداً في هذا النحو إلا أن يكون ثالثُ الكلمة التي هي فيها مضموماً ضُمَّةً لازمةً فإنَّها تنضمُّ في هذا الموضع^(١٨) وذلك نحو : اقتُلْ ، احشُرْ ، ادْعُ ، اغْزُ . وتقول للمرأة : ادْعِي ، اغْزِي ، فَتَشِمْ الزاي والعين الضمة وتضمُّ الهمزة لأن الضمة في حكم الثبات^(١٩) . فإن قلت : إمرؤ أخذ لنفسه ، ابنُ زيدٍ عندي ، كسرت وإن كان الثالث مضموماً لأن الضمةَ غيرُ لازمة . ألا ترى أنَّك إذا قلت : ابنُ زيدٍ رأيتُ ، امرءاً وعظتُ ، فتحت الثالث من الكلمة ولم تلزمه الضمة لزومها في : اقتُلْ ، واغْزُ وما أشبه ذلك .

(١٠) يقال : اغدودن النبت : إذا طال واسترخی .

(١١) احلولى الشيء : اشتدت حلاوته .

(١٢) اجلود السفر : طال .

(١٣) اسحكك : اسود ، ولم يستعمل إلا بالزيادة . انظر المخصص ، ١٤ / ١٨٤ . قال سيوريه (الكتاب ، ٢ / ٢٤٢) : وأرادوا أن يبلغوا

به بناء احرنجيم ، كما أنهم أرادوا بصعرت بناء دحرجت .

(١٤) اسلنقيت : يقال : سلقيته : إذا رميت به على قفاه ، فاسلق هو اسلقاه واستلق أيضاً استلقاه .

(١٥) احرنجيم القوم : ازدحموا .

(١٦) ساقطة من د .

باب لحاق همزة الوصل في الأسماء التي ليست بمصادر

وهذه الأسماء : ابْنُ وابْنَةُ وامْرُؤُ وامْرَأَةٌ واثنانِ واثنتانِ وإيْمُ الله^(١) وإِسْمُ الله^(٢) وإِسْمُ الله^(٣) . وقد ألحقوا هذه الهمزة [في]^(٤) قولهم في القسم : إيْمُنُ الله ، وإيْمُ الله ، إلا أن الهمزة مفتوحة في هذا الحرف كالتي تلحق لام التعريف^(٥) . وقد كسرهما بعضهم فقال : إيْمُ الله . وهذه الهمزات كلها إذا اتصلت بكلام قبلها سقطت إلا التي تصحب لام المعرفة وذلك قولك وأنت تستفهم^(٦) : أَسْتَضَعُفْتُ زَيْدًا ، أَسْتَخْرِجُ الدَّرَاهِمَ ، أُبْنُ زَيْدٍ أَنْتَ ، فتسقط همزة الوصل لأنك لَمَّا أتيت بالتي للاستفهام استغنيت^(٧) عنها فسقطت .

وأما المصاحبة للام التعريف في نحو : الْقَوْمُ ، فإنها لا تسقط ولكنها تبدل [أَلْفًا]^(٨) وذلك قولك : الْقَوْمُ عِنْدَكَ ، ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾^(٩) كَرِهُوا أَنْ تُحْدَفَ كما حُذِفَت الهمزات الأخرى فيلتبس الاستفهام بالخبر . وحكم التي في إيْمُنُ في القسم حكمها في القياس . فأما همزة أُعْطِيَ وأُكْرِمَ وَأَنْفَقَ وَأَوْعَدَ ونحو ذلك فهمزات قَطْعٍ تثبت في الدرج كما تثبت في الابتداء . وحروف المضارعة من أُعْطِيَ وبابه مضمومة وهي من هذه الأفعال التي لحقتها همزة الوصل كلها مفتوحة .

(١) ابم هو ابن فزيدت الميم للتوكيد والمبالغة .

(٢) است أصلها سته على وزن فَعَلَ ، حذفت اللام وعوض عنها بهمزة الوصل .

(٣) زيادة من د .

(٤) في هـ : لام المعرفة .

(٥) في هـ : مستفهم .

(٦) في د : استغنت .

باب أحكام الحروف التي يوقف عليها

الحروف الموقوفة عليها^(١) لا تكون إلا ساكنة كما أن الحروف المبتدأ بها^(٢) لا تكون إلا متحركة . ولا تخلو هذه الحروف التي يُوقف عليها من أن تكون في اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ . فالاسم إذا كان آخره حرفاً صحيحاً وكان مُنصِرفاً لم يخلُ في الوقف عليه من أن يكون مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً . فإن كان مرفوعاً فالوقف عليه على أربعة أضرب بالسكون والإشمام وِرْوْم الحركة وبالتضعيف .

فالسكون كقولك : هذا فرجٌ ، وعلامته في الخط خاء فوق الحرف . والإشمام هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهيهما للفظ بالرفع أو الضم وليس بصوت يُسمع وإنما يراه البصير دون الأعمى وعلامته في الخط نقطة .

ورَوْم التحريك هو أن تضعف الصوت فلا تشيع ما ترومه . وعلامته في الكتاب خط [بين يدي الحرف]^(٣) نحو : هذا فرجٌ . والتضعيف نحو : هذا خالدٌ وهذا فرجٌ ، وعلامته في الخط شين فوق الحرف ومن ثم قالوا في القوافي :^(٤)
مثل الحريقِ وافقَ القصَبِ
ونحو :^(٥) بيازلٍ وجنَّاءٍ أو عَيْهَلٌ

(١) في هـ : الحروف التي يوقف عليها .

(٢) في د : التي يبتدأ بها .

(٣) زيادة من د وفي هـ : خط قدام الحرف .

(٤) هذا الرجز لربيع بن أبي صبح ويروى لرؤية . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٧٤ ، واغتصب ، ١ / ٧٥ ، والعيني ، ٤ / ٥٤٩ ، وشرح المفصل ، ٣ / ٩٤ ، ٩ / ٦٨ ، ٨٢ وشرح الشافية ، ٢ / ٣١٨ ، ٣٢٠ .

الشاهد فيه تشديد القصب في الوصل ضرورة حملا على الوقف وإنما يشدد في الوقف إشعاراً بأنه محرك في الوصل . ولو قال : القصب ووقف على الباء لم تكن فيه ضرورة ولكنه لما وصل القافية بالالف خرجت الباء عن حكم الوقف لأن الوقف على الالف لا عليها .

(٥) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي . انظر الكتاب ، ٢ / ٢٨٢ ، والنوادر ، ٥٣ ، والخصائص ، ٢ / ٣٥٩ ، واغتصب ، ١ / ١٠٢ ،

والقياس إذا وصل ألا يلحق^(٦) التضعيف ولكن أُجْرِيَ الوصل مجرى الوقف للضرورة .
والمجورور في الوقف مثل المرفوع إلا في الإشمام . فأما الاسم المنصوب فلا يخلو من أن يكون
منصرفاً أو غير منصرف . فإن كان منصرفاً أُبدِلَ من التنوين فيه الألف نحو : رأيتُ فرجاً وركبتُ
فرساً^(٧) . وإن كان غير منصرف فالوقف عليه كالوقف على المجورور تقول : رأيتُ زَيْبَ ، كما
تقول : مررتُ بزَيْبَ .

وما كان (ما)^(٨) قبل آخره ساكناً لم يوقف عليه بالتضعيف لأنه لا يجتمع في كلامهم ثلاثة
سواكن وذلك نحو : [هَذَا] بَكْرٌ وَقَمَطَرٌ ، [ولكن]^(٩) رِيَّماً أَلْقَوْا على الساكن الحركة التي
تكون للحرف^(١٠) الموقوف عليه في الدرج فيقولون^(١١) : هَذَا بَكْرٌ ومررتُ بِبَكْرٍ ، ولا يقولون : رأيتُ
البَكْرَ ، وقد ذكر ذلك . فإن كان تاء التانيث آخر الاسم أبدلتُ منها الهاء في الوقف في الرفع
والجر والنصب فقلت : هذه نَبَقَةٌ ، وَتِيكَ عُزْفَةٌ . وبعضهم يقف على التاء فيقول : نَبَقْتُ . وإن
كان آخر الاسم تاء ألحقت^(١٢) قبلها الألف لجمع المؤنث أسكنت التاء ولم تغيرها فقلت : هذه
عُرَفَاتُ ، ودخلتُ أُذْرِعَاتُ . ومن قال : هَيْهَاتَ بفتح آخر الكلمة أبدل منها الهاء في الوقف . ومن
قال : هَيْهَاتَ فكسر أقرها في الوقف تاء .

= الشاهد فيه تشديد عيّل في الوصل ضرورة كما تقدم في البيت الذي قبله . وقيل إنما شدد ضرورة تمام البناء لأنه لو قال : أو عَيْلٍ .
بالتخفيف لكان من كامل السريع وقبله ما يدل على أنه من أشتار السريع فلهذه الضرورة أُجْرِيَ الوصل مجرى الوقف فشدد .
(٦) في د : يلحقه .

(٧) في حاشية ه : ومن العرب من يقف على الاسم المنصوب المنصرف بغير ألف فيقول : رأيت رجلاً ، يحذف التنوين كما يحذفه في الرفع
والجر وهذا أشد من الأول . من ذلك قول الأعشى :

وأخذ من كل حي عصم

إلى المرء قيس أطيل السرى

ديوان الأعشى ، ٣٧ ، وشرح الشافية ، ٢ / ٢٧٢ .

(٨) ساقطة من ب ، د .

(٩) زيادة من د .

باب الوقف على الاسم المعتل

الاسم المعتل لا يخلو من أن يكون آخره ياء قبلها كسرة أو همزة أو ألفاً . فإذا كان آخره ياءً قبلها كسرة فلا يخلو من أن يكون مُتَوْناً أو غير مُتَوْنٍ . فالمتون كقولنا : هذا قاضٍ يا هذا ، وذاك غازٍ فاعلم ، ومررتُ بعمٍ وشجٍ ، فالوقف على هذا في الجر والرفع بالسكون تقول : هذا قاضٍ ، وهذا غازٍ ، ومررتُ بعمٍ ، ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾^(١) حذفُ التنوين كما حذفته من الصحيح في : هذا فرجٍ ، ومررتُ بفرجٍ ، وأسكنت المتحرك قبل التنوين كما فعلت ذلك في فرجٍ ونحوه من الصحيح . وقوم من العرب إذا وقفوا على هذا النحو قالوا : هذا غازي ورامي وشجبي . والأول أكثر وأقيس .

وأما غير المنون فنحو : هذا القاضي وذاك الداعي والعمي ، فالوقف على هذا بإثبات الياء كما كانت ثابتة في الوصل . ومنهم من يحذف [الياء]^(٢) من هذا فيقول : هذا القاضي ، وذاك الداعٍ ، وهذا العمّ والإثبات في هذا أكثر كما كان الحذف في قاضٍ أكثر إذا وقفت^(٣) عليه ، هذا في الرفع والجر .

فأما في النصب فإنك تثبت الياء فتقول : رأيتُ القاضي ، وأجبْتُ الداعي ، و﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾^(٤) لأنها بالحركة قد صارت بمنزلة الصحيح .

والمنون نحو : رأيتُ قاضياً وعمياً ، لا سبيلَ إلى حذف الياء لتحركها والوقف على الألف المبدلة من التنوين . وياء جوارٍ وثمانٍ كياء قاضٍ في الحذف في الوقف حيث يلحقه التنوين^(٥) . وتقول في

(١) الرعد ، ١٣ / ١١ . في غيث النفع ١٤١ : (هاد) قرأ مكّي في الوقف بإثبات ياء بعد الدال والباقون يحذفونها ، ويقفون على الدال ولا خلاف بينهم في الوصل في حذفها ، وهو مما حذف فيه حرف العلة للتنوين . ووقع في القرآن العظيم من ذلك ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً . . . فاتفقوا على حذف الياء من جميع ذلك وصلاً ووقفاً إلا المكّي فثبت الياء ووقفاً في أربعة أحرف وهي : هاد ، واق ، وال ، باق ، ووقعت في عشرة مواضع .

(٢) زيادة من د .

(٣) في هـ : وقف .

النداء : يا قاضي ، ويا غازي ، فتثبت الياء في النداء لأنه موضع لا يلحق فيه التنوين . ألا ترى أنك تقول : يا عمرو أَقْبَلْ ، فلا تنوّن . فلما لم تنوّن صار بمنزلة ما دخله الألف واللام . ومنهم من يحذف فيقول : يا قاضٍ . ولم يختلفوا^(٦) في ياء مُري وهو اسم الفاعل من أَرى أن^(٧) الياء لا تحذف منه . وإذا كان آخر الاسم ياء أو واواً قبله ساكن فالوقف عليه كالوقف على الصحيح كما كان جارياً في الوصل مجرى الصحيح . وزعموا^(٨) أن ناساً يبدلون منها الجيم فيقولون في سَعْدِي : سَعْدِج ، وأنشد^(٩) :

خَالِي عُوفْتُ وَأَبُو عَلِجْ

وأما الفعل المعتل نحو : يَرْمِي وَيَغْزُو وَيَخْشَى ، فالوقف عليه بإثبات هذه الحروف لأنه ليس ممّا يلحقه التنوين كما يلحق^(١٠) نحو : قاضٍ فيحذف في الوقف . فإذا جزم أو وقف عليه فالوقف فيه على وجهين :

منهم من يقول : لم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ وإِرمَ وإِغْزَ .
ومنهم من يقف بغير هاء .

فأما نحو : قَهْ وشِهْ من وقَيْتُ ووَشَيْتُ ولا تَقَهْ [ولا تَشِهْ]^(١١) فمن لا يلحق الهاء في اغْزُ وأختيها يلحق في : لا تَقَهْ لحذف الفاء واللام من الكلمة وأنها لم يبق منها إلا حرف واحد كما لم يحذف الياء من مُري من حذف ياء قاضٍ . وجميع ما لا يحذف من هذه الياءات والواوات في^(١٢) الكلام وما يختار فيه ألا يحذف فإنه يحذف في الفواصل والقوافي . فالفواصل كقوله عز وجل : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى ﴾^(١٣) و ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾^(١٤) و ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾^(١٥) .

= يقول : رأيت قاضٍ ، وهي لغة قليلة وأنشد في ذلك :

فكسوت عارِجة فتركته

جذلان جاد قبصه ورداؤه

البيت قائله غير معروف . انظر المرتجل ، ٤٤ ، وسمط اللآلي ، ١٠٦ ، والممتع ، ٥٥٧ / ٢ ، والجمع ، ٥٣ / ١ ، والدرر ،

٢٩ / ١ .

(٦) في د : ولم يختلف .

(٧) في د : لأن .

(٨) في هـ : زعم .

(٩) البيت لأعرابي . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٧٥ ، والكتاب ، ٢ / ٢٨٨ ، والمفصل ، ٢٠٥ ، والصاحبي ، ٥٥ ، وشرح

الشافعية ، ٢ / ٢٨٧ ، واللسان ، (برن) .

الشاهد فيه إبدال الجيم من الياء في علي لأن الياء خفيفة وتزداد خفاء بالسكون للوقف فأبدلوا منها الجيم لأنها من مخرجها وهي أبين

منها .

(١٠) في د ، هـ : لحق .

(١١) زيادة من د .

(١٢) في هـ : من .

والقوافي نحو^(١٦) :

وبعضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْزُ

فأما الألف في نحو: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى﴾^(١٧) فلا يحذف كما تحذف الياء

والواو ألا ترى أنها لم تحذف في نحو: مُعَلَّى كما حذفت الياء من^(١٨) قاضٍ .

(١٦) هذا عجز بيت لزهير بن أبي سلمى والبيت بكامله :

ولأنت تفري ما خلقت وبعد

ض القوم يخلق ثم لا يفر

انظر ديوانه ٩٤ ، والكتاب ، ٢٨٩ / ٢ ، ٣٠٠ ، والمنصف ، ٧٤ / ٢ ، ٢٣٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٧٦ .

باب ما كان آخره همزة من الأسماء في الوقف

الهمزات التي في أواخر الأسماء الموقوفة عليها على ضربين :
أحدهما أن يكونَ الحرفُ الذي قبلها ساكناً .
والآخر أن يكونَ الحرفُ الذي قبلها متحركاً .

والساكن الذي قبل الهمزة لا يخلو من أن يكون حرفاً ليناً أو غير حرفٍ لين . والحروف اللينة :
الألف والياء والواو^(١) . فإن كان قبل الهمزة ألف وكان الاسم منصرفاً فالوقف عليه في حال النصب
على الألف التي هي بدل من التنوين وذلك نحو قولك : لبستُ رداءً ، واشترتُ كساءً . والوقف في
الرفع والجر على الهمزة بالإسكان والإشمام والروم وذلك قولك : هذا كساءٌ وكساءٌ وكساءٌ . وإن
كان الحرف الذي قبل الهمزة غير حرف لين فلا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً . فإن كان
ساكناً وقَفَ عليه بالإسكان والإشمام والروم في الرفع والجر . و[في]^(٢) النصب بالألف التي هي
بدل من التنوين ولا تضعيف في الهمز^(٣) في الوقف . ومنهم من يُلقِي على ما قبلها من الساكن
حركة الهمزة في الدرج فيقول : هذا الحَبْوُ ، ورأيتُ الحَبَا ومررتُ بالحَبِي^(٤) . ومنهم من يُبدِل
الهمزة حَرْفَ لينٍ مع إلقاء حركتها على ما قبلها فيقول : هذا الحَبْوُ ، ورأيتُ الحَبَا ومررتُ
بالحَبِي لأنَّ حَرْفَ اللينِ أُبين من الهمزة . وهذا البُطُو ، ورأيتُ البُطَا ، ومن البُطِي . وهو
الرَدُو ، ورأيتُ الرَدَا (ومن الرُدِي)^(٥) . ومنهم من يقول في الرفع : هو الرُدِي ، فيُتبع العين الحركة
التي قبلها ولا يحركُها بالضمِّ لأنَّه ليس في الكلام فَعَل . ويقول في الجر : من البُطُو ، فيُتبع العين
أيضاً حركة ما قبلها لأنَّه ليس في الأسماء فَعِل . فإن كان ما قبل الهمزة متحركاً نحو الخَطَا

(١) في حاشية ه : قال أبو علي في الحواشي : معنى اللين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مغارجها فيمتنع لذلك جري الصوت معها ، وامتداده كامتداده مع سائر الحروف الباقية .

(٢) زيادة من د .

(٣) في د : الهمزة .

والرَّشَاءُ ، كان فيه السكون والإشمام والروم ولا تضعيف فيه . ومنهم من يُبدلُ الهمزة واواً في الرفع فيقول : الكَلَوُ ، لأنَّ ذلك أبينُّ كما قالوا في الوَثَاءِ : الوَثُوْ ، ومن الكَلَيِّ ، ورعيْتُ الكَلَا ، فيجعلها ألفاً كما جعلها في الرفع واواً وفي الجر ياءً وهذا وقف الذين يُحقِّقون . وأمَّا الذين يُخفِّقون الهمزة من^(١) أهل الحجاز فيقولون : رعيْتُ الكَلَا وهذا الكَلَا والكَلَا ، فيقلبونها ألفاً لأنها قد سكنت للوقف^(٢) وقبلها فتحة فصارت بمنزلة الألف في فأس ورأس إذا خففتها^(٣) ولا تُشَمُّ ولا تروم كما لا تفعل ذلك في ألف الرِّحَى والعَصَا . ولو كان ما قبل الهمزة مضموماً لانقلبت على قولهم في التخفيف واواً نحو قولهم : هذه أَكْمُوْ إذا وقفت على : هذه أَكْمُوْ يا فتى . ولو كانت كسرة انقلبت ياء نحو : أنا أَهْنِيْ ، ولا إشمام في هذه الواو ولا في هذه الياء ولا روم كما لا إشمام ولا روم في واو يَغْزُوْ ولا ياء يَرْمِيْ^(٤) .

باب الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء

الألف إذا كانت آخر اسم فلا تخلو من أن تكون في آخر اسم متمكن أو مبني . فالتمكن نحو :
عَصاً وَرَحَى وَمُثَنَّى وَمُعَلَّى ، فالوقف على هذه الأسماء في الأحوال الثلاث بالألف والألف لا تكون
إلا ساكنة . فالروم فيها لا يكون لأنها لا تتحرك أبداً ولا الإشمام ولا التضعيف إلا أن الألف في
حال النصب إذا كان الاسم منصرفاً بَدَل من التنوين . وفي الجر والرفع هي التي تكون حرف
الإعراب . وقال أبو عثمان^(١) : هي في الأحوال الثلاث بدل من التنوين يعني إذا كان الاسم
منصرفاً . فإن^(٢) كان الاسم غير منصرف نحو : أَعْمَى وَحُبْلَى ، فالألف في الوقف هي التي كانت
في الوصل لأن التنوين لا يلحق هذا فيبدل منه . وبعض العرب يُبدل من هذه الألف الياء^(٣)
فيقول : أَفْعَى ، ومنهم من يُبدل الواو فيقول : أَفْعَوُ . وإن كانت الألف في آخر اسم غير متمكن
فالوقف عليها كالوقف على المتمكن وذلك قولك : رأيت هؤلاء ، وضَعُهُ هَاهُنَا . ومنهم من يلحق
الألف هاء فيقول : هَاهُنَا ، وهؤلاء ، ولا يلحقونها في آخر المتمكن فيلتبس بالإضافة .
وأما الألف في « ما » إذا استفهمت بها نحو : عَمَّ تسأل ، وفيَمَ أنتَ وَعَلَامَ جئتَ ، فإن
الألف تُحذف منه في الدرج في الاختيار وحال السعة^(٤) وعلى هذا جاء التنزيل نحو : ﴿ فِيمَ أَنْتَ
مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾^(٥) و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(٦) .

(١) هو بكر بن محمد بن بقية المازني توفي سنة ٢٤٩ . عن وفيات الأعيان ، ١ / ٢٥٤ .

(٢) في هـ : فإذا .

(٣) في د : ياء .

(٤) في الكتاب ، ٢ / ٢٨٧ : وزعموا أن بعض طي يقول : أَفْعَوُ لأنها أبين من الياء ولم يبيثوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد
ولأن الألف تبدل مكانها كما تبدل مكان الياء وتبدلان مكان الألف أيضاً وهن أخوات .

(٥) في حاشية هـ : حذفت الألف من ما في الاستفهام إذا دخل عليها حرف جار ولم تحذف الألف منها إذا كانت بمنزلة الذي للفرق . وكان
الحذف في التي هي استفهام أولى لأن الألف في الاستفهامية طرف والتغيير والحذف مسلط على الأواخر ، والتي بمنزلة الذي ألفها وسطى
لأن الصلة تلزمها فامتنع حذفها وتحصنت بذلك .

وقد جاء مُثَبِّتاً في الشعر قال^(٨) :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْثِمٌ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغٌ فِي رَمَادٍ

فإن وقفت على مثل عَمَّ وفيَمَ ألحقته الهاء في الوقف فقلت : عَمَّة^(٩) ، وفيَمَ للحذف الذي لحق الآخر كما ألحقها : اغْرُءَ وارِمَهُ لتبيين^(١٠) الحركة . ويجوز أن تُسَكَّنَ فتقول : عَمَّ وفيَمَ وحتام ، كما قلت : اغْرُءَ . فإن قلت : مجيء مَ جِئْتُ ، ومثلُ مَ أنتَ ، فوقفت على « ما » ألحقت الهاء لأنَّ مثلاً ومَجِئاً قد ينفصلان من « ما » وليس كالحروف الجارة التي لا يوقف عليها فصار لذلك بمنزلة جزء ممّا هي فيه كما صارت الفاء والواو لما لم يوقف عليهما في نحو : فَهَيَ وهَوَ بمنزلة حرف من نفس الكلمة فصار فَهَيَ بمنزلة كَتَفَ وهَوَ بمنزلة عَضُدَ ، ولم يجز في : تُمَّ هُوَ ، ولا تُمَّ هَيَ . وقالوا : هَذِي أُمَّةُ اللَّهِ ، فإذا وقفوا أبدلوا منها الهاء فقالوا : هَذِهِ . ومنهم من يقول في الوقف والوصل : هذه أُمَّةُ اللَّهِ ، بإسكان الهاء ، كما أنَّ بعضهم قال : أَفْعَى وَأَفْعُو في الوصل والوقف .

وأما الياء التي تلحق الهاء في : هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ ، فإذا وقفت حذفها لأنها زيادة^(١١) كالزيادة التي تلحق هاء الضمير في : مررتُ بهي قبل .

(٨) البيت لحسان بن ثابت ، ديوانه ١٤٣ .

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٧٧) : الشاهد فيه إثبات الألف في ما الاستفهامية في الدرج ووجه الكلام حذفها لأن حرف الجر قد صار معها كالشيء الواحد فحذفوا الألف تخفيفاً .
ويروى عجز البيت في هـ : كخزير تمرغ في دمان

باب الوقف على الأسماء المكنية

تقول : أَنْ فَعَلْتُ ذَلِكَ^(١) فإذا وقفت قلت : أنا فآلحقت في الوقف ألفاً . ومثل ذلك : حَيْهَلْ بَعْمَر ، فإذا وقفت قُلْتُ : حَيْهَلًا فآلحقت الألف . وأحسن القراءتين : ﴿ لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٢) فإذا وقفت قلت : لَكِنَّا^(٣) . وقد ألحقوا الألف في الوصل في الشعر قال^(٤) :
فكَيْفَ أَنَا وانتحالي القوافي

كما قالوا^(٥) :

ببازلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

فأجرى الوصل مجرى الوقف .

(١) في حاشية ٥ : وحكى قطرب بأن من العرب من يقول : أَنُ فَعَلْتُ ، بتسكين النون من أنا ، وقد فعلوا ذلك لأنها اسم مبهم وهي لغة شاذة . وانظر شرح المفصل ، ٨٣ / ٩ .

(٢) الكهف ، ٣٨ / ١٨ .

(٣) قراءة «لكننا هو الله» بثبات الألف سبعة . في النشر ، ٣١١ / ٢ : واختلفوا في «ولكننا هو الله» : فقرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس «لكننا» بثبات الألف بعد النون وصلاً . وقرأ الباقون بغير ألف ، ولا خلاف في إثباتها في الوقف ، اتباعاً للرسم . انظر الانحاف ، ٢٩٠ .

(٤) عجزه : يعيد الشباب كفى ذاك عارا

والبيت للأعشى ميمون بن قيس . ديوانه ٥٣ وشرح المفصل ، ٤٥ / ٤ ، ٨٤ / ٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ق ٧٨ .
الشاهد فيه : اثبات ألف أنا في الوصل ضرورة فشه الوصل بالوقف . وكان المبرد ينكر قراءة من قرأ لكننا هو الله ربّي . وروى : وكيف يكون انتحالي القوافي . ولا شاهد فيه .

(٥) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي . انظر النوادر ، ٥٣ ، والكتاب ، ٢٨٢ / ٢ ، والخصائص ، ٣٥٩ / ٢ ، واغتصب ، ١٠٢ / ١ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ . وشرح المفصل ، ٦٨ / ٩ ، والحزانة ، ٢٨٣ / ٢ ، وشرح الشافية ، ٢٤٦ / ٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٧٩ . وانظر ص ١٩ .

الشاهد فيه تشديد اللام وقد وصل القافية بالياء فصار تشديداً في الوصل تشبيهاً بالوقف .

البازل : البعير المتناهي في الشدة والقوة .

فأما الكاف التي تلحق للمخاطب نحو: أكرمْتُكَ ، فإذا وقفت عليها أسكتتها . وقد تلحق الهاء فتقول : أكرمْتُكَه .

وأما الياء في : إنِّي ذاهِبٌ ، وضرْبتي زيْدٌ وهذا غَلَامِي ، فيجوز فيه في الوصل التحريك والإسكان والأصل التحريك كالكاف في بِحْكُمِكَ فمن حركها في الوصل أسكنها في الوقف فقال : ضرْبتي ، وهذه دارِي ، ولمنْ دَخَلَ بَيْتي . وإن شاء ألحقها في الوقف هاء فقال : هذا غَلَامِيه ومن أسكن في الوصل فوقف عليها تركها في الوقف على السكون . ويجوز أن تحذفها [لأنها أسكنت وانكسر ما قبلها وتطرفت فأشبعت ياء قاض] ^(٦) فتقول : هذا غَلَامٌ وضرْبتي وقرأ أبو عمرو ، فيقول ^(٧) : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنٌ ﴾ و ﴿ رَبِّي أَهَانَنٌ ﴾ ^(٨) وقال الأعشى ^(٩) :

وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ

فإذا سكن ما قبل هذه الياء فليس إلا التحريك في الدرج نحو : هذا قَاضِيٌّ يا فتى ، وهذانِ غَلَامَايَ يا هذا ويا بُشْرَايَ هذا ^(١٠) فإذا وقفت أسكتتها ^(١١) .

فأما الهاء في : ضرْبته ، ومررتُ به ، فإنها تلحق في الدرج الواو والياء فيقال : ضرْبتهو ومررت بهي . وأصل هذه الهاء أن تكون مضمومة وإنما تكسر إذا تقدمتها ياء أو كسرة نحو : عليهي ومررتُ بهي . ويجوز الأصل الذي هو الضم معهما وذلك نحو قول أهل الحجاز : بهو داء ، ولغلامهيو مال ^(١٢) وكقراءتهم : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِوً وَبِدَارِهِوُ الْأَرْضَ ﴾ ^(١٣) . فإن كان [ما] ^(١٤) قبل هذه الهاء ساكناً لم يخل من أن يكون حرف لين أو حرفاً غيره . فإن كان حرف لين فالاختيار أن تحذف ^(١٥) الواو والياء اللاحقتين للهاء في الوصل فتقول : رأيتُ أباه قبلُ ، وهذا أبوه فاعلم ، وهو يهديه يا فتى وَيَعْزُوهُ فاعلم ، و ﴿ أَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ ﴾ ^(١٦) و ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوه ﴾ ^(١٧) و ﴿ عَلَيْهِ

(٦) زيادة من د .

(٧) انظر الكتاب ، ٢ / ٢٨٩ ، والنشر ، ٢ / ٤٠٠ .

(٨) الفجر ، ٨٩ / ١٥ ، ١٦ .

(٩) البيت للأعشى . انظر ديوانه ١٩ ، والكتاب ، ٢ / ٢٩٠ ، والأُمالي الشجرية ، ٢ / ٧٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ٨٩ .

الشاهد فيه حذف الياء في الوقف من قوله : أنكرن لما أسكن النون ولم يطلق القافية وإثبات الياء أقيس وأكثر لأنه فعل لا يدخله

التنوين .

(١٠) في ب ، د : وبشرتي يا هذا .

(١١) في ه : إذا وقف أسكنها .

(١٢) في د : عليهو مال .

(١٣) القصص ، ٢٨ / ٨١ .

ما حُمِّلَ^(١٨) . وإن كان الحرف غيرَ حرف لين كان الإثبات (معه)^(١٩) أحسن منه مع حرف اللين وذلك نحو: اضْرِبْهُ يَا زَيْدُ ، وَعَنْهُ أَخَذْتُ . وإن شئت : اضْرِبْهُوا يَا زَيْدُ ، وَعَنْهُو أَخَذْتُ . فإن لحق الكاف أو الهاء الميمُ للجميع نحو: ضَرْبَكُمْ وَضَرْبَهُمْ ، فالأصل أن تلحق الميم الواو [في الوصل]^(٢٠) فتقول : ضَرْبَكُمْ قَبْلُ ، وَضَرْبَهُمُوا عِنْدَنَا ، يَدْلُك^(٢١) على ذلك قولك للمؤنث : ضَرْبِكُنْ ، وَبِهَنْ^(٢٢) فتلحق علامة المؤنث حرفين . فإذا وقفت قلت : ضَرْبَكُمْ وَضَرْبَهُمْ ، فلم تلحق الواو ولا الياء في قول من قال : عَلَيْهِمِ وَيَهْمِي ، ولكن الميم تسكن في الوقف في جميع هذه المواضع . ومنهم من يسكن الميم في قولك : ضَرْبَكُمْ ، وَلَهُمْ ، وَعَلَيْهِمْ وَبِهِمْ في الوصل . ومن رأى حذف الواو والياء في الوصل في هذا النحو سكن الميم في الوصل فيقول : ضَرْبَكُمْ عِبْدُنَا ، وَ ﴿ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾^(٢٣) ولم يجعلوا^(٢٤) الميم في الوصل كالهاء في عليه لأنهم لو حَرَكُوا الميم لأدَّى ذلك إلى توالي خمسة أحرف متحركة [في]^(٢٥) نحو: ﴿ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ وذلك ممَّا رفضوه في كلامهم فرفضوا هذا التحريك المؤدِّي إليه كما لم يَخْرِمُوا «مُتَفَاعِلُنْ» في الكامل لِمَا [كان]^(٢٦) يؤدِّي إليه من الابتداء بالسكن ولم يفعلوا ذلك في : إذا هِي في قول من قال^(٢٧) :

فإذا هِي بعِظامٍ ودِمَا

لأن الياء تلزمها الحركة وكذلك الواو في : بَيْنَا هُوَ ، فأما قوله^(٢٨) :

دَارٌ لِسَعْدَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَا

(١٨) النور ، ٥٤ / ٢٤ .

(١٩) ساقطة من ب .

(٢٠) زيادة من د .

(٢١) في د ، هـ : يدل .

(٢٢) في د : ضربين .

(٢٣) إبراهيم ، ٩ / ١٤ .

(٢٤) في د : لم يجعل .

(٢٥) زيادة من د ، هـ .

(٢٦) زيادة من د ، هـ .

(٢٧) صدره : غفلت ثم أتت ترقبه

انظر الهجعة ، ١ / ١٠٠ ، واخصص ، ٦ / ٩٣ ، ٨ / ٣٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٧٩ ، واللسان ، (بزر) .

الشاهد فيه اسكان الياء من هي ضرورة لأن هذه الياء يكثر معها الحركة وليست كياء إليه وعليه لأن هذه لا يكثر معها الحركة

فيجوز حذفها للاستغناء بالكسرة عنها .

(٢٨) قائله مجهول . انظر الكتاب ، ١ / ٩ ، واخصانص ، ١ / ٨٩ ، وأمالى ابن الشجري ، ٢ / ٢٠٨ ، وشرح المفصل ، ٣ /

وقول الآخر^(٣١):

فِينَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
 فضرورة وتشبيه بعيد . (لأن واو عليها زائدة ساكنة وواو هو متحركة أصلية)^(٣٢) .

بابُ الزيادةِ التي تلحقُ مَنْ في الوقفِ إذا كنتَ مستفهماً عن نكرةٍ

إذا قال [لك]^(١) القائل : رأيتُ رجلاً ، فاستثبته قلت : مَنْ . وإذا قال : جاءني رجلٌ ، قلت : مَنْ . ومررتُ برجلٍ ، تقول : مَنْ . وإذا قال : رأيتُ رجلين ، قلت : مَنْ . وكذلك الجر . وإن قال : هذانِ رجلانِ ، قلت : مَنْ ، وذلك كله يُحذفُ في الوصل إذا قلت : مَنْ يا فتى . وحذفه في^(٢) الوصل يدلُّ على أنَّ هذه الزيادات من التغيير المستعمل في الوقف [غير إعراب]^(٣) ولو كان إعراباً ثبت في الوصل لأنَّ ما يثبت في الوصل من الإعراب بالحروف يثبت في الوصل والوقف . فلو كانت هذه الحروف أيضاً إعراباً لم تحذف في الوصل . ولو قال : رأيتُ عبدَ الله ، لم يقل مَنْ ، لأن هذا يكون في النكرة خاصةً .

فإن استثبت بأيٍّ قلت إذا قال [القائل]^(٤) : رأيتُ رجلاً ، أو ركبتُ فرساً [قلت]^(٥) : أيّاً . فإن قال : ركبتُ فرسين ، قلت : أيّين . وإن وصلت قلت : أيّاً يا فتى ، وأيّين يا فتى . وإن قال : رأيتُ امرأةً قلت : أيّه . وإن ثنى ثنيت فقلت : أيّتين . وإن وصلت قلت : (أيّاً يا فتى)^(٦) وأيّتين يا فتى .

ويختلف العرب في الاستثبات عن الاسم العلم فأهل الحجاز إذا قلت : رأيتُ زيداً ، قالوا : مَنْ زيداً ، يحكون الاسم كما كان في كلام المُخبر . والرفع والجرُّ في هذا مثلُ النصب . وبنو تميم يرفعون فيقولون : مَنْ زيدٌ . والحكاية في قول أهل الحجاز شيء اختُصَّ به العلم كما اختُصَّ بأشياء لم تجز في غيره نحو إلزام حذف التنوين في : هذا زيدٌ بنُ عمرو ، ونحو الترخيم ونحو :

(١) زيادة من ب .

(٢) في هـ : من .

(٣) زيادة من د .

(٤) زيادة من د .

مَوْهَبٌ وَمَحَبٌّ^(٧) ، والإمالة في الْحَجَّاجِ . ولا تكون الحكاية في قول أهل الحجاز بعد أيّ ، كما كانت بعد مَنْ لظهور الإعراب في أيّ ألا تراهم قالوا^(٨) : إنهم أجمعون ذاهبون . ولو ظهر الإعراب فقليل : إن القوم أجمعين في الدار ، لم يرفع التأكيد . وإذا دخل حرف العطف في مَنْ فقال في الاستثبات عن : رأيتُ زيداً ، فَمَنْ زيداً ، أو : وَمَنْ زيداً ، وافق أهل الحجاز فيه بني تميم في ترك الحكاية .

ومما يختص^(٩) به الوقف ولا يكون في الوصل قولهم في الإنكار إذا قال : ضربتُ زيداً : أزيدُ نيةً ، وكذلك الرفع والجر . فإذا قال : أزيداً يا هذا ، حذف وكذلك إذا ألحق إن فقال : أزيداً انيةً . ومن ذلك قولهم : ضَرَبْتُهُ في : ضَرَبْتُهُ ، واضْرِبْهُ في اضْرِبْهُ ، وأخذتُ عنه في : أخذتُ عنه . ألحقوا على ما قبل الهاء حركة الهاء في الدرج فإذا وصلوا قالوا : اضْرِبْهُ يا هذا . وعلى الوقف قول الشاعر^(١٠) :

عَجِبْتُ والدهرُ كثيرُ عَجْبِهِ من عَنَزِي سَنِي لم أضْرِبْهُ

(٧) يعبرون عن ذلك بقولهم : الأعلام يكثر فيها الشذوذ ، فقياس محب الادغام ، وقياس موهب كسر العين . وانظر الكتاب ، ٢ / ٢٤٩ ،

بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزِ

الهمزة حرفٌ يخرج من أَقْصَى الحلق وهي أَدْخَلَ الحروف في الحلق فلمَّا كانت كذلك استثقل أهلُ التخفيف إخراجها ؛ من حيثُ كانت كالتَّهْوُع^(١) فخَفَّفُوهَا . وتخفيفها لا يخلو من أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ ، أو بَانَ تُقْلَبَ ، أو [بَانَ]^(٢) تُحذف . وهي لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحرَّكة . فإن كانت ساكنة فما قبلها لا يخلو من أن يكون مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً . فإن كان ما قبلها مضموماً قُلِبَتْ واواً وذلك قولهم في جُؤْنَةٍ^(٣) : جُؤْنَةٌ ، وفي لُؤْمٍ : لُؤْم . وإن كان ما قبلها مكسوراً قلبت ياء نحو : بِير وذِيب . وإن كان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً نحو : رَاسَ وَفَاس . والمنفصل من ذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي ﴾^(٤) و ﴿ فليؤذَ الَّذِي اؤْتُمِنَ اَمَانَتُهُ ﴾^(٥) و ﴿ إِلَى الْهَدَى ائْتِنَا ﴾^(٦) إنما هو « اِئْذَنْ لِي » الهمزة التي هي فاء ساكنة بعد همزة الوصل فلما حذفها في الدرج لاقت اللام المضمومة الهمزة التي هي فاء ساكنة فانقلبت واواً وعلى هذا القياس الأخرى .

وإن كانت متحرَّكة فلا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكناً أو متحرَّكاً . فإن كان ساكناً لم يخل من أن يكون حرفٌ عِلَّةٌ أو حرفٌ صِحَّةٌ . فالحرف الصحيح الساكن إذا وقع قبل الهمزة فخَفَّفَتْ الهمزة ، فتخفيفها أن تُحذف وتُلْقَى حركتها على الساكن وذلك نحو : الْعِبْءُ ، وَالْقَرْءُ ، وَالْخَبْءُ ، وَالْبُرْءُ ، تقول : الْعِبْ ، وَالْقَرْ وَالْبُرُّ و ﴿ يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(٧) ومن ذلك لام المعرفة إذا دخلت على ما أوَّلُه همزةً مقطوعة نحو : الأحمر ، والأولى ، والأصْبَعُ ، فإنك في

(١) التبع : تكلف القِي . وفي الحديث : كان إذا تسوك قال أع أع كانه يتبع .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) الجؤنة : ظرف لطيب العطار .

(٤) التوبة ، ٩ / ٤٩ .

(٥) البقرة ، ٢ / ٢٨٣ .

التخفيف تحذفها وتُلْقِي حركتها على اللام الساكنة فإذا تحركت لإلقاء الحركة عليها فإن فيه^(٨) مذهبين :

أحدهما أن تحذف همزة الوصل فتقول : لَحْمَرُ وَلَوِي ، في الْأَحْمَرِ والأُولَى .
والآخر أن تبقى همزة الوصل ولا تحذفها فتقول : أَلْحَمَرُ ، وَلَوِي ، لأن اللام وإن تحركت في اللفظ فهي في نية السكون . فتقول على قياس القول الثاني : مِلَان ، في : مِّنَ الْآن . وقالَ الْآنَ في : ﴿ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾^(٩) . وعلى قياس القول الأول : مِّنْ لَّان ، وقالوا لَانَ . ومن قطع همزة الوصل في شيء من ذلك كان مخطئاً .
وتقول في المنفصل : كَمْ أَبْلُكَ ، وَكَمْ أَرْضُكَ . وقالوا : لَبَّاءُ مثل حَمَاءَ . وقالوا : لَبَّاءُ مثل قَطَاةَ ، وذلك شاذ ومثله الكَمَاءُ والمرَاءُ . قال الشاعر^(١٠) :

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالِكَةً غير الذي قد يُقَالُ مِلْكَذِبِ

فحذف النون مِّنْ (مِّنْ) لسكون لام المعرفة فكما حذفها مع السكون . كذلك تحذف مع تحركها إذا كانت النية بحركتها السكون . ومن ذلك قراءة أبي عمرو : ﴿ عَادَ لَوِي ﴾^(١١) .
وأما حرف العلة إذا كان قبل الهمزة المتحركة فإن كان مزيداً للمدِّ فقط فإن الهمزة تُخَفَّفُ بأن تُقَلَّبَ بعد الواو المضموم ما قبلها واواً وبعد الياء المكسور ما قبلها ياء فتقول في مَقْرُوءَةٍ : مَقْرُوءَةٌ ، وفي مَكْلُوءٍ من كَلَاهُ الله : مَكْلُوءٌ . وفي خَطِيئَةٍ : خَطِيئَةٌ . وفي النَّسِيءِ : النَّسِيءُ . وياء التصغير تجري مجرى ياء خَطِيئَةٍ لأنها لم^(١٢) تحرك في موضع كما لم^(١٣) تحرك أَلَفُ الجمع في مَسَاجِدَ . فتقول في تخفيف همزة أَرُوسٍ وَأَفُوسٍ إذا حقرتهما : أُرُوسٌ وَأُفُوسٌ ، فتقلبها ياء وتدغم الياء فيها . فإن كانت الهمزة المتحركة بعد أَلَفٍ جعلتها بِيَنَّ بِيَنَّ لأنَّ الألف لا تُدْغَمُ في شيء من الحروف كما لا يدغم فيها شيء منها تقول في هَبَاءَةٍ إذا خَفَّفَتْ : هَبَاءَةٌ ، فتجعلها بِيَنَّ بِيَنَّ وكذلك

(٨) في د : فيها .

(٩) البقرة ، ٧١ / ٢ .

(١٠) البيت للفيث بن زرار . انظر شرح شواهد الإيضاح ، ق ٤٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٨١ ، والأماشي الشجرية ، ١ / ٩٧ ، ٣٨٦ ، واللسان ، (ألك) .

الشاهد فيه قوله : ملكذب . وهو يريد : من الكذب فحذف النون من من لسكون لام المعرفة وسكونها ولم يحركها لالتقاء الساكنين ومثله قول أبي صخر الهذلي :

كأنها مِلَانٌ لم يتغيرا وقد مر بالدارين من بعدنا عصر

انظر ديوان الهذليين ، ٢ / ٩٥٦ ، وأماشي ابن الشجري ، ١ / ٣٨٦ . ودختنوس بنت لقيط .

(١١) النجم ، ٥٣ / ٥٠ . (عاد لوي) قرأ أبو عمرو وورش بنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف قبلها ، وإدغام تنوين (عاد) فيها حالة

إن^(١١) كانت مضمومة أو مكسورة . ولا تخفف الهمزة إلا في موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غير مدغم إلا أن يكون الساكن الذي بعده الهمزة المخففة الألف نحو: هَبَاءَ ، فإنَّها احتملت ذلك لزيادة المدِّ فيها واختصاصها بما لا يكون في الياء والواو كاختصاصها بالتأسيس وانفرادها بالردف^(١٢) .

باب تخفيف الهمزة المتحرّكة إذا كان ما قبلها متحرّكاً

لا تخلو هذه الهمزة من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة .
فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة فإنّها تقلّب واواً تقول في جمع جُؤنةٍ وجُؤرةٍ : جُؤنٌ
ويؤرّ ، فتقلبها واواً .

وإن كانت قبلها كسرة قلبت ياء تقول في جمع ميّرة ، وذئبة : ميّر ، وذيب ، فتخلصها ياءً كما
أخلصتها في الوجه الذي قبلها واواً ، ولا تجعلها بينَ بينَ لأنّك إذا فعلت بها ذلك قرّبتها من
الألف ، والألف لا يكون قبلها كسرة ولا ضمة وكذلك ما قرّب منها .

والمنفصل من^(١) هذين الوجهين كالتّصيل . وإن كانت مفتوحة وقبلها فتحة جعلتها بينَ بينَ
نحو : سأل سائل وقرأ قبلُ . وكذلك إن كانت مكسورة قبلها فتحة نحو : سئم ، ﴿ وإذ قال
إبراهيمُ ﴾^(٢) . وكذلك إن كانت مضمومة قبلها فتحة نحو : لؤم ورؤف ، أو مضمومة قبلها ضمة
مثل : هَذَا عَبْدُ أُخْتِهِ وَشَقُّ أُبْلَمَةٍ^(٣) . [وكذلك إن كانت مكسورة قبلها كسرة نحو : مِنْ عَبْدِ
إِبْلَكِ]^(٤) . وكذلك إن كانت مكسورة قبلها ضمة نحو : سُئِلَ ، وَهَذَا عَبْدُ إِبْلَكِ . وإن كانت
مضمومة قبلها كسرة جعلتها بينَ بينَ في قول سيبويه . قال وهو قول العرب والخليل^(٥) . وقال أبو
الحسن^(٦) تقلبها ياء وذلك نحو : هَذَا قَارِي فاعلم ، و ﴿ يستهزئون ﴾^(٧) وفي المنفصل : مِنْ عَبْدِ أُخْتِهِ

(١) في د : في .

(٢) إبراهيم ، ٣٥ / ١٤ .

(٣) في اللسان ، (شق) : وقالوا : المال بيننا شق وشق الأبلمة . والأبلمة : الخوصة . أي نحن متساوون فيه وذلك أن الخوصة إذا أخذت
فشقت طولاً انشقت بنصفين .

(٤) زيادة من د .

(٥) انظر الكتاب ، ١٦٤ / ٢ .

باب الهمزتين إذا التقيا

ليس يخلو التقاء الهمزتين من أن يكونا من^(١) كلمة واحدة أو [من]^(٢) كلمتين .
 فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلت الثانية منهما ساكنة كانت أو متحركة ، وذلك قولك في الساكنة : آدم وآخر . ألحقت همزة أفعل الزائدة الهمزة التي هي فاء من الأذمة والتأخر فأبدلت الثانية منهما ألفاً كما أبدلتها في فأس ورأس ، إلا أنك ألزمتها البدل [إلزاماً]^(٣) .
 وأما المتحركة فنحو : جاء وخطايا اجتمعت الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء [في]^(٤) نحو : بائع وغائب مع الهمزة التي هي لام في جاء^(٥) فأبدلت الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، ولم يجز أن تجعلها بينَ بينَ لأنها إذا كانت بينَ بينَ فهي متحركة كما أنها إذا كانت محققة كذلك .
 وإن كانت الهمزتان من كلمتين فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما فممنهم من يخفف الأولى ويحقق الثانية وذلك نحو : ﴿ فقد جا أشراطها ﴾^(٦) و ﴿ يا زكريا إنا ﴾^(٧) وهو قول أبي عمرو .
 ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية وهو الذي يختاره الخليل ويحتج بأن التخفيف وقع على الثانية إذا كانتا في كلمة واحدة نحو : آدم وآخر ، فكذا إذا كانتا في كلمتين . قال الخليل : ورأيت أبا عمرو قد أخذ هذا القول في قوله عز وجل^(٨) : ﴿ يا وَيْلَتَا أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾^(٩) . والدليل على أن التقاء الهمزتين مرفوض عندهم أنه لم يجر في باب رَدَدْتُ كما جاءت الواو في قُوَّة والياء في حَيَّةٍ وَحَيًّا ، وأن الذين قالوا في الوقف : هذا فرج ، لم يُضاعِفُوا الهمزة .

(١) في د ، هـ : في .

(٢) زيادة من د ، ب .

(٣) الإعلال في جاء إنما هو على مذهب سيبويه والجمهور . وللخليل طريقة أخرى .

(٤) محمد ، ١٨ / ٤٧ .

(٥) مريم ، ٧ / ١٩ . (يا زكريا إنا) قرأ بتسهيل الثانية كالياء ويأيدانها وأوا مكسورة نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس . وقرأ

ابن عامر وأبو بكر وروح بالتحقيق . والباقون (زكريا) بالقصر . الاتحاف ، ٢٩٧ .

(٨) في د : قوله تعالى .

بابُ التثنية والجمع الذي على حذّها

لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون صحيحاً أو معتلّاً . فثنية الصحيح قد تقدّم ذكرها في أول الكتاب .

والمعتلّ ما كان آخره ألفاً أو ياء مكسوراً ما قبلها أو همزة .

فما كان آخره ألفاً فعلى ضربين :

أحدهما أن يكونَ على ثلاثة أحرف .

والآخر أن يكونَ على أكثر منه .

فما كان على ثلاثة أحرف فإن كانت الألف فيه منقلبة عن الواو ردّدت الواو وصحّحتها وكذلك ما كانت الألف فيه منقلبة عن الياء . فما كان من الواو فنحو : عَصاً تقول في تثنيتهما : عَصَوَانِ ، وفقاً : قَفَوَانِ ، وَرَجاً^(١) واحد أرجاء البشر : رَجَوَانِ وما كان من الياء فنحو : رَحَى وَرَحِيَانِ وَحِيَا وَحِيَانِ . وما لم تدر من هذه الألفات أَمِنَ الياء هو أم من الواو فإن لزم أَلَفُه التفخيمُ جُعِلَتْ من الواو نحو : سَفّاً تقول : سَفَوَانِ . وإن جازت^(٢) الإمالة في الألف جعلت من الياء قياساً على الأكثر . فلو سُمّي رجل بكلاً أو مَتَى لكانت التثنية بالياء لمجيء الإمالة فيهما .

وما كان من الأسماء آخره ألفاً وكان على أكثر من ثلاثة أحرف فإنّ الألف في التثنية تبدل منها الياء كانت من بنات الياء أو من بنات الواو وذلك قولهم في أَعْمَى : أَعْمَيَانِ ، وفي أَعْشَى : أَعْشَيَانِ ، وفي مُثْنَى : مُثْنَيَانِ وفي مُصْطَفَى : مُصْطَفَيَانِ . وتقول في مُسْتَلْقَى وَمُجْعَبَى : مُسْتَلْقَيَانِ ، وَمُجْعَبَيَانِ . وكذلك أَزْطَى وَمِعْزَى وَذِفْرَى وَحُبْلَى ، وَجَمَزَى وَحُبَارَى . فأما قولهم : مِدْرَوَانِ^(٣) فإنما صحت الواو فيها لأنها بنيت على التثنية كما بُني الثنايانِ عليها فصار بمنزلة العباية والنهاية

(١) الرجا : ناحية كل شيء . وخص بعضهم به ناحية البئر من أعلامها إلى أسفلها وحافتيها . مقصور يكتب بالألف لأن أصله الواو يقولون

في تثنيته : رجوان . انظر ابن ولاد ، ٤٥ ، واللسان ، (رجا) .

(٢) في د : جاءت .

والغباوة . وما كان آخره ياء قبلها كسرة فنحو : عَمِ وشَجِ وقَاضِ وعَازِ ومُهْتَدِ ومُفْتَرٍ^(٤) تقول :
قاضيان ومفتريان^(٥) وشجيان .

بابُ تثنيةِ ما كانَ آخرُهُ همزةً من الأسماءِ

وما كان من الأسماء في آخره همزة فليس يخلو من أن يكون قبلها ألف أو لا ألف قبلها . فإن كان ما قبلها ألفاً فليس تخلو الهمزة من أن تكون أصلاً أو منقلبة من حرفٍ أصلٍ أو زائدة^(١) .
والزيادة على ضربين :

زيادة منقلبة عن حرفٍ ملحق بالأصل وليس بأصل أو منقلبة عن حرفٍ زائد لم يلحق بالأصل . فالأصل نحو رجلٌ قُرَّاءٌ ، تصحح فيه الهمزة فتقول : هذان [رجلان] ^(٢) قُرَّاءان ، ورأيت [رجلين] ^(٣) قُرَّاءين ومررت بقُرَّاءين .

والمنقلب عن الأصل نحو : عَدَّاءٌ وسَقَّاءٌ ومُلاءٌ ^(٤) ورداءٌ تقول : هذان [غلامان] ^(٥) عَدَّاءان وسَقَّاءان ، ورأيتُ عَدَّاءين وسَقَّاءين . والمنقلبة عن الحرف الزائد الملحق بالأصل نحو : عِلْبَاءٌ ^(٦) وحِرْبَاءٌ ^(٧) وقُوبَاءٌ ^(٨) فعِلْبَاءٌ ^(٩) ملحق بِسَرْدَاحٍ ^(١٠) فالهمزة منقلبة عن الياء التي ظهرت في دِرْحَايَةٍ ^(١١) وقُوبَاءٌ ^(١٢) ملحق بقَرطاسٍ . والمنقلبة عن الحرف الزائد الذي لم يلحق بالأصل نحو : حَمْرَاءٌ

(١) في ع : زائد .

(٢) زيادة من د ، هـ .

(٣) زيادة من د ، هـ .

(٤) في د : كساء .

(٥) زيادة من د .

(٦) في اللسان (علب) : والعلباء معدود : عصب العنق ؛ قال الأزهري : الغليظ خاصة . وقال الليثاني : العلباء مذكر لا غير .

(٧) في اللسان (حرب) : الحرباء : دوية نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ويتلون ألواناً بجزر الشمس .

(٨) قُوبَاءٌ بفتح الواو لا تكون الهمزة للإلحاق ، وإنما تكون للتأنيث وهمزة الإلحاق بسكون الواو (قُوبَاءٌ) للإلحاق بقرطاس أو حملاق فالإلحاق في الألف الممدودة إنما هو في صيغتين (فُعْلَاءٌ) و(فُعْلَاءٌ) .

(٩) فعلباء الصحيح فُعْلَاءٌ .

(١٠) في اللسان (سردح) : السردح والسرداحة : الناقة الطويلة ، وقيل : الكثيرة اللحم .

وصَفْرَاءَ وَطَرْفَاءَ وَصَحْرَاءَ وَتَرْوَكَاءَ^(١٣) وَجَلُولَاءَ^(١٤) وَعَاشُورَاءَ وَقَاصِيعَاءَ^(١٥) فالهمزة في هذه الأسماء منقلبة عن ألف التانيث [المقصورة]^(١٦) التي في نحو: حُبْلَى، لما وقعت قبلها ألف زائدة انقلبت ألف التانيث همزة، فهذه الهمزة يلزمها بدل الواو تقول: حَمْرَاوَانٍ [وصَفْرَاوَانٍ]^(١٧) وَصَحْرَاوَانٍ وَقَاصِيعَاوَانٍ. قال أبو عمرو: كل العرب تقول: حمراوان^(١٨). وحكي [عن]^(١٩) محمد بن يزيد عن أبي عثمان المازني: حمراءان^(٢٠).

فأما ما الهمزة فيه أصل فتثنيته: قُرَاءَانٍ بإثبات الهمزة ولا يحسن فيه غير ذلك. ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب: قُرَاوِيَّ أَنْ يثني بالواو. وإبدال الواو من الهمزة فيما كان منقلبا عن الأصل أحسن من بَدَلِ الواو في قُرَاءٍ وذلك قولك: كِسَاوَانٍ، إذا أبدلت، كما أن إبدال الواو في عِلْبَاءَ وَيَابَهُ أحسن منه في [باب]^(٢١) كَسَاءَ وَيَابَهُ.

فأما ما كان آخره همزة ولا ألف قبلها فنحو: الْفَرَأَ وَالرَّشَأُ تقول: فَرَأَنَ وَرَشَأَنَ، ورَأَيْتَ قُرَأَيْنَ وَرَشَأَيْنَ [ويفرأين وبرشأين]^(٢٢). ومما ثني ولم يجمع قولهم: امرؤ وامرآن وفي الجمع: رجال، وامرأة وامرأتان وفي الجمع نسوة^(٢٣). ومما جمع ولم يثن قولهم: هما سَوَاءٌ^(٢٤)، وقالوا في الجمع: [هم]^(٢٥) سَوَاسِيَةٌ وقالوا للمذكر: ضِبْعَانٍ وللمؤنث: ضِبْعٌ. فإذا ثنوا قالوا: ضِبْعَانِ، فغلب المؤنث المذكر في التثنية، ولم يقولوا: ضِبْعَانَانِ، هكذا قال أبو الحسن. وحكى^(٢٦) أبو زيد: ضِبْعَانَانٍ وقال هي الضبَاعُ الذُّكَارَةُ. وكِلَا في قولهم: رأيتُ الرجلين كِلَيْهِمَا، اسم مفرد

(١٣) في اللسان (برك): والبروكاء: الثبات في الحرب.

(١٤) في اللسان (جلل): وجلولاء: قرية بناحية فارس.

(١٥) في اللسان (قصع): والقاصعاء: جحر يحفره البريوع.

(١٦) زيادة من ب.

(١٧) زيادة من ب.

(١٨) انظر شرح المفصل، ١٥١ / ٤.

(١٩) زيادة من ب.

(٢٠) ويجوز في باب حمراء: حمراوان بالواو وحمراءان بالهمزة وحمرايان بالياء. انظر شرح المفصل، ١٥١ / ٤. وأجاز الكوفيون فيما طال من

الممدود حذف الحرفين الآخرين فقالوا: قاصعان في قاصعاء. انظر الانصاف، ٤٠٦ / ٢.

(٢١) زيادة من هـ.

(٢٢) زيادة من هـ.

(٢٣) في حاشية هـ: نساء. ونسوة اسم جمع عند سيبويه والمبرد انظر الكتاب، ٨٩ / ٢، ١٤٢، والمقتضب، ٢٩٢ / ٢.

(٢٤) في حاشية هـ: أجاز الأخفش تثنية سواء وأنشد لقيس بن معاذ (اللسان سوا):

سواءين فاجعلني على حبا جليدا
ألا يا رب إن لم تقسم الحب بيننا

ومنع أبو علي تثنيته لقوله تعالى: ﴿اصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم﴾ سواء خبر مبتدأ تقديره: هما سواء عليكم: يعنى الصبر

وليس بتشنية كُلٍّ وإنما كِلَا للتشنية ككل للجمع^(٢٧) ، وممّا يدلُّ على أنّه اسمٌ مفرد قولُ جرير^(٢٨) :
 كِلَا يَوْمَي أَمَامَةِ يَوْمٍ صَدٍّ وإن لم نأتِها إلا لِمَامَا

(٢٧) كلا مفرد في اللفظ مثني في المعنى ؛ ولذلك يصح فيها مراعاة اللفظ والمعنى ، وقد اجتمعا في قول الفرزدق :
 كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلما وكلا أنفيهما راب

(٢٨) ديوانه ٧٧٨ / ٢ .

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٨١) : الشاهد فيه كون كلا اسماً مفرداً دالا على التشنية بدليل قوله : يوم صد ، ولم

باب الجمع الذي على حد التثنية

لا يخلو الاسم المجموع هذا الضرب من الجمع من أن يكون صحيحاً أو معتلاً .
فإنما جَمْعُ الصحيح فقد تقدّم في أول الكتاب ذكره .

والمعتل ما كان آخره ألفاً أو ياء قبلها كسرة . فإذا جمعت ما آخره ألف [في] ^(١) هذا الجمع قلت في مُثْنِي ، ومُعَلِّي ، ومصطَفِي والأَعْلَى : هؤلاء مُثْنُونَ ، ومُعَلَّوْنَ ، ومصطَفَوْنَ ، والأَعْلَوْنَ ، فحذفت الألف التي قبل الواو وبقي ما قبلها على ما كان عليه من الفتح ، وكذلك الجر والنصب إلا أنك تجعل مكان الواو ياء وفي التنزيل ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ ^(٢) . وجاء في الجر ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ ^(٣) .

ومما شدّ من هذا الباب قوله ^(٤) :

مَتْنِي كُنَّا لَأَمِّكَ مَقْتُونِيَا ^(٥)

وكان القياس مَقْتَيْنِ لأنه من القَتْر ، وهو فيما حدثنا به علي بن سليمان الخِدْمَةُ ، وكان حقه أن يكون ببياء النسب ولكنه جاء كالأعجميين والأشعرين .
وتقول في جمع مُوسَى وعيسى وزكريّا فيمن قصر : مُوسَوْنَ ، وعيسَوْنَ وزكريَّوْنَ .

(١) زيادة من د .

(٢) محمد ، ٤٧ / ٣٥ .

(٣) ص ، ٤٧ / ٢٨ .

(٤) البيت لعمرو بن كلثوم صدره : تهددنا وتوعدنا رويدها

انظر المعلقات العشر ، ١١٣ ، والنوادر ، ١٨٨ ، والمنصف ، ١٣٣ / ٢ ، والخزانة ، ٣ / ٣٢٦ ، واللسان ، (قتنا) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٨٣ .

استشهد أبو علي بعمزه . والشاهد فيه قوله : مقتونا صحح الواو فيه وكان حقه أن يقول : مقتين كالاعلين وهو من القتب وهو الخدمة والمراعاة .

وأما ما كان آخره ياء قبلها كسرة فإنك إذا جمعته هذا الجمع حذفت الياء منه لأنه يلزم تحريكها بالضم قبل الواو وبالكسر قبل الياء في الجر والنصب . فإذا سكنت التفت مع واو الجمع ويائه ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين وألقيت حركتها على العين وذلك قولك : هؤلاء القاضون والغازون والداعون وفي التنزيل : ﴿ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾^(٦) وقال عز اسمه : ﴿ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾^(٧) وفي الجر : ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾^(٨) .

وقد يجوز فيما جمع بالواو والياء في المذكر أن يكسر وذلك نحو رجل يسمى بسعد أو كعب ، إذا جمعته مكسراً قلت : سَعُودٌ وَكِعَابٌ وَكُعُوبٌ ، وكذلك تقول في جمع هُود : هُودٌ . قال الشاعر^(٩) :

أَخَالَدَ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هَيْدٍ فَشَيْبَنِي الْخَوَالِدُ وَالْهُودُ

ولو سميت رجلاً بخالد أو حاتم وكسرتة قلت : حَوَاتِمَ وَخَوَالِدَ ، كما تقول : كَاهِلَ وَكَوَاهِلَ . ولو سميته بأخمر لقلت^(١٠) : الْأَخْمُرُونَ وَالْأَحَامِرُ . وإذا كانوا قد قالوا : الْأَبَاطِحُ فهذا أَجْدَرُ . ومن قال الخوصُ فقياس قوله أن يقول حُمْرُ . وإن كان نكرة كان قياس قوله ألا يصرف بلا خلاف . وإن

(٦) المؤمنون ، ٢٣ / ٧ .

(٧) النمل ، ٢٧ / ٦٦ .

(٨) الشعراء ، ٢٦ / ١٦٨ .

(٩) البيت لجرير ، ديوانه ١ / ٣١٨ ، والكتاب ، ٢ / ٩٨ ، والمقتضب ، ٢ / ٢٢٣ ، والمنصف ، ٢ / ٣١٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٨٤ .

الشاهد فيه تكسير خالدة وهند ، وهما من الأسماء الأعلام ، والأكثر في كلام العرب تسليم الأعلام من المذكر والمؤنث كما أنشد رؤبة بن العجاج : أنا ابن سعد أكرم السعدينا

انظر الكتاب ، ٢ / ٩٦ ، وليس في ديوانه .

ومثل بيت جرير هذا بيت طرفة بن العبد :

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ

فَلَمْ أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ

انظر ديوانه ٥٤ ، والكتاب ، ٢ / ٩٧ .

ومثله قول الفرزدق :

وَشَيْدٌ لِي زَرَارَةٌ بِأَذْخَاتِ

وَعَمْرُو الْخَيْرِ إِذَا ذَكَرَ الْعَمُورَ

انظر الكتاب ، ٢ / ٩٧ ، والمقتضب ، ٢ / ٢٢٢ ، وليس في ديوانه .

سميت (رجلاً) ^(١١) بِطَلْحَةٍ لم يجز فيه إلا طَلْحَاتٍ ، ومن الدليل على ذلك قول العرب : طَلْحَةُ
الطَّلْحَاتِ ، ولم يقولوا غير ذلك قال [الشاعر] ^(١٢) :

نَضَرَ اللَّهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ ^(١٣)

(١١) ساقطة من هـ .

(١٢) زيادة من د .

(١٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ ، والخزانة ، ٣ / ٣٩٢ ، ومعجم البلدان ، ٣ / ١٩١ ، واللسان والتاج ،
(نضر) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٨٥ .

بابُ تثنيةِ الأسماءِ المبهمةِ وجمعِها

تقول للمذكر : ذَا زَيْدٌ ، فإذا^(١) ثنيت قلت : ذَانِ . وتقول للمؤنث : تَا ، فإذا ثنيت قلت : تَانِ .
وتقول في الذِّي : اللَّذَانِ . وفي التِّي : اللَّتَانِ وفي الجمع : الَّذِينَ . ومنهم من يقول في الرفع :
اللَّذُونُ^(٢) . والأول أكثر . فتحذف الألف والياء من هذه الأسماء في التثنية ولا تُبدل من الألف
شيئاً^(٣) كما أبدلت منها في الأسماء المتمكنة نحو : رَحَى وَرَحِيَانِ وَرَجَأُ وَرَجَوَانِ .

(١) في د : فإِذَا .

(٢) انظر الكتاب ، ٢ / ١٠٤ .

باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم

الاسم الذي يُضاف إلى الياء التي للمتكلم لا يخلو من أن يكون مفرداً أو غير مُفرد .
والمفرد على ضربين صحيح ومعتل .

فالصحيح يكسر آخره إذا أضفته إلى الياء مرفوعاً كان الاسم الذي تُضيف أو منصوباً أو
مجروراً وذلك قولك : هَذَا غَلَامِي ، ورَأَيْتُ غَلَامِي ومرزْتُ بِغَلَامِي ، وكذلك سائر الأسماء .
وما كان من الأسماء آخره ياءً أو واواً ما قبلهما^(١) ساكنٌ فحكمه في ذلك حكمُ الصحيح
تقول : هَذَا ظَبْيِي ، وشَدِيدُ عَدُوِي .

فأمَّا الأسماء المعتلة فما كان منها آخره ألفاً فإنك إذا أضفته إلى ياء المتكلم أثبت الألف
وفتحت الياء وذلك قولك : هذه عَصَايَ ومُثَنَّايَ^(٢) ويا بُشْرَايَ ﴿ فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾^(٣) . ومنهم
من يقلب الألف ياء [ويدغم]^(٤) فيقول : هذه بُشْرِي ، وَمَنْ اتَّبَعَ هُدْيِي ، وَسَبَقُوا هَوْيِي^(٥) . فإذا
كانت الألف للشنية نحو : رَجُلَايَ ، لم تقلبها في الإضافة (لثلا يلتبس المرفوع بالمنصوب
والمجرور)^(٦) .

وما كان من الأسماء المعتلة آخره ياءً قبلها كسرةً أسكنت منه الياء وأدغمتها في الياء المفتوحة
فقلت : هَذَا قَاضِيٍّ ، وذَاكَ غَازِيٍّ لَأَنَّ الياء التي هي لام تلزمها الكسرة . وتقول : كسرتُ قَاهُ

(١) في د : قبلها .

(٢) في د : مثوأي .

(٣) طه ، ٢٠ / ١٢٢ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) قال أبو الفتح : هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم ، أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أُضيف إلى ياء المتكلم ياء . قال أبو ذؤيب
الهذلي :

ووضَعْتُهُ فِي فِيهِ ، فَإِنَّ^(٧) أَضَفْتُ الْفَمَ إِلَى الْيَاءِ قُلْتُ : هَذَا فِي ، وَفَعَزْتُ فِي ، وَفِي فِي ، فَيَكُونُ الْاسْمُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْيَاءِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِنْهُ^(٨) تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْحَرْفِ الثَّانِي مِثْلَ : امْرُؤٌ وَابْنٌ وَأَخٌ وَأَبٌ وَحَمٌ فَيَمْنُ قَالَ : حَمُوهَا وَدُومَالٍ . فَلَمَّا لَزِمَ كَسْرَ الْآخِرِ اتَّبَعَتْهُ^(٩) الْأَوَّلُ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزَ : كَسَرْتُ فَايَ ، كَمَا تَقُولُ : رَأَيْتُ فَاهُ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْمَفْرَدِ فَلِلْمُثْنِ وَالْمَجْمُوعِ تَقُولُ إِذَا أَضَفْتَ الْمُثْنِ إِلَى هَذِهِ الْيَاءِ فِي الرِّفْعِ : هَٰذَانِ غُلَامَايَ . وَفِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ : أَرْسَلْتُ غُلَامَيَّ وَبِغُلَامَيَّ . وَالْجَمْعُ الْمَكْسَرُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ فِي هَذِهِ الْإِضَافَةِ .

فَأَمَّا الْجَمْعُ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ فَإِنَّهُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى هَذِهِ الْيَاءِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَٰؤُلَاءِ مُسْلِمِيٌّ وَصَالِحِيٌّ ، وَأَكْرَمْتُ مُسْلِمِيٍّ وَصَالِحِيٍّ وَعَجِبْتُ مِنْ مُسْلِمِيٍّ وَصَالِحِيٍّ .

أَمَّا [فِي] ^(١٠) مَوْضِعَ الْجَرِّ وَالنِّصْبِ فَلِأَنَّكَ^(١١) لَمَّا حَذَفْتَ النُّونَ مِنْ مُسْلِمِينَ لِلْإِضَافَةِ التَّقَتْ الْيَاءُ الَّتِي قَبْلَ النُّونِ مَعَ يَاءِ الْإِضَافَةِ فَأَدْغَمَتْهَا فِيهَا .

وَأَمَّا [فِي] ^(١٢) مَوْضِعَ الرِّفْعِ فَإِنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ فَالْتَقَتْ الْوَاوُ السَّاكِنَةُ مَعَ يَاءِ الْإِضَافَةِ قَلْبَتِهَا يَاءً وَأَدْغَمَتْهَا فِي الْيَاءِ وَأَبْدَلْتَ مِنَ الضَّمَّةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهَا الْكَسْرَةَ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي مَرْمِيٍّ وَمَخْشِيٍّ وَمَطْوِيٍّ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَفْتُوحًا فِي الْجَمْعِ نَحْوُ : الْأَغْلَوْنَ وَالْمُصْطَفَوْنَ قُلْتُ^(١٣) : هَٰؤُلَاءِ مُصْطَفَيٍّ وَأَكْرَمْتُ مُصْطَفَيٍّ ، وَ[مَرَزْتُ] ^(١٤) بِمُصْطَفَيٍّ ، فَأَبْدَلْتَ الْوَاوَ مِنْ مُصْطَفَوْنَ يَاءً لَمَّا التَّقَتْ بَعْدَ حَذْفِ النُّونِ مَعَ الْيَاءِ كَمَا قَلْبَتِهَا فِي طَيٍّ وَرَيٍّ^(١٥) وَشَيٍّ مَصَادِرَ : طَوَيْتُ وَرَوَيْتُ^(١٦) وَشَوَيْتُ ، وَفِي الْجَرِّ وَالنِّصْبِ مِثْلَ حَيٍّ وَعَيٍّ . وَتَقُولُ : عَلَى زَيْدٍ ثَوْبٌ ، فَإِذَا وَصَلَتْهَا بِالْمُضْمَرِ^(١٧) أَبْدَلْتَ مِنَ الْأَلْفِ الْيَاءَ تَقُولُ : عَلَيَّ ثَوْبٌ وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ . وَزَعَمَ الْخَلِيلُ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ^(١٨) أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَقْلِبُ الْأَلْفَ مَعَ الْمُضْمَرِ فَيَقْرَأُ أَلْفًا . وَكِلَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ فِي حَالِ الْجَرِّ وَالنِّصْبِ بِمَنْزِلَةِ عَلَى فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : عَلَيَّكَ وَعَلَيْهِ .

(٧) فِي د : فَلِذَا .

(٨) فِي د : مِنْهَا .

(٩) فِي د ، ع : اتَّبَعَهُ .

(١٠) زِيَادَةٌ مِنْ ب ، د .

(١١) فِي د : فَلِذَا .

(١٢) زِيَادَةٌ مِنْ ب ، د ، هـ .

(١٣) فِي د : تَقُولُ .

(١٤) زِيَادَةٌ مِنْ د .

بَابُ النَّسَبِ

إذا نسبَ رجلًا إلى أبٍ أو بَلَدٍ أو صِنَاعَةٍ زِدْتَ على اسم الأب واسم البلد اللذين تنسب إليهما ياءين الأولى منهما مدغمة في الثانية وكسرت ما كان آخرًا قبل لحاق الياءين بالاسم وذلك نحو قولك : هاشِمِيّ وتمِيمِيّ ونَصْرِيّ وكُوفِيّ ونَحْوِيّ ونَبْئِيّ ، وبصير الاسم للحاق^(١) الياءين له صفة للذي تنسب إليه بعد أن لم يكن كذلك فلهذا ألحقتِ التاء المؤنث^(٢) وأُعملَ إعمال الصفات في نحو : هذه امرأة تمِيمِيَّة ، وتلك عِمَامَةُ كُوفِيَّة ، ومررتُ برجلٍ هاشِمِيٍّ أبوه ومِصْرِيٍّ حِمَارُهُ . ولَمَّا دخل هذه الأسماء ما ذكرت من التغيير عما كان عليها^(٣) في اللفظ والمعنى غَيَّرَ كثيرٌ منها عن الألفاظ التي كانت عليها قبل لحاق ذلك لها وصار مضارعاً بهذا التغيير للتصغير والتكسير . وربما لحقتْ هاتان الياءان لا يراد بهما معنى نسب إلى شيء وذلك نحو : كُرْسِيّ وعَارِيَّة . وقد تلحق الياءان الصفات على هذا الحَدِّ نحو : أحمر وأحمرِيّ ودَوَّار ودَوَّارِيّ ، فصار^(٤) الياءان في هذا كثناء التأنيث في نحو : قَرْيَةٌ وعُرْقَةٌ وظَلْمَةٌ ، لا يراد بذلك معنى تأنيث كما لم يُرَدَّ بالياءين معنى نسب . وليس ما يتأوَّلُه بعضُ البغداديين من قولهم : رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ ، على أن تَيْمَ المجرور بدل من الياءين اللتين للنسب بصحيح عندنا . ولكن لما ذكر التَّيْمِيَّ دل بذكره^(٥) [إياه]^(٦) على صاحبِ فاضمره للدلالة عليه فكأنه قال : رأيتُ صاحبَ تَيْمَ عَدِيٍّ ، أو : ذا تَيْمَ عَدِيٍّ ، فجعله وإن

(١) في د : بإلحاق .

(٢) في ب : للمؤنث .

(٣) في ب ، د : عما كانت عليه .

(٤) في ب ، د ، هـ : فصارت .

كان محذوفاً من اللفظ بمنزلة المثبت فيه كما أن الهاء في (نحو)^(٧) : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٨) كذلك وكما أن كُلاً في^(٩) قوله^(١٠) :

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

بمنزلة المثبت في اللفظ.

(٧) ساقطة من ب .

(٨) الفرقان ، ٤١ / ٢٥ .

(٩) في هـ : من .

(١٠) هذا عجز بيت لأبي دواد وصدره : أكل امرئ تحسين امرء

انظر الكتاب ، ١ / ٣٣ ، والمفصل ، ٥٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٨٦ .

قال القيسي : الشاهد فيه قوله : ونار ، وكل نار ، فحذف لما جرى ذكر كل مع تقديم المجرور وحصول الرتبة في آخر الكلام واتصال المجرور بحرف العطف لفظاً ومعنى ، ولو كان تركيب البيت :

أتحسين امرء كل امرئ ونار توقد بالليل نارا

لم يميز حتى تظهر كلا لأنك إن أعطيت الكلام حقه من الاستواء لزمك تأخير النار المجرور بكل المقدرة كما أخرت كلا الأولى .

قال الأعمى في هامش الكتاب ، ١ / ٣٢ : العرب تميز : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وإن في الدار زيداً والحجرة عمرو ، وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو . ولا تميز : زيد في الدار والحجرة عمرو ، ولا : إن زيداً في الدار والحجرة عمرو ، ولا : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو . والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وجرى آخر الكلام وأوله على الاستواء من تقديم الخبرين على الخبر عنها فاحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف والاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور ولم يبق في الكلام إزالة شيء عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها فإذا قلت : زيد في الدار والحجرة عمرو ، لم يميز لأن خبر الأول وقع مؤخراً ، فيجب في خبر الآخر أن يقع مؤخراً للاستواء . فإذا أخرته فقلت : زيد في الدار وعمرو الحجرة ، بطل الحذف مع التفريق بين المجرور وحرف العطف ، فكما لم يميز حذفه في التأخير لم يميز مع التقديم وكذلك القول في : إن في الدار زيداً والحجرة عمرو ، وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو ، لأن هذا كله جار على الرتبة فجاز فيه الحذف على ما تقدم . وإن أخرت الخبرين في المسألتين بطل فيها ما بطل في الأول .

قال الأعور الشبي :

هون عليك فلان الأمور بكف الإله مقاديرها
فليس بأتيتك منهياً ولا قاصر عنك مأمورها

انظر الكتاب ، ١ / ٣١ .

وقال النابغة الجعدي : (ديوانه ٧٢)

وتنكر يوم الروع ألوان خيلنا من الطعن حتى تحسب الجون أشقرا
فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا

وفي الكتاب العزيز : ﴿ إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين ﴾ الجاثية ، ٣ / ٤٥ . ويعد : ﴿ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات ﴾ الجاثية ، ٥ / ٤٥ . وآيات بالرفع على موضع إن ، والنصب على المنصوب بها وقد حذف الجار من الخبر فهذا كله بمنزلة قولك : ليس بقائم زيد ولا خارج عمرو . قال الله تعالى : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ يونس ، ٢٦ / ١٠ . ويعد : ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ﴾ يونس ، ٢٧ / ١٠ . والتقدير : وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها . فتحذف من الآخر حرف الجر لذكره في الأول كما تقدم ، فهذا نظير قولك : لزيد عفا وعمرو أدب ، فريد : ولعمرو أدب ، وكذلك ما حكاه سيبويه من قول العرب : ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة ، أراد : ولا

والتغيير اللاحق للاسم في النسب على ضربين : تغيير غير مطَّردٍ في النظائر ولا مستمرٌّ . وتغييرٌ مستمرٌّ مطَّردٌ . فما كان غير مطَّردٍ فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه . وما كان مستمرًّا قيس عليه . فمما لم يستمرَّ في القياس قولهم في النسب إلى العَالِيَةِ : عُلوِّي ، وإلى البَادِيَةِ : بَدَوِيٌّ^(١١) ، وإلى هَذَلٍ : هَذَلِيٌّ^(١٢) ، وإلى ثَقِيفٍ : ثَقَفِيٌّ ، وإلى أُمَيَّةٍ : أُمَوِيٌّ^(١٣) . وزعموا أنهم قالوا للعظيم الأنف : أَنَافِيٌّ ، وإلى وَبَارٍ : أَبَارِيٌّ^(١٤) وكأنه بنى الاسم على فَعَالٍ ثم أبدل من الواو المضمومة الهمزة مثل أَقَتْتُ ونحوه .

والمعني هو أن الاسم يصير صفة ألا ترى أنك إذا قلت : هاشمي ، لم يكن كقولك : هاشم في الاسمية لأنك تجري هذا مجرى ضارب وظيف وما أشبهها من الصفات فتقول : مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية ، كما تقول : برجل ظريف وامرأة ظريفة . وترفع به الأسماء الظاهرة فتقول : مررت برجل هاشمي أبوه ، وامرأة مصري غلامها ، كما تقول : ظريف غلامها ، ولا يكون شيء من هذا في هاشم ومصر قبل النسب . وإنما سرت هذه الوصفية في الأسماء الأعلام وغيرها مما ليس بوصف من حيث أن الأصل قولك : مررت برجل ينسب إلى مصر أو ينتمي إلى هاشم ، ثم ألفت العلامة التي ذكرت مقام هذا الكلام وامتزج الاسم معنى الفعل فصار يوصف به ويؤنث ويرفع الأسماء يكون ذلك في الفعل أو في الاسم المشتق منه الجاري عليه . وباء النسب جاء لمعنى كشاء التانيث في قولك : ضارب وضاربة . وقد يجيء ولا يدل على ما وضع له ككرسي ، فهو بمنزلة غرفة وظلمة ، لأن تاء التانيث لا يفيد معنى كما لا يفيد ياء النسب هنا . وإذا قلت : هاشمي ، لم يكن للباين موضع من الإعراب ، كما لا يكون لتاء التانيث ، ولذلك جرى الإعراب على الياء كما يجري على التاء ، وكان ما قبل الياء على حالة واحدة في جميع أحوال الإعراب . وكيف يكون للياء في هاشمي إعراب وهو لا يدل على اسم كما تدل الياء في غلامي ، وإذا كان كذلك كان ما يقوله البغداديون من أن قوهم : رأيت التيمي تيم عدي ، قد أبدل من الياء في التيمي تيم عدي ، محالا . فالجر في تيم عدي على ما ذكره أبو علي من أن المضاف مقدر فكأنه قال : رأيت التيمي صاحب تيم عدي ، ثم حذف صاحب ولم يجعل بمنزلة المضاف في قوله : « وأسأل القرية » فيكتسي المضاف إليه إعرابه فيقال : تيم عدي ، بالنصب ، وعلى ذلك ما أنشده من قوله :

أكل امرئ تحسبين امرءاً ونار تنوقد بالليل نارا

فجر نارا بإضمار كل كأنه قال : وكل نار ، ولو لم يضمم كلا عطف على عاملين بواحدة وذلك أنك تعطف نارا المجرور على امرئ حتى كأنك قلت : أكل امرئ ونار تحسبين امرءاً وناراً ، تعطف نارا المنصوب على المنصوب الذي هو امرءاً وناراً ، فلا يجوز العطف على عاملين وإقامة واو واحدة مقام واوين .

(١١) بدوي يحتمل أن يكون منسوباً إلى البدو فالشذوذ في تحريك العين انظر شرح الشافية ، ٤٩ / ٢ ، ٨٢ .

(١٢) في حاشية هـ : القياس ألا تحذف الياء . وقد جاء فيما حذفته منه الياء الثابتة قالوا : قرشي . قال : بكل قرشي عليه مهابة . وقالوا : هذلي وقد جمع بعض الشعراء اللغتين . أنشد السيرافي :

هذيلية تدعو إذا هي فاخترت أبا هذليا من غطارقة نجب

انظر شرح المفصل ، ١٠ / ٦ ، ١١ .

(١٣) في حاشية الأصل : إذا نسبت إلى أمية حذفت هاء التانيث وحذفت الياء الأولى التي هي ياء التصغير ثم تقع الياء طرفاً بعد فتحة فتقلبها ألفاً فيصير : أميا ، ثم تقلب الألف واواً إذا نسبت فتقول : أموي . وجاز حذف ياء التصغير وإن كانت الحروف الدوال على

باب ما اطرَد التغيير فيه من الأسماء في النسب

إذا نسبت إلى اسم آخره حرف علة - وحروف العلة الألف والواو والياء - فإن كان الآخر^(١) ألفاً لم يخل من أن تكون ثانية أو ثالثة فما زاد مما تكون عليه عدة الأسماء . فإن كانت ثانية نحو : شاة ، وذات مال ، وفؤ زيد ، فإنك تقول في النسب إلى شاة : شَاهِي ، لأن الحرف الثالث منه هاء لقولك في التكسير : شِيَاء وفي التحقير : شُوْهَة ، ولم ترد^(٢) الواو التي هي عين مصححة كما لم تسكن العين في يَدُوِي ونحوه^(٣) . وتقول في النسب إلى ذات : ذَوُوِي ، وكذلك النسب إلى مذكّره^(٤) . وذاتي خطأ . وفؤ زيد تقول : فَمِي وفَمَوِي . وإن كانت الألف ثالثة أبدلت منها واواً

(١) في د : آخره .

(٢) في هـ : ولم يردوا .

(٣) في حاشية الأصل : الاسم إذا كان في آخره ألف ثانية كان محذوف العين أو اللام من ذلك : شاة ، الأصل : شوهة فلما حذفت الهاء تحركت الواو لئلا التأنيت فانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت شاة . فإذا أردت النسبة إلى شاة حذفت التاء فبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ولا يكون في كلامهم اسم متمكن على هذه الصفة لأجل أن المتمكن يدخله التنوين فيسقط حرف اللين نحو أن تقول ش فبقى الاسم على حرف واحد ولذلك لم يستعملوا نحو : فوزيد ، غير مضاف فلم يقولوا : فتحت فالك . وأبدلوا من الواو في فوه بعد حذف الهاء ميّاً لئلا يتسلط التنوين عليه بالحذف وذلك أن الميم حرف صحيح يحتل الحركة وإذا تحرك لم يسقطه التنوين من حيث لا يلتق ساكنان .

فاما قوله : خالط من سلمى خياشم وفا

(البيت للعجاج ديوانه ٤٩٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٨ ، واللسان فوه) فلأجل أنه في موضع لا يلحقه التنوين إلا في حال قليلة وإذا لم يلحقه التنوين لم يصر الاسم في اللفظ إلى حرف واحد فإذا كان كذلك صار الواجب أن نقول : شاهي في النسب إلى شاة . فإن قيل : كيف لم تقل : شوهي ، فتعبد الواو إلى سكونه ليسلم من الانقلاب بعد أن رددت اللام . فالجواب أن الحركة لما ثبتت للواو في جميع الكلام لسقوط اللام ثم رد في النسب كان ذلك كالعارض فلم يعدل عن الذي ثبت له في أكثر الأحوال فترك محركاً ، وإذا بقيت الحركة فيه لزم قلبه ألفاً فقالوا : شاهي ، ولم يقولوا : شوهي . وشبهه أبو علي بيدوي ، وقال إن هذا أصله يدي بسكون العين يدل ذلك عليه قوهم : أيد ، لأن أيد أفعل وفعل محرك العين لا يجمع على أفعل إلا قليلاً نحو : زمن وأزمن . ثم أنهم لما نسبوا إلى سد ردوا السلام فقالوا : يدوي بتحريك الدال لأن الحركة ثبتت للدال في جميع الكلام فأجرى على ذلك مع رد المحذوف الذي أوجب حركته محافضة على المعتاد للمألوف .

في حاشية هـ : قال الشيخ : وقد سألته عن قياس مذهب أبي الحسن إلى شاة في النسب أليس قياسه شوهي قال : بلى ولو أثبت هنا

عن الياء كان انقلابها أو عن الواو وذلك قولك في رَحَى : رَحَوِيّ ، وفي عَصاً : عَصَوِيّ [وفي دَوَى : دَوَوِيّ] ^(٥) . فإن كانت رابعة لم تخل من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء من نفس الكلمة أو زائدة . فإن كانت منقلبة أبدلت منها الواو وذلك قولك في مَرَمَى : مَرَمَوِيّ ، وفي أَحْوَى : أَحْوَوِيّ ، وفي أُعْيَا اسم لقبيلة ^(٦) : أُعْيَوِيّ . فإن كانت زائدة للتأنيث فالأحسن أن تحذفها فتقول في حُبَلَى : حُبَلِيّ ، وفي دُنْيَا : دُنْيِيّ ، كما تقول في جُمُعَة : جُمُعِيّ . وإن شئت : دُنْيَوِيّ ، فشبهت الألف الزائدة بالمنقلبة فتبدل (منها) ^(٧) كما تشبه المنقلبة بالزائدة فتحذف فتقول : مُوسَى ومُوسَوِيّ في النسب إلى مُوسَى ^(٨) وقالوا : دُنْيَاوِيّ . وتقول في النسب إلى أَرْطَى ^(٩) : أَرْطَوِيّ . وحكى أبو زيد : أَرْطَاوِيّ . فإن كانت الألف خامسة استوى الزائد والأصل في الحذف تقول في مُرَامَى : مُرَامِيّ ، فتحذف كما تقول في حُبَارَى : حُبَارِيّ ، وكذلك في مُثْنَى [تقول] ^(١٠) : مُثْنِيّ . لأن الألف في مُثْنَى خامسة . وتقول في جَمَزَى وشَكَى : جَمَزِيّ وشَكِيّ ، لا يكون فيه إلا الحذف كمُرَامِيّ .

(٥) زيادة من ب ، د ، هـ .

(٦) في هـ : لقبيل .

(٧) ساقطة من هـ .

(٨) في حاشية هـ : وقد حكى في النسب إلى موسى وعيسى : موسى وعيسى .

(٩) في حاشية الأصل : أَرطى فعل عند صاحب الكتاب والهمزة فاء الفعل والألف مزيدة . فإذا قالوا : أَرطوي كان كدنيوي . وقوى أبو علي كون أَرطوي كدنيوي ، في أن الواو منقلبة عن ألف زائدة فإنهم قالوا : أَرطوي ، فزادوا قبله ألفاً وذلك لا يكون قبل الأصل . وذلك

بَابُ الإِضَافَةِ إِلَى مَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً

اعلم أنك إذا أضفت إلى شَيْءٍ من قولك : وَشَيْئٌ الثَوْبُ شَيْئَةً ، حذفت تاء التانيث كما تحذفها من كل اسم كانت فيه إذا أردت أن تنسب إليه فتقول : وَشَوِيٌّ^(١) ، وعلى قول أبي الحسن : وَشِنِيٌّ . وإن كانت الياء ثالثة نحو : عَمٍ وَشَجٍ وَدَوٍ ، فإنك تبدل من كسرة الحرف الثاني فتحةً كما أبدلت من الكسرة في عين نَمِرٍ وَشَقِيرَةٍ فتحةً فقلت : شَقِيرِي وَنَمَرِي . فإذا أبدلت من الكسرة الفتحة صار الاسم على فَعَلٍ مثل : رَحَى وَعَصَاً فتقول : عَمَوِيٌّ ، وَشَجَوِيٌّ وَدَوَوِيٌّ . وإن كانت الياء المكسورة ما قبلها رابعةً فالأحسن أن تحذف فتقول في قاضٍ : قَاضِيٌّ وفي ضَاوٍ : ضَاوِيٌّ . وإن شئت أبدلت من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً فقلت : قَاضَوِيٌّ وَرَاضَوِيٌّ في النسب إلى راضٍ^(٢) [وقاضٍ]^(٣) . وتقول في [النسب إلى]^(٤) مُشْتَرٍ : مُشْتَرِيٌّ لا غير . وفي مُحَيٍّ : مُحَوِيٌّ . ومن قال : أُمِّيٌّ قال : مُحَيِّيُّ الفاعل والمفعول يستويان في اللفظ .

(١) وشوي على قول سيبويه . انظر الكتاب ، ٨٥ / ٢ .

(٢) وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

والحذف في الياء رابعة أحق من قلب

يعني أن ياء المنقوص إن كانت رابعة حذفت نحو : قاضي في قاض . هذا هو رأي الخليل وسيبويه وهو المسموع عن العرب . انظر الكتاب ، ٧١ / ٢ ، وشرح الشافعية ، ٤٤ / ٢ . وأجاز المبرد فيها وجهاً آخر وهو قلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها ثم قلب الألف واواً فيقول : قاضوي . ووجهته في فتح العين هنا أنها ثمانية حكماً لأن الساكن كالميت المعلوم . انظر شرح الشافعية ، ٤٥ / ٢ . والرأي الأول أقوى لأن العرب حذفت الألف الرابعة في النسب إلى نحو ملهى مع أنها أصل وأنها أخف من الياء فحذف هذه الياء أولى وأجدر .

أما قول الشاعر (الكتاب ، ٧١ / ٢) :

دراهم عند الحانوي ولا نقد

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا

فشاذ والقياس حاق .

بَابُ مِمَّا يَطْرُدُ فِيهِ الْحَذْفُ فِي النِّسَبِ

وهو كل اسم ثالثه ياء أو واو ساكنة وآخره هاء التانيث وذلك نحو : حَنِيفَةٌ وَجْهَيْنَةٌ تقول : حَنْفِيٌّ^(١) وَجْهَنِيٌّ^(٢) . وكذلك شَنْوَةٌ^(٣) تقول : شَنْئِيٌّ مثل شَنْعِيٍّ . وقد شذ شيء من هذا فلم تُحذف الياء منه قالوا في عَمِيرَةٍ كَلْبٍ^(٤) : عَمِيرِيٍّ . وفي السَّلِيْقَةِ : سَلِيْقِيٍّ وفي خُرَيْبَةٍ^(٥) : خُرَيْبِيٍّ . فإن كانت العين معتلة أو مضاعفة لم يحذفوا هذه الياء قالوا في بَنِي حُوَيْزَةَ : حُوَيْزِيٍّ ، وفي شَدِيدَةٍ : شَدِيدِيٍّ كراهية اجتماع المثليين لو حذفت الياء .

(١) وفي هذا يقول ابن مالك : وَقَعْلِيٍّ فِي فَعِيلَةِ التَّرَمِّ . يقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ بفتح الفاء وكسر العين : فَعْلِيٍّ بفتح عينه وحذف يائه — إن لم يكن معتل العين ولا مضاعفا فتقول في حنيفة حنفي . انظر شرح ابن عقيل ، ٢ / ٣٩٠ .

(٢) وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله : وَقَعْلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ حَمٍّ ، يقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ ، بضم الفاء وفتح العين : فَعْلِيٍّ بحذف الياء إن لم يكن مضاعفاً فتقول في جهينة : جهني .

(٣) شَنْوَةٌ اسم لحى من أحياء اليمن .

بابُ النسبِ إلى ما كانَ لأمه ياءً أو واواً ما قبلها ساكنٌ

إذا نسبتَ إلى اسمٍ آخره ياءٌ قبلها ساكنٌ فالساكنُ الذي قبلها لا يخلو من أن يكون مثلاً للياء أو غير مثلاً .

فإن كان غير مثلاً لم تغيّره وذلك نحو : ظَبْيٍ ونَحْيٍ وعُزْيٍ تقول : ظَبْيِيَّ وعُزْيِيَّ ونَحْيِيَّ ، فلا تُغيّر الاسم . فإن كان بعد الياء التي هي لام تاء التانيث نحو : ظَبْيَةٍ ودُمَيْةٍ وقَتِيَّةٍ^(١) فإنَّكَ تَحذفُ تاءَ التانيث فيصير [في]^(٢) النسب إليه كالنسب إلى ما تقدم في قول الخليل وسيبويه . تقول في ظَبْيَةٍ : ظَبْيِيَّ . وفي دُمَيْةٍ : دُمَيْيَّ . وفي قول يونس : ظَبْوِيَّ ودُمُوِيَّ^(٣) . وإلى زَنِيَّةٍ : زَنُوِيَّ^(٤) . فإن أضفت إلى رَايةٍ وآيةٍ وثَايةٍ ففيه ثلاثة أوجه : رَائِيَّ ورَائِيَّ وزَاوِيَّ .

فإن كان الساكن الذي قبل الآخر مثلاً للياء نحو : حَيَّةٍ وَلَيَّةٍ وقُصَيَّ وعَدِيَّ وأُمَيَّةٍ وتَحِيَّةٍ ، فإنَّكَ تُحرِّكُ الحرف المدغم ليُنفَكَّ الادغام وتنقلبُ الياءُ ألفاً فيصير كالنسب إلى عَصاً وذلك قولك في النسب إلى حَيَّةٍ : حَيَوِيَّ . وإلى لَيَّةٍ : لَوَوِيَّ ، لأنَّ الياءَ الأولى من لَيَّةٍ واو وإنَّما انقلبتْ ياءً للادغام فإذا انفكَّ عادت الواوُ التي في لَوَوِيَّتُ ووجب [هنا]^(٥) تحريك [الساكن]^(٦) المدغم في الياء إذ كانوا قد قالوا في النسب إلى الرَّمْلِ : رَمَلِيَّ . وإلى الحَمْضِ : حَمْضِيَّ^(٧) . فإن نسبتَ إلى قُصَيَّ وعَدِيَّ حذفت ياءُ فُعِيلٍ وفُعِيلٍ فيصير قُصَيَّ بعد الحذف على فُعَلٍ مثل هُدَى ويصير عَدِيَّ

(١) في د : فتية .

(٢) زيادة من د .

(٣) انظر الكتاب ، ٧٤ / ٢ .

(٤) في حاشية الأصل : أجرى يونس ظبية ودمية مجرى فُعَلَةٍ أو فُعَلَةٍ بتحريك العين . وإذا كان على هذه الزنة انقلب ألفاً فيصير ظباة ودماة في التقدير فتحذف التاء وتنسب إليه ظبوي ودموي . والذي دعاه إلى ذلك اجتماع الياءات الثلاث والكسرة فالظاهر مذهب سيبويه . وعلى مذهب يونس جاء في قرية : قروي وفي زنية : زنوي . .

(٥) زيادة من ب ، هـ .

(٦) زيادة من ب ، هـ .

بعد الحذف مثل عم فتقول : قُصَوِيَّ وَعَدَوِيَّ ويجوز عَدَيِّي . والنسب إلى أُمَيَّة : أُمَوِيَّ ، وإلى تَحِيَّة : تَحَوِيَّ . وتحذف من تَحِيَّةٍ أَشْبَهَهَا^(٨) بالتي حُذِفَتْ من أُمَيَّة . وتقول في الإضافة إلى عَدُوَّةٍ : عَدَوِيَّ ، كما قلت في شُوءَةٍ : شُئَنِيَّ^(٩) . وفي الإضافة إلى مَرَمِيٍّ وَمَرَمِيَّةٍ : مَرَمِيٍّ تشبّه الياءين من مَرَمِيٍّ وإن كانت الآخرة لام الفعل باللتين في بُخْتِيَّ^(١٠) كما شَبَّهَتْ مُرَامِيَّ بُحْبَارِيَّ ، وتَحِيَّةٍ بِأُمَيَّة . ومن قال : حَانَوِيَّ ، قال : مَرَمَوِيَّ .

وممَّن حُذِفَتْ فيه الياء في النسب قولهم في النسب إلى أَسِيدٍ وَحُمَيْرٍ : أَسِيدِيَّ وَحُمَيْرِيَّ حذفوا [الياء]^(١١) المتحرّكة وَأَبْقَوْا الساكنة لِمَا كَانَ يتوالى من الكسرات والياءات في حذف الساكنة^(١٢) منهما . وتقول في مُهَيِّمٍ^(١٣) تصغير مُهَوِّمٍ : مُهَيِّمِيَّ^(١٤) فلا تحذف الساكنة التي قبل الآخر لثلاث يصير إلى مثل أَسِيدٍ .

(٨) في ب : أَشْبَهَ .

(٩) انظر الكتاب ، ٧٤ / ٢ .

(١٠) في اللسان (بخت) : البخت والبختية : دخيل في العربية أعجمي معرب ، وهي الإبل الخراسانية .

(١١) زيادة من ع .

باب النسب إلى ما كان من الأسماء آخره همزة

إذا كانت الهمزة في آخر اسم غير منصرف ألزمتها في النسب إبدال الهمزة فيه واواً كما فعلت ذلك في التثنية ولم تحذف الهمزة وذلك قولك في صَحراء وَرُوكاء وَزَكْرِيَاء : صَحْرَاوِي وَرُوكَاوِي وَزَكْرِيَاوِي . فإن كانت الهمزة منقلبة من ياء أو واو وهما لآمان نحو : كِسَاء وَرِداء قلت : كِسَائِي وَرِدَائِي . ويجوز أن تبدل منهما الواو فتقول : كِسَاوِي وَرِداوِي وَعِلْبَاء وَحِرْبَاء وَقُوبَاء ؛ وَمُرَّاء ، فيمن جعله من المزيث مثل كِسَاء وَرِداء . فإن كانت الهمزة لآماً قلت : قُرَائِي فصَحَّحت الهمزة وقد أُبدِلْتُ^(١) منها أيضاً الواو^(٢) . فأما مِثْلُ عَطَايَةٍ وَسِقَايَةٍ فإِنَّكَ تقول فيها^(٣) : سِقَائِي فتبدل . وَشَقَاوَةٍ : شَقَاوِي لا غير .

(١) في هـ : ابدل .

(٢) في حاشية الأصل : والهمزة في آخر الاسم على ضربين أحدهما أن تكون غير أصلية . والثاني أن تكون أصلية . فالأصلية نحو : قراء ولا

يكون فيه إلا التصحيح والقلب شاذ .

وغير الأصلية على ثلاثة أضرب :

مزيدة في نحو حمراء لأنها مبدلة من ألف التانيث وهذه يلزمها القلب إلى الواو لأنهم كرهوا أن تبقى علامة التانيث حشواً فقلبوها إلى الواو ليتغير اللفظ إذ الواو ليس من علم التانيث كما قلب الألف في حبلٍ حيث قالوا : حبلوي ، وفضلت الهمزة على الألف في نحو : حبل ، فلم تحذف لأنها متحركة والألف ساكنة .

والضرب الثاني همزة مبدلة من حرف هو أصل كهمزة كساء ، فهذه يجوز فيها التصحيح والإبدال والأحسن التصحيح لأنها مزيدة من الأصل لانقلابها عن الاسم . وأما جواز القلب فيها فلأنها أشبهت الزائدة نحو همزة حمراء من حيث أنها ليست بالأصل على الإطلاق .

والضرب الثالث همزة منقلبة عن حرف الالحاق كهمزة علباء لأن الأصل علباي على أن تكون الياء للالحاق بسرداح وكذلك حربياء وقوبياء ملحق بقرطاس ، والهمزة بدل من الياء الجارية مجرى الأصل من حيث أن حرف الالحاق يقوم مقام الحرف الذي يوازيه من الملحق به . فالياء في مزاي بمنزلة الحاء في سرداح فهذه الهمزة يجوز فيها التصحيح أو القلب والقلب قوي لأنها بالزيادة التي في نحو : حمراء أشبهت من همزة كساء . وذلك أن همزة علباء منقلبة عن حرف لين ليس من نفس الكلمة ولا ألفه قائم مقام الأصل من جهة الالحاق وهي فرع والهمزة في كساء يعود إلى حرف أصلي فصار همزة علباء دون همزة كساء بدرجة فيجوز في همزة كساء القلب ويكون الغالب التصحيح . ويجوز في همزة علباء التصحيح ويكون الأحسن القلب فالمرتبة الأولى لقراء لأنها لا تغلب إلا شاذاً . والمرتبة الثانية لكساء لأنها تغلب غير شاذ ولا يكون التصحيح أكثر لأنها منقلبة عن أصل . والمرتبة الثالثة لهمزة علباء لأن القلب يغلب عليها من حيث أنها مبدلة

بَابُ الإِضَافَةِ إِلَى مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ

اعلم أنَّ ما حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنْ مَوْضِعِ اللّامِ فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يُرَدَّ الْمَحْذُوفُ فِي الثَّنِيَةِ وَالْإِضَافَةِ أَوْ لَا يُرَدُّ . فَإِنْ كَانَ لَا يَرُدُّ فِي الثَّنِيَةِ وَالْإِضَافَةِ مِثْلُ : حِرٍّ وَدَمٍ وَغَدٍ ، فَإِنَّكَ فِي رَدِّ اللّامِ وَتَرْكِ الرُّدِّ بِالْخِيَارِ : تَقُولُ فِي غَدٍ : غَدِيَّ وَغَدَوِيَّ . وَفِي دَمٍ : دَمِيَّ وَدَمَوِيَّ [وَفِي يَدٍ : يَدِيَّ وَيَدَوِيَّ]^(١) . وَإِنَّمَا حَرَّكَتِ الْعَيْنَ مِنْ يَدٍ وَغَدٍ وَهُمَا فِي الْأَصْلِ سَاكِنَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ جَرَيَا مَتَحَرِّكَيْنِ فِي الْكَلَامِ . وَتَقُولُ فِي حِرٍّ : حِرِّيَّ وَحِرْجِيَّ إِنْ رَدَدْتَ [اللّام]^(٢) لِقَوْلِهِمْ : أَخْرَاجَ ، هَذَا قَوْلُ سِيَبَوِيهِ أَوْ قِيَاسُ قَوْلِهِ . وَفِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ يُسَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ أَصْلُهُ السَّكُونُ إِذَا رُدَّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ^(٣) . وَأَمَّا مَا رُدَّ فِيهِ اللّامُ فِي الثَّنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ بِالتَّاءِ نَحْوُ : أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَضَعَوَاتٍ^(٤) فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ : أَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ وَضَعَوِيَّ . وَمِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى فِي رَدِّ اللّامِ إِلَيْهِ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ هَمْزَةٌ وَصَلْ نَحْوُ : ابْنِ وَابْنَةٍ وَاسْمٍ فَإِنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ مِنْهُ قُلْتَ فِيهِ : بَنَوِيَّ فِي النَّسَبِ إِلَى ابْنِ وَابْنَةٍ فَרَدَدْتَ اللّامَ . وَإِنْ لَمْ تَحْذِفْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ قُلْتَ : ابْنِيَّ وَكَذَلِكَ اسْمِيَّ . فَإِنْ حَذَفْتَ قُلْتَ : سِمَوِيَّ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : سُمَوِيَّ . وَإِنْ أَضَفْتَ إِلَى اسْتِ فَحَذَفْتَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ قُلْتَ : سَتَّهِيَّ فِي الْقَوْلَيْنِ جَمِيعاً لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي الْأَصْلِ مَتَحَرِّكَةٌ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : أَسْتَاهُ ، وَأَفْعَالُ جَمْعِ فَعَلَ . فَأَمَّا مَنْ قَالَ : سَهُ فَالْإِضَافَةُ إِلَيْهَا سَهِيَّ . وَمَنْ قَالَ فِي غَدٍ : غَدَوِيَّ أَوْ غَدَوِيَّ ، لَمْ يَقْلُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى سَهٍ [لَوْ قِيلَ]^(٥) إِلَّا سَهِيَّ وَلَمْ يَقْلُ : سَتَّهِيَّ لِأَنَّ الْحَذْفَ لَيْسَ مِنْ مَوْضِعِ اللّامِ . وَتَقُولُ فِي عِدَّةٍ : عِدِّيَّ لَا غَيْرَ . وَأَمَّا بِنْتُ وَأَخْتُ فَتَقُولُ عَلَى قَوْلِ

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ب .

(٣) فيقول غَدَوِيَّ وَحِرْجِيَّ بِسَكُونِ الدَّالِ وَالرَّاءِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ .

يونس : بِنْتِي وَأُخْتِي . وفي قول الخليل وسيبويه : أَخَوِيَّ وَنَوِيَّ . وفي كِلَا : كِلَوِيَّ . وفي كِلْتَا : كِلْتِيَّ وَكِلَوِيَّ^(٦) ترد التاء إلى الأصل .

(٦) في حاشية الأصل : قوله : أبوي وأخوي يعني أنك إذا نسبت ما لا ترد لأمه في الثانية وكنت فيه بالخيار في الرد وترك الرد بل الرد أقوى ليم التعبير في النسب كان حق ما يرد في الثانية أن يجب إعادته في النسب فلا يجوز أبوي وأخوي . والهمزة في ابن واسم عاقبت لام الفعل وصارت بمنزلة العوض منه فإذا حذفها رددت اللام فقلت : بنوي . وتقول في عدوة عدي لا غير ولا تقول : عدوي لأنه ليس كشية لأن عدة إذا حذفت التاء منها بقي حرفان صحيحان والاسم المتمكن يكون على حرفين صحيحين نحو : غد ودم . والتاء في بنت ليس للتأنيث وإنما هو بدل من الواو في بنو يدلك على ذلك سكون ما قبله إذ ليس في كلامهم تاء تأنيث قبله حرف صحيح ساكن وكأنهم عدلوا فعلا إلى فعل ولم يقولوا بنت بفتح الأول والثاني من الحرفين كما كان أصل الكلمة لثلاثا يظن أن التاء للتأنيث حتى كأنه قيل بنوه ثم حذف الواو فبقي بنه وعلى بنه جاء بنات وكذلك أخت أصلها أخوة على فعلة ثم حذفت التاء وصيغ الكلمة على مثل قفل نحو أخو ثم أبدل من الواو التاء فصار أختاً . ولو لم يغيروا الصيغة وقالوا أخت بفتح الهمزة والحاء لجاز أن تظن أن التاء للتأنيث فالتغير في الموضعين دليل على أن التاء بدل من الواو الذي هو لام الفعل . يونس يقول : بنتي وأختي لأن التاء إذا لم تكن تاء تأنيث فإن هذا الإبدال لما اختص بالمؤنث جرى عفريت فكما يقال : عفريت كذلك يقال : بنتي وأختي . وأما الخليل وسيبويه فلمنها اختارا بنوي وأخوي بترك التاء ورد الواو الذي هو لام الكلمة وإعادة الكلمة إلى مثالها الذي هو فعل لأن التاء في أخت وبنت وإن لم تكن تاء تأنيث فإن هذا الإبدال لما اختص بالمؤنث جرى مجرى علم التأنيث فوجب إزالة التاء وإعادة الكلمة إلى الوزن الأول ليكون قد سقط علامة التأنيث رأساً . وقال سيبويه في موضع التاء لللاحق . يريد أن اللفظ قد صار على لفظ عدل وقفل . وقال في موضع آخر هي للتأنيث يعني أنها تغيرت للتأنيث ولولا ذلك لم تقلب الواو تاء بل كنت تتركها على أصلها من حيث أنه سكن ما قبلها فجري مجرى عرو فلما كان قبلها لا يوجد إلا في حال ما يكون الاسم

بَابُ النِّسْبِ إِلَى مَا يُحْدَفُ مِنْ آخِرِهِ

من ذلك النسب إلى ما فيه تاء التانيث نحو: طَلْحَة وَتَمْرَة تقول: طَلَجِي وَتَمْرِي وكذلك أَلْفُ التانيث تقول في حُبْلِي: حُبْلِي وَإِنْ شِئْتُ: حُبْلَوِي. فأما همزة حَمْرَاءَ فلا تُحْدَفُ في الإضافة كما لم تُحْدَفْ في^(١) الجمع بالتاء تقول: صَحْرَاوِي كما قلت صَحْرَاوَات. ومن ذلك الإضافة إلى الاسم المثنى والمجموع على حدِّ التثنية تقول في النسب إلى زَيْدَانِ وَهَيْدَات: زَيْدِي وَهَيْدِي^(٢) فأما قولهم في النسب^(٣) إلى البحرين: بَحْرَانِي، فالألف والنون فيه ليستا للتثنية^(٤) ولكن بُني الاسم على فَعْلَانِ فأُضِيفَ إليه. وحكم الجمع الذي على حدِّ التثنية حكم التثنية في الحذف تقول في رَجُلٍ اسمه زيدون: زَيْدِي. ومن قال في جمع سَنَةٍ سنهات قال: سَنَهِي، أو: سَنَوِي، وإن شِئْتُ: سِينِي. ومن قال: سِينِ قال: سِينِي^(٥). وكذلك: نَصِيْبِيْنِ وَقِنْسَرِيْنِ وَيَبْرِيْنِ على القولين [جميعاً]^(٦). وتقول في النسب إلى تَمَرَاتٍ: تَمْرِي، فتردُّه إلى الواحد، وتحذف الألف والتاء.

(١) في ب، هـ: مع.

(٢) في حاشية الأصل: المثنى والمجموع إذا سمي بهما بقي إعرابها على الحال الأولى تقول: مسلمان ومسلمون فإذا سميت بهما: جاهني مسلمان الظريف ومسلمون العاقل. فإذا نسبت إلى مسلمَيْنِ اسم رجل أو مسلمَيْنِ حذفَت الزائدتين فقلت: مسلمي، وكذا في الزيدان: زيدي. والذي دعاهم إلى ذلك أن الحرف الواقع قبل النون في مسلمان ومسلمون قد صار حرف الإعراب ووقع فيه الاختلاف الذي يقع في الحركات إذا قلت: جاهني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد. فكما حذفوا هذا الاختلاف من الاسم المنسوب إليه، كذلك حذفوا ذلك من الاسم المثنى والمجموع فقالوا في زيدان: زيدي، وذلك أن الألف في الزيدان والواو في الزيدون جريا مجرى الحركة المختلفة في زيد من وجه وتضمنتا الدلالة على الإعراب فكما لا يجوز أن يقع الإعراب على الميم في مسلمي لأجل أن الإعراب لا يقع حشوا. كذلك لا يجوز أن يقول في مسلمان اسم رجل: مسلماني، فيثبت قبل ياء النسب الحرف الذي دل على الإعراب في جميع الكلام لما يكون في ذلك من إيقاع الإعراب في حشو الكلمة والجمع بين الإعرابين وذلك نقض للأصول.

(٣) في ب: في الإضافة.

(٤) في هـ: بتثنية.

(٥) في حاشية الأصل: وسنون بمنزلة مسلمون إذا نسبت إليه حذفَت الواو والنون وهو من محذوف اللام التي لا ترد في التثنية نحو دم وغد فيجوز فيه رد اللام وترك الرد. ومن قال سنين فجعل الإعراب في النون قلت: مسلميني في النسب إليه ولا يقال: مسلموني لأجل أنهم لا يقولون: مسلمون فيجعلون الإعراب في النون مع الواو وذلك أن الواو حرف يختص بنوع من الإعراب والياء يكون للنصب مرة

فإن سَمِّيت بِتَمَرَاتٍ شَيْئاً قُلْتَ : تَمَرِيٌّ^(٧) فتركت العين مفتوحة ولم تسكن^(٨) .

ومن ذلك الاسمان اللذان يُجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد نحو : مَعْدِيكَرْب ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ^(٩) اسم رجل تحذف الآخر منهما وتنسب إلى الصدر فتقول في معديكرب : مَعْدِيٌّ وَمَعْدُوِيٌّ فيمن قال : حَانُوِيٌّ^(١٠) . وفي ذَرَابَجِرْدَ : ذَرَابِيٌّ . فأما اثنا عشر فلا يجوز أن تنسب إليه وهو اسم عدد لأنك إن^(١١) أثبت [النون]^(١٢) جمعت بين المتعاقبين وإن حذفت التيس . وإن سَمِّيت به [شيئاً]^(١٣) جاز أن تنسب إليه فتقول : ائْنِيٌّ ، وإن شئت : ثُنُوِيٌّ ولا بد من ردّ اللام . ومن ذلك الأسماء المحكية وذلك نحو : تَأَبَّطُ شَرّاً وَبَرّاً نَحْرُهُ ، فتقول : تَأَبَّطِيٌّ فتحذف المفعول وتخلع من الفعل الضمير . وقالوا في الإضافة إلى كُنْتُ : كُونِيٌّ (وإن شئت : كُنْتِيٌّ)^(١٤) .

ومن ذلك النسب إلى المضاف .

اعلم أن المضاف إليه على ضربين :

أحدهما أن يكون مضافاً إلى اسم يُقصد قصده ويتعرف المضاف به .

والآخر أن يكون مضافاً إلى اسم لا يقصد قصده ولا يختص الثاني به .

فالأول نحو : ابن الزبير وابن الصَّعِقِ وابن كُرَاعٍ تقول : زُبَيْرِيٌّ وَكُرَاعِيٌّ ، فتنسب إلى الاسم

الذي صار المضاف معرفة به .

والثاني نحو امرئ القيس وعبد القيس ، تقول : عَبْدِيٌّ وَاِمْرِيٌّ ، وَمَرْتِيٌّ . وقالوا في عَبْد

مَنَافٍ : مَنَافِيٌّ ، وكان القياس : عَبْدِيٌّ ، وكأنَّهم عدَّلوا عن القياس لإزالة اللبس .

(٧) في حاشية الأصل : وتمرات اسم رجل تحذف منه الألف والتاء فيبقى ثمر بتحريك العين فتقول : تمرِي ، ولم يقولوا : تمرَاتِي لوقوع تاء التانيث حشواً فحذف الألف والتاء لأنها زائدتان جاءتا معاً وبقي الميم على جركته في الأصل . فإن كان تمرات جمع تمره ولم تكن اسم رجل قلت : تمرِي لأن الميم في تمره ساكنة .

(٨) في د : تسكنها .

(٩) والنسب إلى خمسة عشر : خمسي لأنك تحذف عشر فيبقى خمسة فتعاملها معاملة طلحة في حذف تاء التانيث . وتقول في حضرموت حضري لأن الاسم الثاني بمنزلة تاء التانيث في كونه زيادة ضمت إلى الصدر فيمتنع وقوعه حشواً .

(١٠) في حاشية الأصل : والمضاف والمضاف إليه اسمان بمنزلة معديكرب وحضرموت فيجب أن تحذف أحدهما في النسب والواجب حذف

الثاني منها لأنه بالزائد أشبه من حيث إن تاء التانيث تقع طرفاً فإن حذفت الأول فلسبب وهو أن يكون المضاف إليه أعرف من المضاف كابن الزبير وابن كُرَاعٍ ألا ترى أن لفظ كُرَاعٍ أخص من لفظ ابن لأجل أن ابناً شائع يكون لكل واحد وكُرَاعٍ والزبير لا يكون لكل أحد لأنها علمان وإذا كان كذلك وجب حذف الأول فتقول في ابن كُرَاعٍ : كُرَاعِيٌّ ، ولو حذفت الثاني فقلت : ابني لم يعرف إذا ليس يعلم .

بابُ النسبِ إلى الجمعِ

أُبنِيَةُ الجمعِ إذا نسبت إليها لم يَخُلْ من أن يراد بها الجمع الذي تزيد عدته على الأحاد أو يراد به اسمٌ واحد وإن كان البناء بناء جمع .

فالضرب الأوَّل يقع فيه النسب إلى الواحد . وذلك قولك في النسب إلى المساجِدِ : مَسْجِدِي ، وإلى العُرَفَاءِ : عَرِيفِي وإلى الجُمُوعِ : جُمُعِي ترُدُّه إلى جُمُعَةٍ وعَرِيفٍ وَمَسْجِدٍ . وكذلك تقول في النسب إلى الفَرَاثِضِ : فَرَضِي لأنك ترُدُّه إلى فَرِيضَةٍ . فأما قولهم في الأنصارِ : أنصاري ، فلم يرُدُّوه إلى الواحد لأنَّ هذه الصفة صارت غالبية عليهم فصارت بمنزلة الأعلام كقولهم : ... نَابِغَةُ الجَعْدِيِّ^(١) .

ومن ثَمَّ قال من قال في الأبناءِ : أبنائي ، ومن رَدُّه إلى الواحد قال : بَنَوِي جعله مثل فَرَضِي . وقالوا في الأعرابِ : أعرابي ، لأنك لو رددته إلى عرب لزدت الاسم عموماً^(٢) . وتقول في النسب إلى الأنباطِ : نَبْطِي فترُدُّه إلى الواحد . وأما الضرب الثاني وهو ما يراد به اسم واحد وإن كان البناء للجمع فنحو النسب إلى مَدَائِنَ وَمَعَاوِرَ تقول : مَدَائِنِي وَمَعَاوِرِي لأن مَعَاوِرَ اسم رجل كما أن مَدَائِنَ اسم بلد . ومن ثم قالوا في الأنصارِ : أنماري وفي كِلَابٍ : كِلَابِي وفي ضِبَابٍ : ضِبَابِي . فأما قولهم في الرِّبابِ : رُبِّي فمن الباب الأول لأن الرِّباب جمع كالطوائف وواحد رُبَّة . والرُّبَّةُ : الفِرْقَةُ من الناس فإنما رُبَّة ورِباب كعُلبَة وعِلَاب وجُفْرَة وجِفَار [وقال :

عِلَابٌ إِذَا صَافَتْ جِفَارٌ إِذَا شَتَّتْ وفي القَيْظِ يَرُدُّدَنَّ السِّمَاءُ عَلَى العُشْرِ^(٣)]

(١) هذه العبارة جزء من بيت لمسكين الدارمي والبيت بتمامه :

ونابغة الجعدي بالرمْل بيتُه

عليه تراب من صفيح موضح

انظر ديوانه ٤٩ والكتاب ، ٢ / ٢٤ ، والحزاة ، ٢ / ١١٧ .

الشاهد فيه وضع نابغة اسماً علماً لم يقصد به قصد الصفة الغالبة فتلزمه الألف واللام وإنما قصد به قصد الأعلام المختصة نحو زيد وعمر فلم تدخله الألف واللام كما لا تدخل زيد ونحوه من الأعلام .

(٢) أعراب يقال فيه : أعرابي ، إذ ليس له واحد من لفظه الآن . ولا يصح أن تقول فيه : عربي حتى لا يتبادر إلى الذهن المعنى الأعم لأن

وقد يستغنون عن ياء النسب بأن يصوغوا^(٤) بناء يدلُّ على الكثرة وذلك قولهم لصاحب الثياب : ثَوَابٌ ، ولصاحب العَاج : عَوَاجٌ . وقالوا لمن يبيع البُتُوت : بَتَّاتٌ^(٥) . وقالوا : بَتِّيٌّ ، فتعاقبهما على معنى واحد يدلُّ على أنَّ المراد بأحدهما ما يراد بالآخر .

بَابُ الْعَدَدِ

اعلم أنَّ قولهم : وَاحِد اسم يجري^(١) في كلامهم على ضربين : أحدهما أن يكون اسماً . والآخر أن يكون وصفاً .

فالاسم الذي ليس بصفة قولهم واحد المستعمل في العدد نحو : وَاحِد ، اثنان ثلاثة ، فهذا اسم ليس بوصف كما أنَّ سائر أسماء العدد كذلك . ولا يجري شيء منها على موصوف على حد جري الصفة عليه^(٢) .

وأما كونه صفةً فنحو قوله عز وجل^(٣) : ﴿ إِنَّمَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُم إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٤) وَلَمَّا جَرَى عَلَى الْمُؤَنَّثِ لِحَقَّتْهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، فقال عز وجل^(٥) : ﴿ إِلَّا كُنُفٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٦) كقائم وقائمة . ومن ذلك قوله^(٧) :

فقد رَجَعُوا كَهَيِّ وَاحِدِينَ

(١) في هـ : جرى .

(٢) في حاشية الأصل : قوله : فلا يجري على موصوف على حد جري الصفة عليه ، يريد أنك لا تقول : مررت برجل ثلاثة إخوته ولا : يقوم أربعة بنوهم ، كما تصف بالواحد فتقول : مررت برجل واحد وامرأة واحدة .

(٣) في ب ، د ، هـ : قال تعالى .

(٤) الأنبياء ، ٢١ / ١٠٨ .

(٥) في ب ، د ، هـ : قال تعالى .

(٦) لقمان ، ٣١ / ٢٨ .

(٧) صدره : وضم قواصي الأحياء منهم

البيت للكيت . ديوانه ، ١٢٢ / ٢ ، وشرح المفصل ، ٣٢ / ٦ ، واللسان (وحد) ، ولبضاح شواهد الإيضاح ، ق ٨٩ .

استشهد أبو علي بعجزه . الشاهد فيه إنه جمع واحدا الصفة على واحدتين ، لأنه بمعنى منفردتين فيجمع مذكروه بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب ، وبالألف والتاء في المؤنث . ولم أراد به واحداً المصنوع للعدد لم يحث تشتهه ولا جمعه . مائة اهـ ، الست الفذ .

فأما تكسيرهم له على فُعْلان في قوله^(٨) :

يَحْمِي الصَّرِيْمَةُ أَحْدَانُ الرَّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ

فلأنه وإن كان صفة فقد يستعمل استعمال الأسماء فكسروه على فُعْلان ، كما قالوا : رَاعٍ ورُعْيَان فجعَلوه كَجَاجِرٍ وَحُجْزَان ، كما جعلوا الأباطح بمنزلة [الأفاكل]^(٩) والأرامل . وقد استعملوا أَحْدًا بمعنى واحد الذي هو اسم وذلك قونهم : أَحَدٌ وعشرون . وفي التنزيل : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١٠) . وقد أنشؤه على غير بنائه فقالوا : إحدى وعشرون ، وإحدى عشرة ، واستعملوه مضموماً إلى غيره . قال أبو عمر^(١١) : لا يقولون^(١٢) : رَأَيْتُ إِحْدَى ، ولا : جَاءَنِي إِحْدَى ، حتى يُضَمَّ إلى غيره . وقال أحمد بن يحيى^(١٣) : وَاحِدٌ وَأَحَدٌ ووَحَدٌ بمعنى واحد ، والحادِي في نحو : الحَادِي عَشَرَ ، كأنه مقلوب الفاء إلى موضع اللام . وإذا أُجْري هذا الاسم على القديم سبحانه جاز أن يكون الذي هو وصف كالعَالِمِ والقَادِرِ ، وجاز أن يكون الذي هو اسم كقولنا شَيْءٌ . ويقوي الأوَّلُ قوله تعالى : ﴿وَالْهَكَمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(١٤) .

وقولهم : اثنان محذوف موضع اللام كما أن قولهم : اثنان كذلك . وللمؤنث اثنان ، كما تقول : اثنان . وإن شئت [قلت]^(١٥) : ثنتان ، كما تقول : بنتان . وقالوا في جمع الاثنين : أثناء . وما بعد الاثنين من أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة تلحقه تاء التأنيث إذا كان للمذكر لأن أصل العدد وأوَّله بالهاء والمذكر أوَّلُ فحملوه على ما يحافظون عليه في كلامهم من المشاكلة وتثنية منه الهاء إذا كان للمؤنث فيجري الاسم مجرى عَنَاقٍ وَعُقَابٍ ونحوهما من المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث فتقول : ثلاثة رجال وخمسة حمير ، وخمسة نساء وسبعُ آتَنِ وثمانِي أُعْغَبٍ . تثبت الياء في ثمانِي في اللفظ والكتاب لأن التنوين لا يلحق مع الإضافة فتسقط الياء لاجتماعها معه كما تسقط في^(١٦) : هذا قاضٍ فاعلم . وإذا جاوز العدد العشرة من المذكر والعشر من المؤنث ضمنت إلى

(٨) البيت للملك بن خالد الخناعي ويروى لأبي ذؤيب الهذلي . انظر ديوان الهذليين ، ١ / ٢٢٧ ، وشرح المفصل ، ٦ / ٣٢ ، واللسان ، (وحد) ، وشرح شواهد الإيضاح ، ق ٤٣ .

قال ابن بري : وأحدان جمع واحد الذي يراد به الصفة مثل حاجز وحجزان وراع ورعيان لما استعمل استعمال الأسماء جمع جمعها . قالوا : هذا واحد الناس ، وواحد العشيرة أي مقدمهم ورئيسهم ، لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيروها ، ولا يكون جمع واحد الذي يراد به العدد لأنه لا يكسر . وفي أحدان الرجال معنى التعظيم والمدح أي مشاهير الرجال وشجعانهم .

(٩) زيادة من د .

(١٠) الإخلاص ، ١١٢ / ١ .

(١١) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري . كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة . توفي سنة ٢٢٥ . البيهقي ، ٢ / ٨ .

(١٢) في هـ : لا يقال .

(١٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني المعروف بشعلب . إمام الكوفيين في النحو واللغة . توفي سنة ٢٩١ ببغداد .

الكلمة اسماً وبنيتها على الفتح فقلت : أحد عشر درهماً ، وإحدى عشرة امرأة ، واثننا عشر رجلاً ، واثننا عشرة امرأة ، أو ثنتا عشرة امرأة وإن شئت : عشرة بكسر الشين . ورأيت اثني عشر رجلاً ، ومررت باثنتي عشرة امرأة ، وثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة ، تلحق الهاء الآخر من الاسمين في المؤنث وتنزعها من الصدر فتقول : ثلاث عشرة امرأة ، وإن شئت : عشرة . وتلحقها في المذكر الأول من الاسمين وتنزعها من الآخر فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وتفسر الاسم المبني من الاسمين نحو : خمسة عشر ، بواحد منكور ولا تجمعها فتقول : خمسة عشر رجلاً^(١٧) وكذلك العشرون وما بعده من العقود إلى المائة . فأما قوله عز وجل ﴿ اِثْنَتَيْ عَشَرَ أُسْبَاطًا أُمًّا ﴾^(١٨) فليس الأسباط بتفسير ولكنه بذل من اثنتي عشرة .

ولا تدخل الألف واللام في الاسم المفسر . وقد روى أبو عمر عن أبي الحسن الأخفش أن بعض العرب يقول : الخمسة عشر الدرهم ، قال : وليس له من القياس وجه . وكذلك لا يجوز دخول الألف واللام في الاسم الثاني نحو : الخمسة العشر درهماً ، ولكن : الخمسة عشر درهماً ، لأن الاسم لا يعرف من موضعين وكذلك عرفته بعض العرب قال ابن أحر^(١٩) :

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْخَازِيَا بِهْ جُنُونًا

فعرّف الاسم الأول من الاسمين . وإذا أريد التعريف في العقد الأول نحو : ثلاثة أثواب ، وأربعة دراهم عرف الثاني فقال^(٢٠) : ثلاثة الأثواب ، وأربعة الدراهم لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتكثير^(٢١) كما اكتسب منه معنى الجزاء والاستفهام في نحو : غلام من ضربت أضرب ، وغلام من أنت . وروى الكسائي : الخمسة الأثواب . وروى أبو زيد فيما حكاه عنه أبو عمر إن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ، ولم يقولوا : النصف الدرهم ، ولا : الثلث الدرهم ،

(١٧) في الأصل : رجلاً .

(١٨) الأعراف ، ٧ / ١٦٠ . وفي حاشية الأصل : قوله : « اثنتي عشرة أسباطا » التقدير : اثنتي عشرة فرقة أسباطا ، فحذف المميز للدليل الحال عليه ، كما تقول : كم مالك ، أي كم درهماً مالك . فأسباطا نصب على البدل من اثنتي عشرة حتى كأنه جاء للبيين . وقد تقول : رأيت عشرين ظرفاً ، تريد : عشرين رجلاً ظرفاً ، فيكون ظرفاً صفة لعشرين .

(١٩) البيت لعمر بن أحر الباهلي ، انظر الكتاب ، ٥٢ / ٢ ، والحزاة ، ١٠٩ / ٣ ، وشرح المفصل ، ١٢١ / ٤ ، والحيوان ، ٣ / ١٠٩ ، ١٨٦ / ٦ ، واصلاح المنطق ، ٤٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٩٠ .

الشاهد فيه الخازيا وهو مركب من اسمين مضاف ومضاف إليه فأشبه في اللفظ : باب دار ، فعرّف الأول منها لما جعلها لمسمى واحد كثلاثة عشر ونحوه . والخازيا قال السرافي في شرح أبيات الإصلاخ هو النبات . وقال غيره : الخازيا : السذاب . والقلع : السحاب .

في حاشية الأصل : تقول : الخمسة عشر درهماً ولا تقول : الخمسة العشر ، لأن الاسم لا يعرف مرتين . فإذا كان عشر ممتزجاً بخمسة كان مرتبته مرتبة اللام في سفرجل من باقي حروفه فكما لا يجوز أن تدخل على سفرجل لامين في موضعين كذلك لا يجوز في

وامتناعه من الاطراد يدل على ضعفه . وبیت ذي الرمة يدل على خلاف ما رواه الكسائي وهو قوله^(٢٢) :

وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغُ
وكذلك بيت الفرزدق^(٢٣) :

مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

فإذا بلغ إلى المائة^(٢٤) أضيفت^(٢٥) إلى المفرد فقليل^(٢٦) : مائة درهم ، فاجتمع إلى^(٢٧) المائة ما افترق في عَشْرَةٍ^(٢٨) وتسعين من حيث كان عَشْرَ عَشْرَات ، وكان العقد الذي بعد التسعين . وكذلك : مائتا درهم ، وما بعده إلى الألف . فإذا عُرِّفَ مثل^(٢٩) : مائة درهم ومائتا درهم ، وثلثمائة درهم تعرف المضاف إليه كما تقدم . وإذا بقيت من الشهر ليلة قالوا : كَتَبْنَا سَلْخَ شَهْرٍ كَذَا ، ولم يكتبوا لليلةٍ بَقِيَتْ ، كما لم يكتبوا لليلةٍ خَلَّتْ ولا مَضَتْ . وهم في الليلة جعلوا الخاتمة في حكم الفاتحة^(٣٠) حيث قالوا : عُزَّةٌ شَهْرٍ كَذَا ، ولم يقولوا : لليلة خَلَّتْ ولا مضت لأنهم فيها بَعُدُوا ولم تَمُضْ فقالوا : سَلْخَ شَهْرٍ كَذَا . قال أبو زيد يقال : سَلَخْنَا شَهْرَ كَذَا [سَلَخًا]^(٣١) فسَلَخَ فيما يُؤْرَخُ مصدر أقيم مقام اسم الزمان .

(٢٢) البيت لذي الرمة . ديوانه ، ٤٢٢ ، والخزانة ، ١٠٣ / ١ ، والمقتضب ، ١٧٦ / ٢ ، ١٤٤ / ٤ ، واخصص ، ١٧ / ١٠٠ ، وإصلاح المنطق ، ٣٠٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٩١ .

الشاهد فيه إضافة ثلاث إلى الأثافي ، والأول نكرة والثاني معرفة بالألف واللام على حد الإضافة في العربية وهذا وجه لا خلاف في جوازه . والكوفيون يميزون : الثلاث الأثافي والأثواب فيدخلون الألف واللام على المضاف والمضاف إليه ويشبهونه بالحسن الوجه ، لأن الوجه وإن كان مجروراً في اللفظ فهو في التقدير مرفوع لأنه هو الذي حسن ، وليس المعدود مع العدد كذلك . والدليل على فساده أنهم لا يميزون ذلك في أجزاء الدرهم لا يميزون : الربع الدرهم ، على الإضافة ، ولا : الثلث الدرهم ، وأما : الثلاثة أثواب ، والخمسة دراهم ، فلا يجوز عند الفريقين .

(٢٣) البيت للفرزدق منح به يزيد بن المهلب بن أبي صفرة . ديوانه ، ٣٧٤ ، والمقتضب ، ١٧٦ / ٢ ، وإصلاح المنطق ، ٣٠٣ ، والعيني ، ٣ / ٣٢١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٩١ .

الشاهد فيه : خمسة الأشبار ، إضافة الخمسة وهي نكرة إلى الأشبار وهي معرفة بالألف واللام فاكسب منها التعريف . يقال للرجل الكامل الذي بلغ الغاية في المجد : فلان أدرك خمسة الأشبار ، فهو كلام جار على المثل . ويحتمل خمسة الأشبار أنه يريد بها منتهى حد الصغر . يقال : غلام خماسي وهو القدر الذي يقدر فيه على عقد إزاره . وقيل إنها كناية عن السيف فإن السيف الموصوفة بالكمال طولها خمسة أشبار . وقيل هي كناية عن خلال المجد وهي خمس : العفة والعقل والشجاعة والكرم والوفاء ، فهذه فضائل الأعياد .

(٢٤) في هـ : بلغت المائة .

(٢٥) في هـ : أضفت .

(٢٦) في هـ : فقلت .

(٢٧) في ب ، د ، هـ : في .

(٢٨) في د : عشر .

باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد

اعلم أن اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد على معنيين :

أحدهما أن يكون المراد بفاعل واحد من جماعة .

والآخر أن يكون فاعل كسائر أسماء الفاعلين في الأعمال .

فمثال الأول كقولنا : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة وخامس خمسة . فقولنا : ثاني من : ثاني اثنين ، بمنزلة أحد اثنين . فكما لا يجوز أن تعمل أحداً إعمال اسم الفاعل كذلك لا تعمل ثانياً ولا ثالثاً من^(١) قولك : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة وعلى هذا قوله عز وجل^(٢) : ﴿ثَانِيَانِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٣) و﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٤) .

ومثال الضرب الثاني كقولنا : ثالث اثنين وخامس أربعة ، فهذا يجري على قولك : خمس أربعة ، وثلاث اثنين ، وعلى هذا قوله سبحانه : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٥) وقوله (عز وجل)^(٦) : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾^(٧) وإذا جاوزت العشرة في هذا الباب فقلت : أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر ، فإن الاشتقاق من اسم العدد يكون على الوجه الأول ولا يكون على الوجه الثاني وهو : خامس أربعة ، لأنه لا يستقيم أن يشتق من ثلاثة عشر ونحوه فعل فيجري اسم الفاعل عليه فتقول في خمسة عشر على حد قولك : خامس خمسة : خامس عشر وسادس عشر فتفتح آخر أول الاسمين اللذين جعلا اسماً واحداً . وآخر الثاني كما فعلت ذلك بثلاثة عشر ونحوه . فإن^(٨) كان آخر الاسم الأول ياء نحو : ثاني عشر وحادي عشر أسكنته وإن كان

(١) في هـ : في .

(٢) في ب ، د : قوله تعالى . وفي هـ : سبحانه .

(٣) التوبة ، ٩ / ٤٠ .

(٤) المائدة ، ٥ / ٧٣ .

(٥) الكهف ، ١٨ / ٢٢ .

(٦) ساقطة من ب ، د .

في موضع فتح كما أسكنت في بادِي بَدَا وَقَالِي قَلَا ، ونحو ذلك ويجوز لك أن تفتح^(١) . وتقول في المؤنث : حادية عشرَ ومن قال : ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، قال : ثالثَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَحَادِي أَحَدَ عَشَرَ . وثالثُ وحادي في هذا الموضع معرب لأنك لما حذفت منه الاسم الثاني زال عنه ما كان يوجب فيه البناء من ضم أحد الاسمين إلى الآخر . وبعضهم يقول : خامسَ عَشَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وهو القياس . ومن قال : خامسُ أَرْبَعَةٍ ، لم يقل : رابعَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، ولا : رابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، لأن اسم الفاعل الجاري على الفعل لا يكون هكذا .

بَابُ مِنَ الْعَدَدِ

تقول : هذه ثلاثة أشخاص ، تذكر فتلحقُ التاء^(١) وإن عَتَيْتَ نساءً لأنَّ الشخصَ مذكَّرٌ وقد حمل في الشعر على المعنى فأنت قال^(٢) :

فَكَانَ نَصِيرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

وتقول : ثلاثة أنفُسٍ ، لأن النفس إنسانٌ وعلى هذا قرئ : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾^(٣) وزعم يونس عن رؤية : ثلاثُ أنفُسٍ ، على تأنيث النفس^(٤) وعلى هذا قرئ : « بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي »^(٥) . وقالوا : ثلاثُ أعْيُنٍ وإن كانوا رجالاً على تأنيث العين ، ويقوي ذلك قولهم في تحقير

(١) في د : الهاء .

(٢) البيت لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي . ديوانه ، ٩٢ ، والكتاب ، ١٧٥ / ٢ ، والمقتضب ، ١٤٨ / ٢ ، والخصائص ، ٢ / ٤١٧ ، والحزانة ، ٣ / ٣١٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٩٢ .

الشاهد فيه حذف تاء التأنيث من قوله : ثلاث شُخُوصٍ ، والشخص مذكر يجب معه إثبات تاء التأنيث ، لكنه لما عني بالشخص النساء حمل على المعنى فحذف كأنه قال : ثلاث نسوة ، ومثله في الحمل على المعنى كثير قال الشاعر (هو النواح الكلابي) :
وإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر
انظر الكتاب ، ١٧٤ / ٢ ، والمقتضب ، ١٤٨ / ٢ ، والخصائص ، ٤١٧ / ٢ ، والعيني ، ٤٨٤ / ٤ .
وقال القتال الكلابي :

قبائلنا سبع وأنعم ثلاثة وللسبع خير من ثلاث وأكثر
ديوانه ، ٥٠ ، والكتاب ، ١٧٥ / ٢ .
وقال الخطبة :

ثلاثة أنفُس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
ديوانه ، ٣٩٥ ، والكتاب ، ١٧٥ / ٢ .
وقال آخر (هو أبو ذؤيب الهذلي) :

تبراً من دم القتييل وبزه وقد علقت دم القتييل لإزارها
أنت الإزار على معنى الملاءة . انظر ديوان الهذليين ، ١ / ٧٧ ، واللسان ، (أزر) .

(٣) الزمر ، ٥٩ / ٣٩ .

الثَّاب من الإبل : نُيِّب ، فلم يُلْحِقُوا الهَاءَ لأنَّهُم أرادوا الجارحة . وقياس من قال : ثلاثة أنفُسٍ ، فذكرَ لأنه إنسانٌ أن يقول : ثلاثة أعْيُنٍ ، لأنَّ العين الرجل الحافظ أصحابه على الأماكن المشرفة قال^(٦) :

رَبَاءٌ شَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبَلُ

وتقول : ثلاثة دوابٍ ، إذا أردت المذكرَ لأنَّ الأصل صفة فأجرِي على الأصل وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء هذا قول سيبويه^(٧) . وروى أبو عمر عن أبي زيد أنَّ العرب تقول : ثلاث دوابٍ ذكور ، فجعلها اسماً . وأما قوله عز وجل^(٨) : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾^(٩) وَالْمِثْلُ مذكرٌ ، فلأنَّه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما على انفراده قد يوجب التأنيث فلما اجتمعا قوي التأنيث .

فأحدهما أنَّ الأمثال في المعنى حسنات كما أنَّ الشخص في قوله : ثلاث شخصٍ ، نساء . والآخر أنَّ المضاف إلى المؤنث قد يُؤنَّث وإن كان مذكراً كقول من قرأ : ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾^(١٠) . وقال ابن مقبل^(١١) :

قَدْ صَرَّحَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمَانَ وَابْتَذَلَتْ وَقَعُ الْمَحَاجِنِ فِي الْمَهْرِيةِ الدُّقْنِ

(٦) البيت للمتنخل الهذلي . ديوان الهذليين ، ٣ / ١٢٨٥ ، والأماشي الشجرية ، ٢ / ٣٣ ، وشرح المفصل ، ٣ / ٥٨ ، والحزانة ، ٢ / ٢٨٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٩٤ .

الشاهد فيه قوله : رباء شماء ، فذكر ولو جمعه على العين أو على الطليعة لقال : رباء ، كما قالوا : هو طليعة أصحابه . فرباء على هذا فعَّال وهو الرجل الحافظ لأصحابه على ربوة . يقال : ارتبأ وربأ ، فرباء كثير الارتباء لنجدته وشجاعته . ورباء صفة لما قبله . وشماء في موضع خفض بإضافة رباء إليها وهي لا تنصرف .

(٧) في حاشية الأصل : دابة فاعلة من دب يدب وليس باسم ولكنها تستعمل استعمال الأسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيقال : مررت بفرس دابة . ومن قال : ثلاثة دواب ، فذكر جرى على الأصل وهو أن يكون التقدير : ثلاثة أشياء دواب . ومن قال : ثلاث دواب ، حمل على الظاهر وأجرى الدابة مجرى الاسم المحض حتى كأنها بمنزلة غرفة .

(٨) في هـ : قوله سبحانه .

(٩) الأنعام ، ٦ / ١٦٠ .

(١٠) يوسف ، ١٢ / ١٠ . (تلتقطه بعض السيارة) هي قراءة الحسن . انظر شواذ ابن خالويه ، ٦٢ ، والاتحاف ، ٢٦٢ .

(١١) ديوانه ، ٣٠٣ ، ومعاني القرآن ، ١ / ١٨٧ ، والخصائص ، ٢ / ٤١٨ ، واللسان ، (كم وحجن وذقن) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٩٤ .

الشاهد فيه قوله : وابتذلت وقع المحاجن . أنت الوقع وهو مصدر كما أضافه إلى المحاجن وهي مؤنثة تأنيث الجماعة . ومثله قوله تعالى ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ أنت المثل لما أضافه إلى الحسنة . وقال أبو العباس البرد : هو على حذف موصوف وإقامة الصفة مقامه والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها . وقرئ : «تلتقطه بعض السيارة» ومن ذلك قولهم : ذهبت بعض أصابعه . ومن أبيات الكتاب :

والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة تضاف^(١١) إلى المجموع دون الأحاد^(١٢). وقالوا : ثلاثة أشياء ، وأشياء^(١٣) اسم مفرد على قول الخليل وسيبويه لأنها صارت بدلا من أفعال يدلُّك على ذلك تذكيرهم ثلاثة مع أن أشياء مؤنثة كطرفاء وقصباء . وقالوا : ثلاثة رجلة فجعلوا ذلك بمنزلة أشياء كأنه صار بدلا من أرجال . وقالوا : ثلاث ذود ، حيث كان [في]^(١٤) المعنى جمعا . ومثله في (الحمل على)^(١٥) المعنى : ثلاثة رهط [ونفر]^(١٦) وفي التنزيل : ﴿ تَسْعَةُ رَهْطٍ ﴾^(١٧) و (قيد)^(١٨) يضاف هذا الضرب من العدد إلى نقر وبشر وقوم^(١٩) .

= الرجز للعجاج . وقيل للأغلب العجلى . انظر الكتاب ، ٢٦ / ١ ، والمقتضب ، ١٩٩ / ٤ ، والحزانة ، ١٦٨ / ٢ ، والمعني ، ٣٩٥ / ٣ ، والخصائص ، ٤١٨ / ٢ . فأنث الطول لما أضافه إلى الليالي . ومنها :
مشين كما اهتزت رماح تسفحت
أعاليها مر السرياح النواسم
البيت لذي الرمة ديوانه ، ٦٩٥ ، والمقتضب ، ١٩٧ / ٤ ، والكتاب ، ٢٥ / ١ ، ٣٣ ، والخصائص ، ٤١٧ / ٢ ، والمعني ، ٣٦٧ / ٣ . أنث المر وهو مصدر لما أضافه إلى الرماح . ومنها :
وتشرق بالقول الذي قد أذعته
كما شرقت صدر القناة من السدم
البيت للأعشى . ديوانه ، ١٢٣ ، والكتاب ، ٢٥ / ١ . فأنث الصدر لما أضافه إلى القناة . وقال ليبيد :
ومضى وقدمها وكانت عادة
منه إذا هي عردت إقدامها
انظر ديوانه ، ٣٠٦ ، والخصائص ، ٧٠ / ١ ، ٤١٥ / ٢ . أنث الإقدام لما أضافه إلى مؤنث .
(١٢) في هـ : مضاف .

(١٣) في حاشية الأصل : اعلم أن مقصوده بقوله : والثلاثة وما بعدها تضاف إلى الجمع إنه يقال : ثلاثة أبواب وعشرة أبواب ، ولا تقول : ثلاثة درهم ، فيكون الواحد بمعنى الجمع كما كان ذلك في المنسوب نحو : عشرون درهما . فإن كان اسم مفرد اللفظ بمجموع المعنى جاز الإضافة إليه فمن ذلك أشياء لأنه فعلاء كطرفاء وقصباء . وفعلاء هذه اسم للجمع ، فإذا قلت : ثلاثة أشياء ، صار بمنزلة : ثلاثة أبواب في أنك أضفته إلى جمع . وقال : إن فعلاء هنا تنزل منزل أفعال واستدل على ذلك بتذكير ثلاثة وذلك أن أشياء مؤنثة لمكان علم التأنيث فهي كصحراء . فلو كانت أشياء في قولك : ثلاثة أشياء واحدا قام مقام جمع ، فقوله درهم في : مائة درهم ، لم يكن قائما مقام أفعال من حيث أنه جمع شيء في المعنى وجب أن يقال : ثلاث أشياء ، كما كنت تقول : ثلاث غرفة ، لو جاز أن يقع الواحد موقع الجمع نحو أن تكون غرفة بمنزلة غرف . وإذا كان الأمر على هذا علمت أن أشياء لما كانت في المعنى جمع شيء صار إضافة ثلاثة وصوابها إليها بمنزلة إضافتها إلى جمع ثوب وأتواب .

(١٤) أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لشيء على وزن لفعاء وأصلها شياء على وزن (فعلاء) فقدمت اللام على الفاء ، انظر الكتاب ، ١٧٤ / ٢ .

(١٥) زيادة من ب ، هـ .

(١٦) ساقطة من هـ .

(١٧) زيادة من د .

(١٨) التمثل ، ٤٨ / ٢٧ .

بابُ المقصورِ والممدودِ

قد كنت كتبت للخزانة (أدام الله عمارتها) ^(١) كِتَاباً في مقاييس المقصور والممدود وذكرت طرفاً من ذلك في هذا الكتاب ليكون مستقلاً بنفسه .
والمقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياء أو واو أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق .

فالتى للتأنيث نحو: بُشْرَى وَحُبْلَى وَدَعْوَى وَسَكْرَى [وَدِكْرَى] ^(٢) .
والتي للإلحاق نحو: أَرْضَى ^(٣) وَمِعْزَى ^(٤) مصروف في النكرة .

وأما المنقلبة عن الواو والياء فنحو: رَجَا وَرَحَى فَرَجَا من الواو لقولهم : رَجَوَانِ ، وَرَحَى من الياء لقولهم : رَحِيَانِ .
فمن المقصور ما يعلم قصره من جهة القياس . ومنه ما لا يعلم من جهته وإنما يُعْلَمُ بالسَّمْعِ .

فمِمَّا يُعْلَمُ قصره من جهة القياس قولهم : الصَّدَى [وهو للعطش] ^(٥) . وذلك أنك تقول :
صَدِي يَصْدِي ، والمصدر الصَّدَى ^(٦) مقصور لأنه بزنة العطش ، وكذلك الطَّوَى في الجوع لأنَّ طَوِيَّ يَطْوَى مثل غَرِثٍ يَغْرِثُ ، فكما أنَّ الغَرِثَ ^(٧) على فَعَلٍ فكذلك الطَّوَى . واسم الفاعل منهما طَيَّانٌ وَغَرَّانٌ . فصَدَيَانِ كَعَطْشَانِ ، وَطَيَّانٌ كَغَرَّانِ .

(١) ساقطة من هـ .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) الأَرْضَى : ضرب من الشجر .

(٤) المعزى جماعة الماعز . ولا تختلف العرب في صرف معزى . وهذا لفظ يدل على الجمع وليس به . انظر ابن ولاد ، ١٠٥ ،

والخصص ، ١٥ / ١٨٩ .

(٥) زيادة من ب .

ومن ذلك قولهم : مُعْطَى ، ومُسْتَرْى لأن مُعْطَى مثل مُكْرَم كما كان يُعْطَى مثل يُكْرَم ويُخْرَج . ومُسْتَرْى مثل مُخْتَقَر ، ومُسْتَرْشَى مثل مُسْتَخْرَج ، فكما أنه ليس قبل آخر اسم المفعول في مُسْتَخْرَج أَلِفٌ قبل الجيم التي هي آخر الكلمة ولا قبل الآخر من مُعْطَى ومُخْتَقَر ، فيلزم أن تقع الياء بعدها فتقلب^(٨) همزة فكذلك هذه الأسماء التي للمفعول به مقصورة .

ومما يعلم أنه مقصور ما كان من^(٩) أسماء الجمع واحده فُعْلَةٌ نحو : عُرْوَةٌ وكُلَيْةٌ ومُدَيَّةٌ تقول في جمع ذلك : عُرَى وكُلَى ومُدَى فهذا كله كظُلْمَةٍ وظَلَمَ . وكذلك : فِرْيَةٌ وفِرَى كسِدْرَةٍ وسِدر . وكذلك قُرَى [في]^(١٠) جمع قَرْيَةٍ . وحكى الرياشي^(١١) عن أبي الحسن : كَوَّةٌ وكَوَى .

وأما الممدود فما وقعت ياءه أو واوه طرفاً بعد أَلِفٍ زائدة وذلك نحو : الاستِرْشاء والاستِسْقَاء لأنهما بمنزلة الاستخراج ، فكما أن الألف منه تقع قبل اللام كذلك تقع في الاستسقاء قبل اللام فيلزم أن تُبَدَلَ من الياء الهمزة فيكون ممدوداً لوقوع الهمزة بعد الألف الزائدة وكذلك الاختِواء والاشترَاء لأنهما بمنزلة الاحتقار .

ومما يُعْلَمُ أن واحده ممدود أن ترى الجمع على أَفْعَلَةٍ نحو : أَفْنِيَّةٌ وَأَقْبِيَّةٌ^(١٢) وأُكْسِيَّةٌ . فالواحد من الأُكْسِيَّةِ كِسَاءٌ . وكِسَاءٌ كحِمَارٍ وأُكْسِيَّةٌ كأَحْمِرَةٍ . وَقَبَاءٌ كَقَذَالٍ وَأَقْبِيَّةٌ كأَقْدَلَةٍ .

ومما يعلم أنه ممدود أن يكون المصدر يراد به الصَّوْتُ ويكون مضموم الأول وذلك نحو : الدَّعَاءُ والعَوَاءُ^(١٣) لأن نظير ذلك من الصحيح الصراخ [والصياح]^(١٤) والنباح وكذلك البكاء . قال الخليل : والذين قالوا : البُكَاءُ ، فقصرُوا جعلوه كالحَزَنِ^(١٥) . وكذلك ما كان علاجاً نحو : التَّزَاءُ لأنه بمنزلة القَمَاصِ^(١٦) . وكذلك ما كان مصدراً لفاعِلَتٍ نحو : شَارَيْتُهُ شِرَاءً ومَارَيْتُهُ مِرَاءً ، لأنَّ مَارَيْتُهُ مِثْلُ : جَادَلْتُهُ جِدَالاً ، وشارَيْتُهُ شِرَاءً مثل : بايَعْتُهُ بَيْعَاءً .

ومن الأسماء ما لا يُعْلَمُ قَصْرُهُ ولا مَدُّهُ من جهة القياس كالسَّمَاءِ والمَنَى الذي يراد به القَدْرُ كما قال بعض الهذليين^(١٧) :

لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَى إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بِالْأَهَاضِيبِ

(٨) في هـ : فتقلب .

(٩) في هـ : في .

(١٠) زيادة من ب .

(١١) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي . قرأ على المازني النحو وقرأ عليه المازني اللغة . قتله الزنج بالبصرة سنة ٢٥٧ . البغية ، ٢ / ٢٧ .

(١٢) الأقبية : جمع قباء ، نوع من الثياب .

(١٣) قال ابن السكيت : كل الأصوات مضمومة كالدعاء والرغاء والعواء إلا حرفين : اللداء وقد ضمه قوم فقالوا : اللداء والغناء . انظر

المزهر ، ٢ / ١٠٧ ، والمنقوص والممدود للمفراء ، ١٢ .

(١٤) زيادة من هـ .

وما أشبه ذلك . وسأكتب منه طرفاً لتعرف^(١٨) به المسموع من غير جهة المقاييس .

فمن ذلك ما كان مقصوراً مفتوح الأول :

الْخَلَى : الرُّطْبُ فإذا ييس فهو حشيش . وَالْخَلَا فِي^(١٩) الْكَلَامِ (مَقْصُور)^(٢٠) يُقَالُ : هُوَ حُلُوُ الْخَلَا إِذَا كَانَ حَسَنَ الْكَلَامِ . أَنشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى لكَثِيرٍ^(٢١) :

وَمُحْتَرِشٍ ضَبَّ الْعَدَاوَةِ مِنْهُمْ بِحُلُوِ الْخَلَا حَرَشِ الضُّبَابِ الْخَوَادِعِ

السَّدى فِي الْبُسْرِ . وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى قَالَ : السَّدى مَا سَقَطَ [مِنْ النَّخْلِ]^(٢٢) نَهَاراً وَالنَّدى مَا سَقَطَ لَيْلاً . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : السَّدى وَالسَّتى لَفْتَانِ . الْحَشَا : طَرَفٌ مِنَ الْأَرْضِ قَالَ الشَّاعِرُ^(٢٣) :

يَقُولُ الَّذِي أُمْسَى إِلَى الْحَزَنِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الْحَشَا صَارَ الْخَلِيطُ الْمُبَايِنُ

وَالْحَشَا وَاحِدٌ أَحْشَاءِ الْجَوْفِ . وَالْحَشَى : الرُّتُوُّ وَرَجُلٌ حَشِيَانٌ ، وَفُلَانٌ فِي حَشَا فُلَانٍ وَفِي ذِرَاهِ أَيْ فِي كَنَفِهِ . [الثَّرَى : التَّرَابُ النَّدِي]^(٢٤) . وَالْقَصَا^(٢٥) : مَا حَوْلَ الْعَسْكَرِ .

وَالسَّفَا^(٢٦) : خِفَّةُ النَّاصِيَةِ تَكْرَهُ فِي الْفَرَسِ وَتَسْتَحِبُّ فِي الْبَغْلِ .

= قَالَ الْقِيسِيُّ فِي إِيضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، ق ٩٦ : الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : الْمَنَى وَهُوَ مَقْصُورٌ سَمَاعاً وَقِيَاساً .

وَقَالَ ابْنُ بَرِيٍّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، ق ٤٦ : أَرَادَ الْمَنَايَا فَحَذَفَ اضْطِرَّاراً .

وَمِثْلُهُ فِي الْحَذَفِ قَوْلُ لَبِيدٍ : « دَرَسَ الْمَنَا بَمَتَالَعِ فَابَانَ » انْظُرْ دِيَوَانَهُ ، ١٣٨ ، يَرِيدُ الْمَنَازِلَ وَلَيْسَ فِيهِ شَاهِدٌ .

(١٨) فِي هـ : يَعْرِفُ .

(١٩) فِي ع : مِنْ .

(٢٠) سَاقِطَةٌ مِنْ هـ .

(٢١) الْبَيْتُ لكَثِيرِ عَزَّةٍ . انْظُرْ دِيَوَانَهُ ، ٢٣٩ ، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرَ ، ٦٤٣ ، وَالْأَخْصَصَ ، ٨٠ / ٣ ، ٩٧ / ٨ ، ١٢١ / ١٥ ، وَالْحَكْمَ ، ٣ /

٧٤ ، وَاللِّسَانَ ، (خَلَا) ، وَالتَّاجَ ، (حَرَشَ) .

وَصَوَابُهُ : وَمُحْتَرِشٌ بِالرَّفْعِ لِأَن قَبْلَهُ :

وَإِنِّي لَمُسْتَنْزَعٌ وَمُنْتَظَرٌ بِهِمْ عَلَى هَفَوَاتٍ فَيَكْمُ وَتَتَابَعِ

وَمُحْتَرِشٌ مَعْطُوفٌ عَلَى خَبَرٍ إِنَّ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : الْخَلَا وَهُوَ اسْمٌ مَقْصُورٌ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَيَكْتُبُ بِالْأَلْفِ وَمَعْنَاهُ الْكَلَامُ الْحَسَنُ . انْظُرْ إِيضَاحَ شَوَاهِدِ

الْإِيضَاحِ ، ق ٩٦ .

(٢٢) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٢٣) الْبَيْتُ لِلْمَعْطَلِ الْهَذَلِيِّ . انْظُرْ دِيَوَانَ الْهَذَلِيِّينَ ، ١ / ٤٤٦ ، وَالْأَخْصَصَ ، ٥ / ١١٨ ، ١٢ / ٥٨ ، ١٥ / ١٦٠ ، وَاللِّسَانَ ،

(حَشَا) ، وَابْنَ وَلاَدَ ، ٣٣ .

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : الْحَشَا هُوَ اسْمٌ مَقْصُورٌ وَمَعْنَاهُ طَرَفُ الْأَرْضِ أَوْ النَّاحِيَةِ . وَيُقَالُ : هُوَ حَشَا قَوْمِهِ أَيْ فِي نَاحِيَتِهِمْ . انْظُرْ إِيضَاحَ

شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، ق ٩٧ .

(٢٤) زِيَادَةٌ مِنْ هـ .

والسَّقَى^(٢٧) : التراب . ويوم ذو سَفَيفاء لما تسفيه الريح من التراب . قال الهذلي^(٢٨) :

وَقَدْ أَرْسَلُوا فُرَّاطَهُمْ وَتَأْتَلُّوا قَلِيلاً سَفَاهاً كَالْإِمَاءِ الْقَوَاعِدِ

ومنه اشتقاق سُفَيان الاسم العلم .

فُلَانٌ صَدَى مَالٍ أَي قائم به . والصَّدَى [من] ^(٢٩) العطش ورجل صَدْيَانٌ . والصَّدَى الصوت الذي يرده الجبلُ . قال أبو زيد : أَصَمَّ الله صَدَاهُ . قال : هو السمع والدماغ وحشو الرأس . قال : وصَدَى الإنسان بدنه بعدما يموت .

وَحَسَا زَكَا . فَحَسَا : الفرد ، وَزَكَا : الزوج . وقيل^(٣٠) : هو يُخَاسِي أَي يُقَامِرُ . اللَّطَا جمع لَطَاة وهو الثقل . ألقى عليه لَطَاة . وَاللَّطَا جمع لَطَاة وهي الجبهة . وقالوا : مَا يَعْرِفُ قَطَاةً مِنْ لَطَاتِهِ^(٣١) . وَالْقَطَاة ما بين الْوَرَكَيْنِ . وقال أحمد بن يحيى يقول : لا يعرف أعلاه من أسفله من حُمَقِهِ . وَالْقَطَا جمع قَطَاة من الطير .

وَالْحَمَّا : أبو زوج المرأة . وَحَمَّ مثل أَبٍ . قال أحمد بن يحيى : وقد^(٣٢) يهمز فيقال : حَمَّءٌ . السَّمَى : الْقَدَرُ^(٣٣) . وقالوا : هو بَمَنَى فرسخ أَي : قَدَرُ فرسخ . وَالْمَنَا الذي يوزن به^(٣٤) . قال الأصمعي : هو أعجمي معرب .

وَالْحَجَا : الملجأ والمهرب . قال ابن مقبل^(٣٥) :

لَا يَحْرِزُ الْمَرْءُ أَحْجَاءَ الْبِلَادِ وَلَا تَبْنَى لَهُ فِي السَّمَوَاتِ السَّلَالِيمُ

(٢٧) السقى : مقصور يكتب بالياء لأنه يقال : سفت الريح تسقى سفيا . انظر ابن ولاد ، ٦٠ ، ومجالس ثعلب ، ٨٦ / ١ ، واللسان ، (سقى) .

(٢٨) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر ديوان الهذليين ، ١ / ١٩٢ ، ومجالس ثعلب ، ٨٧ / ١ ، والمقاييس ، ١ / ٦٠ ، وابن ولاد ، ٦١ ، والمقصور والممدود ، لابن الأنباري ، ٧ ، والمخصص ، ٤٢ / ١٠ ، واللسان ، (سقى) .

الشاهد فيه سفاهة وهو اسم مقصور من ذوات الياء وهو تراب البئر والقبر . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٩٨ . الفراط : القوم المتقدمون إلى الماء ليصلحوا الدلاء والأرشية وهم في هذا البيت يحفرون قبره . ومعنى تأتلوا : أخذوا في حفر القليب . وسفاهة : ترابها وجعل تراب هذا القبر كالإمام القواعد . وإنما شبه أكداش التراب بالإمام لأن الأمة تقعد مستوفزة للعمل والحرمة تقعد مترتبة . والقواعد جمع قاعدة . والقواعد من النساء اللاتي قعدن عن الحيض والولد واللاتي قعدن عن الأزواج .

(٢٩) زيادة من هـ .

(٣٠) في هـ : وقالوا .

(٣١) المثل في مجمع الأمثال ، للميداني ٢ / ٣٠٢ .

(٣٢) في هـ : وهو .

(٣٣) المنى : القدر ، يكتب بالياء ، لأنه يقال : منى بمنى . انظر ابن ولاد ، ١١٥ .

(٣٤) والمنا الذي يوزن به مقصور يكتب بالالف لأنه يقال في تثنيته : منوان . انظر ابن ولاد ، ١١٥ ، والمقصور والممدود ، لابن الأنباري ، ١٠ .

والحَجَا جمع حَجَاةٍ وهي نَفَاخَاتِ الماء . قال الشاعر^(٣٦) :

أَقْلَبُ طَرْفِي فِي الْفَوَارِسِ لَا أَرَى حِزَاقًا وَعَيْنِي كَالْحَجَاةِ مِنَ الْقَطْرِ

الشَّرَى مصدر شَرِيَ (يشري)^(٣٧) أي غَضِبَ . وكذلك شَرِيَ الْجِلْدُ . والشَّرَى موضع تنسب الأسدُ إليه . وقد يكون قولهم : الشَّرَاةُ جمع شَارٍ من غَضِبَ وَلَجَّ وهم كأنهم يزعمون^(٣٨) أنه من قوله عز وجل^(٣٩) : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾^(٤٠) أي يبيعها . ومن ثمَّ قال قَطْرِي^(٤١) :

رَأْتُ فِتْيَةً بَاعُوا الْإِلَهَ نَفْسَهُمْ بِجَنَاحَاتِ عَذْنٍ عِنْدَهُ وَنَعِيمِ

الشَّوَى^(٤٢) : جِلْدَةُ الرَّأْسِ . والشَّوَى زُدَالُ الْمَالِ . ويقال : شَوَى مَا أَخْطَأَ دِينَ الْإِنْسَانِ أَي هَيَّنَّ .

الْقَنَّا^(٤٣) فِي الْأَنْفِ . وقال أحمد بن يحيى عن الأصمعي كلَّ خشبة عند العرب قناة وعصا .

الرَّحَى مثل النجفة قطعة (من الأرض)^(٤٤) عظيمة ورَحَى الْحَرْبِ وَرَحَى الطَّحِينَ كل ذلك

مقصور .

ومن المكسور الأول المقصور .

الْقَرَى^(٤٥) قَرَى الضَّيْفِ . والقَرَى مَا جُمِعَ فِي الْحَوْضِ مِنَ الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ تَرْدَهُ الْإِبِلُ . والقَلَى

البَغْضُ . الْحِجَا^(٤٦) الْعَقْلُ . اللَّوَى مَنْقُطَعُ الرَّمْلِ .

الْإِنَى^(٤٧) مِنَ الْبُلُوغِ مِنْ قَوْلِكَ : بَلَغَ إِذَا .

(٣٦) قال ابن بري : هو لخرنق تربي أخاها . وقيل هو لامرأة تربي ابنها واسمه حازوق . انظر شرح شواهد الإيضاح ، ق ٤٧ ،

والخصائص ، ٣ / ١٨٨ ، والمخصص ، ٩ / ١٥٠ ، ١٥ / ١٦٠ ، واللسان ، (حجا ، حزق) .

الشاهد في البيت قولها : الحجة وجمعها حجوات وهي نفاخات تعلق الماء إذا قطر فيه المطر . والحجة أيضاً القطرة من الماء . انظر

إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٩٩ .

(٣٧) ساقطة من هـ .

(٣٨) قول أبي علي : وهم يزعمون يعني الخواارج الذين يدعون الشراة .

(٣٩) في ب ، هـ : قوله تعالى .

(٤٠) البقرة ، ٢ / ٢٠٧ .

(٤١) الشعر لقطري بن الفجاءة ويكنى أبا نعمة من رؤوس الخواارج . انظر الكامل ، ١٠٤٧ ، وحاسة ابن الشجري ، ٥٩ ،

والخصائص ، ١٣ / ١٢٢ ، ١٥ / ١٤٨ ، واللسان ، (شري) .

استشهد به أبو علي على أن الشراة تزعم أنهم سموا بذلك لأنهم شروا أنفسهم من الله أي باعوها في ابتغاء مرضاته وأن هذا من

دعواهم وليس الأمر عند أهل الحق كذلك . وقوله : رأت يعني أم حكيم التي ذكرها أول القصيدة .

(٤٢) انظر بشأنها ابن ولاد ، ٦٧ ، والمقصود والممدود لابن الأنباري ، ٥ .

(٤٣) القنا احديداً في الأنف وألفه منقلبة عن الواو لأنه يقال امرأة قنواء . انظر ابن ولاد ، ١٠٠ ، والمخصص ، ١٥ / ١٦٣ .

(٤٤) ساقطة من هـ .

والمعنى واحد الأمعاء وهو واحد وليس بجمع . وقول القطامي^(٤٨) :

وَمَعَى جِيَاعًا

إنما وضع الواحد [فيه]^(٤٩) موضع الجمع كما أن ما أنشدته أبو زيد :

يُبَيِّتُهُمْ دُو اللَّبِّ حِينَ يَرَاهُمْ بِسِيَمَاهُمْ بِيضًا لِحَاهُمْ وَأَصْلَعًا^(٥٠)

وضع الواحد فيه موضع الجمع^(٥١) . والمعنى من الأرض مَسِيلٌ ماءٍ ضَيِّقٌ صغير .

وَقَوْمٌ عَدَى^(٥٢) أَي غُرَبَاء . ومكانٌ سَوَى^(٥٣) أَي عَدَلٌ بين الموضعين . والأعداء يقال فيهم :

عَدَى وَعَدَى .

وَالْغِنَى خِلَافُ الْفَقْرِ . والغناء في الصوت ممدود . وقرئ على أبي إسحاق^(٥٤) لحميد وأنا حاضر

أسمع :

عَجِبْتُ لَهَا أَنِّي يَكُونُ غِنَاؤُهَا فَصِيحًا وَلَمْ تَقْفَرْ بِمِنْطِقِهَا فَمَا^(٥٥)

(٤٨) وتماه :

كَانَ نَسُوجُ رَحْلِ حِينَ ضَمْتُ حَوَالِبَ غُرَزَا وَمَعَى جِيَاعًا

انظر ديوانه ، ٤١ ، والمخصص ، ١٥ / ١٧ ، ١٣ / ١٧ ، واللسان ، (معى) ، والمقصود والممدود لابن الأنباري ، ٢٢ .

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٠) : هذا البيت للقطامي واسمه عمير بن شيم بن عمرو من بني تغلب .

الشاهد فيه قوله : معى جياعا ، وضع معى موضع الأمعاء لما وصفه بالجمع حملاً على المعنى وهو اسم مقصور لانه ياء لأن تثنيته

معيان ، مذكر وحكى فيه التانيث من لا يوثق به . وهو واحد أقامه مقام الجمع مثل قوله تعالى ﴿ ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ الحج ، ٢٢ / ٥ .

والمعنى معى الفأرة : ضرب من ردى تمر الحجاز . وقال أبو حنيفة : المعى سهل بين صليين قال ذو الرمة :

بصلب المعى أو برقة الشور لم يدع لها جدة جول الصبا والجنائب

انظر ديوانه ، ٧٥ .

(٤٩) زيادة من هـ .

(٥٠) البيت للأسود بن يعفر . ديوانه ، ٤٧ ، ونوادير أبي زيد ، ١٦٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٠ .

الشاهد فيه قوله : وَأَصْلَعًا ، وكان وجه الكلام وصلماً ، لانه معطوف على قوله : بِيضًا ، إلا أنه وضع الواحد موضع الجمع اكتفاء

بعلم السامع .

(٥١) في هـ : الجميع .

(٥٢) انظر بشأنها الكتاب ، ٢ / ٣١٥ ، والمقتضب ، ١ / ٥٤ ، والمنصف ، ١ / ١٩ .

(٥٣) انظر بشأنها الكتاب ، ١ / ٣٥٩ ، والمخصص ، ٥ / ١٥١ ، وابن ولاد ، ٦٣ .

(٥٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج تلميذ المبرد . توفي في جمادى الآخرة سنة ٣١١ . البغية ، ١ / ٤١١ .

(٥٥) البيت لحميد بن ثور الهلالي . انظر ديوانه ، ٢٧ ، والمخصص ، ١٣ / ٩ ، واللسان ، (غنا) .

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٢) : الشاهد فيه قوله : غَنَاؤُهَا وهو من الصوت ممدود . والعرب تختلف في

صوت الحمام فكان بعضهم يجعله غثاء وكان بعضهم يجعله نباحاً . وتزعم أنها تنوح على الهديل وهو فرخ كان على عهد نوح فأتت ضيعة

وعطشا قالوا فليس من حمامة إلا وهي تبكي عليه . ولذلك قال الآخر :

ونسوج الحمامة تسدعو هديلا

يسذكر نيك حنين العجول

وَالْعَنَاءُ مِنَ الْكَفَايَةِ وَالْجُزْءِ مَفْتُوحٌ مَمْدُودٌ .
وَالشَّرَى مُصَدَّرٌ شَرِّتٌ يَكُونُ لِلْبَيْعِ وَيَكُونُ لِلشَّرَاءِ . وَالرَّبَا^(٥٦) الْمُنْهَى عَنْهُ . وَالْقَلَى الْبُغْضُ .
وَالصَّبَا مِنْ صَبَوْتُ . وَالْكِبَا الْكُنَاسَةُ (وَتَشْبِيهُ كِبَوَانِ)^(٥٧) .

وَمِنَ الْمَضْمُونِ الْأَوَّلِ الْمَقْصُورُ :
السَّرَى : السَّيْرُ بِاللَّيْلِ . وَالتَّقَى مِنَ التَّقْوَى . وَالْوَاوُ فِي التَّقْوَى مُنْقَلِبَةٌ مِنَ الْيَاءِ . وَالْهُدَى مُصَدَّرٌ
هَدَيْتُهُ فِي الدِّينِ هُدًى يَذْكُرُ وَيُؤْنِتُ . وَالضُّحَى . وَالسُّدَى : الْمُهْمَلُ . وَقَالَ تَعَالَى^(٥٨) : ﴿ أَيْحَسِبُ
الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾^(٥٩) وَالرُّقَى جَمْعُ رُقِيَّةٍ . وَالْمُدَى جَمْعُ مُدَّةٍ . وَأَمَّا الطُّلَى فَرَزَعٌ سَيَّوِيهِ
عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ^(٦٠) أَنْ وَاحِدَهُ طُلَاةٌ^(٦١) . وَالْمُهْمَا جَمْعُ مَهْمَاً وَهُوَ مَاءُ الْفَحْلِ فِي رَحِمِ النَّاقَةِ وَهُوَ فِي
تَقْدِيرِ الْقَلْبِ .

وَمِنَ الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ الْمَمْدُودُ :
السَّوَاءُ وَسَطُ الشَّيْءِ . وَالرَّهَاءُ الْمَتَسِعُ مِنَ الْأَرْضِ . وَالرَّهْوُ الْمَرَأَةُ الْوَاسِعَةُ .
الضُّحَاءُ وَهُوَ لِلْأَيْلِ بِمَنْزِلَةِ^(٦٢) الْغَدَاءِ لِلْإِنْسَانِ .
الْغَبَاءُ مِنْ غَبِيَ يَغْبِي غَبَاءً وَغَبَاوَةً .
الذَّمَاءُ بَقِيَّةُ النَّفْسِ . وَيُقَالُ لِلضَّبِّ : مَا أُبْطِأَ ذِمَاءَهُ ، أَيِ : مَا أُبْطِأَ خُرُوجَ نَفْسِهِ .
(قَالَ)^(٦٣) أَبُو عُبَيْدَةَ : الْقَوْمُ عَلَى بَوَاءٍ أَيْ عَلَى سَوَاءٍ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الْبَوَاءُ التَّكَافُؤُ وَكَلَا
التَّفْسِيرِينَ يؤولُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ .
وَجَارِيَةٌ بَيْنَةَ الْجَرَءِ . وَالثَّلَاءُ الْحَوَالَةُ . أَتَلَيْتُ فَلَانًا عَلَى فَلَانٍ (إِذَا)^(٦٤) أَحْلَتْهُ .
وَالْبَلَاءُ^(٦٥) مِنَ الْخَبَرَةِ . وَالْبَلَاءُ مِنَ الْإِنْعَامِ . قَالَ الْأَخْفَشُ : الْبَلَاءُ ثُمَّ الشَّنَاءُ .

= فجعل صوتها غناء .

وجمع أبو العلاء المعري بين المعنيين فقال :

أبكت تلکم الحمامة

أم غنت على فرع غصنها المياد

(٥٦) الربا مقصور يكتب بالالف في مذهب البصريين لأنه من ربا يرو . ويحيز الكوفيون كتابته بالياء لمكان الكسرة في أوله . انظر ابن ولاد .

٥٦ ، والمقصود والممدود لابن الأنباري ، ٢١ .

(٥٧) ساقطة من ع ، هـ .

(٥٨) في ب ، د ، ع : قال الله سبحانه .

(٥٩) القيامة ، ٣٦ / ٧٥ .

(٦٠) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر كان إماماً في العربية . لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء .

أخذ عنه سيويه والكسائي ويونس . البغية ، ٧٤ / ٢ .

(٦١) انظر الكتاب ، ١٨٤ / ٢ .

واللَّفَاء^(٧٦) دون الحق . يقال : رَضِيتُ مِنَ الْوَفَاءِ بِاللَّفَاءِ . وَالْغَلَاءُ غَلَاءُ السَّعْرِ .
 وَالْهَبَاءُ^(٧٧) مِنَ الْهَبْوَةِ وَالتَّرَابِ . وَالْبَرَاءُ^(٧٨) مِنْ بَرِئْتُ . نَحْنُ الْبَرَاءُ مِنْكَ . وَالْبَرَاءُ آخِرُ لَيْلَةٍ فِي
 الشَّهْرِ . وَالْخَفَاءُ مُصَدَّرُ خَفِيَ الشَّيْءِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ . وَالْبَقَاءُ مُصَدَّرُ بَقِيَ . وَقَالُوا : بَرِحَ الْخَفَاءُ أَيِ
 صَارَ الْخَفِيُّ فِي بَرَاخٍ فَزَالَ خَفَاؤُهُ .
 وَالْقَبَاءُ^(٧٩) وَقَدْ تَقَبَّى الرَّجُلُ إِذَا لَبَسَ الْقَبَاءَ .
 وَمِنَ الْمَكْسُورِ الْأَوَّلِ الْمَمْدُودُ :
 رَجُلٌ هِدَاءٌ وَهِدَانٌ^(٨٠) : التَّكْسُّ الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ . وَالْجِثَاءُ^(٨١) جَمْعُ جِثَاوَةٍ [وَهُوَ]^(٨٢) وَعَاءُ
 الْقَدْرِ . وَالْكِبَاءُ^(٨٣) الْعُودُ الَّذِي يَتَبَخَّرُ بِهِ . قَالَ الْمَرْقَشُ^(٨٤) :

فِي كُلِّ مُنْسَى لَهَا مِقْطَرَةٌ فِيهَا كِبَاءٌ مُعَدٌّ وَحِمِيمٌ

الْبِغَاءُ^(٨٥) الزَّنا وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ ﴾^(٨٦) . وَالْإِبَاءُ^(٨٧) (مصدر)^(٨٨)
 مِنْ أُبَيْتَ عَلَيْهِ . وَالْعِشَاءُ مِنَ الْوَقْتِ . وَإِزَاءُ الشَّيْءِ حِذَاؤُهُ^(٨٩) . وَفُلَانٌ إِزَاءٌ مَالٍ إِذَا كَانَ حَسَنَ الْقِيَامِ
 بِهِ . وَالرَّشَاءُ^(٩٠) الْحَبْلُ . وَالرَّوَاءُ^(٩١) حَبْلٌ وَيَجْمَعَانِ أَرْضِيَّةً وَأَرْوِيَّةً . وَالْخِلَاءُ فِي الْإِبْلِ بِمَنْزِلَةِ^(٩٢)
 الْحِرَانِ فِي الْحَافِرِ (خاصة)^(٩٣) وَاللَّجَانُ فِي كُلِّ دَابَّةٍ . وَاللَّجُونُ الْحَرُونَ . وَالْخَفَاءُ^(٩٤) كِسَاءٌ يُلْبَسُ

(٦٦) انظر ابن ولاد ، ١٠٨ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٤٣ ، واخصص ، ٢٤ / ١٦ .

(٦٧) انظر ابن ولاد ، ١٣٢ ، واخصص ، ٢٢ / ١٦ .

(٦٨) انظر ابن ولاد ، ١٦ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٤٠ ، واخصص ، ١٣٣ / ١٥ .

(٦٩) انظر ابن ولاد ، ١٠٤ ، واخصص ، ٢٢ / ١٦ .

(٧٠) انظر ابن ولاد ، ١٣٢ - ١٣٣ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٤٨ ، والاشتقاق لابن دريد ، ١٧٢ ، وإصلاح

المنطقي ، ١٥٦ ، واخصص ، ٢٧ / ١٦ .

(٧١) وقيل : جَاءَ الْقَدْرُ بِالْيَاءِ انظر ابن ولاد ، ٣٢ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٢ ، واخصص ، ٢٨ / ١٦ .

(٧٢) زيادة من ب .

(٧٣) انظر ابن ولاد ، ١٠٦ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٠ .

(٧٤) البيت للمرقش الأكبر واسمه ربيعة بن سفيان . انظر اخصص ، ١١ / ١٩٨ ، واللسان ، (تطر) .

استشهد به أبو علي على مد الكياء الذي هو عود البخور . يقال : كبيت ثوبي تكية إذا بخرته .

قوله : فيها كياء معد ، جملة في موضع الصفة لمقطرة . وهم معطوف على مقطرة . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٢ .

(٧٥) انظر اخصص ، ٣٣ / ١٦ ، واللسان ، (بغى) .

(٧٦) النور ، ٣٣ / ٢٤ .

(٧٧) انظر المنقوص والممدود للفراء ، ٤٣ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥١ .

(٧٨) ساقطة من ب .

(٧٩) انظر ابن ولاد ، ١٤ ، واخصص ، ٢٥ / ١٦ ، ٢٦ .

(٨٠) انظر ابن ولاد ، ٥٨ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٤٥ .

وَطَبَ اللَّبَنُ . وَالْوِكَاءُ^(٨٥) خِيَطٌ يُشَدُّ بِهِ السَّقَاءُ وَيُقَالُ : أُوكِيتُ السَّقَاءُ . وَالْعِفَاءُ^(٨٦) الْوَبْرُ وَصَغَارُ رِيشِ النِّعَامِ . وَالْعِفَاءُ جَمْعُ عَفَاً (وَهُوَ)^(٨٧) الْجَحْشُ .

وَالْبِلَاءُ^(٨٨) مَصْدَرُ بَالَيْتٌ بِهِ مُبَالَاةٌ وَبِلَاءٌ عَنْ أَبِي زَيْدٍ . وَالشِّفَاءُ الدَّوَاءُ .
وَمِنْ الْمَضْمُونِ الْأَوَّلِ الْمَدْدُودُ :

الْعَنَاءُ^(٨٩) مَا جَاءَ بِهِ السَّيْلُ . وَالرُّخَاءُ^(٩٠) الرِّخْوُ . وَصُدَّاءُ^(٩١) حَيٍّ مِنَ الْيَمَنِ . وَدُكَاءُ^(٩٢) اسْمٌ (مِنْ) أَسْمَاءِ^(٩٣) الشَّمْسِ غَيْرِ مَصْرُوفٍ^(٩٤) لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّنَائُثِ .
وَالْهَرَاءُ الْكَلَامُ غَيْرِ الْمُصِيبِ قَالَ الشَّاعِرُ^(٩٥) :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمُطِيقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ

وَالرَّوَاءُ^(٩٦) حُسْنُ الْمَنْظَرِ يَكُونُ مِنَ الرَّيِّ وَمِنْ رَأَيْتُ . وَالْجُمَاءُ^(٩٧) مَحْزَرَةُ الشَّيْءِ . هُمْ جُمَاءُ مَائَةٍ وَزُهَاقُهَا . وَالْهَذَاءُ مِنَ الْهَذْيَانِ . وَالرَّهَاءُ^(٩٨) قَرْيَةٌ . وَقُعَالٌ يَكْثُرُ فِي الصَّوْتِ نَحْوُ : الدُّعَاءُ وَالرُّغَاءُ وَالشُّغَاءُ : وَهُوَ فِي أَصْوَاتِ الضَّنَّانِ وَالْمَعَزِّ^(٩٩) . وَالْمُكَاءُ^(١٠٠) الصَّفِيرُ . وَالنِّزَاءُ^(١٠١) مِثْلُ الْقِمَاصِ .
وَمِمَّا يَدُلُّ مَقْصُوراً عَلَى مَعْنَى وَمَدْدُوداً عَلَى آخَرٍ :

(٨٥) انظر ابن ولاد ، ١٣٠ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٤٦ ، واخصص ، ١٦ / ٣٤ .

(٨٦) انظر ابن ولاد ، ٩٠ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥١ ، واخصص ، ١٦ / ٢٦ .

(٨٧) ساقطة من هـ .

(٨٨) انظر ابن ولاد ، ١٧ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٢٤ .

(٨٩) انظر ابن ولاد ، ٩٣ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٣ ، واخصص ، ١٦ / ٣٤ .

(٩٠) الرخاء : الريح اللينة . انظر المقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٣ ، واخصص ، ١٦ / ٣٦ .

(٩١) انظر المقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٥ ، واخصص ، ١٦ / ٣٥ .

(٩٢) انظر ابن ولاد ، ٥٢ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٥ ، واخصص ، ١٦ / ٣٦ .

(٩٣) ساقطة من هـ .

(٩٤) في هـ : مصروفة .

(٩٥) البيت لذی الرمة . ديوانه ، ٢٩٦ ، وابن ولاد ، ١٣٢ ، والأماشي الشجرية ، ٢ / ٧٨ ، واخصص ، ٢ / ١٢٦ ، وإيضاح

شواهد الإيضاح ، ق ١٠٣ .

الشاهد فيه قوله : هراء وهو اسم ممدود وهو الكلام غير المصيب . وقيل : الهراء الكلام الكثير .

(٩٦) انظر المقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٦ ، وابن ولاد ، ٥٣ ، واخصص ، ١٦ / ٣٦ ، وأدب الكاتب ، ٢٣٥ .

(٩٧) انظر ابن ولاد ، ٣١ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٦ .

(٩٨) قال ياقوت : الرهاء مدينة بين الموصل والشام بينهما ستة فراسخ ، سميت باسم الذي استحدثها وهو الرهاء بن البلندي بن مالك بن

دعر . انظر معجم البلدان ، ٣ / ١٠٦ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٦ ، واخصص ، ١٦ / ٣٦ .

(٩٩) قال ابن السكيت : كل الأصوات مضمومة كالدعاء والرخاء والعواء إلا حرفين : الداء ، وقد ضمه قوم فقالوا : الداء ، والفياء .

الخلاء مصدر خَلَوْتُ به . وقالوا : خَلَاؤُكَ أَقْنَى لِحَيَاتِكَ^(١٠٢) . والخَلَى الرطب . والخلاء بكسر الأول في الإبل مثل الحِرَانِ في الدَّوَاب . قال أبو زيد : خَلَا البعيرُ يَخْلأُ خِلَاءً إذا برك فلم يكذب ينهض وكذلك الناقة . والأصمعي يزعم أن الخِلَاءَ في النوق خاصة .
والعَمَاءُ^(١٠٣) الغيم [الرقيق]^(١٠٤) والعَمَى^(١٠٥) مصدر عَمِيَ . وما أحسنَ عَمَى هذه الناقة لطولها . والمَشَاء من النماء ممدود . والمَشَاء مقصور نَبْتُ قال الأخطل^(١٠٦) :

أَجَلُّوا نَجَاءً غَيَّبَتْهُمْ عَشِيَّةٌ خمائل من ذاتِ المَشَا وهُجُولُ
وكنْتُ صَحِيحَ القَلْبِ حتَّى أَصَابَنِي مِنَ اللَّامِعَاتِ المُبْرِقَاتِ خُبُولُ

أنشده أبو عمرو الشيباني : خُبُولُ بالخاء ، قال الأصمعي : هذا تصحيف وإنما هو : خُبُولُ من الجِبَل . وهي الداهية .

العَفَاءُ^(١٠٧) : محو الأثر . والعَفَا^(١٠٨) الجحش . والرَّجَاء من الأمل . والرجاء^(١٠٩) الناحية والجمع أرجاء^(١١٠) . أبو زيد : غَارَهُمُ اللهُ بَحْيًا ، إِذَا مُطِرُوا فَأَخْصَبُوا . والحَيَاءُ^(١١١) حياء الناقة ممدود عن أبي زيد والأصمعي . والحَيَاء من الاستحياء .

والفَضَاء من الأرض ما لم يحجز بين بعضه وبعض بناءً ولا شَجَرٌ ولا خَمَرٌ . ومتاع القوم فَضًى^(١١٢) أي مختلط . والعَرَاءُ^(١١٣) الفَضَاء من قوله عز وجل : ﴿ فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ ﴾^(١١٤) .

(١٠٢) مثل يضرب في ذم مخالطة الناس . انظر مجمع الأمثال ، ١ / ٢٤١ ، وجهرة الأمثال ، ١ / ٤٢٢ ، وفصل المقال ، ٣٢٥ ، والمستقصى ، ٢ / ٧٥ .

(١٠٣) انظر ابن ولاد ، ٨٢ ، والمقصود والممدود لابن الأنباري ، ٤٢ ، واخصص ، ١٥ / ١١٧ .

(١٠٤) زيادة من ب ، هـ .

(١٠٥) انظر ابن ولاد ، ٨٢ ، واخصص ، ١٥ / ١١٧ .

(١٠٦) هذان البيتان للأخطل . انظر ديوانه ، ٦٥٧ ، واخصص ، ١٢ / ١٤٦ ، ١٥ / ١٣٣ ، واللسان ، (مثنى) ، وابن ولاد ، ١١٣ .

الشاهد فيها قوله : المشا اسم نبت مقصور وهو يشبه الجزر . ويروي أبو عمرو خبول بالخاء معجمة ورواه الأصمعي بالخاء غير معجمة وهي الداهية .

(١٠٧) انظر ابن ولاد ، ٨٢ ، والمقصود والممدود لابن الأنباري ، ٣٥ ، والمنقوص والممدود للفراء ، ٢١ .

(١٠٨) انظر المقصور والممدود لابن الأنباري ، ١٥ ، والمنقوص والممدود للفراء ، ٢١ ، واخصص ، ١٥ / ١١٨ .

(١٠٩) انظر ابن ولاد ، ٥٢ ، واخصص ، ١٥ / ١٣٠ ، والمنقوص والممدود للفراء ، ١٦ .

(١١٠) في هـ : والجميع الأرجاء .

والعَرَ^(١١٥) مقصور ما قُرِبَ من الدار . والصِّفَا^(١١٦) مقصور جمع صَفَاة . والصِّفَاءُ^(١١٧) من الشيء الصَّافِي ومن الود . والأَبَى^(١١٨) داء يأخذ المِعْزَى من شُرْبِ أبوال الأَرْوَى . أَيْتُ أَبَى . والأَبَاءُ^(١١٩) ممدود القَصَبُ . اللِّوَاءُ^(١٢٠) لِيَوَاءُ الأمير ممدود . واللَّوَى^(١٢١) من الرمل مقصور .

ومما لامه همزة مفتوح ما قبلها ويسمى المقصور المهموز :

الْفَرَا^(١٢٢) : حمار الوحش . وَسَبَّأَ من قوله عز وجل^(١٢٣) : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَّأٍ بَنِيَّ يَقِينُ ﴾^(١٢٤) .

وقد أبدلوا [من]^(١٢٥) الهمزة فيهما فقالوا :

أَنْكَحْنَا الْفَرَا فَسَتَرَى^(١٢٦) . وقالوا : تَفَرَّقُوا أَيَدِي سَبَاً وَأَيَادِي سَبَاً^(١٢٧) . وَالْجَنَّا^(١٢٨) وَالْهَدَا^(١٢٩) (وهما)^(١٣٠) بمعنى [واحد]^(١٣١) . وَأَجَا^(١٣٢) لِأَحَدِ جَبَلِي طَيٍّ . وَالْمَلَأَ^(١٣٣) أَشْرَافَ الْقَوْمِ . وَالتَّبَا^(١٣٤) الخبر . وَالْحَبَا^(١٣٥) صَاحِبُ الْمَلِكِ . وَالْحَدَا^(١٣٦) جَمْعُ حَدَاةٍ لِلْفَاسِ . وَالْحَدَا بِكَسْرِ الْأَوَّلِ الرَّخْمِ . وَالْفَطَا^(١٣٧) دَخُولُ وَسْطِ الظَّهْرِ . وَالْخَطَا ، وَالْوَزَا^(١٣٨) السَّمِينُ الشَّدِيدُ الْخَلْقُ . وَالْكَلَا مِنْ الرُّطْبِ وَالْعَشْبِ .

(١١٥) انظر ابن ولاد ، ٨١ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ١٦ ، واخصص ، ١٥ / ١١٨ .

(١١٦) الصفا : الحجر الأملس . انظر ابن ولاد ، ٧١ ، ومعجم البلدان ، ٤١١ / ٣ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥ ، واخصص ، ١٥ / ١٢٥ .

(١١٧) انظر ابن ولاد ، ٧١ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٤٠ ، واخصص ، ١٥ / ١٢٥ .

(١١٨) انظر ابن ولاد ، ٨ ، واخصص ، ١٥ / ١١٦ .

(١١٩) انظر المقصور والممدود لابن الأنباري ، ٣٥ ، واخصص ، ١٥ / ١١٦ ، والمنقوص والممدود للفراء ، ٢٢ .

(١٢٠) انظر ابن ولاد ، ١٠٩ ، والمقصور والممدود لابن الأنباري ، ٤٧ .

(١٢١) انظر ابن ولاد ، ١٠٨ ، والمنقوص والممدود للفراء ، ١٧ .

(١٢٢) انظر المنقوص والممدود للفراء ، ٣١ .

(١٢٣) في ب ، هـ : قوله تعالى .

(١٢٤) القمل ، ٢٧ / ٢٢ .

(١٢٥) زيادة من ب .

(١٢٦) مثل يضرب في التحذير من سوء العاقبة . انظر مجمع الأمثال ، ٣٣٥ / ٢ ، وجهرة الأمثال ، ١٦٥ / ١ ، والمستقصى ، ٤٠٠ / ١ .

(١٢٧) المثل في الميداني ، ٢٧٥ / ١ ، وثمار القلوب ، ٢٦٩ ، وتهذيب الألفاظ ، ٥٥ ، والمنقوص والممدود للفراء ، ٣٠ .

(١٢٨) الجنأ : الخناء الظهر . انظر اخصص ، ١٦ / ١٢ .

(١٢٩) الهدأ : الخناء الظهر ودخول الصدر . انظر اخصص ، ١٦ / ١١ ، والمنقوص والممدود للفراء ، ٣٠ .

(١٣٠) ساقطة من هـ .

(١٣١) زيادة من ب .

(١٣٢) انظر اخصص ، ١٦ / ٩ .

(١٣٣) انظر اخصص ، ١٦ / ١٣ ، وابن ولاد ، ١١٥ ، والفصول والغايات ، ١١٠ .

(١٣٤) انظر المقصور والممدود لابن الأنباري ، ٥٧ ، واخصص ، ١٦ / ١٣ .

باب المذكر والمؤنث

أصل الأسماء التذكير والتأنيث ثانٍ له . فمن ثم إذا انضم إلى التأنيث في الأعلام التعريف لم ينصرف نحو امرأة سُميت^(١) بِقَدَمٍ أو زينب . وإذا انضم إلى التذكير انصرف نحو رجل يسمى^(٢) بِحَجَرٍ أو جَعْفَرٍ .

والتأنيث على ضربين : تأنيث حقيقي وتأنيث غير حقيقي .
فالحقيقي ما كان بإزائه ذكر نحو امرأة ورجل وناقـة وجمـل وعيـر وأتان وحـمل ورجـل وجـدي وعناق .

وغير الحقيقي ما لحق اللفظ فقط ولم يكن تحته معنى له وذلك نحو البشري والذكرى وطرفاء وصحراء وغُرْفـة وظُلْمـة وقدر وشمس ودار ونار . فتأنيث هذه الأشياء تأنيث لفظ لا تأنيث حقيقة .
فما كان من التأنيث حقيقياً فإن تذكير فعله إذا تقدّم فاعله لا يسوغ في الكلام وحال السعة وذلك نحو : سَعَتِ المرأة ، وذهبت سلمى ، وقعدت أسماء ، فتلزم العلامة على حسب لزوم المعنى وحقيقته لِتُوْذَنَ أَنَّ المسند إليه الفعل مؤنث وعلى هذا قالوا : قاما غلاماك ، ويعصرن السليط أقاربه^(٣)

(١) في ب : سميتها .

(٢) في ب : سمى .

(٣) هذا بعض بيت للفرزدق والبيت بكامله :

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

ديوانه ، ٥٠ ، والكتاب ، ٢٣٦ / ١ ، والحزانة ، ٣٨٦ / ٢ ، ٢٩٣ / ٣ ، ٣٣٤ ، ٥٥٤ / ٤ ، والأمالي الشجرية ، ١٣٣ / ١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٤ .

الشاهد فيه قوله : يعصرن ، فإن بضمير الأقارب في الفعل وهو مقدم على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، فثنى الضمير في الفعل وجمعه مقدماً ليدل أنه لاثنين أو لجماعة كما تلحقه علامة التأنيث دلالة على أنه لمؤنث . والشائع في كلامهم افراده لأن ما بعده من الاثنين والجماعة يغني عن تثنيته وجمعه .

وأما تأنيثه فلازم لأن الاسم المؤنث قد يقع للمذكر . ويحتمل وجهين غير هذا : الوجه الأول وهو أن يكون يعصرن خبراً مقدماً كأنه قال : أقاربه يعصرن السليط ، فقدم للضرورة .

إلا أن الأحسن هنا ألا يلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع لأن التثنية والجمع لا يلزمان لزوم التأنيث الحقيقي . وقد جاء في الشعر^(١) :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سَوَّءٍ

وكان الذي حسن هذا^(٢) الفصل الذي وقع بين الفاعل وفعله بالمفعول وعلى هذا حكوا في الكلام : حضر القاضي اليوم امرأة^(٣) .

فإن كان التأنيث غير حقيقياً جاز تذكير الفعل الذي يسند إليه متقدماً نحو قوله عز وجل^(٤) : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾^(٥) ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾^(٦) ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٧) ﴿ وفي أخرى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(٨) ﴿ و﴿ فَأَخَذَتْهُمْ الصَّيْحَةُ ﴾^(٩) . فإن قال : موعظة جاءنا ، كان أقبح من : جاءنا موعظة ، لأن الرواجع ينبغي أن تكون على حد ما يرجع إليه وقد جاء ذلك في الشعر قال^(١٠) :

فَلَا مُرْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

= والسليط : دهن السمسم ، وهو هنا الزيت خاصة لأن الشام كثيرة الزيتون .

وحوران من مدن الشام . وأنت الأقارب لأنه أراد الجماعات .

(٤) عجزه : على باب استها صلب وشام

والبيت لجرير يهجو الأخطل وصغره تحقيراً له وكان نصرانياً . انظر ديوانه ، ٢٨٣ / ١ ، والمقتضب ، ١٤٨ / ٢ ، ٣٤٩ / ٣ ، والخصائص ، ٤١٤ / ٢ ، والأمالى الشجرية ، ٥٥ / ٢ ، ١٥٣ ، والمعني ، ٤٦٨ / ٢ ، والمفصل ، ٩٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٥ .

الشاهد فيه اسقاط علامة التأنيث الحقيقي ضرورة ، وحسنه الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول ، فقام ذلك الفصل مقام علامة التأنيث . ومثله قول الآخر :

إن امرأ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

لما فصل بين الفاعل وفعله حذف علامة التأنيث وإن كان تأنيثه حقيقياً . انظر شرح المفصل ، ٩٣ / ٥ ، والخصائص ، ٤١٤ / ٢ ، والمعني ، ٤٧٦ / ٢ ، والجمع ، ١٧١ .

وأما بيت الجران :

ألا لا تغرن امرأ نوفلية على الرأس بعدي أو ترائب وضح

ديوانه ، ١ ، والخصائص ، ٤١٤ / ٢ ، والمقتضب ، ١١٢ / ٢ ، واللسان ، (نفل) .

فليست النوفلية امرأة ، وإنما هي مشطة تعرف بالنوفلية ، فتذكير الفعل معها أحسن . وكان وجه الكلام : ولدته ، وغرته ، وهذا فيمن يعقل عزيز ، وفيما لا يعقل كثير .

وقوله : صلب وشام ، جمع صليب وجمع شامة .

(٥) في هـ : ذلك .

(٦) انظر الكتاب ، ٢٣٥ / ١ .

(٧) في ب ، هـ : قوله تعالى :

(٨) البقرة ، ٢ / ٢٧٥ .

(٩) الحشر ، ٥٩ / ٩ .

وعلى هذا قوله^(١١) :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثٌ أَذْرُعٌ وَإِصْبَعٌ
فَأَمَّا قوله عز وجل^(١٢) : ﴿وَإِذَا خَضَعَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾ ثم قال : ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(١٣) فلأنه حُمِلَ على الإرث أو لأن القسمة المقسوم .

ومثل ذلك قوله^(١٤) :

إِذْ هِيَ أُخْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِيٍّ مَكْحُولٌ^(١٥)
حملة سيويه على أن المكحول العين . وروى أبو عثمان وغيره عن الأصمعي أنه كان يتأولُه
على : إذ هي أُخْوَى حَاجِبُهُ مَكْحُولٌ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ . وروى^(١٦) أبو عثمان : العرب تقول : الأجداعُ

= والخزانة ، ٢١ / ١ ، ٣٣٠ / ٣ ، واللسان ، (بقل) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٥ .

الشاهد فيه حذف علامة التانيث مع التأخير ضرورة كما حذفها مع التقديم في المؤنث غير الحقيقي من قوله : أبقلت ، لما كان الأرض في المعنى المكان فحمل على المعنى فكأنه قال : ولا مكان أبقل إبقاها . قال أبو علي : حذف علامة التانيث في التقديم أحسن من حذفها مع التأخير لأن الاسم إذا تقدم فينبغي أن يكون العائد عليه من وقفه في التذكير أو التانيث كما كان وقفه في التثنية والجمع فكما أنه لو جمع أو نثي الاسم مقدماً عاد الذكر على ذلك الحد كذلك إذا ذكر أو أنث وليس كذلك إذا تقدم الفعل لأنه لم يسند إليه شيء فقد يجوز أن يخالف لأنه يصلح أن يسند إلى أشياء كثيرة فليس يلزم لذلك أن يكون وفقاً لشيء ألا ترى أنهم قالوا : ما جاء إلا هند ، فحملوا الكلام على المعنى على أنه : ما جاء أحد ، وإن كان اللفظ غير ذلك .

وقوله : ولا أرض أبقل إبقاها ، أفصح من قوله : أبقل الأرض . وقال غيره : إنما قبح ذلك لاتصال الفاعل المضمر بفعله وكونه كالجزة منه حتى لا يمكن الفصل بينها بما سد مسد علامة التانيث . وروى النحاس عن أبي حاتم : أرض أبقلت إبقاها بتخفيف الهمزة .

(١٤) الرجز لحميد الأرقط . انظر الكتاب ، ٣٠٨ / ٢ ، وأوضح المسالك ، ٢٣٤ / ٣ ، واللسان ، (رمى) .

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٠٦) : الشاهد فيه قوله : أجمع وكان وجه الكلام جمعا لكنه حمل على المعنى إذ القوس عود وهو تأكيد للضمير الذي في فرع وإن لم يكن جارياً على الفعل فإنه بمعنى الجاري كما قالوا : مررت بقاع عرفج كله أي خشن ، ويقوم عرب أجمعون فيكون فرع بمعنى قوي أو شديد وما أشبه ذلك من التقدير ولا يكون تأكيداً لفرع لأن فرعاً نكرة والنكرة لا تؤكد عند البصريين والكوفيين يؤكدون بها واحتجوا بقول الشاعر :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيئاً مَرْضِعاً
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلَا أَجْمَعَا

انظر حاشية الصبان ، ٧٦ / ٣ ، والانصاف ، ٢٣٩ .

(١٥) في هـ : قوله تعالى .

(١٦) النساء ، ٨ / ٤ .

(١٧) في ب : فلما قوله .

(١٨) البيت لطيف الغنوي . ديوانه ، ٥٥ ، والكتاب ، ٢٤٠ / ١ ، والمنصف ، ٨٥ / ٣ ، والمخصص ، ٣٨ / ٦ ، وشرح المفصل ،

١٠ / ١٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٧ .

الشاهد فيه تذكير مكحول وهو خبر عن العين والعين مؤنثة حمل العين على الطرف أو الجفن ، وهذا مذهب سيويه . وحمله غيره على أنه خبر عن الحاجب والتقدير عنده حاجبه مكحول بالإثمد والعين كذلك ، فلا يكون فيه ضرورة . وحمله سيويه على العين لقرب جوارها منه فيرتفع الحاجب عند سيويه بأحوى والتقدير : إذ هي أحوى حاجبه ، وعلى مذهب غيره يرتفع بالابتداء وبالإثمد يتعلق على هذا القدماء عكساً .

انكسَرْنَ، لأدنى العدد، والجدوع انكسرت، للكثير. وعلى هذا قالوا: لخمسٍ خَلَوْنَ وكذلك إلى العَشر. فإذا زاد على العَشر دخل في حدِّ الكثير فقالوا: لإحدى عشرة ليلةً خَلَتْ، وخمسة عشرة خَلَتْ. فأما فِعْلُ الجمع إذا تقدَّم الفاعل فقد يُدَكَّرُ ويؤنَّثُ لأنَّ تانيث الجمع ليس بحقيقة فمن ثَمَّ أنثت جماعة المذكر فقالوا: هِيَ الرجالُ وهِيَ الجمالُ، كما قالوا: هِيَ النساءُ وهِيَ الجدوعُ، لأنَّ هذه الجموعُ كما يُعَبَّرُ عنها بالجماعة فقد يعبر عنها بالجمع والجميع. ويدلُّ على أنَّ هذا التانيث ليس بحقيقة أنَّك لو سَمَّيتَ رجلاً بِكِلَابٍ أو كِعبٍ أو خُرُوقٍ أو عُثُوقٍ صرفته. ولو سمَّيته بعناقٍ أو أتانٍ لم تصرفه، وكذلك جاء: ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٢٠) وقال عز وجل: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ﴾^(٢١) [وقال تعالى] ^(٢٢): ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٢٣) ولو قلت: قَالَ امرأةٌ لم يستقم لأنَّ تانيثه حقيقة للفصل^(٢٤) وليس كالنسوة لأنَّ تانيث النساء والنسوة للجمع كما أنَّ التانيث في: قالت الأعرابُ كذلك، فلو لم تؤنَّثْ كما لم تؤنَّث: قَالَ نِسْوَةٌ، لكان حسناً. وعلى التذكير قول الفرزدق^(٢٥):

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ

(٢٠) آل عمران، ٣ / ٨٦.

(٢١) الممتحنة، ٦٠ / ١٢: صريح نص سيبويه أن حذف تاء التانيث من الفعل إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالماً إما يكون في الموات لا في الحيوان. انظر الكتاب، ١ / ٢٣٥. والرضي يميز ذلك مطلقاً وعلله بتغيير المفرد بحذف علامة أو قلبها. انظر شرح الكافية، ٢ / ١٥٨. والسيوطي ينقل أن الكوفيين أجازوا حذف التاء. انظر الجمع، ٢ / ١٧١.

وإذا احتكنا إلى أسلوب القرآن وجدنا آية واحدة أنث فيها الفعل والفاعل جمع مؤنث مفردة حقيقي التانيث وهي: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ النساء، ٤ / ٢٣، ووجدنا آيتين الفاعل فيها جمع مؤنث سالم مفردة حقيقي التانيث وذكر الفعل فيها وهما قوله تعالى:

﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِهَاجِرَاتُ﴾ الممتحنة، ٦٠ / ١٠.

(إذا جاءكم المؤمنات يبائعنك) الممتحنة، ٦٠ / ١٢.

(٢٢) زيادة من هـ.

(٢٣) يوسف، ١٢ / ٣٠.

(٢٤) يعني الفصل بين المذكر والمؤنث.

(٢٥) انظر ديوان الفرزدق، ٧٦٥، والكتاب، ١ / ٢٣٨، واخصص، ١٦ / ٨١، ٨٢.

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح، ق ١٠٩): الشاهد فيه حذف الهاء من طويلة وشديدة ضرورة حمل السواري والدعائم على البناء المحكم فتانيثها غير حقيقي فلذلك حسن حذف الهاء.

والدعائم واحداً دعامة وهو ما يدعم به البناء إذا مال والدعم القوة. والدعامتان خشبتا البكرة. ودعامة العشرة سيدها. وتبع ملك العرب في أول الزمان. وتبع أيضاً كل من ملك من ملوك اليمن. والسواري جمع سارية وهي الاسطوانة من حجر أو آجر. وورث مما يتعدى إلى مفعول واحد وفي هذا البيت دليل عليه. وفي الكتاب العزيز: ﴿يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ (مريم، ١٩ /

وقال آخر في فعل المُمَرَّد^(٢٦) :

وما زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَعِيفَةً وَمُضْطَلَعِ الْأَصْغَانِ مَذْأَنَا يَافِعُ

ولو قال : الْكِلَابُ نَبَحَ ، وَالْكَعَابُ انْكَسَرَ كَانَ قَبِيحاً حَتَّى تَلْحَقَ الْعَلَامَةُ كَمَا قَبِحَ : مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا وَلَمْ يَقْبَحْ : جَاءَنِي مَوْعِظَةٌ ، وَلَا : أَجَائِي مَوْعِظَةٌ وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ^(٢٧) :

فَلَمَّا تَرَنَّنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا

وهذا كأنه^(٢٨) حمل الحوادث على الحدثنان لَمَّا كانوا يقولون الْحَدَثَانُ فيريدون به الكثرة والجنس كما يراد ذلك بلفظ الجميع جُعِلَ الْجَمْعُ كَالوَاحِدِ لموافقته له في المعنى بإرادته الكثرة في اللفظين ومن ثَمَّ أَنْتَ الْحَدَثَانِ فِي الشَّعْرِ أَيْضاً لَمَّا جَازَ أَنْ يُعْنَى بِهِ مَا يُعْنَى بِالْحَوَادِثِ قَالَ^(٢٩) :

وَحَمَالُ الْمِثْنِ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانُ وَالْحَامِي النَّصُورُ

(٢٦) البيت للكتبت بن معروف الأسدي . انظر الكتاب ، ٢٣٩ / ١ ، واخصص ، ٨٢ / ١٦ .

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٠٩) : الشاهد فيه حذف هاء التانيث من قوله : محمولا لحملة إياه على الضغن إذ معناها واحد .

(٢٧) البيت للأعشى . انظر ديوانه ، ١٧١ ، والكتاب ، ٢٣٩ / ١ ، والحزاة ، ٥٧٨ / ٤ ، واخصص ، ٨٢ / ١٦ ، وابن يميمش ، ٩٥ / ٥ ، ٦ / ٩ ، ٤١ .

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١١٠) : الشاهد فيه حذف تاء التانيث من قوله : أودت ضرورة وحسن ذلك حمله الحوادث على الحدثنان لما كان مؤنثاً غير حقيقي وأكد ذلك كون القافية مردفة بالالف .

(٢٨) في ب ، ع : إنما .

باب أسماء المؤنث

الأسماء المؤنثة على ضربين :

اسم لا علامة فيه للتأنيث .

واسم فيه علامة .

فما لم تكن فيه علامة له فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك .

فأما الذي على ثلاثة أحرف فنحو : عَيْنٌ وَأُذُنٌ وَدَارٌ وَسُوقٌ وَنَارٌ . فما كان من هذا الضرب فإنه إذا حُقِرَ لحقته تاء التأنيث في التحقير وذلك نحو : أُذَيْنَةٌ وَعُيَيْنَةٌ . وفي سُوقٍ : سُوقَةٌ ، وَدَارٍ : دَوَيْرَةٌ . وإنما لحقت التاء في التحقير لأنه يَرُدُّ ما [كان] ^(١) ينبغي أن يكون في بناء المكبر فَرُدَّتْ كما رُدَّتْ اللام في نحو : يد ودم ، ونحو ذلك . ألا ترى أنهم جمعوا ما حذف التاء في مكبره من المؤنث بالواو والنون كما جمعوا ما حذف منه اللام فقالوا : أَرْضُون ، كما قالوا : سِنُونِ وَثَبُونِ . وقد تركوا رَدَّ الهاء في التحقير في حروف مؤنثة من ذوات الثلاثة شَدَّتْ عَمَّا عليه الجمهور في الاستعمال منها : حَرْبٌ ^(٢) وَقَوْسٌ وَدِرْعٌ لِدِرْعِ الحديد . وَعُرْسٌ ^(٣) وَعَرَبٌ فقالوا :

(١) زيادة من ب .

(٢) في حاشية هـ : حرب مصدر جعل اسما للمحاربة فلما صغر صغر على لفظ الأول لأنه مذكر والتصغير يرد الشيء إلى أصله ، وكذلك العرس . قال ابن الأعرابي في نوادره : الحرب تذكر وتؤنث وأنشد :

وهو إذا الحرب هفما عقابه كره اللقاء تلتظى حرايه

انظر اللسان والتاج (حرب) .

(٣) في حاشية هـ : أنشد أبو الحسن شاهدا على تأنيث العرس :

إننا وجدنا عرس الحناط كريمة منعمومة الحواط

انظر اللسان والتاج (عرس) .

قال أبو بكر بن دريد : سألت أبا عثمان عن اشتقاق العرس فقال تفاؤلا من قولهم : عرس الصبي بأمه ، إذا ألفها . انظر

الجمهرة ، ٢ / ٣٣١ .

أبو عبيدة في كتاب اللغات : عرس الصبي بأمه ، يعرس ، تقديرها : علم يعلم ، وكذلك إذا ولع بها ولزمها وكذلك : عرس الرجل

عَرَبٍ . والاسم مؤنث لقولهم : العَرَبُ العاربة .

وأما ما كان على أربعة أحرف من المؤنث فلا تلحقه التاء في التحقير وذلك قولهم في عَنَاق : عَنَيْق ، وفي عَقَاب : عَقِيب ، وفي عَقْرَب : عَقِيرَب ، كأنهم جعلوا الحرف الزائد على الثلاثة في العِدَّة وإن كان أصلاً بمنزلة الزيادة التي هي التاء فعاقبتها كما جعلوا الأصل كالزائد في يَرَمِي وَيَغْزُو وَيَخْشَى حيث حُذِفَتْ في الجزم كما حذفت الحركات الزائدة وكما جُعِلَتْ الألفُ في مُرَامَتِي بمنزلة التي في حُبَارَى وكما جُعِلَتْ الياءُ في تَحِيَّةٍ بمنزلة الأولى في عَدِيٍّ وبمنزلة الياء في حَنِيفَةٍ في قولهم : تَحَوِيٍّ . وقد شُدَّ شيءٌ من^(٤) هذا الباب أيضاً فالحقت فيه التاء وذلك وَرَاءَ وَقُدَّامَ ، قالوا : وَرَيْتَهُ مِثْلَ وَرَيْتِهِ وَقُدَّيْدِيْمَةً قال^(٥) :

وقد علوتُ قُتُوذَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمُ قُدَّيْدِيْمَةِ الْجُوزَاءِ مَسْمُومُ

ولحاق الهاء في هذا الضرب شاذٌّ عمّا عليه استعمالُ الكثرة وإنما جاء على الأصل المرفوض كما جاء القُصُوى على ذلك لِيُعْلَمَ أَنَّ الأصل في الدُّنْيَا والعُلْيَا الواوُ . وكما جاء القُودُ لِيُعْلَمَ أَنَّ الأصل في بَابِ وَدَارِ الحركة . فاما حُبَيْرَةٌ وَلَغِيغَيْرَةٌ في قول من ألحق التاء في التحقير فليس على حد قُدَّيْدِيْمَةٍ ولكن [الهاء]^(٦) على حد زنادقة وفرازنة^(٧) ومما غلبَ عليه التأنيث ولم يُعْرَفْ فيه التذكير العُقَاب^(٨) يقولون : ثلاثُ أَغْغَبٍ^(٩) غلبَ عليه التأنيث ولم يكن كالضَّيْعِ لأنَّ الضَّيْعَ ذَكَرُهَا

(٤) في هـ : في .

(٥) البيت لعلمة الفحل . ديوانه ، ٧٣ ، والمقتضب ، ٢ / ٢٧٣ ، ٤ / ٤١ ، واخصص ، ٩ / ٩٠ ، ١٦ / ٨٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١١١ .

الشاهد فيه لحاق هاء التأنيث قدام على طريق الشذوذ لأن ما كان من أسماء المؤنث على أربعة أحرف لا تلحقه علامة التأنيث لأن الحرف الرابع يقوم مقامها ألا تراهم قالوا في تحقير عقرَب : عَقِيرَب ، وعقَاب : عَقِيب ، وفي زَيْب : زَيْبِب ، وإنما جاء منبهة على الأصل كما جاء القود منبهة على الأصل ليعلم أن أصل دار ويا ب الحركة ، وكما جاء القصوى وكان حقه القصيا ليعلم أن أصل السدينا والعليا الواو .

ومثله قول الآخر :

قديديمة التجريب والحلم إنني أرى غفلات العيش قبل التجارب

البيت للقطامي ، ديوانه ، ٤٤ ، والحزانة ، ٣ / ١٨٨ ، واللسان والصحاح والتاج ، (قدم) . وينسب في أساس البلاغة (قدم) لعلمة .

هذا قول أبي علي . وقال غيره : إنما لحقت علامة التأنيث في تصغير هذين الاسمين قدام ووراء من أجل أن كل مؤنث يبين تأنيثه بفعله أو الإشارة إليه أو غير ذلك وليس لقدام ولا وراء فعل ولا إشارة إليها فلو لم تلحقها الهاء في التصغير لم يعلم أنها مؤنثتان . وقيل إنما جاءتا بتاء التأنيث من طريق أنها ظروف والظروف كلها أسماء مذكرة فلو تركت العلامة في تصغيرها لأدى ذلك إلى الالتباس .

(٦) زيادة من هـ .

(٧) في حاشية الأصل : شبه التاء في حبرة تصغير حبارى ولغغيرة تصغير لغيزى بالتاء في زنادقة وفرازنة من حيث أن التاء في حبرة عوض عن ألف التأنيث في حبارى وكذا تاء لغغيرة وكما أن التاء في زنادقة عوض من الياء في زناديق بدلالة أنه لا يقال : زناديقة ، ولكن التاء

ضِبْعَانٌ^(١٠) ولم يقولوا : ثلاثُ أَعْقَبٍ ذَكَورٌ ولا إناث ، كما قالوا : حَيَّةٌ ذَكَرٌ ، وله ثلاثُ شِيَاهٍ ذَكَورٌ ، لأنَّ العُقَاب لا يكون عندهم إلا أنثى^(١١) وهذا قول أبي الحسن .

(١٠) في حاشية الأصل : وقوله : كالضبع لأن الضبع ذكره الضبعان يعني أنه ليس كعقاب اسم مذكر من تركيبه كما يكون ضبعان من تركيب ضبع . وقالوا إن المذكر لقوة فالعقاب واللقوة بمنزلة الحمل والناقة والثانيث في العقاب حقيقي لأنها من الحيوان .

بَابُ لِحَاقِ عِلَامَةِ التَّائِيْثِ اَلْأَسْمَاءِ

العلامة التي تَلَحَقُ اَلْأَسْمَاءَ لِلتَّائِيْثِ علامتان إحداهما اَلْألف . والأخرى التاء التي تنقلب في الوقف في أكثر الاستعمال هاء وذلك نحو: تَمَرَةٌ وَقَرْيَةٌ وقائمة .
فالْألف على ضربين : ألف مفردة . وألف يلحق قبلها ألف فتقلب الآخرة منهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة .

فالْألف المفردة إذا لحقت الاسم لم تَحُلْ من أن تَلَحَقَ ببناء مختصاً بالتأنيث أو بناء مشتركاً للتأنيث والتذكير . فَمِنْ الْمُخْتَصَرِّ ما كان على فُعْلَى وهذا البناء على ضربين : أحدهما أن يكون الفُعْلَى لِلْأَفْعَلِ .
والآخر أن يكون فُعْلَى لا يكون مُذَكَّرُهُ أَفْعَلِ .

فإذا كان الفُعْلَى مؤنثاً لِأَفْعَلٍ لم يستعمل إلا بِالْألف واللام كما أنَّ مُذَكَّرَهُ كذلك وذلك قولك :
الكُبْرَى والأَكْبَرُ والصُّغْرَى والأَصْغَرُ والْوُسْطَى والأَوْسَطُ والطُّوْى والأَطْوَلُ والدُّنْيَا والأَذْنَى والعُلْيَا والأَعْلَى . وجمع الكُبْرَى إذا كُسِرَ الكُبْرُ وفي التنزيل : ﴿ إِنِّهَا لِإِخْدَى الكُبْرِ ﴾^(١) وفيه :
﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾^(٢) .

وَالْفُعْلَى إذا أُفْرِدَتْ أو جُمِعَتْ مُكْسَرَةً أو بِالْألف والتاء لم تُسْتَعْمَلْ إلا بِالْألف واللام أو بالإضافة^(٣) تقول : الطُّوْى والطُّول وطُولاها والقُصْرَى والقُصْر وقُصْرُها والطُّوليات وكذلك الأَكْبَرُونَ

(١) المدثر ، ٧٤ / ٣٥ .

(٢) طه ، ٢٠ / ٧٥ .

(٣) في حاشية الأصل : فعلى لا تستعمل إلا بِالْألف واللام أو بالإضافة نحو أن تقول : خرجت الفضلى وفضلى القوم . ولو قلت : خرجت فضلى ، لم يجوز كما لا يجوز أن تقول : خرج أفضل ، بل يجب أن تقول : الأفضل ، أو أفضلهم ، وذلك أن الأصل في هذا : زيد أفضل من عمرو ، وهذا أفضل من عديم . يقال : زيد الأفضل من بين الرجلين ، وهند الفضلى من بين المرأتين ولا يليق التنكير لأنك لا تقول : الأفضل ، حتى تكون عرفته بقولك : زيد أفضل من فلان . فإذا قلت : جاءني أفضل ، لم يكن في المعنى فائدة وكنت عدلت بالمعرفة إلى طريقة التنكير فلماذا المعنى وجب أن تكون فعلى هذه مصاحبة لما هو علم التعريف من الألف واللام أو الإضافة ولهذا أنكر

والكُبريات والأكابر وفي التنزيل : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾^(١) وفيه : ﴿ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾^(٢) وفيه : ﴿ أَكَابِرٍ مُّجْرِمِيهَا ﴾^(٣) و ﴿ وَإِذْ أَنْبَعَتْ أَسْثَقَاهَا ﴾^(٤) .
وقد استعملوا آخرَ بغير ألف ولام فقالوا : رجلٌ آخرٌ ورجالٌ آخرٌ وفي التنزيل : ﴿ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ ﴾^(٥) وكذلك أخرى وكان قياس ذلك أن يكون [بالألف واللام]^(٦) كما تقدّم . وربما استُعمل بعض هذه الصفات استعمالَ الأسماء فترَعَتْ منه الألف واللام نحو دُنْيَا في قول الشاعر^(٧) :

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ

ومن ذلك أوَّل تقول : هذا رجلٌ أوَّل ، فلا تصرف تريد : أوَّل من غيره ، فتحذف الجار مع المجرور وهو في تقدير الإثبات فلذلك لم تصرف وفي التنزيل : ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾^(٨) أي السِّرَّ وَأَخْفَى من السِّرِّ وقال^(٩) :

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا أَوْ هُزِلَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوَّلَا

= (ديوانه ، ٢٤٣ ، والمغنى ، ٢ / ٤٢٥ ، والعيني ، ٤ / ٥٣ ، وشرح المفصل ، ٦ / ١٠٠ ، ١٠٢) .

لأن فعل أنفل لا يجوز تعريتها من الألف واللام والإضافة بل لا بد من أحدهما فيها تقول : الفضلى أو فضلى النسوان ، والأولى وأولى الخيل ، ولم يخرج عن هذا إلا قولهم : دنيا وأخرى ، فإنهما استعمالا بغير لام ولا إضافة جاء بذلك الاستعمال الذي لم يمكن دفعه فقبل وخرج عن العقد الذي قررناه . فاما حسنى من قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا ﴾ البقرة ، ٢ / ٨٣ . فليس من هذا وذلك أنه مصدر وكذلك الرجعى وما أشبهه .

فأما الصغرى والكبرى فتأنيث الأصغر والأكبر فمن الواجب تعريفه باللام أو إضافته إلى ما تقدم ، فتقول : هذه الصغرى وتلك الكبرى أو هذه صغرى هاتين أو كبراهما ، ولا يجوز أن تقول : صغرى وكبرى من غير إضافة ولا تعريف باللام . وإذا كان هذا هكذا فقله : كان صغرى وكبرى ، غلط . ووجه العذر له في ذلك أن يجعل من زائدة فيصير التقدير : كان صغرى فواقعهما وكبرى فواقعهما .

(٤) الكهف ، ١٨ / ١٠٣ .

(٥) الشعراء ، ٢٦ / ١١١ .

(٦) الأنعام ، ٦ / ١٢٣ .

(٧) الشمس ، ٩١ / ١٢ .

(٨) آل عمران ، ٣ / ٧ .

(٩) زيادة من ب .

(١٠) البيت للعجاج . انظر ديوانه ، ٢٦٧ ، والخصص ، ١٥ / ١٩٣ .

استشهد به أبو علي على استعماله دنيا بغير ألف ولام تشبيها بالاسماء التي ليست صفات نحو : بشرى ورجعى لأن دنيا من الفعل التي مذكرها الأفعول لأنها مؤنث الأدن .

في حاشية الأصل : فلما : في سعي دنيا طالما قد مدت ، فسقوط الألف واللام لأجل أن دنيا وإن كانت تأنيث الأدن فلإنها قد غلبت وصارت بمنزلة الاسماء فترك اعتبار معنى التفضيل فيها كما أن الأبطح لما غلب وتنزل منزلة الاسماء جمع جمعها فقبل الأباطح كما يقال الأرامل وأشبه من هذا أن قولهم : الحسن والعباس للتعريف في الأصل ثم لما غلب صار بمنزلة الأعلام فقبل : حسن وعباس من

فلم يصرف أول لأنه صفة معناه : **أَوَّلٌ مِنْ** عامِك . وإن شئت نصبتُ **أَوَّلَا** وإن كان معناه الصفة في البيت نصَّبَ الظرف وتقديره : في عامٍ **أَوَّلٌ مِنْ** عامِك ، أي قَبْلَ عامِك ، وعلى هذا قوله عز وجل : ﴿ **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ** ﴾ ^(١٣) كما تقول : **الرَّكْبُ أَمَامَكَ** . ومن جعل **أَوَّلَا** غير وصف صرفه فقال : ما تركتُ له **أَوَّلَا** ولا آخراً كقولك : قَدِيمًا ولا حَدِيثًا . وأما ما حُكِيَ من أن بعضهم قرأ : ﴿ **وقولوا للناسِ حُسْنِي** ﴾ ^(١٤) فشاؤُ عن الاستعمال والقياس ، وما كان كذلك لم يَتَّبِعْ أَنْ يُؤْخَذَ به إلا أَنْ يكون جعلُ حُسْنِي مصدرًا كالرُّجْعَى والبُشْرَى .

وأفْعَلُ الذي مؤنَّثه الفُعْلَى يستعمل على ضربين :

أحدهما أن يتعلق به مِنْ ، فإذا كان كذلك كان المذكرُ والمؤنَّثُ والاثنين والجميع على لفظٍ واحدٍ تقول : مررتُ برجلٍ أفضلَ من عمروٍ وبامرأةٍ أفضلَ من زيدٍ ، وبرجلينِ أفضلَ من زيدٍ وكذلك الجميع وتثنية المؤنث وجمعه . فإذا دخلت الألف واللام عاقبتا مِنْ فلم تجتمع معهما تقول : زيدٌ الأفضلُ ، ولا يجوز : زيدٌ الأفضلُ من عمروٍ ، لأنَّ مِنْ إِنَّمَا تدخل لتحدث فيه ضرباً من التخصيص فإذا دخلت لام التعريف جعلت الاسم [معرفاً كالعلم] ^(١٥) بحيث توضع اليد عليه فلو ألحقت مِنْ معها كان كالنقص للتعريف الحادث باللام . وأما قول الأعشى ^(١٦) :

= الشاهد فيه قوله : عام أولًا ، وذلك أنه ترك صرف أول ، لاحتجاله أن يكون صفة يلزمها من فيكون التقدير : أول من عامك ، كما تقول : هذا أحسن من هذا . ويحتمل أن يكون منصوباً على الظرف تقديره : في أول عامك ، أي قبل عامك ، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ** ﴾ **الأنفال** ، ٤٢ / ٨ ، كما تقول : **الرَّكْبُ أَمَامَكَ** .

في حاشية الأصل : وأول فيه معنى التفضيل وإن لم يكن له فعل تقول : زيد أول من عمرو ، ويضاف نحو : زيد أول القوم ، وكذا : زيد أول رجلٍ ، لأن الواحد هنا في معنى الجمع كقولك : أول الرجال . وتقول أيضاً : زيد أفضل رجلٍ ، ولكون أول للتفضيل جرى على الواحد والجمع كقوله سبحانه : ﴿ **ولا تكونوا أول كافر به** ﴾ **البقرة** ، ٤١ / ٢ .

وكما قال : ﴿ **ولتجدنهم أحرص الناس على حياة** ﴾ **البقرة** ، ٩٦ / ٢ . فإذا ألحقت الألف واللام قلت : الأول والأول . فإذا أضفت قلت : جاءتني أولاهن ، كما تقول : فضلائهن . قال الله سبحانه : ﴿ **وقالت أولاهم لأخراهم** ﴾ **الأعراف** ، ٣٩ / ٧ . ولو قلت : جاءتني أولهن ، جاز . ومن ظن أن التانيث واجب في نحو : « قالت أولاهم » فلينظر إلى قوله : ﴿ **ولا تكونوا أول كافر به** ﴾ إذ لو كان يجب التانيث لوجب الجمع أيضاً ، كما أنه لما وجب أن تقول : جاءتني الأولى ، ولم يحسن أن تقول : جاءتني الأول ، وجب أن تقول : جاءني الأولون ، إذا عنيت الجمع .

قوله : أو هزلت في جذب عامٍ أولاً

على وجهين : أحدهما أن يكون أول صفة لعامٍ ويكون الجار مع المجرور محذوفاً كأنه قال : في جذب عامٍ أول من عامك ويكون موضعه جراً لأنه صفة مجرور كما تقول : مررت برجلٍ أفضل من زيد .

والوجه الثاني أن تجعله ظرفاً فيكون منصوباً لفظاً وتقديراً ويكون متعلقاً بهزلت كأنه قال : وهزلت أول من عامك في جذب عامٍ ما وشبهه بقوله سبحانه : ﴿ **والرَّكْبُ أَسْفَلَ** ﴾ ظرف كأنه قال : **والرَّكْبُ في أسفل منكم** ، إلا أن أسفل متعلق بالفعل المحذوف المقدر في الظرف وهو استقر وأول متعلق بنفس هزلت . وأول إذا كان اسماً نون لأنك إنما لم تصرف أول في قولك : مررت برجلٍ أول منك ، لأن فيه الوصف ووزن الفعل فقد حصل شيان . فإذا كان اسماً في قولك : ما تركت له أولاً ، وبمجزلة : فعلت قبلاً وبعداً ، لم يكن فيه إلا سبب واحد وهو وزن الفعل .

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ
فَتَعَلَّقُ مِنْ بِالْأَكْثَرِ لَيْسَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : قَوْمُكَ أَكْثَرُ مِنْ قَوْمِ زَيْدٍ ، وَلَكِنْ عَلَى حَدِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
الظرف ألا ترى تعلقه به في قول أوس^(١٧) :
فإِنَّا رَأَيْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِبْطِ يَمَانٍ مُسْهِمٍ

استشهد به على أن من ليست للمفاضلة نحو : هذا أحسن منك ، وأفضل من عمرو ، وإنما هي كالتي في قولنا : أنت من الناس
حر ، أي أنت فيهم حر ، وهذا الفرس من الخيل كريم ، فكأنه قال : لست من بينهم كالكثير حصى أو لست فيهم . ولو كانت من
التي تصحب أفعل لكان التعريف بالالف واللام في قوله : الأكثر منقوضاً بقوله من لأن الألف واللام للتعريف ومن تدخل للتخصيص
فلو جمع بينهما لكان تناقضاً . ووجه آخر وهو أن قوله : الأكثر دل على أكثر فكأنه قال : ولست بالأكثر أكثر منهم حصى من قبيلتك ،
أي فيهم من هو أكثر منك ، كما تقول : زيد ليس بالفاضل من بني تميم ، أي من أفاضلهم ، كأنه قال : هو من أراذلهم . وقد أجاز أبو
علي وغيره أن تتعلّق من بقوله : ولست ، كأنه قال : ولست منهم بالأكثر منهم حصى . وهو وجه حسن .
في حاشية الأصل : ولست بالأكثر منهم حصى ، جمع بين الألف واللام ومن ولا تجتمعان وفي ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها أن يكون الألف واللام زائدين .

والثاني أن تقدر : بالأكثر أكثر منهم ، فيتعلّق من بأفعل أخرى .

والثالث أن تكون من بمنزلة في فتعلّق بالأكثر على وجه الظرف كأنه قال : ولست بالأكثر فيهم ، كما تقول : زيد الأفضل من بين
الرجال ، فيكون من لضرب من البيان إذ لا شبهة في أنك تفضله على بين الرجال .

(١٧) هو أوس بن حجر . ديوانه ، ١٢١ ، والحزانة ، ٣ / ٤٩٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١١٣ .

الشاهد فيه : تعلق الظرف بقوله : أحوج . أورده تقوية للبيت الذي قبله بيت الأعشى ودليلاً عليه . ويريد أبو علي بتعلق الظرف
بأفعل وتعلّق من في البيت الذي قبله بما دل عليه أكثر من معنى الكثرة وبما دل عليه أحوج لأنها وإن ضعفا عن قوة شبه الفعل فليس
هما بأضعف من المعنى الذي يعمل في الظرف وليس لفظ الفعل موجوداً فيه كما في أفعل مع أنه قد أشبه الفعل من أوجه .

هذا باب فُعَلَى التي لا تكون مؤنثٌ أَفْعَلٌ وما أشبهها
مما يختص ببناء التانيث ولا تكون ألفها إلا له

اعلم أنَّ فُعَلَى هذه يختص بناؤها بالتانيث [وحده^(١)] ولا تكون لغيره ولا يلزم دخول الألف واللام عليها معاقبة لِمِن الجارة كما جاز^(٢) ذلك في فُعَلَى التي تقدّم ذِكْرُها . وتجيّ على ضربين : أحدهما أن تكون اسماً غيرَ وصفٍ . والآخر أن تكون وصفاً . فالاسم على ضربين : أحدهما أن يكون اسماً غيرَ مصدر . والآخر أن يكون مصدراً .

فالاسم غيرُ المصدر نحو : البُهْمَى وحُزْوَى وحُمَى ورُؤْيَا . وزعم سيبويه أن بعضهم قال : بُهْمَاة ، وليس ذلك بالمعروف^(٣) . واختلف في طُعْيَا التي هي اسم الصغير من بَقَر الوحش فحكاها أحمد بن يحيى بفتح أولها طُعْيَا وحكي عن الأصمعي طُعْيَا بضم الأول . وقال : يقال : طَفَتْ تَطْفَى طُعْيَا إذا صاحت وأنشد لأسامة الهذلي^(٤) :

وَالْأَ الثَّعَامَ وَحَقَّانَهُ وَطُعْيَا مِنَ اللَّهَقِ النَّاشِيطِ

[قال : قال^(٥) الأصمعي : الحَقَّانُ إناثُ الثَّعَامِ ويقال الصغائر .

(١) زيادة من ب .

(٢) في ب كان .

(٣) انظر الكتاب ، ٢ / ٣٢٠ .

(٤) البيت لأسامة بن الحارث . انظر ديوان الهذليين ، ٣ / ١٢٩٠ ، واخصص ، ٨ / ٣٧ ، ١٥ / ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٦ / ٨٧ .

الشاهد فيه قوله : وطعيا وهو عما جاء من الاسماء على فُعَلَى وهو الصغير من بقرة الوحش . فتعلب وأبو عمرو يحكيانه بفتح أوله . والأصمعي يحكيه بضم أوله وبالفصح مصدر طفت البقرة تطغي إذا صاحت . وهذا البيت الرواية المشهورة فيه بضم الطاء . قال الأصمعي : لم أسمع طعيا إلا في هذا البيت قال وهو فعل بالضم .

واعلم أن في طعيا هذه إذا كانت فعلى نظرا وذلك أنها لا تخلو من أن تكون اسماً أو صفة . فإن كانت اسماً كان قياسها طغوى كما قالوا في مصدره : طغى طغوى كالدعوى والدعوى وذلك أن فعلى إذا كانت اسماً وكان لامها ياء فلانها مما تقلب واواً وذلك نحو : الشروى والتغوى . ووجه جوازها أنه يجوز أن تكون خرجت على أصلها كخروج القصوى على أصلها . ويجوز وجه آخر وهو أن تكون مقصورة من طغيا وعمياء كما أن قولهم : مسولى ينبغى أن تكون مقصورة من : مسلاء فعلاء كما كاه الأتمة . أن صالحة . ١٤٠٠ .

ومما جاء من المصادر على فُعَلَى فنحو: البُشْرَى والرُّلْفَى والشُّورَى . وما جاء منه من الصفات
فنحو: حُبْلَى وخُثْلَى وأنثَى ورُئِىَ . ومما جاء من الأبنية المختصة بالتانيث على غير هذه الزنة
قولهم: أَجَلَى ودَقَرَى ونَمَلَى وبرَدَى وهي أسماء مواضع . وقالوا بَرَدَى وبرَدَيَا . والصفة نحو:
جَمَزَى وشَكَى ومَرَطَى . وقالوا: ناقة مَلَسَى وزَلَجَى وهما السريعتان . والوكَرَى الشديدة العدو .
وفرَسٌ وَثْبَى وَيَعْدُو المَرَطَى وهو عَدُوٌّ دون الإلهابِ وفوق التقريب فيما فسرهُ الأصمعي . ومثل ذلك
قولهم: شُعْبَى وأَذْمَى لمكانين وأَرَبَى للداهية عن الأصمعي فالألف في هذه الأبنية لا تكون إلا
للتانيث ولا تكون للإلحاق لأنَّ الأصول لم تجئ على هذه الأمثلة فيقع الإلحاق بها .

باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفاً من الأبنية المشتركة للتأنيث ولغيره

وذلك بناءً على : أحدهما فَعَلَى ، والآخر فَعَلَى . أمّا فَعَلَى فتكون ألفها للإلحاق والتأنيث . فمما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنث قولهم : الأَرْضَى ، فيمن قال : أديمٌ مَارُوطٌ ، وانصرف في النكرة لأنَّ ألفها لغير التأنيث ولذلك قالوا : اِرْطَاةٌ فَالْحَقُوا التَّاءَ ولو كانت للتأنيث لم تدخله التاء ألا ترى أنه لا يجتمع في اسم علامتان للتأنيث فكلُّ ما جاز دخول التاء عليه من هذه الألفات عُلِمَ أنَّها للإلحاق دون التأنيث . ومِثْلُ الأَرْضَى فيما وصفت لك العَلَقَى لأنَّهم قالوا : عَلَقَاةٌ . وزعم سيبويه أن بعض العرب قد أنث العَلَقَى وأن رؤية لم ينونه^(١) في قوله^(٢) :

يَسْتَنْ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورٍ^(٣)

ومثل ذلك تَتَرَى هو فَعَلَى من المُوَاتَرَةِ وأُبْدِلَتْ من واوها التاء كما أُبْدِلَتْ في تُرَاثٍ وَتُخَمَةٍ ، والأقيس عندي تَرَكُ الصَّرْفِ كالدَّعْوَى والتَّجْوَى لأنَّ ألفَ الإلحاق لم تدخل المصادر . وقد كُثِرَ دخولُ ألفِ التأنيث على المصادر في هذا البناء وفي غيره . فإذا كانت الألفُ للتأنيث في فَعَلَى ولم تكن للإلحاق فإنَّ البناء الذي هي فيه على ضربين : أحدهما أن يكون اسماً غير وصف . والآخر أن يكون وصفاً .

فالاسم الذي هو غير وصف على ضربين :
أحدهما اسم غير مصدر ، واسم مصدر .

(١) في ب : يؤنثه .

(٢) في حاشية هـ : هذا البيت للمعراج وقد بين أبو علي ذلك في غير الإيضاح وإن كان قوله هنا : وأن رؤية لم ينونه في قوله ، يوم أن البيت لرؤية ، ولو قال في إنشاده أو ما أنشده لكان أبين لكنه أطلق الكناية لشهرة هذا البيت في رجز المعراج .

(٣) الرجز للمعراج ، ديوانه ، ٢٣٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١١٥ ، والكتاب ، ٩ / ٢ ، واخصص ، ١٨٠ / ١٥ ، والشافية ، ٤ / ٤١٨ ، وما ينصرف ٢٨ ، واللسان ، (آخر) .

الشاهد فيه قوله : علقى لما أتى غير ممنون دل على أن ألفها للتأنيث ولو كانت للإلحاق لندبنا . وقال سيبويه (الكتاب ، ٩ / ٢) :

فالاسم الذي ليس بمصدر نحو: سَلَمَى وَرَضَوَى وَجَهَوَى وَعَوَى لاسم النجم ، وشَرَوَى لمِثْل الشيء . وقالوا في اسم موضع سَعْيًا ، وفيه عندي تأويلان : أحدهما أن يكون سُمِّي بوصف أو يكون هذا في باب فَعَلَى كَالْقَصَوَى في بابهِ في الشذوذ وهذا كأنه أَشْبَهُ لَأَنَّ الأعلام تُغَيَّر كثيراً عن أحوال نظائرها .

وأما الاسم الذي هو مصدر في هذا الباب فنحو: الدَّعَوَى والنَّجَوَى والعَدَوَى والرَّعَوَى ، وهو عندي من ارْعَوَيْتُ وليست منقلبة . والبَقَوَى والفَتَوَى واللَّوَمَى يريد به اللوم وأنشد أبو زيد^(٤) :

أَمَا تَنْفُكُ تَرْكُنِي بِلَوْمِي لَهَجَتْ بِهَا كَمَا لَهَجَ الْفَصِيلُ

وفي التنزيل : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجَوَى ﴾^(٥) فإفرادها حيث يراد بها الجمع يقوي أنه مصدر . وقال تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجَوَى لثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾^(٦) وقد جمعوا فقالوا : أَنْجِيَةٌ قال^(٧) :

تُرِيحُ نِقَادَهَا جُشْمُ بَنُ بَكْرٍ وَمَا نَطَقُوا بِأَنْجِيَةِ الْخُصُومِ

وأما ما كان من فَعَلَى وصفاً فعلى ضربين : أحدهما أن يكون مفرداً . والآخر أن يكون جمعاً .

(٤) البيت لأبي الغول الطهوي . انظر النوادر ، ١٨٦ ، وشرح المفصل ، ١٠٩ / ٥ ، والخصص ، ٨٨ / ١٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١١٧ .

الشاهد فيه قوله : لَوَمَى وهو مصدر يراد به اللوم .

في حاشية ه : كان أبو علي أشد الناس عناية بنوادر أبي زيد وأعلمهم بمعانيها وأبياتها وقد وقع في كتابه هذا البيت في سائر النسخ :

« كما لهج الفصل »

مردفاً بالالف وكذا قرأته على شيخنا أبي اليمن الكندي فقال كذا هو في كتابي وقرأته وهو خطأ وصوابه : « كما لهج الفصل » بالياء ردفاً . وهو من أبيات أنشدتها أبو زيد في نوادر أولها :

أَتَنَسَى لَا رَعَاكَ اللَّهُ لَيْلَى وَعَهْدَ صَلَاحِ الْحَسَنِ الْجَمِيلِ

وكذا رأيته أنا في نوادر أبي زيد التي قرئت على أبي علي وعليها خطه .

قال أبو علي : رفع عهد على الابتداء والجملة في موضع نصب وبعده :

كَانَ وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدِ أَثَافِيهَا حَمَامَاتٍ مَشُولِ

قال أبو زيد : لَوَمَى فَعَلَى من اللوم مثل عطشى .

(٥) الإسراء ، ٤٧ / ١٧ .

(٦) المجادلة ، ٧ / ٥٨ .

(٧) البيت لجريير يفاخر الفرزدق والأخطل وليس في ديوانه . انظر الخصص ، ٨٨ / ١٦ ، واللسان ، (نجا) ، وشرح شواهد الإيضاح ، ق ٥٢ .

والشاهد فيه : بأنحية جمع نحوى وهو مصدر جمع لما اختلفت أنواعه . ورد هذا القول على أبي علي وقال الراد : لا يجوز أن تكون

أنحية جمع نحوى كما قال لأن فَعَلَى لا يجمع على أفعلة . وإنما أنحية في البيت جمع نحوي ، ونحوي مصدر جاء على فاعيل بمنزلة الصهيل والنهيق

قال الراعي :

فالمفرد ما كان مؤنثَ فَعْلَانِ وذلك نحو: سَكُرَانِ وَسَكْرَى وَرَيَّانِ وَرَيًّا ، وَحَرَّانِ وَحَرَّى
وَصَنْدِيَانِ وَصَنْدِيَا وَشَهْوَى وَظَمَّانِ وَظَمَّآى . فهذا مستمرٌ في مؤنثَ فَعْلَانِ .
وأما ما كان من ذلك جمعاً فإنه يكون جمعاً لما كان ضرباً من آفة أو داء وذلك مثل جَرِيحٍ
وَجَرَحَى وَكَلِيمٍ وَكَلَمَى وَوَجِيًّا مِنَ الْوَجَى . وقالوا : زَمِنَ وَزَمْنَى وَضَمِنَ وَضَمْنَى . ومن ذلك :
أَسِيرٌ وَأُسْرَى وَمَاتِقٌ وَمَوْقَى وَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى وَأَنْوَكٌ وَنَوَكَى . وربما تَعَاقَبَ فَعْلَى وَقُعَالَى على الكلمة
كقولهم : أُسْرَى وَأُسَارَى . وقالوا : كَسَلَى وَكُسَالَى .

بَابُ مَا جَاءَ عَلَى فِعْلَى

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى فِعْلَى فَإِنَّ أَلْفَهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْإِلْحَاقِ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ .
فَمِمَّا جَاءَ أَلْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ وَلَمْ يُوْنِثْ مِعْزَى كُلُّهُمْ يَنْوْنُهُ فِي النُّكْرَةِ فَيَقُولُ : رَأَيْتُ مِعْزَى كَمَا
تَرَى . وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاتِ الْمُلْحَقَاتِ تَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ مِنْ أَنْفُسِ الْكَلِمِ قَوْلُهُمْ فِي
تَحْقِيرِ مِعْزَى وَأَرْطَى : مُعْزٍ وَأَرْطٍ كَمَا يَقُولُونَ فِي دَرَاهِمٍ : دُرَيْهِمْ . وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ لَمْ يَقْلِبُوا
الْأَلْفَ كَمَا لَمْ يَقْلِبُوا فِي حُبَيْلٍ وَأَخْيَرَى .
وَأَمَّا مَا جَاءَ فِيهِ الْأَمْرَانِ جَمِيعاً فِي هَذَا الْبَابِ فَذِفْرَى مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : ذِفْرَى أَسِيلَةَ فَيَنْوْنُ وَهِيَ
أَقْلُ اللَّغَتَيْنِ وَالْحَقُّهَا بِدِرْهَمٍ وَهَجْرَعٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : ذِفْرَى أَسِيلَةَ ، فَلَمْ يَصْرِفْ . وَأَنْشَدَ
ثَعْلَبٌ^(١) :

لَهَا أُذُنٌ حَشْرٌ وَذِفْرَى أَسِيلَةَ وَوَجْهَ كَمْرَاءِ الْغَرِيبَةِ أَسَجْحُ

فَإِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ لِلتَّائِيثِ فِي فِعْلَى وَلَمْ تَكُنْ لِلْإِلْحَاقِ فَإِنَّ الْأِسْمَ الَّذِي هِيَ فِيهِ عَلَى ضَرَبَيْنِ :
أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ اسماً غَيْرَ مُصَدَّرٍ . وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ اسماً مُصَدَّراً . وَلَمْ تَجِئْ [قَطُّ فِعْلَى]^(٢)
صَفَةً وَقَدْ جَاءَ جَمْعاً فِي شَيْءٍ قَلِيلٍ . فَالْأَسْمُ نَحْوُ : الدَّفْلَى وَالشَّيْزَى وَالدَّفْرَى ، فَيَمْنُ لَمْ يَصْرِفْ .
وَالْمُصَدَّرُ نَحْوُ : ذِكْرَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَبْصِرَةٌ وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴾^(٣) وَقَالُوا : السَّيْمَا

(١) الْبَيْتُ لَدِي الرِّمَّةِ . انْظُرْ دِيْوَانَهُ ، ١٢٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ، ٦٢ / ٤ ، وَاتَّخَصَّصَ ، ٣٣ / ١٧ ، وَابْيَضَّاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ،
ق ١١٨ ، وَاللِّسَانُ ، (حَشْر) .

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : وَذِفْرَى ، فَلَمْ يَنْوْنِهَا جَعَلَ أَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ وَلَمْ يَجْعَلْهَا لِلْإِلْحَاقِ ، وَقَدْ جَاءَتْ مَنُونَةُ الْحَقَّتْ بِدَرَاهِمٍ وَهَجْرَعٍ وَهُوَ قَلِيلٌ .
يُقَالُ : أُذُنٌ حَشْرَةٌ وَهِيَ الصَّغِيرَةُ اللَّطِيفَةُ وَقِيلَ الدَّقِيقَةُ الطَّرْفُ . وَالدَّفْرَى : عَظَمٌ شَاخِصٌ خَلْفَ الْأُذُنِ . وَالْأَسِيلَةُ : الْمَلَسَاءُ
الْمُسْتَوِيَّةُ . وَالسَّجْحُ فِي الْخَدِّ لِينُهُ . وَخَدُّ أَسَجْحٍ : سَهْلٌ طَوِيلٌ قَلِيلٌ اللَّحْمُ .

للعلمة والمسومة المعلمة والعين منها واو قلبتها الكسرة ولم تجئ فعلى صفة . فأما قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَسَمَ ضَبْرِي ﴾^(٤) فزعم سيبويه أنه فعلى^(٥) من باب حَبْلٍ وَأَنْشَى وإنما أبدل من الضمة كسرة كما أبدل منها في بيض . قال التَّوْزِي^(٦) : (.....)^(٧) . وحكى أحمد بن يحيى : رَجُلٌ كَيْصَى ، إذا كان يأكل وحده . وقد كاصَ طعامه كَيْصاً ، إذا أكل طعامه وحده ، وليس هذا خلاف ما حكاه سيبويه لأنه حكاه منوناً ولكن زعم سيبويه أن فعلى لا تكون صفة إلا أن تلحق تاء التانيث نحو : رَجُلٌ عَزْهَاءٌ وامرأةٌ سِعْلَاءٌ^(٨) . وحكى أحمد بن يحيى الكلمة بلا هاء فهو^(٩) من هذا الوجه خلاف قول سيبويه .

وأما فعلى الذي يكون جمعاً فما علمته جاء إلا في حرفين قالوا في جمع حَجَلٍ : حِجْلَى قال الشاعر^(١٠) :

أرحم أصْبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِجْلَى تَدْرُجُ بِالشَّرَِّةِ وَقُعُ
وقالوا في جمع ظَرِيانٍ : ظَرِي . قال القتال الكلابي^(١١) :

يَا أُمَّةً وَجِدْتَ مَا لَا لِأَحَدٍ إِلَّا لظَرِي تَفَاسَتْ بَيْنَ أَحْجَارٍ

قال أبو زيد : هو الظَرِيان ، وهي الظَرَابِي كما ترى وهي الظَرِي ، الظاء من هذه مكسورة ومن تلك مفتوحة وكلاهما جماع وهي دابة شبيهة بالقرد . وحكى أبو الحسن أن دَفْلَى تكون جمعاً وتكون واحداً .

(٤) النجم ، ٥٣ / ٢٢ .

(٥) انظر الكتاب ، ٣٧١ / ٢ .

(٦) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي مولى قریش ، من أكابر أئمة اللغة . توفي سنة ٢٣٠ هـ ، وقيل سنة ٢٣٣ هـ . طبقات

النحويين ، ١٠٦ ، والبغية ، ٦١ / ٢ .

(٧) بياض في الأصل وفي نسخ الإيضاح الأخرى .

(٨) انظر الكتاب ، ٣٢٠ / ٢ ، ٣٤٥ .

(٩) في ع : فهذا .

(١٠) البيت لعبد الله بن الحجاج الثعلبي من بني ثعلبة يخاطب عبد الملك بن مروان ويعتذر إليه لأنه كان مع عبد الله بن الزبير . انظر إيضاح

شواهد الإيضاح ، ق ١١٩ ، واخصص ، ١٨٧ / ١٥ ، ٩٠ / ١٦ ، واللسان ، (حجل) .

الشاهد فيه قوله : حِجْلَى جم حجل وهو الذكر من القبيح والأنثى حَجَلَةٌ وفعلى في الجعم عزيز الوجود .

بَابُ أَلِفِ التَّائِيثِ الَّتِي تَلْحَقُ قَبْلَهَا أَلِفٌ فَتَنْقَلِبُ الْآخِرَةُ مِنْهُمَا هَمْزَةٌ لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ

اعلم أنَّ أبنيةَ الأسماء التي تلحقها هذه العلامة على ضروب : فمنها فَعْلَاء وهي التي لا تكون أبداً إلا للتائيث ولا تكون همزتها إلا منقلبة عن ألفه فهي في هذا الباب مِثْلُ فَعُلَى في باب الألف المقصورة وَفَعَلَى وَفَعْلَى . ويكون اسماً وصفة . فإذا كان اسماً كان على ثلاثة أضرب : اسم غير مصدر . واسم مصدر . واسم يراد به الجمع .

فمثال الأول قولهم : الصحراء والبيداء وسيناء والهَضَاء . قال أحمد بن يحيى : وهي الجماعة من الناس وأنشد^(١) :

إِلَيْهِ تَلَجَّأُ الْهَضَاءُ طَرًّا فَلَيْسَ بِقَائِلٍ هُجْرًا لَجَادِي

والجَمَاء من قولهم : جاءوا الجَمَاءُ الْغَفِير . والجَرْبَاءُ للسماء . والعَلْيَاءُ [موضع]^(٢) . فإن قلت فَلِمَ لا تكون الْعَلْيَاءُ صفة ويكون مذكرو الأعلى كقولك : الْحَمْرَاءُ وَالْأَحْمَرُ . فالقول إنَّ الْعَلْيَاءَ ليس بوصفٍ وإنَّما هو اسم ألا ترى أنَّ استعمالهم إِيَّاهَا استعمالَ الأسماءِ في نحو^(٣) :

أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ

(١) البيت لأبي دؤاد . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٢٠ ، واللسان ، (جدا) ، واخصص ، ١٢ / ٢٢٠ ، ١٥ / ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٦ / ٤١ .

الشاهد فيه قوله : الهضء وهو من الأسماء التي آخرها ألف التائيث فانقلبت همزة . ومعناه الجماعة من الناس .

(٢) زيادة من د .

(٣) صدر بيت لعمرو بن قنعلس ، عجزه :

ولولا حب أهلك ما أتيت

انظر الكتاب ، ١ / ٣١٢ ، والخزائن ، ١ / ٤٥٩ ، ومعجم البلدان ، ٤ / ٢١٢ ، واللسان ، (بيت) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٢٠ .

الشاهد فيه قوله : بالعلياء وهو اسم لا صفة . ولو كان صفة لصحت الواو كما صحت في الخذواء والقنواء ونحو ذلك . وقال الخليل رحمه الله : إنما قالوا العلياء لأنه لا ذكر لها أرادوا أن يفرقوا بين ما له ذكر وما لا ذكر له . قال الفراء : ليس هذا بشيء لأنه قد جاءت أشياء كثيرة على فعلاء ولا ذكر لها . والقول في العلياء عند الفراء أنهم بنوها على عليت ولم يبنوها على علوت .

ولو كانت^(٤) صفة كالحمراء لصحت الواو التي هي لام من عَلَوْتُ كما صحت في القنواء والعشواء والخدواء ونحو ذلك . وليس الأعلى كالأحمر إنما الأعلى كأفضل لا يستعمل إلا بالالف واللام أو بمن نحو: زيدٌ أعلى من عمرو، والزيدون الأعْلَوْن وفي التنزيل: ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهِ مَعَكُمْ ﴾^(٥) وفيه: ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾^(٦) ولو كان كالأحمر لم يجمع بالواو والنون .

فأما الكلاء كلاء البصرة فزعم سيبويه أنه فعّال^(٧) بمنزلة الجبان والقذاف وهو على هذا مذكّر مصروفٌ وبدلٌ على هذا أنهم قد سمّوا مرفقاً السفن المكلاء والمعنى أن الموضع يدفع الريح عن السفن المقرّبة إليه ويحفظها منها من قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾^(٨) وقد زعم بعضهم أن قوماً تركوا صرفه . فمن ترك صرفه كان اسماً من كلّ [يكل] ^(٩) مثل الهضاء في التضعيف . والمعنى أنه موضعٌ تكيل فيه الريح عن عملها في غير هذا الموضع . قال رؤية^(١٠):

يُكِلُ وَفَدَ الرِّيحِ مِنْ حَيْثُ انْخَرَقَ

ومثل الكلاء في المعنى على هذا القول تسميتهم لمرفقاً السفن الميناء ألا ترى أنه مفعّل أو مفعّل من الوني الذي هو قُتور وكلال . وقد يقصرون بعض هذه الأسماء الممدودة كقولهم: الهيجا والهيجاء . سمعت أبا إسحاق ينشد:

وَأَزِيدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَتَامِ^(١١)

وقال آخر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَيَّئٌ^(١٢)

(٤) في هـ: كان .

(٥) محمد ، ٣٥ / ٤٧ .

(٦) طه ، ٦٨ / ٢٠ .

(٧) انظر الكتاب ، ٣٢١ / ٢ .

(٨) الأنبياء ، ٤١ / ٢١ .

(٩) زيادة من ب .

(١٠) انظر ديوانه ، ١٠٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٢١ . وقبلة :

وقاتم الأعماق خاوي الخترق مشبه الأعلام لماع الخفق

الشاهد فيه قوله: يكل وفد الريح ، استعار الكلال للريح .

(١١) البيت للبيد بن ربيعة العامري . انظر ديوانه ، ٢٠١ ، والمعاني الكبير ، ٩٠٩ ، والمختص ، ١٤٧ / ٧ ، والحكم ، ١١٤ / ١ .

الشاهد فيه قصر الهيجا . ويجوز في الهيجا أن يكون على لغة من مد فكأنه قال : فارس الهيجا إذا ، فلما التقت الهمزتان حذف الأولى تخفيفاً على قراءة من قرأ « على البغا إن أردن » ولا يجوز أن يكون على تسهيل الأولى لأن المسهلة في حكم المخففة وكما أن تخفيف

والمحذوف من الألفين هي الأولى الزائدة لأن الآخرة لمعنى . ولو كانت المحذوفة الآخرة لصرفت الاسم كما تصرف في التصغير إذا حقرت نحو: حُبَارَى في النكرة .
ومما يجوز أن يكونَ مكَبَّرُهُ فَعَلَاء المُرِيطاء والقُطَيْعاء وهو تمر السَّهْرِيز أنشد أبو زيد^(١٣) :
بَاتُوا يُعْشُونَ القُطَيْعاءَ جَارَهُم

والغُمَيْصاء . قال أحمد بن يحيى : وهما غميصاوان ، أحدهما في ذراع الأسد والأخرى التي تتبع الجوزاء . والمُلَيْسَاء^(١٤) نصف النهار والمليساء شهر تنقطع فيه الميرة قال^(١٥) :

أَفِينَا تَسُومُ السَّاهِرِيَّةَ بَعْدَمَا بَدَأَ لَكَ مِنْ شَهْرِ المُلَيْسَاءِ كَوَكَبُ

فإن قلت ما وجه تسميتهم السماء الجُزْباء والأجرب خلاف الأملَسِ وقد قال أمية^(١٦) :

وَكأنْ بَرَقَ والملائكُ حَوْلَهَا سَدِرٌ تَوَاكَلَهُ القَوَائِمُ أَجْرَدُ

سَدِرٌ بحر . ويرقع اسم من أسماء السماء . وأجْرَدُ صفة للبحر المشبهة به السماء . وكأنه وصف البحر بالجرد لأنه قد لا يكون كذلك إذا تموج ولا يمتنع وصف السماء بالجرد وإن كان من أسمائها الجُزْباء والجُزْبة لأنهم أيضاً قد وصفوها بما معناه الملاسة قال ذو الرمة :

وَدَوِيَّةٌ مِثْلَ السَّمَاءِ اغْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَى بِسَوَادِ^(١٧)

= وكذلك القوم إذا تفرقوا واختلفوا ذهبت شوكتهم وقوتهم .
من نصب الضحاك فعلى المفعول معه ، وحسبك مبتدأ وسيف خبره . ومن رفع والضحاك فهو مبتدأ وخبره سيف ، وخبر حسبك محذوف لدلالة الكلام عليه .

(١٣) عجزه : وعندهم البرني في جمل ثجل

والبيت في المنصف ، ١١٠ / ٣ ، والجمهرة ، ٣٣ / ٢ ، واللسان ، (قطع ، ثجل) بلا نسبة في الجميع .

استشهد أبو علي بصدرة ، والشاهد فيه : القطيعاء عدود وهو يجوز أن يكون تصغير قطعاء كما تقول : حمراء وحمراء .

(١٤) في حاشية هـ : المليساء والقطيعاء وكل ما لم يسمع مكبراً من هذا الوزن يحتمل أن يكون قَعْلَاء ويحتمل أن يكون قَعْلَاء وقَعْلَاء .

(١٥) في حاشية هـ : البيت ليزيد بن كثرة وبعده :

فإن كنت فينا فاعترف بنسبته وإن كنت عطاراً فأنت الخيب

والبيت في المخصص ، ٢٠١ / ١١ ، ١٠٧ / ١٤ ، ٧١ / ١٦ ، ٩٢ ، واللسان ، (ملس) ، بلا نسبة . الشاهد فيه قوله : المليساء وهو فعيلاء يجوز أن يكون تصغير فعلاء .

(١٦) هو أمية بن أبي الصلت . انظر المخصص ، ٦ / ٩ ، ١٦ / ١٠ ، واللسان ، (سدر) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٢٣ .

الشاهد فيه أجرد وصف السدر وهو بحر بالجرد وهو الاملاس لأنه قد يكون كذلك ما لم يتميخ . ويقال : أرض جرداء ، إذا لم

تنبت . ورجل أجرد ، لا شعر عليه .

يروى الملائك بالرفع والنصب . فالرفع على الابتداء والخبر حولها ، والجملة اعتراضية بين اسم كان وخبرها . وسدر خبر كان .

والنصب عطف على برقع . ويروى : تَوَاكَلَهُ القَوَائِمُ ، ينصب اللام على المضي ، وتَوَاكَلَهُ بضم اللام على الاستقبال ، وهذه الجملة في

موضع الصفة لسدر على حد قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ ﴾ .

فهذا يريد به اَمْلِسَاسَه كما قال^(١٨) :

ودَو كَكَفَ الْمُشْتَرِي غَيْرَ أَنَّهُ بِسَاطٍ لِأَخْمَاسِ الْمَرَاسِيلِ وَاسِعٌ
وكما أن قول الآخر^(١٩) :

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ

وقول الآخر^(٢٠) :

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ

إنما يراد بذلك الاستواء والانبساط وأنه عراء لا خَمَر فيه ولا بُنيان ولا جَبَل . ومِثْلُ تَسْمِيَتِهِمْ
إِيَّاهَا بِالْجَرْبَاءِ تَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهَا بِالرَّقِيعِ . قال ابن الأعرابي^(٢١) : سموها الرَّقِيعَ لأنها مرقوعة بالنجوم .
وأما ما جاء من هذا المثال مصدراً فنحو : السَّراء والضَّرَاء والبَأساء والتَّعماء وفي التنزيل :
﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسْتَه ﴾^(٢٢) ومنه قولهم : اللأواء للشدَّة واللَّولاء بمعناها إلا أنه
ليس من هذا الباب إلا أن تحمله على قياس القَيْف والأكثر أن تجعله من باب القَضَقَاض . وأما
الاسم الذي يُراد به الجَمْعُ عند سيبويه فقولهم : الطَّرَفَاء والقَصْبَاء والحَلَفَاء^(٢٣) ومن هذا الباب على
قول الخليل وسيبويه (أشياء) ويشبه ذلك عنده^(٢٤) وإن لم يكن على وزنه أُبَيُّون في تصغير أُنْبا كانه
تصغير أُنْباء على المعنى وتصغير أُنْبا على اللفظ . فالطَّرَفَاء وأختاها كالجَامِلِ والْبَاقِرِ في أنهما على لفظ
الأحاد والمراد بهما الجمع كما أن الجَامِلِ والْبَاقِرِ كالكاهِلِ والغَارِبِ والمراد بهما الكثرة وفي
التنزيل : ﴿ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾^(٢٥) فاستُعْمِلَ (فاعلٌ) فيه أيضاً جَمْعاً .

فأما قولهم في أشياء جمع شيء فكان القياسُ فيه شَيْئَاءَ ليكون كالطَّرَفَاء فاستثْقِلَ تَقَارُبُ
الهمزتين فَأُخْرِتِ الأولى التي هي اللام إلى أَوَّلِ الحرف كما غَيَّرُوهَا بِالْإِبْدَالِ فِي دَوَائِبِ وبالحذف في

(١٨) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه ، ٤٢٨ ، وأماي القالي ، ٨٩ / ٢ ، واخصص ، ٦ / ٩ ، واللسان والتاج ، (دوا) .

الشاهد فيه قوله : ودو ككف المشتري . أراد أنه خال لا شيء فيه وهو المستوى من الأرض .

(١٩) البيت لسؤر الذئب . انظر شرح الشافية ، ٢٧٧ / ٢ ، واخصص ، ٧ / ٩ ، واللسان ، (حجف) .

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٢٥) : الشاهد فيه قوله : كظهر الجحفت ، يريد املاسها وأنها لا نبات فيها ولا
بنيان ولا جبل .

(٢٠) ينسب البيت إلى خطام المجاشعي وينسب أيضاً إلى هيمان بن قحافة . انظر الكتاب ، ٢٤١ / ١ ، ٢٠٢ / ٢ ، وأماي ابن
الشجري ، ٢٠٣ / ٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٢٥ .

الشاهد فيه : ظهورهما مثل ظهور الترسين ، يريد الاستواء والانبساط وأنها لا نبات بهما ولا خر .

(٢١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي من موالي بني هاشم . كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر توفي سنة ٢٣١ هـ ، وقيل سنة

٢٣٣ هـ . انظر نزهة الألباء ، ١٥٠ ، والبغية ، ١٠٥ / ١ .

سَوَايَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَجْتَمِعَةً مَعَ مِثْلِهَا وَلَا مِقَارِبٍ لَهَا فَصَارَتْ أَشْيَاءُ كَطَرْفَاءَ وَوَزْنَهَا مِنَ الْفِعْلِ لَفْعَاءَ . وَالذَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ مُفْرَدٌ مَا رُويَ مِنْ تَكْسِيرِهَا عَلَى أَشَاوَى^(٢٦) فَكَسَرُوهَا كَمَا كَسَرُوا صَحْرَاءَ حَيْثُ كَانَتْ مِثْلَهَا فِي الْإِفْرَادِ وَالْأَصْلُ صَحَارِيٌّ بِيَاءَيْنِ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ الْأَوَّلَى الَّتِي فِي صَحْرَاءَ انْقَلَبَتْ يَاءٌ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَالياءُ الثَّانِيَةُ بَدَلٌ مِنَ أَلْفِ التَّانِيثِ الَّتِي كَانَتْ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ فَلَمَّا زَالَ عَنْهَا هَذَا الْوَصْفُ زَالَ أَنْ تَكُونَ هَمْزَةً كَمَا لَوْ صَغُرَتْ سَقَاءَ لَقُلْتُ : سُقَيْيَ فَقُلْتُ^(٢٧) الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ يَاءٌ لَزَوَالِ وَقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ الْأَوَّلَى مِنَ صَحَارِيٍّ لِلتَّخْفِيفِ فَصَارَتْ صَحَارٍ مِثْلَ مَدَارٍ ثُمَّ أُبْدِلَتْ مِنَ الْيَاءِ الْأَلْفُ كَمَا أُبْدِلْتُهَا مِنْهَا فِي مَذَارَى وَمَعَايَا فَصَارَتْ صَحَارَى . وَأَشَاوَى وَالْوَاوُ فِيهَا مُبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ فِي شَيْءٍ كَمَا أُبْدِلْتُ مِنْهَا فِي : جَبِيْتُ الْخَرَاجَ جِبَاوَةً . وَقَدْ قِيلَ فِي أَشْيَاءَ قَوْلَ آخَرٍ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ أَفْعِلَاءَ^(٢٨) وَنَظِيرُهُ سَمَحٌ وَسَمَحَاءُ . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى : رَجَالَ سَمَحَاءَ وَالْوَاحِدَ سَمَحٌ ، قَالَ : وَنِسْوَةٌ سِمَاحٌ لَا غَيْرَ فَاصْلُ الْكَلِمَةِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَفْعِلَاءُ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ لَامٌ حَذْفًا كَمَا حُذِفَتْ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَوَائِيَةَ حَيْثُ قَالُوا^(٢٩) : سَوَايَةِ . وَلِزَمَ حَذْفُهَا فِي أَفْعِلَاءَ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا تَقَارِبُ الْهَمْزَتَيْنِ وَإِذَا كَانُوا قَدْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ مُفْرَدَةً فَجَدِيرٌ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَنْ يَلْزَمَ الْحَذْفُ .

وَالْآخَرُ أَنَّ الْكَلِمَةَ جَمْعٌ وَقَدْ يُسْتَقْفَلُ فِي الْجَمْعِ مَا لَا يُسْتَقْفَلُ فِي الْآحَادِ بِدَلَالَةِ إلْزَامِهِمْ خَطَايَا الْقَلْبِ وَإِبْدَالِهِمْ مِنَ الْأَوَّلَى فِي ذَوَائِبِ الْوَاوِ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ . فَقِيلَ لَهُ : فَكَيْفَ تُحَقِّقُهَا . قَالَ أَقُولُ فِي تَحْقِيقِهَا : أَشْيَاءَ . فَقِيلَ لَهُ : هَلَا رَدَدْتَ إِلَى الْوَاحِدِ فَقُلْتُ : شَيْئَاتٍ ، لِأَنَّ أَفْعِلَاءَ لَا تُصَغَّرُ [عَلَى لَفْظِهَا]^(٣٠) (فَلَمْ يَأْتِ بِمَقْنَعٍ)^(٣١) وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ أَفْعِلَاءَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ جَازٍ تَصْغِيرُهَا وَإِنْ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِيهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ بَدَلًا مِنْ أَفْعَالٍ بِدَلَالَةِ اسْتِجَازَتِهِمْ إِضَافَةَ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ إِلَيْهَا كَمَا أُضِيفَ إِلَى أَفْعَالٍ . وَبَدَلٌ عَلَى كَوْنِهَا بَدَلًا مِنْ أَفْعَالٍ تَذْكِيرُهُمُ الْعَدَدَ الْمُضَافَ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِمْ : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ، فَكَمَا صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ أَفْعَالٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالذَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ كَذَلِكَ يَجُوزُ تَصْغِيرُهَا مِنْ حَيْثُ جَازَ تَصْغِيرُ أَفْعَالٍ وَلَمْ يَمْتَنِعِ تَصْغِيرُهَا عَلَى اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَ تَصْغِيرُ هَذَا الْوِزْنِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ لَارْتِفَاعِ الْمَعْنَى الْمَانِعِ مِنْ ذَلِكَ عَنْ أَشْيَاءَ

(٢٦) أَصْلُ أَشَاوَى أَشَايَا ، وَأَصْلُ أَشَايَا أَشَايِيَّ بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الْوَسْطَى ، ثُمَّ قَلَبَتِ الْكِسْرَةُ فَتْحَةً وَالْيَاءُ أَلْفًا .

(٢٧) فِي هـ : فَانْقَلَبَتْ .

(٢٨) الْفَرَاءُ يَرَى أَنَّ أَصْلَ أَشْيَاءَ أَشْيَاءَاءَ عَلَى وَزْنِ أَفْعِلَاءَ ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ تَخْفِيفًا ، وَهِيَ جَمْعُ شَيْءٍ الْمَشْدُدِ مِثْلُ هَيْئٍ . انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ ،

وهو أنها صارت بمنزلة أفعال فإذا كان كذلك لم يجتمع في الكلمة ما يتدافع من إرادة التقليل والتكثير في شيء واحد . و (أما) ^(٣٢) ما ذكرته في الطرفاء وأختيها من أنه يُرادُ به الجَمْعُ فقولُ سيبويه وحكى أبو عثمان عن الأصمعي أنه قال : واحد القَصْبَاءِ قَصْبَةٌ وواحد الطرفاء طَرْفَةٌ وواحد الحَلَفَاءِ حَلِيفَةٌ مِثْلُ وَجِلَةٍ مُخَالَفَةٌ لأختيها وكيف كان الأمر فالخلاف لم يقع في أَنَّ كُلَّ واحد من هذه الحروف جَمْعٌ وإنما موضعُ الخلاف هل لهذا الجمع واحد أو لا واحد له .

فأما فَعْلَاءُ التي تكون صفةً فنحوُ : سَوْدَاءٌ وَصَفْرَاءٌ وَزَرْقَاءٌ وما كان من ذلك مُذَكَّرُهُ أَفْعَلٌ نحوُ : أَسْوَدٌ وَأَبْيَضٌ وَأَزْرَقٌ وكلُّ فَعْلَاءٍ من هذا الضَّرْبِ فلمذكره أَفْعَلٌ في الأمر العام . وقد جاء فَعْلَاءُ صفةً ولم يُسْتَعْمَلْ أَفْعَلٌ في مُذَكَّرِهِ إمَّا لامتناع معناها في الخِلْقَةِ وإما لرفضهم استعماله . فالممتنعُ نحوُ : آدَرُ لا يكون ذلك للمؤنث . وقالوا : امرأةٌ حسناءٌ وَدِيمَةٌ هَظْلَاءُ ، ولم نعلمهم قالوا : مَطَرٌ أَهْطَلٌ . وقالوا : حُلَّةٌ شَوَكَاءُ . قال الأصمعي : لا أدري ما يُعْنَى به . وقال أبو عُبيدة : يراد بها خشونة الجِلْدَةِ . ويدلُّ على صِحَّةِ ما ذكره أبو عُبيدة أَنَّهُمْ سَمَّوْا الخَلْقَ جَرْدًا قال ^(٣٣) :

هَبْلَتَكَ أُمَّكَ أَيَّ جَرْدٍ تَرْفَعُ

وَسَمَّوْهُ الخَلْقَ . وقالوا للأملس خَلَقٌ . وقالوا للصخرة الملساء خَلْقَاءُ . فإذا كان الإخلاقُ مِلَاسَةً فالجِلْدَةُ خِلَافُهَا . وقال أبو زيد : هي الداهية الدهيَاءُ ، وداهية دهيَاءُ . وهي باقِعَةٌ من البواقع وهما سواءٌ وقالوا : امرأةٌ عَجْزَاءُ . وقالوا : العَرَبُ العَرَبَاءُ والعَرَبُ العَارِيَّةُ ، ولم يجئُ لشيء من ذلك أَفْعَلٌ وكأنَّهُمْ شَبَّهُوا الدَّهْيَاءَ بالصحراء فقلبوا لامها كما قلبوها في العلياء حيث لم يُسْتَعْمَلْ له أَفْعَلٌ . وقالوا : أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى فلم يَصْرِفْ ذلك كُلُّهُ قَوْمٌ في النكرة كما لم يَصْرِفُوا أحمر ولم يجئُ لشيء من ذلك فَعْلَاءُ قال ^(٣٤) :

فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا

وربَّما استعملوا بَعْضَ هذه الصفات استعمالَ الأسماءِ نحوُ أَبْطَحَ وَأَبْرَقَ وَأَجْرَعَ وكسروه تكسيرَ الأسماءِ فقالوا : أَجَارِعُ وَأَبَاطِحُ وكذلك كان قياسُ فَعْلَاءِ . وقالوا : بَطْحَاءٌ وَبَطَاحٌ وَزَرْقَاءٌ وَبِرَاقٌ ،

(٣٢) ساقطة من هـ .

(٣٣) صدره : أ جعلت أسعد للرماح دريئة

نسبه أبو عبيد البكري لتأبط شرا وينسب لسعدى بنت الشمردل بن شريك . وقيل هو للجهنية صاحبة المراثية . انظر سمط اللآلي ، ١ /

٣٦ ، والأصمعيات ، ١٠٣ ، ونوادير أبي زيد ، ٧ ، واللسان ، (جرد) .

استشهد أبو علي بعبجزة . الشاهد فيه قوله : أي جرد ، وهو الثوب الخلق . هبلته أمه : ثكلته أي فقدته وهو في معنى الدعاء

عليه .

(٣٤) صدره : فريضي وعلمي بالأمور وشيئتي

فَجَمَعُوا الْمُؤَنَّثَ عَلَى فِعَالٍ كَمَا قَالُوا : عَبَلَةٌ وَعِبَالٌ ، فَشَبَّهُوا الْأَلْفَ بِالْهَاءِ كَمَا شَبَّهُوا الْكُبْرَى وَالْكَبِيرَ وَالْعُلْيَا وَالْعُلَى بِظُلْمَةٍ وَظُلَمٍ وَعُرْفَةٍ وَعُورَةٍ وَلَمْ يَجْعَلُوهَا كَصَحَارَى .

فَأَمَّا أَجْمَعُ وَجَمَعَاءُ ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْهُ فَقَدْ أَخْطَأَ يَدْلُكَ عَلَى ذَلِكَ جَمْعُهُمْ لِلْمَذْكُورِ مِنْهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ^(٣٦) وَلَمْ يُكْسَرُوا الْمُؤَنَّثَ [مِنْهُ] ^(٣٧) تَكْسِيرَ مُؤَنَّثِ الصِّفَةِ كَمَا لَمْ يُكْسَرُوا الْمَذْكُورَ ذَلِكَ التَّكْسِيرَ . وَلَوْ جَمَعُوا الْمُؤَنَّثَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا جَمَعُوا الْمَذْكُورَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَكَانَ قِيَاساً وَلَكِنَّهُمْ عَدَّلُوا عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْجَمْعِ الْمَعْدُولِ عَنْ نَحْوِ : صَحَارِيٍّ وَصَلَا فِي فَقَالُوا : جُمِعَ وَكُنْتُ وَلَمْ يُصَرَّفِ الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ أَجْمَعُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْوِزْنِ لَا لِلوَصْفِ وَوِزْنُ الْفِعْلِ [وَكَذَلِكَ الْمُؤَنَّثَ] ^(٣٧) . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : لَيْلٌ أَلِيلٌ وَلَيْلَةٌ لَيْلَاءٌ . وَالْقَوْلُ فِي الْأَلِيلِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَلَا يُصَرَّفَ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بِهِ وَهُوَ [أَيْضاً] ^(٣٨) عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ وَلَيْسَ كَأَجْمَعِ الْمُنْصَرِفِ فِي النُّكْرَةِ لِأَنَّ أَجْمَعَ لَيْسَ بِوَصْفٍ وَإِنَّمَا لَمْ يُصَرَّفَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصَرَفِ أَحْمَدُ فَانْضَمَّ زِنَةُ الْفِعْلِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَدَلَّ عَلَى تَعْرِيفِهِ وَصْفُ الْعَلَمِ بِهِ وَلَيْسَ كَيَعْمَلُ الَّذِي أَزَالَ شَبَّهَ الْفِعْلَ عَنْهُ لِحَاقِ عِلَامَةِ التَّانِيثِ لَهُ [فَانْصَرَفَ] ^(٣٩) . فَلِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ أَحْمَرَ وَلَا يَعْمَلُ صَحَّ أَنَّهُ مِثْلُ أَحْمَدِ .

فَأَمَّا امْتِنَاعُ اشْتِقَاقِ الْفِعْلِ مِنْ هَذَا النَّحْوِ فَلَا يُوجِبُ لَهُ الْانْصِرَافَ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : رَجُلٌ أَشْتَمٌ وَامْرَأَةٌ شَيْمَاءٌ ، إِذَا كَانَ بَهَا شَامَةٌ . وَرَجُلٌ أَغْيَنٌ وَامْرَأَةٌ غَيْنَاءٌ . قَالَ أَبُو زَيْدٍ : وَلَمْ يَعْرِفُوا لَهُ فِعْلاً وَلَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ لَهُ الْانْصِرَافَ فَلَيْلَاءٌ كَعَزْبَاءَ وَدَهْيَاءَ مِمَّا لَا فِعْلَ لَهُ وَالْأَلِيلُ كَأَجْدَلٍ وَأَخِيلٌ فِيمَنْ لَمْ يَصَرَفِ . وَلَيْلَاءٌ وَالْأَلِيلُ كَشَيْمَاءَ وَأَشْتَمٍ .

وَمِمَّا جَاءَ قَدْ أَنْتَ بِهِذِهِ الْعِلَامَةِ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ فَعْلَاءَ وَضُرُوبِهَا قَوْلُهُمْ : رُحَضَاءٌ وَعُورَاءٌ وَنُفْسَاءٌ وَعُشْرَاءٌ وَسِيرَاءٌ . وَمِنْهُ سَابِيَاءٌ وَحَاوِيَاءٌ وَقَاصِيَاءٌ . وَمِنْهُ كِبْرِيَاءٌ وَعَاشُورَاءٌ وَبَرَكَاءٌ وَبُرُوكَاءٌ وَخُثُفَاءٌ وَعُقْرَبَاءٌ . وَمِنْ الْجَمْعِ أَصْدِقَاءٌ وَأَصْفِيَاءٌ وَفُقَهَاءٌ وَصُلَحَاءٌ وَزَكَرِيَاءٌ يَمْسُدُ وَيَقْصُرُ . وَمِنْهُ زِمِكَاءٌ وَزِمِجَاءٌ لِقَطْنِ الطَّائِرِ . وَبِذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلْإِلْحَاقِ بِسِينِمَارٍ أَنَّهُمْ لَمْ يَصَرَفُوهُ وَقَدْ قَصَرُوهُ فَقَالُوا : زِمِكَى وَزِمِجَى .

باب ما كان آخره همزة واقعة بعد ألف زائدة وكان مُذْكَراً
لا يجوز تأنيثه وهو مثل فعلاء في العدة والزنة

وذلك ما كان أوله مضموماً أو مكسوراً .

فمن المكسور الأول قولهم : العلباء^(١) والجزباء^(٢) والسيساء للظهر^(٣) والزيزاء^(٤) والقيقاء^(٥) والطيماء^(٦) ومن هذا قول من قال : ﴿يَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾^(٧) فكسر الأول منه إلا أنه لم يصرف لأنه جعله اسماً للبقعة . ومن المضموم الأول قولهم لضرب من النبت : الحوَاء واحد حوَاءة . والمُزَاء والطلَاء للدم . وقالوا : حُثَاء وقُوباء . فأما الهمزتان في علباء وقُوباء فمقلبتان عن الياء التي في دِرْحَاء لحقت الكلمتين لتلحقهما بالأصول . أمّا العلباء فبِسْرَدَاحٍ وحِمْلَاق . وأمّا القُوباء فبِقُرْطَاسٍ إلا أن الياء انقلبت فيهما ولم تصحاً لبناء الكلمة على التذكير . ويدلُّك على زيادة الياء لذا المعنى أن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة فلما كانت منقلبة عما حُكِمَ حُكْمُ الأصل كان مثله في الانصراف كما أن الهمزة في صحراء لمَّا كانت منقلبة عن الألف كان حُكْمُها حُكْمَ الذي انقلبت عنه في مَنع الكلمة من الانصراف ولمَّا كانت هَرَّاقَ الهاء فيه بمنزلة الهمزة في أَرَّاقَ فلو سُمِّيَتْ به شيئاً ونزعت منه الضمير لم تصرفه كما لا تصرفه إذا سُمِّيَتْ^(٨) بأقام .

فأما ما كان مفتوح الأول نحو : صحراء وحُمراء فلا يكون أبداً إلا غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، إذ لا يجوز أن تكون الهمزة في ذلك منقلبة عن حرف يراد به الإلحاق كما كان ذلك في علباء وقُوباء ألا ترى

(١) العلباء : عصب في العنق .

(٢) الجزباء : دوية نحو العظاءة أو أكبر .

(٣) السيساء : منتظم فقار الظهر .

(٤) زيزاء : الهمزة للإلحاق ومنعت الصرف في قوله : بزيزاء مجمل ، لأنه سمي بها . انظر الحزانة ، ٢٥٣ / ٤ .

(٥) القيقاء : المكان المرتفع المنقاد المهدودب .

(٦) الطيماء : الطبيعة . يقال : طانه الله على الخير وطامه جبله .

(٧) المؤمنون ، ٢٣ / ٢٠ . قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بكسر سين (سيناء) وباهمز كحرباء لغة بني كنانة . ومنع الصرف

للتأنيث المعنوي والعلمية ، لأنه اسم بقعة بعينها . وقيل للمعجمة معها . والباقون بفتح السين والهمزة لغة أكثر العرب ، ومنع الصرف

أنه ليس في الكلام في غير المضاعف من الأربعة شيء على فَعْلَال فيكون هذا ملحقاً به . فأما السيساء فبمنزلة الزيزاء فإن قلت فلم لا يكون من باب ضَوْضَيْتُ وصَبِصَيْتُ فإنما ذلك لأنه اسم ليس بمصدر ولم يجرز الفتح في أوّله فيكون بمنزلة القَلْقَال . فأما الفَيْفَاء فلا تكون الهمزة فيه إلا للتأنيث ولا تكون للإلحاق لما قدمنا . ولا يجوز أن يكون كَعَوْغَاء فيمن صرف لأنهم قد حذفوا فقالوا : الفَيْفُ . وحكى أحمد بن يحيى في المُرَّاء المد والقصر والقول فيه أن قَصْرَهُ يدلُّ على أنه فُعْلَى من المَزِيز وليس من المَزِيَّة ، وإن سمع فيه الصرف أمكن أن يكون فُعْلاً منه مثل زُرُق ويجوز أيضاً إن سمع فيه الصرف أن يكون فُعْلاً من المَزِيز مثل زُرُق إلا أنك قلبت الثالث من التضعيف لاجتماع الأمثال كما أبدل في : لا أمْلَأُهُ وإنما هو : لا أَمْلُءُهُ .

باب ما أنث من الأسماء بالتاء التي يُبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات

هذه العلامة التي تَلَحَقُ للتأنيث هي تاء وإنما انقلبت^(١) في الوقف هاء لتغيير الوقف يَدُلُّك^(٢) على أنها تاء لحاقها في الفعل نحو: ضَرَبْتُ وهي فيه في الوصل والوقف على حال واحدة . وإنما قلب من قلب في الوقف لأن الحُرُوفَ الموقُوفَ عليها تُغَيَّرُ كثيراً كبِدالهم الألف من التنوين في : رأيتُ زيداً . ومن العرب مَنْ يجعلُها في الوقف أيضاً تاءً وعلى هذا قوله^(٣) :

بل جَوَزَ تَيْهَاءَ كظَهَرَ الحَجَفْتُ

ولم يُؤنِّثْ بالهاء شيء في موضع من كلامهم .

فأما قولهم : هذه ، فالهاء بدل من الياء والياء مما يؤنث به^(٤) . وكذلك الكسرة في نحو : أنتِ تَفْعَلِينَ ، وأنتِ فاعلة . ومنهم من يسكنها في الوصل والوقف فيقول : هذه أمة الله ، وقد تقدم ذكر ذلك في الوقف والابتداء .

وهاء التأنيث تَدْخُلُ في الأسماء على سبعة أضرب :

الأوَّل منها (دُخُولُهَا)^(٥) على الصفات فَرَقاً بين المؤنَّث والمذكَّر وذلك إذا كانت جارية على الأفعال نحو : قائم وقائمة وضارب وضاربة فالتاء في الصفة هنا مِثْلُ التاء في قامت وضربت في الفصل بين القبيلين . فإذا كان التأنيث حقيقياً لزمَتْ فِعْلُهُ هذه العلامة فلم تُحْدَفْ وذلك نحو : قامتِ المرأةُ وسارتِ الناقةُ . وإذا كان غير حقيقي جاز أن تَثَبَّتْ ، وجاز أن تُحْدَفَ .

(١) في هـ : قلب .

(٢) في هـ : يدل .

(٣) قال ابن بري (شرح شواهد الإيضاح ، ق ٥٨) : البيت لسؤر الذئب في أرجوزة طويلة قال وزعم الصقلي أنه لأبي النجم العجلي وهو غلط . أجرى التاء في الوقف مجراها في الوصل وقد تقدم ذكر هذا ، انظر ص ١٠٨ . جوز : كل شيء وسطه . والتبهاء : الفقر . وهذه الياء منقلبة عن واو كأنها تنوه من سلكها أي تحيره .

(٤) في المختضب ، ٣ / ٣٧٤ : لأن الكسر من علامات التأنيث ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنك وأنت فعلت ، لأن الكسرة من نوع

فمما جاء فيه الأمران قوله عز وجل^(٦) : ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ ﴾^(٧) وفي الأخرى^(٨) : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٩) و : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(١٠) و : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(١١) وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى ﴾^(١٢) و : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(١٣) .

ومما حذفت فيه العلامة قوله [عز وجل]^(١٤) : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾^(١٥) وما كان صلاتهم عند البيت^(١٦) ولا يكون على هذا : جاء هنذ ، وقد جاء في الشعر^(١٧) :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سَوًى عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

والجُمُوعُ إِذَا تَقَدَّمَتْ أَفْعَالُهَا عَلَى هَذَا نَحْوُ : قَالَ النِّسَاءُ وَقَالَتِ النِّسَاءُ ، وَقَالَ الْأَعْرَابُ وَقَالَتِ الْأَعْرَابُ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ^(١٨) : ﴿ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾^(١٩) و : ﴿ قَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾^(٢٠) وأسماء الفاعلين والمفعولين في ذلك كالفعل .

قال^(٢١) :

قَرَنْبَى يَحْكُ قَقَا مُقْرِفٍ لَيْمٍ مَائِرُهُ قُعْدُ

(٦) في ب ، هـ : قوله تعالى .

(٧) الحجر ، ٧٣ / ١٥ .

(٨) في هـ : أخرى .

(٩) هود ، ٦٧ / ١١ .

(١٠) الممتحنة ، ٤ / ٦٠ .

(١١) الممتحنة ، ٦ / ٦٠ .

(١٢) البقرة ، ٢٧٥ / ٢ .

(١٣) يونس ، ٥٧ / ١٠ .

(١٤) زيادة من ع .

(١٥) القيامة ، ٩ / ٧٥ .

(١٦) الأنفال ، ٣٥ / ٨ .

(١٧) البيت لجرير يهجو الأخطل . ديوانه ، ٢٨٣ / ١ ، والمقتضب ، ١٤٨ / ٢ ، ٣٤٩ / ٣ ، والعيني ، ٤٦٨ / ٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٢٨ .

استشهد أبو علي بصدده على حذف علامة التانيث من قوله : ولد . ووجه الكلام : ولدت لكنه على الضرورة وإنما يحسن مثل هذا فيما لا يعقل لأن تانيثه غير حقيق وقد تقدم هذا البيت وصلته والكلام عليه بما أغنى عن إعادته . انظر ص : ٨٧ .

(١٨) في هـ : قال تعالى .

(١٩) آل عمران ، ٨٦ / ٣ .

(٢٠) محمد ، ١٨ / ٤٧ .

(٢١) البيت للفرزدق يهجو عطية بن الخطمي والد جرير . ديوانه ، ٢٠٥ ، والكتاب ، ٢٣٨ / ١ ، والمقتضب ، ١٤٧ / ٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٢٨ .

وقال^(٢٢):فَلَا تَقَى ابْنَ أَنْثَى يَتَّبِعِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى
مِنَ الْقَوْمِ مَسْقِي السَّمَاءِ حَدَائِدَهُوقال^(٢٣):وَكُنَّا وَرَثَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ
طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُولو كان [قال]^(٢٤): مَسْقِيَةٌ وَلَيْثِمَةٌ وَطَوِيلَةٌ فِي الْكَلَامِ لَجَازٌ.

فَأَمَّا الصِّفَاتُ الَّتِي تَجْرِي عَلَى الْمُؤَنَّثِ بِغَيْرِ هَاءٍ نَحْوُ: طَالِقٌ وَحَائِضٌ وَقَاعِدٌ لِلْأَيْسَةِ مِنَ الْوَلَدِ، وَمُرْضِعٌ وَعَاصِفٌ فِي وَصْفِ الرِّيحِ. فَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ بِالتَّاءِ نَحْوُ: طَالِقَةٌ وَحَائِضَةٌ وَعَاصِفَةٌ وَمُرْضِعَةٌ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لَجَرِّهِ عَلَى الْفِعْلِ. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾^(٢٥) وَقَالَ (تَعَالَى)^(٢٦): ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(٢٧). وَمَا جَاءَ بِبَلَاءٍ هَاءٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اسْتَنْدَتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾^(٢٨) وَكَقَوْلِهِ: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(٢٩) فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ أُريدَ بِهِ النَّسَبُ وَلَمْ يُجَرَ عَلَى الْفِعْلِ وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي نَحْوِ: طَالِقٌ وَحَائِضٌ أَنَّهُ لَمْ يُؤَنَّثْ لِأَنَّهُ لَا مِشَارَكَةَ لِلْمَذْكَرِ فِيهِ بِشَيْءٍ^(٣٠) أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَا يَشْتَرِكُ النَّوعَانِ فِيهِ بِبَلَاءٍ هَاءٍ كَقَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ ضَامِرٌ وَجَمَلٌ ضَامِرٌ، وَنَاقَةٌ بَازِلٌ^(٣١) وَجَمَلٌ بَازِلٌ، وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ قَدْ أُفْرِدَ فِيهِ الْأَصْمَعِيُّ كِتَابًا. وَقَالَ الْأَعَشَى^(٣٢):

= حل الأرض على المكان وله نظائر قد ذكرناها قبل. انظر ص ٨٧.

المقرف: من كان أبوه غير كريم وكانت أمه كريمة.

واللثم: الذي جمع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء.

والمآثر: واحدها مأثرة وهي المكربة يآثرها قوم عن قوم.

والقعدد: الجبان القاعد عن الحرب.

(٢٢) البيت ينسب إلى أشعث بن معروف الأسدي. وينسب أيضاً إلى مضر الأسدي. انظر الكتاب، ٢٣٩ / ١، وإيضاح شواهد الإيضاح، ق ١٢٩.

الشاهد فيه: مسقى السماء، حذف الهاء من مسقية كما تقدم في البيت الذي قبله ولأن الحوادث تأنيثها غير حقيقي.

يروى: مسقى السماء رفعا ونصباً. فمن رفع جعله فاعلاً، ومن نصب جعله نعتاً لابن أنثى أو بدلاً منه.

(٢٣) البيت للفرزدق. ديوانه، ٧٦٥، والكتاب، ٢٣٨ / ١. وانظر ص ٨٩.

الشاهد فيه حذف الهاء من طويلة وشديدة. والقول فيه كالقول في الذي قبله.

(٢٤) زيادة من ع.

(٢٥) الأنبياء، ٨١ / ٢١.

(٢٦) ساقطة من ه.

(٢٧) الحج، ٢٢ / ٢.

(٢٨) إبراهيم، ١٤ / ١٨.

(٢٩) يونس، ١٠ / ٢٢.

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ يَبْضَاءُ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

وقال سبحانه: ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾^(٣٣) وهذا لا يكون في المذكر. وعلى النسب تأوّل الخليل قوله عز وجل^(٣٤): ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾^(٣٥) كأنه قال: ذاتُ انفِطَارٍ، ولم يُرد أن يُجْريه على الفعل وكذلك قول الشاعر^(٣٦):

وقد تَخَذْتُ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ

وهذه التاء إذا دخلت على هذه الصفات الجارية على أفعالها لم يَتَغَيَّرْ بناؤها عما كان عليه قبل ذلك نحو: قائم وقائمة وضارب وضاربة ومكرم ومكرمة وليست كالالفين الممدودة والمقصورة اللتين تُبْنَى عليهما الكلمة نحو: ذكّري وسكّري وشوّري وحُبّلي والصحراء والحمراء. فإن قلت فقد قالوا: زكرياء وزكرياً وزكريي فكانتا في هذا كالتاء.

وقد حكى أبو زيد: غَلَبْتُ^(٣٧) العدو غَلَباً وَغَلَبَةً وَغُلْبَةً، وقد قالوا: الغُلْبَى^(٣٨). وحكى أبو زيد: أَنَّهُ لَجِيضُ الْمِشْيَةِ، إذا كان مختالاً. وحكى غيره: هو يَمْشِي الجِيضَى، وهي مِشْيَةٌ يُخْتَالُ فيها. فالقول في ذلك أَنَّ اللفظين وإن اتفقا فالتقدير مختلف ولا تُقَدَّرُ الألفُ داخلةً على الكلمة دُخُولَ التاء عليها ولو كان كذلك لانصرف ما فيه الألف في النكرة كما انصرف ما فيه التاء [في فاطمتمكم]^(٣٩) فإنما ذلك كالألفاظ المتَّفِقَةِ على اختلاف التقدير كقولنا: ناقةٌ هِجَانٌ ونوقٌ هِجَانٌ و﴿ الفُلُكُ المشحون ﴾^(٤٠) و﴿ والفُلُكُ التي تجري في البَحْرِ ﴾^(٤١) وقولنا في ترخيم رجل اسمه

= الشاهد فيه: المهرة الضامر، ولم يقل: الضامرة لأنه جاء على النسب أي ذات ضمور وليس عند البصريين فاعل بمعنى مفعول. والكوفيون يرون ذلك ويقولون فاعل بمعنى مفعول كثير كقوله تعالى: ﴿ من ماء دافق ﴾ الطارق، ٦ / ٨٦، يعني مدفوق. و﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾ هود، ٤٣ / ١١، أي لا معصوم. والبصريون يقدرون: ذو دفق وذو عصمة. وأما قولهم: طالق وطامث فالبصريون يحملونه على النسب كالأول. والكوفيون يقولون ترك تأنيثه إذ لا مشاركة للمذكر فيه. عهدي مرتفع بالابتداء. وقد سربت في موضع الحال من الضمير المجرور. وهذه الحال سادة مسد الخبر، أي عهدي بها مسربة.

(٣٣) الحج، ٢ / ٢٢.

(٣٤) في ه: قوله تعالى.

(٣٥) المزمل، ١٨ / ٧٣.

(٣٦) البيت للممزمق العبدى. انظر الخصائص، ٢ / ٢٨٧، ومجالس العلماء، ٣٣٣، والحيوان، ٢ / ٢٩٨، والعيني، ٤ / ٥٩٠، واللسان، (نسف طرق، فحصر)، وإيضاح شواهد الإيضاح، ق ١٣١.

الشاهد فيه: القطاة المطرق، أي ذات تطريق فحملة على النسب كما تقدم في البيت الذي قبله. تخذت تعلت، حذف فاء الفعل من الالتخاذ فاستغنى بذلك عن ألف الوصل. وقال تعالى ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجراً ﴾ (الكهف، ١٨ / ٧٧) هو افتعلت من قوله: وقد تخذت رجلى، وليس من لفظ الأخذ في شيء على أن أبا إسحاق قد ذهب إلى أن اتخذت من لفظ الأخذ كما هو من معناها.

(٣٧) في ه: غلب.

منصور : يا مَنْصُ [أَقْبَلُ] ^(٤٢) . فالكسرة التي في هِجَان في الجمع غيرُ التي في الواحد وكذلك الضمة التي في الفُلْكِ وكذلك التي في ترخيم منصور على القولين جميعاً وكذلك الجِصُّ والجِصُّى فالجِصُّى استئناف بناء للكلمة ليس على حد قائم وقائمة وكذلك الغُلْبَةُ والغُلْبَى . والبيِّنُ في هذا والقياسُ ما فُعِلَ في أَحَدٍ حيث ^(٤٣) أريدَ تَأْنِيْهُ قالوا : إَحْدَى فغَيَّرُوهُ عن بناء أَحَد . وقد جاءت هذه التاء مَبْنِيَّةً عليها بعضُ الكلامِ وذلك قولهم ^(٤٤) : عِبَايَة وَعِظَايَة وَعِلاوَة وَشَقَاوَة يَدُلُّ على ذلك تصحيحُ الواوِ والياءِ وهذا في البناء على التأنيث كقولهم : مِذْرَوَانِ وَثَنَانِ في البناء على التثنية . وقد جاء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء وذلك قولهم : خُصَيَانِ وَأَلْيَانِ فإذا أفردوا قالوا في الواحد : خُصِيَّةٌ وَأَلْيَةٌ . وأنشد أبو زيد ^(٤٥) :

تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ

وأنشد سيبويه ^(٤٦) :

كَأَنَّ خُصْيِيَّهِ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثَنَاتٌ حَنْظَلٌ

(٤٢) زيادة من ع .

(٤٣) في ب : حين .

(٤٤) في ب : قولك .

(٤٥) البيت بلا نسبة في المقتضب ، ٤١ / ٣ ، والنوادر ، ١٣٠ ، والمنصف ، ١٣١ / ٢ ، والاقتضاب ، ٣٩٣ ، وأما ابن الشجري ، ٢٠ / ١ ، وشرح المفصل ، ١٤٣ / ٤ ، ١٤٥ ، والخزانة ، ٣٦٦ / ٣ ، واخصر ، ٩٨ / ١٦ .

الشاهد فيه قوله : أَلْيَاهُ في التثنية ومن حق تاء التأنيث إذا لزمت في الواحد أن تلزم في التثنية . قال أبو علي : قالوا أَلْيَانِ وخصيان ، فإذا أفردوا قالوا : إلية وخصية ، فيحتمل أن يكون هذا على من قال في الواحد إلهي ، ومن قال إلية قال في التثنية : إلهيتان ، هذا قول أبي العباس .

(٤٦) نسبة القيسي لجندل بن المثنى الطهوي ، وينسب لخطام المجاشعي . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٣١ ، والخزانة ، ٣ / ٣١٤ ، ٣٦٧ ، والكتاب ، ١٧٧ / ٢ ، ٢٠٢ ، والمقتضب ، ١٥٦ / ٢ ، وإصلاح المنطق ، ١٦٨ ، والمنصف ، ١٣١ / ٢ ،

باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التانيث الحقيقي الذي لأنشاء ذكر

وذلك قولهم : امرؤ للمذكر وامرأة للمؤنث . وهذا الاسم يستعمل على ضربين : أحدهما أن تلحق أوله همزة الوصل . والآخر ألا تلحقه .

فمثال الأول نحو : امرؤ وامرأة وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ امْرُؤً هَلَكٌ ﴾^(١) ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ ﴾^(٢) .
والآخر : مَرَّةً وَمَرَّةً وفي القرآن : ﴿ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾^(٣) وعلى هذا قالوا : مَرَّةً ،
فإذا خففوا الهمزة فالقياس : مَرَّةً وقد قالوا : المَرَّةُ ، فإذا ألحقوا لام المعرفة استعملوا ما لم تلحق
أولها همزة الوصل فقالوا : المرء والمرأة ورفضوا مع الألف واللام اللغة الأخرى وعلى هذا قوله عز
وجل^(٤) : ﴿ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾^(٥) وقال^(٦) :

والمرء يُبْلِيه بلاء السربال

وقال^(٧) :

بأنَّ الغلرَ في الأقوام عارٌ وإنَّ المرءَ يَجْزأُ بالكراع

(١) النساء ، ١٧٦ / ٤ .

(٢) النساء ، ١٢٨ / ٤ .

(٣) الأنفال ، ٢٤ / ٨ .

(٤) في هـ : قوله تعالى .

(٥) الأنفال ، ٢٤ / ٨ .

(٦) ويَعده : مر الليالي واختلاف الأحوال

هذا البيت للمعاج . انظر العيني ، ٥١٤ / ٤ ، وشرح الأشموني ، ٤١٣ / ٢ ، واخصص ، ٩٩ / ١٦ ، وإيضاح شواهد

الإيضاح ، ق ١٣٢ .

استشهد أبو علي بالبيت الأول . الشاهد فيه استعمال المرء بالألف واللام وهي اللغة المشهورة . وإذا لم تدخل الألف والسلام قلت :
هذا امرؤ ، ورأيت امرأة ومررت بامرئ ، فتبع حركة الراء حركة الإعراب . وفيه لغة ثالثة وهي أن تقول : هذا مرء ، ومررت بمرؤ ،
ورأيت مرءاً ولغة رابعة وهي أن تقول : هذا امرأ ورأيت امرءاً ومررت بامرأ ، فتكون حركة الراء مفتوحة ويجري الإعراب على الهمزة .

(٧) البيت لبشر بن أبي خالد وقيل لأبي حنبل بن مر الطائي . انظر شرح شواهد الإيضاح ، لابن بري ، ق ٦٢ ، وإيضاح شواهد

وقال^(٨):

تَظَلُّ مَقَالِيْتُ النَّسَاءِ يَطَّانُهُ يَقْلَنْ أَلَا يُلْقَى عَلَى الْمَرْءِ مُرَزَّرُ

وكانهم رَفَضُوا ذلك لِمَا كان يلزم من التقاء الساكنين في أَوَّلِ الاسم فاجتزأوا باللغة الأخرى عن هذه . وقال الفرّاء : كان النحويون يقولون : امرأة فإذا أدخلوا الألف واللام قالوا : المرأة وهو وجه الكلام . قال و(قد)^(٩) سمعتها بالألف واللام : الامرأة ولعل هذا الذي سمعته^(١٠) منه لم يكن فصيحاً لأنَّ قَوْلَ الأكثرِ على خلافه . ومن ذلك قولهم : الشيخ والشيخة وقال عبيد بن الأبرص^(١١) :

كانها شَيْخَةٌ رَقُوبُ

وقالوا : غَلامٌ وَغَلامَةٌ وأنشدوا^(١٢) :

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوهَا يُهَانُ لَهَا الْغَلامَةُ وَالْغَلامُ

وقالوا : رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ قال^(١٣) :

خَرَقُوا جَنْبَ فَتَاتِهِمْ لَمْ يُيَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

(٨) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي . ديوانه ، ٨٨ ، وإصلاح المنطق ، ٧٦ ، والصحاح واللسان ، (قلت) ، واخصص ، ٦ / ١٢٨ ، ٩٩ / ١٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٣٣ .

الشاهد فيه كالشاهد في البيت الذي قبله وهو قوله المرء بالألف واللام . وقد جاء في كتاب الله تعالى منه مواضع من ذلك قوله سبحانه : ﴿ بين المرء وزوجه ﴾ البقرة ، ٢ / ١٠٢ ، و ﴿ يفر المرء من أخيه ﴾ عبس ، ٨٠ / ٣٤ ، و ﴿ ينظر المرء ما قدمت يدها ﴾ النبأ ، ٧٨ / ٤٠ . وهي اللغة الفصيحة الكثيرة . وقد تقدم القول فيها .

(٩) ساقطة من هـ .

(١٠) في ع : سمعتها .

(١١) صدره : باتت على إرم رابثة

انظر ديوانه ، ١٨ ، وأماي ابن الشجري ، ٢ / ٢٨٧ ، واللسان ، (رقب) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٣٣ .

استشهد أبو علي بعجزه . الشاهد فيه قوله : شيخة في المؤنث وشيخ للمذكر ، فدخلت تاء التأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث . وقال آخر :

وتضحك مني شيخة عيشية كان ترى قبلي أسيراً إماتيا

(١٢) الشعر لأوس بن غلفاء الهجيمي يصف فرسا انظر شرح المفصل ، ٥ / ٩٧ ، وأماي ابن الشجري ، ٢ / ٢٨٧ ، واللسان ،

(ركض ، غلم) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٣٤ .

الشاهد فيه الغلام والغلام ، دخلت تاء التأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث كما تقدم في الذي قبله . يروى : مُركُضَةٌ بضم الميم وكسر الكاف ومعناه : الذي يركض ولدها في بطنها . ويروى : ومُرْكُضَةٌ بكس الميم وفتح الكاف ومعناه السمعة كأنه جعلها آلة للسم .

وقالوا : حِمَارٌ وَحِمَارَةٌ وَأَسَدٌ وَأَسَدَةٌ وقالوا : بَرْدُونٌ وَبَرْدُونَةٌ قال الشاعر^(١٤) :

بُرَيْذِيَّةٌ بَلَّ الْبَرَاذِيْنُ ثَفْرَهَا وقد شَرِبَتْ من آخرِ الصَّيْفِ إِيْلَا

وقالوا : فَرَسٌ وَحِجْرٌ لِلْأُنْثَى ولم يقولوا : فَرَسَةٌ . وقد يصوغون في هذا الباب للمؤنث أسماء لا يَشْرِكُ^(١٥) فيها المذكر كقولهم : جَدِي وَعَنَاقٌ وَحَمَلٌ وَلِلْأُنْثَى رَحِلٌ وَتَيْسٌ وَعَنْزٌ وَعَيْرٌ وَأَتَانٌ . وربما ألحقوا المؤنث الهاء مع تخصيصهم إياه بالاسم كقولهم : جمل وناقة وكبش ونعجة ووعل وأزوية ، ألحقوا الهاء تأكيداً وتحقيقاً للتانيث ولو لم تَلْحَقْ لم يُحْتَجَّ إليها .

(١٤) البيت للناطقة الجعدي . انظر ديوانه ، ١٢٤ ، والحزنة ، ٣١ / ٣ ، والمنصف ، ٤ / ٢ ، والحيوان ، ٢٨٢ / ٢ ، والاقتضاب ،

٣٩٧ ، واللسان ، (نفر) .

الشاهد فيه قوله : بريزية ، لأنهم يقولون : بردونة وبردون وهو مثل ما تقدم .

باب دخول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه

وذلك نحو: تَمْرٌ وَتَمْرَةٌ وَبَقَرٌ وَبَقْرَةٌ وَشَعِيرٌ وَشَعِيرَةٌ وَجَرَادٌ وَجَرَادَةٌ . فالتاء إذا لَحِقَتْ في هذا الباب دَلَّتْ على المفرد وإذا حُذِفَتْ دَلَّتْ على الجِنْسِ والكثْرَةِ . فإذا حُذِفَتْ التاء ذُكِرَ الاسمُ وَأُنْثِ وجاء القرآن بالأمرين جميعاً . فمن التذكير قوله تعالى : ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾^(١) و ﴿ جَرَادٌ مُتَشِيرٌ ﴾^(٢) و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾^(٣) . فالشجر جمع شجرة والجراد جمع جرادة والنخل جمع نخلة . ومن التأنيث قوله تعالى^(٤) : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾^(٥) وقوله تعالى^(٦) : ﴿ وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾^(٧) فَجَمْعُ الصِّفَةِ هذا الْجَمْعُ كالتأنيث . وفي الأخرى : ﴿ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾^(٨) وعلى هذا قال [الشاعر]^(٩) في وصفه^(١٠) :

دَانٍ مُسِيفٌ فَوَيْقَ الْأَرْضِ هَيْدَبُهُ يَكَاذُ يَدْفَعُهُ مَنْ قَامَ بِالرَّاحِ

فالتأنيث على معنى الجماعة والتذكير على مَعْنَى الْجَمْعِ . ومُؤَنِّثٌ هذا الباب لا يكونُ له مُذَكَّرٌ من لَفْظِهِ لِمَا كَانَ يُؤَدِّي إلیهِ من التباس المذکر الواحد بالجمع . قال أبو عمر عن يونس : فإذا أرادوا

(١) يس ، ٣٦ / ٨٠ .

(٢) القمر ، ٥٤ / ٧ .

(٣) القمر ، ٥٤ / ٢٠ .

(٤) في ٨ : قوله عز وجل .

(٥) الحاقة ، ٦٩ / ٧ .

(٦) في ٨ : قوله عز وجل .

(٧) الرعد ، ١٣ / ١٢ .

(٨) النور ، ٢٤ / ٤٣ .

(٩) زيادة من ٨ .

(١٠) البيت لأوس بن حجر . انظر ديوانه ، ١٥ ، والخصائص ، ٢ / ١٢٦ ، والاحتساب ، ١ / ١٥٣ ، والمقاييس ، ٣ / ٥٨ ،

والمصون ، ١٩ ، والمخصص ، ٩ / ١٠٣ .

المذكَّر قالوا : هَذَا شَاةٌ ذَكَرٌ ، وَهَذَا حَمَامَةٌ ذَكَرٌ ، وَهَذَا بَطَّةٌ ذَكَرٌ . وَيَدُلُّ عَلَى وَقْعِ الشَّاةِ عَلَى الذَّكَرِ ^(١١) قول الشاعر ^(١٢) :

فكَأَنَّهَا هِيَ بَعْدَ غِبِّ كَلَالِهَا أَوْ أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ شَاةٌ إِرَانٍ
فَأَبْدَلُ شَاةً مِنْ أَسْفَعِ كَقَوْلِهِ ^(١٣) :

أَذَاكَ أُمُّ خَاضِبٍ
فَشَبَّهَ بِهِمَا . وَقَالُوا : حَيَّةٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى قَالَ ^(١٤) :

إِذَا رَأَيْتَ بِوَادٍ حَيَّةً ذَكَرًا فَاذْهَبْ وَدَعْنِي أُمَارِسَ حَيَّةَ الْوَادِي
وَجَمَعُوا الْحَيَّةَ عَلَى حَيَّاتٍ قَالَ ^(١٥) :

كَأَنَّ مَزَاحِفَ الْحَيَّاتِ فِيهِ قُبَيْلَ الصُّبْحِ آثَارُ السَّيَاطِ
وَقَدْ جَاءَ ^(١٦) تَاءُ التَّائِيثِ بِعَكْسٍ مَا ذَكَرْنَا . قَالُوا : رَجُلٌ بَغَالٌ وَجَمَالٌ لِلوَاحِدِ فَإِذَا أَرَادُوا الْجَمْعَ قَالُوا : بَغَالَةٌ وَجَمَالَةٌ . أَنَشِدْ أَبُو عُبَيْدَةَ ^(١٧) :

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَةَ الشُّرْدَا

(١١) في ع : الذكور .

(١٢) البيت لليبيد بن ربيعة . انظر ديوانه ، ١٤٣ ، والكتاب ، ١ / ٣٧٨ ، واخصص ، ١٦ / ١٠١ ، واللسان ، (أرن ، شوه) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٣٥ .

الشاهد فيه قوله : شاة إران ، أوقع الشاة على الذكر والدليل عليه أنه أبدل شاة إران من أسفع الخدين وهو ثور وحشي والمؤنث لا يبدل من المذكور .

(١٣) وذكر أبو علي عقب بيت ليبيد : «أذاك أم خاضب» .

تقوية لما أورده وهو من صدر بيت للذي الرمة وهو قوله :

أَذَاكَ أُمُّ خَاضِبٍ بِالسِّي مَرْتَعِهِ أَبُو ثَلَاثِينَ أُمِّي وَهُوَ مُنْقَلَبٌ

انظر ديوان ذي الرمة ، ٣٧ ، والحيوان ، ٤ / ٣١١ ، وذيل الأمالي ، ١٦٣ ، والسمط ، ١ / ٤٥٤ ، واخصص ، ٨ / ٥٢ ، واللسان ، (خضب) .

يريد أذاك الثور يشبه ناقي أم نعامة خاضب قد أكل الربيع فاحمرت ساقاه وأطراف زقه فحمل التشبيه عليها كما قال امرؤ القيس :

هَما نَعِجَتَانِ مِنْ نَعِاجِ تَبَالَةٍ لَدَى جَوْذَرَيْنِ أَوْ كَبِضٍ دُمَي مَكْرٍ

انظر ديوانه ، ١١٠ . لم يرد بقوله : أَوْ كَبِضٍ دُمَي مَكْرٍ أَنْ يَقْضِ أَحَدُ الشَّيْبَيْنِ وَيُثَبِّتَ الْآخَرَ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَكُنْ شَبَّهَتْهُمَا بِالنَّعَاجِ فَأَنْتَ مُصِيبٌ وَإِنْ شَبَّهَتْهُمَا بِالْأُمَى فَأَنْتَ مُصِيبٌ .

(١٤) البيت لعبيد بن الأبرص . ديوانه ، ٤٨ ، واخصص ، ١٦ / ١٠١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٣٦ .

الشاهد فيه حية ذكرأ .

(١٥) البيت للمتنخل الهذلي واسمه مالك بن عويمر ديوان الهذليين ، ٣ / ١٢٧٣ ، واخصص ، ١٦ / ١٠١ ، واللسان ، (زحف) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٣٦ .

الشاهد فيه : جمع حية على حيات وإن كان ذكراً ، فجمع المذكور كجمع المؤنث بلا اختلاف .

ومثل ذلك حَمَارٌ للواحد وَحَمَارَةٌ [لجميع] ^(١٨) وقالوا : حَلْوَةٌ للواحد مِمَّا يُحَلَّبُ وقالوا للجمع : حَلُوب . ويقال للجماعة : الحَلْوَة أيضاً قال ^(١٩) :

رَأَهُ أَهْلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْعَى رِعَاءُ النَّاسِ فِي طَلَبِ الْحَلُوبِ

فالحلُوبُ هنا جماعة ألا ترى أن رِعَاءَ النَّاسِ لا يَسْعَوْنَ في طلب حَلُوبٍ واحدة ^(٢٠) . قال أبو عمر سمعت أبا عبيدة يقول : الحَلْوَةُ يقال للواحد والجماعة ، والحَلُوبُ لا يقال إلا للجماعة . ومثُلُ ذلك : قَتَوَةٌ وَرَكْوَةٌ ، وقد قرئت الآية على الوجهين : ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾ ^(٢١) وَرَكُوبَتُهُمْ ، ومن ذلك الكَمَمُ والكَمَاءُ . قال أبو عمر سمعت يونس يقول : هَذَا كَمَمٌ كَمَا تَرَى لِوَاحِدَةِ الْكَمَاءِ فَيُذَكِّرُونَهُ إِذَا أَرَادُوا جَمْعَهُ قَالُوا : هَذِهِ كَمَاءٌ . وقال أبو زيد قال مُتَّجِعٌ ^(٢٢) : كَمَمٌ وَاحِدٌ وَكَمَاءٌ لِلْجَمْعِ ^(٢٣) . وقال أبو خَيْرٍ ^(٢٤) : كَمَاءٌ لِلوَاحِدِ وَكَمَمٌ لِلْجَمْعِ ^(٢٥) ، فمر رؤية بن العَجَّاج فسأله فقال : كَمَمٌ وَكَمَاءٌ كَمَا قَالَ مُتَّجِعٌ ^(٢٦) . وقد جَرَى مَجْرَى تَاءِ التَّائِيثِ فِي هَذَا يَاءُ السَّبَبِ فَقَالُوا : زَنْجِيٌّ لِلوَاحِدِ وَزَنْجٌ لِلْجَمَاعَةِ وَعَلَى هَذَا قَالُوا : رُومِيٌّ وَرُومٌ وَسِنْدِيٌّ وَسِنْدٌ وَقِيَّاسٌ هَذَا أَنْ يَجُوزَ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّائِيثُ كَمَا جَازَ فِي الْبَقْرِ وَالْجَرَادِ قَالَ ^(٢٧) :

(١٨) زيادة من ع .

(١٩) البيت لعنترة . ديوانه ، ٣٢١ ، والمعاني الكبير ، ٨٤ / ١ ، والمخصص ، ١٠١ / ١٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق / ١٣٧ . استشهد به على أن الحلوب جمع . قال لأن الرعاء لا يسمعون في طلب حلوبة واحدة . قال السكري في قول أسامة بن الحارث :

وقالوا نصف مالك إن رضينا وما أمسى لاهلك من حلوب

قال : الحلوب الناقة التي يتخذها الراعي لنفسه وهي الكثيرة اللبن . وقال أبو العباس المبرد (الكامل ، ١ / ١٣٨) : يقال شاة حلوب إذا كانت تُحَلَّبُ ، ورجل حلوب إذا كان يُحَلِّبُ الشاة . قال وهو من الأضداد . ومثله : طريق ركوب إذا كان يُرَكَّبُ ، ورجل ركوب للدواب إذا كان يركبها ، وناقة رغوثة ، إذا كانت تُرَضَّع ، وفصيل رغوثة إذا كان يَرْضَعُ ، فجعّل أبو العباس الحلوب واحدة .

(٢٠) انظر المخصص ، ١٠١ / ١٦ .

(٢١) يس ، ٧٢ / ٣٦ ، في ابن خالويه ، ١٢٦ : «لها ركوبهم» الحسن والأعمش (لها ركوبتهم) عائشة . قال ابن خالويه : العرب تقول : ناقة ركوب حلوب ، وركوبة حلوبة ، وركابة حلابة ، وركبوت حلبوت ، وركبي حلبي ، وركبوت حلبيوت ، وكل ذلك محكي .

(٢٢) هو المنتجع الأعرابي من بني نهبان من طيء . طبقات النحويين واللغويين ، ١٧٥ .

(٢٣) في ه : للجميع .

(٢٤) هو نeshل بن زيد أعرابي بدوي من بني عدي دخل الحيرة وله من الكتب كتاب الحشرات . الفهرست ، ٧٤ ، ومراتب النحويين ، ٤٠ ، ومعجم الأدباء ، ١٩ / ٢٤٣ .

(٢٥) في ه : الجميع .

(٢٦) انظر النوادر ، ١٩٦ ، والمخصص ، ١٠١ / ١٦ .

(٢٧) البيت لذي الرمة . ديوانه ، ٦٥٨ ، وشرح المفصل ، ٥ / ١٥٤ ، ١٠ / ١٩ ، والحيوان ، ٦ / ١٧٦ ، والمخصص ، ٨ / ٥١ ، ١٠١ / ١٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق / ١٣٨ .

دَوَّيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا يَمُّ تَرَاظَنَ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ

وعلى هذا قولهم : المَجُوسُ واليَهُودُ إنما عُرِفَ على حَدِّ يَهُودِيٍّ وَيَهُودٍ وَمَجُوسِيٍّ وَمَجُوسٍ فجمع على قِياسِ شَعْبَةٍ وَشَعِيرٍ وَلولا ذلك لم يسغ دخول الألف واللام عليهما لأنَّهما معرفتان مؤنَّتانِ فَجَرَيَا في كلامهم مَجْرَى القِبْلَتَيْنِ وَلَمْ يُجْعَلَا كَالْحَيَّيْنِ . أنشد^(٢٨) علي بن سليمان^(٢٩) :

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِيٌّ لَمَّا فَعَلَتْ يَهُودٌ صَمَامٌ^(٣٠)

وقال^(٣١) :

أَحَارٍ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْنًا كَنَارٍ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا

ومن هذا قول جرير^(٣٢) :

والتَّيْمُ الْأُمُّ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمُّهُم دُهْلُ بْنُ تَيْمٍ بُو السُّودِ المَدَانِيسِ

إنما هو على تَيْمِيٍّ وَتَيْمٍ ثم عرف الجمع بالألف واللام كما عُرِفَ اليهود ولولا ذلك لم تدخل الألف واللام لأنَّ تَيْمًا علمَ مَخْصُوصٍ وَمِمَّا يَدُلُّكُ على ذلك قوله : وَالْأُمُّهُم ، لأنَّ الذكر يعود على تَيْمٍ لا على : مَنْ يَمْشِي . وعلى هذا قولُ أَبِي الْأَخْزَرِ الْحَمَّانِي^(٣٣) :

سَلُومٌ لَوْ أَصْبَحْتَ وَسَطَ الْأَعْجَمِ

فِي الرُّومِ أَوْ فِي التُّرْكِ أَوْ فِي الدَّيْلَمِ

إِذَا لَرُزْنَاكِ وَلَوْ بِسُلْمِ

(٢٨) في هـ : أنشدنا .

(٢٩) هو الأخفش الصغير أحد الثلاثة المشهورين . قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي وأبي العيَّان . توفي في بغداد سنة ٣١٥ هـ ، وقيل سنة

٣١٦ هـ . إنباه الرواة ، ٢ / ٢٧٦ ، والبيعية ، ٢ / ١٦٧ .

(٣٠) البيت للأسود بن يعفر . ديوانه ، ٦١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٤٣ .

الشاهد فيه قوله يهود لما كان اسماً للقبيلة لم يصرفه لأن فيه العلمية والتأنيث فلا يسوغ دخول الألف واللام عليه .

(٣١) البيت لامرئ القيس . ديوانه ، ١٤٧ ، والكتاب ، ٢ / ٢٨ .

قوله : بريقاً تصغير برق في اللفظ وأراد به التعظيم في المعنى . ويدل على إرادته التعظيم قوله : كَنَارٍ مَجُوسٍ لأنه أبلغ في وصف النار

بقوله : تستعر استعاراً . وخصن المجوس لأنهم عبدة النار ونارهم أعظم نار وأشدها استعاراً .

الشاهد فيه قوله : مجوس لم يصرفه للعلمية والتأنيث ولا يسوغ دخول لام التعريف على الاسم العلم وقد تقدم الكلام عليه .

(٣٢) البيت لجرير ، ديوانه ، ١ / ١٣١ ، واللسان ، (تم) . قال ابن بري في شرحه لشواهد الإيضاح ، ٦٦ : أراد جمع تيمي ولذلك

أدخل الألف واللام وأعاد عليه ضمير الجعاعة فقال : وَالْأُمُّهُم ، ولا يعود على : مَنْ يَمْشِي ، لأنه يكون تكريراً ينبغي عنه الأول ولأن

عوده على الأول أبلغ لأنه يقتضي تفضيل تيم على دهل .

فإنما هو على أعجمي وأعجم ثم عُرِف . فأما قول رؤية^(٣٤) :

بَلْ بَلَدٍ مِلءِ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

فيحتمل ضربين : أحدهما أن يكون على جهرمي وجهرم ثم عُرِفَ بالإضافة كما عُرِفَ ما تقدم بالالف واللام . ويجوز أن يكون : لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَوَشْيُ جَهْرَمِهِ أَوْ بُسْطُ جَهْرَمِهِ ، فحذف المضاف .

(٣٤) ديوانه ، ١٥٠ ، واللسان ، (جهرم) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٤٥ .

الشاهد فيه : وجهرمه وقد بين أبو علي أنه يحتمل وجهين :

أحدهما أنه أتى على لفظ جهرمي وجهرم ثم عرف بالإضافة كما عرف ما تقدم بالالف واللام .

والثاني أن يقدر : لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَوَشْيُ جَهْرَمِهِ أَوْ بَسْطُ جَهْرَمِهِ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقال أبو حاتم

بَابُ مَا دَخَلَهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ وَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ لَا هُوَ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسٍ

كَتَمْرَةٍ وَتَمَرٍ وَلَا لَهُ ذَكَرٌ كَمَرْأَةٍ وَمَرْءٍ وَلَا هُوَ بِوصفٍ وذلك كثير في الكلام نحو: عُرْفَةٌ وَقَرْيَةٌ وَبَلَدَةٌ وَمَدِينَةٌ وَعِمَامَةٌ وَشَقَّةٌ ، فهذا التأنيث ليس على نحو ما تقدّم ذكره وربما عبّروا عن هذا بالتأنيث للعلامة الكائنة في (لفظ)^(١) الكلمة فمن ذلك ما جاء في بيت لغز^(٢) :

وَمَا ذَكَرٌ فَإِنْ يَكْبُرُ فَأُنْثَى شَدِيدُ الْأُزْمِ لَيْسَ بِذِي ضُرُوسٍ
يريد القُرَادَ لأنه إذا كان صغيراً سمي قُرَاداً فإذا كَبُرَ كان حَلْمَةً .
وقال آخر^(٣) :

إِنِّي وَجَدْتُ بَنِي سَلَمَى بِمَنْزِلَةٍ مِثْلُ الْقُرَادِ عَلَى حَالِيهِ فِي النَّاسِ
وقال الفرزدق^(٤) :

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَرَ خَدُّهُ ضَرْبَاهُ تَحْتَ الْأُنْثَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ
يريد بالأنثيين الْأُذْنَيْنِ وَسَمَاهَا أَنْثَيْنِ لِلتَّأْنِيثِ اللاحق لهما في اللفظ في قولهم : هِيَ الْأُذُنُ وَأُذَيْنَتُهُ ،
وكذلك قولُ العجاج في صفة المنجنيق :^(٥)

أُورِدَ حُذّاً تَسْبِقُ الْأَبْصَارَا وَكُلُّ أَنْثَى حَمَلَتْ أَحْجَارَا

(١) ساقطة من هـ .

(٢) ورد البيت في اللسان (ضرس) غير منسوب .

أراد بالذكر القُرَادَ لأنه صغيراً يسمى قُرَاداً فإذا كبر سمي حلمة وهو لغز وقد بينه أبو علي .

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت .

قال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٤٥ : هذا البيت من أحببت المهجاء . يقول : إنهم يولدون ذكراً فإذا شبوا صاروا

إلى مثل حال الإناث . يريد أن القُرَادَ صغيراً يسمى قُرَاداً وهو مذكر فإذا كبر سمي حلمة فصار له اسم المؤنث .

(٤) لم أعثر عليه في ديوانه . انظر المخصص ، ٨٢ / ١ ، ١٩٠ / ١٥ ، ١٠٣ / ١٦ .

الشاهد فيه قوله : تحت الأنثيين أراد الأذنين سماها بالتأنيث اللاحق لها لفظاً ولا حقيقة أنثى تحته مثل ما تقدم .

فقله : وكلُّ أنثى ، كأنه قال : كلُّ مُتَجَنِّقٍ لَأَنَّ الْمُتَجَنِّقَ مُؤَنَّثٌ . ومِثْلُ ذَلِكَ فِي تَعَلُّقِهِ بِمَا عَلَيْهِ
الَلْفُظُّ دُونَ الْعَيْنِ قول^(١) الشاعر أنشده أحمد بن يحيى^(٢) :

بَلْ دَاتِ أَكْرُومَةٍ تَكْنَفُهَا الأحجارُ مشهُورَةٌ مَواسِمُهَا

قال : الأحجار صَخْرٌ وَجَنْدَلٌ وَجَرُولٌ بنو نَهْشَلٍ فسمَّاهم بالأحجار من حيث كانوا مُسَمَّيْنَ
بأسمائها كما أنثت هذه الأسماء لتأنيث اللفظ لا لمعنى غيره .

الشاهد فيه قوله : وكل أنثى ، أراد بالأنثى المتجنق لأنها مؤنثة اللفظ فأخبر عنها بالأنثى كما تقدم .

باب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث

وذلك قولهم : رجلٌ عَلَامَةٌ ونَسَابَةٌ وسَالَةٌ وِرَاوِيَةٌ . ولا يجوز لهذه التاء أن تدخل في وصف^(١) من أوصاف الله تعالى وإن كان المرادُ المبالغة . وقال أبو الحسن في قولهم : رجلٌ فَرُوقَةٌ ومَلُولَةٌ وخَمُولَةٌ : أَلْحَقُوهَا الهاءَ للتكثير كنسابة وِرَاوِيَةٌ . وقد لَحِقَتْ تاءُ التأنيثِ حيثُ لم تُلْحَقِ الكلمةُ تأنيثاً ولم تَفْصِلْ واحداً من جنسٍ ولم تَفْصِلْ تأنيثاً من تذكير كامرئ وامرأة ولا تجري صفةً على فِعْلٍ وذلك قولهم في جمع حَجَرٍ : حِجَارَةٌ وذَكَرٍ : ذِكَارَةٌ وَجَمَلٍ : جِمَالَةٌ وقرئ : ﴿ كَانَهُ جِمَالَةً صُفْرًا ﴾^(٢) ودخلت أيضاً في فَعُولَةٍ التي يُرَادُ بها الجَمْعُ وذلك قولهم : عَمٌّ وَعُمُومَةٌ وَخَالٌ وَخُؤُولَةٌ وَصَفْرٌ وَصَفُورَةٌ وكذلك [في]^(٣) أَفْعَلَةٌ وفَعْلَةٌ نحو : أَجْرِيَّةٌ وَصَبِيَّةٌ وَخَصِيَّةٌ وَغِلْمَةٌ وَجِيْرَةٌ . وهذا كياءي النسب في كرسِيٍّ وقُمْرِيٍّ وثَمَانٍ جاءت في البناء غَيْرَ دَالَةٍ على ما تدلُّ عليه في الأمر العام من النسب .

(١) في هـ : صفة .

(٢) المرسلات ، ٣٣ / ٧٧ ، في الالتحاق ، ٤٣١ : واختلف في (جمالات) فحفص وحمة والكسائي وحلف بكسر الجيم بلا ألف بعد اللام بوزن رسالة جمع جمل كحجر وحجارة . وقيل : اسم جمع . وقرأ رويس بضم الجيم وبالف بعد اللام وهي الحبال الغليظة من حبال

باب ما جاء من الجَمْعِ على مثالِ مَفَاعِلٍ فدخلته تاءُ التَّأْنِيثِ

وذلك على أربعة أَضْرُبٍ . فمن ذلك ما يَدُلُّ لَحَاقُهَا بِهِ على النَّسَبِ وذلك قولهم : المَهَالِبَةُ والمَنَادِرَةُ والأَشَاعِثَةُ ، فجاء جَمْعُهُ المكسَّرُ على حَدِّ ما جاء المَصَحْحُ وذلك أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يقولون : الأَشْعَرُونَ فيجْمَعُونَ بِحَذْفِ الياءِ كَأَنَّهُ جَمْعُ أَشْعَرَ لَا أَشْعَرِي كُسِّرَ عَلَيْهِ أَشْعَثُ لَا أَشْعَنِي فدلَّ التَّأْنِيثُ على هذا المعنى من النسب . ومن هذا عندي قولهم : فَارِسِيٌّ وفُرْسٌ . قال ابن مقبل^(١) :

طَافَتْ بِهِ الفُرْسُ حَتَّى بَدَّ نَاهِضُهَا عَمَّ لَقِيْحَنَ لِقَاحاً غَيْرَ مُبْتَسِرٍ

ومن ذلك ما دخل على الأعجمية المُعَرَّبَةِ نحو : السِّيَابِجَةِ^(٢) والمَوَازِجَةِ والجَوَارِيَةِ . وقد قالوا : صَيِّقِلٌ وصَيَّاقِلَةٌ وقَشْعَمٌ وقَشَاعِمَةٌ فدخلت [التاء]^(٣) الاسم على غير هذين الوجهين . فإن شئت حذفْتَ الهاءَ فقلت : الأَشَاعِثُ والسِّيَابِجُ ، كما تقول : الصِّيَاقِلُ [والقشاعِم]^(٤) . قال ومن ذلك أن تُدْخِلَ الهاءَ في هذا المثالِ من الجَمْعِ عِوَضاً من الياءِ التي تَلْحَقُ مِثَالِ مَفَاعِلٍ وذلك [نحو]^(٥) : فِرْزَانٌ وفِرَازِنَةٌ وَجَحْجَاحٌ وَجَحَاجِحَةٌ ، وَزَنْدِيقٌ وَزَنْادِقَةٌ ، فالهاءُ في هذا الباب لازمةٌ لَا تُحْدَفُ لَأَنَّهَا تُعَاقِبُ الياءَ التي في الجَحَاجِيجِ ، فَإِنْ حَذَفْتُهَا أَتَيْتَ بالياءِ [عِوَضاً مِنْهَا]^(٦)

(١) البيت لابن مقبل . انظر ديوانه ، ٩٢ ، والجمهرة ، ٢٥٥ / ١ ، والقلب والإبدال ، ٦٧ ، ٧٤ ، واللسان ، (بسر ، فرس) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٤٦ .

الشاهد فيه قوله : الفرس وهو جمع فارسي على النسب كيهودي واليهود وقد تقدم أمثاله .

(٢) السيابجة هنا بالياء وكذلك في الكتاب ، ٢٠١ / ٢ ، ولكنها بالباء في المذكر والمؤنث للمبرد ٨٩ : قال أبو الحسن الأخفش : قال أبو العباس : قال أبو عبيدة : السيابجة إن كان يُعْنَى به قوم عجم فهو عربي ، يقال : أسيج بالكان : إذا أقام ، وأنشد أبو عبيدة :

ولو رأى الفيل مقيماً سابجاً

والسيابجة بالباء أيضاً في لسان العرب (سيج) .

(٣) زيادة من ع .

(٤) زيادة من ع .

كأنَّهما يتعاقبان . وإنَّما اجتمعتِ التَّسْبِيَةُ والعَجْمَةُ في لَحَاقِ الهَاءِ لهما في أَشَاعِثَةٍ وَمَوَازِجَةٍ لَاتَّفَاقِهِمَا في الثَّقُلِ من حالٍ إلى حالٍ لم يكونا عليها . فالنسب قد صار الاسمُ به وَصْفًا بَعْدَ أَنْ لم يكن كذاكَ والعَجْمِيُّ بالثَّقْلِ صار مُعَرِّمًا بَعْدَ أَنْ لم يكن كذاكَ وليس ذلك لَاتَّفَاقِ العُجْمَةِ و[تاء]^(٧) التَّانِيثِ في المَنْعِ من الصَّرْفِ ألا ترى أَنَّ العَجْمَةَ في أسماءِ الأجناسِ لا تمنعُ الصَّرْفَ وهذه الأعجمية^(٨) الداخلة في هذا الباب أسماءُ أجناسٍ .

بَابُ مَا أَنْتَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْ غَيْرِ لِحَاقِ عَلَامَةٍ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ بِهِ

وهو على ثلاثة أَضْرَبٍ : من ذلك ما اخْتَصَرَّ مُؤَنَّثُهُ بِاسْمِ انْفَصَلَ بِهِ مِنْ مُذَكَّرِهِ ، وكذلك مُذَكَّرُهُ جُعِلَ لَهُ اسْمٌ يَخْتَصِرُ بِهِ وذلك نحوُ : حَمَلٍ وَرَخِلٍ وَجَدِي وَعَنَاقٍ وَتَيْسٍ وَعَنْزٍ . وقالوا : ضَبْعٌ لِلْأُنْثَى وَلِلذَكَرِ ضَبْعَانٌ وَلَمْ يَقُولُوا : ضَبْعَةٌ . وقالوا : حِمَارٌ وَأَتَانٌ . وقد حُكِيَ أَنَّهُمْ قَالُوا : حِمَارَةٌ . وَرَبِّمَا أَلْحَقُوا التَّاءَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَصْوغَةِ^(١) لِلْمَوْثُثِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنْهَا كَقَوْلِهِمْ : كَبِشٌ وَنَعَجَةٌ وَجَمَلٌ وَنَاقَةٌ .

فَأَمَّا الْبَعِيرُ^(٢) فَكَالْإِنْسَانِ يَشْمَلُ الْجَمَلَ وَالنَّاقَةَ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ يَشْمَلُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ . وكالْبَعِيرِ فِي هَذَا قَوْلُهُمْ : الدَّجَاجُ فِي وَقْعِهِ عَلَى الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثُثِ اللَّذِينَ هُمَا الذَّيْكَ وَالِدَّجَاجَةُ . قال جرير :^(٣)

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ بِالنَّوَاقِيسِ

المعنى انتظر صوت الدَّيْكَةِ ، لَأَنَّهُ مُزْمِعُ الْخُرُوجِ وَقَالُوا : وَعِلٌّ وَأَرْوِيَّةٌ . وقالوا : فرسٌ وَحِجْرٌ لِلْأُنْثَى . وقالوا : فَرَسٌ أَنْثَى ، وَلَمْ يَقُولُوا : فرسة .

(١) في ع : الموصوعة .

(٢) البعير يشمل الحمل والناقة . في المقتضب ، ٢ / ١٩٠ : فرس للذكر والأنثى وكذلك إنسان ويعبر يقع على المذكر والمؤنث ، وإن كان في اللفظ مذكراً .. فبمعبر يقع عليها ، ومجازه في الإبل مجاز قولك : إنسان ، وأنشدني الزبيدي عن الأصمعي لأعرابي :
لا تشتري لبن البعير وعندنا عرق الزجاجة واكف المعصار
وانظر الخصائص ، ٢ / ٤١٨ .

(٣) البيت لجرير . انظر ، ديوانه ، ١ / ١٢٦ ، والخصص ، ١٦ / ١٠٥ ، واللسان ، (دجج) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٤٦ .

الشاهد فيه : الدجاج يعني به الديكة . يقال للديك دجاجة فإذا أرادوا الأنثى قالوا : هذه ، وكذلك : هذه بقرة وهذا بقرة ، وهذه بقرة وهذا بقرة ، وهذه حمامة وهذا حمامة .

قوله : بالديرين وإنما هو دير واحد بالشام يقال له دير الوليد ثناء ضرورة ومجازاً لما يتصل به من مجاورة .

ومن ذلك ما كان تأنيثه بغير علامة ولا صيغة مُختَصَّة للمؤنث كحجر وعُزْر . فما كان من هذا على ثلاثة أَحْرَفٍ فالتاء تَلَحُّقُه في التصغير نحو عَيْنٍ وأذن تقول فيهما : أُذَيْنَةٌ وَعَيْنَيْنَةٌ . وما كان على أربعة أَحْرَفٍ فالتاء في التحقير لا تَلَحُّقُه كما تَلَحُّقُ الثلاثة إلا حرفين قد تقدَّم ذِكْرُهُمَا^(٤) . والإِبِلُّ والغَنَمُ^(٥) والخَيْلُ مؤنثة وتصغيرها بلحاق التاء بها . وقد حُكي تأنيث النَّعَمِ عن يونس والتذكيرُ أَعْرَفُ^(٦) . والتبيلُ مؤنثة . قال أبو عمر : النبل واحد لا جماعة له ولا يُقال : نَبْلَةٌ ، إنما يُقال : نَبْلٌ للجماعة . فإذا أفردوا (الواحد)^(٧) قالوا : سَهْمٌ ، كما قالوا : إِبِلٌ ، فإذا أفردوا قالوا : جَمَلٌ وناقَةٌ . وغنم فإذا أفردت قلت : شاةٌ ، وكذلك كُلُّ جَمْعٍ لا واحد له .

ومن الأسماءِ المؤنثة : العَيْنُ للجارحة وعَيْنُ السَّحَابِ (وعَيْنُ الماء)^(٨) وعَيْنُ الرِّكْبَةِ وعَيْنُ القُبْلَةِ . فأما قوله^(٩) :

فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكِ فَهِيَ عَوْرٌ تَدْمَعُ

وإنما جعلها للجنس ووضع بعضه في موضع الجمع كقوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ لَتَمُوتُنَّ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾^(١٠) ومما يدلُّك على ذلك قوله : فَهِيَ عَوْرٌ تَدْمَعُ . والعور لا يكون للواحدة منها وكذلك الأذن وأذن الدَّلْوِ . أنشد أبو زيد في وصف دَلْوٍ^(١١) :

لَهَا عِنَاجَانِ وَسِتْ آذَانِ

ومنه الكبد والكِرْش . وعليه كِرْشٌ مَثْوَرَةٌ يعني به كثرة العيال . والوَرِكُ وقد حُقِرَ وَرِكَةٌ . والفخذ والساق وفي القرآن : ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾^(١٢) . والقَدَمُ وفي القرآن : ﴿فَتَنَزَلَ قَدَمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾^(١٣) والعَضُدُ والضِّلْعُ واليَدُ للجارحة واليَدُ من النعمة . هذه يَدٌ مَشْكُورَةٌ . وتَصَغَّرَانِ

(٤) في ع : ذكرها .

(٥) في الكتاب ، ١٧٣ / ٢ : الغنم والإبل مؤنثان .

(٦) في المذكر والمؤنث للغراء ، ٨٨ : النعم ذكر . يقال : هذا نعم وارد قال الراجز :

أبي كل عام نعم تحمونه يلقيه قوم وتتنجونه
أربابه نوكى لما يجمونه ولا يلاقون طعانا دونه

(٧) ساقطة من ب .

(٨) ساقطة من ب ، ع .

(٩) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر ديوان الهذليين ، ٩ / ١ ، واخصص ، ٢٣٥ / ١٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٥٠ . استشهد به على أن العين فيه معنى الجنس فهي مفردة اللفظ معاملة معاملة الجمع في المعنى ولذلك قال : كان حدائقها وهي عور

فردما على المعنى لا على اللفظ .

(١٠) الصافات ، ١٣٧ / ٣٧ .

(١١) هذا الشطر أنشده أبو زيد في نوادره ولم يسم قائله وقبله :

لا دلو إلا مثل دلو أهبان

يُدَيَّة . والرَّجُلُ وكذلك : رَجُلٌ من جرادٍ ودَبَّاءٍ . والكفَّ مؤنثة . فأما قولُ الأعشى^(١٤) :
أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِهِ كَفًّا مُخَضَّبًا
فإنَّه يجوز أن يكونَ مُخَضَّبًا كقوله^(١٥) :
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

ويجوز أن يكونَ حَمَلَ الكلامِ على المَضْمُونِ كما حَمَلَ الآخِرُ البُرَّ على القَلْبِ في قوله^(١٦) :
يَا بَثْرُ يَا بَثْرُ بَنِي عَدِيٍّ لَأَنْزَحَنَّ قَعْرَكَ بِالذَّلِيِّ
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيِّ
أي حَتَّى تَعُودِي قَلْبِيًّا أَقْطَعَ الْوَلِيِّ . لأنَّ التذكيرَ في القَلْبِ أَكْثَرُ . ألا ترى أَنَّهُم قالوا في جمعه :
أَقْلَبَةٌ . ومِثْلُهُ في الحَمَلِ على المعنى قولُ الأعشى^(١٧) :

لِقَوْمٍ وَكَانُوا هُمُ الْمُتَفِدِّينَ شَرَابُهُمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا
أَنْتَ الشَّرَابُ حَيْثُ كَانَ الْخَمْرُ فِي الْمَعْنَى كَمَا ذَكَرَ الْكَفَّ حَيْثُ كَانَ عُضْوًا فِي الْمَعْنَى وَهَذَا النَحْوُ
كثِيرٌ . ويجوز أن يكونَ جَعَلَ الْمُخَضَّبَ [صفة] ^(١٨) لِلرَّجُلِ لِأَنَّكَ تَقُولُ : رَجُلٌ مَخْضُوبٌ ، إِذَا
خُضِبَتْ يَدُهُ ، كَمَا تَقُولُ : مَقْطُوعٌ إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : رَجُلٌ مُخَضَّبٌ ، إِذَا خُضِبَتْ
يَدُهُ وَيُقَوَّى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١٩) :

(١٤) البيت للأعشى . انظر ديوانه ، ١١٥ ، والإنصاف ، ٤١١ ، وأما ابن الشجري ، ١٥٨ / ١ ، ٢٢٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٥٠ .

الشاهد فيه قوله : كَفًّا غَضْبًا ، وكان وجه الكلام غَضْبَةً لَأَنَّ الْكَفَّ مُؤَنَّثَةٌ . وقد يتخرج على وجهين : أحدهما أَنَّهُ حَمَلَ الْكَفَّ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّهُ عَضْوٌ فَيَكُونُ مِنْ تَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ . والثاني أَنَّهُ جَعَلَ غَضْبًا صِفَةً لِرَجُلٍ . وقال أبو علي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ : يَضُمُّ أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ : كَشْحِهِ .
(١٥) صدره : فَلَا مَزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

والبيت لعامر بن جوين الطائي . انظر الكتاب ، ٢٤٠ / ١ ، والخزانة ، ٢١ / ١ ، ٣٣٠ / ٣ ، والخصائص ، ٤١١ / ٢ ، واغتصب ، ١١٢ / ٢ ، وأما ابن الشجري ، ١٥٨ / ١ ، ١٦١ ، وشرح المفصل ، ٩٤ / ٥ ، والهمع ، ١٧١ / ٢ ، والدرر اللوامع ، ٢٢٤ / ٢ .

أَنَّهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي إِثْنَاءِ كَلَامِهِ تَقْوِيَةَ لَبِيتِ الْأَعْشَى أَنَّهُ حَمَلَ الْكَفَّ عَلَى الْعَضْوِ كَمَا حَمَلَ هَذَا الشَّاعِرُ الْأَرْضَ عَلَى الْمَكَانِ أَوْ يَكُونُ عَلَى اسْقَاطِ عَلَامَةِ التَّائِيثِ مِنْ فِعْلِ مُتَأَخِّرٍ لِاسْمِ مُؤَنَّثٍ مُتَقَدِّمٍ .

(١٦) البيت لرجل من بني عدي . انظر أمالي ابن الشجري ، ١٥٨ / ١ ، والإنصاف ، ٢٦٦ / ٢ ، واغتصب ، ١٤٨ / ١٦ ، ١٨٧ ، ١٧ / ٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ق ٧١ .

الشاهد في هذه الأَشْطَارِ قَوْلُهُ : حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : قِطْعَاءَ الْوَلِيِّ ، وَإِنَّمَا حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى أَرَادَ قَلْبِيًّا أَقْطَعَ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ فِي الْقَلْبِ أَكْثَرُ فَحَمَلَ عَلَى مَعْنَاهُ كَمَا حَمَلَ الْآخِرُ الْأَرْضَ عَلَى الْمَكَانِ .

سَقَى الْعَلَمَ الْفَرْدَ الَّذِي بِجُسُوبِهِ غَزَالَانِ مَكْحُولَانِ مُخْتَضِبَانِ

فإذا استقام ذلك أُمَكَّنَ أَنْ يُجْعَلَ قوله : مخضباً صفةً لرجل المنكور وإن شئت جعلته حالاً من الضمير المرفوع في يَضُمُّ أو المجرور في قوله : إلى كَشْحِهِ ، لأنهما في المعنى لرجل المنكور .
ومن المؤنث قولهم : العَجَز . قالوا : عَجَزَ وَعَجَزَ وَعُجِزَ وَعُجِزَ . والقَتَبُ من أقتاب البطن وهي الأمعاء وبها سُمِّيَ الرجل قُتَيْبَةً^(٢٠) . والقَتَبُ من أداة السَّانِيَةِ مُذَكَّرٌ . السنُّ مؤنثة وكذلك السنُّ من الكبر : كبرت سِنِّي . وقد اتَّسَعَ في هذه الكلمة لَمَّا صارت أمانةً لهذا المعنى فاستُعْمِلَتْ حيث لا سِنَّ التي هي الغَضُوُّ قال عنترة^(٢١) :

عليها من قَوادِمِ مَضْرَجِيٍّ فَتَيَّ السَّنُّ مُحْتَبِكُ ضَلِيلِ

ألا ترى أَنَّ الطائر لا سِنَّ له . والقِدْرُ مؤنثة^(٢٢) ، أنشد سيبويه^(٢٣) :

وَقِدْرٍ كَكَفِّ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ

والضُّحَى مؤنثة قال^(٢٤) :

سُرَّحَ الْيَدَيْنِ إِذَا تَرَفَعَتِ الضُّحَى هَدَجَ الثَّقَالِ بِحَمْلِهِ الْمُشَاقِلِ

ولم تلحق التاء [في]^(٢٥) تحقير الضُّحَى وكذلك الحَرْبُ . أنشد أحمد بن يحيى^(٢٦) :

وَحَرْبٍ عَوَانٍ بِهَا نَاحِسٌ مَرَيْتُ بِرُمُحِي فَدَرْتُ عِيسَا

= الشاهد فيه مختضبان تقوية لما جاء في بيت الأعشى أن يكون قوله : مخضباً نعتاً للرجل لا للكف فلا يكون في البيت ضرورة يقال : رجل مخضب ومخضوب إذا خضبت يده كما تقول : رجل مقطوع إذا قطعت يده .

(٢٠) في المذكر والمؤنث للمبرد ، ١١٣ : قتب لحشو البطن ، وهو المصير ، وتصغيرها قتيبة وبذلك سمي الرجل .

(٢١) لم أعثر عليه في ديوانه .

الشاهد فيه الإخبار بالسن عن من لا سن له . والطير لا سن لها . والعرب قد اتسعت فيها حتى صارت أمانةً للهرم والكبر . يقال : كبرت سني .

(٢٢) القدر مؤنثة . في المذكر والمؤنث للفراء ، ٨٢ : القدر مؤنثة تحقيرها قديرة ، ويذكرها بعض قيس قال : أنشدني القيري :

بقدر يأخذ الأعضاء تما بحلقته ويلتهم الفقارا

(٢٣) البيت لابن مقبل . ديوانه ، ٣٩٥ ، والكتاب ، ١ / ٤٤١ ، والخصائص ، ٣ / ١٦٥ ، واللسان والتاج ، (دسم) ، وإيضاح

شواهد الإيضاح ، ق ١٥١ .

الشاهد فيه تأنيث القدر لأنه قال : لا مستعيرها فرد عليها ضمير المؤنث .

(٢٤) البيت لابن مقبل . ديوانه ، ٢٢٠ ، والأساس ، (رفع) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٥١ .

الشاهد فيه تأنيث الضحى وإن لم تكن فيه علامة التأنيث استدلل عليه بقوله : ترفعت . ويصغر بغير هاء التأنيث ضُحَى ولها

إِذَا شَرِبْتَ بِكَاسٍ دَارَ مَشْرِئِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ فَذَاقُوا جُرْعَةَ الْكَاسِ

وحكى السكري^(٤٠) عن ابن حبيب^(٤١) عن ابن الأعرابي قال : لا يُسَمَّى الكأسُ كأساً إلا وفيها الشراب ولا يقال للمرأة ظِعِينَةٌ حتى تكون على بعيرها وفي هُودَجِها . ولا يُسَمَّى الطَّبَقُ مِهْدَى إلا وفيه ما يُهْدَى . والجنَازة لا تسمى جنَازَةً إلا وعليها مِيتٌ وإلا فهي سَرِيرٌ أو نَعَشٌ . الغُول مؤنثة قال كعب بن زهير^(٤٢) :

فَمَا تَدُومُ عَلَى وَصْلِ تَكُونُ بِهِ كَمَا تَلَوْنُ فِي أَثْوَابِهَا الْغُولُ

والظُّفْرُ مؤنثة من الناس ومن الإبل أيضاً . ظَلَّزْتُ الناقةَ ، إذا عَطَفْتُهَا على ولد غيرها قال متمم^(٤٣) :

فَمَا وَجَدُ أَطَارٍ ثَلَاثَ زَوَائِمٍ وَجَدَنْ مَجْرَأً مِنْ حُوَارٍ وَمَصْرَعَا

الضَّبْعِ لِلْمُوْنْتِ وَالذَّكْرُ ضُبْعَانِ وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ^(٤٤) :

يَا ضَبْعاً أَكَلْتُ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فِي الْبُطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَايِرُ

قال بعض من حكي عنه أنا أظنه ضُبْعاً على الجمع لقوله : ففي البُطُونِ . والبُطُونُ تكون للجمع ولا يمتنع لهذا الذي ذكره أن يكون : يَا ضَبْعاً أَكَلْتُ ، كما أنشده أبو زيد . وقال البُطُونُ فَجَمَعَ كما قالوا للواحد منها خَصَاجِرَ لعظم بطنها وانتفاخه . والضَّبْعُ السنة المجذبة [أكلتهم الضَّبْعُ]^(٤٥) وأنشد سيويه^(٤٦) :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(٤٠) هو الحسن بن الحسين بن عبيد الله المعروف بالسكري أبو سعيد النحوي اللغوي الراوية الثقة . مات سنة ٢٧٥ . البغية ، ١ / ٥٠٢ .

(٤١) هو محمد بن حبيب أبو جعفر . كان عالماً بالنسب وأخبار العرب كثيراً من رواية اللغة موثقاً في روايته . توفي بسر من رأى سنة ٢٤٥ هـ . الأنباه ، ٣ / ١١٩ ، والبغية ، ١ / ٧٣ .

(٤٢) البيت لكعب بن زهير . انظر ديوانه ، ٨ ، والمخصص ، ١٧ / ٥ . الشاهد فيه تأنيث الغول .

(٤٣) البيت لمتمم بن نويرة . انظر المخصص ، ٤ / ٦١ ، ١٥ / ٧١ ، ١٧ / ١١ ، واللسان (ظار) .

الشاهد فيه تأنيث الظفر من الناس وجمعها أطَارَ وظَوَارَ وظَوُورَ وظَوُورَة . وقوله ثلاث بغير علامة التأنيث يدل على أنها مؤنثة .

(٤٤) البيت لرجل من بني ضبة . انظر الكتاب ، ٢ / ١٨٦ ، والنوادر ، ٧٦ ، والمقتضب ، ١ / ١٣٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ق ٧٤ ، واللسان ، (ضبع) .

الشاهد فيه تأنيث الضبع استدلال عليه بقوله : أَكَلْتُ ، وقوله : رَاحَتْ .

(٤٥) زيادة من هـ .

وأرى جريراً جعل الذئب مثلها في قوله^(٤٧) :

يَأْوِي إِلَيْكُمْ فَلَا مَنْ وَلَا جَحْدُ مَن سَاقَهُ السَّنَةُ الْحَصَاءُ وَالذَّيْبُ
ومثال الضَّبُع قولهم كَحَلْ غَيْرِ مَصْرُوفٍ قَالَ^(٤٨) :

قَوْمٌ إِذَا صَرَّحْتَ كَحَلْ بَيُوتِهِمْ عِزُّ الضَّرِيكِ وَمَأْوَى كُلِّ قُرْضُوبٍ
وَالنَّابُ الْمُسَيِّئَةُ مِنَ الثُّوقِ
وَأَنشَدَنَا عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ^(٤٩) :

أَبْقَى الزَّمَانُ مِنْكَ نَاباً نَهَبَكَ
وَرَجِمَاً عِنْدَ اللَّقَاحِ مُقْفَلَةً
الْوَحْشُ مُؤَنَّثَةٌ قَالَ^(٥٠) :

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظُلُلَاتِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا
وَالْقَلْتُ نَقْرَةً فِي الْجَبَلِ قَالَ^(٥١) :

لَحَا اللَّهُ أَعْلَى تَلْعَةٍ حَفَشَتْ بِهِ وَقَلْنَا أَقْرَتَ مَاءَ قَيْسٍ بْنُ عَاصِمٍ

وَالْبُئْرُ مُؤَنَّثَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَبُئْرٌ مُّعَطَّلَةٌ ﴾^(٥٢) . وكذلك الْعَيْرُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ ﴾^(٥٣) . وَالْحَالُ كَذَلِكَ تَوَنَّثُ : هِيَ الْحَالُ وَالْحَالَةُ^(٥٤) فَأَمَّا الْبَالُ فَمَذَكَّرٌ وَسَقَطَ النَّارِ مُؤَنَّثَةٌ قَالَ :

(٤٧) البيت لجريير . ديوانه ، ١ / ٣٤٩ ، واللسان ، (حمص) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٥٨ .

الشاهد فيه على ما رآه أبو علي أن الذئب هنا الحيوان المشهور لأن الذئاب في السنين المجذبة تعدو وتفترس .

(٤٨) البيت لسلامة بن جندل . ديوانه ، ١٠ ، واخصص ، ٧ / ١٧ ، واللسان والتاج ، (كحل ، صرح) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٥٨ .

الشاهد فيه كحل وأنها من أسماء السنين المجذبة . ولا تنصرف للعلمية والتأنيث . ويجوز صرفها على ما يجب في هذا الضرب من المؤنث العلم .

وحكى أبو عبيدة وأبو حنيفة فيها الكحل بالالف واللام وكرهه بعضهم .

(٤٩) البيتان لصحير بن عير . انظر الأصمعيات ، ٢٣٤ ، وأماي القالي ، ٢ / ٢٨٥ ، واخصص ، ١١ / ١٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٥٩ .

الشاهد فيه تأنيث الناب بغير علامة تأنيث .

(٥٠) البيت للنايفة الجعدي . ديوانه ، ٧٤ ، والكتاب ، ١ / ٣١ ، واخصص ، ٧٣ / ١٧ ، واللسان والتاج ، (سقط) .

الشاهد فيه تأنيث الوحش والدليل عليه قوله : في ظلالها ، فرد على الوحش ضمير المؤنث .

(٥١) نسبة القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٦٠ ، للفرزدق قال ابن بري في شرح شواهد الإيضاح ، ق ٧٦ : هو لملك بن نويرة وليس للفرزدق يهجو قيس بن عاصم .

وَسَقَطَ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَزْتُ صُحْبَتِي أَبَاهَا وَهَيَّأْنَا لِمَوْعِهَا وَكُرَّا^(٥٥)

وَالطُّسْتُ هِيَ الطُّسْتُ وَالطُّسَّ^(٥٦) قَالَ^(٥٧) :

حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطُّسِّ

والشمس [مؤنثة]^(٥٨) قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾^(٥٩) وَأَسْمَاءُ النَّارِ كَذَلِكَ .
وَالرِّيحُ مُؤَنَّثَةٌ وَكَذَلِكَ أَسْمَاؤُهَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾^(٦٠) . أَجَأٌ : اسْمُ أَحَدِ جِبَلِي
طِيءٍ قَالَ^(٦١) :

أَبْتُ أَجَأً أَنْ تُسَلِّمَ الْعَامَ جَارَهَا فَمَنْ شَاءَ فَلْيُثْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ

الْأَرْضِ الَّتِي تَظِلُّهَا السَّمَاءُ مُؤَنَّثَةٌ وَكَذَلِكَ أَرْضُ الدَّابَّةِ لِمَا يَلِي حَوَافِرَهَا قَالَ^(٦٢) :

وَلَمْ يُقَلِّبْ أَزْهَهَا الْبَيْطَارُ

وَمِنَ الْمُؤَنَّثِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ شُعُوبُ اسْمٍ لِلْمُنْيَةِ مَعْرِفَةٌ لَا تَنْصَرَفُ . وَمِنَ الْحَقِهَا الْأَلْفُ
وَاللَّامُ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَصْرِفَهَا فَيَقُولُ : حَرَمَتْهُ شُعُوبٌ وَالشُّعُوبُ .

وَالْمَنْجَنِيْقُ وَالْمَنْجَنُوتُ^(٦٣) وَالْعَقْرَبُ وَكَذَلِكَ (فِي)^(٦٤) اسْمِ النِّجْمِ وَعَقْرَبُ الشِّتَاءِ .

وَالْأَرْنَبُ يَقَالُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَيَقَالُ لِلذَّكَرِ الْخُرْزُ^(٦٥) . وَالْخِرْنَقُ وَلِدُ الْأَرْنَبِ وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ

(٥٥) الْبَيْتُ الَّذِي الرِّمَةُ . انْظُرْ دِيَوَانَهُ ، ٢٤٤ ، وَأَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ ، ١٨٦ ، وَالْخَصَصُ ، ١٧ / ٢١ ، وَإِيضًا شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ ، ق ١٦١ ، وَاللِّسَانُ ، (عور) .

الشَّاهِدُ فِيهِ تَأْنِيثُ السَّقَطِ وَهِيَ سَقَطُ النَّارِ فِيهِ نَارٌ فِي الْمَعْنَى وَالنَّارُ مُؤَنَّثَةٌ . يُقَالُ فِيهَا : سَقَطَ وَسَقَطَ وَسَقَطَ .

(٥٦) فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِلْفَرَاءِ ، ٩٤ : كَلَامُ الْعَرَبِ الطَّسَّةُ وَقَدْ يُقَالُ لَهَا الطُّسُّ بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَهِيَ فِي الرَّجْهِينِ مُؤَنَّثَةٌ وَبَعْضُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَقُولُونَ طُسْتُ .

(٥٧) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي إِضْاحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، ق ١٦١ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، ق ٧٧ ، وَالْخَصَصُ ، ١٧ / ١٦ ، وَاللِّسَانُ ، (طس) .

الشَّاهِدُ فِيهِ تَأْنِيثُ الطُّسِّ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِهِ وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ بِالسِّيَاحِ .

(٥٨) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٥٩) يَسُ ، ٣٦ / ٣٨ .

(٦٠) الْأَنْبِيَاءُ ، ٢١ / ٨١ .

(٦١) الْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ . انْظُرْ دِيَوَانَهُ ، ٩٥ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ، ٨٢ / ٤ ، وَالْخَصَصُ ، ١٦ / ٩ ، ١٧ / ٤٨ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ، ٩٥ / ١ ، وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ ، ١ / ١٠٩ .

اسْتَشْهَدَ بِهِ . عَلَى تَأْنِيثِ أَجَأٍ وَهِيَ أَحَدُ جِبَلِي طِيءٍ وَالْآخِرُ سَلَمَى وَثُمَّ ثَالِثُ يُقَالُ لَهُ الْعَرَجَاءُ .

(٦٢) الْبَيْتُ لِحَمِيدِ الْأَرْقَطِ . انْظُرْ إِضْاحَ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، ق ١٦٢ ، وَالْخَصَصُ ، ٧ / ١٦٧ ، وَاللِّسَانُ ، (أرض) .

التأنيث فيما ذكر . الأفعى مؤنثة^(٦٦) قال الأصمعي : « رَمَاهُ اللَّهُ بِأَفْعَى حَارِيَةٍ »^(٦٧) أي نقص جسمها وصَغُرَ قال^(٦٨) :

حَارِيَةٌ قَدْ صَغُرَتْ مِنَ الْكِبَرِ

وقد اسْتُعْمِلَتْ اسماً ووصفاً . فمن جعلها وصفاً لم يَصْرِفْ كما لا يُصْرِفُ أَحْمَرُ . ومن جعلها اسماً صَرَفَ كما يصرف أَرْمَلًا وَأَفْكَلاً . السماء التي تَطْلُ الأَرْضَ مؤنثة . فأما السماء إذا أراد المطر فقال بعض البغداديين هو مذكَّرُ قال ولذلك جُمِعَ على أَفْعَلَةٍ فقليل : أَسْمِيَّةٌ . وقال أبو الحسن : قالوا : أصابَتْنا سَمَاءٌ ، ثُمَّ قالوا : ثلاثُ أَسْمِيَّةٍ ، فَبَنُوهُ على أَفْعَلَةٍ وهو مؤنثٌ وإنَّما كان بابه أَفْعَلٌ مِثْلَ عَنَاقٍ وَأَعْتَقٍ وَعُقَابٍ وَأَعْقَبَ . قال : وزعم^(٦٩) أن بعضهم قال : طِحَالٌ وَأَطْحَلٌ وأنشد لرؤبة^(٧٠) :

إِذَا رَمَى مَجْهُولُهُ بِالْأَجْنَنِ

فكما جَمَعَ جَنِينًا على أَجْنُنٍ وكان حَقُّهُ أَجْنَةً كذلك جُمِعَ سَمَاءٌ على أَسْمِيَّةٍ وكان حَقُّهُ أَسْمٍ . فعلى قول أبي الحسن يكون قولهم السماء للمطر تسميةً باسم السماء لنزوله منها كنعو تسميتهم للْمَزَادَةِ رَاوِيَةً وَالْفَنَاءِ عَذْرَةً . وعلى قول البغداديين كأنه سُمِّيَ سَمَاءً لارتفاعه كما سَمَّوُا السَّقْفَ سَمَاءً لذلك . والوجهُ قولُ أبي الحسن لروايته التأنيث فيها .

حَضَارُ اسمٌ للكوكب مؤنث . وَحَضَارٍ^(٧١) وَالْوَزْنُ كوكبان مُخْلِفَانِ أي يحلف الناس إذا رَأَوْا أَحَدَهُمَا أَنَّهُ سَهِيلٌ وليس به .

(٦٦) الأفعى أنثى والذكر الأفعوان . انظر المذكر والمؤنث للفراء ، ١٠٠ .

(٦٧) المثل في مجمع الأمثال للميداني ، ٣٠٩ / ١ ، والحيوان ، ٢٤٤ / ٤ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، ٧٣ ، والمختصص ، ١٠٦ / ١٦ .

(٦٨) نسبة القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٦٣ ، لرؤبة بن المعجاج . ونسبه الجاحظ في الحيوان ، ٢٨٦ / ٤ ، وابن بري في شرح شواهد الإيضاح ، ق ٧٧ ، لخلف الأحمر والبيت في المختصص ، ١٠٦ / ١٦ ، بدون نسبة .
الشاهد فيه تأنيث الأفعى وهي الحارية وإنما قيل لها حارية لأن جسمها قد جرى أي نقص وصغر من طول العمر . يقال : جرى الشيء جرياً إذا نقص . ويقال أيضاً : حار الشيء حوراً إذا نقص . ومنه الحديث في الاستعاذة : من الحور بعد الكور ، أي من النقصان بعد الزيادة . وحار الرجل من شيء إلى شيء رجح . وفي التنزيل : « إنه ظن أن لن يحور » . الانشقاق ١٤ .
وقال لبيد :

يحور رماداً بعد إذ هو ساطع

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه

انظر ديوانه ، ١٦٩ ، واللسان ، (حور) .

ومعنى : صغرت من الكبر ، أي رق جسمها ونحفت من كبرها .

(٦٩) في ع : وزعموا .

كَبِكَبْ اسمُ جَبَلٍ مُؤَنَّثٌ ولذلك ترك الأعرشي صرفه في قوله^(٧٢) :

وتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِيءُ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبِكَبَا

الْيَمِينُ مِنَ الْحَلِفِ مُؤَنَّثَةٌ^(٧٣) : يمين فاجرة وحكي : استيمنت فلاناً أي استحلفتها . وكذلك اليمين من اليد والرجل .

وَالْقُدُومُ مُؤَنَّثَةٌ وَالْجَمْعُ الْقُدُمُ^(٧٤) . الْعُقَابُ الطائرُ مُؤَنَّثَةٌ^(٧٥) وكذلك إذا أريد بها الرّاية قال^(٧٦) :

وَلَا الرَّاحُ رَاحُ الشَّامِ جَاءَتْ سَبِيئَةً لَهَا غَايَةٌ تَهْدِي الْكِرَامَ عُقَابُهَا

يعني راية الخمار .

الْأَرْوَى مُؤَنَّثَةٌ وَهِيَ جَمْعُ أَرْوِيَّةٍ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ أَرْوَى تَنُونَ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ إِذَا نُؤِنْتُ كَانَتْ كَأَفْعَى [وَتَتَرَى]^(٧٧) فِي التَّائِيثِ وَأَنَّهُ أَفْعَلُ اسْمٌ غَيْرُ وَصْفٍ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُهَا تُصَغَّرُ أَرْوَاً فَإِنْ صَحَّ هَذَا الَّذِي سَمِعْتُهُ فَهِيَ (فَعْلَى)^(٧٨) .

الْجَزُورُ مُؤَنَّثَةٌ وَالْقُلُوصُ مُؤَنَّثَةٌ . وَالْقَعُودُ بِإِزَاءِ الْقُلُوصِ وَهُوَ مَذَكَّرٌ قَالَ^(٧٩) :

حَنْتَ قُلُوصِي أُمْسٍ بِالْأَرْذُنِّ

مُوسَى الْحَدِيدُ مُؤَنَّثَةٌ^(٨٠) . قَالُوا : مُوسَى خَدِمَةٌ . وَعَرُوضُ الشَّعْرِ مُؤَنَّثَةٌ^(٨١) وكذلك الْعَرُوضُ لِلتَّاحِيَةِ قَالَ^(٨٢) :

(٧٢) البيت للأعرشي ، ديوانه ، ١١٣ ، والكتاب ، ١ / ٤٤٩ ، والمقتضب ، ٢ / ٢٢ ، واخصص ، ١٧ / ٤٨ ، واللسان ،

(كب) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٦٤ .

الشاهد فيه كبكب اسم جبل مؤنث ولذلك لم يصرفه للعلمية والتائث .

(٧٣) في الكتاب ، ٢ / ١٩٥ : وقالوا : يمين وأمين لأنها مؤنثة . وانظر المذكر والمؤنث للفراء ، ٩٨ .

(٧٤) قال الفراء في المذكر والمؤنث ٩٣ : القُدوم أنثى .

(٧٥) قال الفراء في المذكر والمؤنث ٩٠ : العقاب أنثى . وانظر الكتاب ، ٢ / ١٩٥ .

(٧٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر ديوان الهذليين ، ١ / ٤٤ ، واخصص ، ١٧ / ١٠ ، واللسان والتاج ، (عقب) ، وإيضاح

شواهد الإيضاح ، ق ١٦٤ .

الشاهد فيه عقابها وهي راية الخمار وهي مؤنثة .

(٧٧) زيادة من ع .

(٧٨) في المقتضب ، ٢ / ٢٨٤ : ومن كانت (أروى) عنده أفعل قال في تصغيرها : أَرِيَّةٌ مثل قولك : أسيد . ومن قال : أسيد قال :

أَرِيْبِيَّةٌ . ومن كانت عنده فعلى لم يقل في أَرِيْبِيَّةٍ إِلَّا أَرِيَّةٌ ، لأن الواو في موضع اللام على هذا القول . وإليه كان يذهب الأخفش والأول

قول سيبويه . انظر الكتاب ، ٢ / ١٣٠ ، وشرح الشافعية ، ١ / ٢٣٥ .

(٧٩) نسب في اللسان (حن) لرؤبة وينسب في معجم البلدان ، ١ / ١٤٧ ، لأبي دهلج بن قريع .

الشاهد فيه تائث القلوص وهي الأنثى من الإبل والنعام والجمع قلاص وقلائص .

(٨٠) في المذكر والمؤنث للفراء ، ٨٦ : موسى أنثى . وانظر الكتاب ، ٢ / ٣٢٨ ، ٣٤٥ .

لِكُلِّ أَنْاسٍ مِنْ مَعَدِّ عِمَارَةٍ عَرُوضٌ إِلَيْهَا يَلْجَأُونَ وَجَانِبُ

الصَّعْوَدُ مِنَ الْأَرْضِ وَالْحُدُورُ وَالْهَبُوطُ كُلُّهَا مُؤَنَّثٌ^(٨٣). الذَّرَاعُ مُؤَنَّثَةٌ^(٨٤). وَالثَّوبُ عَشْرٌ فِي خَمْسَةٍ،
يُرِيدُ: عَشْرُ أَذْرُعٍ فِي خَمْسَةِ أَشْبَارٍ. فَإِذَا سُمِّيَ بِذِرَاعٍ فَالْخَلِيلُ وَسَيَبُوهُ يَذْهَبَانِ إِلَى صَرْفِهِ. قَالَ
الْخَلِيلُ لِأَنَّهُ كَثُرَ تَسْمِيَةُ الْمَذْكُورِ بِهِ فَصَارَ مِنْ أَسْمَائِهِ. وَقَدْ وُصِفَ بِهِ أَيْضاً فِي قَوْلِهِمْ: ثَوْبٌ ذِرَاعٌ،
فَتَمَكَّنَ فِي الْمَذْكُورِ.

وَالْكُرَاعُ مُؤَنَّثَةٌ وَكَذَلِكَ الْكُرَاعُ مِنَ الْأَرْضِ^(٨٥). فَإِنْ سُمِّيَتْ بِهِ فَالْوَجْهَ تَرَكَ الصَّرْفَ. قَالَ
سَيَبُوهُ: وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُهُ يُشَبِّهُهُ بِذِرَاعٍ قَالَ: وَذَلِكَ أَحَبُّتُ الْوَجْهَيْنِ^(٨٦). الْأَصْبَغُ مُؤَنَّثَةٌ
وَكَذَلِكَ أَسْمَاؤُهَا^(٨٧).

(٨٣) قَالَ الْفَرَاءُ فِي الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثُ ٨٥: يُقَالُ: وَقَعُوا فِي صَعُودٍ مُنْكَرَةٍ، وَكَذَلِكَ الْخُدُورُ وَالْهَبُوطُ.

(٨٤) فِي الْكِتَابِ، ١٩٤ / ٢: وَقَالُوا: ذِرَاعٌ وَأَذْرَعُ حَيْثُ كَانَتْ مُؤَنَّثَةً، وَلَا يَجَاوِزُ بِهَا هَذَا الْبِنَاءُ وَإِنْ عَنَّا الْأَكْثَرُ. وَانْظُرِ الْمَذْكُورَ وَالْمُؤَنَّثَ

باب الأسماء التي تُذكر وتؤنث

قال أبو الحسن : الهدى يُذكر ويُؤنث^(١) . والمئن يُذكر ويُؤنث^(٢) فمن التذكير قوله^(٣) :

اليد سايحة والرجل صارحة والعين قاذحة والمئن ملحوب

ومن التأنيث قوله^(٤) :

ومتنان خطاتان كزحلوفا من الهضب

الأصمعي : القفا مؤنثة وأنكر التذكير^(٥) . وقال أبو زيد : يُذكر ويُؤنث . والعنق يُذكر ويُؤنث^(٦) عن أبي زيد . وقال الأصمعي : لا أعرف فيه التأنيث . السلم وهو الصلح يُفتح أوله ويُكسر ويُذكر ويُؤنث^(٧) أنشد أبو عمرو^(٨) :

(١) الهدى مذكر، إلا أن بني أسد يؤنثونه ويقولون : هذه هدى حسنة . انظر المذكر والمؤنث للفراء ، ٨٧ .

(٢) المتن مذكر وقد يؤنث وتدخل فيها الهاء . المصدر السابق ، ٧٩ .

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ، ٢٢٦ ، وروايته فيه :

والعين قاذحة واليد سايحة والرجل طامحة واللون غريب

وقيل هو لإبراهيم بن بشير الأنصاري . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٦٥ ، واخصص ، ١٧ / ١٤ .

الشاهد فيه تذكير المتن في قوله : ملحوب .

(٤) البيت لأبي دواد الأيادي . ويروى لعقبة بن سابق . انظر المعاني الكبير ، ١ / ١٤٥ ، والخزانة ، ٢١ / ٤ ، وشرح الشافية ، ٤ / ١٥٧ ، واخصص ، ١٧ / ١٤ ، واللسان ، (خطا) . الشاهد فيه تأنيث المتن وقد تقدم تذكيره .

(٥) في الكتاب ٢ / ١٨٧ ؛ في قول من أنت القفا . وانظر المقتضب ٣ / ٣٢٠ . وفي المذكر والمؤنث للفراء ١٠٣ : القفا يذكر ويؤنث

والتذكير أغلب عليه .

(٦) قال الفراء في المذكر والمؤنث ، ٧٣ : والعنق مؤنثة في قول أهل الحجاز ... يصغرونها على عنيقة ، وغيرهم يقول : هذا عنق طويل ،

ويصغره : هذا عنيق .

(٧) في المذكر والمؤنث للفراء ، ٨٤ : السلم والسلم أنثى وهي الصلح .

فَإِنَّ السَّلْمَ زَائِدَةٌ نَوَالَا وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَوْوُبُ
دِرْعُ الْحَدِيدِ يُذَكِّرُ وَيُؤْنْتُ^(٩). قال أوس في التذكير^(١٠):

وَأَمْلَسَ صَوْلِيًا كِنْهِي قَرَارَةَ أَحْسَنَ بَقَاعٍ نَفْحَ رِيحٍ فَاجْفَلَا
وقال غيره في التأنيث^(١١):

وَمُفَاضَةٌ كَالْتَهْيِ تَسْجُهُ الصَّبَا بَيْضَاءُ كَفَّتْ فَضْلَهَا بِمُهْتَدِ
السُّوقِ تَذَكَّرُ وَتُؤْنْتُ^(١٢) والتأنيث أكثر. الصَّاعُ يُذَكِّرُ وَيُؤْنْتُ^(١٣) وهذا النَّحْوُ كَثِيرٌ.

ومما يُذَكِّرُ وَيُؤْنْتُ من الأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف: اللِّسَانُ يُذَكِّرُ وَيُؤْنْتُ^(١٤) ولغة القرآن التذكير. ومجيء الجمع فيه على أَفْعَلَةٍ نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾^(١٥) يدلُّ على ذلك. واللِّسَانُ: اللغة والكلام قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^(١٦) أي بلغتهم. أنشد أبو زيد^(١٧):

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِكْمٍ

فهذا لا يكون إلا اللغة والكلام لأنَّ الندم لا يقع على الأعيان. السُّلْطَانُ يُذَكِّرُ وَيُؤْنْتُ^(١٨) وجاء

(٩) قال الفراء في المذكر والمؤنث، ٩٣: درع المرأة ذكر، والحديد أنثى. وقال المبرد في المذكر والمؤنث، ٩٦: وكذلك الدرع تذكر وتؤنث، فإن قصدت إلى المذكر قلت: دريع، وإن قصدت إلى المؤنث قلت: دريعة.

(١٠) البيت لأوس بن حجر. ديوانه، ٨٤، ونقد الشعر، ١٣١، واخصص، ٢٠ / ١٧. الشاهد فيه تذكير الدرع دل عليه قوله: أَمْلَسَ صَوْلِيًا. وهو من صفة الدرع، والدرع تذكر وتؤنث.

(١١) البيت لزهير بن أبي سلمى. ديوانه، ٢٧٨. الشاهد فيه تأنيث النبي.

(١٢) في المذكر والمؤنث للفراء، ٩٦: السوق أنثى وربما ذكرت، والتأنيث أغلب عند الفصحاء، لأنهم يصغرونها سويقة. مؤنثة عند المبرد. انظر المذكر والمؤنث للمبرد، ٩٥. وفي البلغة، ٨٣: تذكر وتؤنث.

(١٣) في المذكر والمؤنث للفراء، ٩٦: الصاع يؤنث أهل الحجاز ويجمعون ثلاثها إلى عشرين على أصع وأصوع، والكثير صيعان. وأسد وأهل نجد يذكرونه ويجمعونه: أصوعاً، وربما أنه بعض بني أسد.

(١٤) في الكتاب، ٣١ / ٢: اللسان يذكر ويؤنث. وفي ١٩٤ / ٢: وأما من أنث اللسان فهو يقول: ألسن ومن ذكر قال: ألسنة. وفي المذكر والمؤنث للفراء، ٧٤: واللسان يذكر وربما أنث، إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة... وأما اللسان بعينه فلم أسمعه من العرب إلا مذكراً.

(١٥) الروم، ٢٢ / ٣٠.

(١٦) إبراهيم، ٤ / ١٤.

(١٧) البيت للحطية. ديوانه، ٣٤٧، والنوادر، ٣٣، والخزاة، ٢ / ١٣٧، واخصص، ١٧ / ١٢، وإيضاح شواهد الإيضاح، ق ١٦٨، واللسان والتاج، (عكم، لسن).

الشاهد فيه إرادته باللسان الكلام واللغة يدل على ذلك ندمت لأن الندم لا يقع على الأعيان.

(١٨) في المذكر والمؤنث للفراء، ٨٣: السلطان أنثى وتذكر. والتأنيث عند الفصحاء أكثر. والعرب تقول: قضت به عليك

القرآن بالتذكير ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾^(١٩) السَّبِيلُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ وجاء القرآن بهما قال تعالى : ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾^(٢٠) وقال : ﴿وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾^(٢١) الذَّنُوبُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ وقال ابن حبيب عن ابن الأعرابي : لا تُسَمَّى الدَّلُوكُ ذُنُوبًا حَتَّى تَكُونَ مَلَأَى مَاءً . قال وكذلك السَّجَلُ وهي^(٢٢) الدَّلُوكُ بمائها . السَّلَاحُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ والقرآن يدلُّ على التذكير لقوله تعالى : ﴿لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾^(٢٣) . وَالْمَثُونُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ وأنشدوا :

أَمِنْ المَثُونِ وَرَبِّهِ تَتَوَجَّعُ^(٢٤)

وينشد : وَرَبِّهَا . والمَثُونُ : الدهر والمنية وسُمِّيَا منونا لأخذهما مَثَنَ الأشياء أي قواها . والمنينُ الحَبْلُ الخَلْقُ . الطَّاغُوتُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ قال تعالى : ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾^(٢٥) . وقال : ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾^(٢٦) . وقال قوم هو واحد وقال آخرون هو جَمْعٌ . قال محمد بن يزيد : الأصوب عندي أَنَّهُ جَمْعٌ وليس الأمر عندنا على ما قال . وذلك أَنَّ الطَّاغُوتَ مُصَدَّرٌ^(٢٧) كالرَّغَبُوتِ والرَّهَبُوتِ والمَلَكُوتِ فكما أَنَّ هذه الأسماء التي هذا الاسم على وزنها أحاد وليست بجموع فكذلك هذا الاسم مُفْرَدٌ وليس بجمع والأصل فيه التذكير وعليه جاء : «وقد أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ» . فأما قوله عز وجل ﴿أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ فَإِنَّمَا أَنْتَ على إرادة الآلهة التي كانوا يعبدونها . ويدلُّ على أنه مصدر مفرد قوله : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ﴾^(٢٨) فأفرد في موضع الجمع كما قال^(٢٩) :

هُمُ بَيِّنَاتٌ فَهُمْ رِضًا وَهُمْ عَدْلٌ

(١٩) الصافات ، ٣٧ / ١٥٦ .

(٢٠) يوسف ، ١٢ / ١٠٨ .

(٢١) الأعراف ، ٧ / ١٤٦ .

(٢٢) في ع : وهو .

(٢٣) النساء ، ٤ / ١٠٢ .

(٢٤) عجزه : والدهر ليس بمعتب من يمزع

البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر ديوان الهذليين ، ١ / ٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٦٨ ، والمختص ، ١٧ /

٢٨ .

الشاهد فيه إن المَثُونِ تذكر وتؤنث . فمن ذكر روى : ورَبِّهِ . ومن أنث رواه : ورَبِّهَا . فمن ذكر أراد الموت والدهر . ومن أنث أراد

الداهية .

(٢٥) النساء ، ٤ / ٦٠ .

(٢٦) الزمر ، ٣٩ / ١٧ .

(٢٧) مذهب سيبويه في الطَّاغُوتِ أنه اسم مفرد يستعمل للقليل والكثير . ويرى المبرد أنه جمع ، ويرى أبو علي وأبو الفتح أنه مصدر . انظر

الكتاب ، ٢ / ٢٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ، ٩٨ ، والمختص ، ١ / ١٣١ .

(٢٨) البقرة ، ٢ / ٢٥٧ .

فأما قراءة الحسن^(٣٠) : « أولياؤهم الطواغيت »^(٣١) فإنه جمع كما تجمع المصادر في نحو قوله^(٣٢) :

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتُذَرُّهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضَرِّيٍّ
وهو من الطُّغْيَانِ وَطَغَى إِلَّا أَنْ اللّامَ قُدِّمَتْ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ لِمَا كَانَ يَلْزَمُ لاعتلالها من الحذف^(٣٣) .

(٣٠) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري إمام أهل البصرة . كان عالماً جامعاً رفيعاً فقيهاً حجة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم . توفي

سنة ١١٠ هـ . شذرات الذهب ، ١ / ١٣٦ ، وغاية النهاية ، ١ / ٢٣٥ .

(٣١) انظر املاء ما من به الرحمن ، ١ / ٦٠ .

باب جمع التكسير

هذا الضَرْبُ من الجَمْعِ يُسَمَّى جَمْعاً مُكْسِراً على التشبيه بتكسير الأنية ونحوها لأنَّ تكسيرها إنّما هو إزالة الثام الأجزاء التي كان لها قَبْلُ فلَمَّا أُزِيلَ النَّظْمُ وَقُكَّ التُّضَدُّ في هذا الجَمْعِ أيضاً عَمَّا كان عليه واحِدُهُ سَمَّوْهُ تكسيراً .

والتكسير في هذه الجموع بإزالتها عَمَّا كان عليه آحادها على ثلاثة أَضْرَبٍ :
منها ما يُزَادُ على ما كان عليه واحِدُهُ مِثْلُ عَبْدٍ وَعَبِيدٍ وَثَوْبٍ وَأَثْوَابٍ . ومنه ما يُنْقَصُ منه مِثْلُ إِزَارٍ وَأَزْرٍ وَحِمَارٍ وَحُمَرٍ . ومنه ما لا يُزَادُ في حروفه ولا يُنْقَصُ منه ولكن تَغَيَّرَ حركاته مِثْلُ سَقْفٍ وَسُقْفٍ وَأَسَدٍ وَأُسْدٍ . وهذه قسمة أبي عمر . والأسماء على ثلاثة أَضْرَبٍ : ثلاثي ورباعي وخماسي . وإنّما يُكْسَرُ منها الثلاثيَّةُ والرباعيَّةُ فأَمَّا بناتُ الخمسةِ فلا تُكْسَرُ إلا على استكراه .

باب جَمْعِ الأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا

وهي عشرة أبنية: فَعْلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعِلٌ وفُعْلٌ وفُعِلٌ وفِعْلٌ وفِعِلٌ وفِعْلٌ وفِعِلٌ .
 فما كان من الأسماء على فَعْلٍ فإن جمعه في العدد القليل أَفْعُلُ ، والعدد القليل يُحَدُّ بانه
 العشرة فما دونها . وأبنية الجَمْعِ القليل: أَفْعُلُ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ وذلك نحو: كَعَبٌ وَأَكْعَبُ
 وَكَلَبٌ وَأَكْلَبُ ونَسَرٌ وَأَنْسَرٌ وفَرَخٌ وَأَفْرَخَ . ومن المضاعف نحو: صَكٌّ وَأَصْكٌ وَتَتْ وَأَبَتْ وَضَبٌّ
 وَأَضَبٌّ . ومن المعتل اللام: ثَلْثِيٌّ وَثَلْثِيٌّ وَأُظْبِيٌّ وَأُظْبِيٌّ وَأُذِلُّ وَأُذِلُّ . وقد جمعوا فَعْلًا في العدد القليل
 على أَفْعَالٍ وذلك قولهم: رَأَى وَأَرَادَ ، والرأى أَصْلُ اللَّحْيَيْنِ^(١) وَرَنَدٌ وَأَزْنَادٌ وفَرَخٌ وَأَفْرَاحٌ وفَرَدٌ وَأَفْرَادٌ
 وذلك قليل لا يقاس عليه .

فأما جَمْعُهُ الكثيرُ فعلى فِعَالٍ وفُعُولٍ وفُعْلَانٍ وفُعْلَانٍ . وقد جُمِعَ فَعْلٌ على فِعْلَةٍ وعلى فَعِيلٍ .
 فأما فِعَالٍ فنحو كِبَاشٍ وكِلَابٍ وبِغَالٍ . وفُعُولٍ نحو نُسُورٍ وَبُطُونٍ . وربما تعاقبتا على الكلمة
 الواحدة نحو: فِرَاحٍ وفُرُوحٍ وكِعَابٍ وَكُثُوبٍ وفِحَالٍ وفُحُولٍ . والمضاعف نحو ضِيَابٍ وقالوا صِيكَاكُ
 وَصُكُوكُ وَبِتَاتٌ وَبُتُوتُ . والمعتل اللام: دِلَاءٌ ودُلِّيٌّ ودِمَاءٌ ودُمِيٌّ . وربما ألحقوا الهاء فِعَالًا وفُعُولًا
 وذلك قولهم: الفِحَالَةُ والفُحُولَةُ والعُمُومَةُ والبُعُولَةُ قال^(٢):

يُذَفِّنُ البُعُولَةَ والأَيْبِنَا

وأما فُعْلَانٌ فنحو ثَعْبٍ وَثُعْبَانٍ وَبَطْنٍ وَبُطْنَانٍ وَظَهْرٍ وَظُهُرَانٍ . وفِعْلَانٌ نحو عَبْدٍ وَعِبْدَانٍ وَجَحْشٍ

(١) انظر الكتاب، ١٧٦ / ٢ .

(٢) صدره: تركن نساءكم في الدار نوحا

البيت لغيلان بن سلمة الثقفي وقيل للكميت بن زيد الأسدي . انظر أمالي ابن السجري، ٣٧ / ٢ ، ٢٩٠ ، واللسان ،

(أب)، وشرح شواهد الإيضاح، ق ٨٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح، ق ١٧٠ .

وجِحْشَانٍ . وَأَمَّا فِعْلَةٌ فَنَحْوُ فَعْمٍ وَفَعْمَةٍ وَقَعْبٍ وَقَعْبَةٍ . وَأَمَّا فَعِيلٌ فَنَحْوُ الْكَلِيبِ وَالْعَبِيدِ^(٣) قال^(٤) :
والعيسُ يَنْغَضُنْ بِكَيْرَانِنَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الْكَلِيبُ

وبناء الكثير مِمَّا عِيَهُ وَأَوْ يَجِيءُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوُ سَوَظٍ وَسِيَاظٍ وَثَوْبٍ وَثِيَابٍ وَخَوْضٍ وَحِيَاضٍ وَقَوْسٍ
وَقِيَّاسٍ كَرِهُوا فِيهِ فَعُولًا لِاجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ وَالضَّمَّتَيْنِ . وَقَالُوا فَوُجٌ وَفَوُوجٌ . وَقَدْ بُنِيَ عَلَى فِعْلَانٍ فِي
الكثير قالوا ثَوْرٌ وَثِيرَانٌ وَقَوْزٌ وَقِيزَانٌ وَكُوزٌ وَكِيزَانٌ . وَكَسَرُوهُ عَلَى فِعْلَةٍ كَمَا فَعِلَ فِي الصَّحِيحِ وَذَلِكَ
نَحْوُ عَوْدٍ وَعَوْدَةٍ وَزَوْجٍ وَزَوْجَةٍ وَثَوْرٍ وَثَوْرَةٍ . وَقَالُوا : ثِيْرَةٌ . وَقَدْ كَسَرُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ وَلَمْ يَجَاوِزْهُ وَذَلِكَ
[نَحْوُ]^(٥) لَوْحٍ وَاللَّوْحِ وَنَوْرٍ وَأَنْوَاعٍ وَجَوَزٍ وَأَجْوَارٍ^(٦) . وَمَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَإِنَّ بِنَاءَ
أَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ أَفْعَالٌ وَذَلِكَ : بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ وَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ وَخَيْطٌ وَأَخْيَاطٌ . وَقَدْ بَنَوْهُ أَيْضًا
عَلَى أَفْعَلٍ نَحْوُ : أُبَيْتٌ [وَأَبْيَاتُ]^(٧) والكثير عَلَى فُعُولٍ نَحْوُ : بُيُوتٌ وَشَيْبُوخٌ وَعُيُونٌ [وَقُيُودُ]^(٨) غَلَبَ
فُعُولٌ عَلَى بَنَاتِ الْيَاءِ كَمَا غَلَبَتْ فِعَالٌ عَلَى بَنَاتِ الْوَاوِ . وَقَالُوا : عُيُورَةٌ وَخُيُوطَةٌ . وَمَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ
فَإِنَّ تَكْسِيرَهُ لِأَدْنَى الْعَدَدِ عَلَى أَفْعَالٍ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَمَلٍ وَأَجْمَالٍ وَأَسَدٍ وَأَسَادٍ وَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ^(٩)
وَالْكَثِيرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوُ جِمَالٍ وَجِبَالٍ . وَعَلَى فُعُولٍ نَحْوُ دُكُورٍ وَأَسُودٍ . وَالْفِعَالُ فِي هَذَا أَكْثَرُ .
وَيَجِيءُ بِنَاءُ الْكَثِيرِ مِنْهُ عَلَى فِعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ . فَفِعْلَانٌ نَحْوُ خِرْيَانٍ وَبِرْقَانٍ وَوِزْلَانٍ فِي خَرَبٍ وَبِرْقٍ
وَوِزْلٍ . وَفُعْلَانٌ نَحْوُ حَمَلٍ وَحُمْلَانٍ وَسَلَقَ وَسُلْقَانٍ وَالسَّلَقُ (المستوى)^(١٠) مِنَ الْأَرْضِ . وَمِنْ
الْمَعْتَلِّ : قَاعٌ وَقِيْعَانٌ وَتَاجٌ وَتَيْجَانٌ . وَالْمَعْتَلُّ مِنْهُ بَابُهُ فِي الْكَثِيرِ مِنْهُ فِعْلَانٌ وَذَلِكَ نَحْوُ : جِيرَانٍ
وَقِيْعَانٍ وَسَاجٍ وَسِيجَانٍ وَنَارٍ وَنِيرَانٍ . وَقَالُوا فِي جَمْعِ نَارٍ نَوْرٌ وَنِيرَانٌ وَفِي الْقَلِيلِ : نِيرَةٌ وَأَنْوُرٌ
قال^(١١) :

مَصَابِيحُ شُبْتُ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوُرُ

(٣) يرى سيبويه أن صيغة (فعليل) جمع تكسير . قال في الكتاب ، ١٨٠ / ٢ : كما قالوا : كليب وعبيد . وقال في ٢٠٤ / ٢ : وقالوا : عبيد
وعباد كما قالوا : كليب وكلاب ، وتبعه أبو علي .

في شرح الشافعية ، ٩٢ / ٢ : وأما نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع وعند غيره اسم للجمع .

(٤) قائله مجهول .

الشاهد فيه قوله : الكليب ، وهو اسم للجمع لا يقاس عليه . ومثله عبيد وعبيد . وقد جاء في فعل قالوا : ضررس وضريس . انظر

شرح المفصل ، ١٧ / ٥ ، ١٠ / ٥٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٧١ .

(٥) زيادة من ع .

(٦) انظر الكتاب ، ١٨٥ / ٢ ، ١٨٧ .

(٧) زيادة من هـ .

(٨) زيادة من ع .

(٩) انظر الكتاب ، ١٧٧ / ٢ .

(١٠) ساقطة من ع ، هـ .

وأنشد أبو زيد^(١٢) :

شَهِدْتُ وَدَعَوَانَا أُمَيْمَةً أَنَّنَا بُنُو الْحَرْبِ نَصَلَّاهَا إِذَا شَبَّ نُورُهَا

ومثل نَارٍ وَنِيرَةٍ قَاعٍ وَبَيْعَةٍ وَجَارٍ وَجِيرَةٍ . ومن المعتلّ اللام : أَخٌ وَإِخْوَةٌ وقد اسْتَغْنَيْ فِيهِ بِأَفْعَالٍ عَنِ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ وَذَلِكَ نَحْوَ قَتَبٍ وَأَقْتَابٍ وَرَسَنٍ وَأَرْسَانٍ . ونظيرُ ذَلِكَ فِي بَابِ فَعْلٍ الْأَكْفُ وَالْأَرْأَدُ^(١٣) . فَأَمَّا الْأَرْأَاءُ فَحَكِي أَبُو زَيْدٍ فِي جَمْعِهِ رُئْيِي وَرِئِي . وَقد أَلْحَقَ بِفَعَالٍ الْهَاءُ كَمَا أَلْحَقَ بِفُعُولٍ وَذَلِكَ نَحْوُ جَمَلٍ وَجَمَالَةٍ وَذَكَرٍ وَذِكَارَةٍ وَحَجَرٍ وَحِجَارَةٍ . وقالوا حِجَارٍ . وَقد كُسِّرَ عَلَى فَعْلٍ نَحْوُ أَسَدٍ وَأُسْدٍ وَوَتْنٍ وَوَتْنٍ^(١٤) . وَقرأ بعضهم ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَثْنًا ﴾^(١٥) جَعَلَهُ جَمْعَ وَتْنٍ ، وَأَبْدَلَ مِنَ الْوَاوِ الْهَمْزَةَ ، لَانْضِمَامِهَا . وَقد كَسَّرُوهُ عَلَى أَفْعَلٍ كَمَا كَسَّرُوا فَعْلًا عَلَيْهِ وَذَلِكَ زَمَنٌ وَأَزْمَنٌ وَجَبَلٌ وَأَجْبَلٌ^(١٦) . وَأَفْعَلُ فِي [بَابِ] فَعْلٍ فِي الْقَلَّةِ وَأَنَّهُ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ كَأَفْعَالٍ فِي بَابِ فَعْلٍ . وَالْمَعْتَلُّ اللَّامُ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى وَذَلِكَ نَحْوُ : قَفًا وَأَقْفَاءَ وَقُفْيٍّ وَعَصَاً وَأَعْصَاءٍ وَعُصْيٍّ وَقَالُوا : أَعْصِي . وَصَفًا وَأَصْنَافٍ وَصَفِيٍّ قَالَ^(١٧) :

كَأَنَّ مَثْبِيهِ مِنَ التَّفْيِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصَّفِيِّ

فهذا مِثْلُ آسَادٍ وَأُسُودٍ . وقالوا : رَجَاءً وَأَرْجَاءً فَلَمْ يُجَاوِزُوا الْأَرْجَاءَ كَمَا لَمْ يُجَاوِزُوا الْأَرْسَانَ وَالْأَقْدَامَ . وقالوا فِي الْمَضَاعِفِ : لَبَبٌ وَأَلْبَابٌ وَقَتَنٌ وَأَقْنَانٌ فَلَمْ يُجَاوِزُوا الْأَفْعَالَ كَمَا لَمْ يُجَاوِزُوا فِي الْأَرْسَانِ وَالْأَقْدَامِ . وَقد جُمِعَ مَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ عَلَى أَفْعَالٍ وَذَلِكَ بَاغٍ وَأَبْوَاغٌ وَدَاءٌ وَأُدْوَاءٌ وَجَارٌ وَأُجَوَارٌ^(١٨) . وَكَسَّرُوهُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فِعْلَانٍ نَحْوُ : جِيرَانٍ وَتِيْجَانٍ وَسِيْجَانٍ كَمَا قَالُوا : خِيْرِيَانٌ وَفَتَيٍّ وَفَتِيَانٌ . وَقد يُسْتَغْنَى بِأَفْعَالٍ فِي هَذَا الْبَابِ فَلَا يَجَاوِزُونَهُ كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوهُ فِي الْأَرْسَانِ وَالْأَقْدَامِ وَهُوَ فِي هَذَا أَكْثَرُ لِتَحَرُّكِ حَرْفِ الْعِلَةِ بِالْفَتْحِ وَذَلِكَ نَحْوُ : أَبْوَابٍ وَأُمُودٍ وَبَاغٍ وَأَبْوَاغٍ . وَالْمُوْنْتُ مِنْ فَعْلٍ

(١٢) البيت لحاتم الطائي . انظر نوادر أبي زيد ، ١٠٧ ، وأما ابن الشجري ، ١ / ٦١ .

الشاهد فيه قوله : نورها وهو جمع نار في الكثير ونظيره دار ودور .

(١٣) انظر الكتاب ، ١٧٧ / ٢ .

(١٤) انظر الكتاب ، ١٧٧ / ٢ .

(١٥) قراءة عطاء بن أبي رباح . انظر المحتسب ، ١ / ١٩٨ . وقراءة الجماعة : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا ﴾ النساء ، ١١٧ / ٤ .

(١٦) انظر الكتاب ، ١٧٧ / ٢ .

(١٧) زيادة من ع .

(١٨) البيت للأخيل . وقيل لأبي نحية السعدي . انظر اللسان ، (وقع ، وصن ، ونق) والجمهرة ، ٣ / ١٣٥ ، ١٦١ ، والحيوان ،

٣٣٩ / ٢ ، ومجالس ثعلب ، ١ / ٢٠٧ ، وأما القاضي ، ٨ / ٢ ، والخصائص ، ١١٢ / ٢ ، والمنصف ، ٧٢ / ٣ ، وشرح

المفصل ، ٥ / ٢٢ ، والخصص ، ١٠ / ٩٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٧٢ .

في هذا الباب كُسِّرَ على أَفْعَلَ كما كُسِّرَ على أَفْعَالٍ عند سيبويه وذلك قولهم : دَارٌ وَأَذُوْرٌ وَسَاقٌ
وَأَسُوْقٌ وَنَارٌ وَأَنُوْرٌ ونظيره جَبَلٌ وَأَجْبُلٌ . وقالوا : رَحَى وَأَرْحَاءٌ وَمَنَاءٌ كقولهم : قَدَمٌ وَأَقْدَامٌ
وَرَسَنٌ وَأَرْسَانٌ^(٢٠) . وقالوا : سَاقٌ وَسُوْوقٌ فهمزوا وقالوا : سُوْقٌ كما قالوا : وُثْنٌ ونظيره من الياء
نَابٌ وَنَيْبٌ .

باب فَعَلَ

وما كان على فَعَلَ فإنه يُكسَّرُ على أفعالٍ وذلك نحو: كَبِدَ وَأَكْبَادَ وَكَتِفَ وَأَكْتَافَ وَفَخَذَ وَأَفْخَذَ وَقَلَمًا يُجَاوِزُونَهُ ذَلِكَ وَأَنَّ فَعِلًا أَقْلُ مِنْ فَعَلَ كَمَا أَنَّ فَعَلًا أَقْلُ مِنْ فَعَلَ وإذا لم تَكْثُرِ الكِسْمَةُ لَمْ يَكْثُرِ التَصَرُّفُ فِيهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُضَاعَفَ لَمَّا كَانَ أَقْلُ مِنْ غَيْرِهِ فِي بَابِ فَعَلَ نَحْوُ: مَدَّدَ [وَلَبَّبَ وَفَنَّنَ] ^(١) اقْتَصَرَ بِهِ عَلَى أَفْعَالٍ . وقالوا: الثُّمُورُ وَالْوُغُولُ . وما كان على فَعَلَ فَنَحْوُ قِمَعَ وَأَقْمَاعٍ وَعِنَبٍ وَأَعْنَابٍ وَضَبَلٍ وَأَضْلَاعٍ وَإِزَمٍ وَآرَامٍ . وقالوا: الضُّلُوعُ وَالْأُرُومُ . وقالوا الْأَضْلَعُ شُبِّهَتْ بِالْأَرْؤَمِ . وقد وضعوا مِعَى فِي مَوْضِعِ الْأَمْعَاءِ قَالَ ^(٢) :

... وَمِعَى جِيَاعًا

وما كان على فَعَلَ فإنه يُكسَّرُ على أفعالٍ وذلك نحو: عَجَزَ وَأَعْجَازٍ وَعَضُدٍ وَأَعْضَادٍ . وقالوا: رَجُلٌ وَرِجَالٌ وَسَبْعٌ وَسِبَاعٌ . وزعم أن فَعَلًا أَقْلُ مِنْ فَعَلَ وَفَعِلَ . وقالوا: ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ وَاسْتَعْنَوْا بِهِ عَنْ أَرْجَالٍ وَلَيْسَ رَجُلَةٌ بِتَكْسِيرٍ . وما كان على فَعَلَ فَقَدْ كُسِّرَ عَلَى أَفْعَالٍ ذَلِكَ: عُثِقَ وَأَعْنَقَ وَأُذُنٌ وَأَذَانٌ وَطُئِبَ وَأَطْنَابٌ وَهُوَ فِي الْعِزَّةِ مِثْلُ الْفَعْلِ . وما كان على فَعَلَ فَإِنَّهُمْ قَدْ كَسَرُوهُ عَلَى فِعْلَانٍ وَلَا يُجَاوِزُونَ ذَلِكَ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ كَمَا اسْتَعْنَوْا بِشُسُوعٍ عَنْ بِنَاءِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: نَغَرَّ وَنَغْرَانٌ وَصَرَّدَ وَصَرْدَانٌ وَجَعَلَ وَجِعْلَانٌ وَخَزَزَ وَخِزَّانٌ قَالَ ^(٣) :

كَأَنَّ وَحَى الصَّرْدَانِ فِي كُلِّ ضَالَةٍ تَلَهْجُمُ لَحِيَّتِهِ إِذَا مَا تَلَهْجَمَا

(١) زيادة من ع .

(٢) من قول القطامي :

كَانَ نَسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضَمْتُ حَوَالِبَ غِرْزَا وَمِعَى جِيَاعًا . انظر ص ٨٠ .
الشاهد فيه قوله: مِعَى وَضَعَهَا مَوْضِعَ الْأَمْعَاءِ وَالْمَعَى وَاحِدٌ فَاقَامَهُ مَقَامَ الْجَمْعِ وَهُوَ مِنْ أَفْعَاجِ الْبَطْنِ مَذْكَرٌ . وَيُقَالُ فِي وَاحِدِهِ أَيْضًا مِعَى . وَرَوَى الثَّانِيثُ فِيهِ مِنْ لَا يُوْنِقُ بِهِ . وَنَظِيرُهُ فِي وَضْعِ الْوَاحِدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ .
(٣) الْبَيْتُ لِحَمِيدِ بْنِ ثَوْرٍ الْهَلَالِيِّ . دُبُونُهُ ، ١٤ ، وَاللِّسَانُ ، (صرد) ، وَإِيضًا شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ ، ق ١٧٢ .
الشاهد فيه قوله: الصَّرْدَانِ جَمْعُ صَرْدٍ وَهُوَ طَائِرٌ فَوْقَ الْعَصْفُورِ . وَفِعْلَانٍ مِنْ أَبْنِيَةِ الْقَلَّةِ . وَالصَّرْدُ أَيْضًا مَسَارٌ يَكُونُ فِي سَنَانِ الدَّرَمِ

وقالوا : رُبَّ وَأَرْبَاعٌ وَرُطَبٌ وَأَرْطَابٌ . وجاء اسمٌ على فِعْلٍ . وذلك إِبْلٌ قالوا في جَمْعِهِ : آبَالٌ . فهذا ما جاء^(١) على ثلاثة أحرف تحركت حروفه جَمْعٌ .

وما كان فِعْلاً كُسِرَ في أدنى العددِ على أفعالٍ وذلك [حَبَّرَ وَأَخْبَارَ وَ]^(٢) حِمْلٌ وَأَحْمَالٌ وَعِدَلٌ وَأَعْدَالٌ وَعِرْقٌ وَأَعْرَاقٌ وَعِدْقٌ وَأَعْدَاقٌ وَبَثَّرَ وَأَبَثَّرَ وَنَحِيَ وَأَنْحَاءٌ وَزَقَّ وَأَزْقَاقٌ . وَرُبُّمَا كُسِرَ على أَفْعَلٍ وذلك ذِئْبٌ وَأَذُوبٌ وَجِرْوٌ وَأَجِرٌ وَرِجْلٌ وَأَرْجُلٌ ولم يجاوزوا الأَرْجُلَ كما لم يجاوزوا الأَكْفَ إلى بناءِ العددِ الكثيرِ . وقد كُسِرَ على فِعْلةٍ وذلك قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ واستغْنِي بها عن أَقْرَادٍ كما استغْنِي بثلاثةِ شُسُوعٍ عن أَشْشَاعٍ^(٣) ومثله حِسْلٌ وَحِسْلَةٌ وقد كُسِرَ في بناءِ الكثيرِ على فِعَالٍ وفُعُولٍ وفُعْلَانٍ وفِعْلَانٍ . فأما فِعَالٌ فَبَثَّرَ وَبَثَّارٌ وَذِئْبٌ وَذِئَابٌ وَزَقَّ وَزَقَاقٌ . وفُعُولٌ نَحَوٌ لَصٌّ وَلُصُوصٌ وَقِدْرٌ وَقُدُورٌ وَنَحِيٌّ وَنَحِيَّةٌ . وفُعْلَانٌ [نَحَوٌ]^(٤) صِرْمٌ وَصُرْمَانٌ وَزَقٌّ وَزَقَانٌ وَذِئْبٌ وَذُؤْبَانٌ قال^(٥) :

وَأَزُورَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ تَعَاوَى بِهِ ذُؤْبَانُهُ وَتَعَالِيهِ

وفِعْلَانٌ [نَحَوٌ]^(٦) صِنُوٌ وَصِنُونٌ وَقِنُوٌ وَقِنُونٌ . وقالوا : صُنُونٌ وَقِنُونٌ مِثْلُ ذُؤْبَانٍ . وقد كَسَرُوا المَعْتَلَّ منه في العددِ القليلِ على أَفعالٍ كما كَسَرُوا الصحيحَ وذلك جَيِّدٌ وَأَجْيَادٌ . وقالوا : دِيكَ وَفِيلٌ^(٧) . والكثيرِ [فُعُولٌ وذلك مِثْلُ]^(٨) : دِيوكٌ وفُيُولٌ . ويجوزُ في جَيِّدٍ عندِ سيبويه أن يكون فُعْلاً ولا يكون عندِ أبي الحسنِ إلا فِعْلاً . وقالوا في الواوِ : رِيحٌ وَأَرْوَاحٌ وَرِيَاخٌ . وما كان على فُعْلٍ فإنه يُكْسَرُ في أدنى العددِ على أَفعالٍ وذلك جُنْدٌ وَأَجْنَادٌ وَبُرْدٌ وَأَبْرَادٌ وَقُرْطٌ وَأَقْرَاطٌ وفي الكثيرِ على فُعُولٍ وفِعَالٍ . قال وفُعُولٌ أَكْثَرُ وذلك جُنُودٌ وَبُرُودٌ وَبُرُوجٌ . قال وقالوا جُرْحٌ وَجُرُوحٌ ولم يقولوا : أَجْرَاحٌ كما لم يقولوا : أَقْرَادٌ وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ^(٩) :

وَلَيَّْ وَصُرْعَنَ مِنْ حَيْثُ التَّبَسُّنُ بِهِ مُجَرَّحَاتٍ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولٌ

= انظر اللسان (صرد).

والصردان أيضاً عرقان تحت اللسان قال النابغة :

وأي الناس أعذر من شام

له صردان منطلق اللسان

ديوان النابغة ، ١٥٠ .

(٤) في هـ : ما كان .

(٥) زيادة من ع .

(٦) انظر الكتاب ، ١٧٩ / ٢ .

(٧) زيادة من ع .

(٨) البيت للذي الرمة . انظر ديوانه ، ٦٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٧٣ .

الشاهد فيه قوله : ذُؤْبَانٌ جَعَّ ذِئْبٌ ونظيره صرْمٌ وَصُرْمَانٌ وَزَقَّ . وقالوا صِنُوٌ وَصِنُونٌ وَقِنُوٌ وَقِنُونٌ .

(٩) زيادة من ع .

(١٠) فيل ونحوه يجوز أن يكون فُعْلاً عند سيبويه . انظر الكتاب ، ١٨٧ / ٢ ، ١٨٩ .

ويجوز على قولٍ سيبويه أنَّ أخرج جاء في الشعر للضرورة ولم يستعمل في الكلام كما جاء فيه ضَبَّتُوا^(١٣) ونحوه من المرفوض في المنشور . وفعالٌ نحو : قُرْطٍ وَقِرَاطٍ وَالْفِعَالُ في المضاعف كثير نحو خِصَاصٍ وَأَخْصَاصٍ وَعِشَاشٍ وَأَعْشَاشٍ وَقِفَافٍ وَأَقْفَافٍ وَخِفَافٍ وَأَخْفَافٍ . وقد جاء في مجاوزة أدنى العدد على فِعْلَةٍ نحو حُجِرٍ وَحَجَرَةٍ وَخُرِجٍ وَخِرَجَةٍ ولم يقولوا : أَخْرَاج . وَكُرِزٍ وَكِرَزَةٍ . وربما استغْنِي بِأَفْعَالٍ فلم يُجَاوِزْهُ وذلك نحو جُزِئَ وَأُجْزِئَ وَشُقِرَ وَأُشْقِرَ وَرُكِنَ وَأُرْكَان . وقالوا : أَرْكُن . وقد كَسَرُوا حروفاً على فُعْلٍ كما كسروا عليه فَعَلًا نحو : أَسَدٌ وَأُسَدٌ وذلك أن فُعَلًا مِثْلُ فَعْلٍ في نحو البُخْلِ والبَخْلِ والسَّقْمِ والسَّقَمِ فكما كُسِرَ فَعْلٌ على فُعْلٍ كذلك كسر فُعْلٌ عليه وذلك قولهم : هو الفُلْكَ للواحد وللجميع الفُلُك [أيضاً]^(١٤) قال تعالى : ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾^(١٥) فلَمَّا جَمَعَ قال : ﴿ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾^(١٦) وبناتُ الياء فيه : مُدَيٌّ وَأَمْدَاءٌ لِلْمَكِيالِ . وكَسَرُوا المَعْتَلَّ منه في العدد القليل تكسيرَ الصحيح وذلك عُوْدٌ وَأَعْوَادٌ وَعُوْلٌ وَأَغْوَالٌ وَحَوْتُ وَأُحَوَاتٌ . ولا يُكَسَّرُ في العدد الكثير على فُعُولٍ ولا فَعَالٍ ولا فِعْلَةٍ وانفرد به فِعْلَانٌ وذلك : عِيدَانٌ وَغِيلَانٌ وَنُونٌ وَنِينَانٌ وَحَوْتُ وَحِيتَانٌ وَكُوْزٌ وَكِيْزَانٌ .

(١٣) ضَبَّتُوا جزء من البيت :

أني أجود لأقوام وإن ضببتوا

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي

بَابُ جَمْعِ مَا لِحِقَّتْهُ تَاءُ التَّائِيثِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ

هذه الأبنية على ضربين :

أحدهما ما يكون اسماً غيرَ صفةٍ . والآخرُ ما كان صفةً . ونبدأ بما كان غيرَ صفةٍ .
أمَّا ما كان على فَعْلَةٍ فَإِنَّ جَمْعَهُ في أدنى العددِ بالالف والتاءِ وتَفْتَحُ العينُ منه وذلك نحو
قَصْعَةٍ وَقَصْعَاتٍ وَجَفْنَةٍ وَجَفْنَاتٍ وَجَمْرَةٍ وَجَمْرَاتٍ وقد جاء في الشعر ثانيه ساكناً قال^(١) :

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقاً وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

وفي الكثيرِ قِصَاعٍ وَجِفَانٍ وَشِفَارٍ . وقد جمعه على فُعُولٍ فقالوا : بَذرةٌ وَتُدُورُ وَمَأْنَةٌ وَمُؤُونٌ . والمأنة
أسفل البطن اجتمع فيها فِعَالٌ وفُعُولٌ كما اجتمعا في التذكير إلا أَنَّ فُعُولاً في ذا الباب قليل . وقد
يريدون بالالف والتاء الكثير قال^(٢) :

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْعُرَّى يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَفْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

وقال عز وجل : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ ﴾^(٣) . والمعتلُ اللام بهذه المنزلة وذلك [نحو]^(٤) : رَكُوةٌ
وَرَكَّوَاتٍ وَرِكَاءٍ . وَطَبِيئَةٍ وَطَبِيَّاتٍ وَطِبَاءٍ . وقالوا : جَدْيَاتُ الرَّحْلِ ، فلم يُجاوِزُوا ذلك إلى غيره .

(١) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه ، ٥٧٨ ، والخرانة ، ٤٢٣ / ٣ .

استشهد به على أنه أسكن رفضات للضرورة والاصل في هذا النحو من الاسماء الفتح للفرق بينها وبين الصفات وكان الاسم أولى
بالتحريك لخفته وثقل الصفة . ومثله قول أبي صخر الهذلي :

ولسكن يقر العين والنفس أن ترى بعقدته فضلات زرق دواعب

فأسكن فضلات وهو اسم لا صفة ضرورة . انظر ديوان الهذليين ، ٩٢٢ / ٢ .

(٢) البيت لحسان بن ثابت . انظر ديوانه ، ٣٧١ ، والكتاب ، ١٨١ / ٢ ، والمقتضب ، ١٨٨ / ٢ ، والخصائص ، ٢٠٦ / ٢ ،

والمختضب ، ١٨٧ / ١ ، ١٨٨ ، وشرح المفصل ، ١٠ / ٥ ، والخرانة ، ٤٣٠ / ٣ ، والعيني ، ٥٢٧ / ٤ ، وأسرار العربية ،

٣٥٦ ، والمصون ، ٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٧٤ .

الشاهد فيه وضع الجففات - وهي لما قل من العدد في الأصل لجريها في السلامة مجرى التثنية - موضع الجفان التي هي للكثير .

والمضاعف كذلك نحو: سَلَّةٍ وَسَلَاتٍ وَسِلَالٍ وَذَبَّةٍ وَذَبَاتٍ وَدِبَابٍ. والمعتل العين في العدد القليل مثل الصحيح إلا أن الأوسط لا يُحرَّكُ عِنْدَ الأكثرِ وَيُكسَّرُ تكسيرَ الصحيح وذلك: رَوْضَةٌ وَرِيَاضٌ وَضَيْعَةٌ وَضِيَاعٌ. وكَسَرُوا فَعَلَةً في بنات الواو على فَعَلَ. وذلك: نَوْتَةٌ وَنُوتٌ وَجَوْتَةٌ وَجُوتٌ وَدَوْلَةٌ وَدَوَلٌ. ومِثْلُهُ قَرَبَةٌ وَقَرَى وَرَبْوَةٌ وَرَبَى للذي يُجْعَلُ في أنفِ الناقة. وقد كَسَرُوا فَعَلَةً في بنات الياء على فَعَلَ. وذلك خَيْمَةٌ وَخَيْمٌ وَضَيْعَةٌ وَضَيْعٌ. ونظيرها من غير المعتل: هَضْبَةٌ وَهَضْبٌ وَحَلَقَةٌ وَحَلَقٌ وليس ذلك بالقياس.

وما كان على فَعَلَةٍ فهو بمنزلة فَعَلَةٍ في العدد القليل وبناء الأكثر وذلك نحو: رَحْبَةٌ وَرَحَبَاتٍ وَرِحَابٍ وَرَقَبَةٌ وَرَقَبَاتٍ وَرِقَابٍ. وقد كَسَرُوهُ في المعتل أيضاً على فِعَالٍ قالوا: نَاقَةٌ وَنِياقٌ أَنشد أبو زيد^(٥):

أَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ نِياقٍ
إِنْ لَمْ تُنْجِينَ مِنَ الْوِثَاقِ

وقد كَسَرُوهُ على فَعَلَ نحو: نُوقٌ. وقالوا: قَارَةٌ وَقَوْرٌ ونظيرها من الصحيح خَشْبَةٌ وَخُشْبٌ وقالوا: أُنْيَقٌ كما قالوا: أَكْمَةٌ وَأَكْمٌ وقالوا: قَامَةٌ وَقِيمٌ وَتَارَةٌ وَتِيرٌ. وما كان على فَعَلَةٍ فإنه إذا كُسِرَ على بناءٍ أدنى العدد لحقته الألف والتاء وحُرِّكتِ العَيْنُ بالضمه نحو: رُكْبَاتٍ وَعُرْفَاتٍ وفي الكثير رُكْبٌ وَعُرْفٌ. وقد كَسَرُوهُ على فِعَالٍ نحو: جُفْرَةٌ وَجِفَارٌ وَنُقْرَةٌ وَنِقَارٌ وَبُرْمَةٌ وَبِرَامٌ. وقد تَفَتَّحَ العَيْنُ فيقال: رُكْبَاتٍ وَعُرْفَاتٍ. وقالوا في بنات الواو: خُطْوَةٌ وَخُطَوَاتٌ. وَصَبْحَةٌ الْوَائِ دَلَالَةٌ على اعتراض الضمة في الجَمْعِ. ومنهم من يَسْكَنُ فيقول: خُطَوَاتٌ وَعُغْرَوَاتٌ^(٦) وقالوا: كَلْيَةٌ وَكُلَى وَمُدْيَةٌ وَمُدَى وكَرِهُوا التثنية فتنقلب الياء واواً فَاجْتَزَأُوا ببناء الكثير. ومن قال ظَلَمَاتٍ قال كَلِّيَّاتٍ. وقد يقولون: ثلاثُ عُرْفٍ وَرُكْبٍ كما يقولون: ثلاثةُ جُرُوحٍ وثلاثةُ قِرَدَةٍ. والمضاعفُ بمنزلة رُكْبَةٍ وذلك سَرَاتٌ وَسَرَرٌ وَجَدَاتٌ وَجَدَدٌ وَلَا يُحَرِّكُونَ العَيْنَ كما حَرَّكُوا في رُكْبَاتٍ كما لم يَحْدِثُوا الياء من شَدِيدَةٍ حيث قالوا: شَدِيدِي. وَالْفِعَالُ فيه كثيرٌ نحو قِيَابٍ وَجِبَابٍ وَجِلَالٍ. والمعتل من ذلك يُجْمَعُ على فَعَلَ نحو دَوْلَةٍ وَدَوَلٍ وَسُوقَةٍ وَسُوقٍ وَسُورَةٍ وَسُورٍ. وما كان على فَعَلَةٍ أَدْخَلَتْ فيه الألف والتاء وَكَسَرَتِ العَيْنَ وذلك قَرَبَةٌ وَقَرِيَّاتٌ وَسِدْرَةٌ وَسِدْرَاتٌ^(٧). ومن قال عُرْفَاتٍ قال قَرِيَّاتٍ. والكثير

(٥) الرجز للقلاخ بن حزن. انظر نوادر أبي زيد، ١٠٥، وشرح المفصل، ٨٥/٤، واخصص، ٨٧/٣، وإيضاح شواهد

الإيضاح، ق ١٧٦.

الشاهد فيه قوله: نِياق وهو جمع ناقة ونظيره من الصحيح رجة ورحاب ورقبة ورقاب. وقالوا: نوق ونظيره قارة وقور. وقالوا:

سِدر وقَرَب . وقد يستعملون ذلك لأقل العدد لقلّة استعمالهم الألف والتاء كراهةً لتوالي الكسرتين . [والألف]^(٨) والتاء في فُعْلَةٍ أَكْثَرُ لَأَن نَحْوَ طُئِبَ أَكْثَرُ مِن إِبِلَ وَناتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ بِهِذِهِ^(٩) المنزلة نحو: لِحْيَةٍ وَلَحْيٍ وَفَرْيَةٍ وَفَرْيٍ وَرِشْوَةٍ وَرِشْيٍ وَلَا يَجْمَعُونَ بِالتَّاءِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ لِيَوْقُوعِ الْكِسْرِ قَبْلَهَا^(١٠) . وَمِنْ قَالَ كِسْرَاتٍ فَأَسْكَنَ قَالَ رِشْوَاتٍ . وَالْمُضَاعَفُ نَحْوُ: قِدَّةٌ وَقِدَاتٍ وَقِدْدٌ لِلْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ وَعِدَّةُ الْمَرْأَةِ وَعِدْدٌ . وَقَالُوا: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمٌ وَشِدَّةٌ وَأَشُدُّ . وَالْمَعْتَلُّ دِيمَةٌ وَدَيْمٌ وَقِيَمَةٌ وَقِيَمٌ وَرَيْبَةٌ وَرَيْبٌ . وَمَا كَانَ عَلَى فَعْلَةٍ كَسْرٍ عَلَى فِعْلٍ نَحْوُ: مَعِدَةٌ وَمِعْدٌ وَنَقِمَةٌ وَنَقَمٌ . وَبِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ . وَالْفَعْلَةُ تَكْسَرُ عَلَى فَعْلٍ نَحْوُ تَخْمَةٍ وَتَخَمٍ [وَتُهُمَةٌ وَتُهُمٌ]^(١١) وَلَيْسَ التُّهْمُ كَالرُّطْبِ أَلَا تَرَى أَنَّ الرُّطْبَ يُذَكَّرُ كَالْتَّمْرِ وَالشَّعِيرِ وَالتُّهْمُ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْأَجْنَاسِ الَّتِي يَخْتَصُّ أَحَادُهَا مِنْهَا كَالْغُرْفِ .

باب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تُخصُّ أحادها منها بإلحاق الهاء بها

هذه الأسماء تجيء لِمَا كان مخلوقاً لم يصنعه الناس وقد تُشَبَّه بالمصنوعة في ألفاظ الجُمُوع . فما كان على فَعْلٍ فنحو نَحَلَ والواحدة نَحْلَةٌ وطلح وطلح والواحدة طَلْحَةٌ وصخر وصخر وصخرة فهذه للكثير وفي أدنى العدد بالالف والتاء . فأما في العدد الكثير فاسم الجنس الذي يقع على الكثرة من الجميع وقد كُسِّرَ على فِعَالٍ تشبيهاً بما كان صنعهُ الناسُ وذلك قولهم : طَلْحَةٌ وطلّاحٌ وسَخْلَةٌ وسِخَالٌ وبَهْمَةٌ وبهائمٌ شَبَّهوها بِالْجِفَانِ والرِّكَاةِ . وقال بعضهم : صُخُورٌ . وقالوا مَانَةٌ ومُؤُونٌ شَبَّهوه بِبَدْرَةٍ ويُدَوِّرُ وقال الشاعر^(١) :

يُشَبِّهَن السَّفِينِ وَهَنَ بُخْتٌ عَظِيمَاتِ الْأَبَاهِرِ وَالْمُؤُونِ

وبنات الواوِ مِثْلُ هذه وذلك مَرَوْ ومَرَوَةٌ وسَرَوْ وسَرَوَةٌ وصَعَوْ وصَعَوَةٌ وقالوا صِغَاءً . شَبَّهوها بِالْقِصَاعِ . ومن الياء : شَرِيَّةٌ وشَرِيٌّ وهَدِيَّةٌ وهَدِيٌّ . والمضاعف حَبٌّ وَحَبَّةٌ وَقَتٌ وَقَتَّةٌ . والمعتلُّ العَيْنِ مِثْلُ الصحيح في هذا وذلك لَوَزَّةٌ وَلَوَزٌ [وَجُوزَةٌ وَجُوزٌ]^(٢) وَرَوْضَةٌ وَرَوْضٌ وَبَيْضَةٌ وَبَيْضٌ . وقالوا رِياضٌ كما قالوا بهائمٌ وقالوا بَيُوضٌ كما قالوا بَيُوتٌ قال الشاعر^(٣) :

بِتَيْهَاءٍ قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ كَانَهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً بَيُوضُهَا

وما كان على فَعْلٍ فمثل فَعَلَ فيما تقدم ذكره من جمعه وذلك نحو : بَقَرٌ وَبَقْرَةٌ وَشَجَرٌ وَشَجَرَةٌ وَخَرَزٌ وَخَرَزَةٌ وَالْعَدْدُ الْقَلِيلُ في ذلك كُلُّهُ بِالْألفِ والتاء [نحو]^(٤) بَقَرَاتٍ وَشَجَرَاتٍ وَقَدْ كُسِّرَ على فِعَالٍ

(١) البيت للمثقب العبدى . ويروي عجزه في ديوانه ، ١٤٩ ، والمفضليات ، ٢٨٨ : عراضات الأباهر والشؤون . ورواه الأزهري في تهذيب اللغة ، ١٥ / ٥١٠ ، وابن منظور في اللسان (مان) : عراضات الأباهر والمؤون ، ولم ينسبها . الشاهد فيه قوله : للمؤون جمع مائة .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) البيت لعمرو بن أهر الباهلي وقيل لذي الرمة . انظر الحيوان ، ٥ / ٥٧٥ ، والخزانة ، ٤ / ٣١ ، وشرح المفصل ، ٧ / ١٠٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ٨٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ١٧٧ ، واللسان ، (كون) . الشاهد فيه قوله : بيوضها جمع بيضة

وذلك قولهم : أَكْمَةُ وإِكَامٌ وَجَذْبَةٌ وَجِذَابٌ^(٥) وَثَمَرَةٌ وَثِمَارٌ . ومن المعتل : حَصَاةٌ وَحَصَى وَقَطَاةٌ وَقَطَا . وفي العدد القليل : حَصِيَّاتٌ وَقَطَوَاتٌ . وقالوا : أَضَاةٌ وَإِضَاءٌ وَأَضًا كما قالوا رِحَابٌ في جمع رَحْبَةٍ قال^(٦) :

فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَّاتُ الْغَلَائِلِ

وقالوا : حَلَقٌ وَقَلَقٌ وقالوا في الواحد : حَلَقَةٌ وَقَلَقَةٌ فَأَسْكَنُوا الْعَيْنَ حَيْثُ أَلْحَقُوا الزِّيَادَةَ فَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى بِهَا كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِمَا تَلَحُّقُهُ يَاءُ الْإِضَافَةِ نَحْوُ : رَمَلِي وَعَلَوِي . وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون : حَلَقَةٌ^(٧) . وقالوا في المعتل : هَامٌ وَهَامَةٌ وَهَامَاتٌ وَرَاحٌ وَرَاحَةٌ وَرَاحَاتٌ وَشَامٌ وَشَامَةٌ وَشَامَاتٌ وَسَاعَةٌ وَسَاعٌ وَسَاعَاتٌ وَحَاجَةٌ وَحَاجٌ قال^(٨) :

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْ نَفْسِي أَزَاهِقَةٌ نَفْسِي وَلَمْ أَقْضِ مَا فِيهَا مِنَ الْحَاجِ

ومثله آيَةٌ وَآيٌ . ومن كان آيَةٌ عنده فَعَلًا كان كَطَلَحٍ . وما كان فَعِلَةً فهو مِثْلُ فَعَلٍ في العدد القليل والكثير وذلك نَبَقَةٌ وَنَبَقَاتٌ وَنَبَقٌ . قال ولم نسمعهم كَسَرُوا الواحد على بناءٍ سوى بناءِ المفرد الواقع على الجميع وذلك لقلّة هذا البناء . وما كان فَعَلًا فهو بمنزلة فَعِلٍ وذلك نحو حِدَاةٍ وَحِدَاتٍ وَحِدًا وَعِنَبَةٍ وَعِنَبَاتٍ وَعِنَبٍ . وقالوا : أَغْنَابٌ^(٩) . وما كان فَعَلًا فهو كما دُكِرَ قَبْلُ وهو أَقْلٌ في الكلام من الفِعْلِ وذلك سَمَرَةٌ وَسَمَرٌ وَثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ وَسَمَرَاتٌ وَثَمَرَاتٌ^(١٠) . وما كان فَعَلًا فنحو بُسْرٍ وَبُسْرَةٍ وَبُسَرَاتٍ وَهُدْبٍ وَهُدْبَةٍ وَهُدْبَاتٍ^(١١) . وما كان فَعَلًا فهو كذلك وذلك عُشْرٌ وَعُشْرَةٌ وَعُشَرَاتٌ وَرُطْبٌ وَرُطْبَةٌ وَرُطْبَاتٌ وقالوا أَرْطَابٌ كما قالوا أَغْنَابٌ وَنُعْرٌ وَنُعْرَاتٌ . والثُّعْرُ داء يأخذ الأبل في رءوسها كذا قال سيبويه^(١٢) والثُّعْرَةُ أيضًا ضَرَبٌ مِنَ الذَّبَابِ قال الشاعر^(١٣) :

(٥) الجذب : الجمار والواحدة جذبة .

(٦) صدره : «عين بكديون وأبطن كرة»

البيت للناطقة الذبياني يصف دروعاً ، ديوانه ، ٧١ ، والإيضاح العضدي ، ١ / ٤٩ ، واللسان ، (أضاً) ، وشرح المفصل ،

٢٢ / ٥ .

الشاهد فيه قوله : إضاء جمع أضاً وأضاً جمع أضاة . والإضاء الغدر . وصف دروعاً فجعلها كالغدر في صفاتها .

(٧) انظر الكتاب ، ٢ / ١٨٣ .

(٨) البيت لقرينة بنت همام وتعرف بالذلفاء . انظر شرح شواهد الإيضاح ، ق ٨٣ .

الشاهد فيه قوله : من الحاج جمع حاجة وتقديره فَعَلَةٌ وَقَعْلٌ كما تقول : هامة وهام وساعة وساع .

(٩) انظر الكتاب ، ٢ / ١٨٣ .

(١٠) انظر الكتاب ، ٢ / ١٨٤ .

(١١) هدب الثوب خيوطه في أطرافه .

(١٢) انظر بشأنها الكتاب ، ٢ / ١٨٤ .

تَرَى الثُّعْرَاتِ الْخُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ أَحَادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ

ونظيرها من الياء والواو مُهَاءٌ وَمُهَأٌ وهو ماءُ الْفَحْلِ في رَجِمِ الناقة . وزعم أبو الخطاب أن واحد الطَّلَى طَلَاةٌ^(١٤) . وما كان على فِعْلٍ فَنَحَوُ سِدْرٍ وَسِدْرَةٍ وَسِدْرَاتٍ وَسِلْقٍ وَسِلْقَةٍ وَسِلَقَاتٍ لِلذَّئِبِ الْأَنْثَى . وقالوا : سِلَقٌ وَسِدْرٌ شَبَّهُوهَا بِكَسَرٍ . وقالوا : لِقْحَةٌ ، وَلِقَاحٌ وَحِقَّةٌ وَحِقَاقٌ . وقالوا : حِقَقٌ . وما كان على فُعْلٍ فَحَكَمَهُ حَكَمُ فِعْلٍ وَذَلِكَ دُخْنٌ وَدُخْنَةٌ وَدُخْنَاتٌ . ومن المضاعف دُرٌّ وَدُرَّةٌ [وَدَرَاتٌ]^(١٥) وَثُرٌّ وَثَرَةٌ وَثَرَاتٌ . وقالوا : دُرَّرَ فَكَسَرُوهُ عَلَى فُعْلٍ كَمَا كَسَرُوا سِدْرَةً عَلَى سِدْرٍ . وقالوا : تَوَمَّةٌ وَتَوَمٌ لِحَبَّةٍ مِنَ الدَّرِّ وَتَوَمَاتٍ . وقالوا : أُتَوِمٌ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٌ^(١٦) :

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مُنْعَمَةٌ مِنْ نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَرًا

وقالوا : صُوفَةٌ وَصُوفٌ وَصُوفَاتٌ وَصُوسَةٌ وَصُوسٌ وَصُوسَاتٌ .

هذا باب ما جاء من الأسماء المحذوف منها

ومنها ما لا علامة فيه للتأنيث ومنها ما فيه علامة له .
فمن المحذوف الذي لا علامة للتأنيث فيه قولهم : سَهْ واسْتْ . فَسَهْ قد حُذِفَ منها العينُ
واسْتْ قد حُذِفَتْ منها اللامُ فأَيُّهُمَا كَسَّرَتْ أو حَقَّرَتْ رددت المحذوف فقلت في التحقير : سُسْتِيهَة
فَأَلْحَقْتُ التاءَ وفي التفسير أَسْتَاهُ قال^(١) :

... أَسْتَاهُ نَيْبٍ تَنْفَرُ وَهِيَ حَامِضَةٌ رِوَاءُ

ومن ذلك يَذْ قالوا : يُذِيَّةٌ وَأَيْدٍ وَأَيَادٍ في الجارحة والتَّعَمُّ وأنشد أبو زيد :

أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَّاكَ مِثْلِي فَمَنْ لَيْدٍ تَطَاوَحُهَا الْأَيَادِي^(٢)

(١) صدره : ألا تعرفون يا أستاذ نيب

نسب البيت في ع لنفيج بن جرموز . ويرى : «كأن فقاخهم» . سقط أوله في نسخ الإيضاح .
الشاهد فيه قوله : أستاذ رد اللام المحذوفة من الواحد في الجمع وهي الهاء والواحد است . والأصل سَهْ فَعَلَّ حذفت الهاء التي هي
لام . ومن قال سَهْ أصلها سته حذفت التاء التي هي العين فإذا حقرت أو كسرت رددت ما حذفت فقلت في التحقير : ستيهَة وفي
التفسير : أستاذ لأن التحقير والتكسير يردان الشيء إلى أصله .

(٢) البيت لرجل من بني عبد شمس واسمه نفيج بن جرموز وهو جاهلي قديم . انظر النوادر ، ٥٦ ، وشرح المفصل ، ٧٥ / ٥ ،
والخصائص ، ١ / ٢٦٨ ، واللسان ، (يدي ، طوح) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٧٩ .

الشاهد فيه قوله : الأيادي جمع يد ويجمع أيضاً على أيد وتقديره أَفْعَلْ كَأَحْقِ وَأَدَلْ وأجرى النعمة والجارحة سواء . وقال أبو عمر
الجرمي سمعت أبا عبيدة يقول سمعت أبا عمرو يقول : فإذا أرادوا جمع اليد قالوا أيد ، فذكرت ذلك لأبي الخطاب الأخفش فقال ألم يسمع
أبو عمرو قول عدي :

سأها ما تاملت في أيادي نا واشتاها إلى الأعناق
انظر ديوان عدي ، ١٥٠ ، واللسان ، (يدي) .

وقد جمعوا أيضاً يدًى على يَدَيَّ كما جمعوا كَلْبًا على كَلْبٍ وأنشد أبو زيد :

فلن أذكر النعمان إلا بصالح فلن له عندي يَلِيَا وأنما

انظر النوادر ، ٥٣ .

قال أبو علي الفارسي : يد كلمة نادرة ولا نعرف لها نظيراً وذلك أن الفاء منه ياء والعين دال واللام أيضاً ياء يبدلك على ذلك

ومن ذلك ابنة تقول : بُنَيَّة فترُدُّ المحذوف وتُلْحِقُ التاءَ وفي اثْنَيْنِ تُنَيِّان . وزعم سيبويه أنهم قالوا في الاثنين : أُنَيَّاء . فأما أُخْتُ وَبُنتٌ فقد أُبْدِلَتْ من لاميَّهما التاءُ فإذا حُقِرَتْ واحدةٌ منهما رُدَّ اللامُ وألْحَقَتِ التاءُ وذلك بُنَيَّةٌ وَأُخَيَّةٌ وكلتا في ذلك مِثْلُ بِنْتٍ .

فأما ما حُذِفَتْ منه اللامُ ولِحِقَتِهُ التاءُ للتأنيث فإنَّ جُمُعَهُ على ضَرَبَيْنِ : أحدهما أن يُجْمَعَ بالآلف والتاء أو الواو والنون .

والآخر أن يُكَسَّرَ فيُرَدُّ إليه ما حُذِفَ منه .

فأما جُمُعُهُ بالآلف والتاء فعلى ضربين :

أحدهما أن يُتْرَكَ على حَذْفِهِ ويُجْمَعَ بالآلف والتاء فإذا جُمِعَ بهما لم يُغَيَّرْ أَوَّلُ الكلمةِ وذلك قولهم : شَيْبَةٌ وشَيْبَاتٌ وَبُتَّةٌ وَبُتَاتٌ وَقُلَّةٌ وَقُلَاتٌ . وقد جُمِعَ بعض ذلك بالواو والنون فإذا جمع بهما [ذلك] ^(٣) غيروا الأوائل نحو : سَيُّونٌ وَقُلُونٌ وَبُتُونٌ . قال سيبويه : وبعضهم يقول قُلُونٌ فلا يُغَيَّرُ ^(٤) . وحكى أبو زيد : رِثَّةٌ وَرِثُونٌ وأنشد ^(٥) :

فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْعِظُ مِنْهُمْ قُلُوباً وَأَكْبَاداً لَهُمْ وَرِثِينَا

والتغييرُ أَمِيسُ لأنَّ الواو في هذا الجمع عَوَضٌ من المحذوف فينبغي أن يُغَيَّرَ الاسم عما كان عليه قَبْلَ الْجُمُعِ ليكونَ ذلك تكسيراً ما . ألا ترى أنَّ يونس روى ^(٦) أَنَّهُمْ يقولون : حَرَّةٌ وإِخْرُونٌ ^(٧) فزادوا حَرْفاً في أَوَّلِ الكلمة حِرْصاً على التغيير ومبالغةً فيه ووافق الحرفُ الحركةَ في هذا كما اتَّفَقَ في غيره قال أبو عمر : كان أبو عبيدة إذا سُئِلَ عن تفسير بُتَاتٍ قال : جماعات في تَفْرِقَةٍ ، وأنشد أبو عمر ^(٨) :

= بالزيادة حتى تقوم عليها دلالة . فإن قيل فهلا جعلت الدلالة على أن العين متحركة قول الشاعر :

يَـدَيانِ بِيضَاوانِ عِندَ عَمْرٍ قَدِ يَمْنَعانِكَ أَنْ تَضامَ وتَضهدا

انظر المنصف ، ١ / ٦٤ ، ٢ / ١٤٨ ، وشرح المفصل ، ٤ / ١٥١ ، ٥ / ٨٣ ، ٦ / ٥ ، ١٠ / ٥٦ ، والحزانة ، ٣ / ٣٤٧ .

فحرك العين في الثانية . قيل تحريك العين في الثانية لا يدل على أن العين في الواحد أصلها الحركة كما لم يدل في قول الشاعر :

جَـرى الدِّمَـيانِ بالخَـبَرِ اليَقِينِ

انظر المقتضب ، ١ / ٢٣١ ، ٢ / ٢٣٨ ، ٣ / ١٥٣ ، والحزانة ، ٣ / ٣٥١ .

على أن أصل العين الحركة وذلك أن اللام لما حذفت فصارت العين حرف إعراب وتعاقبت عليها حركاته ثم ردت اللام ولم تسكن العين التي كانت جرت متحركة إذ لو اسكنت كان الرد يصير كلا رد ألا ترى أن الحركة قد كانت لزمته فلو اسكنت من أجل رد اللام لصار الحرف بدلا من الحركة ومنزلتها فيصير كأنه لم يرد وكان ذلك نقضاً للغرض الذي قصد من الرد والحرف قد يقوم مقام الحركة في مواضع كثيرة .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) انظر الكتاب ، ٢ / ١٩٠ .

(٥) البيت للأسود بن يعفر ، ديوانه ، ٦٣ ، ونوادير أبي زيد ، ٢٤ ، الشاهد فيه قوله : رثينا جمع رثة .

نَحْنُ هَبْطْنَا بَطْنًا وَالغَيْنَا وَالخَيْلُ تَعْدُو عُصْبًا ثَيْنَا

والمحذوف من فِتَّة اللام وهي واو من فَأَوْتُ ، إذا شَقَّقَتْ وَفَرَّقَتْ لَأَنَّ الْفِتَّةَ كَالْفِرْقَةِ .
وأما ما رُدُّوه في الجمع بالألف والتاء إلى الأصل فنَحْوُ سَنَوَاتٍ وَعِصْوَاتٍ وَقَالُوا هَنَاتٍ وَهَنَوَاتٍ
فَرَدُّوا ولم يردوا قال^(٩) :

على هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَابِعٌ

وقال^(١٠) :

وَقَالَتْ لِيِ النَّفْسُ اشْعَبِ الصَّدْعَ وَاهْتَبِلْ لِإِخْدَى الْهَنَاتِ الْمُعْضِلَاتِ اهْتِبَالَهَا

قال سيبويه : وقد يَجْمَعُونَ الشَّيْءَ بِالتَّاءِ وَلَا يُجَاوِزُونَ بِهِ اسْتِغْنَاءً وَذَلِكَ نَحْوُ طَبَّةٍ وَطَبَاتٍ وَشِيَّةٍ
وَشِيَّاتٍ^(١١) . فقد قال سيبويه في طَبَّةٍ مَا تَرَاهُ وَقَالَ الْكَمِيتُ^(١٢) :

يَرَى الرَّأْوُونَ بِالشَّقَرَاتِ مِنَّا كِنَارِ أَبِي حُبَابٍ وَالظُّيْنَا

ولعلَّه يجعلُ ذلك ممَّا جاء في الشعر دون غيره للضرورة كما يمكن أن يتأوَّلَ ذلك في أجراح .
وقال أبو عمر : سمعت أبا عبيدة يقول سِنَّةُ الْقَوْسِ مَهْمُوزَةٌ وَحَكَى غَيْرُهُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ : أَسَأَيْتُ
الْقَوْسَ . قال وقالوا بُرَّةً وَبَرَاتٍ وَبِرُونَ وَبُرَى . فَأَمَّا أَرْضُونَ فَشُبَّهَ حَذْفُ التَّاءِ مِنْهَا بِحَذْفِ اللَّامِ
فَجُمِعَ جَمْعُ سِنِينَ وَحُرِّكَ الْأَوْسَطُ مِنْهَا كَمَا كُسِرَ الْأَوَّلُ مِنْ ثَيْنٍ وَكَانَ تَحْرِيكُ الْأَوْسَطِ أَوْلَى لِأَنَّهُ
بِمَنْزِلَةِ طَلْحَاتٍ . وقالوا أَهْلُونَ كَمَا قَالُوا كَهْلُونَ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ لَا تَدْخُلُهُ التَّاءُ^(١٣) . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : حَرَّةٌ
وَحَرُونَ فَلِإِنَّ الْمُضَاعَفَ يَعْتَلُّ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُبَدِّلُ وَيُخَفِّفُ فِي الْقَوَائِي فَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا أَدْخَلُوا

= ومعجم البلدان ، ٥ / ٣٥٥ .

الشاهد فيه قوله : ثَيْنَا جمع ثبة وهي الجماعة ويجمع أيضاً على ثبات . وقال أبو عبيدة في تفسير ثبات (بجاء القرآن ، ٢ /

١٣٢) : جماعات في تفرقة وفي القرآن : ﴿ فَاَنْفَرُوا ثِبَاتٍ أَوْ اَنْفَرُوا جَمِيعًا ﴾ (النساء ، ٤ / ٧١) .

(٩) صدره : أرى ابن نزار قد جفاني وملني

البيت من شواهد الكتاب ، ٢ / ٨١ ، ولم ينسبه سيبويه ولا ينسبه الأعلام وروى : كلها في موضع : شأنها . انظر أيضاً سر الصناعة ،

١ / ١٦٧ ، وشرح المفصل ، ٥ / ٣٨ ، واللسان ، (هنا) . الشاهد فيه قوله : هنوات جمع هنة فرد في الجمع المحذوف من الواحد

وهي الواو التي هي لام الكلمة من هنة .

(١٠) البيت للكيت . ديوانه ، ٨٧ ، واللسان ، (هبل) .

الشاهد فيه قوله : الهنات جمع هنة ولم يرد الواو المحذوفة من هنة مراعاة للفظ .

(١١) انظر الكتاب ، ٢ / ١٩٠ .

(١٢) البيت للكيت (اللسان ظبا) والمخصص ، ١١ / ٢٨ .

الشاهد فيه قوله : والظيونا جمع ظبة والمشهور ظبات . قال أبو علي : ولعل سيبويه جعل هذا مما جاء في الشعر دون غيره للضرورة

الهمزة على امرئ من حيث أدخلوها على ابنٍ لَمَّا كانت الهمزة قد تعتلُّ بالحذف وبالإبدال . ومن قال إَحْرُونُ فغَيَّرَ بِالْحَاقِ الهمزة فلانَّ الكلمة صحيحة الآن لم يَلْحَقْهَا حَذْفٌ كقول من قال : مَرءٌ فلم يلحق همزة الوصل الأول وأنشد أبو عبيدة :

لا خَمْسَ إِلَّا جُنْدَلُ الْإِحْرَيْنِ والخَمْسُ قد جَشْمُنَكَ الْأَمْرَيْنِ^(١٤)

وأما ما كُسِّرَ فَرُدُّ إِلَيْهِ ما حُذِفَ فَنَحْوُ شَاةٍ وَشِبَاهِ وَشِفَاهٍ . واستغنوا عن الألف والتاء ببناء الكثير كما استغنوا به في ثلاثة شُشُوعٍ . وقالوا : أُمَّةٌ وَأَمٌّ وإِماءٌ كما قالوا أَكَمَّةٌ وَأَكْمٌ وإِكامٌ . ولم يَقُولُوا : أُمُونٌ حيثُ كُسِّرَ على [بناءٍ]^(١٥) ما ردَّ [إلى]^(١٦) الأصل لِإِنَّ الْوَائِءَ إِنَّمَا كَانَتْ تَلْحَقُ عِوَضاً مِمَّا حُذِفَ مِنْهَا وَأَفْعُلُ يَجْرِي مَجْرَى الْمَفْرَدِ فَكَأَنَّ مَفْرَدَهُ لَمْ يَلْحَقْهُ حَذْفٌ . وقالوا لُعَّةٌ وَلُعَى . وقد يَجْمَعُونَ الْمُؤَنَّثَ الَّذِي لَا عِلَامَةَ تَلْحَقُهُ بِالْأَلْفِ والتاء كما يَجْمَعُونَ ما تَلْحَقُهُ التاء وذلك قولهم : غُرْسٌ وَغُرْسَاتٌ وَعَيْرٌ وَعَيْرَاتٌ لَأَنَّهُ فِي التَّأْنِيثِ مِثْلُ ما لِحَقَّتْهُ التاء . قال سيبويه : وقالوا سَمَوَاتٍ فاستغنوا بهذا لما أرادوا جمع سَمَاءٍ لَا مِنَ الْمَطَرِ^(١٧) . وهذا الذي قاله يَدُلُّ على أَنَّ السُّمِّيَّ مِنْ قَوْلِهِ^(١٨) :

تَلَفَّه الْأَزْوَاجُ وَالسُّمِّيُّ

وقوله^(١٩) :

كَتْهُوَرَّ كَانَ مِنْ اغْقَابِ السُّمِّيِّ

جَمْعُ سَمَاءٍ الَّتِي هِيَ الْمَطَرُ لَا الَّتِي تُظِلُّ الْأَرْضَ وتلك مؤنثة منقولة من المظلة وإن كانوا قد جمعوها على أَفْعَلَةٍ .

(١٤) البيت لزيد بن عتابة . انظر اللسان ، (حزر) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨١ ، والاشتقاق ، ١٣٦ ، وأما ابن الشجري ، ٥٦ / ٢ ، والمخصص ، ٨٦ / ١٠ ، وشرح المفضل ، ٥ / ٥ .

الشاهد فيه قوله : الإحرين جمع حرة فغير بإلحاق الهمزة والكلمة صحيحة لم يلحقها حذف ووجه ذلك أن حرة لما كانت مضاعفة والمضاعف قد يعتل بالبدل والتخفيف في القوافي فلما كان معرضاً للاعتلال غير وجمع بالواو والنون والياء والنون كما قالوا امرؤ فالحقوه همزة الوصل من حيث أدخلوها في ابن لما كانت الهمزة معرضة للاعتلال بالحذف وبالإبدال . ومن قال : مرء راعى صحة الكلمة واستغنى عن ألف الوصل . ويجمع أيضاً على حرون وعلى حراء .

(١٥) زيادة من ع .

(١٦) زيادة من ع .

(١٧) انظر الكتاب ، ١٩١ / ٢ .

(١٨) هو للعجاج ، ديوانه ، ٣٢٥ ، والمخصص ، ٤ / ٩ ، واللسان ، (سما) . الشاهد فيه جمع سماء على سمي ووزنه فعول قلبت

بابُ تَكْسِيرِ ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ ثالثُهُ حرفٌ مدٌّ لغيرِ الإلحاقِ

فما كان من ذلك على فعال كُسِرَ في أدنى العدد على أَفْعَلَةٍ وذلك حِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ ومِثَالٌ وأُمِثْلَةٌ وإناءٌ وآنيَةٌ وإِزارٌ وآزِرَةٌ . والعدد الكثيرُ على فَعْلٍ نحوُ : حُمُرٍ وأَزْرٍ وفُرُشٍ ويُخَفَّفُ فيقالُ : فُرُشٍ . وقد يُسْتَعْمَلُ أَكْثَرُ العدد موضعَ أدناه وذلك : ثلاثة جُدُرٍ وثلاثة كُتُبٍ . والمضاعف لا يُجاوِزُ به أدنى العدد كراهيةَ التضعيفِ في فَعْلٍ وذلك عِنانٌ وأعِنَّةٌ وَكِنانٌ وأَكِنَّةٌ وبناتُ الواوِ والياءِ لا يُجاوِزُ بها أدنى العدد وذلك رِشاءٌ وأَرشِيَّةٌ وسِقَاءٌ وأسْقِيَّةٌ وِرْداءٌ وأَرْدِيَّةٌ . وما كان عِيْنُهُ واواً كُسِرَ في أدنى العدد على أَفْعَلَةٍ نحوَ خِوانٍ وأُخُونَةٍ وِرِواقٍ وأُرِوقَةٍ . وبناءُ أَكْثَرِ العددِ منه على فَعْلٍ بسكونِ العينِ وذلك قولهم : خُونٌ ورُوقٌ وربما ثَقُلَ ذلك في الشعرِ . فأما في الكلامِ فالتخفيفُ إِذ كان التخفيفُ في رُسُلٍ . وإذا كان موضعُ العينِ ياءً ثَقُلَ كقولهم : عِيانٌ وعُيُنٌ لحديدة تكون في مَتاعِ الفَدانِ كما قالوا في جَمْعِ بَيُوضٍ بَيُضٍ . ومن قال رُسُلٌ قال بِيضٌ وعَيْنٌ فأبدلَ من الضمَّةِ الكسرةَ لتصحَّ الياءُ . وما كان فعلاً فإنَّه في التفسيرِ لأدنى العدد وأَكْثَرُهُ كفعالٍ وذلك فَدانٌ وأَفْدَنَةٌ وَقَدالٌ وأَقْدَلَةٌ وفي الأكثرِ قُدْلٌ وقُدُنٌ . وما كان من بناتِ الياءِ والواوِ اللتين هما لآمان فتكسیره كتفسيرِ فَعالٍ وذلك سَماءٌ وأَسْمِيَّةٌ للمطر لا المُظَلَّةُ للأرضِ وعِطاءٌ وأعْطِيَّةٌ ورفَضُوا فيه بناءَ الكثيرِ لاعتلالِ اللامِ ولم يقولوا عُطِي لأنَّ الحركةَ لَمَّا كانت مرادةً كان في حُكْمِ ما هو ثابتٌ في اللفظِ ألا تراهم قالوا : لَقَضُوا الرجلُ^(١) ، وقالوا : رَضُوا . وما كان فعلاً فهو في بناءِ أدنى العددِ على أَفْعَلَةٍ كفعالٍ وفَعالٍ وذلك غُرَابٌ وأَغْرِيَّةٌ وبُغاثٌ وأُبْغِثَةٌ وخُرَاجٌ وأُخْرِجَةٌ . قال الهذلي^(٢) :

مِنْ فَوْقِهِ أَنْسَرُّ سَوْدٌ وَأَغْرِبَةٌ وَتَحْتَهُ أَغْرُ كُلفٌ وَأَتِياسُ

(١) لَقَضُوا الرجلَ ، الأصلُ لَقَضِي الرجلَ بعد تحوِيلِ الفعلِ إلى (فَعْلٍ) ليستعمل استعمالَ (نعم) فقلبتِ الياءَ واواً ، فإذا خفف الفعلُ بسكونِ عينه بقي إعلالُ اللامِ .

(٢) البيتُ لِمالكِ بنِ خالدِ الحِناعيِّ وقيلَ لأبي ذؤيبِ الهذليِّ . انظر ديوانَ الهذليين ، ١ / ٢٢٨ ، وأُمالي ابنِ الشجري ، ٢ / ٢٩٠ .

الشاهد فيه قوله : أَغْرِيَّةٌ جمعُ غُرَابٍ ونظيره بُغاثٌ وأُبْغِثَةٌ . ويجمع أيضاً غُرِبانَ قال ذو الرمة :

فَأَمَّا بِنَاءُ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ فَعَلَى فِعْلَانٍ وَذَلِكَ نَحْوُ غِلْمَانٍ وَبِغْثَانٍ وَغُرَبَانٍ وَلَمْ يَقُولُوا أَغْلِمَةً اسْتَغْنَوْا [عنه] ^(٣) بِغِلْمَةٍ . وَقَالُوا فِي أَدْنَى الْعَدَدِ فِي مَضَاعِفِهِ كَمَا قَالُوا فِي مَضَاعِفِ فِعَالٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : دُبَابٌ وَأَذْبَةٌ وَفِي الْكَثِيرِ ذِبَابٌ وَلَمْ يُقْتَصَرْ عَلَى الْعَدَدِ الْقَلِيلِ كَمَا اقْتَصَرُوا فِي عِنَانٍ عَلَى أَعْتَةٍ لِأَنَّ بِنَاءَ فِعْلَانٍ يُؤْمَنُ فِيهِ التَّضْعِيفُ . وَقَالُوا فِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ : حَوَارٌ وَحِيرَانٌ كَمَا قَالُوا : غُرَابٌ وَغُرَبَانٌ وَكَذَلِكَ يَقُولُ مَنْ يَقُولُ حَوَارٌ وَقَالَ قَوْمٌ حُورَانٌ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ : زُقَاقٌ وَأَزَقَةٌ ، وَزُقَانٌ وَزُقَانٌ . وَقَدْ يَقْتَصِرُونَ فِيهِ عَلَى بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ كَمَا فُعِلَ فِي غَيْرِهِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : فُوَادٌ وَأَفْئِدَةٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : دُبَابٌ وَدُبٌّ . وَمَا كَانَ عَلَى فَعِيلٍ فَإِنَّهُ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ عَلَى أَفْعَلَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : جَرِيْبٌ وَأَجْرِيْبَةٌ وَكَثِيْبٌ وَأَكْثِيْبَةٌ وَرَغِيْفٌ وَأَرْغَفَةٌ . وَيُكْسَرُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فُعْلَانٍ وَفُعْلٌ وَذَلِكَ كُثْبَانٌ وَرُغْفَانٌ وَجُرَبَانٌ . وَفُعْلٌ نَحْوُ : رُغْفٍ وَكُثْبٍ وَقُضْبٍ وَقَدْ كَسَرُوهُ عَلَى أَفْعَلَاءٍ قَالُوا : نَصِيْبٌ وَأَنْصِبَاءٌ وَخَمِيْسٌ وَأَخْمِسَاءٌ وَرَبِيْعٌ وَأَرْبِعَاءٌ . وَكُسِّرَ عَلَى فِعْلَانٍ وَهُوَ قَلِيلٌ قَالُوا : ظَلِيْمٌ وَظِلْمَانٌ وَعَرِيْضٌ وَعَرِضَانٌ . وَقَالُوا : قَرِيٌّ وَأَقْرِيَّةٌ وَفِي الْكَثِيرِ قُرَيَانٌ . وَالْقَرِيُّ مَسِيْلُ الْمَاءِ إِلَى الرُّوْضَةِ قَالَ : ^(٤)

يَسْتَنُّ أَغْدَاءَ قُرَيَانٍ تَسْتَمُّهَا غُرُّ الْغَمَامِ وَمُرْتَجَاتُهُ السُّودُ

وَقَالُوا سَرِيٌّ وَأَسْرِيَّةٌ وَسَرِيَانٌ . وَقَالُوا فِي جَمْعٍ صَبِيٍّ صَبِيَانٌ كَمَا قَالُوا ظَلِيْمٌ وَظِلْمَانٌ وَغِلْمَانٌ . وَقَالُوا فِي الْقَلِيلِ : صَبِيَّةٌ وَلَمْ يَقُولُوا : أَصْبِيَّةٌ كَمَا لَمْ يَقُولُوا أَغْلِمَةً اسْتَغْنَاءً بِغِلْمَةٍ . وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَصْبِيَّةٌ قَالَ ^(٥) :

ارْحَمِ أَصْبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَهُمْ حِجْلَى تَدْرَجُ فِي الشَّرَِّةِ وَقَعُ

وَقَالُوا فِي التَّضْعِيفِ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ : أَسْرَةٌ وَأَجْرَةٌ فِي جَمْعٍ سَرِيْرٍ وَخَزِيْرٍ . وَقَالُوا فِي الْكَثِيرِ حُرَّانٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : حِرَّانٌ . وَقَالُوا : سُرُرٌ كَمَا قَالُوا : قُلُبٌ . وَحَكِي أَبُو زَيْدٍ وَأَبُو عُيَيْدَةَ أَنَّ نَاسًا فَتَحَوْا الثَّانِي مِنْ نَحْوِ سُرُرٍ ^(٦) . وَقَالُوا فَصِيْلٌ وَفُصْلَانٌ وَفُصَالٌ وَقَالُوا فَصِيْلَةٌ كَمَا قَالُوا ظَرِيْفَةٌ فَكَسَرُوهُمَا تَكْسِيرَ ظَرِيْفٍ وَظَرِيْفَةٍ حَيْثُ قُدِّرَ فِيهِ الصِّفَةُ وَالْإِنْفَصَالُ عَنِ الْأَمِّ ^(٧) . وَفَعُولٌ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ وَذَلِكَ قَعُودٌ وَأَقْعِدَةٌ وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ وَخُرُوفٌ وَأُخْرِفَةٌ وَالْكَثِيرُ خِرْفَانٌ وَقَعْدَانٌ وَعَتُودٌ وَعِيدَانٌ خَالَفَ فِي الْكَثِيرِ فَعِيْلًا وَوَاقٍ فُعَالًا فِي ضَمِّ أَوَّلِ الْحَرْفِ وَقَالُوا قَلَوُ وَأَقْلَاءٌ وَعَدَوُ وَأَعْدَاءٌ وَكَرِهُوا فُعْلٌ وَفِعْلَانٌ لِلْإِعْتِلَالِ .

(٣) زيادة من ع .

(٤) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه ، ١٨٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٢ .

الشاهد فيه قوله : قريان وهو جمع قري . والقري مسيل الماء إلى الروضة . ويجمع أيضاً أقرية ونظيره سري وأسرية وسريان .

والسري : النهر .

(٥) البيت لعبد الله بن الحجاج التغلبي . انظر المحتسب ، ٢ / ٢٧١ ، وشرح المفصل ، ٥ / ١٤ ، ٢١ ، ١٣٤ ، والمختص ، ١٥ /

باب ما كان من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف مؤنثاً ولم تلحقه علامة التأنيث

اعلم أن تكسير ما كان مؤنثاً من هذه الأسماء التي ذكرتها لأدنى العدد على أفعل. وذلك عناق وأعنت وفي العدد الكثير على فُعول نحو عُئوق وقال^(١):

يَصُورُ عُئوقَهَا أَخَوَى زَنِيمٌ لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخَبَ الْغَرِيمُ

لما تنزلت زيادتها منزلة التاء في التحقير فعاقبتها كسروها تكسير ما [كان]^(٢) فيه الهاء نحو أنعم وآم [وإماء]^(٣). ومثل عُئوق قول بعض العرب: سُمِّيَ في السماء التي هي المطر. فأما الْمُظَلَّةُ للأرض فلا تُكسَّرُ استغنى عن التكسير بالألف والتاء في السموات قال^(٤):

تَلْفُهُ الْأَزْوَاحُ وَالسَّمِي

فهذا في المعنى كقول الآخر^(٥):

تُرَاحُ وَتُمَطَّرُ

(١) ينسب البيت للمعلّى العبدى في أزداد ابن الأنباري ٣٧ والتنبية ٩٣ وينسب لأوس بن حجر في اللسان والتاج (عنق وظوب وصوع). وغير منسوب في المخصص، ١٣٦ / ٢، ٢٨٤ / ١٣، وأما القالي، ٥١ / ٢، وشجر الدر، ١٠٩.

الشاهد فيه قوله: عنوق جمع عناق وهو من الجمع الكثير وفي أدنى العدد أعنت ويجمع أيضاً على عُئوق. وأما تكسيرهم إياه على أفعل فهو الغالب على هذا البناء من المؤنث. وأما تكسيرهم إياه على فعول فلتكسيرهم إياه على أفعل إذ كانا يعتقبان على باب فَعَلَ. وفي المثل: العنوق بعد النوق. انظر مجمع الأمثال، ١٢ / ٢. يضرب للذي يكون على حالة حسنة ثم يرتكب القبيح من الأمر ويدع حاله الأولى وينحط من علو إلى أسفل.

(٢) زيادة من ع.

(٣) زيادة من ع.

(٤) الرجز للعجاج. ديوانه، ٣٢٥، والمخصص، ٩ / ٤، ١١٦، وشرح المفصل، ٤٤ / ٥، ٣٠ / ١٠.

الشاهد فيه قوله: السمي جمع سماء الذي هو المطر. فأما المظلة فلا تجمع إلا سموات بالألف والتاء استغنوا عن تكسيها بالألف

والتاء. وقد تقدم هذا الشاهد. انظر ص ١٦٤.

(٥) هذا جزء من بيت لذي الرمة. ديوانه، ٣٠٩، وهو بكامله:

والزرق أطلال لمة أقفرت ثلاثة أحوال نراح وتمطر

وقالوا : أَسْمِيَّةٌ فجاءوا بها على أبنية ما كان مثلها من المذكر . وقالوا : أَقْلِبَةٌ في تكسير قَلِيبٍ وأنشد أبو زيد^(٦) :

وَكأنَّ حَيًّا قَبْلَكُمْ لَمْ يَشْرُتُوا مِنْهَا بِأَقْلِبَةٍ أَجَنَ زُعَاقٍ

وَالْقَلِيبُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ فيجوز أن يكون أَقْلِبَةٌ جَمْعُهَا فيمن أَنْتَ كَأَسْمِيَّةٍ . ويجوز أن يكون على من ذَكَرَ مِثْلَ رَغِيفٍ وَأَرْغَفَةٍ . وقالوا ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ لأنها مؤنثة ولم يُجاوِزُوا فيها هذا البناء ، وإن أرادوا الأكثرَ كَالأَكْفِ وَالْأَزْجَلِ . وقالوا شِمَالٌ وَأَشْمُلٌ كما قالوا أَذْرُعٌ . وقالوا شَمَائِلٌ كما قالوا رَسَائِلٌ . وقالوا شُمْلٌ فجعلوه مِثْلَ جُزُرٍ^(٧) . وقالوا عِقَابٌ وَأَعْقُبٌ . وقالوا عِقْبَانٌ . وقالوا أَتَانٌ وَأَتْنٌ وَيَمِينٌ وَأَيْمَنٌ . وقالوا أَيْمَانٌ . وقالوا قَدُومٌ وَقُدُومٌ . وقالوا قَدَائِمٌ كما قالوا شمائل . وقالوا قَلُوصٌ وَقُلُوصٌ وَقَلَانِصٌ .

(٦) البيت لجبار بن سلمى . انظر نوادر أبي زيد ، ١٦٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٤ .

الشاهد فيه قوله : أقلبة جمع قليب . والقليب البئر يذكر ويؤنث . فيجوز أن يكون أقلبة جمعاً على رأي من أنت كاسمية . ويجوز أن

بَابُ مَا لَحِقَ آخِرَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفِ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ

مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى فَعِيلَةٍ^(١) فَجَمَعَهُ الْقَلِيلُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فَعَائِلٍ نَحْوُ: صَحِيفَةٍ وَصَحَائِفَ [وَصَحِيفَاتٍ]^(٢) وَكُتَيْبَةٍ وَكُتَائِبَ [وَكُتَيْبَاتٍ]^(٣) وَسَفِينَةٍ وَسَفَائِنَ [وَسَفِينَاتٍ]^(٤) وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا . وَقَدْ كَسَرُوهُ عَلَى فُعْلٍ قَالُوا: سَفِينَةٌ وَسُقْنٌ وَصَحِيفَةٌ وَصُحُفٌ فَجَمَعُوهُ جَمْعَ قَلْبٍ [وَقُلْبٍ]^(٥) حَيْثُ كَانَتِ التَّاءُ تَسْقُطُ فِي التَّكْسِيرِ . وَقَدْ يَقُولُونَ: ثَلَاثُ صَحَائِفٍ وَثَلَاثُ كُتَائِبَ ، فَشَبَّهَ بِجَنَادِبَ وَنَحْوِهِ مِمَّا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ لَا بِنَاءَ فِيهِ لِلْعَدَدِ الْقَلِيلِ . وَمَا كَانَ عَلَى فِعَالَةٍ فَهُوَ مِثْلُ فَعِيلَةٍ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَالتَّكْسِيرِ وَذَلِكَ نَحْوُ رِسَالَاتٍ وَرِسَائِلَ وَكِتَابَاتٍ وَكِتَائِبَ وَعِمَامَةٍ وَعِمَائِمَ وَكَذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى فَعَالَةٍ نَحْوُ حَمَامَاتٍ وَحَمَائِمَ وَدَجَاجَاتٍ وَدَجَائِجَ وَكَذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى فَعَالَةٍ نَحْوُ: دُؤَابَةٍ وَدُؤَابَاتٍ وَدُؤَائِبَ وَدُؤَابَاتٍ وَدُؤَائِبَ وَكَذَلِكَ فَعُولَةٌ نَحْوُ حُمُولَةٍ وَحُمَائِلَ وَخُلُوبَةٍ وَخُلَائِبَ وَخُلُوبَاتٍ وَرُكُوبَاتٍ وَرُكُوبَاتٍ [وَرُكَائِبَ]^(٦) . وَمَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ يَقَعُ عَلَى الْجِنْسِ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُ يَكُونُ عَلَى بِنَائِهِ مِنْ لَفْظِهِ وَتَلَحُّقِهِ التَّاءُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي عَشْرَةٍ وَعَشْرٍ وَنَحْوِهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: دَجَاجَةٌ وَدَجَاجَاتُ وَدَجَاجٌ وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُ الْأَوَّلَ قَالُوا دَجَاجَةٌ وَدَجَاجٌ كَمَا قَالُوا: طَلْحَةٌ وَطِلَاحٌ . وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَجَاجٌ فِيمَنْ كَسَرَ فَقَالَ دَجَاجَةٌ جَمْعًا عَلَى هَذَا الْحَدِّ كَمَا قَالُوا هِجَانٌ وَدِلَاصٌ وَقَالُوا دَجَائِجَ كَمَا قَالُوا سَفَائِنَ . وَمِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ إِضَاءَةٌ وَإِضَاءٌ وَأَضَاءَاتُ وَأَضَاءَةٌ لُغَةٌ فِيهَا تَمَدُّ [وَتَقْصُرُ]^(٧) وَمِثْلُهُ رَكِيَّةٌ وَرَكِيَّةٌ وَمَطِيَّةٌ وَمَطِيَّةٌ وَمَطِيَّاتٌ وَقَالُوا: مَطَايَا وَرَكَايَا وَعِظَاءَةٌ وَعِظَاءَاتُ وَعِظَايَا]^(٨) .

(١) فِي هـ: فَعِيلٍ .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

بابُ تكسيرِ ما كان من الأسماء على مثالِ فاعِلٍ

ما كان من الأسماءِ على [مثالِ] ^(١) فاعِلٍ أو فاعِلٍ فإنه يُكسرُّ على فَواعِلٍ وذلك نحو حَائِطٍ وَخَوَائِطٍ وَتَابِلٍ وَتَوَابِلٍ وَخَاتَمٍ وَخَوَاتِمٍ . وقد يكسرون الفاعِلَ على فُعْلَانٍ وذلك نحو : حَائِرٍ وَخُورَانٍ وَسَالٍ وَسُلَانٍ . وقالوا : حَيْرَانٌ كما قالوا جَانٌ وَجِنَانٌ . وقالوا فَالِقٌ وَقُلْقَانٌ للمنبسط من الأرض . وَغَالٌ وَغُلَانٌ للمنهبط من الأرض . والأكثر فيه فُعْلَانٌ . وأما ما كان أصله صفة فاستُعْمِلَ استعمالُ الأسماءِ فإنَّهُم كسروه تكسيرَها كما قالوا أَبَارِقٌ فَأَجْرُوهُ مُجْرَى أَفَاكِلٍ وذلك قولهم صَاحِبٌ وَصُحْبَانٌ وَفَارِسٌ وَفُرْسَانٌ وَرَاعٍ وَرُغْيَانٌ قال تعالى ^(٢) : ﴿ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ ^(٣) . وقالوا : صَحَابَةٌ ففتحوا الصَّادَ وهذا اسمٌ للجَمْعِ والصَّادُ لا تكسر مع دخول التاء الاسم . وقد حكى الكسرة بعضُ البغداديين صَحَابَةً . والأكثر الأوَّلُ في الاستعمال . ولا تكسرُ هذه الصفاتُ على فَواعِلٍ كما كُسِرَ عليه خَوَائِطٌ لأنَّه في الأصلِ صفةٌ .

بَابُ جَمْعِ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ التَّائِيثُ أَوْ الهمزةُ المنقلبةُ عنها

أَمَّا مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ مِمَّا هُوَ عَلَى مِثَالِ فُعَلَى فَهُوَ عَلَى ضَرِيحَيْنِ : أَحَدُهُمَا فُعَلَى لَيْسَتْ لَهُ أَفْعَلُ . وَالْآخَرُ فُعَلَى [لَهُ] ^(١) أَفْعَلُ .

فَالأَوَّلُ نَحْوُ : حُبَلَى ، قَالُوا فِي تَكْسِيرِهَا حَبَالَى وَمِثْلَ فُعَلَى فِي التَّكْسِيرِ ذِفْرَى وَذَفَارَى . وَهَذِهِ الألفُ فِي تَقْدِيرِ الانْقِلَابِ عَنِ الْيَاءِ . وَمَنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ ذِفْرَى وَذَفَارٍ وَلَمْ يُتَوَّنُوا ذِفْرَى . وَأَمَّا فُعَلَى [الَّتِي لَهَا] ^(٢) أَفْعَلُ فَتُجْمَعُ مُكْسَرَةً وَبِالألفِ والتاءِ وَلَا تَثْبُتُ [فِيهِ] ^(٣) الْيَاءُ . فَالتَّكْسِيرُ كَقَوْلِكَ : الصُّغْرَى والصُّغَرُ والكُبْرَى والكُبُرُ وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبُرِ ﴾ ^(٤) وَ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الثَّلَاثُ ﴾ ^(٥) جَعَلُوا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الظُّلَمِ وَالْحَقَرِ لِأَنَّهَا عَلَى هَذِهِ الزَّنَةِ . وَقَالُوا : رُؤْيَا وَرُؤَى فَجَعَلُوهُ كَفُعَلَى أَفْعَلُ فِي التَّكْسِيرِ . وَجَمَعُوا ^(٦) بِالألفِ والتاءِ فَقَالُوا : الصُّغَرِيَّاتُ وَالْكُبَرِيَّاتُ وَعَلَى هَذَا جَمَعُوا الْمَذَكَّرَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوُ : الْأَكْبَرُونَ وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ ^(٧) وَكَسَرُوهُ عَلَى أَفَاعِلَ نَحْوُ : الْأَصَاغِرِ وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ أَكَابَرُ مُجْرِمِيهَا ﴾ ^(٨) وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالألفِ واللامِ أَوْ مُضَافًا . وَقَالُوا : رَبَّى وَرَبَابٌ فَحَذَفُوا الْعَلَامَةَ كَمَا حَذَفُوا فِي جُفْرَةٍ وَجِفَارٍ إِلَّا أَنَّ أَوَّلَ رَبَابٍ مَضموم . وَمِثْلُهُ تَوَأَّمُ وَتَوَأَّم . وَمَا كَانَتِ الْعَلَامَةُ فِيهِ خَامِسَةً فَنَحَوِ صَحْرَاءَ وَعَدْرَاءَ قَالُوا فِي التَّكْسِيرِ لَهُ صَحَارَى وَعَدَارَى . وَقَالُوا : صَحَارٍ وَعَدَارٍ وَصَحَارَى مُغْيَرَةٌ عَنْهُ . وَحَذَفُوا الْيَاءَ الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنَ الألفِ وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً لِيَكُونَ آخِرُ صَحَارَى كَأَخْرِ حَبَالَى وَكَانَ هَذَا فِي تَكْسِيرِ صَحْرَاءَ أَوَّلَى إِذْ قَالُوا مَهَارَى وَمَدَارَى وَلَيْسَتْ أَوَاخِرُهُمَا لِلتَّائِيثِ .

(١) زيادة من ع .

(٢) زيادة من ع .

(٣) زيادة من ع .

(٤) المدثر، ٣٥ / ٧٤ .

(٥) طه، ٧٥ / ٢٠ .

(٦) في ع : وجمعوه .

ومثُل هذا في تسوية الأواخر قولهم في النسب إلى دُنْيَا دُنْيَاوِي فكما جُعِلَ فَعْلَاءَ بمنزلة^(٩) فُعَلَى في التكسير كذلك جعلت فُعَلَى كَفَعْلَاءَ في النسب لاجتماعهما في التانيث . وما كان على فَعْلَاءَ ومذكَّرُهُ أَفْعَلُ فَإِنَّ تكسيره على فُعَلٍ ومذكَّرُهُ كذلك وذلك نحو حَمْرَاءَ وَحُمَرٍ . وقالوا بَطَحَوا بَطَحَاتٍ كصَحْرَاوَاتٍ حَيْثُ اسْتُعْمِلَ استعمالَ الاسم . وقالوا : بَطَاحٌ وَبِرَاقٌ . وما كانت الألفُ فيه خامسةً فإنه يجمع بالألف والتاء وذلك نحو حُبَارَى وَحُبَارِيَّاتٍ وَسُمَانَى وَسُمَانِيَّاتٍ . ولم يقولوا : حَبَائِرٍ وَلَا حَبَارَى . وزعم أبو الحسن أن حُبَارَى قد يُعْنَى بها الجمْعُ على لفظ الأفراد وكذلك دِفْلَى للواحد والجمع .

وما كانت العلامةُ فيه سادسةً فنحو : قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعٍ^(١٠) وَنَافِقَاءَ وَنَوَافِقٍ^(١١) وَدَامَاءَ وَدَوَامٍ لَجَحْرَةِ اليربوع . وقالوا : سَابِيَاءَ وَسَوَابٍ^(١٢) قال^(١٣) :

تَرَبُّعَنْ مَنْ وَهْبِيْنَ أَوْ مِنْ سُوَيْقَةٍ مَشَقَّ السَّوَابِي عَنْ رءوسِ الْجَادِرِ
وَحَانِيَاءَ وَحَوَانٍ^(١٤) وَقُتْبَرَاءَ وَقَنَابِرَ .

(٩) في هـ : مثل .

(١٠) القاصعاء : جحر يحفره اليربوع فإذا فرغ ودخل فيه سد له لثلا يدخل عليه حية أو دابة .

(١١) النافقاء : جحر الضب واليربوع .

(١٢) السابياء : الجلدة التي يخرج فيها الولد .

باب تكسير بنات الأربعة

بنات الأربعة على ضربين : أحدهما ما لا زيادة فيه . والآخر ما رابعه حرف لين زائد . فما خلا من الزيادة فنحو خَنْجَرٍ وَخَنَاجِرٍ (وَجَنْجَنٍ وَجَنَاجِنٍ)^(١) وَضِفْدَعٍ^(٢) وَضَفَادِعٍ وَرُثْنٍ وَرَثْنٍ وَقَمَاطِرٍ وَقَمَاطِرٍ فهذا بناء التكثير . وإن عُنِيتَ الأقلَ لم تُجاوزَ هذا ولا تجمعه بالتاء لأنه مذكَّرٌ ولا تجمعه على شيءٍ من أبنية أدنى العدد لأنك لا تصلُ إليه إلا بحذفِ حرفٍ من نفسِ الكلمة فجعلوا البناء للقليل والكثير إذ جاء ذلك في شُسُوع .

وما كان رابعه حرفَ لينٍ فنحو قُنْدِيلٍ وَقَنَادِيلَ وَكُرْسُوعٍ وَكَرَاسِيَعٍ وَقِرْطَاسٍ وَقِرَاطِيَسَ ، وما لَحِقَ به في العدة كسرُ هذا التكسير وذلك نحو كَوَكَبٍ وَكَوَائِبٍ وَدَيْسَمٍ وَدِيَاسِمٍ وَجَدَاوِلَ وَجَدَاوِلَ وَعَثَايِرَ^(٣) وَسَلْمٍ وَسَلَالمٍ وَجُنْدَبٍ وَجَنَادِبٍ وَقَرْدَدٍ وَقَرَادَدَ .

(١) ساقطة من ع ، هـ .

(٢) ضِفْدَعٍ . لحن الزبيدي والصقلي هذا الضبط . فني لحن العوام للزبيدي ، ١١٣ : ويقولون ضِفْدَعٍ بفتح الدال . قال محمد : والصواب : ضِفْدَعٍ بالكسر على مثال فِغْلِيلٍ ، وفِغْلَلٌ بالفتح قليل في أبنيتهم . وفي تثقيب اللسان ، ١٢٥ : ويقولون : ضِفْدَعٍ وخرنق

باب ما بناء جَمْعِهِ على غير بناء واحدِه المستعمل

وذلك قولهم : باطلٌ وأباطيلٌ وحديثٌ وأحاديثٌ وعروضٌ وأعرِضٌ ورَهْطٌ وأراهِطٌ فأباطيلٌ كأنه جمعُ إِبْطالٍ أو إِبْطِيلٍ وأراهِطٌ كأنه جمعُ أَرْهَطٍ وأَفْعَلٌ لم يستعملْ عنده في هذا . ومثْلُ ذلك لَيْلَةٌ وليالٍ وأَهْلٌ وأَهالٍ . فهذه زياداتٌ لحِقَتْ التَكْسِيرَ والتَصْغِيرَ على الخروجِ عن القياسِ كما لَحِقَ الإِضافةُ نحوُ : بَحْرانِي فكما لا يَسْتَقِيمُ أن يُقالَ أَنَّ أَصْلَ البَحْرينِ بَحْرانٌ للحاقِ هذه الزيادةُ له كذلك لا يَسْتَقِيمُ ذلك في التَكْسِيرِ والتَصْغِيرِ . وقالوا أَرْضٌ وآراضٌ كما قالوا أَهْلٌ وآهالٌ . وقال بعضهم في جَمْعِ مَكانٍ أَمَكُنٌ وهذا شاذٌّ لأنَّ هذا البناءُ لا يُجْمَعُ في المذَكَّرِ على أَفْعَلٍ في الأمرِ الشائعِ . ومثْلُ ذلك تَوَأَّمٌ وتَوَأَمٌ وكذلك حِمَارٌ وحَمِيرٌ وكذلك كَرَوَانٌ وكِرَوَانٌ إنَّما جَمَعَهُ على أَنه فَعَلٌ قال :

مِنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرى النَّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمُ الْكِرَوَانُ أَبْصَرَنَ بَازِيًا^(١)

ومثل ذلك أَصْحابٌ وأَطيَّارٌ في جمعِ صَاحِبٍ وطائرٍ .

(١) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه ، ٧٣٣ ، والمنصف ، ٧٢ / ٣ ، والكمال ، ٣٩٧ / ١ ، وأما الزجاجي ، ٩٠ ، والخصائص ، ٢٢٢ / ٢ ، ١١٨ / ٣ ، والخزاعة ، ٣٩٦ / ١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٤ .

الشاهد فيه قوله : الكروان جمع كروان وهو طائر معروف وليس هذا الجمع لهذا الاسم بكامله ولكنه على حذف الزيادة كأنه جمع فعلا فراعى حذف الألف والنون لأنها زائدان فبقي كَرَوٌ فقلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت كَرَأٌ ثم كسر كَرَأٌ على كِرَوَانٍ كشبت وشبَّان ، وخرب وخربان ووَزَلٌ ووزلان وبرق وبرقان وأخ وإخوان وعليه قولهم : « أطرق كرا إن النعام بالقرى » . انظر مجمع الأمثال ، ٤٣١ / ١ ، إنما هو ترخيم كروان على قولهم : يا حار . فالواو في كِرَوَانٍ إنما هي بدل من ألف كرا المبذلة من واو كروان ومثله قوله تعالى : ﴿ حتى إذا بلغ أشده ﴾ هو عند سيوويه على تكسير شدة على حذف زائدته وذلك أنه لما حذف التاء بقي الاسم على شدٍّ ثم كسر على أشدَّ فصار كذئب وأذؤب . ونظير شدة وأشدَّ قولهم : نعمة وأنعم . وقال أبو عبيدة هو جمع أشد على حذف الزيادة قال وربما استكروها على ذلك في الشعر قال عنترة :

بَابُ جَمْعِ الْجَمْعِ

اعلم أنَّهم قد جَمَعُوا أَفْعَلَةً وَأَفْعَلَاءَ عَلَى أَفَاعِلَ فَقَالُوا : أَيْدٍ وَأَيَادٍ وَأَوْطُبَ وَأَوَاطِبُ وَأُسْقِيَّةٌ وَأَسَاقٍ وَأُسُورَةٌ وَأَسَاوِرُ وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿يُحَلِّلونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(١) وقد جَمَعُوا أَفْعَلَةً بِالنِّسَاءِ فَقَالُوا : أُعْطِيَاتٍ وَأُسْقِيَّاتٍ وَجَمَعُوا أَفْعَالًا عَلَى أَفَاعِيلَ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : أَنْعَامٌ وَأَنْعَائِيْمٌ وَأَعْرَابٌ وَأَعَارِيْبُ قَالَ^(٢) :

أَعَارِيْبُ طَوْرِيُونٌ مِنْ كُلِّ بَلَدَةٍ يَحِيدُونَ عَنْهَا مِنْ حِذَارِ الْمَقَادِرِ
وَقَالُوا : جِمَالٌ وَجَمَائِلُ قَالَ^(٣) :

وَقَرَّيْنِ بِالزَّرْقِ الْجَمَائِلُ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غُرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطَرُ
وَقَالُوا رِجَالَاتٌ وَكِلابَاتٌ وَمِثْلُهُ بَيُوتَاتٌ وَقَالُوا الطَّرْقَاتُ وَالْجُرَّارَاتُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : عِنْدَنَا مُعْنَاتٌ أَرَادَ جَمْعَ مَعِينٍ كَأَنَّهُ جَمَعَ مَعِينًا عَلَى مُعْنٍ وَجَمَعَ مُعْنًا عَلَى مُعْنَاتٍ . وَجَعَلُوا جِمَالَاتٍ بِمَنْزِلَةِ أَرْضَاتٍ إِذْ كَانَ ذَلِكَ مُؤَنَّثًا (مِثْلُهَا)^(٤) وَلَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ كَمَا لَا يُجْمَعُ كُلُّ مُصَدِّرٍ كَالْحُلُومِ وَالْأَلْبَابِ قَالَ^(٥) :

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُذَرِّهِمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيصِيٍّ
وَكَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ جَمِيعٌ^(٦) أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ كَمَا جُمِعَ التَّمَرُ فَقِيلَ تُمْرَانٌ . وَقَالُوا حُشَّانٌ وَحَشَّاشِينَ كَمَا قَالُوا مُصْرَانٌ وَمَصْرَارِينَ .

(١) الكهف ، ٣١ / ١٨ .

(٢) البيت لذى الرمة . ديوانه ، ٣٨٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٥ .

الشاهد فيه جمع أعراب على أعاريب .

(٣) البيت لذى الرمة . ديوانه ، ٢٩٣ ، وشرح المفصل ، ٧٦ / ٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٥ .

الشاهد فيه قوله الجمائل جمع جمال وجمال جمع جمل . ونظيره نعم وأنعام وأنعام وله نظائر .

(٤) ساقطة من هـ .

(٥) البيت لجريز . ديوانه ، ١٢٨ / ١ .

الشاهد فيه قوله : الحُلُوم جمع حلم وهو مصدر وليس كل مصدر يجمع كما لا يجمع كل جنس . وقد تقدم هذا البيت . انظر

هذا باب ما جعل الاثنان فيه على لفظ الجمع

وذلك أن يكون الشيطان كل واحدٍ منهما بَعْضَ شيءٍ لا يُفَرِّدُ من صاحبه وذلك قولهم : ما أحسن رُؤسَهُما . وقال تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾^(١) وقال تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾^(٢) وزعموا أن في حرفِ عبد الله : « فاقْطَعُوا أَيْمَانَهُما »^(٣) وهذا بمنزلة : نحن فعلنا ، إذا كانا اثنين . وزعم يونس أنهم يقولون : ضَرَبْتُ رَأْسَيْهِما^(٤) . وقال هميان فجمع (بين)^(٥) اللغتين في بيت^(٦) :

ظَهَرَاهُما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ

ومن قال أبايْت وأقاويل لم يقل : أقوالان . وقالوا لِقاحانِ سَوْدَاوانِ . ولِقاح جمع لِقحة كأنهم جعلوه بمنزلة قَطِيعٍ حيث قالوا : لِقَاحٌ واحدةٌ قال^(٧) :

لأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَاداً ولم يجِلُوا عند التفرّقِ في الهيجا جِمالَيْنِ

(١) التحريم ، ٤ / ٦٦ .

(٢) المائدة ، ٣٨ / ٥ .

(٣) انظر تفسير الطبري ، ٢٢٨ / ٦ .

(٤) انظر الكتاب ، ٢٠١ / ٢ .

(٥) ساقطة من هـ .

(٦) هذا الشطر لخطام الجاشعي . انظر الكتاب ، ٢٤٢ / ١ ، وشرح المفصل ، ١٥٦ / ٤ . وينسب أيضاً لهميان بن قحافة . انظر

الكتاب ، ٢٠٢ / ٢ ، ولأما الشجرية ، ٢٠٣ / ٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٦ ، وانظر أيضاً الخزانة ، ٣٧٤ / ٣ ،

والعيني ، ٨٩ / ٤ ، وشرح الشافية ، ٩٤ / ٢ . الشاهد فيه قوله : ظهور الترسين ، وقد قدم ظهراهما فجمع بين اللغتين .

(٧) البيت لعمرو بن العداء الكلبي . انظر مجالس ثعلب ، ١٤٢ / ١ ، والخزانة ، ٣٨٧ / ٣ ، وشرح المفصل ، ١٥٣ / ٤ ، وممع

اهوام ، ٤٢ / ١ ، واللسان ، (ويد ، عقل) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ١٨٦ .

الشاهد فيه قوله : جمالين ، ثنى الجميع الذي هو جمال ، وقد جاءت منه ألفاظ يسيرة قالوا : إبل وإبلان ورماح ورماحان قال الشاعر

(أبو النجم - اللسان بقل) :

وقالوا : إِبْلَانٍ وهو في إِبِلٍ أَسْهَلُ لَأَنَّهُ لَمْ يَكْسَرْ عَلَيْهِ شَيْءٌ^(٨) . أنشد أبو زيد^(٩) :
 هُمَا إِبْلَانٍ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنْ أَيِّهَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا

هذا باب ما يقع من أبنية الأسماء المفردة على الجميع
كقَوْمٍ وذَوْدٍ إلا أنه من لفظ واحد

وذلك قولهم : رَاكِبٌ وَرَكْبٌ وَرَاجِلٌ وَرَجُلٌ فليس الرُّكْبُ بتكسیرِ رَاكِبٍ يَدُلُّ على ذلك قولهم في تحقيره : رُكَيْبٌ وَرَجِيلٌ ولا يقولون : رُويكون ألا ترى أن أبا زيد أنشد^(١) :

وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنْاسٍ بِأَسْوَدَا
وأنشد أبو عثمان عن الأصمعي^(٢) :

بَنِيثُهُ بَعْضِيَّةٌ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا غَادِيًا
ومن هذا الباب عند سيبويه قولهم في تصغير أبناء : أُبَيُّون . ومِثْلُ ذلك عند الخليل الكَمَاءُ
وَالجَبَابَةُ في جمع كَمْءٍ وَجَبْءٍ وليس بتكسیر قال تقول فيه : كُمَيْتَةٌ^(٣) . ومِثْلُ ذلك أُدَيْمٌ وَأَدَمٌ . وَأَفِيقُ
وَأَفَقٌ وَعَمُودٌ وَعَمَدٌ ويدلُّك على ذلك تذكيرهم له في قولهم : هو الْعَمَدُ . ومِثْلُهُ في التذكير : حَلَقَةٌ
وَحَلَقٌ وَفَلَكَةٌ وَفَلَكٌ ولو كان حَلَقٌ كُظْلَمَ لَمْ يَدْكَرْ . ومِثْلُهُ نَشْفَةٌ وَنَشَفٌ للحجر الذي يُتَدَلَّكُ به .
ومِثْلُ ذلك : الْجَامِلُ وَالْبَاقِرُ [وَالسَامِرُ]^(٤) والدليل عليه التذكير قال^(٥) :

وَجَامِلٌ خَوْعٌ مِنْ نَبِيهِ زَجَرُ الْمُعَلَّى أَصْلًا وَالسَّفِينِخ

(١) البيت لعبد قيس بن خفاف البرهمي . انظر نوادر أبي زيد ، ١١٤ ، وشرح المفصل ، ٧٧ / ٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح . ق ١٨٦ .

الشاهد فيه قوله : ركب تصغير ركب والركب اسم للجمع وليس بتكسیر ركب يدل على ذلك تصغيره ولو كان تكسیر ركب لقل : رويكون فكنت تقلب ألف ركب واواً ونجمعه بالواو والنون . وأسود : موضع .

(٢) الرجز لأحيحة بن الجلاح . انظر شرح المفصل ، ٧٧ / ٥ ، وشرح الشافية ، ٢٠٢ / ٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٦ . الشاهد فيه كالشاهد في الذي قبله والقول في رجل كالقول في ركب .

(٣) انظر الكتاب ، ٢٠٣ / ٢ .

(٤) زيادة من ع .

وحدَّثنا أبو إسحاق أنه قد روي : مِنْ نَيْبِهِ وَمِنْ نَيْبَتِهِ . ومن ذلك : سَرِيَّ وَسَرَاةً وَسَرَوَاتٍ يَدُلُّكَ^(١) على أنه ليس بمنزلة فَسَقَةٍ وَقُضَاةٍ جَمْعُهُمْ لَهُ بِالتَّاءِ وَفَتْحِ الْأَوَّلِ مِنْهُ . وقالوا : فَارَةٌ وَقُرْهَةٌ وَصَاحِبٌ وَصُحْبَةٌ وَظِيْرٌ وَظُورَةٌ . وَمِثْلُهُ غَائِبٌ وَغَيْبٌ وَخَادِمٌ وَخَدَمٌ وَرَائِعٌ وَرَوَّحٌ حَكَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى . وَمِثْلُهُ إِهَابٌ وَأَهَبٌ . وقالوا : مَاعِزٌ وَمَعَزٌ وَضَائِنٌ وَضَانٌ وَعَازِبٌ وَعَزِيبٌ وَعَازٍ وَغَزِيٌّ .

بابُ تَكْسِيرِ ما كان من الأسماءِ الأعجميّةِ على مثالِ مَفَاعِلِ

هذا الضَرْبُ يُلْحِقُونَ عَامَّتَهُ الهاءُ في الجمعِ فيما زعم الخليل^(١) وذلك قولهم : مَوَزَجٌ وَمَوَازِجُهُ وَجَوَزَبٌ وَجَوَارِبُهُ وَطَيْلِسَانٌ وَطَيْلِيسَةُ . وقالوا : جَوَارِبُ وَكَيْالِجٌ كالصَّوَامِعِ وَالْكَوَاكِبِ . وقد قالوا : كَيْالِجَةٌ . ونظيرُ هذا في العربيِّ صَيْقَلٌ وَصَيَاقِلَةٌ وَصَيَّرَفٌ وَصَيَّارِفَةٌ . قال وقالوا في جَمْعِ إنسانٍ أَناسِيَّةٌ ولا يجوزُ أن يكون ذلك جَمْعَ إنسيٍّ لأنَّ ما كان مثله لم تَلَحَقْ آخرَه التاءُ للتأنيثِ نحو بُخْتِيٍّ وَنَخَاتِيٍّ وَمَهْرِيٍّ وَمَهَارِيٍّ وَخَوْلِيٍّ وَخَوَالِيٍّ وَعَادِيٍّ وَعَوَادِيٍّ . ومثْلُ الطَّيَالِسَةِ في إلحاقِ الهاءِ فيه في التَكْسِيرِ ما تُريدُ به النسبَ وآل فلانٍ وذلك نحوُ المَسَامِعَةِ والمَنَازِرَةِ والمَهَالِبَةِ . وقد جاء هذا الجَمْعُ فيما اجتمع فيه النسبُ والعجمةُ نحو السِّيَابِجَةِ والبرابرةِ تريد السَّيْبِجِيْنَ والبربريِّين فقد انضمَّ إلى العُجْمَةِ في السِّيَابِجَةِ النسبُ الذي في المهالبةِ إذا أردت المهلبين .

هذا باب تكسير الصفة للجمع باب ما كان منه على ثلاثة أحرف

ما كان منه فعلاً فإنه يُكسَّرُ على فِعَالٍ وقد يُكسَّرُ على فُعُولٍ ولا يُكسَّرُ على بناءٍ أَفْعَلٍ إلا أن يُسْتَعْمَلَ استعمالَ الأسماءِ لأنه لا يضافُ إليه أسماءُ أدنى العددِ نحو ثلاثة وأربعة وذلك نحو صَعَبٍ وصِعَابٍ وفَسَلٍ وفِسَالٍ وَخَذَلٍ وَخِذَالٍ . وقالوا : كَهْلٌ وكُهُولٌ وفَسْلٌ وفُسُولٌ فاشتركا ها هنا كما اشتركا في الاسمِ نحو فِحَالٍ وفُحُولٍ ولا يمتنع شيء من هذا في القياس^(١) من الواو والنون نحو كَهْلُونَ وصَعْبُونَ قال^(٢) :

قالت سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْفِدِينَ ولا السُّبَّاطَ إِنَّهُمْ مَنَايِينُ

وإذا لَحِقَتْه تاءُ التانيثِ كُسِّرَ على فِعَالٍ نحوُ : عِبَلَةٍ وَعِبَالٍ وَجَعْدَةٍ وَجَعَادٍ وَكَمْشَةٍ وَكِمَاشٍ فإذا جمعت ذلك بالتاء قلت : عِبَلَاتٍ فلم تُحَرِّكْ الأوسطَ لأنها أوصاف . وقالوا : شِيَاهُ لَجَبَاتٍ فحَرَّكُوا الأوسطَ لأنَّ منهم من يقول : لَجَبَةٍ ، فاتَّفَقُوا في الجَمْعِ على هذا . وقالوا : رِجَالُ رَبَعَاتٍ وَنِسْوةُ رَبَعَاتٍ ، لأنه اسم مؤنث وقع على المؤنث والمذكر كما تقول : رجال خمسة ، فتصف المذكر به وهو مؤنث . وقد كَسَرُوا فعلاً على فُعْلٍ قالوا : رجل كَثٌّ ورجال كُثٌّ وَثُطٌّ وَثُطٌّ وفِرْسٌ وَرَذٌ وخيل وَرَذٌ وَسَهْمٌ حَشْرٌ وَأَسْهَمٌ حَشْرٌ . فأما تكسيرهم ما اسْتُعْمِلَ منها استعمالَ الأسماءِ على أَفْعَلٍ فنحو عَبْدٍ وَأَعْبُدٍ . وقالوا : أَشْيَاخٌ كما قالوا أُنْبِيَاءٌ وقالوا شَيْخَانٌ وشَيْخَةٌ . وقالوا ضَيْفٌ وضَيْفَانٌ وَوَعْدٌ وَوُعْدَانٌ وقالوا وَغْدَانٌ كما قالوا عِبْدَانٌ . وما كان على فَعْلٍ فقد كَسَرُوهُ على فِعَالٍ واتَّفَقَ فَعْلٌ وفَعْلٌ في هذا كما اتَّفَقَا في كِلَابٍ وَجِبَالٍ وذلك حَسَنٌ وَحِسَانٌ وَسَبْطٌ وَسِبْاطٌ وَقَطْطٌ وَقِطَاطٌ . وقد

(١) في ع : الناس .

(٢) البيت لضب بن نعة كما في اللسان ، (نن) . وغير منسوب لقائل في الكتاب ، ٢ / ٢٠٤ ، والاقتضاب ، ٤١٤ ، وشرح

المفصل ، ٥ / ٢٧ ، واللسان ، (جعد) .

كَسَّرُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ فَاسْتَعْنَوْا بِهِ عَنْ فِعَالٍ وَذَلِكَ بَطْلٌ وَأَبْطَالٌ وَعَزَبٌ وَأَعْزَابٌ وَبَرَمٌ وَأَبْرَامٌ قَالَ أَوْسٌ^(٣) :

تَنَاهَقُونَ إِذَا اخْضَرَّتْ نِعَالُكُمْ وَفِي الْحَفِيفَةِ أَبْرَامٌ مَضَاجِيرُ
ولا يمتنع إذا كان للمدكرين من الواو والنون نحو : حَسَنُونَ وَعَزَبُونَ . وقالوا : رَجُلٌ-رَجُلٌ
وقَوْمٌ رَجُلُونَ وَالرَّجُلُ الرَّجُلُ الشَّعْرُ وَرَجُلٌ صَنَعَ وقَوْمٌ صَنَعُونَ وَاسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنْ تَكْسِيرِهِمَا وَفَعَلَ
أَقْلٌ مِنْ فَعَلَ ، فلذلك كان أَقْلٌ تَصَرُّفاً مِنْهُ .
وَفَعَلَ فِي الصِّفَاتِ قَلِيلٌ وَذَلِكَ نَحْوُ : جُبُّ فَمِنْ جَمَعَ قَالَ أَجْنَابٌ كَمَا قَالُوا أَبْطَالٌ وَفِي
التَّنْزِيلِ : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُبًّا فَاطَّهَّرُوا ﴾^(٤) فَلَمْ يُجْمَعْ . وَجُبُّونَ مِثْلُ صَنَعُونَ . وقالوا : رَجُلٌ شَلَّلٌ ،
فَلَمْ يُجَاوِزُوا شَلْلُونَ وَهُوَ الْخَفِيفُ فِي الْحَاجَةِ .

وما كان فِعْلاً فَإِنَّهُمْ قَدْ كَسَّرُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ وَجَعَلُوهُ بَدَلاً مِنْ فِعَالٍ وَفَعُولٍ وَذَلِكَ جِلْفٌ وَأَجْلَافٌ
وَنَقْضٌ وَأَنْقَاضٌ وَنَضَوْا وَأَنْضَاءٌ . وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ : خَلَوْا وَأَخْلَاءٌ . وَمُؤَنَّثُهُ إِذَا لَحِقَتْهُ التَّاءُ لَا يُجْمَعُ
إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَلَا يُجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ وَلَا أَفْعَالٍ . وقالوا : رَجُلٌ صَنَعَ وقَوْمٌ صَنَعُونَ ، وَلَمْ يُجَاوِزُوا
ذَلِكَ وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ شَيْءٌ لِلْأَدْمِيِّينَ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوُ : جِلْفُونَ وَنَضَوْونَ . وما كان عَلَى فَعْلٍ فَهُوَ
مِثْلُ فِعْلٍ فِي الْقَلَّةِ وَذَلِكَ : رَجُلٌ حُلُوٌ وقَوْمٌ حُلُوءٌ وَمُؤَنَّثُهُ يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ . وقالوا : مُرٌّ
وَأُمَرَارٌ . وقالوا : رَجُلٌ جُدٌّ ، لِلْعَظِيمِ الْجَدُّ فَلَا يُجْمَعُونَهُ إِلَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ قَالُوا : جُدُّونَ .
وما كان عَلَى فَعْلٍ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُكْسَرُ وَلَكِنْ يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوُ : حَذَرُونَ وَنَدَسُونَ
وَيَقْطُونَ وَفَطُونٌ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ فَعْلٍ . وَفَعْلٌ قَدْ مُنِعَ بَعْضُهُ التَّكْسِيرِ . وقالوا : نَجْدٌ وَأَنْجَادٌ وَيَقْطُ
وَأَيْقَاطٌ . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاطاً ﴾^(٥) فَهَذَا جَمْعُ يَقْطٍ . فَأَمَّا جَمْعُ يَقْطَانٍ فَيَقَاطٌ مِثْلُ
عِطَاشٍ . قَالَ^(٦) :

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَاتَّخَالَهَا

(٣) هو أَوْسُ بْنُ جَحْرٍ . دِيوَانُ ، ٤٥ ، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرُ ، ٢ / ٨٩٦ ، وَالصَّحَاحُ ، وَاللِّسَانُ ، وَالتَّاجُ ، (ضَجَر) ..

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : أَبْرَامٌ وَهُوَ جَمْعُ بَرَمٍ لِأَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ صِفَةً فَبَابِ فِعَالٍ نَحْوَ حَسَنٍ وَحَسَانٍ وَسَبِطٍ وَسَبَاطٍ وَقَطَطٍ وَقَطَاطٍ فَأَبْرَامٌ مِمَّا

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى أَفْعَالٍ وَمِثْلِهِ بَطْلٌ وَأَبْطَالٌ .

(٤) الْمَائِدَةُ ، ٥ / ٦ .

(٥) الْكَهْفُ ، ١٨ / ١٨ .

(٦) الْبَيْتُ لِلْكَلْبِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْأَسَدِيِّ . انْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، ١ / ١٠٦ ، وَالْعَيْنُ ، ٣ / ٦١٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ، ٥ / ٣٧ .

وَفَعِلْ كَذَلِكَ نَحْوُ [قَوْلِهِمْ] ^(٧) : فَزِعْ وَفَزَعُونَ وَوَجِلْ وَوَجِلُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٨) : ﴿ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ ^(٩) وَقَالُوا : نَكِذْ وَأُنْكَاذْ .

بابُ تَكْسِيرِ ما كان من الصفاتِ على أربعةِ أحرفٍ ممَّا ليس بملحقٍ ولا على وزنه

ما كان من ذلك على فاعِلٍ فإنه كُسِّرَ على فَعَّلٍ وذلك : شَاهِدَ المِصْرَ وَقَوْمَ شَهْدَ وَبَازِلَ وَبَزَلَ وَقَارِخَ وَقَرَّخَ . ومِثْلُهُ من الياء والواو عَيْنَيْنِ : صَائِمٌ وَصِيَّمٌ وَصَوْمٌ وَنَائِمٌ وَنَوْمٌ وَغَائِبٌ وَغَيْبٌ وَحَائِضٌ وَخُيَّضٌ . ومن موضع اللام غَاظَ وَغَرَّيَ وَغَافَ وَغَفَى وَيُكْسَرُ على فَعَالٍ شَاهِدَ وشَهِدَ وَرَاكَبَ وَرُكَّابَ وَزَوَّارَ وَغِيَّابَ ونحوه كثيرٌ . وَيُكْسَرُ على فَعَلَةٍ نحو كَفَرَةٍ وَفَسَقَةٍ وَكَذَبَةٍ وَبَرَرَةٍ ومِثْلُهُ ^(١) خَوَنَةٌ وَخَوَكَةٌ وَبَاعَةٌ . ونظيره من بناتِ الياء والواو من موضع اللام يجيء على فَعَلَةٍ نحو غُرَاةٍ وَرُمَاةٍ . وقد جاء منه شيءٌ على فَعَّلٍ كما جاء جَمْعُ فَعُولٍ . وذلك بِبَازِلَ وَبَزَلَ وَشَارِفَ وَشَرَّفَ وَعَائِذَ وَغَوَّدَ وَعَاطِطَ وَغَوَّطَ [وَعِيطَ] ^(٢) . وقد كُسِّرَ على فَعَلَاءَ شُبَّهَ بِفَعِيلٍ كما شُبَّهَ [فَعِيلٌ] ^(٣) بِفَعُولٍ وذلك عَالِمٌ وَعُلَمَاءُ وَشَاعِرٌ وَشُعْرَاءُ يقولهما من لا يقول إلا عَالِمٌ . وليسَ فَعَّلٌ ولا فَعُلٌ في هذا الباب بالتمكَّن . وقد جاء على فَعَالٍ فيما استُعْمِلَ استعمالُ الأسماءِ وذلك جَائِعٌ وَجِياعٌ وَنَائِمٌ وَنِيامٌ وَصَاحِبٌ وَصِحابٌ وَرَاعٍ وَرِعاءٌ . فمِمَّا يصلح أن يكونَ على هذا قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ^(٤) يكونَ واحدهم آمًا . ومِثْلُهُ نَاوٍ وَنَوَاءٌ لِلسَّمانِ من الإبل . وجاء على فُعْلانَ وذلك رَاعٍ وَرُغِيانَ وَشَابٌ وَشَبَّانٌ ولا يمتنع ما كان من ذلك لِلأدميينِ من الواو والنون . وإذا لحِقَتْهُ التاءُ للتأنيثِ كُسِّرَ على فَواعِلَ نحو ضَارِبَةٍ وَضَوَّارِبَ وَقَاتِلَةٍ وَقَوَاتِلَ وكذلك إن كانت صفةً للمؤنَّثِ لا هاءَ للتأنيثِ فيها وذلك نحوُ : حَوَائِضَ وَحَوَاسِرَ . وَيُكْسَرُ على فَعَّلٍ نحو خُيَّضٍ وَخُسِرَ وَمُخْضٍ . ولا يمتنع ما كان فيها هاءُ التأنيثِ من الألف والتاء نحوُ : ضَارِبَةٍ وَضَارِبَاتٍ . وإذا جاء فاعِلٌ لغيرِ الأدميينِ كُسِّرَ على فَواعِلَ وإن كان المذكَّرُ أيضاً لمضارَعَتِهِ المؤنَّثِ من حيثُ اجتمعا في امتناع الواو والنون منهما وذلك :

جِمالٌ بَوَازِلَ وَعَوَاضِهِ وَأَنشد أبو زيد ^(٥) :

(١) في هـ : ونحوه .

(٢) زيادة من ع .

(٣) زيادة من ع .

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادِحُ

وما كان على فَعِيلٍ فَإِنَّهُ يُكْسَرُ عَلَى فُعْلَاءَ وَعَلَى فِعَالٍ . فَفُعْلَاءُ نَحْوُ فُقَهَاءَ وَنُحْلَاءَ وَطُرَفَاءَ . وَفِعَالٌ نَحْوُ ظَرِيفٍ وَظِرَافٍ وَكَرِيمٍ وَكَرَامٍ . وَفُعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ لَتَعَاقِبُهُمَا فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطُوالٍ وَخَفِيفٍ وَخُفَافٍ وَشَجِيعٍ وَشُجَاعٍ وَذَلِكَ شُجَاعٌ وَشُجَعَاءُ وَطُوالٌ وَطُوالٌ . وَالْمُضَاعَفُ شَدِيدٌ وَشِدَادٌ وَجَدِيدٌ وَجِدَادٌ وَنَظِيرُ فُعْلَاءَ فِيهِ أَفْعِلَاءُ وَذَلِكَ أَشِدَاءُ وَالْبَاءُ وَأَشِحَاءُ . وَقَدْ يُكْسَرُونَ الْمُضَاعَفَ عَلَى أَفْعَلَةٍ كَمَا كَسَرُوهُ عَلَى أَفْعِلَاءَ نَحْوُ : أَشِحَّةٍ . وَنَظِيرُ فُعْلَاءَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِيهِ أَفْعِلَاءُ وَذَلِكَ أَغْنِيَاءُ وَأَشْقِيَاءُ وَأَصْنَفِيَاءُ . وَقَدْ كُسِرَ بَنَاتُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ عَلَى فِعَالٍ نَحْوِ طَوِيلٍ وَطُوالٍ وَقَوِيمٍ وَقَوَامٍ وَلَا يَمْتَنِعُ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ لِلْأَدْمِيِّينَ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوَ ظَرِيفُوتٍ وَحَكِيمُوتٍ . وَقَدْ كُسِرَ بَعْضُهُ عَلَى فُعْلٍ نَحْوِ نَذِيرٍ وَنَذِيرٍ وَجَدِيدٍ وَجُدُدٍ وَسَدِيسٍ وَسُدُسٍ . وَمِنْ الْيَاءِ ثِنْيٌ وَثْنٍ . وَقَدْ قَالُوا : ثِنْيٌ وَثْنَانٌ شَبَّهُوهُ بِجُرْبَانٍ . وَقَالُوا : خَصِيٌّ وَخَصِيَّانٌ شَبَّهُوهُ بِظُلْمَانٍ وَغُرْبَانٍ وَقَالُوا خِصْيَةً كَمَا قَالُوا غِلْمَةً وَقَالُوا خَلَقَ وَخُلِقَانٌ وَجَذَعٌ وَجُدَعَانٌ شَبَّهَ ذَلِكَ بِحُمَلَانٍ . وَقَدْ كُسِرَ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى أَفْعَالٍ كَمَا كُسِرَ فَاعِلٌ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ : أَصْحَابٍ وَأَشْهَادٍ وَذَلِكَ يَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ وَشَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ . وَزَعَمَ أَبُو زَيْدٍ أَنَّهُمْ قَالُوا : كَمِيٌّ وَأَكْمَاءُ . وَأَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

... .. مَبِيضٌ^(٦)

وَمِثْلُهُ عَدُوٌّ وَأَعْدَاءُ . وَإِذَا لَحِقَتْ الْهَاءُ فَعِيلًا لِلتَّائِيثِ وَافَقَ الْمَذْكُورُ فِي الْجَمِيعِ وَذَلِكَ صَبِيحَةٌ وَصَبَاحٌ وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ . وَقَدْ يُكْسَرُ عَلَى فَعَائِلٍ وَذَلِكَ صَبَائِحُ وَصَبَائِحُ . وَقَالُوا : صَغِيرٌ وَصِغَارٌ وَتَمِينٌ وَسِمَانٌ . وَقَالُوا : خَلِيفَةٌ وَخَلَائِفُ فَجَعَلُوهُ مِثْلَ [ظَرِيفَةٍ]^(٧) وَظَرَائِفُ وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٨) وَقَالُوا : خُلَفَاءُ فَجَاءُوا بِالْجَمْعِ عَلَى خَلِيفٍ وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿وَجَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾^(٩) فَجَاءَ هَذَا [أَيْضًا]^(١٠) عَلَى خَلِيفٍ . وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُمَا أَوْسٌ جَمِيعًا فِي قَوْلِهِ^(١١) :

= ٢٢٨ ، وَالسَّيِّعُ الطُّوَالُ ، ٣٠٦ ، وَابْتِضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِبْطِاحِ ، ق ١٨٩ .

الشاهد فيه قوله دَوَاعٍ لِأَن فَاعِلًا إِذَا كَانَ لَا يَعْقِلُ جَمْعٌ عَلَى فَوَاعِلٍ وَإِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ لِمُضَارَعَتِهِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَا مِنَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ يُقَالُ : دَاعٍ وَدَوَاعٍ وَبَازِلٌ وَبَوَازِلٌ وَبَعِيرٌ عَاضَهُ وَعَوَاضَهُ . وَقَوْلُهُ : رَائِحٌ ، وَقَدْ قَالَ الْجِرَانُ وَلَمْ يَقُلْ رَائِحُونَ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ اسْمًا لِلْجَمْعِ كَالْحَامِلِ وَالْبَاقِرِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ : جَمْعُ الْجِرَانِ رَائِحٌ . وَيُرْوَى : أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ .

(٦) فِي حَاشِيَةِ هـ : مَوْضِعُ الشَّاهِدِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَأَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ مَبِيضٌ فِي سَائِرِ نَسَخِ الْإِبْطِاحِ . وَأَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ، (١٥٥) لِمُضْمَرَةِ بَنِ صُمْرَةٍ فِي قِطْعَةٍ :

تَرَكْتُ ابْتِيكَ لِلْمَغِيرَةِ وَالْقَنَا شَوَارِعَ وَالْأَكْيَاءَ تَشْرِقُ بِالْدَمِ

قَالَ أَبُو زَيْدٍ فَجَمَعَهَا عَلَى أَفْعَالٍ مِثْلَ شَرِيفٍ وَأَشْرَافٍ وَشَهِيدٍ وَأَشْهَادٍ . وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ أَبُو عَلِيٍّ وَضَعَ هَذَا الْبَيْتَ شَاهِدًا ثُمَّ أَسْقَطَهُ

مِنَ الْكِتَابِ أَجْلَالًا لِعُضْدِ الدَّوْلَةِ .

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي لَيْلَى بِمَوْجُودٍ

(وقالوا: ظريف وظُروف) ^(١٢) فكسروه على حذف الزيادة.

وما كان فعولاً فإنه يُكسَرُ على فَعْلٍ للمذكر والمؤنثِ وذلك صَبُورٌ وصَبْرٌ وعَفُورٌ وعَفْرٌ. وما كان وصفاً للمؤنثِ جُمِعَ على فعائلٍ كما جُمِعَ عليه فعيلةٌ وذلك عَجُوزٌ وعَجَائِزُ وقالوا عَجُزٌ وصَعُودٌ وصَعَائِدُ. وقالوا للواله: عَجُولٌ وعَجُلٌ كما قالوا: عَجُوزٌ وعَجُزٌ. وقالوا صَعَائِدُ ولم يقولوا صَعُدُ. وقالوا عَجُلٌ ولم يقولوا عَجَائِلُ. يُسْتَعْنَى ببعض ذلك عن بعض. وليس شيء من فَعُولٍ يُجْمَعُ بالواو والنون وإن عنيت الأدميين كما أن مؤنثه لا يُجْمَعُ بالتاء لَمَّا لم يكن فيه علامة التانيث. وقالوا عَدُوٌّ وعَدُوَّةٌ شَبَّهوه بِصَدِيقٍ وصَدِيقَةٍ كما اتَّفَقا في وقوعهما مُفْرَدَيِ اللَّفْظِ على الجَمْعِ كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ ^(١٣) وَفَعِيلٌ ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً يُبْصِرُونَهُمْ﴾ ^(١٤) وقال رؤبة ^(١٥):

دَعَهَا فَمَا التَّحَوُّيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

وَفَعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فَعُولٍ فِي التَّكْسِيرِ (اتَّفَقَا فِي التَّكْسِيرِ) ^(١٦) كما اتَّفَقَا فِي امْتِنَاعِ التَّاءِ مِنَ الدَّخُولِ عَلَى مَوْثَنَهُمَا وَذَلِكَ قَوْلُكَ: امْرَأَةٌ صَنَاعٌ وَنِسَاءٌ صُنُعٌ كما قالوا: صَبُورٌ وصَبْرٌ. وقالوا فِي بَنَاتِ الْوَاوِ: نَوَازٌ وَنَوْرٌ وَعَوَانٌ وَعَوْنٌ وَجَوَادٌ وَجُودٌ ^(١٧) قَالَ ^(١٨):

= ١٣٩ ، واخصص ، ١٣٤ / ٣ ، واللسان والتاج ، (خلف) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٩ .

الشاهد فيه قوله: خليفته ثم قال: وما خليف وخليفة واحد في المعنى وجمع خليفة خلافت كظريف وظرائف وصبيحة وصباح. قال الله تعالى: ﴿هو الذي جعلكم خلائف﴾ (فاطر ، ٣٥ / ٣٩) وجمع خليف خلفاء كظريف وظرفاء. وفي الكتاب العزيز ﴿خلفاء الأرض﴾. قال سيويه: خليفة وخلفاء كسروه تكسير فَعِيلٍ إِلَّا لِلْمَذْكَرِ. وأما خلافت فعلى لفظ خليفة ولم يعرف خليفة. وحكاه أبو حاتم واستشهد بالبيت المستشهد به.

(١٢) ساقطة من هـ. في كتاب سيويه ، ٢٠٨ / ٢ ، بعد الحديث عن ظريف وظروف... «قال أبو عمر... وأبو عمر الجرمي لم يدرك سيويه فكيف ينقل عنه سيويه. فهذا النص قد أضيف إلى كتاب سيويه وهو في نقد المبرد لكتاب سيويه وفي شرح السيرافي ، وكلام أبي علي وخلوه من هذا النص يشهد بأنه نص دخيل. وانظر مقدمة المختضب ، ٩٤.

(١٣) النساء ، ٩٢ / ٤ .

(١٤) المعارج ، ١٠ / ٧٠ .

(١٥) هذا الرجز لرؤبة. انظر ديوانه ، ١٨١ ، وشرح المفصل ، ٤٩ / ٥ ، وشرح الشافية ، ١٣٩ / ٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٨٩ ، واللسان ، (ذبح ، صدق) .

الشاهد فيه قوله: من صديقها وهو يريد من أصدقائها وذلك أنه فَعِيلٌ وهو يقع للواحد والجمع والمذكر والمؤنث وصفاً. قال أبو ذؤيب:

يَقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الذَّبِيحِ

إِذَا فَضَّتْ خَوَاتِمَهَا وَفَكَتْ

انظر ديوان الهذليين ، ١٧٢ / ١ . فوصف الدم بقوله: ذبيح.

(١٦) ساقطة من هـ.

وَمَا تَمَّ كَالذَّمَى حُورٍ مَذَامِئُهَا لَمْ تَبْأَسِ الْعَيْشَ أَبْكَارًا وَلَا عُونًَا

وَفِعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فَعَالٍ : نَاقَةٌ كِنَازُ اللَّحْمِ وَالْجَمْعُ كُنْزٌ . وَتَقُولُ فِيهِمَا أَيْضًا : ذُلْتُ وَدِلْتُ . وَقَوْلُهُمْ هِجَانٌ لِلْجَمَاعَةِ عِنْدَ الْخَلِيلِ بِمَنْزِلَةِ ظِرَافٍ ^(١٩) كَسَرُوا فِعَالًا عَلَى فِعَالٍ كَمَا كَسَرُوا فِي الْأَسْمَاءِ فُعَلًا عَلَى فُعْلٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الْفُلُكُ وَلَيْسَ هِجَانٌ لِلْجَمْعِ كَجُئِبَ فَيَمْنُ لَمْ يَجْمَعْ لِأَنَّكَ تَقُولُ : هِجَانَانِ . وَمِثْلُ هِجَانٍ قَوْلُهُمْ : دِرْعٌ دِلَاصٌ وَأَذْرُعٌ دِلَاصٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ زَعَمَ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الشَّمَالَ جَمْعًا وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ ^(٢٠) :

وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

أَنْ يَكُونَ جَمْعًا يَعْنِي بِهِ شِمَالِي .

وَأَمَّا فُعِيلٌ فَمِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ الْمَعْتَلُّ وَلَا يَكُونُ فِي الصَّحِيحِ وَذَلِكَ نَحْوُ : بَيْعٌ وَسَيْدٌ وَقَيْمٌ . يَقُولُونَ لِلْمَذْكُورِ : بَيَّعُونَ وَلِلْمَوْنُثِ بَيَّعَاتٌ . وَقَدْ كَسَرُوا فُعِيلًا عَلَى أَفْعَالٍ نَحْوُ : مَيَّتٌ وَأَمْوَاتٌ وَقَيْلٌ وَأَقْوَالٌ ، وَقِيلَ فُعِيلٌ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَيْنُ مِنْهَا مَحذُوفَةٌ كَأَنَّهُ الَّذِي لَهُ قَوْلٌ أَيْ يَنْقُذُ قَوْلَهُ . وَعَلَى أَفْعِلَاءٍ قَالُوا : هَيَّئْ وَأَهْوِنَاءَ وَبَيِّنْ وَأَبِينَاءَ وَقَالُوا أَبِينَاءَ وَعَلَى فِعَالٍ نَحْوُ جَيِّدٍ وَجَيَّادٍ . وَقَدْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدْ اسْتَوَى فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْنُثُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٢١) : ﴿ وَأَخْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا ﴾ ^(٢٢) . وَقَالُوا : نَاقَةٌ رَيْضٌ لِلصَّغْبَةِ . وَفُعِيلٌ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى مَفْعُولٍ فَالْمَوْنُثُ وَالْمَذْكُورُ يَسْتَوِيَانِ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ فَعُولٍ وَلَا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا لَمْ يُجْمَعْ فَعُولٌ وَتَكْسِيرُهُ عَلَى فَعْلَى وَذَلِكَ جَرِيحٌ وَجَرَحَى وَقَيْلٌ وَقَتْلَى . وَقَالُوا : قُتْلَاءُ وَأَسْرَاءُ . شَبَّهُوهَا بِظُرَفَاءَ . وَقَالُوا : رَجُلٌ حَمِيدٌ وَامْرَأَةٌ حَمِيدَةٌ ، شَبَّهُوهَا بِرَشِيدٍ وَرَشِيدَةٍ حَيْثُ تَقَارَبَا فِي الْمَعْنَى . وَقَالُوا : شَاةٌ ذَبِيحٌ وَنَاقَةٌ كَسِيرٌ . فَأَمَّا الذَّبِيحَةُ وَالضَّحِيَّةُ وَالرَّمِيَّةُ فِي قَوْلِهِمْ : بِشِ الرَّمِيَّةِ

= (أتم) .

الشاهد فيه قوله : عون جمع عوان ونظيره جواد وجود ونوار ونور .

(١٩) انظر الكتاب ، ٢ / ٢٠٩ .

(٢٠) هذه قطعة من بيت وهو بتمامه :

قليل وما لومي أخِي من شماليَا

ألم تعلمَا أن الملامة نفعها

نسب أبو علي هذا البيت لجرير ووقع في قصيدة عبد يغوث الحارثي . انظر : المفضليات ، ١٥٥ ، والحزانة ، ١ / ٣١٣ ،

والمختصص ، ١٦ / ١٥٣ ، والمقتضب ، ٢ / ٢٠٦ ، وشرح المفصل ، ٥ / ٥٠ ، والاقتضاب ، ٣٢٢ ، وشرح أدب

الكاتب ، ١٩٠ ، وشرح الشافعية ، ٢ / ١٣٦ ، واللسان ، (شمل) .

الأرنب^(٢٣) فليس من هذا ألا ترى أنك تقول ذاك فيها ولم تُرَم ، وذبيحة ولم تذبح وأنشد أبو زيد^(٢٤) :

ثُمَّ رَأَيْتِي لِأَكُونَنَّ ذَبِيحَةً وَقَدْ كَثُرَتْ بَيْنَ الْأَعْمِ الْمَضَائِضُ
كَأَنَّهُ قَالَ : لِأَكُونَنَّ مِمَّا يَذْبَحُهُ .

(٢٣) انظر الكتاب ، ٢ / ٢١٣ .

(٢٤) البيت لقيس بن جروة . انظر نوادر أبي زيد ، ٦٢ ، واخصص ، ٨ / ١٦ ، ٨١ .

الشاهد فيه : لاكونن ذبيحة ، أي مما يذبحه بينه أبو علي لأنهم يقولون ذبيحة لما لم يذبح وضحية لما لم يضح به ورمية لما لم يرم وذبح

بَابُ مَا جُمِعَ عَلَى مَعْنَاهُ ذُوْنَ لَفْظِهِ

قال الخليل : إِنَّمَا قَالُوا : مَرَضَى وَهَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَى وَحَزَنَى وَنَحَوَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أُمُورٌ ابْتُلُوا بِهَا وَأُذْخِلُوا فِيهَا وَهَمَّ لَهَا كَارِهُونَ^(١) فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوُ : جَرَّيْحٍ وَجَرَّحَى وَعَقِيرٍ وَعَقَرَى وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي اللَّفْظِ لِأَنَّ الْمَرِيضَ مِثْلُ الظَّرِيفِ فَكَانَ حَقُّهُ مَرِاضاً كَمَا قَالَ جَرِيرٌ^(٢) :

وَفِي الْمَرِاضِ لَنَا شَجَوٌ وَتَعْذِيبٌ

وقد قالوا في الهَالِكِ هُلَاكٌ وَهَالِكُونَ كَمَا يَجِبُ فِي الْقِيَاسِ . وَالْحَمْلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى اللَّفْظِ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : دَامِرٌ وَدَامِرُونَ وَلَمْ يَقُولُوا : دَمَرَى . وَقَالُوا : بَعِيرٌ جَرَبٌ وَإِبِلٌ جَرَابٌ ، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ حَسَنٍ وَحَسَانٍ ، وَوَافَقَ فَعِلٌ فَعَلًا فِي الصِّفَةِ كَمَا وَافَقَ جَمَلٌ فَخَذًا فِي التَّكْسِيرِ حَيْثُ جَمَعُوهُمَا عَلَى أَفْعَالٍ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جَرَّيْحٌ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ أَجْرَبٌ أَيْضاً وَيُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا قَالُوا : أَحْمَقٌ وَحَمَقَى وَأَنَوَكٌ وَنَوَكَى ، جُعِلَ مَا أُصِيبَ بِهِ فِي بَدَنِهِ بِمَنْزِلَةِ مَا أُصِيبَ بِهِ فِي نَفْسِهِ . وَقَالُوا جُرَبٌ عَلَى الْقِيَاسِ قَالَ^(٣) :

كَالْيَوْمِ طَالِيٍّ أَتَيْتُ جُرْبَ

وقالوا : أَيْتَمٌ وَأَيَّامِي فَأَجْرُوهُ مُجَرَّى وَجَاعَى . وَقَالَ غَيْرُ سَيِّبِيهِ : كَانَ أَيَّامِي فَقُلِبَ . وَقَالُوا : حَذَارَى لِأَنَّ الْحَذَرَ كَالْخَائِفِ . وَقَالُوا أَسَارَى شَبَّهَهُ بِكُسَالَى . قَالَ وَلَيْسَ يَجِيءُ كُلُّ ذَا عَلَى الْمَعْنَى لَمْ يَقُولُوا بَخَلَى وَلَا سَقَمَى وَقَدْ جَاءَ شَيْءٌ كَثِيرٌ مِنْهُ عَلَى فَعَالٍ نَحْوُ : يَتَامَى وَخَبَاطَى وَلَيْسَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى بِالْأَصْلِ .

(١) انظر الكتاب ، ٢ / ٢١٣ .

(٢) صدره : قَتَلْنَاهَا بَعِیُونَ زَانَهَا مَرَضَ

دَبْرَانِهِ ، ١ / ٣٤٨ ، وَاللِّسَانُ (مَرَضَ) .

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : وَفِي الْمَرَضِ ، وَجَاءَ عَلَى أَصْلِهِ لِأَنَّ مَرِضاً وَمَرَضَ كظَرِيفَ وَظَرَافَ وَكَرِيمَ وَكَرَامَ . وَالْمُسْتَعْمَلُ مَرِضٌ وَمَرَضَى شَبَّهَ

بِجَرَّيْحٍ وَجَرَّحَى وَعَقِيرٍ وَعَقَرَى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ بَلِيَّةً فَاشْبَهَ الْمَفْعُولَ بِهِ .

(٣) صدره : مَا إِنْ رَأَيْتَ وَلَا سَمِعْتَ بِهِ

الْبَيْتَ لِدَرِيدِ بْنِ الصَّمَةِ . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩١ .

باب ما جاء على أربعة أحرفٍ ملحقاً أو على وزن الملحق

الملحق من الثلاثة بالأربعة يُكسر تكسير ما كان على أربعة وذلك نحو قَسُورَ وقَسَاوِرَ وتَوَامٍ وجعلوه كَقَشَاعِمٍ . وقالوا : غَيْلَمٌ وغِيَالِمٌ جعلوه كَسَمَلَقٍ وَسَمَالِقٍ . ولا يمتنع هذا من الواو والنون في الأدميين كما أن مؤنثه يُجْمَعُ بالتاء^(١) . وفي التنزيل : ﴿ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾^(٢) فلحقته التاء ، وقال^(٣) :

فلا تَفْخَرْ فإِنَّ بَنِي نِزَارٍ لِعَلَاتٍ وَلَيْسُوا تَوَامِينَا
ومما جاء على وزن الملحق وليس به أَفْعَلٌ إذا كان صفة فإنه يُكسر على فُعْلٍ كما كُسِرَ فَاعِلٌ عليه وذلك نحو بَازِلٍ وَزَلٍ وَحَائِلٍ وَحَوْلٍ وذلك قولك : أَحْمَرُ وَحُمْرٌ وَأَخْضَرُ وَخَضَرٌ وكذلك كُلُّ ما كان على أَفْعَلٍ ومؤنثه فَعْلَاءٌ ولا يُثَقِّلُ الأوسط منه إلا أن يضطر إليه شاعر كما قال^(٤) :

... وَرَاداً وَشُقْرُ

وقد كسروه على فُعْلَانٍ كَحُمْرَانٍ وَشُمُطَانٍ وَبِضَانٍ وَأَذْمَانٍ . قال^(٥) :

وَمِعْرَى هَدِيباً يَغْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا

(١) انظر الكتاب ، ٢ / ٢١١ .

(٢) المدثر ، ٥١ / ٧٤ .

(٣) البيت للكيت كما في اللسان (تأم) .

(٤) الشاهد فيه قوله : توأمينا جمع توأم جمعه بالواو والنون لما كان لمن يعقل . والعلة : الضرة . وبنو العلات : بنو رجل واحد من أمهات شتى .

(٥) هذه قطعة من بيت لطرفة بن العبد والبيت بتمامه :

أيها الفتيان فسي مجلسنا جردوا منها وريادا وشقرا

انظر ديوانه ، ٨٢ ، واغتصب ، ١ / ١٦٢ ، وشرح المفصل ، ٥ / ٦٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٢ .

الشاهد فيه قوله : وشقرا وكان الحكم شقرا بالتخفيف فحرك القاف ضرورة . وشقرا جمع أشقرا .

(٥) البيت مجهول القائل . انظر الكتاب ، ٢ / ١٢ ، والمنصف ، ١ / ٣٦ ، ٣ / ٧ ، وشرح المفصل ، ٥ / ٦٣ ، ٩ / ١٤٧ .

وقد كسروا ما استُعْمِلَ منه استعمالَ الأسماءِ تكسيرَها وذلك قولهم : الأجارِجُ والأباطِجُ والأساوِدُ والأداهِمُ ألا ترى أنَّهم يقولون : نزلتُ الأبطَحَ ورَعَيْتُ الأجرَ ، ولا يكادون يقولون : المكانُ الأجرِجُ . وقال^(٦) :

بأجرَجٍ مِفْفارٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقُرَى فَلَاةٍ وَحُقَّتْ بِالْفَلَاةِ جَوَائِبُهُ

ومؤنثُهُ أيضاً كسَّرَ على فُعْلٍ لأنَّ المذكَرَ والمؤنثَ قد يستويان في تأنيثِ الجمعِ نحو: هِيَ الرِّجَالُ وهي النِّسَاءُ . وجمعوا ما استُعْمِلَ من فَعْلَاءِ استعمالِ الأسماءِ بالألفِ والتاء فقالوا : بَطْحاوَاتُ كما قالوا : صَحْرَاوَاتُ ، كما جعلوا الأباطِجَ كالأضاحي والأرانِبِ . وقالوا : بَطْحاءُ وبِطَاحٌ وبِرْقَاءُ وبِرَاقٌ ، فكسروهما على فِعَالٍ كما قالوا : عِبَلَةٌ وَعِبَالٌ وَأُنثَى وَإِنَاثٌ .

باب جَمْع ما كان من الصفاتِ على أكثر من أربعةِ أحرفٍ

من ذلك ما كان على مِفْعَالٍ تقول في تكسيره : مَفَاعِلٌ نحو مِكَثَارٍ وَمِكَائِيرٍ وَمِكَئِيَالٍ وَمِكَائِيلٍ وَمِهْذَارٍ وَمِهَادِيرٍ وَمِطْعَانٍ وَمِطَاعِينَ قال^(١) :

مَطَاعِينَ فِي الْهَيْجَا مَطَاعِيمُ فِي الْقِرَى إِذَا ابْيَضَّ آفَاقُ السَّمَاءِ مِنَ الْقَرَسِ

ولم يُجْمَعْ بالواو والنون حيث استوى لفظُ المذكرِ والمؤنثِ كما لم يُجْمَعْ فَعُولٌ بهما ومِفْعَلٌ بمنزلة مِفْعَالٍ لاستواءِ المذكرِ والمؤنثِ فيه وهو عند الخليل مقصورٌ من مِفْعَالٍ لتصحيحهم نحو مِقُولٍ ومِخِيطٍ وذلك نحو مِدْعَسٍ ومِدَاعِسٍ ومِقُولٍ ومِقَاوِلٍ . وكذلك مِفْعِيلٌ نحو : مِحْضِيرٍ ومِحَاضِيرٍ ومِشِيرٍ ومَاشِيرٍ . وقالوا : مِسْكِينَةٌ شَبَّهَتْ بِفَقِيرَةٍ حيث لم تكن في معنى الإكثار كما أنَّ المحضِيرَ له فتقول على هذا : مِسْكِينُونَ ، وجاء في التنزيل المساكين . وقالوا للمرأة : مِسْكِينٌ . ومما يُكسَرُ ولا يُجْمَعُ بالألف والتاء مُفْعِلٌ الذي يكونُ للمؤنثِ ولا تدخله التاء نحو مُطْفِلٍ ومَطَافِلٍ ومُشْدِنٍ ومُشَادِنٍ لما لم تدخله التاء صار كالسُّلُوبِ فلم يُجَوِّز فيه إلا التكسيرُ . وقالوا : مَطَافِيلُ قال^(٢) :

مَطَافِيلُ أَبْكَارٍ حَدِيثٍ نِتَاجُهَا تَشَابُ بِمَاءٍ مِثْلَ مَاءِ الْمَفَاصِلِ

وما كان على فُعْلَاءٍ فإنه يُكسَرُ على فِعَالٍ وذلك نَفْسَاءُ ونَفَاسٍ وَعُشْرَاءُ وَعِشَارٍ وفي التنزيل : ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾^(٣) وقالوا : عُشْرَاوَاتٍ ونَفْسَاوَاتٍ شَبَّهَهُمَا بِرُبْعَةٍ وَرُبْعَاتٍ وَرِبَاعٍ لَاتَّفَاقَهُمَا

(١) البيت لأوس بن حجر ، ديوانه ، ٥٢ ، والمخصص ، ٨٧ / ٦ ، والصحاح واللسان والتاج والأساس (قرس) ، والمحكم ، (طعن) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٣ .

الشاهد في هذا البيت قوله : مطاعين جمع مطعان وهو الكثير الطعن . قال أبو علي ولم يجمع بالواو والنون حيث استوى اللفظ للمذكر والمؤنث .

والهيجاء : الحرب تمد وتقصر . والمطاعم جمع مطعام وهو الكثير الطعام . والقرس أبرد الصقيع ، وقد قرس الرجل وأقرسه البرد .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ، ١ / ١٤١ ، والمخصص ، ٢٣ / ١ ، ١٦ / ١٦١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٣ .

في البناء وعلامة التانيث كما اتفقا في الاسم في قاصِعاء وقواصيع وليس شيء من الصفات آخره علامة التانيث يمتنع من الجمع بالالف والتاء غير فعلاء أفعَل وفَعَلَى فعْلَان .
وأما فعَال فإنه يُجمع المذكر منه بالواو والنون والمؤنث بالالف والتاء ولا يُكسر ولم يُفعل به ما فُعِلَ بفَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ نحو: ظَرِيفٍ وظَرِيفَةٍ وذلك قَتَالٌ وقَتَّالُونَ وشَرَّابٌ وشَرَّابُونَ . وكذلك فُعَالٌ نحو حُسَّانٌ وكُرَّامٌ وقُرَّاءٌ وصُرَّاءٌ [ووضَّاء] ^(٤) تقول : حُسَّانُونَ وكُرَّامُونَ . وقد دخلته التاء في نحو قوله ^(٥) :

دَارُ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَا ظَبِيَّةَ عَطَلَا حُسَّانَةَ الْجِيَدِ
وَقَالُوا : عَوَّارٌ وَعَوَّارِيٌّ . وَالْعَوَّارُ الْجَبَانُ قَالَ ^(٦) :

غَيْرُ مِيلٍ وَلَا عَوَّارِيٍّ فِي الْهَيْئِ جَا وَلَا عَزَلٍ وَلَا أَكْفَالٍ
جَعَلُوا عَوَّارًا بِمَنْزِلَةِ مِفْعَالٍ وَمِفْعِيلٍ حَيْثُ تَرِكَ وَصَفُ الْمُؤنَّثِ بِهِ .

وأما الفِغْعِيلُ نحو الشَّرِيبِ والفَسِيقِ والسَّكِيرِ فَشَرِيبُونَ وفَسِيقُونَ وكذلك مَفْعُولٌ تقول : مَضْرُوبُونَ .
وَقَالُوا : مَشْؤُومٌ وَمَشَائِيْمٌ قَالَ ^(٧) :

مَشَائِيْمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيِّنَ غَرَابِهَا

وَقَالُوا : مَكْسُورٌ وَمَكَاسِيرٌ . وَكَذَلِكَ مُفْعَلٌ وَمُفْعِلٌ مُكْرَمُونَ وَمُكْرِمُونَ . وَقَالُوا : مُنْكَرٌ وَمَنَاكِيرٌ [وَمِفْطَار] ^(٨) وَمُفْطِرٌ وَمِفْطِيرٌ وَمُؤَسِّرٌ وَمِيَّاسِيرٌ .

وَفُعْلٌ بِمَنْزِلَةِ فُعَالٍ تَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِأَنَّهُ كَالْمَقْصُورِ مِنْهُ كَمَا كَانَ مِفْعَلٌ مَقْصُورًا مِنْ مِفْعَالٍ
وَذَلِكَ : زَمْلٌ وَجَبًا وَقُعْلٌ بِمَنْزِلَةِ فُعْلٍ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ فُعَالٍ وَذَلِكَ زَمِيلٌ .

(٤) زيادة من ع .

(٥) البيت للشيلخ بن ضرار . انظر ديوانه ، ١١٢ ، والخصائص ، ٢٦٦ / ٣ ، والمنصف ، ٢٤١ / ١ ، وشرح أدب الكاتب ، ٣٤٥ ، وأما ابن الشجري ، ٤١ / ١ ، وشرح المفصل ، ٦٦ / ٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٣ .

الشاهد فيه قوله : حسانة بناء التانيث للمؤنث وللمذكر حَسَانٌ والحِجْجُ حَسَانُونَ . يقال : رجل حَسَنٌ وبِجِلٌ ووضيء فلذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وَضَّاءٌ وَبِجَالٌ وَحَسَانٌ فزادوا في هذه اللفظة هذه الزيادة لمعنى المبالغة .

(٦) البيت للأعشى ميمون بن قيس . ديوانه ، ١١ ، وشرح المفصل ، ٦٧ / ٥ .

الشاهد فيه قوله : عَوَّارٍ جمع عَوَّار وهو الضعيف الجبان . قال سيبويه لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قل ما يصفون به المؤنث فصار كمفعول ومفعيل ولم يصر كفعال . ولو أجروه مجرى الصفة لجمعوه بالواو والنون كما فعلوا في حسان وكرام . وانظر الكتاب ، ٢١٠ / ٢ .

(٧) البيت للأحوص الرياحي وقيل للفرزدق . انظر الكتاب ، ٨٣ / ١ ، ١٥٤ ، ٤١٨ ، والبيان والتبيين ، ٢٦١ / ٢ ، والخصائص ، ٣٥٤ / ٢ ، وشرح المفصل ، ٥٢ / ٢ ، ٦٨ / ٥ ، ٥٧ / ٧ ، ٦٩ / ٨ ، والخزانة ، ١٤٠ / ٢ ، ٥٠٧ / ٣ ، ٦١٣ .

وما كان على فَعْلَانُ صفةً وكانت له فَعَلَى فَإِنَّهُ يُكَسَّرُ بحذف الزياتين منه على فِعَالٍ ولا يُجْمَعُ بالواو والنون كما لم يجمع أَفْعَلُ بهما وذلك لأن مؤنَّث هذين البناءين لم تَلَحَقْهُمَا التاء على بنائهما فَيُجْمَعُ بالالف والتاء فصارا بمنزلة ما لا مؤنَّث له نحو: فَعُولٍ ومِفْعَالٍ فلم يُجْمَعِ المذكَّرُ بالواو والنون كما لم يُجْمَعِ المؤنَّثُ بالالف والتاء. وذلك نحو عَجَلَانُ وَعِجَالٍ وَظَمَانُ وَظِمَاءٍ وَعَزْرَانُ وَغِرَاتٍ ووافقه مؤنثه في هذا الجَمْعِ [كله] ^(٩) كما وافق فَعِيلًا فَعِيلَةً في فِعَالٍ نحو: ظَرِيفٍ وَظَرِيفَةٍ وَظِرَافٍ فيهما [جميعاً] ^(١٠) وحذفت الزيادة في التكسير من المؤنَّث كحذفها ^(١١) من أنثى وإنَّاثٍ وَرُئِي وَرَبَابٍ. وحذفت الألف والنون من المذكَّر كحذفهم ^(١٢) لهما من الاسم في قولهم: ظَرَبَانِ وَظَرَبٍ. أنشد الأصمعي ^(١٣):

قُبَحْتُمْ يَا ظَرِبًا مُجَحَّرَةً أَوْ الْوِبَارَ يَتَبَدَّرُنَ الْجَحَرَةَ

وقد كُسِّرَا جميعاً على فَعَالَى وذلك سَكْرَانُ وَسَكَارَى وَخَيْرَانُ وَخَيَارَى وَغَيْرَانُ وَغَيَارَى جعلوا المذكَّرَ كصَحْرَاءٍ وَصَحَارَى والمؤنَّث كحُبْلَى وَحَبَالَى وَذَفْرَى وَذَفَارَى وقد كُسِّرَ بعضه على فَعَالَى وذلك قول بعضهم: سَكَارَى وَعُجَالَى. ومنهم من يفتح فيقول: عَجَالَى وقد كُسِّرُوا فَعْلَانُ الذي تَلَحَّقَ مؤنثه الهاءُ تكسير ما لا تَلَحَّقَ مؤنثه الهاءُ وذلك قولهم: نَدَمَانُ وَنَدَمَانَةٌ وَنَدَامٌ وَنَدَامَى وَخُمْصَانُ وَخُمْصَانَةٌ وَخِمَاصٌ. وقد شبهوا بهذه الأسماء فقالوا: سِرْحَانُ وَسِرَاحٌ وَضِبْعَانُ وَضِبَاعٌ وإن شئت قلت: خُمْصَانُونَ وفي نَدَمَان: نَدَمَانُونَ وَعُرْيَانُونَ لأنك تقول: نَدَمَانَاتٍ وَخُمْصَانَاتٍ، لأن التاء قد لحقت ببناء التذكير في خُمْصَانَةٍ ولم يُصَغَ للمؤنث بناء آخر كما صيغَ في فَعْلَاءَ وفَعْلَى. وقالوا في تكسير عُرْيَان: عُرَاءٌ ولم يقولوا: عِرَاءٌ كخِمَاص ولا عَرَايا كخَيَارَى استغنوا بعُرَاء ^(١٤). وقد كُسِّرُوا فَعِيلًا على فَعَالَى لاتِّفَاقِ فَعِلٍ وَفَعْلَانِ في المعنى وذلك [نحو] ^(١٥) صَدٍ وَصَدْيَانٌ وَعَطِشٌ وَعَطِشَانٌ. وقالوا: بَعِيرٌ حَبِطٌ وَإِبِلٌ حَبَاطَى، وَحَذِرٌ وَحَذَارَى. وقالوا: عَجَلَانُ وَعَجَالَى. وقالوا: شَاءٌ حَرَمَى وَحِرَامٌ وَحَرَامَى، لأن فَعْلَى صفة بمنزلة ما مذكَّره حَرَمَانُ وإن لم يُقَلَّ ذلك ^(١٦).

(٩) زيادة من هـ.

(١٠) زيادة من ع.

(١١) في ع: لحذفها.

(١٢) في ع: لحذفها.

(١٣) نسب ابن بري البيت إلى الحصين بن بكير البريعمي. انظر شرح شواهد الإيضاح، ق ٩٤، والخصائص، ٢٠٨ / ٣.

الشاهد في قوله: يا ظرباً، حذف الألف والنون من ظربان في التكسير وذلك أن الألف والنون قد عاقبتا تاء التأنيث وجرتا مجراها وذلك في حذفهم الألف والنون عند إرادة الجمع كما تحذف تاء التأنيث ألا تراهم قالوا في استخلاص الواحد من الجمع بالهاء نحو: شعيرة وشعير وثمرة وثمر وبرد وبرد ودر فكذا انتزعوا الواحد من الجمع بحذف الألف والنون أيضاً وذلك قولهم: إنسان في الواحد وإنس في الجمع، وظربان وظرب وكذلك أيضاً حذفوها لياضي الإضافة كما تحذف التاء لها. قالوا في النسب إلى خراسان: خراساني.

وَأَمَّا بَنَاتُ الْخَمْسَةِ فَلَا تُكْسَرُ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ كَمَا لَا تَحَقُّرُ إِلَّا كَذَلِكَ . فَإِذَا اسْتَكْرَهُوا حَذَفُوا
الْحَرْفَ الْآخِرَ فَقَالُوا فِي فَرْزَدَقٍ : فَرَازْدُ ، وَرَبِّمَا حَذَفُوا الدَّالَ فَقَالُوا : فَرَازِقَ ، لَمَّا كَانَ الدَّالُ مِنْ
مَخْرَجِ التَّاءِ وَهِيَ زَائِدَةٌ وَكَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِي خَذَرْنَقٍ . وَمَنْ قَالَ : فَرَازِقَ لَمْ يَقُلْ فِي جَحْمَرِشٍ إِلَّا
جَحَامِرُ ، وَلَا تُحَذَفُ الْمِيمُ لِأَنَّهَا قَدْ بَعْدَتْ مِنَ الطَّرَفِ .

باب التصغير

تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغير . فقولنا : حَجِير ، كقولنا : حَجَرٌ صَغِيرٌ^(١) ويدل على ذلك أن من أعمل اسمَ الفاعل نحو : هذا ضاربٌ زيدا ، إذا صَغَرَ فقال : ضَوَّيْرَبٌ لم يُسْتَحْسَنَ إعماله في المفعول به كما لا يُسْتَحْسَنُ [إعماله]^(٢) إذا وَصَفَهُ فقال : هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدا . والتصغير يكون في الأسماءِ المعربةِ بضمٍّ أوائلها وفتح الحرفِ الثاني (منها)^(٣) ولحاقِ ياءٍ ساكنةٍ ثالثةٍ . وهو يَجْرِي على ثلاثةِ أمثلةٍ : على فُعَيْلٍ وعلى فُعَيْعِلٍ وعلى فُعَيْعِيلٍ كفُلَيْسٍ ودُرَيْهِمٍ ودُنَيْبٍ ، لا يَخْرُجُ في الأمرِ العامِّ عن هذه الأمثلةِ الثلاثةِ . وليستِ الياءُ في جُمَيْرٍ ولُعَيْرَى ياءِ تصغيرٍ لأنها لحقت رابعةً^(٤) .

والأسماءُ المصغرةُ على ثلاثةِ أضربٍ : ثلاثيٌّ ورُباعيٌّ وخُماسيٌّ . فالثلاثيُّ نحوُ رَجُلٍ وجَمَلٍ وثَوْبٍ وقَدِيرٍ . والرُباعيُّ نحوُ جَعْفَرٍ وِدْرَهَمٍ . والخُماسيُّ نحوُ سَفَرَجَلٍ وشَمَرْدَلٍ وبناتُ الخمسةِ لا تُصَغَّرُ كما لا تُكسَّرُ إلا على استكراهٍ لما يلزمُ فيهما من حَذْفِ حَرْفٍ من نفسِ الكلمةِ .

(١) في حاشية الأصل : التصغير يغير اللفظ والمعنى كما كان التكسير كذلك . أما تغيير اللفظ فهو أنك تقول في رجل : رجيل فيضم الصدر وتزيد ياء كما تقول في التكسير : رجال فتغير الصيغة .

وأما تغيير المعنى فهو أنك إذا قلت : رجل أو حجر لم يدل على التصغير . فإذا قلت : حجر ورجيل ، كنت قد وصفته بالصغير كما أنك إذا قلت : رجال كان المعنى قد انتقل من الأفراد إلى الجمع فلهذا التماثل قال صاحب الكتاب : إن التصغير والتكسير من واحد . انظر الكتاب ، ٢ / ١٠٦ . والتكسير أقوى ألا ترى أنك إذا قلت : رجال كنت قد صيرت الواحد جمعاً . وإذا قلت : رجيل كنت قد أحدثت في الشيء صفة ولم تضم إليه غيره ولم يزل عنه الأفراد كما كان الفصل بين الواحد والجمع أقوى من الفصل بين الواحد الكبير والواحد الصغير والتفاوت أكبر لذلك كان التفاوت بين لفظ الجمع والأفراد أكبر من التفاوت بين لفظ التكسير ولفظ التصغير .

(٢) زيادة من ع .

(٣) ساقطة من هـ .

بَابُ تَصْغِيرِ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ

هذه الأسماء على ضربين صحيح ومعتل . ولا يخلو كل ضرب من ذلك من أن يكون مذكراً أو مؤنثاً .

فالمذكّر نحو رَجُلٍ وَجَمَلٍ تقول في تحقير ذلك : رُجَيْلٌ وَجُمَيْلٌ .
وأما المؤنث فما كانت علامة التأنيث فيه ثابتة نحو طَلْحَة وَلَوْزَة وَقَطَاة فإنك تقول في تحقيرها : طَلِيحَة وَلَوِيزَة وَقُطِيَّة . وما كان مؤنثاً ولم تكن العلامة ثابتة في المكبر فإنها تلحق في التحقير في الأمر العام تقول في قَدَمٍ : قُدَيْمَة ، وفي قَدَرٍ : قُدَيْرَة (وفي نارٍ : نُويرَة) ^(١) .
والأسماء التي على ثلاثة أحرف كلها على اختلاف أبنيتها تجتمع في التحقير على بناء واحد .
ويقع الإعراب فيه على حرف الإعراب الذي بعد الياء وما تكرّر من ^(٢) هذه الأسماء فيه حرفان مثلاً فهو في التحقير بمنزلة الصحيح وذلك نحو خُصٍّ وَذَنْ وَقَدْ تقول : خُصِيصٌ وَذُنِيْنٌ وَقُدَيْدٌ ، فيظهر المثلان لانفكاك الإدغام بتوسط ياء التصغير بينهما .

وأما المعتل فإن اعتلاله لا يخلو من أن يكون في موضع فائه أو عينه أو لامه . فالاعتلال في موضع الفاء يكون بالحذف أو القلب . فالحذف نحو : عِدَة وَزِنَة وَشِيَة . إذا حُفِرَتْ من ذلك شيئاً رددت المحذوف منه إليه فقلت في عِدَة : وَعَيْدَة ، وَزِنَة : وَزَيْنَة ، وَشِيَة : وَشَيَْة . وإن شئت همزت الواو فقلت : أُعَيْدَة [وَأُزَيْنَة] ^(٣) وفي التنزيل : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ ﴾ ^(٤) وهو من الوقت .
وأما المعتل بالقلب فنحو مُتَعِدٍ وَمُتَسِّرٍ قُلِبَتْ الواو والياء اللتان هما فاء الفعل من الوعد واليسر فادغمتا ^(٥) في تاء افتعل فإذا حُفِرَتْ زال الإدغام بالتحقير فرددت الواو والياء وحذفت تاء مُفْتَعِلٍ

(١) ساقطة من هـ .

(٢) في هـ : في .

وقلت : مُؤَنَعِد في مُتَعِد وفي مُتَسِرِّ مُيَسِّر^(٦) .

وأما اعتلال العين بالقلب فنحو بَاب ونَاب تقول : بُؤِبَ فتردُّ الواو التي انقلبت الألف عنها في بَاب يدلُّك على ذلك^(٧) أبواب ونَاب نُيِّبٌ يدلُّك على أنَّها من الياءِ أُنِيَابٌ ونِيَّبٌ في الأمر . وما ظهرت فيه الياءُ والواو في مكبره فنحو جَوَزَةٍ وَيَضَةٍ تقول : جَوِزَةٌ وَيِيضَةٌ^(٨) ويجوز بِيِضَةٌ . فإذا كان الاعتلال في اللام نحو عَصَا وَرَحَى فَإِنَّ ما كان من الواو يُقَلَّبُ ياءً لوقوع ياءِ التحقيرِ قَبْلَهَا ساكنةً . نقول في عَصَا : عُصِيَّةٌ وتلحق التاء لتأنيثِ الاسم والألف فيها منقلبةً عن الواو لقولهم في التثنية : عَصَوَانِ . وفي رَحَى : رُحِيَّةٌ . واللام من رَحَى ياءً . وكذلك الواو والياء إذا ظهرتَا لَامَيْنِ لسكونِ ما قبلهما في الاسم يجتمعان على لَفْظٍ واحدٍ تقول في جِرْوٍ : جُرْيٌ وفي جَدْيٍ : جُدْيٌ . وتقول في عُرْوَةٍ : عُرْبَةٌ وفي عَزْوَةٍ : عُرْبَةٌ ولا يُظْهَرُ هذه الواو أحدٌ .

(٦) هذا مذهب الزجاج . انظر شرح الشافعية ، ١ / ٢١٦ . أما سيبويه فيقول : متيعد ، قال في كتابه ، ٢ / ١٢٨ : وتقول في تحقير متلج :

باب تحقير ما حُذِفَ منه حَرْفٌ من بناتِ الثلاثةِ

أَمَّا ما حُذِفَ موضِعُ فائِهِ فنحوُ عِدَةٍ فقد تقدَّم ذِكرُهُ . وأَمَّا ما لحِقَهُ الحذفُ ثانياً من موضِعِ العينِ فنحوُ : مُدٌّ وَسِهٍ تقول في تحقير (اسم) ^(١) رجلٍ يُسَمَّى بِمُدٍّ : مُنِيْدٌ وفي سِهٍ : سُنِيْهَةٌ .
وأَمَّا ما حُذِفَ منه اللامُ فعلى ضربَيْنِ :

أحدهما : ما لحِقَ أَوَّلُهُ همزةُ الوصلِ نحوُ ابْنٍ وابْنَةٍ واثْنانٍ واثْنَتانٍ واسْمٍ واسْمَةٍ . فهذا الضَرْبُ تُحْدَفُ همزةُ الوصلِ منه في التحقير ، ويردُّ (إليه) ^(٢) المحذوفُ تقول في ابْنٍ : بُنْيٌّ وابْنَةٍ : بُنْيَّةٌ واثْنَيْنِ : ثُنَيَّانٍ واسْمٍ : سُمَيٌّ .

وأَمَّا ما لم تَلْحَقِ الهمزةُ أَوَّلَهُ فعلى ضربَيْنِ : أحدهما : ما حُذِفَ منه ولم يُعَوِّضْ منه شيءٌ .
والآخرُ ما حُذِفَ منه وعَوِّضَ .

فالأوَّلُ نحوُ دَمٍ وَيَدٍ وَعَدٍ وَدِدٍ تقول في دَمٍ : دُمَيٌّ ، كما قلت في فَتًى : فُتَيٌّ . وتقول في يَدٍ : يَدِيَّةٌ ، فتُلْحِقُ الهاءَ لتأنيثِ اليَدِ . وتقول في شَفَةٍ : شَفِيْهَةٌ وفي شاةٍ : شَوِيْهَةٌ وفي قَمٍ : قُوَيْهَةٌ .

وأَمَّا ما عَوِّضَ فيه من المحذوفِ منه فنحوُ بِنْتٍ وَثْنانٍ وَأُخْتٍ ، فالتاءُ بدل من الياءِ أو الواوِ تقول في تحقيرِ بِنْتٍ : بُنْيَّةٌ فتحذفُ التاءَ التي كانت في بِنْتٍ لِرَدِّكَ ما كانت عِوَضاً منه . وليست التاءُ في بِنْتٍ للتأنيثِ . وفي أُخْتٍ : أُخِيَّةٌ وكذلك قياسُ ثَنانٍ . وتقول في تحقيرِ نَاسٍ : نُؤُسٌ فلا تردُّ المحذوفَ كما رددتَ في عِدَةٍ . وتقول في تحقيرِ امْرِئٍ : مُرْيِيٌّ ، وفي امْرَأَةٍ : مُرْيِيَّةٌ ومُرْيِيَّةٌ على التخفيفِ .

بَابُ تَحْقِيرِ مَا لَحِقَتْهُ عِلَامَةُ التَّائِيْثِ

عِلَامَةُ التَّائِيْثِ عِلَامَتَانِ التَّاءُ وَالْأَلْفُ . فَالتَّاءُ إِذَا كَانَتْ فِي اسْمٍ ثَبَتَتْ فِي التَّحْقِيرِ فَلَمْ تُحْدَفْ قُلَّ عِدْدُ حُرُوفِهِ أَوْ كَثُرَ كَمَا لَا يُحْدَفُ الْاسْمُ الْمَضْمُونُ إِلَى الصَّدْرِ مِنَ الْأَسْمِنِ الَّذِينَ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ نَحْوُ خَضِرَمَوْتَ وَيَكُونُ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا أَوْ فِي مَوْضِعٍ فَتَحَةٍ تَقُولُ فِي ثَمَرَةٍ : ثَمَرَةٌ وَفِي سَلَمَةٍ : سَلِيْمَةٌ وَفِي قَطَاةٍ وَنَوَاةٍ : قُطِيَّةٌ وَنَوِيَّةٌ وَكَذَلِكَ قَرَقَرَةٌ : قُرَيْقِرَةٌ .

فَأَمَّا الْأَلْفُ فَعَلَى ضَرِيْئَيْنِ : مَقْصُورَةٍ وَمَمْدُودَةٍ . فَاَلْمَقْصُورَةُ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً ثَبَتَتْ فِي التَّحْقِيرِ فَلَمْ تُحْدَفْ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي حُبْلَى وَبُشْرَى : حُبْلَى وَبُشْرَى فَتَحَتْ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ كَمَا فَتَحَتْ مَا قَبْلَ التَّاءِ مِنْ طَلْحَةٍ . فَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا حُدِفَتْ وَلَمْ تَثْبُتْ . تَقُولُ فِي قَرَقَرَى^(١) : قُرَيْقِرُ وَفِي جَحْجَجَى^(٢) : جَحْجِجُ وَفِي حَوْلَايَا^(٣) حَوْلِيَّ وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ فِي حَبْرَكَيْ : حَبِيرَكَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلتَّائِيْثِ .

فَأَمَّا الْأَلْفُ فِي مُرَامَى الْخَامِسَةِ فَإِنَّهَا تَبْدَلُ مِنْهَا الْيَاءُ فِي التَّحْقِيرِ وَتُحْدَفُ [الْأَلْفُ]^(٤) الَّتِي هِيَ ثَالِثَةٌ فَتَقُولُ : مُرَيْمٌ . وَالْفُ حَبْنَطَى وَعَفْرَنْىَ إِنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ مِنْهَا يَاءً فِي التَّحْقِيرِ وَحْدَفْتَ النُّونَ فَقُلْتَ : حُبْنَطُ وَعَفَيْرُ وَإِنْ شِئْتَ بَقِيَّتِ النُّونِ وَحْدَفْتَهُمَا فَقُلْتَ : حُبْنِطُ وَعَفَيْرُنُ . وَكَذَلِكَ كِنْتَاؤُ^(٥) وَحِنْطَاؤُ^(٦) [وَسِنْدَاؤُ وَقِنْدَاؤُ]^(٧) إِنْ شِئْتَ عَوَّضْتَ مِنَ الْمَحْدُوفِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُعَوِّضْ .

(١) قَرَقَرَى : اسْمُ مَوْضِعٍ .

(٢) بَنُو جَحْجَجَى : قَبِيلَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ .

(٣) حَوْلَايَا وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : حَوْلِي لِأَنَّكَ تَحْدِفُ الْأَلْفَ الْآخِرَةَ إِذَا كَانَتْ أَلْفُ تَائِيْثٍ مَقْصُورَةٍ فَيَبْقَى حَوْلَايَا عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَالرَّابِعُ مِنْهَا أَلْفٌ فَلَا تَسْقُطُ بَلْ تَقْلُبُ يَاءً لِانْكَسَارِ اللَّامِ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ وَتَدْغَمُ فِيهَا بَعْدَهَا فَيَصِيرُ حَوْلِي . انْظُرْ شَرْحَ الْمَقْصَلِ ، ١٢٩ / ٥ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٥) كِنْتَاؤُ : هُوَ الْوَاوُفَرُ اللَّحِيَّةُ . الْمُنْصَفُ ، ٢٦ / ٣ ، وَاللِّسَانُ ، (كِتَابُ) .

(٦) الْحِنْطَاؤُ وَالْخِنْطَاؤُ : الْعِظَمُ الْبَطْنُ . اللِّسَانُ (حِطَاءٌ) .

فأما الممدودة فلا تُحذف ممّا كانت فيه من^(٨) التحقير وذلك قولك في صَحراءَ وحَمراءَ :
صَحِيرَاءَ وحُمِيرَاءَ وكذلك [في]^(٩) قَرَمَلَاءَ وخُنْفَسَاءَ تقول : قُرَيْمِلَاءَ وخُنْفِسَاءَ . وتقول في تحقير
قُوبَاءَ وعُرَوَاءَ : قُؤِيْبَاءَ وعُرَبَاءَ . فأما من قال : قُوبَاءَ فإنه يقول : قُؤِيْبِي ولا يقول : قُؤِيْبَاءَ . وتقول
في تحقير جُلُولَاءَ وبرُوكَاءَ : بُرِيْكَاءَ^(١٠) وجُلَيْلَاءَ ، فتُحذف الواو ولا تعوّض منها كما تقول في تحقير
ثلاثين : (ثَلَاثُون) ^(١١) وثَلَاثُون^(١٢) هذا قول جميع العرب .

(٨) في هـ : في .

(٩) زيادة من ع .

(١٠) في المقتضب ، ٢ / ٢٦٢ : واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بروكاء وبراكاء وخراسان : بريكاء وخريسان ، فيحذف ألف خراسان الأولى ، وواو بروكاء ، كما يحذف ألف مبارك .

باب تحقير ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين

ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين فإنهما يثبتان في التحقير على ما كانا^(١) في بناء التكبير إلا أن يكون الاسم الذي فيه الألف والنون كُسِرَ على مثال مفاعيل فتظهر النون في آخره ولا^(٢) تبدل منه الياء تقول في غَضْبَانٍ وَعُطْشَانٍ : غُضِيْبَانٌ وَعُطِيشَانٌ ، كما تقول في حَمْرَاءَ : حُمَيْرَاءَ ، لأن هذه النون عندهم بدل من ألف التانيث كما كانت الهمزة في حَمْرَاءَ بدلاً منها فكما ثبتت الهمزة في حَمْرَاءَ كذلك ثبتت هذه النون في غَضْبَانٍ ونحوه . وتقول في سَعْدَانٍ : سُعَيْدَانٌ ، وفي مَرْجَانٍ : مُرَيْجَانٌ ، سميت بذلك شيئاً أو لم تنقله من اسم الجنس إلى مسمى به إلا أنك إذا سميت به شيئاً لم تصرفه . وتقول في زَعْفَرَانٍ وَعُقْرَبَانٍ : زُعَيْفِرَانٌ وَعُقَيْرَبَانٌ كما فعلت ذلك بِسَعْدَانٍ وتقول في سِرْحَانٍ وَخَوْمَانٍ وَسَلْطَانٍ : سُرَيْحَيْنٍ وَخَوْمَيْنٍ وَسَلْطَطَيْنٍ لأنك تقول : سَرَاحَيْنٍ وَخَوَامَيْنٍ وَسَلَاطَطَيْنٍ . وتقول في ظَرَبَانٍ : ظَرَبَانٍ لأنهم قالوا : ظَرَابِي . وأنشد أبو زيد^(٣) :

لو كُنْتُ فِي نَارٍ جَحِيمٍ لَأَصْبَحْتُ ظَرَابِي مِنْ حِمَانٍ عَنِي تُشِيرُهَا

وتقول في وَرْشَانٍ : وَرْشَيْنٍ لأنهم قالوا : وَرَاشَيْنٍ . وقد جاء في شِعْرِ أنشدته بعض البغداديين قال^(٤) :

خَفْتُ الْحَبَارِيَّاتِ وَالْكَرَاوِسْنَ

يعني صقراً فتقول على هذا في تحقيره : كُرَيْيْنٍ ولا تُبَيِّنُ الواو . قال^(٥) وإذا جاء شيء على مثال سِرْحَانٍ ولم تسمع تحقيره حقته تحقير سَكْرَانٍ .

(١) في ع : كانتا .

(٢) في هـ : ولم .

(٣) البيت في شرح شواهد الإيضاح ، ق ٩٤ ، والحيوان ، ١ / ٢٤٩ ، منسوب إلى الفرزدق . وورد في النوادر ، ٢١١ ، واللسان ، (ظرب) ، غير منسوب إلى قائل .

الشاهد فيه قوله : ظرابي تكسير ظربان ولهذا صح أن يحقر على ظربان .

(٤) البيت لرجل من عبد شمس - يصف صقراً - هو دلم العشمي وكنيته أبو زغب . انظر اللسان ، (كرا) ، وشرح شواهد الإيضاح ، ق ٩٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٥ ، والمنصف ، ٣ / ٧٢ ، والمخصص ، ٨ / ١٥٦ ، ١٤ / ١١٥ .

الشاهد فيه قوله : الكراوين جمع كروان فعلى هذا يحقر كرين وأصله كروين أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ولم يجز أن يقال

باب ما يجتمع فيه زيادتان من بنات الثلاثة فتحذف إحداهما بعينها دون الأخرى

تقول في تحقير مُغْتَلِمٍ ومُطَلِّقٍ : مُغْيَلِمٌ ومُطْلِقٌ تحذف التاء والنون وتُقَرُّ الميم فلا تحذفها كما لو كسرتهما لقلت مَغَالِمٌ ومَطَالِقٌ^(١) . وكذلك مُذَكِّرٌ ومُزْدَانٌ ومُضْطَرِبٌ : مُذْيَكِرٌ تردُّ الدال التي كانت في الذَّكْرِ لأنَّك إنما كنت أبدلت للإدغام في الدال المبدلة من تاء مُفْتَعِلٍ فلما حذفتها كما حذفت التاء من مُغْتَلِمٍ رددت الدال . وفي مُضْطَرِبٍ : مُضْيَرِبٌ وفي مُزْدَانٍ : مُزْيِنٌ^(٢) . ولك أن تعوِّضَ في^(٣) ذلك كله فتقول : مُغْيَلِمٌ ومُطْلِقٌ وكذلك الحروف الأخرى . وتقول في مُحَمَّرٍ : مُحْيِمِرٌ فتحذف إحدى الرأئيين ومُحْيِمِرٌ إن عَوَّضْتَ . وكذلك [في]^(٤) مُقْعَسِسٍ : مُقْيَعِسٌ ومُقْيَعِسٌ إن عَوَّضْتَ . ولا تقول^(٥) : قُعْيَسِسٌ لأن الميم لمعنى الفاعل^(٦) . وفي أَلْدَدٍ وهو الشديد الخصومة : أَلْيَدٌ تحذف النون وتُدْعِمُ [الدال]^(٧) ولا تَصْرِفُ كما لا تَصْرِفُ أُصَيِّمٌ وتجمع بين الساكنين لأنَّ الأوَّلَ منهما حَرْفٌ مدٌّ . وكذلك تقول في مُدَقٌّ : مُدْيِقٌ . وفي دَابَّةٍ : دُوبَّةٌ . وإذا حَقَّرْتَ أَحْمَرَاراً حذفت همزة الوصل لأنَّ أوَّلَ الكلمة^(٨) يلزِمُ تحريكه^(٩) بالضم للتحقير فتسْقُطُ الهمزة لزوال السكون الذي كانت الهمزة اجْتَلَبَتْ له فكانتْ قلت : حِمْرَاراً فتقع الألف رابعة فتقول : حُمَيْرِرٌ كما تقول :

(١) انظر شرح المفصل ، ١٣٠ / ٥ .

(٢) انظر الكتاب ، ١١١ / ٢ .

(٣) في ع : من .

(٤) زيادة من ع .

(٥) في هـ : ولا نقل .

(٦) في المقتضب ، ٢٥٣ / ٢ : وكان سيويه يقول في تصغير (مقعنسس) : مقعيس ومقعييس وليس القياس عندي ما قال ، لأن السين في

مقعنسس ملحقة ، والملحق كالأصلي ، والميم غير ملحقة ، فالقياس قعيس وقعييس ، حتى يكون مثل حريميم وحريميم . وانظر

الخصائص ، ٤٧٨ / ٢ .

(٧) زيادة من هـ .

دُنَيْنِيرُ لَأَنَّ حَرْفَ اللَّيْنِ إِذَا كَانَ رَابِعاً فِي التَّحْقِيرِ ثَبَتَ الْبَدَلُ مِنْهُ فَلَمْ يَسْقُطْ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شِعْرٍ أَوْ يَكُونُ بَعْدَهَا يَاءٌ كَقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ أُثْفِيَّةٍ : أَثَافٍ قَالَ^(١٠) :

وَالْبَكَرَاتِ الْفُسْجِ الْعَطَامِسَا

وَكَانَ حَقُّهُ الْعَطَامِيسَ لِأَنَّهُ جَمْعُ عَيْطُمُوسٍ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْهُ فَبَقِيَ عَطْمُوسُ فَصَارَتْ الْوَاوُ رَابِعَةً مِثْلَ كُرْدُوسٍ فَلَزِمَ لِذَلِكَ أَنْ تَثْبِتَ الْيَاءُ بَدَلاً مِنْهَا فِي التَّكْسِيرِ كَمَا ثَبَتَ فِي التَّحْقِيرِ لِأَنَّ التَّحْقِيرَ وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ التَّكْسِيرِ وَهُوَ الَّذِي عَلَى زِنَةِ مَفَاعِيلَ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ إِذَا أُتِمَّتْ فَقُلْتُ : أَحْمِيرَارٌ حُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَبَقِيَ حَمِيرَارٌ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الثَّالِثَةُ كَمَا حُذِفَتِ الثَّانِيَةُ فِي عَيْطُمُوسٍ وَلَمْ تَحُذَفِ الْوَاوُ لِأَنَّكَ لَوْ حُذِفَتْهَا لاحتجَّتْ أَيْضاً إِلَى أَنْ تَحُذِفَ الْيَاءُ فَإِنَّمَا تَحُذَفُ مِنَ الزِّيَادَتَيْنِ مَا إِذَا حُذِفَتْهَا اسْتَعْنِيَتْ بِحَذْفِهَا عَنْ حَذْفِ الْآخَرِ وَالزِّيَادَةُ إِذَا حُذِفَتْ فَلَمْ تَكُنْ رَابِعَةً فَإِنْ شَتَّ عَوَّضَتْ وَإِنْ شَتَّ لَمْ تَعَوَّضْ .

(١٠) هذا الشطر لغيلان بن حريث وقيل للذي الرمة . انظر الكتاب ، ١١٩ / ٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٥ ، والمختضب ، ٣٠٠ / ١ ، والخصائص ، ٦٢ / ٢ ، والهمع ، ١٥٧ / ٢ ، والدرر اللوامع ، ٢١٨ / ٢ ، والخصص ، ٤٧ / ٤ ، ٦١ / ٧ ،

بابُ الزِيَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ حَذَفَتْ أُيَّهُمَا شَتَّ

وذلك نحو قَلَسُوْة تقول : قُلَيْسَةُ فتَحذفُ الواوَ وتُبقي النونَ . وإن شَتَّ حَذَفَتْ النونَ فقلت : قُلَيْسِيَّةً ، وكذلك التَّكْسِيرُ قَلَانِسُ وَقَلَّاسٍ ولك أن تعوِّضَ في ضَرَرَتِي التَّكْسِيرَ وَضَرَرَتِي التَّحْقِيرَ . وكذلك قِنْدَاوُ ، تَحذفُ إن شَتَّ الواوَ وإن شَتَّ حَذَفَتْ النونَ . وكذلك ثَمَانِيَّةٌ تقول : ثُمْنِيَّةٌ إذا حَذَفَتْ الألفَ وهو أَحسنُ . وإن حَذَفَتْ الياءَ : ثُمْنِيَّةٌ .

فأما قَبَائِلُ اسمُ شيءٍ فإن حَذَفَتْ الألفَ قلتَ : قُبَيْلٌ^(١) . وإن حَذَفَتْ الهمزةَ وبقيت الألفُ قلتَ : قُبَيْلٌ . وتقول في حُبَارَى : حُبَيْرَى وإن شَتَّ حُبَيْرٌ ، فتَحذفُ أَلْفَ التَّانِيثِ وتُبقي التَّانِيثَ . ومنهم من يقول : حُبَيْرَةٌ . وإذا حَقَرْتَ تَجَفَّافاً أو إِصْلِيَّاتاً^(٢) لم تَحذفْ من زِيَادَتِيهِمَا شيئاً لأنَّ الاسمَ ليس يخرج بتقريرهما عن مِثَالِ التَّحْقِيرِ كما كان يخرج عن مثاله في مُغْتَلِمٍ وفي قَلَسُوْة لو لم تَحذفْ إحداهما .

(١) في تصغير قبائل علماً اختار سيبويه والخليل حذف الألف لضعفها ، واختار يونس حذف الهمزة لقربها من الطرف . انظر الكتاب ، ٢ /

١ باب تحقير بنات الأربعة

وذلك نحو جَعْفَرٍ وَسَلَهَبٍ وَتُرْتَنٍ وَخِمَخِمٍ وَدِرْهِمٍ وَجَبَجِرٍ تقول : دُرَيْهَمٌ وَجُعْفَيْرٌ وَحُبَيْجِرٌ . وإذا كَسَرْتَ [قلت] ^(١) : جَعَاْفِرٌ وَدَرَاهِمٌ وَبَرَاثِنٌ . فإن لحقتها زيادةٌ فخرجت بإثباتها عن مثال التحقير حذفها وإن لم يخرج بتقريرها في الاسم البناء عن مثال التحقير لم تحذف . فمما تحذفه قولهم في تحقير عَنْكَبُوتٍ : عُنَيْكَبٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ : سُلْخَفِيَّةٌ وَقَمَحْدُوَّةٌ ^(٢) تقول : سُلَيْخَفَةٌ وَقُمَيْحِدَةٌ ، وإن شئت عَوَّضْتَ . والتحقيرُ في فَوَاعِلٍ مِثْلُ التَّكْسِيرِ فَقُمَيْحِدَةٌ مِثْلُ قَمَاحِدٍ وَعُنَيْكَبٌ مِثْلُ عَنَّاكِبٍ . وتقول في كَنْهَوْرٍ ^(٣) : كُنْهَيْرٌ ، فلا تحذف لأن الاسم بتقرير هذه الزيادة التي هي الواو لا يخرج عن مثال التحقير كما لا يخرج بإثبات الواو والياء والألف في قِرْطَاسٍ وَكُرْدُوسٍ وَقُنْدِيلٍ عن مثاله . وإذا حَقَرْتَ آخِرَ نَجَاماً حَذَفْتَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ كما حَذَفْتَهَا فِي أَحْمِرَارٍ وحذفت النون الثالثة فقلت : حُرَيْجِيمٌ لأن التحقير كأنه لِحَقِّ حِرْجَاماً . وتقول في تحقير بَرْدَرَايَا ^(٤) : بُرَيْدِرٌ وإن شئت عَوَّضْتَ وليس العِوَضُ بِلَازِمٍ لأن الزيادة المحذوفة ليست رابعة .

(١) زيادة من ع .

(٢) القمحدوة : الهنة الناشئة فوق القفا وهي بين الذؤابة والقفا .

(٣) الكنهور : السحاب المتراكم .

باب تحقير الجمع

أبنية الجمع على ضربين : بناء للكثير وبناء للقليل . فالأبنية الموضوعة^(١) للكثرة لا تحقّر على ألفاظها لتدافع ذلك فإنما يحقّر منها ما يبنى^(٢) لأدنى العدد وذلك : أفعل وأفعل وأفعل وأفعل . فتحقير أكلب : أكلب ، وأبيات : أبيات ، وأقبرة : أقبرة وصبيّة : صبيّة وولدة : ولدة . فأما الجمع الكثير إذا أريد تحقيره فإن كان له بناء أدنى العدد فإن شاء حقّر أدنى العدد وإن شاء حقّر الواحد وألحق الألف والتاء تقول في تحقير دُرّ : أدنّ دُرّ فترده إلى أدور . وإن شئت : دُورات . فإن لم يكن للجمع^(٣) أدنى العدد ردّ إلى الواحد لا غير وألحق الألف والتاء وذلك قولك في دراهم ومطابخ : دُرّهمات ومطابخات وكذلك قناديل : قنيدلات . فأما الجمع التي على ألفاظ الأحاد ولم يكسر عليها شيء فتحقيرها تحقير الأحاد تقول في تحقير قوم : قوئم ونقّر ونهط : رهيط ونقيّر وكذلك إبل وغنم : غنّمة وأبيلة . فإن حقّرت السنين قلّت في قول من قال^(٤) :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَلِنْ سِنِينَهُ لَعِنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَتَنَا مُرْدًا

(١) في هـ : الموضوعة .

(٢) في هـ : يبنى .

(٣) في هـ : للجميع .

(٤) البيت للصمة بن عبد الله بن الطفيل . انظر المعين ، ١ / ١٦٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ، ١ / ٥٨ ، ومختصر شرح الشواهد ، ١ / ١٩ ، وأما ابن الشجري ، ٢ / ٥٣ ، وشرح المفصل ، ٥ / ١١ ، والأصموني ، ١ / ٤٩ ، وشرح شواهد

سُنَيْنٌ وَسُنَيْنَيْنِ إِلَّا فِيمَنْ جَعَلَ النُّونَ بَدَلًا وَعَلَى قَوْلٍ مِنْ فَتْحِ النُّونِ : سُنَيَاتٌ لَا غَيْرُ . فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ شَيْئًا فِيمَنْ فَتَحَ النُّونَ رَدَدْتَ كَمَا رَدَدْتَ مَعَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ^(٥) . فَإِنْ حَقَرْتَ خَطَايَا وَمَطَايَا اسْمَ رَجُلٍ قُلْتَ فِي تَحْقِيرِ مَطَايَا : مُطَيَّ بِيَاءَيْنِ . وَفِي خَطَايَا : خُطَيٌّ بِالْهَمْزِ .

(٥) في حاشية هـ : كلام أبي علي ها هنا مطلق غير مفصل يفهم من ظاهره أنك في تحقير سنين في البيت غير بين التعويض وتركه وليس الأمر كذلك إنما يريد أنك تقول في تحقيره في قول سيبويه : سنين فلا ترد المحذوف . وتقول في قول يونس : سنين فترد اللام المحذوفة . قال أبو علي من قال سنين فإن حقرته وهو اسم مذكر قلت : سنين في قول سيبويه ووزنه فعَيْن فلم يرد اللام . وعلى قياس قول يونس : سنين ، ترد اللام ، وإن كان التحقير يستقل بغير ردها ، وهكذا تحقره اسم امرأة أيضاً إلا أنه لا يصرف ولا يلحق هاء لأنه مثل عنيق ونحوه مما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف .
وقوله : وعلى قول من فتح النون يعني وجعل الإعراب في الحرف الذي قبلها وهو الواو في الرفع والياء في الجر والنصب : سنيت ، أي ترده إلى سنة ثم تصغر برد لامها وهي الواو على قول من قال : سانيت مساناة وفي الجمع سنوات ثم تجمعها بالالف والتاء على ما يجب في المؤنث . ومن قال : سانيت مساناة قال في التحقير : سنيهات .
وقوله : لا غير أي أنه لا يرد إليها اللام في هذا الموضع بخلاف ما تقدم من جواز ردها على قول يونس وترك ردها على قول سيبويه

باب تحقيق الترخيم

هذا الباب ينظر فيه إلى الزيادات الثابتة في الاسم المحقّر فتُحذف ثلاثياً كان الاسم أو رباعياً .
فالثلاثي نحو حَارِثٍ وَجَابِرٍ وَثَابِتٍ وَأَسْوَدَ وَأَزْهَرَ . تقول في حَارِثٍ حُرَيْثٌ ، وَجَابِرٍ : جُبَيْرٌ وَأَسْوَدَ :
سُوَيْدٌ ، وَأَزْهَرَ : زُهَيْرٌ . قال الأعشى^(١) :

أُبْلِغَ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَالِكَةً أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْكِلُ

(أي تفسد وتسعى بالنميمة)^(٢) . وتقول في غَلَابٍ : غُلَيْبَةٌ فَتُلْحِقُ النَّاءَ كما تلحق ما كان على ثلاثة
أحرفٍ . ولو حَقَرْتَ نَصَفًا من قولهم : امرأة نَصَفٌ ، قلت : نَصِيفٌ فلم تلحق الناء^(٣) وكذلك
لو حقرت ضامراً ورخمت لقلت : ضَمِيرٌ ولم تُلْحِقِ النَّاءَ^(٤) .

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس . انظر ديوانه ، ٦١ ، والخصائص ، ٢ / ٢٨٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٦ .

الشاهد فيه قوله : أبا ثبيت تصغير ثابت . مرخا . وأبو ثابت هو يزيد بن مسهر الشيباني .

(٢) ساقطة من هـ .

باب تحقير الأسماء المبهمة

وذلك قولهم ذَا للمذكَرِ وَتَا للمؤنَّثِ [وَذِي] ^(١) وَذِهْ . وتلحقهما هاءُ التنبيه فتقول : هَذَا وَهَاتِي وتلحقهما الكاف للمخاطبة فتقول ^(٢) : هَذَاكَ وَهَاتِيكَ . قال ^(٣) :

قد احتملت مَيَّ فهَاتِيكَ دَارُهَا بِهَا السُّحْمُ تَرْدِي والحمام المطوَّقُ
وقالوا للمؤنَّثِ تَا والتثنية تَانِ . قال عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانَ ^(٤) :

وَلَيْسَ لِعَيْشِينَا هَذَا مَهَاهُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ

فإذا حُقِرَ شيءٌ من هذه الأسماءِ لم تَضُمَّ أوائلُها كما تَضُمُّ أوائلُ سائرِ الأسماءِ ولكن تَتَرَكُ على حركتها وتَلْحَقُ أوآخرها الألفُ وذلك قولك في ذَا : ذَيَا وفي تَا : تَيَا وفي أَلَا : أَلَيَا فالضمة هي التي كانت في ^(٥) المكبَّرِ وليست للتحقيرِ . ومن مَذَّ أولاءٍ ^(٦) قال : أولَيَاءٍ فَأَلْحَقَ الألفَ قبل الآخرِ لَتَبْقَى الهمزةُ على كسرتها والياءُ في ذَيَا محذوفةٌ .

وقد أَجْرُوا الذي والتي مُجَرَّى المبهمةِ لمساواتها لها في الإبهامِ وأنها لا تَخْصُ واحدًا بعينه كما أَنَّ المبهمةَ كذلك وذلك قولهم في تحقيرِ الذي : اللَّذَيَا ، وفي تحقيرِ التي : اللَّتَيَا قال ولم يُحَقِّرُوا اللاتي استَغْنَوْا بتحقيرِ جَمْعِ الواحدةِ عن تحقيرِها وذلك قولهم : اللَّتَيَاتِ .

(١) زيادة من ع .

(٢) في هـ : فيقال .

(٣) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه ، ٤٧٨ ، والجمع ، ١ / ٧٦ ، والدرر اللوامع ، ١ / ٥٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٦ .

الشاهد فيه قوله : هَاتِيكَ بمعنى هذه . الهاء للتنبيه وتي اسم المشار إليه والكاف حرف خطاب .

(٤) البيت لعمران بن حطان . انظر الكتاب ، ٢ / ١٣٩ ، والمقتضب ، ٢ / ٢٨٨ ، ٤ / ٢٧٧ ، والكامل ، ٣ / ٨٤٣ ، وشرح المفصل ، ٣ / ١٣٦ ، ومعنى اللبيب ، ٢ / ٦٩٥ ، وجمع الأمثال ، ٢ / ١٣٢ ، واللسان ، (مهـ) .

استشهد به على لحاق هاء التنبيه الاسم المبهم المؤنث الذي هو تَا .

(٥) في ع : على .

بَابُ الْمَصَادِرِ وَالْأَفْعَالِ الْمَشْتَقَّةِ مِنْهَا وَأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ الْجَارِيَةِ عَلَيْهَا وَأَسْمَاءِ الْأُمْكِنَةِ وَالْأَزْمَنِ الْمَأْخُودَةِ مِنْ أَلْفَظِهَا

اعلم أنَّ أمثلة الأفعال مُشتَقَّةً من المصادر كما أنَّ أسماءَ الفاعلين والمفعولين مُشتَقَّةٌ منها . ولو كانت المصادر مُشتَقَّةً من الأفعال لجرت على سننٍ في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماءُ الفاعلين والمفعولين فلمَّا اختلفت المصادرُ اختلفت سائرُ أسماءِ الأجناسِ دَلَّ ذلك على أنَّ الأفعالَ مُشتَقَّةٌ منها وأنَّها غيرُ مُشتَقَّةٍ من الأفعالِ . وأيضاً فلو كانت المصادرُ مُشتَقَّةً من الأفعال لدلَّت على ما في الأفعال من الحدث والزمن ، وعلى معنى ثالث كما دلَّت أسماءُ الفاعلين والمفعولين على الحدث وذاتِ الفاعلِ والمفعولِ به وكذلك سائرُ المشتقاتِ فلمَّا لم تكن المصادرُ كذلك عُلِمَ أنَّها ليست مُشتَقَّةً من الأفعال . فأمَّا اعتلالُها باعتلالِ الأفعالِ فلا يدلُّ على أنَّها مُشتَقَّةٌ منها كما أنَّ اعتلالَ بعضِ أمثلةِ الفعلِ لبعضٍ لا يدلُّ على أنَّ بعضَ الأفعالِ مُشتَقٌّ من بعضٍ .

بابُ أبنيةِ الأفعالِ الثلاثيةِ ومصادرِها

الأفعالُ الثلاثيةُ غيرُ ذواتِ الزوائدِ على ضربين : متعديةً ، وغيرُ متعديةً .
 فأبنيةُ المتعديةِ على ثلاثةِ أَضْرَبٍ : فَعَلَ يَفْعِلُ . وَفَعَلَ يَفْعُلُ . وَفَعَلَ يَفْعَلُ .
 فأما فَعَلَ يَفْعَلُ ، فلا يجيءُ في الأمرِ العامِّ حتَّى يكونَ فيه حرفٌ من حروفِ الحلق . واسمُ
 الفاعلِ الجاري على الفِعْلِ المبني للفاعلِ من هذه الأفعالِ فاعِلٌ نحو : ضَارِبٍ وَقَاتِلٍ . والاسمُ
 المبني على يُفْعَلُ مَفْعُولٌ مِثْلُ مَضْرُوبٍ وَمَقْتُولٍ .
 فمصادرُ فَعَلَ يَفْعِلُ المتعدِّي على ضُرُوبٍ : منها فَعَلَ نحو : ضَرَبَ . وَفَعَلَ نحو : ضَرَبَهَا
 الفحلُ ضَرَاباً . ومنها فَعِلَ [نحو^(١)] : كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِباً وقد قالوا : الكِذَابُ قال^(٢) :

فَصَدَقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا وَالْمَرْءُ يَتَّقَعُهُ كِذَابُهُ

فأما الكِذَابُ بالتشديد فمصدرُ كَذَبَ . وَفَعَلَ سَرَقَ . وقالوا في مصدرِ يَسْرِقُ أيضاً : سَرَقَهُ .
 وَفَعَلَهُ عَلَبَ يَغْلِبُ غَلْبَةً وقالوا غَلَباً وَغُلْبَةً حكاه أبو زيد . قال^(٣) :

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلماً وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً

وَفَعَلَهُ : حَمَيْتُ الْمَرِيضَ حِمِيَّةً . وَفَعَالَهُ [نحو^(٤)] : حَمَيْتُ الْمَكَانَ حِمَايَةً . وَفَعَلَانُ حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ
 حِرْماناً . وَفَعَلَانُ : غَفَرَهُ يَغْفِرُهُ غُفْراً . وقالوا : لَوَيْتُهُ لَيَّاناً وقد حكي كسر اللام في اللَيَّانِ .

(١) زيادة من ع .

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس . انظر الكامل ، ٥٦٤ / ٢ ، وشرح المفصل ، ٤٤ / ٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ق ٩٦ .
 وسقط من قصيدته التي في ديوانه ، ص ٢٨٥ .

الشاهد فيه قوله : كذابه ، وهو مصدر كذب يكذب كذباً وكذاباً .

(٣) البيت للراعي عبيد بن حصين التميمي . ويرى في ديوانه ، ١٤٢ :

مأً ويكتب للأمير أفِيلاً

أخذوا الكرام من العشار ظلامه

وانظر أمالي ابن الشجري ، ٦١ / ٢ ، وشرح المفصل ، ٤٤ / ٦ ، والمغني ، ٣٥٥ / ١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ،

وأما ما كان على فَعَلٍ يَفْعُلُ فقد جاء مصدره على فَعَلٍ نحو القَتْلِ وعلى فَعَلٍ نحو: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلْبًا. وقد يكون الحَلَبُ المحْلُوبُ. وعلى فَعَلٍ نحو خَنَقَهُ خَنْقًا وعلى فَعَلٍ نحو كَفَرَ كُفْرًا وقالوا كُفْرَانًا. قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُكْفِرُوا لِسَعِيهِ﴾^(٥) وقالوا: شَكَرَ شُكْرًا وشُكْرًا وشُكْرَانًا. وفَعْلَةٌ نَشْدَةٌ. وفَعَالٌ كَتَبَ كِتَابًا. وفَعْلٌ (قالوا)^(٦): حَجَّ يَحُجُّ حَجًّا والحِجُّ اسم الحاج عن أبي زيد قال^(٧):

وكان عافية السُّورِ عليهم حجٌّ بأسفل ذي المجازِ نُزُولِ

وأما ما كان على فَعِلٍ يَفْعُلُ فَفَعْلٌ فيه نحو: حَمَدَهُ حَمْدًا، وفَعْلٌ نحو: عَمِلَ عَمَلًا، وفَعْلٌ نحو: شَرِبَ شَرْبًا. فأما الشَّرْبُ فهو المشروب كما أن الطَّحْنَ الدقيق. والشَّرْبُ جمعُ شاربٍ. وفَعْلَةٌ نحو: رَحِمَهُ رَحْمَةً وقالوا رَحْمَةً. وفَعَالٌ نحو: سَفِدَها سِفَادًا وفَعَالٌ نحو: سَمِعَهُ سَمَاعًا. وفِعْلَانٌ نحو: غَشِيَهُ غَشِيَانًا. وفي حروفِ الحلق فَعَالٌ نحو: سَأَلَهُ^(٨) سؤالًا، وفَعَالَةٌ نحو: نَصَحَ نَصَاحَةً. والأصل في جميع هذه المصادر فَعْلٌ لأن المرة الواحدة فَعْلَةٌ. وحكى أبو زيد: اللهم أعْطِنَا سَأَلَاتِنَا^(٩)، فهذا على سأل سَأَلَةً، فهذه أمثلة المتعدية.

وأما ما لا يتعدى من هذه [الأفعال]^(١٠) الثلاثية فعلى أبنية المتعدي، والاسم الجاري عليه فاعِلٌ ولا يُبْنَى منها مَفْعُولٌ كما لا يُبْنَى منها^(١١) يَفْعُلُ. فما كان منه على فَعَلٍ يَفْعُلُ فقد جاء [في]^(١٢) مصدره المَفْعُولُ وهو الكثير وذلك نحو الجلوس في جَلَسَ جُلُوسًا، ومَضَى مَضِيًّا، وفَعِلٌ نحو حَلَفٍ، وفَعْلٌ نحو: عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا.

وأما فَعَلٌ يَفْعُلُ فمصدره فَعُولٌ نحو القعود ومنه^(١٣) الدُّخُولُ والوُلُوجُ والغُورُ. فأما قولهم: دخلتُه فعلى دخلتُ فيه وكذلك ولجته وهما غير متعدَّين كما أن خرجتُ كذلك. وفَعَالٌ نحو: ثَبَتَ يَثْبُتُ ثَبَاتًا. وفَعْلٌ نحو: سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا. وفَعْلٌ نحو المَكْتُ. وفَعْلٌ نحو فسق.

(٥) الأنبياء، ٩٤ / ٢١.

(٦) ساقطة من هـ.

(٧) البيت لجريز انظر ديوانه، ١٠٤ / ١، وشرح المفصل، ٤٦ / ٦، والمخصص، ٩١ / ١٣، واللسان، (حجج).
استشهد به على أن الحج اسم للحاج. وذو المجاز سوق كانت للجاهلية قديمًا وكانت خمس أسواق: ذو المجاز وعكاظ ومنى ومجنة وعرفة.

(٨) في هـ: سأل.

(٩) انظر نوادر أبي زيد، ٢١٨.

وَأَمَّا فَعِلَ يَقْعُلُ (فَعَلًا) " فجاء مصدره على فَعْلٍ نحو: حَرِدَ يَحْرُدُ حَرْدًا وهو حَارِدٌ .
 وقالوا: حَمَيْتِ الشَّمْسُ حَمِيًّا . وَفَعِلَ نحو الضَّحِكِ . وَفَعْلٌ نحو: شَبَعَ شَبْعًا . فَأَمَّا الشَّبْعُ فاسم
 لما يُشْبَعُ وليس بالمصدر .

وَأَمَّا مَا كَانَ لَا يَتَعَدَى مَخْتَصًّا بِنَاءٍ لَا يَشْرِكُهُ فِيهِ الْمُتَعَدِّي فَنَحْوُ: فَعِلَ يَقْعُلُ كظُرْفَ يَظْرُفُ
 ومصدره على نحو ما مضى من المتعدي نحو: ظُرْفَ يَظْرُفُ ظَرْفًا ، وَشُرْفَ يَشْرُفُ شَرْفًا . وَنَبَّهَ
 نَبَاهَةً . وقالوا: بَطَوُ يَبْطُو بَطَاءً ، وَغَلَطَ يَغْلُظُ غِلَظًا . وقالوا: بَطًا . وَنَظِيرُ الْبَطَاءِ مِمَّا تَقَدَّمَ
 الشَّبْعُ . فهذه أبنية الثلاثية المتعدية وغير المتعدية التي لا زيادة فيها .

باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرِها

زوائد الأفعال الثلاثية على ضربين : زيادة على وزن الأربعة تلحقُ بها بينات الأربعة . وزيادة على وزن الأربعة لا تلحقُ بها . فما ألحقَ [بها]^(١) منها ما كان مصدره كمصدرِ بنات الأربعة وذلك نحو : شَمَلْتُ وَجَلَبْتُ والمصدر شَمَلَّةٌ وَجَلَبَّةٌ . ومثل ذلك ما^(٢) لحقته الواو والياء ثانية : فَيَعَلْتُ نحو : يَبْطِرْتُ بَيْطَرَةً وَشَيْطَنُ شَيْطَنَةً وَهَيْئَمَ هَيْئَمَةً . والواو نحو : حَوَقَلَ حَوَقْلَةً وَصَوَمَعَ صَوَمَعَةً وَهَرَوَلَ هَرَوَلَةً وَجَهَوَرَ [في كلامه]^(٣) جَهَوَرَةً . وسَلَقَيْتُهُ سَلَقَاءً ، وَقَلَسَيْتُهُ قَلَسَاءً ، فهذه مُلَحَقَةٌ بينات الأربعة ومصادرُها كمصادرِها وكذلك مضارعُها تقول : جَلَبَبْتُ يُجَلَبِبُ جَلَبَبَةً وَحَوَقَلَ يُحَوَقِلُ حَوَقْلَةً كما تقول : دَخَرَجَ يُدَخِّرُ دَخَرَجَةً . وتقول : جَلَبَبْتُ فَتَجَلَبَّبَ ، كما تقول : دَخَرَجْتُ فَتَدَخَّرَجَ . وأما ما كان على وزن الأربعة وليس مُلَحَقاً (به)^(٤) فثلاثة أبنية وذلك : أَفَعَلَ وَفَعَلَ وَفَاعَلَ تقول : أَكْرَمْتُهُ وَأَفْطَرْتُ يُكْرِمُ وَيُفْطِرُ والأصل : يُؤَكْرِمُ مِثْلُ يُدَخِّرُ ، فحذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين إذا قال المتكلم : أَنَا أَفَعَلَ وَأَتَبَعَ سائر حروف المضارعة الهمزة . وربما جاء في الشعر على الأصل كقوله^(٥) :

وصالياتٍ كَمَا يُؤْتَفِقِينَ

(١) زيادة من هـ .

(٢) في هـ : ميا .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) ساقطة من هـ ، ع .

(٥) البيت لخطام المجاشعي . الكتاب ، ١٣ / ١ ، ٢٠٣ ، ٣٣١ / ٢ ، والمنصف ، ٨٢ / ٣ ، والخزانة ، ٣٦٧ / ١ ، وشرح الشافعية ،

٥٩ / ٤ ، واللسان ، (أنف ، ثفا) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق / ١٩٧ .

الشاهد فيه قوله : يؤتقين ، أخرجه على أصله على رأي من جعلها من أفتيت وكان الوجه فيه يُتَفَقِنُ مِثْلُ يُكْرِمُنُ وإنما جاء على

الأصل ضرورة كما قال الآخر :

فإنه أهل لأن يؤكرما

انظر المختضب ، ٩٨ / ٢ ، والمنصف ، ٣٧ / ١ ، والخزانة ، ٣٦٨ / ١ .

فيمن جعله من أَثْفَيْتُ . وأما فَعَلَ فنحو . فَتَحَ والمضارعُ يُفْتَحُ . وفَاعَلَ نَحَوُ : قَاتَلَ والمضارعُ يُقَاتِلُ وضَارَبَ والمضارعُ يُضَارِبُ . فأما المصادرُ فَمِنْ أَفْعَلَ على إِفْعَالٍ نَحَوُ : إِكْرَامٍ وإِفْطَارٍ . وَمِنْ فَعَّلَ على تَفْعِيلٍ نَحَوُ : التَّفْتِيحِ والتَّفْجِيرِ [والتَّفْخِيمِ] ^(٦) . وَمِنْ قَاتَلَ السُّمَاتِلَةُ والقِتَالُ والقِتَالُ . والإِكْرَامُ في مصدر أَكْرَمَ والقِتَالُ في مصدر قَاتَلَ والكِذَابُ في مصدر كَذَبَ على زنة الزُّلْزَالِ . وليس التَّفْتِيلُ والتَّقْيِيلُ على حد مصادر الأربعة وليس في شيء من ذلك ما هو على وزن الدَّحْرَجَةِ .

فأما أَفْعَلَ فيجيءُ لِنَقْلِ الْفِعْلِ غير المتعدي إلى المتعدي نحو : خَرَجَ وأَخْرَجْتُهُ وقد شَرَكُهُ فَعَلْتُ في ذلك نحو : [خرج] ^(٧) وخَرَجْتُهُ . وكذلك نَزَلَ وأنزَلْتُهُ ونَزَلْتُهُ .

وقالوا : فَسَقْتُهُ وَزَنَيْتُهُ أي استقبلته بالزنا والفِسْق كقولهم : حَيَّيْتُهُ أي قلت له : حَيَّاكَ الله ، وكذلك سَقَيْتُهُ . وقد جاء أَفْعَلَ في هذا المعنى قالوا : أَسْقَيْتُهُ أي قلت له : سقاكَ الله . وقالوا : أَصْبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا وَأَفْجَرْنَا أي صرنا في هذه الأوقات قال ^(٨) :

فما أَفْجَرْتُ حتى أَهَبَّ بِسُلْفَةٍ عَلاجِيمَ عَيْنِ ابْنِي صُبَاحٍ نَشِيرُهَا

ويجيءُ أَفْعَلَ في معنى فَعَلَ نحو : قَلْتُهُ الْبَيْعَ وَأَقْلَنْتُهُ ، وَبَكَرَ وَأُبْكَرَ ، وَبَدَأَ اللهُ الْخَلْقَ وَأَبْدَأَهُمْ . وقد عَمِلَ أَهْلُ اللُّغَةِ في هذا المعنى ^(٩) [الذي كتبنا] ^(١٠) كُتِبَا . وأما فَعَّلَ فلتكثيرِ الْعَمَلِ نَحَوُ : قَطَعْتُهُ وَكَسَرْتُهُ وَفَتَحْتُ الْأَبْوَابَ . وقال تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(١١) .

وأما فَاعَلْتُهُ فإنه يجيءُ دالا على أَنَّهُ قد كان مني إلى صاحِبِي مثلُ الذي كان منه إليّ وذلك نحو : خَاصَمْتُهُ وَكَارَمْتُهُ وَفَارَقْتُهُ وَعَازَنْتِي وَعَازَرْتُهُ . وقد يجيءُ فاعَلْتُ لا يُرَادُ به فِعْلٌ من اثنين وذلك نحو : سَافَرْتُ وَعَافَاهُ اللهُ وَطَارَقْتُ النَّعْلَ .

ولا نفييت إلا بنا حين تنصب

وما استنزلت في غيرنا قدر جارنا

اللسان (ثفا) .

وقال قوم يؤثفون يفعلين كما تقول : يسلقين ويجمعين ، جعلوا الهمزة أصلا والياء هي الزائدة بعكس القول الأول . ووزن أثفية عندهم فعلية واستدلوا على ذلك بقول النابغة :

وإن تأثفك الأعداء بالرفد

ديوانه ، ٢١ ، واللسان (ثفا) .

فوزن تأثفك تفعلك ولا يصح فيه غير ذلك والهمزة أصل ولو كان من قولهم : نفييت القدر لكان تشفاك .

(٦) زيادة من هـ .

(٧) زيادة من هـ .

(٨) البيت لذي الرمة . ديوانه ، ٤٠١ ، وشرح المفصل ، ١٠٤ / ٧ ، واللسان ، (نجر) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، ق ١٩٩ .

الشاهد فيه قوله : أفجرت ، والمعنى صارت في وقت الفجر أي وافقت طلوع الفجر . أهب : أيقظ . علاجهم جمع علاجوم وهو ذكر

الضفادع هنا . والعلاجوم أيضاً ذكر البطء العلجوم . الظلمة التاكيد . الماحم . الحما الضمير .

بَابُ الزوائد اللاحقة لبناتِ الثلاثة مِنْ غير أن تكونَ بها على وزن بناتِ الأربعةِ

وذلك ما سكنت أوائله فاجتلبت لها همزة الوصل لذلك وهي ثمانية أبنية^(١). فما كان من ذلك على انْفَعَلَ فهو مطاوعٌ فَعَلَ ولا يكون متعدياً إلى المفعول به أبداً وذلك نحو: كَسَرْتُهُ فأنْكَسَرَ وَحَطَّمْتُهُ فأنْحَطَّم. وقالوا: حَسَرْتُهُ فأنْحَسَرَ قال^(٢):

كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عِلَاقَةِ عَنَسٍ

وقالوا: انْطَلَقَ ولم نعلمهم استعملوا فَعَلَ الذي هذا مطاوعٌ له . وما كان على اِفْتَعَلَ فقد يكون بمنزلة انْفَعَلَ وذلك قولهم: عَمَمْتُهُ فَاَعَمَّم^(٣) وقالوا: انْغَمَّ^(٤). وقالوا: شَوَيْتُهُ فاشْتَوَى وانْشَوَى . وقد يكون اِفْتَعَلَ متعدياً وليس (في)^(٥) ذلك كَانْفَعَلَ . وقالوا: اشْتَوَى القومُ، إِذَا اتَّخَذُوا شِوَاءً، وكذلك: اذْبَحَ القومُ، إِذَا اتَّخَذُوا ذَبِيحَةً . ومِثْلُ ذلك: اصْطَبَّ الماءُ، أَي اتَّخَذَهُ واسْتَعَدَّهُ . وقد يجيء اِفْتَعَلْتُ لا يُرَادُ به شيءٌ من ذلك نحو: اشْتَدَّ . وقالوا: اسْتَلَمْتُ الحجرَ، إِذَا قَبَلْتَهُ، وإنما هو اِفْتَعَلَ من السِّلَمَةِ . وما كان على اِفْعَلْتُ نحو: اَحْمَرَزْتُ وَايْبَضَضْتُ وهو إِذَا لم يدغم بزنة انْفَعَلْتُ وَاِفْتَعَلْتُ ولا يتعدى إلى مفعول به كما لم يتعدَ انْفَعَلْتُ . فهذه الأمثلة الثلاثة على زنة واحدة^(٦). ومن ذلك اِفْعَالْتُ وهي تجيء في الأمر

(١) في حاشية ه: قول أبي علي هنا: وهي ثمانية أبنية فيه نظر لأن هذه الأبنية تسعة . ثلاثة منها على وزن واحد . وستة على وزن إِذَا لم تدغم بعضها وكذا قسمتها في باب همزة الوصل من هذا الكتاب قبل ، انظر ص ١٦ . والمثال الذي لم يذكره هنا هو اِفْعَلْتُ نحو: اسلنق ، وقد ذكره هناك فتامله تحجده ، انظر ص ١٧ .

(٢) البيت للعجاج . ديوانه ، ٤٧٢ ، ولبياض شواهد الإيضاح ، ق ١٩٩ .
استشهد به على أن حسر فعل متعد ومطاوعه انحسر لأن قوله : من علاة في موضع نصب على المفعول به .
حسرننا : اعيننا وتعبنا . والعلاة : الناقة القوية . والعلاة أيضاً الصخرة . والعنس : الناقة القوية . والعنس أيضاً الصخرة شبيهة الناقة بها .

(٣) في ج : عمته فاعم .

(٤) في ج : اعم .

العالم في الألوان نحو: احمرارُت. فهذا^(٧) إذا لم يدغم بزنة اسْتَفْعَلْتُ ولا يتعدى إلى مفعول به .
 والمضارع يَحْمَارُ واسم الفاعل مُحْمَارٌ واحمرُّ مقصور منه . وقد جاء أفعالٌ في غير هذا النحو
 كقولهم : اقْطَارُ النَّبْتُ . ومثله في أَفْعَلَ [قوله تعالى]^(٨) : ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾^(٩) . ومن ذلك
 استفعل وهو قد يجيء لاستدعاء الفعل وطلبه نحو : استفهمْتُ واستخبرْتُ واستعطيتُ ، أي
 طلبت منه العطية . ويجيء لغير ذلك نحو : استجدتُه ، أي أصبته جيداً . واستعظمتُه أي أصبته
 عظيماً . وقد يجيء بمنزلة فعل وذلك : قرَّ في مكانه واستقرَّ [فيه]^(١٠) وعلا قرنه واستغلاه .
 وحكى أبو زيد : واستغلى عليه . قال الله تعالى^(١١) : ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾^(١٢) أي
 يسخرون ، كما أن معنى يَسْتَهْزِئُونَ [أي]^(١٣) : يَهْزِؤُونَ . وقالوا : اسْتَنْطَقْتُهُ فَطَقْتُ . وقالوا :
 اسْتَفْتَيْتُهُ فَأَفْتَى .

ومن ذلك أَفْعَوْلَ وذلك قولهم : اخشَوْشَنَ وَاغْشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ . وقد جاء متعدياً قالوا :
 اغرورزيتُ المهر^(١٤) إذا ركبته غريباً ، واخْلَوْلِيتهُ قال^(١٥) :

فلما أتى عامان بعد انفصاله عن الضرع واخْلَوْلَى دِمَائاً يَرُودُهَا

ومن ذلك أَفْعَوْلَ نحو : اعلَّوْطَ وهو ركوبُ العُنُقِ والتَّقْحُمُ على الشيء ومضارعه يعلَّوْطُ واسم
 الفاعل مُعْلَوْطٌ^(١٦) . ومن ذلك [أفعلنل نحو]^(١٧) : اسْحَكِكْ أي اسودَّ ، واقْعَسَسَ^(١٨) ولم يدغم
 الأول من المثليين في الثاني لأنه أريد به اللاحق باخرنَجَمَ^(١٩) كما لم يدغم جَلَبَبَ لَمَّا أريد به
 الإلحاق بدخرَجَ والمضارع منه يَقْعَسِسُ وَيَسْحَكِكُ واسم الفاعل مُسْحَكِكٌ . ولا يتعدى هذا كما

(٧) في هـ : فهو .

(٨) زيادة من ع .

(٩) الكهف ، ١٨ / ٧٧ .

(١٠) زيادة من هـ ، ع .

(١١) في هـ : وقال عز اسمه .

(١٢) الصافات ، ٣٧ / ١٤ .

(١٣) زيادة من هـ .

(١٤) اعرورى : ركب .

(١٥) البيت لحميد بن ثور الهلالي ، ديوانه ، ٧٣ ، وسيبويه ، ٢ / ٢٤٢ ، والمنصف ، ٨١ / ١ ، والممتع ، ١ / ١٩٦ ، والاقتضاب ،

٤١٠ ، وشرح أدب الكاتب ، ٣٢٢ ، والصحاح واللسان والتاج (حلو) .

استشهد به على أن اخلولى قد يتعدى بنفسه فهو هنا متعد إلى الدماء .

الدماء واحدها دمث وهو المكان اللين السهل الكثير النبات . وقوله : اخلولى : استطاب هذه الدماء . وافعلول بناء للمبالغة .

(١٦) في حاشية هـ : قال أبو عمر الجرمي : سألت أبا عبيدة ما اعلوطت المهر فقال : ركبته عريا . وسألت الأصمعي فقال : اعتنقته .

لم تعد انطلقَ فهذه الأبنية الخمسة على وزنٍ واحدٍ والألفاتُ في أوائلِ ماضيها ألفاتٌ وصلِّ وحروفُ المضارعةِ منها مفتوحةٌ وهذا البناء من بينها مُلحَقٌ بالأربعة نحو: اخرجنم .
 فأمَّا مصدرُ انْفَعَلَ فإنه انْفَعَلَ نحو انْكِسَارٍ وانْطِلَاقٍ . ومصدرُ انْفَعَلَ انْفَعَلَ نحو الاجْتِرَاحِ والاشْتِواءِ . ومصدرُ افْعَلَلْتُ افْعَلَلْتُ نحو الاخْمِرَارِ [والابْيَضَاضِ] (٣) ومصدرُ افْعَالَلْتُ (٢) افْعِيَلَلْتُ
 نحو الاخْمِرَارِ والاذْهِيمَامِ والايْدِيَمَامِ . ومصدرُ اسْتَفْعَلَ اسْتَفْعَلَ نحو الاستِخْرَاجِ والاستِغْطَاءِ .
 ومصدرُ افْعَوَعَلَ افْعِيَلَلْتُ نحو الاغْشِيْشَابِ والاحْلِيْلَاءِ . ومصدرُ افْعَوَّلَ افْعَوَّلَ نحو الاغْلِوْاطِ .
 ومصدرُ افْعَنَلَلْتُ افْعِيَلَلْتُ مِثْلُ الاسْحِنْكَالِ والافْعِنْسَاسِ . وحروفُ المضارعةِ من هذه الأمثلةِ اللاحقة أوائلها همزةُ الوصلِ كلها مفتوحةٌ .

بَابُ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ

والرباعي ما كان على أربعة أحرف وحروفها كلها أصول لا زيادة فيها وذلك نحو : سَرَهْفَتْهُ سَرَهْفَةً [وسِرْهَافاً]^(١) والمضارع يُسَرِّهِفُ واسم الفاعل : مُسَرِّهِفٌ والفعل المبني للمفعول يُسَرِّهِفُ^(٢) .
وأوائل المضارع من الرباعي نحو : ذَخَرَجَ مضمومٌ ومثُلٌ ذلك : ذَخَرَجْتُهُ أَذْخَرِجُهُ . والملحق (به)^(٣) نحو : حَوَقَلَ^(٤) وَيَطَّرَ^(٥) وقد تقدم ذلك^(٦) ومصدره السَّرْهَافُ ، والسَرَهْفَةُ . وما كان منه مُضَاعَفاً مثل قَلَقَلْتُهُ وَزَلَزَلْتُهُ فقد تفتح أوائل المصادر منه نحو الْقَلَقَالُ وَالزَّلْزَالُ والأصل الكسر ألا ترى أَنَّهُمْ لم يفتحوا الأوَّلَ في^(٧) سِرْهَافٍ ونحوه وقد لحقهُ^(٨) الزيادة كما لحقَ بناتِ الثلاثةِ وذلك قولهم : اخْرَنْجَمَ واهْرَمَعَ^(٩) ومما لحقَ به اقْعَسَسَ وهذا لا يتعدى إلى المفعول به كما لم يتعدَّ انْفَعَلَ في الثلاثة . وممَّا لحقته الزيادة من الأربعة قولهم : اطمأنَّ واقشعرَّ واشتمأزَّ فهذا غيرُ مُلْحَقٍ بشيءٍ ألا ترى أنه ليس من^(١٠) الخمسة فَعَلَ كما أن احمرَّ من الثلاثة كذلك والمضارع منه يَقْشَعِرُّ وَيَطْمَئِنُّ واسم الفاعل منه مُطْمَئِنٌّ ومُقْشَعِرٌّ . فأما الطُّمَأْنِينَةُ والقُشْعَرِيَّةُ فليسا على اطمأنَّ واقشعرَّ^(١١) .

(١) زيادة من هـ .

(٢) يقال : سرهفه وسرعفه وسرهده وسرهجه وعذجه وخرفجه إذا نعمه وأحسن غذاءه . انظر المنصف ، ٣ / ٤ .

(٣) ساقطة من هـ .

(٤) حوقل الرجل : كبر وضعف أو اعتمد يديه على خصره .

(٥) يبطر البيطار الدابة : شق جلدها ليداويها .

(٦) في هـ : وقد تقدم ذكره .

(٧) في هـ : من .

(٨) في هـ : لحقته .

(٩) اهرمع الرجل : أي أسرع في مشيته .

بَابُ مَا اشْتَقَّ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ

لِلْمَصَادِرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

اعلم أنَّ ما كان على يَفْعِلُ فاسمُ المكانِ منه على مَفْعِلٍ وذلك قولك : جَلَسَ يَجْلِسُ [جُلُوساً]^(١) تقول : هذا مَجْلِسُنَا للموضع الذي يُجْلَسُ فيه وكذلك مَحْبِسُنَا ومَضْرِبُنَا العَيْنُ منه مكسورةٌ كما كان في الفعل كذلك .

فأما المصدرُ فالعينُ منه مفتوحةٌ قالوا : إِنَّ في أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرَباً ، أي لَضَرْباً . وقال الله تعالى^(٢) : ﴿ أَتَيْنَ الْمَفْرُجَ ﴾ أي الْفِرَارُ واسمُ المكانِ الْمَفْرُجُ . وقالوا : السَّيِّئُ في اسمِ المكانِ فجعلوه كَالْمَجْلِسِ لأنَّ بَاتَ يَبِيتُ كَجَلَسَ يَجْلِسُ في البناءِ . والمعاشُ الْعَيْشُ كَالْمَضْرَبِ وقالوا : السَّعِيشَةُ فَبَنَوُهَا على مَفْعِلٍ كما قالوا : السَّرْجُ . قال الله تعالى^(٣) : ﴿ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ ﴾^(٤) وَالْحَقُّوا^(٥) التَّاءَ كما ألحقوها في السَّعِيزَةِ . فأما اسمُ الحينِ فقد بَنَوْهُ من فَعَلَ يَفْعِلُ على مَفْعِلٍ جعلوه على لَفْظِ اسمِ المكانِ وذلك قولهم : أَتَتِ النَّاقَةُ على مَنَاجِحِهَا وعلى مَضْرِبِهَا ، يرادُ حينَ التَّجَاجِ [وَالضَّرَابِ]^(٦) . وكان ذلك في مَحَبِلٍ فَلَانَةٍ ، أي حينَ حَبْلِهَا قال^(٧) :

حُطَّ لَهُ ذَلِكَ فِي الْمَحَبِلِ

(١) زيادة من هـ .

(٢) في هـ : وقال عز وجل .

(٣) القيامة ، ١٠ / ٧٥ .

(٤) في هـ : قال عز وجل .

(٥) آل عمران ، ٣ / ٥٥ .

(٦) في هـ : وألحقوه .

(٧) زيادة من هـ .

(٨) هذا عجز بيت للمتنخل الهذلي . ديوان الهذليين ، ٣ / ١٢٦١ ، واللسان ، (حبل) . وصدده :

وقد ألحقوا التاء اسم المكان كما ألحقوها المصدر في المعجزة وذلك قولهم : المَزَلَة . قال سيويه : ربما استغنوا بمفعلة عن غيرها نحو : المَشِيئة^(٩) . وحكى أبو زيد في مصدر شئت مَشِيئة وشيئاً .

وما كان على يَفْعَلُ بفتح العين فاسم المكان منه مفتوح [العين]^(١٠) كما كان الفِعْلُ كذلك . وذلك قولك : المَشْرَبُ لمكان الشرب والملبس للمكان من لبس يلبس والمصدر مفتوح أيضاً إذ فتحوه فيما^(١١) كان على يَفْعَلُ بكسر العين نحو : يَجْلِسُ . وقالوا : علاه المَكْبَرُ ، فكسروا العين وهو من كَبَر يَكْبَرُ . وقالوا : مَحْمِدة وهو من يَحْمَدُ ، فكسروا كما كسروا المَكْبَرُ وألحقوا الهاء كما ألحقوها في المَعْتَبَة . وما كان يَفْعَلُ منه مضموماً^(١٢) فبمنزلة ما كان يَفْعَلُ منه مفتوحاً ولم يضموا [منه المصدر]^(١٣) فبينوه على مَفْعَلٍ لأنه بناء ليس في الأحاد وذلك قولهم : المَقْتُلُ لموضع القتل والمَقَامُ لموضع القيام . وقالوا : المَرْدُ والمَكْرُ يريدون الكُرُور والرَّد^(١٤) . وقد كسروا المصدر في هذا الباب وذلك قولهم : أتيتك عند مَطْلَعِ الشمس^(١٥) قال : وأهل الحجاز يفتحون^(١٦) . وقد كسروا اسم المكان في هذا الباب فقالوا : المَبْتُ لموضع النبات وهو من نَبَت يَبْتُ . والمَطْلَعُ لمكان الطلوع . وقالوا : البَصْرَةُ مَسْقُطُ رأسي يريدون مَوْضِعَ السَّقُوطِ ، وهو من سَقَطَ يَسْقُطُ .

(٩) انظر الكتاب ، ٢ / ٢٤٧ .

(١٠) زيادة من ع .

(١١) في هـ : ما .

بَابُ الإِمَالَةِ

الإِمَالَةُ قُصِدَ بِهَا أَنْ يَتَنَاسَبَ الصَّوْتُ بِمَكَانِهَا فَيَتَشَابَهُ وَلَا يَتَبَايَنُ . وَهِيَ أَنْ تَنْحُوَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرِ فَتَمِيلَ الْآلِفُ نَحْوَ الْيَاءِ فَتَقَارِبَهَا وَذَلِكَ نَحْوُ : عِمَادٌ وَعَابِدٌ . وَنَظِيرُ الإِمَالَةِ فِي تَقْرِيْبِهِمُ الْحَرْفُ مِنَ الْحَرْفِ لِلتَّقَارُبِ قَوْلُهُمْ : صَدَرَ فَأَشْرَبُوا الصَّادَ صَوْتِ الزَّيِّ لِلتَّقَارُبِ الدَّالِ فِي الْجَهْرِ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ : أَشْدَقُ فِي أَشْدَقَ ، فَأَشْرَبُوا الشَّيْنَ صَوْتِ الزَّيِّ لِتَوْافُقِ الدَّالِ أَيْضاً فِي الْجَهْرِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : السَّرَّاطُ . فَكَمَا قَرَّبُوا بَعْضَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْضٍ لِمَا يَقْصِدُونَ مِنَ التَّلَاوُمِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ . كَذَلِكَ أَمِيلَتِ الْآلِفُ نَحْوَ الْيَاءِ فِي مَوَاضِعٍ مَخْصُوصَةٍ لِيَتَقَارَبَ صَوْتَاهُمَا . وَلِلإِمَالَةِ أَسْبَابٌ تُوجِبُهَا . فَمِنْ ذَلِكَ وَقُوعُ الْيَاءِ أَوْ الْكَسْرِ قَبْلَ الْآلِفِ . فَالْيَاءُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : شَيْبَانٌ وَعَيْلَانٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا انْفَتَحَتِ الْيَاءُ نَحْوُ : الضَّيَّاحِ لِلْبَنِ الْمَخْلُوطِ بِالْمَاءِ وَالْكَيَّالِ .

وَأَمَّا الإِمَالَةُ لِلْكَسْرِ قَبْلُهَا فَنَحْوُ : عِمَادٌ وَكِتَابٌ وَشِمْلَالٌ^(١) وَسِرْبَالٌ وَدِرْهَمَانٌ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ الْكَسْرَةُ أَوْ الْيَاءُ بَعْدَ الْآلِفِ نَحْوُ : عَابِدٌ وَعَالِمٌ وَمُسَافِرٌ وَمَبَايِعٌ . وَلَوْ كَانَ مَا بَعْدَ الْآلِفِ مَفْتُوحاً أَوْ مَضْمُوماً لَمْ يُمَلِّ نَحْوُ : تَابِلٌ وَأَجْرٌ . وَتَقُولُ : الْاسْوَدَادُ ، فَتَمِيلُ لِأَنَّ وَدَادَ مِنَ الْاسْوَدَادِ بِمَنْزِلَةِ عِمَادٍ .

وَمِمَّا تُمَالُ الْفُهِ مَا كَانَ فِعْلاً عَلَى فَعَلٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ . فَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَرَمَى وَسَعَى لَأَنَّهُمَا مِنْ رَمِيَتْ وَسَعِيَتْ ، فَتُمَالُ الْفُهِمَا لِتَدُلَّ بِإِمَالَتِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ [بَنَاتِ]^(٢) الْيَاءِ .

وَبَنَاتُ الْوَاوِ نَحْوُ : غَزَاً وَدَعَاً لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ تَنَقَّلَتْ يَاءً وَالْكَلِمَةُ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ نَحْوُ : غُزِيٍّ وَوُعِيٍّ . فَإِنْ كَانَتْ الْآلِفُ فِي الْاسْمِ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةِ [أَحْرَفِ]^(٣) مُنْقَلِبَةً عَنِ الْوَاوِ نَحْوُ : عَصَاً وَقَفَاً^(٤) لَمْ تُمَلِّ كَمَا أَمِيلَتِ الْآلِفُ مِنَ الْفِعْلِ لِأَنَّهَا لَا تُصِيرُ إِلَى الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ كَمَا

(١) نَاقَةُ شِمْلَالٍ وَشَمْلِيلٌ : خَفِيفَةٌ وَسَرِيعَةٌ .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ هـ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٤) لِأَنَّ تَشْبِيْهَهَا عَصَوَانِ وَقَفَوَانِ .

صار الفعلُ إليها في غُزَيٍّ . وقد شذتْ أَحْرُفُ قالوا : السِّبَا لِلْكُنَاسَةِ^(٦) والعِشَا^(٧) ، والمَكَا وهو جُحْر الضَّبِّ يَدُلُّ على انقلاها عن الواو قولهم : المَكُو . فإن كانت الألفُ من الاسم الذي على ثلاثة [أحرف]^(٨) من الياء لم تُمنع الإمالة وذلك نحو : رَحَى وَحَيَا ونَوَى وإذا وقعت الألفُ رابعةً فصاعداً في آخر الاسم فكانت منقلبةً عن الياء أو عن الواو أو كانت للتأنيث أو لغيره لم تتمنع الإمالة في شيء من ذلك وذلك نحو : مَرَمَى وَمَغَزَى وَمُسْتَرَى وَمِعْزَى وَمُعْتَزَى وَمُسْتَرَشَى وَأَعْمَى وَحُبْلَى ، فهذه كلها تُمال لأنها تنقلبُ في التشنية ياءات . وكذلك لو صرَّفتْ من شيء منه فعلاً . ومِمَّا تُمالُ ألفه ما انقلبت ثانيةً عن ياء وذلك نحو : ناب ، وباع لأن الألفَ في نابٍ من الياء لقولهم : أنيابٌ ، وباعٌ من البيع . ومن ذلك قولهم : رأيتُ عِماداً فأمالوا الألفَ المبدلةً من التنوين ألفاً في التصبِ لإمالة ألف عماد الممالة للكسرة . وقالوا : رأيتُ زيداً ، فأمالوها من أجل الياء كما أمالوا شَيْبَان وقالوا : يريدُ أَنْ يَنْزِعَهَا وَأَنْ يَضْرِبَهَا لأن الهاءَ خَفِيَّةٌ فكانه قال : يريدُ أَنْ يَضْرِبَهَا^(٩) وكذلك : يريدُ أَنْ يَكِيلَهَا . فإذا رفع الفعل فقال : هو يَضْرِبُهَا أو يَكِيلُهَا ، لم يَمِيلُوا لحجز الضمة . وكذلك إذا قال^(١٠) : لم يَخَفْهَا ولم يَعْلَمْهَا ، لم يمل لأنه لا كسر^(١١) هنا ولا ياء .

(٦) والكبا واوي لقولهم : كبرت البيت وقالوا في التشنية : كبوان .

(٧) العشا مصدر الأعشى : وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وهو من الواو لقولهم : امرأة عشاء وامرأتان عشاوان .

بَابُ مَا يَمْنَعُ الْأَلِفَ مِنَ الْإِمَالَةِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَعْلِيَةِ

وهي سبعة أحرف : الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ والغَيْنُ والقافُ والخاءُ . فهذه الحروفُ تمنعُ الألفَ [من] ^(١) الإمالة على أوصاف مخصوصة . فمن المواضع التي تمنع فيها الإمالة أن تكون مفتوحةً قَبْلَ الألفِ نحو : صَابِرٍ وطَائِفٍ وضَائِرٍ ^(٢) وظَالِمٍ وغَائِبٍ وقَاعِدٍ وخَامِدٍ . وكذلك إذا كانت بعدَ الألفِ بحرفٍ وذلك نحوُ هَاطِطٍ وغَائِطٍ ومَاضٍ ونَافِخٍ ونَافِغٍ ونَافِقٍ . وإنما رُفِضَتِ الإمالةُ هنا من حيث اجْتَلِبَتْ فيما تقدَّم لأن هذه الحروفَ تَصَعَّدُ وتَسْتَعْلِي إلى الحنك الأعلى كما تَسْتَعْلِي الألفُ وتَصَعَّدُ إليه فغلبت هذه الحروف على الألف كما غلبت عليها الكسرات والياءات في المواضع التي تقدمت ليتناسب الصوت باستعلاء الألف كما يتناسب بأن ينحى ^(٣) بها نحو الياء في عَابِدٍ ونحوه . قال سيويه : ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته ^(٤) . وكذلك هذه الحروف إذا وقعت بعد الألف بحرفين في منع الإمالة نحو : مَنَاشِيطٍ وَمَنَافِخٍ وَمَقَارِيطِ وَمَبَالِغٍ . ولم تتفاوت هذه الحروف في مَنَعِ الإمالة بحجز حرفين كما لم يتفاوت ما يجلبها بهما في نحو جِلْبَلَابٍ ^(٥)

وقد قال قوم : المناشيطُ فأمالوا حين تراخى المُسْتَعْلِي . قال : وهي قليلة . فإذا كان حَرْفٌ من هذه الحروفِ المستعلية قَبْلَ الألفِ بحرفٍ وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الألف من الإمالة كما يمنعها إذا كان بعدها في نحو : وَاقِدْ ، وذلك قولهم : ضِيَابٌ وَقِفَافٌ وَصِفَافٌ وَخِبَابٌ ، وَالطَّلَابُ وَالظَّلَالُ . وإنَّما استجازوا إمالة الألفِ هنا لأنه يضعُ اللسان موضع المستعلي ويصوِّئه بالكسرة . ولو أُمالَ مثل وَاقِدٍ وَنَاشِيطٍ ونحوه لَصَوَّبَ لسانه بإمالة الألف ثم صَعَّدَهُ بالحرف المستعلي فالانحدار بعد الاصعاد من قِفَافٍ وَصِفَافٍ أَخَفُّ عليه من الاصعاد بعد الانحدار في نحو وَاقِدٍ لو أُماله يبين

(١) زيادة من هـ .

(٢) في ع : وضامر .

(٣) في ٤ : يح .

قصدهم لهذا المعنى في الإمالة أنهم قصدوه أيضاً في غيرها فقالوا : صَبَقْتُ وَصُقْتُ وَصَوِّقُ فَأَبْدِلُ^(٦) من السين مستعلياً ليوافقَ القاف في التصعُّدِ وَكُرِهَ أَنْ يَتَصَوَّبَ بِالسَّيْنِ وَيَتَسَقَّلَ بِهَا ثُمَّ يَتَصَعَّدَ بِالقَافِ فَأَبْدِلُ الصَّادَ مِنَ السَّيْنِ كَمَا قَالَ : وَأَقْدَ وَنَافِقَ . وقالوا : قِسْتُ وَقَسَوْتُ وَقَسُورَ فَلَمْ يَبْدَلْ مِنَ السَّيْنِ الصَّادَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْرِهْ أَنْ يَتَصَعَّدَ بِالقَافِ ثُمَّ يَتَصَوَّبَ بِالسَّيْنِ كَمَا لَمْ يَكْرِهْ أَنْ يَتَصَعَّدَ بِالمُسْتَعْلِيِّ فِي صِفَافٍ ثُمَّ يَتَصَوَّبَ بِالكسرة فيمِيلُ الألف . ومن قال : أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا ، فَأَمَالَ قَالَ : أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا ، فَفَتَحَ لِلْمُسْتَعْلِيِّ . ويقولون : أَرَادَ أَنْ يَعْقِلَا ، فَأَمَالَ لَانْكَسَارِ القَافِ كَمَا أَمَالَ^(٧) فِي (صِفَافٍ)^(٨) ، وَقِفَافٍ .

وقالوا : طَابَ وَخَافَ وَصَارَ فَأَمَالُوا مَعَ الْمُسْتَعْلِيِّ طَلَباً لِلْكَسْرِ فِي خِفْتُ وَصِرْتُ وَلَمْ يَمْنَعُهُمْ إِمَالَتُهَا مَعَ الْمُسْتَعْلِيِّ كَمَا لَمْ تَمْنَعُهُمْ مِنْهَا كَوْنُ الألفِ مُنْقَلِبَةً مِنَ الْوَاوِ فِي خَافَ . وكذلك قالوا : سَقَى وَصَغَا وَضَغَا وَمُعْطَى فَلَمْ يَمْتَنِعُوا مَعَهَا مِنَ الْإِمَالَةِ . وقالوا : جَاذُ وَجَوَاذُ وَمُعَادٌ فَلَمْ يَمِيلُوا لِأَنَّهُ لَا كَسْرَةَ ظَاهِرَةً مَعَهَا . وَأَمَالُهَا قَوْمٌ فِي الْجَزْرِ كَمَا أَمَالُوا : مَرَرْتُ بِمَالِكٍ ، إِذَا كَانَتْ^(٩) الْكَافُ لِلْخَطَابِ . وَأَمَالَ قَوْمٌ جَاذًا وَنَحَوَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْكَسْرِ كَمَا أَمَالُوا : هَذَا مَاشٌ^(١٠) فِي الْوَقْفِ وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْكَسْرِ . وقالوا : مُصْبِحٌ وَمِقْلَاتٌ وَمِطْعَانٌ فَأَمَالَ^(١١) قَوْمٌ وَلَمْ يُمِيلْ^(١٢) آخَرُونَ . فَالَّذِي أَمَالَهُ قَدَّرَ الْكَسْرَةَ الَّتِي عَلَى الْمِيمِ كَأَنَّهَا عَلَى الْقَافِ فَصَارَ كَصِفَافٍ . وَالَّذِي لَمْ يُمِيلْ قَدَّرَ فَتْحَهُ اللَّامِ فِي مِقْلَاتٍ كَأَنَّهَا عَلَى الْقَافِ فَصَارَ كَقَدَّالٍ وَغَزَالٍ .

(٦) فِي هـ : فَأَبْدِلُوا .

(٧) فِي هـ : أَمَالُوا .

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ هـ .

باب أحكام الرّاء في الإمالة

الراء حرف فيه تكريرٌ ولذلك لم تدغم^(١) فيما قاربها وأدغم^(٢) مقاربها فيها . فإذا تكلم بها مفتوحة^(٣) صارت بمنزلة حرفين مفتوحين فقيوت على نصب الألف وصارت بمنزلة الحرف المستعلي فقالوا : هذا رَاشِدٌ ورَادِفٌ وفَراش . وإذا وقعت بعد ألف لو كان بَعْدَها غَيْرُها لَأَمِيلٌ ، لم تمل وذلك قولك : هذا حِمَارٌ ، ورَأَيْتُ حِمَاراً ، فتنصب ولا تُمِيلُ . كما لم تُمِلْ في رَاشِدٍ وفَراش . فأما في الجر فالألف تُمالُ في حِمَارٍ وكذلك إن كان أول الحرف مضموماً أو مفتوحاً نحو : مِنَ الدَّوَارِ وَمِنَ السُّعَارِ وَمِنَ العَوَارِ كما أميلت^(٤) : مِنَ حِمَارٍ لأن الرّاء في كل هذا كحرفين مكسورين فتقوى لذلك على اجتلابها مجرورة كما قَوِيَّ^(٥) على منعها مرفوعة ومنصوبة . ومما تَغْلِبُ فيه الرّاء المستعلي قولهم : هذا صَارِمٌ وطَارِدٌ وَغَارِبٌ وقَارِبٌ ، وكذلك جميعُ المستعلية إذا كانت الرّاء بعد الألف التي تليها قويت الإمالة عليها كما قويت في قَفَافٍ وصِفَافٍ . ومن قال : هذا قَارِبٌ ، فأمال قال : مررت بقَادِرٍ ، فنَصَبَ لم تَقَوِ الرّاء على المستعلي حيث بَعُدَتْ لأن الرّاء ليس بحرف مُسْتَعْلٍ إنما هو من موضع اللام وقريبة من الياء . وبعض اللُّغِ يجعلها ياء فلم تقو على المستعلي لما بَعُدَتْ . وزعم أن قوماً تُرْتَضَى عربيتهم قالوا : مرزْتُ بقَادِرٍ لما رأى الإمالة جائزةً في قَارِبٍ ، كما جازت في جارِمٍ [و]^(٦) جعل قَادِراً في الجر ككافرٍ كما جعل قَارِياً كجارِمٍ^(٧) وأنشدوا :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُتَهَمٍ جَوْنِ الرِّئَابِ سَكُوبٍ^(٨)

(١) في هـ : لم تدغمها .

(٢) في هـ : وأدغمت .

(٣) في ع : مفتوحة .

(٤) في ع : أملت .

(٥) في هـ : قويت .

(٦) زيادة من هـ .

وتقول في الرفع : هو قَادِرٌ ، فلا تَمِيلُ كما أماله في الجرِّ . وتقول : نَاقَةٌ فَارِقٌ ، وَأَنْثَى مَفَارِقٌ ، فلا تَمِيلُ كما لم تَمِيلِ في نَاعِقٍ . وقالوا : مِنْ قَرَارِكَ فغلبت الرَاءُ المكسورة المفتوحة كما غلبت المستعلي في قَارِبٍ ولا تكون أقوى من المستعلي وإنما شبهت بالمستعلي وليس فيها استعلاء كما في القاف وأخواتها وقال تعالى : ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾^(٩) فأملت^(١٠) لكسرة الراء ولم تمنع الإمالة المفتوحة فيها لبعدها إذ لم تمنع المستعلي لَمَّا بَعُدَ في مَنَاشِيطٍ ونحوها عند قوم . ومن ثَمَّ قال قوم : الكافِرُونَ ، ورَأَيْتُ الكافرين ، والكافِرُ وهي المنابرُ ، لَمَّا بعدت الراء من الألف . وممَّا لا تَمَالُ أَلْفُهُ حُرُوفُ المعاني نحو إلَّا وَحْتِي وإمَّا لم يُجِزُوا فيها الإمالة لأنها ليست منقلبة عن شيء . قال الخليل : ولو سميت بها شيئاً جازت إمالتها^(١١) . وقالوا : أَنَّى [فأمالوها]^(١٢) لأنها اسمٌ فُجِعِلَتْ كالأسماء . وقالوا لا وَمَا فلم يميلوا الألف منهما . وقالوا ذَا في اسم الإشارة . وقالوا في حروف المعجم : با تا ثا [فأمالوها]^(١٣) لأنها أسماء ما يلفظ بها^(١٤) وليست كَقَدْ . وقالوا بَلَى فأمالوا^(١٥) لمشابهتها الاسم وإن كانت حرفاً . وقالوا : يا زَيْدُ فأمالوا لمشابهتها الفِعْلَ . وقالوا : من الكَبِيرِ فأمالوا الفتحة للراء المكسورة . ومن الصَّغَرِ ومن البَقَرِ ، فأمالوا الفتحة التي على المستعلي للراء كما أمالوا الألف في قَارِبٍ من أجل كسرة الراء . وقالوا : ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ وأخذتُ أَخْذَهُ ، فأمالوا الفتحة قبل الهاء كما يميلونها قبل الألف لأن الهاء تشبه الألف . وقالوا في الاسم العلم : الْحَجَّاجِ فأمالوا على غير قياس ولا يفعلون ذلك به إذا كان صفة^(١٦) . وقالوا : طَلَبْنَا فأمالوا الألف وذلك شاذ يحكى .

== ونسب إلى سماعة بن أشول انظر الكامل ، ١٦٨ / ١ . وفي حاشية هـ : نسب أبو عمر في الفريخ هذا البيت لرجل من باهلة ونسبه غيره لرجل من عقيل وكلاهما من قيس . الشاهد فيه : جواز إمالة الألف من قادر وإن كان قبلها الحرف المانع لقوة الراء المكسورة على الإمالة . النهمر : السائل . والجون الأسود هنا . والرياب ما يتدلى من السحاب دون سحاب فوقه . والسكوب : المنصب . واستعمل عسى باسقاط أن من الخبر .

(٩) الإنسان ، ٧٦ / ١٥ ، ١٦ .

(١٠) في ع : فأملت .

(١١) انظر الكتاب ، ٢ / ٢٦٧ .

(١٢) زيادة من ع .

باب ذكر عِدّة حروفِ الأسماءِ والأفعالِ

الأسماءُ تكون على ثلاثة أصنافٍ : ثلاثيةٍ ورباعيةٍ وخماسيةٍ بحروفٍ كلّها أصولٌ .
 فأما أبنيةٌ ما كان على ثلاثة فقد ذكرت في باب جَمْعِ التّكسير من هذا الكتاب .
 وأما أبنيةُ الرباعيةِ فعلى خمسةٍ أَضْرَبُ : فَعَلَّلَ نحوُ : جَعْفَرٍ ، وَسَلَّهَبٍ ^(١) . وفَعَّلِلَ نحوُ :
 زَبْرِجٍ ^(٢) وَخِمْمَخِمٍ ^(٣) . وفُعَّلَلْ نحوُ : ثُرْتَمٍ ^(٤) وَبُرْتُنٍ ^(٥) . وفَعَّلَلْ نحوُ : دِرْهَمٍ وَهَجْرَعٍ ^(٦) . وفَعَّلَ نحوُ :
 دِمَقْسٍ ^(٧) وَحَبِجْرٍ ^(٨) . وزاد الأَخْفَشُ فُعَّلَلْ نحوُ بُرْقَعٍ .
 وأما بناتُ الخمسةِ فعلى أربعةٍ أَضْرَبُ : على فَعَّلَلْ نحوُ : فَرَزْدَقٍ وَشَمْرَدَلٍ ^(٩) . وعلى فُعَّلَلْ
 نحوُ : قُدْعَمِيلٍ ^(١٠) وَخُبْعَيْنٍ ^(١١) . وعلى فَعَّلَلْ نحوُ : قَرطَعِبٍ ^(١٢) وَجِرْدَحِلٍ ^(١٣) . وعلى فَعَّلِلْ نحوُ :
 جَحْمَرِشٍ ^(١٤) وَصَهْصَلِقٍ ^(١٥) قال ولا نعلمه جاء اسماً [سداسياً ولا سباعياً] ^(١٦) بغير زيادة . وزاد ابن

(١) السلهب : الطويل .

(٢) الزريج : السحاب الذي قد هراق مائه .

(٣) الخمخم : بقلة لها حب أسود إذا أكلته الغنم قلت ألبانها وتغيرت .

(٤) الثرتم : ما فضل من الطعام والإدام في الإناء .

(٥) البرتن السبع والطائر بمنزلة الأصبع من الإنسان .

(٦) الهجرع : قال الأصمعي : هو الطويل . وقال غيره : الجبان .

(٧) الدمقس : القز الأبيض .

(٨) الحيجر : الرتر الغليظ .

(٩) الشمردل : الطويل .

(١٠) قدعمل : يقال : ما أعطاني قدعملة وقدعملا أي لم يعطني شيئاً . ويقال : القدعملة والقدعمل الضخم من الإبل .

(١١) الخبعثن من الرجال القوي الشديد .

(١٢) قرطعب : دابة .

(١٣) جردحل : جمل غليظ .

(١٤) الجحمرش : المعجوز المسنة .

السراج^(١٧) هُنْدَلِج : بَقْلَةٌ .

فأما الأفعال فابنيتهما بغير الزيادة على ضربين : ثلاثية ورباعية وليس في الأفعال ما يكون على خمسة أحرف أصول إنما يكون ذلك في الأسماء خاصة .

وأكثر ما تَبْلُغُه بناتُ الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف نحو : اَحْمِيرَارِ واشْهِيَابِ وقد يبلغُ الرباعي هذه العدة نحو : اَحْرَنْجَامِ .

فأما بناتُ الخمسة فتبلغُ بالزيادة ستة أحرف نحو : عَضْرُفُوطٍ^(١٨) وَعَنْدَلِيبٍ وَقَبْعَثْرَى^(١٩) . وقد يُبْلَغُ ببناتِ الثلاثة بناتُ الأربعة وبناتُ الخمسة نحو : حَوْقَلٍ^(٢٠) . وَضَيْغَمٍ وَمَهْدَدٍ^(٢١) وَقُعْدَدٍ^(٢٢) وَيُبْلَغُ بها بناتُ الخمسة نحو : عَفَنْجَجٍ^(٢٣) فهذا للإلحاق لأنَّ عَفَنْجَجاً كَشَمَرْدَلٍ^(٢٤) .

فأما قَلْسُوءٌ فليس للإلحاق ألا ترى أنه ليس في أصول الخمسة شيء على مثالِ فَرْزُدَقَةٍ . وقد ألحقوا الرباعي أيضاً ببناتِ الخمسة نحو : جَحَنْقَلٍ^(٢٥) وَقَدْوَكْسٍ^(٢٦) [وهو جَدُّ الأخطل]^(٢٧) .

(١٧) هو محمد بن السري البغدادي أبو بكر بن السراج . كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين . أخذ عن المبرد وإلى انتهت الرياسة في النحو بعده . توفي سنة ٣١٦ هـ في خلافة المقتدر بالله . نزهة الألباء ، ٢٤٩ .

(١٨) العضر فوط : ذكر العطاء .

(١٩) قبعثرى : جل غليظ شديد .

(٢٠) حوقل : شيخ كبير .

(٢١) مهدد : اسم امرأة .

(٢٢) القعدد : الجبان اللثم القاعد عن الحرب .

(٢٣) العفنجج : الرجل الجافي الآخرق .

بَابُ عِلْمِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ

حُرُوفُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ عَلَى ضَرِئَتَيْنِ : أَصْلٌ وَزِيَادَةٌ . فَالَّذِي تُعْرَفُ بِهِ الزِّيَادَةُ مِنَ الْأَصْلِ هُوَ أَنْ يُشْتَقَّ مِنَ الْكَلِمَةِ مَا يَسْقُطُ فِيهِ بَعْضُ حُرُوفِهَا . فَمَا سَقَطَ فِي الْأَشْتِقَاقِ كَانَ زَائِداً وَمَا لَزِمَهَا فَلَمْ يَسْقُطْ مِنْهَا كَانَ أَصْلاً مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُنَا : اسْتَخْرَجَ ، الْهَمْزَةُ وَالسِّينُ وَالتَّاءُ زَوَائِدٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْخَرْجُ ، فَتَشْتَقُّ مِنَ الْكَلِمَةِ مَا يَسْقُطُ فِيهِ مَعَهُ وَكَذَلِكَ التَّوْنُ فِي انْفَطَرَ وَالتَّاءُ فِي ارْتَمَى لِأَنَّكَ تَقُولُ : رَمَى وَفَطَرَ ، فَتَسْقُطُ التَّاءُ وَالتَّوْنُ . وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ فِي أَحْمَرَ وَفِي الْتَدَدِ^(١) لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْحُمْرَةُ وَاللَّدَدُ فَتَشْتَقُّ مِنْ هَذَا الْبِنَاءِ مَا تَسْقُطُ الْهَمْزَةُ وَالتَّوْنُ فِيهِ .

وَحُرُوفُ الزِّيَادَةِ عَشْرَةٌ أَحْرَفٌ يَجْمَعُهُنَّ قَوْلُكَ : الْيَوْمَ تَنْسَاهُ . فَالْهَمْزَةُ يَكْثُرُ زِيَادَتُهَا أَوَّلًا فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ^(٢) .

فَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ : أَفْكَلْ^(٣) وَأَيْدَعْ^(٤) وَأَجْدَلْ وَأَحْمَرُ وَأَصْفَرُ .

وَالْفِعْلُ نَحْوُ : أَذْهَبَ وَأَجْلَسَ وَأَقْتُلْ . فَإِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ أَوَّلًا حَكِمْتَ بِزِيَادَتِهَا^(٥) وَإِنْ لَمْ تَشْتَقَّ مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا مَا تَسْقُطُ فِيهِ قِيَاساً عَلَى الْكَثِيرِ وَحَمَلاً عَلَيْهِ حَتَّى تَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا أَصْلٌ غَيْرُ زَائِدٍ . فَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِأَفْكَلٍ وَأَيْدَعٍ لَمْ تَصْرَفْ لِلوزنِ الْغَالِبِ عَلَى الْفِعْلِ وَالتَّعْرِيفِ وَلَمْ تَجْعَلْ أَيْدَعًا فَيَعْلًا لِأَنَّ زِيَادَةَ الْهَمْزَةِ أَوَّلًا أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ الْيَاءِ ثَانِيَةً . وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْتُكَى^(٦)

(١) الْأَلْتَدَدُ وَالْيَلْتَدَدُ كَالْأَلَدِ . أَيْ الشَّدِيدُ الْخُصُومَةُ .

(٢) فِي حَاشِيَةِ هـ : إِذَا كَثُرَتْ زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ أَوَّلًا لِأَنَّهَا مِنْ أَوَّلِ الْخَارِجِ فَاعْطِي الْأَوَّلَ لِلأَوَّلِ .

(٣) الْأَفْكَلُ : الرَّعْدَةُ .

(٤) الْأَيْدَعُ : الزَّعْفَرَانُ .

(٥) فِي حَاشِيَةِ هـ : مَوْضِعُ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ أَوَّلًا فِي الْإِبْنَةِ الثَّلَاثِيَةِ . وَلَا تَلْحَقُ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً رِبَاعِيًّا وَلَا خَمَاسِيًّا لِبَعْدِ أَوَّلِ الرِّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ مِنْ لَامِ

الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ التَّغْيِيرِ وَلِهَذَا حَكَمَ هَمْزَةُ أَصْطِلَ أَنَّهَا أَصْلٌ وَإِنْ وَزَنَهُ فَعَلَّلَ كَقَرَطْعَبٍ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تَزَادُ فِي أَوَّلِ

بمنزلة الأَجْفَلَى^(٧) ولم تكن مثل الخَوَزَلَى^(٨). وكذلك الهمزة في إصْبَحَ وأُبْلِمَ^(٩). وكذلك الهمزة إذا كانت أول كلمة على أكثر من أربعة أحرف نحو: إِذْرُونِ^(١٠) وهو إَفْعُولٌ من الدَّرَنِ. [وهو السيء الخُلُقِ]^(١١) وإِزْمُولَةٌ^(١٢) وإِصْلِيلٌ^(١٣) وأَرْوَانٌ^(١٤) وإِسْلَامٌ وإِعْصَارٌ تحكم بزيادة الهمزة في جميع هذه الكلم.

فأما إِمْعَةٌ^(١٥) فالهمزة فيه أصلٌ ألا ترى أنه ليس في الصفات شيءٌ على إِفْعَلَةٍ إنما جاء على هذا البناء^(١٦) أسماءٌ قليلةٌ غيرُ صفاتٍ نحو: إِشْتَقَى وإِئِنَّ وإِنْفَحَةٌ. فأما^(١٧) إِمْعَةٌ فَمِثْلُ دِنَمَةٍ^(١٨) لأنه وصِفٌ مِثْلُه. فأما أَوْلَقُ^(١٩) فيحتمل ضربين من الوزن. أحدهما أن يكون فَوْعَلًا من أَلِيقَ فالهمزة فاء. ولو سُمِّيَتْ به رجلاً على هذا المذهب لانصرف. ويجوز أن يكون أَفْعَلٌ من وَلَقَ يَلِيقُ إذا أسرع ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقُّوْهُ بِالْسِّنِيْتِكُمْ﴾^(٢٠) وقال^(٢١):

جاءَتْ بِهٍ عَشْسٌ من الشَّامِ تَلِيقُ

(٧) الأَجْفَلَى: هو أن تدعو الناس إلى طعامك عامة. وفي الكتاب، ٢ / ٣١٦: ويكون على أَفْعَلٍ وهو قليل ولا نعلم إلا أَجْفَلَى.

(٨) الخَوَزَلَى: مشية فيها تشاغل وتراجع.

(٩) الأَبْلِمُ: الخوص.

(١٠) في حاشية ه: وقوله: وكذلك الهمزة إذا كانت أول كلمة على أكثر من أربعة أحرف نحو إِذْرُونِ إلى آخر الفصل فيه نظر لأن الهمزة متى وجدت ومعها أربعة أحرف أصول حكم لها بالأصالة كهزمة إصطبل. ولو قيده بقوله: إذا كانت أول كلمة على أكثر من أربعة أحرف ومع الهمزة حرف زائد لم يكن عليه دخل.

(١١) زيادة من ع.

(١٢) الإِزْمُولَةُ: المصوت من الوعول وغيرها.

(١٣) سيف إصليت أي صقيل.

(١٤) يوم أروان: شديد في كل شيء من حر أو برد أو جلبة أو صياح.

(١٥) الإِمْعَةُ: العاجز الذي لا رأي له. انظر المنصف، ٣ / ١٨.

(١٦) في ه: المثال.

(١٧) في ه: فإِذَا.

(١٨) الدغمة: القصير. يقال: رجل دغمة ودنية ودنامة ودنابة كله القصير. انظر المنصف، ٣ / ١٩.

(١٩) الأولق: الجنون قال الأعشى:

وتصبح من غيب السرى وكأئما
ألم بها من طوائف الجن أولق

انظر ديوان الأعشى، ٢٢١.

(٢٠) النور، ٢٤ / ١٥، وفي البحر المحيط، ٦ / ٤٣٨: وقرأت عائشة وابن عباس وعيسى وابن يعمر وزيد بن علي بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف.

(٢١) البيت للقلاح بن حزن المنقري. وقيل للشياخ. انظر شرح شواهد الإيضاح، ق ٩٨، واللسان، (ولق)، والشعر والشعراء، ٢ / ٥٩٨، والخصائص، ١ / ٩، ٣ / ٢٩١، والاحتساب، ٢ / ١٠٤، والأزمعة، ٢ / ٢٦٥، والبحر المحيط، ٦ / ٤٣٨، والخصص، ٣ / ٥٤، ٧ / ١٠٩، وشرح المفصل، ٩ / ١٤٥.

فهو على هذا أَفْعَلُ الهمزة زائدة والواو فاء . فإن سَمِيَ به رجلٌ على هذا [الوصف]^(٢٢) لم يصرف وإنما يُحَكَّم بزيادة الهمزة حتى يقوم دليلٌ على أنها أَصْلٌ إذا كانت أولاً . فإن كانت غير أولٍ حكمت بأنها أَصْلٌ حتى تقوم الدلالة على زيادتها بالعكس مما تقدم . فمما قامت الدلالة على زيادتها غير أولٍ التَّيْدُلُ . لأنهم قالوا : التَّيْدُلَانُ . قال :

يُلْقَى عَلَيْهِ التَّيْدُلَانُ بِاللَّيْلِ^(٢٣)

والتَّيْدَارَةُ لأنهم قالوا : شَيْدَارَةُ بالنون للشيء الخلق حكاه أبو زيد وأنشد^(٢٤) :

يَسُوقُ بِهِمْ شَيْدَارَةٌ مُتَقَاعِسٌ

ومنه [قولهم]^(٢٥) : الشَّمَالُ والشَّامِلُ لقولهم : شَمَلَتِ الرِّيحُ^(٢٦) . و [منه]^(٢٧) جُرَائِضُ^(٢٨) لقولهم^(٢٩) : جِرَوَاضٌ وَحُطَائِطٌ [لأن الصغير محطوط]^(٣٠) . ومنه قولهم : ضَهِيًّا لأنهم قالوا : ضَهِيَاءُ^(٣١) فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه فهذا حكم الهمزة .

(٢٢) زيادة من هـ .

(٢٣) وقبله : نفرجة القلب قليل النيل

البيت لحريث بن زيد الخيل . وأول الرجز :

أنا حريث وأبي زيد الخيل

انظر شرح شواهد الإيضاح ، ق ٩٩ . ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٢٠٠ ، إلى رؤية بن العجاج . ويروى غير

منسوب في اللسان والتاج ، (نذل وفرج) ، والمنصف ، ١ / ١٠٦ ، وسر الصناعة ، ١ / ١٢٥ ، والممتع ، ١ / ٢٢٨ .

الشاهد فيه قوله : التيدلان بغير همز فهي أيضاً في التيدل زائدة . والتيدل والتيدلان بغير همز : الكابوس فإذا همزت كانت الهمزة

زائدة لأنه مشتق من : نذلت الشيء ، إذا غطيته وبه سمي التيدل وهو مفعيل . ونذلت الشيء : جمعه .

النفرجة : الجبان غير ذي جلادة ولا حزم .

(٢٤) هذا صدر بيت وعجزه :

عدو صديق الصالحين لعين

البيت في النوادر ، ٢٤٨ ، بدون نسبة . ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٢٠٠ ، إلى جرير .

الشاهد فيه قوله : شندارة بالنون فدل أن الهمزة في شندارة زائدة .

(٢٥) زيادة من هـ .

(٢٦) ولو كانت الهمزة أصلية لقالوا : شملت وشملت . انظر المنصف ، ١ / ١٠٥ ، والممتع ، ١ / ٢٢٧ .

(٢٧) زيادة من ع .

باب زيادة الألف^(١)

الألف لا تزاد أو لا لسكونها ألا ترى أن أوائل الكلم التي يُبتدأ بها لا تكون إلا متحركة ولكنها تزاد وحدها ثانية في فاعلٍ ومع غيرها في سابط^(٢) وثالثة في كتابٍ ورابعة في نحو سكرى ومعزى ونحوهن وخامسة في نحو جلبابٍ وحَبْطَى^(٣) وسادسة في قَبْعَرَى وهي أجدر بالزيادة من الهمزة لأنها تكثر ككثرتها ولا تكاد تخلو كلمة من زيادة بعضها فيها وهي الفتحة . والألف في أفعَى^(٤) منقلبة ولا تكون للتانيث لأن بعضهم قد صرفها ولو كانت للتانيث لم تصرف على حال . وكذلك ألف موسى^(٥) . والألف في قَطَوِطَى منقلبة عن اللام التي هي واو في قَطَوَانٍ . وأجاز سيبويه أن يكون فَعَوَعَلًا وأن يكون فَعَلَعَلًا وهذا القول الثاني أولى^(٦) . ولا يكون فَعَوِزَى لأنه لم يجز في الكلام ثبناً^(٧) .

(١) في حاشية هـ : قال أبو عنيان : والألف لا تكون أصلاً أبداً إنما هي زائدة أو بدل عما هو من نفس الحرف ولا تكون أصلاً البتة في الأسماء ولا في الأفعال . فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصل فيها . انظر المنصف ، ١ / ١١٨ .

(٢) ساباط : موضع . انظر معجم البلدان ، ٣ / ١٦٦ .

(٣) الحبطنى : العظيم البطن .

(٤) أفعى أفعل . انظر الكتاب ، ٢ / ٣٤٥ .

(٥) في حاشية هـ : قال أبو علي في المسائل الشيرازية (باب من الإضافة إلى ما كان في آخره ألف ق ١١) : فإن قال قائل في قولهم موسى الذي هو اسم أعجمي ما وزنه من الفعل فالقول أنه مُفْعَلٌ والدليل على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون فُعْلَى أو مُفْعَلٌ وليس قسم ثالث فلا يجوز أن يكون فُعْلَى لصرفهم له في النكرة كما لم يكن عيسى إلا فُعْلَى والألف فيه للإخاق كالي في معزى وليست للتانيث كالي في ذكرى بدلالة صرفهم له في النكرة فإن ذا قالوا : مررت بعيسى وعيسى آخر وموسى آخر فلو كان موسى فُعْلَى مثل بشرى ولم يكن مُفْعَلًا لما انصرف لأن بشرى وما كان مثلها عما آخره ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فهذه الدلالة يعلم أن موسى الذي هو اسم أعجمي مُفْعَلٌ وليس بِفُعْلَى .

وأما موسى الحديد فعربي معروف الاشتقاق وهو من قولهم : أوسيت رأسه ، إذا حلقته ، وهو اسم وليس بصفة وإن كان مُفْعَلٌ في أكثر الأمر صفةً مثل : مكرم ومعطى ومخرج . وقد يجيء مُفْعَلٌ اسماً في غير هذا الحرف وذلك قولهم : مخدع ومطرف فوسى الحديد هو أيضاً مُفْعَلٌ وإن كان اسماً كالخدع وإنما لم ينصرف في المعرفة لانضمام التانيث إليه لأنهم قد قالوا :

فإن تكن الموسى جرت فوق بظرها

فإن تكتن إلا ومضان قاعد

انظر اللسان (وسى) .

فأنشوه فصار التانيث فيه كالتانيث في عقرب وعقاب ونحو ذلك .

(٦) في حاشية هـ : إنما جعل أبو علي حمل قَطَوِطَى على فعلعل أولى من حمله على فعوعل لكثرة باب فعلعل وقلة فعوعل والحمل على الأكثر أولى .

باب زيادة الياء

الياء تُزادُ أولاً في نحو: يَلْمَقُ^(١) وَيَرْمَعُ^(٢) وفي الفعل في يَضْرِبُ . وثانية في ضَيِّعَم . وثالثة في عَثِير^(٣) ورابعة في زَيْنِيَّة^(٤) وخامسة في نحو: سُلْخَفِيَّة . فأما الياء في مَرِيَمَ وَمَلَيْنَ فعيانان صَحَّتَا شاذتين كما شذ التصحيح في مَزِيدٍ . ولو كانتا زائدتين والميم أصلاً لكسرت الصدر كما كسرت في عَثِيرٍ وكذلك الياء في ضَهَيَاءَ وَيَهْيَرٍ وقد قالوا: يَهْيَرُ^(٥) فالياء الأولى هي الزائدة في الوجهين لأنها إذا كانت أولاً كانت كاهمزة . وياء عَفْرِية^(٦) وزَيْنِيَّة زائدتان لأنك تقول: عَفْرٌ وزَيْنَةٌ ولو لم تستق منه ذلك لعلمت أيضاً أنها زائدة لأن الواو والياء لا يكونان أصلاً في بنات الأربعة إلا في التضعيف نحو: صَيْصِيَّة^(٧) وَقَوَيْتُ^(٨) فأما ياء يَأْجِجُ^(٩) فأصل لإظهار التضعيف وكذلك ياء يَسْتَعُورُ^(١٠) لأن بنات الأربعة لا تَلَحُّقُها الزيادة من^(١١) أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها .

(١) اليلمق: القباء المحشو.

(٢) البرمع: الخدروف.

(٣) العثير: العجاج الساطع.

(٤) الزينية: كل متمرّد من الجن والانس.

(٥) في حاشية الأصل: لا يخلو يهر من أن يكون فَعِيلًا أو فَعْلًا أو يَفْعَلًا . فلا يجوز أن يكون فعيلًا لأنه ليس في الكلام فعيل مفتوح الفاء إنما هو مكسور الفاء نحو: عثير وحذيم . ولا يكون فعلاً لأن الياء لا تكون أصلاً رابعة إلا في التضعيف وليس مضاعفاً ثبت أنه يفعل نحو: يرمع وبعملة . وقد قالوا: يهري الألف للتأنيث وهو الباطل .

البيهر والقهقر: الكتلة من الصمغ . ويقال: البيهر حجارة أمثال الكف . ويقال: البيهر: دويبة أكبر من الجرذ تكون في الصحارى . انظر المنتصف ، ٢٣ / ٣ .

(٦) العفريّة: الداهية المنكرة .

(٧) الصيصية: كل شيء احتميت به فهو صيصية ومنه صيصية الديك . وصيصية الثور: قرنه . ومن أجل ذلك سميت الحصون: الصياحي . انظر المنتصف ، ٧٨ / ٣ .

(٨) قوقيت: يقال: قوقت الدجاجة قوقاة وقيقاة: إذا صاحت .

(٩) يأجج: اسم مريض .

باب زيادة الواو

الواو لا تزداد أولاً^(١) ولكنها تزداد ثانية في نحو: عَوْسَج^(٢) ونَوْقَل^(٣). وثالثة نحو^(٤): جَهْوَرٍ وقَسْوَرٍ وعَجْوَرٍ. ورابعة في تَرْقُوتَ وعَرْقُوتَ. وخامسة في قَلَسُوتَ. والواو في قَسْوَرٍ وعُقُوتَانٍ وتَرْقُوتَ وقِرْوَاخ^(٥) زائدة لما تقدّم من أنها والياء لا يكونان أصليّين في هذا النحو. فأما تَرْقُوتَ فَيُعْلَمُ (زيادتها)^(٦) بأمرٍ آخر أيضاً وهو أنه ليس في الكلام مِثْلُ جَعْفَرٍ ولا يكون عُقُوتَانٌ مثل تَرْجُمَانٍ^(٧) لما ذكرت. فأما عِرْوَيْت^(٨) فالواو فيه لام لأنه كعِفْرِيت وليس في الكلام فِعْوِيل ولا تكون الواو والتاء أصليّين لأن الواو لا تكون أصلاً في هذا النحو.

(١) في حاشية هـ: الواو لا تزداد أولاً لأنها متكررة في ذلك الموضع لقيح الصوت بها. وحكمها في مواضع زيادتها المذكورة كحكم الهمزة أولاً. ابن جني عن أبي علي قال: إنما امتنع زيادة الواو أولاً لأنها لو زيدت مضمومة لاطرد قلبها همزة نحو: أقتت. ولو زيدت مكسورة لجاز قلبها جوازاً كالطرد نحو: إسادة وإفادة في وسادة ووفادة. ولو زيدت مفتوحة حتى تحقر الكلمة لانضم أولها فجاز قلبها همزة. فلما كانت زيادتها تقود إلى هذا القلب والتغيير واللبس وذلك فيها أثقل لزيادتها رفضت زيادتها أولاً. انظر المنصف، ١ / ١١٢.

في حاشية هـ: ورنتل وزنه فعنل لأن الواو لا تزداد أولاً والنون تكثر زيادتها ثلاثة فقضي للواو بالأصالة لوقوعها في غير موضع زيادتها وإن كانت مع ثلاثة أحرف أصول. وهي الداهية. انظر الخصائص، ١ / ٢١٢.

(٢) العوسج: شجر كثير الشوك.

(٣) في هـ: وثالثة في.

(٤) القرواخ: يكون أرضاً عريضة ولا نبت فيه ولا شجر.

(٥) ساقطة من هـ.

باب زيادة الميم

وهي تَزَادُ أَوَّلًا في المصادرِ وأسماءِ المكان والزمان^(١). فالمصدرُ نحو: ضَرَبْتُهُ مَضْرِبًا، وَقَتَلْتُهُ مَقْتَلًا. والمكانُ كقولنا^(٢): هذا مَضْرِبُنَا. والزمانُ نحو: أَتَتِ الناقَةُ على مَضْرِبِهَا وعلى مَتَبِجِهَا، يريدُ زمانَ نتاجِهَا. وقالوا: أَرْضٌ مَأْسَدَةٌ، للتي يكثر بها الأسود. وتزاد في أول مَفْعُولٍ ومَفْعِلٍ ومُفَعَّلٍ ومُفَعَّلٍ ومَفْعَالٍ ومُفَعَّلٍ وهي في مَنَبِجٍ^(٣) لاسم هذا البلد زائدة لكثرة زيادتها أَوَّلًا. وتَعْلَمُ زيادتها أيضًا بأنه ليس في الأصول مثل جَعْفَرٍ. فأما الميمُ في مَعَدَّةٍ فَأَصْلُ لقولهم: تَمَعَّدُوا^(٤) وكذلك ميمٌ مِعْزَى لقولهم: مَعَزَ. والميمُ في مَنَجْنِيقٍ أَصْلُ والنونُ التي تلي الميمَ زائدة^(٥). فأما ما رواه بعضهم من قولهم: جَنَّقُونَا، يريد^(٦): رَمَوْنَا بالمنجنِيقِ، ففيه بَعْضُ حروفِ المَنَجْنِيقِ وليس منها كقولهم: لال لبائع اللؤلؤ وليس منه^(٧). ولا يجوز أن تكون الميمُ والنونُ (في الكلمة)^(٨) زائدتين لأنه

(١) في حاشية هـ: موضع زيادة الميم أَوَّلًا كالحزمة لأنها أول مخارج الحروف من الفم مع أنها من موضع الواو وقد منع زيادة الواو أَوَّلًا فصارت عوضاً.

(٢) في هـ: كقولك.

(٣) ومنبج موضع. قال سيبويه (الكتاب، ٢/ ٣٤٤): الميم في منبج زائدة بمنزلة الألف لأنها إنما كثرت مزيدة أَوَّلًا، فوضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أَوَّلًا في الاسم والصفة.

(٤) في حاشية هـ: الميم في معد أصل لقولهم: تمعد ولا يلزم ذلك في مسكين لقولهم: تمسكن، لأن الاشتقاق قد بين أنه على الشذوذ ولا يحمل شيء على الشذوذ إلا بسدليل. انظر الكتاب، ٢/ ٣٣٠، ٣٤٤، والمنصف، ١/ ١٠٨، ١٢٩، ٣/ ١٩، وشرح الشافية، ٢/ ٣٣٥.

(٥) النون الأولى في منجنيق زائدة عند سيبويه لسقوطها في الجمع مجانيق فوزنه فنعيل. وقال غير سيبويه إن الميم والنون الأولى زائدتان معاً لأن من العرب من يقول: جنقناهم أي رميناهم بالمنجنيق. انظر الكتاب، ٢/ ٣٣٧، ٣٤٤، والمنصف، ١/ ١٤٦، ١٤٨، وشرح الشافية، ٢/ ٣٥٢.

(٦) في ع: يريدون.

(٧) في حاشية هـ: وزن لؤلؤ فعلل مثل ثرثم وهو رباعي ولال فعال مثل سأل من سأل وسأل ثلاثي فلا يجوز أن يكون لال من لؤلؤ لكن فيه

لا يجتمع زيادتان [في] ^(٩) أول الكلمة في هذا الضرب من الأسماء ^(١٠) إنما تكون في الجارية على أفعالها نحو: مُسْتَخْرِجٌ وَمُتَطَلِّقٌ. فأما قولهم: إِنْقَحَلٌ ^(١١) فلا اعتداد به لقلته. فمُنْجِنِيْقٌ كعُنْتَرِيْسٍ ^(١٢).

فأما مُنْجِنُونٌ ^(١٣) ففَعْلَلُولُ النون الأخيرة ^(١٤) متكررة زائدة. فأما مِيْمٌ مَأْجِجٌ ^(١٥) ومَهْدِدٌ ^(١٦) فأصلان كما كانت ياءُ يَأْجِجٌ كذلك لظهور التضعيف ولو كانت الميم زائدة لأدغمت المثليْن. والميْمُ في مِرْعَزَاءٍ زائدة وليست بأصلٍ كطِرْمِسَاءٍ ^(١٧) لأنها قد ثبتت زائدة في قولهم: مِرْعَزَى ^(١٨) كما كانت التاء في تَرْتُبٍ ^(١٩) زائدة لقولهم: تَرْتُب. ولا تُزاد الميْمُ وسطاً إلا بثبت كما لا تُزاد الهمزة غير أولٍ إلا بثبت.

وزعم الخليل أن مِيْمَ دُلَامِيْسٍ زائدة ويستدل على زيادتها بالمعنى وأنها ^(٢٠) من الدَّلِيْسِ. وقالوا: دِرْعٌ دِلَاصٌ ^(٢١) للبراق، وامرأةٌ دَلِيصَةٌ مَلْسَاءُ بَرَّاقَةٌ. ويقوي ذلك أنهم قد قالوا: لَبَنٌ قُمَارِصٌ ^(٢٢). وقال الأصمعي في قولهم في صفة الأسد هِرْمَاسٌ إنما هو من الهَرَسِ ^(٢٣). وجاءت الميم أخيراً زائدة في قولهم: دِرْدِمٌ ^(٢٤) وسُتْهُمْ ^(٢٥) وزُرْقُمٌ ^(٢٦) جعلوه من الدَرْدِ والسَّتِّ والزَّرْقِ.

(٩) زيادة من هـ.

(١٠) في حاشية هـ: إذا جعلت الميم زائدة في منجنيق لم تخل من أن تجعل النون التي بعدها أصلاً أو زائدة فلا يجوز أن تكون الميم زائدة والنون بعدها أصل لأن الميم لا تزاد في أول الرباعي ولا يجوز أن تجعل زائدة لأنه لا يجتمع زيادتان أول هذا الضرب من الأسماء فثبت أن النون زائدة لقولهم: مجانيق والميم أصل.

(١١) رجل إنقحل: إذا كان يابساً من الحر.

(١٢) العنتريس: الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم.

(١٣) المنجنون: الدولاب.

(١٤) في هـ: الآخرة.

(١٥) مأجج: اسم موضع.

(١٦) مهدد: اسم امرأة.

(١٧) الطرمساء: الظلمة.

(١٨) المرعزي: الزغب الذي تحت شعر العنز.

(١٩) الترتب: الشيء الراتب.

(٢٠) في ع: لانه. وفي هـ: وأنه.

(٢١) في حاشية هـ: وحكى اللحياني في نوادره أنه يقال: دلص فلان متاعه ودلصه ودملصه إذا زلقه وبرقه. وهو كل شيء وجدت لينة إذا

مستته. انظر الكتاب، ٢/ ٣٢٨، ٣٥٢، والمنصف، ١/ ١٥١، واللسان، (دلص).

(٢٢) لبن قارص: بمعنى قارص. شرح المفصل، ٥٤/ ٩.

بابُ زيادةِ النونِ

قد زيدت النونُ في فَعْلَانِ فَعَلَى نحو عَطْشَانِ وَسَكْرَانِ . وزيدت في فَعْلَانِ جَمْعاً واسماً . فالجَمْعُ نحو بَرْقَانِ وَغَرَبَانِ ، في جمع بَرْقٍ وَغَرَابٍ . والاسمُ نحوُ : السَّرْحَانِ والرُّثْمَانِ . وفي فَعْلَانِ جَمْعاً واسماً غيرَ جَمْعٍ فالجَمْعُ نحوُ رُعْفَانِ وَكُثْبَانِ . والاسمُ نحوُ دُكَّانٍ^(١) وَعُثْمَانِ وَعُقْرَانِ . وفي فَعْلَانِ في المصادرِ نحوُ الشَّنَّانِ^(٢) والغَلِيَّانِ^(٣) والزَّوَانِ^(٤) . ولَحِقَتْ الأسماءُ المنصرفةُ والأفعالُ [في]^(٥) نحوُ : هل تَفْعَلَنَّ ، وَأَفْعَلَنَّ . وَلَحِقَتْ إعراباً في الفعل بعد علامة الضمير والجمع في [نحو]^(٦) : هل تَفْعَلُونَ ومجردةً من الضمير في نحو^(٧) :

يَعْصِرُنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيهَ

ولَحِقَتْ ثَانِيَةً فِي عَسَلٍ^(٨) وَعَبَسٍ^(٩) لَّأَنَّهُ مِنَ الْعَسَلَانِ وَالْعُبُوسِ . وفي عَفَرْنِي لَّأَنَّهُ مِنَ الْعِفْرِ .

(١) دكان فَعْلان عند سيويه . الكتاب ، ٣٢٢ / ٢ . وقال أبو الفتح في المنصف ، ١٣٥ / ١ : فأما دكان فله اشتقاقان . قالوا : دكنت الشيء أدكنته ، إذا نصدت بعضه فوق بعض ودكنته تدكينا ، حكى ذلك ابن دريد ، قال : ومنه اشتقاق الدكان . قال : وهو عربي صحيح . قال : وسمعت أبا عثمان الأشنا نداني يقول : قال الأخفش : الدكان مشتق من قولهم : أكمة دكاه : إذا كانت منبسطة . وناقاة دكاه إذا افترش سنامها في ظهرها ، كما اشتقوا عثمان من العم فالنون على هذا القول زائدة ، وهي في القول الأول أصل .

(٢) يقال : الشنآن بتحريك النون ، والشنآن بإسكانها : البغضة .

(٣) الغليان : مصدر . يقال : غلت القدر تغلي غلياً وغلياناً .

(٤) الزوان : الارتفاع .

(٥) زيادة من هـ .

(٦) زيادة من هـ .

(٧) هذا بعض بيت للفردق . والبيت بكامله :

ولكن ديا في أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

انظر ص : ٨٦ .

استشهد به على أن النون في يعصرن علامة جمع مجردة من الضمير إذ هي حرف لا اسم إضمار .

(٨) أبو زيد في نواته ، ٢١٦ : العنسل من النوق : النجبة وأنشد :

قالوا : عِفْرٌ وَعِفْرِيَتْ وَعِفْرَنِيَّ وَعِفَارِيَّةٌ وَعِفْرِيَّةٌ بِمَعْنَى . وفي سُخْفِيَّةٍ^(١٠) وَبُلْهِنِيَّةٍ^(١١) لَأَنَّهُ مِنَ السُّخْفِ
وَالْبَلَه . وفي خَنْفَقِيْقٍ لِلْخَفِيفَةِ مِنَ النِّسَاءِ لِأَنَّهَا^(١٢) مِنْ خَفَقَ يَخْفِقُ . وكذلك فِي عَقَقْلٍ^(١٣)
وَعَصَصِرٍ^(١٤) لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ ثَالِثَةً سَاكِنَةً كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْآلِفِ أَلَّا تَرَاهُمَا قَدْ تَعَاوَرَتَا الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ
فِي شَرَنْبِثٍ^(١٥) وَشُرَابِثٍ وَجَرَنْفَسٍ وَجُرَافِسٍ^(١٦) . وقالوا : عَرَتْنُ وَعَرَنْتُنُ^(١٧) وَعَرَقَصَانُ
وَعَرَنْقَصَانُ^(١٨) فَحَذَفُوها كَمَا حَذَفُوا الْآلِفَ مِنْ دُوَادِمٍ حَيْثُ قَالُوا : دُوْدِمٌ^(١٩) . وَمِثْلُ ذَلِكَ النُّونُ فِي
أَحْرَنْجَمٍ أَلَّا تَرَاهَا ثَالِثَةً سَاكِنَةً . وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ شَيْءٌ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ أَصُولٍ . وَكَذَلِكَ قُبْرٌ^(٢٠)
وَجُنْدَبٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَصُولِ مِثْلُ جُعْفَرٍ وَيُقَوَّى زِيَادَتُهَا هُنَا قَوْلُهُمْ : قُبْرٌ^(٢١) . وَكَذَلِكَ عُرْنَدٌ^(٢٢)
لَأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُ جُعْفَرٍ . وَكَذَلِكَ كَنْهَبِلٌ^(٢٣) وَقَرَنْقُلٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ سَفَرْجَلٍ . وَكَذَلِكَ
خُنْتَعَبَةٌ^(٢٤) وَهِيَ الْغَزِيرَةُ . وَمَنْ قَالَ خِنْتَعَبَةٌ فَكَسَرَ^(٢٥) الْخَاءَ فَقَدْ ثَبَتَتْ زِيَادَةُ النُّونِ فِي قَوْلِ مَنْ ضَمَّهَا
وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُ قِرْطَعِبٍ^(٢٦) . وَالنُّونُ فِي كَيْشَاوٍ^(٢٧) زَائِدَةٌ وَكَذَلِكَ فِي نَرْجِسٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُ
جَعْفَرٍ . فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ شَيْئًا لَمْ تَصْرِفْهُ . وَمَنْ قَالَ : نَرْجِسٌ فَكَسَرَ النُّونَ فَحَقُّهُ أَنْ يَصْرِفَ . (وَقَالَ
بَعْضُهُمْ لَا يَصْرِفُ)^(٢٨) .

(١٠) رَجُلٌ سَخْفَنِيَّةٌ : أَيُّ مَحْلُوقِ الرَّأْسِ .

(١١) الْبُلْهَنِيَّةُ : الرِّخَاءُ وَسَعَةُ الْعَيْشِ .

(١٢) فِي ع : لِأَنَّهُ .

(١٣) الْعَقَقْلُ : كَثِيبٌ رَمْلٌ مُتَدَاخِلٌ .

(١٤) عَصَصِرٌ : مَوْضِعٌ .

(١٥) الشَّرَنْبِثُ : الْكَثِيفُ الْغَلِيظُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

(١٦) الْجُرَافِسُ وَالْجُرْفَاسُ : الضَّخْمُ الشَّدِيدُ مِنَ الرِّجَالِ وَكَذَلِكَ الْجُرَنْفَسُ .

(١٧) الْعَرَنْتَنُ : نَبْتٌ .

(١٨) الْعَرَنْقَصَانُ : دَابَّةٌ .

(١٩) الدُّودِمُ : صَمْغُ السَّمَرَةِ .

(٢٠) الْقُبْرُ : طَائِرٌ .

(٢١) انْظُرِ الْكِتَابَ ، ٣٥١ / ٢ .

(٢٢) الْعُرْنَدُ : الشَّدِيدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

(٢٣) الْكَنْهَبِلُ : شَجَرٌ عَظَامٌ .

(٢٤) الْخَنْتَعَبَةُ : النَّاقَةُ الْغَزِيرَةُ اللَّبَنُ .

بابُ زيادةِ التاءِ

التاءُ تكثرُ زائدةٌ^(١) في تَفْعِيلِ مصدرِ فَعَّلَ . وَتَفْعُلِ مصدرِ تَفَعَّلَ . وَتَفَاعُلِ مصدرِ تَفَاعَلَ . وفي نحوِ : التَّقَاتِلِ والتَّضَرَّابِ والتَّثْوَاءِ . وفي افْتَعَلَ واستَفَعَلَ . وتدخلُ للتأنيثِ في نحوِ : قَائِمَةٌ وفي تَمَرَةٍ وفي الجَمْعِ مع الألفِ [في]^(٢) نحوِ : تَمَرَاتِ [ومُسَلِمَاتِ]^(٣) وفي سَبْتَةٍ^(٤) لأنهم (قد)^(٥) قالوا في معناه : مَرَّتْ عليه سَبْتَةٌ مِنَ الدهْرِ . وكذلك في عَفْرِيتِ وفي مَلَكُوتِ وَجَبَرُوتِ وَرَغَبُوتِ وَرَهَبُوتِ وفي تَجْفَافٍ^(٦) وفي تَنْضُبٍ^(٧) وفي التَّرْتُوبِ لأنه يُعْنَى به الدُّلُولُ يقال للدُّلُولِ مُدْرَبٌ فأبدلت من الدال التاء ، كما أبدلوا^(٨) منها في ذَوَلَجٍ وإنمَّا هو تَوَلَجٌ . وفي العَنَكَبُوتِ لأنهم (قد)^(٩) قالوا : العَنَكَبَاءُ وقالوا : العَنَاكِبُ^(١٠) . وفي التُّبَيْتِ لأنه ليس مِثْلَ قَتْدِيلٍ . [وفي تَرْتُبٍ لأنهم قالوا : تَرْتُبٌ وكذلك تَتَفَلٌ^(١١) وفي تُلْدَرًا لأنه من ذَرَأَ يقال : هو ذو تُلْدَرًا]^(١٢) . وزادوها في الفعل نحوِ : أَنْتِ تَفْعَلِينَ^(١٣) وهي تَفَعَّلُ . وهي فيما عدا هذه الأشياءِ ونحوها لا تُزَادُ إلا بَثْبِتٍ .

(١) في هـ : زيادة .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) السبِيتة : الساعة من الليل .

(٥) ساقطة من هـ .

(٦) التجفاف : ما جلل به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح .

(٧) التَنْضُب : شجر .

(٨) في هـ : أبدلوا .

(٩) التولج : كناس الوحش الذي يلج فيه .

(١٠) ساقطة من هـ .

(١١) كيف يكون جمع عنكبوت على عناكب دليلاً على زيادة التاء والمعروف أن الخفاسي المجرى يحذف خامسه في التصغير والتكسير ، تقول في

تصغير وتكسير سفيرجل : سفيرج وسفارج ؟

بين ذلك ابن عصفور فقال في المهمم ، ٢٧٧ : وكذلك هي في عنكبوت زائدة واستدل على ذلك سيبويه بقولهم في جمعه : عناكب

ووجه الدليل من ذلك أنهم كسروا عنكبوتاً من غير استكراه ، أعني من غير أن يكلفوا ذلك ، ولو كانت التاء أصلية لكان من بنات

الخمسة ، وهم لا يكسرون بنات الخمسة إلا بعد استكراه ، فدل ذلك على أنه ليس من بنات الخمسة وأن تاءه زائدة ، وأيضاً فإنهم

يقولون في معناه : العنكباء ، وذلك قاطع بزيادة التاء .

(١٢) التفل : الثعلب . وقيل ولده .

بَابُ زِيَادَةِ الْهَاءِ

الهاء تَزَادُ في الوقفِ في نحو: كِتَابِيَّةٌ وَحِسَابِيَّةٌ وَكَيْفَةٌ وَلِمَّةٌ وَمُسْلِمُونَةٌ . فإذا أدرجت سقطت . وقد زيدت في أَهْرَاقٍ وفي أُمّهَاتٍ . وزيدت السينُ في اسْتَفْعَلَ وفي أَسْطَاعٍ كما زيدتِ الهاءُ في أَهْرَاقٍ^(١) . وقد زيدت اللامُ في ذَلِكَ وَهَذَاكَ وفي عَبْدَلٍ^(٢) . فأما هَيْقَلٌ فإن أخذته من الهَيْقِ كانت اللامُ زائدةً . وإن أخذته من الهِقْلِ^(٣) كانت الياءُ زائدةً . فهذه عشرةٌ أَحْرَفٍ .

وقد تَزَادَ حُرُوفٌ من غيرِ حُرُوفِ الزيادةِ وذلك ما تَكَرَّرَ في الأبنيةِ في مواضعِ الفاءِ والعينِ واللامِ . فأما الفاءُ فلم تكرر إلا مع غيرها في مَرْمَرِيسٍ^(٤) . والعينُ كُتِّرَتْ في مِثْلِ جُبَاءٍ^(٥) وَضَرْبٍ . واللامُ في مِثْلِ قَرَشَبٍ^(٦) وَعِثُولٍ . وقد كُرِّروا العينَ وَحْدَهَا في مِثْلِ خَفِيفَدٍ^(٧) وَعَثُولٍ^(٨) ، ومع اللامِ في صَمَحَمَحٍ^(٩) وَذُرْخَرِجٍ^(١٠) . فهذه الحُرُوفُ زوائدٌ لاشتقاقك من الكلمةِ ما يَسْقُطُ فيها^(١١) لأنَّ ضَرْبَ من الضَّرْبِ . وتقول : قَرَّاشِبٌ وَعَثَاوُلٌ فَيَسْقُطُ في التكسيرِ أحدُ الحرفين^(١٢) . وتقول في ذُرْخَرِجٍ : ذُرَّاحٌ فَيَسْقُطُ الحرفانِ المَكْرُرانِ .

(١) الهاءُ في أَهْرَاقٍ زائدةٌ عوضاً عن تحركِ العينِ عندِ سيوبه كما في أسْطَاعٍ . واللغة المشهورة : أَرَاقُ الماءِ يريقه . انظر الكتاب ، ٢ / ٣٣٣ ، والممتع ، ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل ، ٦ / ١٢٦ ، وشرح الشافية ، ٢ / ٣٨٤ .

(٢) عبدل : اسم رجل . وابن عبدل : شاعر معروف .

(٣) الهقل : ذكر النعام .

(٤) المرمريس : الداهية .

(٥) جباء : جبان .

(٦) القرشب : الضخم الطويل من الرجال .

(٧) الخفيفد : الظلم .

(٨) العثول والعثول : الكثير اللحم الرخو .

(٩) الصمحمح : الشديد الصلب .

(١٠) الذرخرج : السم .

(١١) في هـ : منها .

بَابُ إِبْدَالِ الْحُرُوفِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ

إِبْدَالُ الْحُرُوفِ عَلَى ضَرَبَيْنِ : أَحَدُهُمَا بَدْلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ . وَالْآخَرُ بَدْلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لِغَيْرِ الْإِدْغَامِ .

فَبَدْلُ الْإِدْغَامِ كإِبْدَالِكَ مِنَ الْبَاءِ الْمِيمِ فِي قَوْلِكَ : اصْحَبْ مَطَرًا ، وَكإِبْدَالِكَ الصَّادَ مِنَ الزَّيِّ فِي : أَوْجِزْ صَابِرًا . وَهَذَا يُذَكَّرُ فِي الْإِدْغَامِ .

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ بَدْلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لِغَيْرِ الْإِدْغَامِ . وَحُرُوفُ الْبَدْلِ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا . ثَمَانِيَةٌ مِنْهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْأَوَّلِ الزَّائِدَةِ وَثَلَاثَةٌ مِنْ غَيْرِهَا . فَمِنْ حُرُوفِ الْبَدْلِ الْهَمْزَةُ وَهِيَ تُبَدَّلُ مِنَ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ فَاءَ مَضْمُومَةً أَوْ عَيْنًا نَحْوُ : أُجُوهَ وَأُعِدَّ . وَالْعَيْنُ نَحْوُ أَذْؤِرَ . وَأُبَدِلَتْ مِنَ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ يَاءً أَوْ وَاوًا نَحْوَ قَائِلٍ وَتَائِعٍ . وَأُبَدِلَتْ مِنْهُمَا أَيْضًا لَامِينَ فِي نَحْوِ قَضَاءٍ وَعَفَاءٍ . وَأُبَدِلَتْ مِنَ الْهَاءِ فِي قَوْلِهِمْ : مَاءً .

وَمِنْهَا الْأَلْفُ وَهِيَ تُبَدَّلُ مِنَ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ فَاءَ فِي لُغَةٍ مِنْ قَالَ : يَاجُلُ . وَمِنْ الْيَاءِ وَالْوَاوِ إِذَا كَانَتَا عَيْنَيْنِ [فِي]^(١) نَحْوَ نَابٍ وَنَابٍ وَقَالَ وَبَاعَ . وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتَا لَامِينَ (فِي)^(٢) نَحْوُ : عَصَا وَرَحَى وَغَزَا وَسَقَى . وَمِنْ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُنْصَرِفَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ رَجُلًا . وَمِنْ النُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي نَحْوِ : لَنْسَقَعَا . وَمِنْ النُّونِ فِي إِذْنِ الَّتِي هِيَ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا (فَقُلْتَ)^(٣) : إِذَا . وَمِنْ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ رَأْسٍ وَقَاسٍ .

وَمِنْهَا الْيَاءُ وَهِيَ تُبَدَّلُ مِنَ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ فَاءَ أَوْ عَيْنًا أَوْ لَامًا . فإِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ فَاءَ نَحْوُ : مِيقَاتٍ وَمِيعَادٍ وَهُوَ مِنَ الْوَقْتِ وَالْوَعْدِ . وَيَبْجَلُ وَيَبْجَلُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ . وَعَيْنًا نَحْوُ : قِيلَ . وَلَا مَاءً فِي : أَغْرِئْتُ . وَمِنْ الْهَمْزَةِ فِي يَبْرٍ وَذُبِّبَ .

وَمِنْهَا الْوَاوُ وَهِيَ تُبَدَّلُ مِنَ الْيَاءِ إِذَا كَانَتْ فَاءَ فِي نَحْوِ مُوسِرٍ وَمُؤَقِّنٍ . وَمِنْ الْأَلْفِ فِي نَحْوِ :

ضَوَارِبَ وضَوْرِبٍ . ومن الياءِ إذا كانت عينا في [نحو]^(٤) : الكُوسَى والطَّوْنَى . وإذا كانت لاماً في نحو : تَقْوَى . ومن الهمزة في نحو : بُؤْس وسُؤْل .

ومنها الميمُ وهي تَبْدُلُ من النون إذا وقعت ساكنة قبل الباء في قولهم : شُبَّاء والعَبِيرُ^(٥) . فلماذا تحرَّكت في نحو : الشُّبُّ^(٦) والعِنَب لم يُبدِّلوها . ومنها النونُ وقد أُبدِلَتْ من الواو في نحو : صُنْعَانِيَّ وبَهْرَانِيَّ^(٧) . ومنها التاء وهي تَبْدُلُ من الواو والياء إذا كانتا فاعلين [في]^(٨) نحو : اتَّعَدَ واتَّزَنَ من الوَعْدِ والوَزَنِ . واتَّسَرَ من أَيْسَارِ الْجَزْرِ . وقد أُبدِّلوها من الياء في أُسْتُتُوا^(٩) . ومن الواو في قولهم : تَالله . وقالوا : اتَّلَجَ واتَّهَمَ وهما من الوُلُوجِ والوَهْمِ .

ومنها الهاءُ أُبدِّلوها من الياء في قولهم : هَذِي أُمَّةُ اللهِ ، ثم قالوا : هَذِهِ أُمَّةُ اللهِ في الوقف والوصل . وقالوا : هَذِهِي أُمَّةُ اللهِ ، فَأَلْحَقُوا الهاءَ الياءَ في الوصل . وأبدِّلوها من الهمزة في هَرَاقَ وهِيَاكَ يريدون^(١٠) أَرَاقَ ولِيَاكَ .

ومنها اللامُ أبدِّلوها من النون في أُصَيِّلَان فقالوا : أُصَيِّلَال . فهذه ثمانية أَحْرَفٍ من حروف الزيادة . وأما الثلاثة الأخرُ التي ليست من حروف الزيادة فالطَّاء والدَّال والجيم . فالطَّاءُ تَبْدُلُ من تاء الافتعال إذا كانت الفاء من الكلمة حرفاً مُطَبَّقاً وذلك قولك في مُفْتَعِلٍ من الصَّبَرِ مُصْطَبِّرٌ . وفي مُفْتَعِلٍ من الضَّوءِ مُضْطَآءٌ .

والدَّالُ تَبْدُلُ من تاء الافتعال إذا كانت الفاء حرفاً مجهوراً وذلك قولك في مُفْتَعِلٍ من الرَّجَرِ : مُرْدَجِرٌ . ومن الزَّيْنِ : مُرْدَانٌ . ومن الزَّيَارَةِ : مُرْدَاؤٌ . ومن الذَّكْرِ : مُدَكِّرٌ .

والجيمُ نحوُ إِبْدَالِهِمْ إِيَّاهَا في الوقف [من الياء]^(١١) في عَرَبَانِيَّ والعَشِيَّ . وقد جاء في غير الوقف نحو^(١٢) :

... أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

[يعني أَمَسْتُ وَأَمَسِي]^(١٣) .

(٤) زيادة من ع .

(٥) انظر الكتاب ، ٢ / ٣١٤ ، والممتع ، ١ / ٣٩١ ، وشرح الشافية ، ٣ / ٢١٥ .

(٦) الشنب : رقة وبرد وعذوبة في الأسنان .

(٧) انظر شرح الشافية ، ٣ / ٢١٨ ، وشرح المفصل ، ١٠ / ٣٦ .

(٨) زيادة من ع .

(٩) أُسْتُوا ، فهم مستون : أصابتهم سنة وقحط وأجدبوا .

(١٠) في ه : يريد .

(١١) زيادة من ع .

(١٢) البيت بكالهِ :

بَابُ أَحْكَامِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ إِذَا كَانَ حَرْفٌ مِنْهَا فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ وَأَقْسَامُهَا

وَهُنَّ لَا يَخْلُونُ مَنْ أَنْ يَكُنَّ فَاءَاتٍ أَوْ عَيْنَاتٍ أَوْ لَامَاتٍ . فَمَا كَانَ مِنْهَا فَاءٌ فَنَحْوُ : الْوَعْدِ وَالْوَزْنِ
وَالْيُسْرِ . وَمَا كَانَ [مِنْهَا] ^(١) عَيْنًا فَنَحْوُ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ . وَمَا كَانَ مِنْهَا لَامًا فَنَحْوُ الْغَزْوِ وَالرَّمْيِ .
وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ مَفْصَّلًا أَبْوَابُهَا ^(٢) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

بَابُ مَا كَانَ مُغْتَلًّا الْفَاءُ

لا تخلو الأفعال المعتلة الفاء من أن تكون على فَعَلَ يَفْعِلُ أو فَعِلَ يَفْعِلُ أو فَعِلَ يَفْعَلُ أو فَعَلَ يَفْعُلُ . فما كان منها على فَعَلَ يَفْعِلُ من الواو فنحو : وَعَدَ يَعِدُ وَوَزَنَ يَزِنُ فإن الفاء تُحذفُ من المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة في يَفْعِلُ^(١) ثم يتبع سائر حروف المضارعة الياء فتُحذفُ معها الواو كما أتبعوها في باب أَفْعَلَ الهمزة في الحذف . ومصدرُ هذا الضرب إذا كان على فِعْلَةٍ أُعِلَّ بالحذف وذلك نحو : العِدَّة والزَّنة والسَّمة كره تحركها^(٢) بالكسر^(٣) إذ كُره وقوعها بعدها في يَعِدُ والمصدرُ يُعَلَّ بإعلالِ الفِعلِ^(٤) .

فأما الوزْنُ والوَعْدُ والوَسْمُ فلما تحرَّكت الواو فيهنَّ بالفتح صَحَّتْ ولم تُحذفْ كما لم تُكْرَه الألف بعد الواو في وَاعَدَ وَوَأْتَبَ وَكُرِهَتْ الكسرة بعدها كما كُرِهَتْ الياء بعدها فمن ثَمَّ قُلَّ نحو : وَبَلَّ وَوَنَحَّ .

فأما الوجهة فصَحَّتْ لأنه اسم للمكان المُتَوَجِّهِ إليه فقولُه (تعالى)^(٥) : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيْهَا ﴾^(٦) أي مكان يَتَوَجَّه^(٧) إليه . ومن جعلها التوجه كان شاذاً كشذوذِ الْقُصْوَى والقَوْدِ ونحو ذلك وهذا في المصدرِ أبعد لإجرائهم إياه مُجْرَى الفِعلِ والفِعلُ لم يصحَّ في^(٨) هذا النحو . فإن كانت

(١) في حاشية ع : قوله : فإن الفاء تُحذف من المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة في الربة قبل الحرف .

(٢) في ب : تحريكها .

(٣) في حاشية هـ : وقوله : ومصدر هذا الضرب إذا كان على فِعْلَةٍ أُعِلَّ بالحذف وذلك نحو : العدة والزنة والسمة كره تحركها بالكسر : يعني الواو إذ كره وقوعها بعدها في يَفْعِلُ يعني وقوع الكسرة بعد الواو . وهذا يدل على أن الحركة أيضاً في الربة قبل الحرف . ثم قال في وجل : يوجل . ومنهم من يقول : ييجل ، فيبدل من الواو الياء كما أبدل الجميع في نحو : سيد . ثم قال : ومنهم من كره ذلك لحجز الحركة بينهما : يعني حركة الياء فجعلها حائزة بين الياء والواو . وهذا يدل على أن الحركة في الربة بعد الحرف .

(٤) في حاشية هـ : والمصدر يعل بإعلال الفعل يريد أنهم قالوا : لذت لياذاً ، فقلبوا الواو في المصدر ياء لأنها قد انقلبت في لاذ ألفاً . وقالوا : لاوذت لواذاً ، فصحت في لواذ كما صحت في لاوذت . ومثله : قت قياماً ، وقاومته قواماً .

(٥) ساقطة من هـ .

(٦) البقرة ، ١٤٨ / ٢ .

الفاء في فَعَلَ يَفْعِلُ ياء صَحَّت ولم تعتَلْ في قول الجمهور والشائع وذلك نحو: يَمَنَ يَمِينُ وَيَنَعُ يَنْعُ وَيَسَرَ يَسِيرُ، لأنَّ الياء أَخَفُّ من الواو ألا تراهم يَدْعُونَهَا إليها في نحو: سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وهي أيضاً قَرِيبَةٌ من الألف فصارت بمنزلة الألف بعد الياء .

وأما ما كان على فَعِلَ يَفْعِلُ وفاؤه واو فنحو: وَلِيَّ يَلِيَّ وَمَوَقَّ يَمَقُّ فَإِن الفاء تُحْدَفُ منه كما حُذِفَتْ في باب فَعَلَ يَفْعِلُ لوقوع الواو بين الكسرة والياء في البابين . وحذفوا الواو من وَطِئَ يَطَأُ وَوَسِعَ يَسَعُ لأنه من فَعِلَ يَفْعِلُ في الأصل وإنما فُتِحَ العينُ من أَجْلِ حَرْفِ الحلقِ فَأُجْرِيَ على حكم الأصل الذي هو الكسرة كما أُجريت الكسرة في التَّرايِمِي ونحوه مُجْرَى الضَّمَّة التي هي الأصل لولا ذلك لم تصرف الكلمة .

وأما فَعِلَ يَفْعَلُ نحو: وَجَلَ يَوْجَلُ^(١) وَوَجَلَ يَوْجَلُ ففيه أربع لغات أكثرها وأعلىها أن تصحَّ الواو لأنها لم تتوسط الياء والكسرة وهي لغة القرآن في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ ﴾^(٢) . ومنهم من يقول: يَاجَلُ ، فيبْدِلُ من الواو الألف لما انفتح ما قبلها . ومنهم من يقول: يَيَجَلُ ، فيبْدِلُ من الواو الياء كما أبدل الجميع في نحو: سَيِّدٍ [وَمَيِّتٍ]^(٣) . ومنهم من كره ذلك لحجز الحركة بينهما فكسر الياء ليقْلِبَها كما قْلِبَها بعد الكسرة في نحو: مِيزَانُ فَقَالَ: يَيَجَلُ . ويَذَلُّك على أن الكسرة في الياء لهذا المعنى أنَّ من يقول: أَنْتَ تَعْلَمُ ، لا يقول: هُوَ يَعْلَمُ . وما كان من هذا المثالِ فاؤه ياءً فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِذْ صَحَّت الواو فيه مع اعتلال الواو في يَفْعِلُ نحو: يَعِدُ ، وصحة الياء في نحو: يَنْعُ وَيَسَعُ وذلك نحو: يَيْسُ يَيْسُ وَيَسَرُ يَسِيرُ . وقال بعضهم: ياءس ويابس فأجري الياء مُجْرَى الواو حيث قالوا: يَاجَلُ . كما أجزاها بعضهم مجرى الواو حيث حذفها فقال: يَيْسُ كما قال: يَعِدُ . فأما ما كان على فَعَلَ يَفْعَلُ فَإِنَّ الواوَ تصحُّ فيه فلا تُحْدَفُ وذلك نحو: وَضُوَّ يَوْضُوُّ ، وَوَطُوَّ يَوْطُوُّ .

باب ما بُنِيَ من هذا الباب على مثالِ افْتَعَلْتُ

ما كان من هذا الباب على [مثال] ^(١) افْتَعَلْتُ فَإِنَّ الواوَ والياءَ يجتمعان في أَنْ تُبَدِّلَ منهما التاءُ ويُدغمان في تاءِ افْتَعَلْتُ وذلك نحو: اتَّعَدْتُ وَاتَّهَمْتُ وَاتَّسَرْتُ من يَاسِرٍ وَاتَّسَرَ من أَيَسَارِ الْجَزُورِ كما اجتمعَا في إبدال الألف منهما في قَالَ وَبَاعَ . ومنهم من قال : يَاتَعِدُ [وَيَاتَزُنُ] ^(٢) كما قال : يَاجِلُ . وقد أبدلوا التاءَ من الواوِ في تَرَاثٍ وَتُخَمَةٍ وَتَيَقُّورٍ ^(٣) وَتَوَلَّجَ وهو من الوَقَارِ وهو قَوَعَلٌ من الوُلُوجِ ومِثْلُهُ تَوَرَّاةٌ . والمضارع يَتَّعِدُ وَيَتَّسِرُ واسم الفاعل مُتَّعِدٌ وَمُتَّسِرٌ . وعلى القول الآخر : مُتَوَعِدٌ وَمُتَوَسِّرٌ والمضارع يَاتَسِرُ وَيَاتَعِدُ وأمثلة الأمر من القولين على قياس المضارع . والواو إذا وقعت في أول الكلمة لم تخل من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة . فإذا انضمت جاز إبدالها همزة وذلك قولك في وَعِدَ : أَعِدْ ، وفي وَجُوهٍ : أَجُوه وفي الوُزْقَةِ : الأَرْقَةُ ^(٤) . والمكسورة نحو: وَشَاحٍ وَإِشَاحٍ وَوَفَادَةٍ والإفادة . وأبو عثمان يذهب إلى أن إبدالها مكسورةً مَطْرَدٌ . وأبو عَمَرَ يقصر ذلك على المسموع ^(٥) . والمفتوح نحو: أَحَدٍ لَّأنه من الوَحْدَةِ ، وَأَنَاةٌ في صفة المرأة وهو من الوُنْيِ لَأَنَّ المرأةَ تُجْعَلُ كَسُولا ^(٦) وهذا بلا خلاف يُقْصَرُ على المسموع . ونحو طَوِيلٍ لا يَبْدُلُ فيه كما يبدل في

(١) زيادة من هـ .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) التيقور: الوقار .

(٤) انظر الكتاب ، ٣٥٥ / ٢ ، والمنصف ، ٢١٢ / ١ .

(٥) في حاشية هـ : قال أبو عمر الجرمي : وربما أبدلت همزة من الواو المكسورة وليس ذلك بالمطرد ولا الكثير على اللسان العرب . قالوا :

هذا وعاء وإعاء . وقالوا : وفادة وإفادة وقال ابن مقبل :

أما الإفادة فاستولت ركائبنا

عند الجبابير بالبأساء والنعم

انظر ديوانه ، ٣٩٨ ، والكتاب ، ٣٥٥ / ٢ ، والمنصف ، ٢٢٩ / ١ .

وقال أبو عثمان (المنصف ، ٢٢٨ / ١) : واعلم أن الواو إذا كانت أولا وكانت مكسورة ، فمن العرب من يبدل مكانها همزة ويكون ذلك مطرداً فيها فيقولون في وسادة : إسادة ، وفي وعاء : إعاء وفي الوفادة : الإفادة ، وزعم سيويه أنه سمعهم ينشدون : أما

أُدُّورَ والتَّؤُورِ . وكلُّ واوٍ مضمومةٍ [تبدل] ^(٧) إلا أن تكون الضمَّةُ للإعراب أو لالتقاء الساكنين نحو ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ ^(٨) . وإذا اجتمع في أوَّلِ الكلمة واوان أبدلت الأولى منهما همزة نحو: أُوتِصِلَ في تحقيرٍ وَاصِلٍ . وقال ^(٩) في تكسيرٍ وَاقِيَةٍ : أَوَاقٍ ^(١٠) ، ومن هذا قولهم : الأولى في تأنيث الأولِ . فإن كانت [الواو] ^(١١) الثانية غيرَ لازمةٍ لم تُبَدَّلْ الأولى همزةً إلا كما تُبَدَّلُ الواحدةُ المضمومةُ وذلك نحو : وُوعِدَ ^(١٢) وفي التنزيل : ﴿مَا وُورِي عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِيهِمَا﴾ ^(١٣) لَمَّا لم تلزم لم يُعتدَّ بها كما أنَّ الضمَّةَ لَمَّا كانت غيرَ لازمةٍ في قوله : ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ ^(١٤) ، وهذا غَزَوُ يَا فَتَى ، لم يعتدَّ بها فصار في حكم الساكن . ومن قال : التَّؤُورَ وأدُّورَ لم يهمز نَحْوَ التقوُّلِ والتحوُّلِ . وقالوا : اليُسْرَ واليُسْرَ ، فلم يبدلوا من الياء المضمومة كما أبدلوا من الواو .

(٧) زيادة من ع .

(٨) البقرة ، ٢ / ٢٣٧ .

(٩) في ع : وقالوا .

(١٠) انظر المنصف ، ١ / ٢١٨ .

بَابُ مَا كَانَتْ فَاوُهُ هَمْزَةً

وذلك نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ وَأَكَلَ يَأْكُلُ وَأَمَرَ يَأْمُرُ [وَأَمِنَ يَأْمَنُ]^(١) فائْتِلُهُ الْفِعْلُ [في هذا الباب]^(٢) تَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ . وقد حذفوا الفاء^(٣) من بعض دَا في الأمر فقالوا: خُذْ وَكُلْ وَمُرْ . فإذا بُنِيَ مِنْهُ افْتَعَلَ قلت: ايتَكَلَّ وَايْتَمَرَ ولا تدغم الياء في التاء كما أدغمت في اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ لأن الياء ليست بلازمة . وقد حكى بعضُ البغداديين فيه الإدغام وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ . فإن كان ما بعد الفاء مُضَاعَفًا نحو: أَرَّ يَرُّ^(٤) وَأَنَّ يَنْوُنُ وَأَنَّ يَنْثُنُ ، قلبت المضمومة واوًا والمكسورة ياء ولم يجز فيها التحقيق لاجتماع الهمزتين في كلمة واحدة . فإن قلت: يا فاعِلُ أَفْعَلْ (افْعَلْ)^(٥) قلت في قول من أدغم: يَا أَرُّ أَرُّ^(٦) . فإن أظهرت^(٧) المثليين على قول أهل الحجاز قلبت الأولى من مثال الأمر واوًا والهمزة من المثال الثاني ياء في قول أهل التخفيف .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) في هـ : وقد حذفوا فاء الفعل .

(٤) في حاشية هـ : قال أبو زيد في كتاب الهمز ص ١٠ : وتقول : قد أَرَّ الشيطان الرجل فهو مأزوز أَرَّا إذا أغواه . وقد أَرَّزت الرجل على صاحبه إذا حرشته عليه أَرَّا .

(٥) ساقطة من هـ .

(٦) في حاشية هـ : تقول في قول أهل الحجاز: يا أَرَّ وَرَزَّ يَرَزْ ، يا أَنَّ وَنَّ يَنْنْ ، فهذا على تخفيف الهمزة وتبيين المثليين . وفي قول من حقق

بَابُ مَا كَانَ حَرْفُ الْعِلَّةِ فِيهِ ثَانِيًا عَيْنًا

لا يخلو حرفُ العِلَّةِ إذا كان عينًا من أن يكون ياءً أو واوًا فإذا كان واوًا كان مِثَالُ الماضي منه على ثلاثة أَضْرَبَ : فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعَّلَ . فما كان على فَعَلَ فنَحَوُ : قَالَ وَطَافَ وَعَادَ فهذا ينقل من فَعَلَ إلى فَعَّلَ يَدُلُّ على هذا النقل منه^(١) قولهم : قُلْتُ وَطَفْتُ وَعُدْتُ ، فتَحَرَّكَ الفَاءُ بضمِّه لا تَخْلُو من أن تكونَ حَرَكَةُ الفَاءِ أو حَرَكَةُ العَيْنِ نَقِلْتُ إليها فلا يجوز أن تكونَ حَرَكَةُ الفَاءِ لأنَّ الفَاءَ إِنَّمَا تَحَرَّكَ بِالضَّمِّ إذا كان الفعل مَبْنِيًّا للمفعول وليس هذا مَبْنِيًّا له . فإذا لم يَجُزْ ذلك ثَبَتَ أَنَّهَا مَنْقُولَةٌ من العَيْنِ وإذا كانت مَنْقُولَةٌ منه لم تَخْلُ من أن تكون كالضمة التي في قولهم^(٢) :

... حُسْنٌ ذَا أَدْبَا .

أو يكون الفِعْلُ كان على فَعَلَ فثَقِلَ إلى فَعَّلَ فلا يجوز القسمُ الأوَّلُ لأنَّ الفِعْلَ مُتَعَدٍّ وَحَسَنٌ وَظَرَفٌ ونحوه غيرُ مُتَعَدٍّ ثَبِتَ أَنَّ المِثَالَ مَنْقُولٌ من فَعَلَ إلى فَعَّلَ فتَعَدَّى إلى المفعول به من حيثُ كان أَصْلُهُ فَعَلَ فمن ثَمَّ قالوا : عُدْتُ المَرِيضَ وَجُبْتُ البَلَادَ . وأَمَّا فَعِلَ فنَحَوُ خَافَ فهذا فَعِلَ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لا يَخْلُو من أن يكون فَعَّلَ أو فَعَلَ أو فَعِلَ . فلا يكونُ فَعَّلَ لتَعَدِّيهِ ولا يكونُ فَعَلَ لأنَّ مُضَارِعَهُ يَفْعَلُ وَفَعْلٌ يَفْعَلُ لا يكونُ في كلامهم حَتَّى تكونَ العَيْنُ أو اللامُ حَرْفَ حَلْقٍ . فإذا لم يكن فَعَلَ ولا فَعَّلَ ثَبِتَ أَنَّهُ فَعِلَ .

وأما فَعَلَ فنَحَوُ طَالَ إذا أُرِدَتْ به خِلَافُ قَصُرَ . فإذا اتَّصَلَ ضميرُ المتكلمِ أو المخاطبُ بهذه الأَمْثَلَةِ قلتُ : قُلْتُ وَخِفْتُ وَطُلْتُ فنَقِلْتُ حَرَكَاتِ العَيْنِ إلى الفَاءِ فيَعْتَلُ بِذلك ما قَبْلَ العَيْنِ كما عَتَلُ ما قَبْلَ اللامِ في يَرْمِي وَيَغْزُو . وإذا كان العَيْنُ ياءً كان مِثَالُ الماضي على فَعَلَ وعلى فَعِلَ ولا

(١) في ع : فيه .

(٢) هذا بعض بيت لأبي المنهال البصري في قصيدة تسمى درة الغواص . وقيل لأبي سهم بن حنظلة الغنوي . والبيت بكامله :

لم يمنع الناس مني ما أردت وما أعطيهم ما أرادوا حسن ذا أدبا

انظر إيضاح شواهد الإيضاح ، ق ٢٠٠ ، والخصائص ، ٣ / ٤٠ ، وإصلاح المنطق ، ٣٥ ، والأصمعيات ، ٥٦ ، والحزانة ،

يكون على فَعَلَ كما كان فيما كان عَيْثُهُ وأَوَّ ذلك نحو: بَاعَ وَهَابٌ . فَبَاعَ فَعَلَ نُقِلَ إلى فَعِلَ^(٣) كما نُقِلَ قَالَ إلى فَعَلَ^(٤) . ويدُلُّ^(٥) على ذلك بَعْتُ وتحريك الفاء بالكسرة . فأَمَّا هَابَ يَهَابُ فَفَعَلَ يَفْعَلُ كما كان خَافَ يَخَافُ كذلك . وتقول: بَعْتُ وَهَبْتُ فتنقل حركة العين إلى الفاء إلا أَنَّ هَبْتُ ليس بمنقول من بناءٍ إلى بناءٍ وكذلك خِفْتُ وَطَلْتُ كما كان بَعْتُ وَقُلْتُ منقولين من فَعَلَ إلى فَعَلَ وفَعِلَ . فإذا أسندت الفعل إلى ظاهر^(٦) قلت: خَافَ وَهَابَ وَبَاعَ فلم تنقل حركة العين إلى الفاء كما نقلتها في فَعَلْتُ وَأَتَبَعْتُهُنَّ قال^(٧): ليَجْرِينَ على سَنَنِ واحدٍ . ولأنَّ بعضهم قد يقول في الفعل المبني للمفعول قَوْلَ فِكْرِهِمَا أَنَّ يوافق المبني للمفعول . وقد نُقِلَ بعضهم حركة العين في هذا (الباب)^(٨) إلى الفاء فقال في كَادَ: كِيدَ ، وفي زَالَ من زَالَ يزال: زِيلَ^(٩) . وإنما حَسَنَ له ذلك أَنَّهُ لا يتعدى فلا يَلْتَبَسُ لذلك بالفِعْلِ المبني للمفعول . وعلى هذا قول الشاعر:

وَكِيدَ ضِبَاعُ الْقَفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي^(١٠)

فإذا بُنِيَ مِثَالُ الماضي للمفعول به نُقِلَتْ حركة العين إلى الفاء فقلت: قِيلَ الحقُّ ، وعِيدَ المريضُ وبيِعَ المتاعُ وخِيفَ زيدٌ ، وهَبَ الأمرُ . فإذا اتَّصَلَ بالضمير قلت: عِدْتَ يا مريضُ وبيَعْتَ يا عبدُ ، وخِفْتُ يا زيدُ ، وهَبْتُ يا أسدُ ، فيكون لَفْظُ الفِعْلِ المبني للمفعول كلفْظِ الفِعْلِ المبني للفاعل لأنَّك لَمَّا حذفْتَ حركتي الفاء اللتين هما الضمَّةُ والفتحةُ في^(١١) فَعَلَ وفَعِلَ لإلقاء حركة العين عليهما استوى القيلان فصارا على لَفْظٍ واحدٍ . ومن العرب من يُشِمُّ الضمَّ فيقول: قد خُفْتُ يا زيدُ وهَبْتُ يا أسدُ ، وبيَعْتَ يا عبدُ ليُفْصِلَ الفِعْلَ المبني للمفعول به من الفِعْلِ المبني للفاعل . ومنهم من يُخْلِصُ الضمَّةَ ويُشَبِّعُها فيقول: هُوبَ وخُوفَ وهُبْنَا وخُفْنَا . والأصل في هذه اللغات الثلاث كَسْرُ الفاء والأخريان داخلتان عليها .

والمضارع من قَالَ وعَادَ يَقُولُ وَيَعُودُ لأنَّ فَعَلَ مضارعُهُ يَفْعَلُ كظُرْفَ يَظُرْفُ ومن خَافَ يَخَافُ

(٣) في ب: فعلت .

(٤) انظر الكتاب، ٢/ ٣٥٩ ، والمنصف ، ١/ ٢٣٥ .

(٥) في ع: يدلُّك .

(٦) في ع: غائب .

(٧) في حاشية ه: يريد قال سيبويه . وكذلك كل مكان وقعت فيه قال من كلام أبي علي إذا لم يسم القائل إنما يريد سيبويه .

(٨) ساقطة من ع ، ه .

(٩) انظر الكتاب، ٢/ ٣٦٠ .

(١٠) هذا صدر بيت لأبي خراش الهذلي وعجزه:

وكيد خراش يوم ذلك يتم

انظر المنصف ، ١/ ٢٥٢ ، والممتع ، ٢/ ٤٣٩ ، وشرح المفصل ، ١٠/ ٧٢ ، واللسان ، (كيد) . ويرى البيت في ديوان

كَفَرِقَ يَفَرِقُ وَمَنْ طَالَ يَطُولُ كَقَصَرَ يَقْصُرُ وَمَنْ بَاعَ يَبِيعُ وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ يَيْسُ وَيَيْسُ وَمَنْ هَابَ يَهَابُ [شَرِبَ يَشْرَبُ وَحَوَلَ يَحُولُ] ^(١). وَقَالُوا مِتُّ أَمُوتُ وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ فَضِلَ يَفْضُلُ .
 وَقَالُوا : كُذْتُ تَكَاذُ وَهُوَ نَادِرٌ لَمْ يَجِئْ لَهُ نَظِيرٌ .

وَأَمَّا عَوَرَ يَعْوَرُ وَصَيْدَ يَصْنِدُ وَحَوَلَ يَحُولُ فَإِنَّمَا صَحَّتِ الْعَيْنُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا يَلْزَمُ فِيهِ
 التَّصْحِيحُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ وَهُوَ اغْوَرٌّ فَصَارَ تَصْحِيحُهُمْ لِهَذَا كَتَصْحِيحِ اَزْدَوَجُوا لَمَّا كَانَ فِي
 مَعْنَى تَزَاوَجُوا .

بَابُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الزَّوَائِدُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ

إِذَا دَخَلَ الْهَمْزَةُ عَلَى فَعَلَ فَصَارَ أَفْعَلَ نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْأَصْلِ وَهِيَ الْعَيْنُ إِلَى الْفَاءِ وَأَسْكَنْتُ الْعَيْنَ فَقُلْتُ : أَجَادَ وَأَعَادَ وَأَبَادَ فَإِنْ وَصَلْتَ الْفِعْلَ بِضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ قُلْتَ : أَعَدْتُ وَأَجَدْتُ ، فَحَذَفْتَ الْعَيْنَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَكَذَلِكَ اسْتَرَابَ وَاسْتَعَادَ^(١) . فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَلِفًا أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً صَحَّ حَرْفُ الْعِلَّةِ فَقُلْتَ : قَاوَلَ وَبَايَعَ وَبَيَّعَ وَقَوْلَ لَأَنْكَ لَوْ أَعْلَلْتَهُنَّ وَاتَّصَلَ الْفِعْلُ بِالضَّمِيرِ اجْتَمَعَ ثَلَاثُهُ سِوَاكَنٍ فَلَزِمَكَ أَنْ تَحْذِفَ اثْنَيْنِ فَيَلْتَبَسَ فَصَحَّ لَذَلِكَ . وَقَدْ جَاءَتْ حُرُوفُ فِي هَذَا النَّحْوِ عَلَى الْأَصْلِ نَحْوُ : أَجَوَذْتَ وَأَطْيَيْتَ وَاسْتَرْوَحَ وَاسْتَحَوَذَ وَأَغْيَلْتَ^(٢) . فَأَمَّا اخْتَارَ وَاعْتَادَ وَانْقَاسَ وَنَحْوُ هَذَا مِمَّا كَانَ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْهُ مُتَحَرِّكًا فَإِنَّ تَارَ مِنْ اخْتَارَ تَجْرِي مَجْرَى قَالَ وَبَاغَ . فَإِنْ بَنَيْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ قُلْتَ : اخْتِيرَ . وَمِنْ أَشَمَّ قِيلَ أَشَمَّ هُنَا وَمِنْ أَشْبَعَ الضَّمَّةُ أَشْبَعَ هُنَا فَقَالَ : اخْتُورَ .

بَابُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

أَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمَعْتَلَّةِ عَيْنَاتُهَا فَإِنَّهَا تَعْتَلُّ كَمَا اعْتَلَّتْ أَفْعَالُهَا . وَاعْتِلَالُهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْحَذْفِ أَوْ الْقَلْبِ فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ الْحَذْفُ فِيهَا لِلِالْتِبَاسِ أُعْلِتْ^(١) بِالْقَلْبِ هَمْزَةً لَوْقُوعِهَا قَرِيبَةً مِنَ الطَّرَفِ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ فَاعِلٌ اِعْلَالٌ قَضَاءٌ وَسِقَاءٌ وَنَحْوُهُ^(٢) كَمَا أَشْبَهَ صَيِّمٌ عُتِيًّا وَجُنِيًّا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَائِلٌ وَبَائِعٌ . وَقَدْ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ بَعْضِ ذَا فَقَالَ : شَاكَ السَّلَاحَ . وَأَمَّا مَفْعُولٌ فَمَا كَانَ مِنَ الْوَائِظِ ظَهَرَتْ فِيهِ الْوَائِظُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَقُولٌ وَمَزُورٌ وَمَصُوعٌ وَمَوْوَفٌ^(٣) . وَمَا كَانَ مِنَ الْبَيِّظِ ظَهَرَتْ فِيهِ الْبَيِّظُ نَحْوُ : مَخِيطٌ وَمَكِيلٌ وَمَبِيعٌ ، فَالْعَيْنُ كَانَتْ سَكَنَتْ فِي يُقَالُ وَيُبَاعُ وَيُكَالُ فَالْتَقَتْ سَاكِنَةٌ مَعَ وَائِظِ مَفْعُولِ السَّاكِنَةِ فَحُذِفَتْ وَائِظِ مَفْعُولِ فِي قَوْلِ سَيَبِيهِ^(٤) وَعَيْنُ الْفَعْلِ فِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ^(٥) . وَقَدْ صَحَّحُوا عَيْنَ مَفْعُولِ فِيمَا كَانَ مِنَ الْبَيِّظِ نَحْوُ مَزُوتٍ وَمَبِيعٍ^(٦) . وَلَوْ جَاءَ التَّصْحِيحُ فِيمَا كَانَ مِنَ الْوَائِظِ لَمْ يُتَكَّرْ إِلَّا تَرَاهُمْ قَدْ قَالُوا : الْغُورُ فَهُوَ مِثْلُ مَفْعُولِ مِنَ الْوَائِظِ لَوْ

(١) فِي ع : اعْتَلَّتْ .

(٢) انظر الكتاب ، ٣٦٣ / ٢ .

(٣) مؤوَّف : أصابته آفة .

(٤) فِي حَاشِيَةِ ه : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْ مَفْعُولِ وَائِظِ مَفْعُولِ دُونَ عَيْنِهِ قَوْلُهُمْ : لَبَنٌ مَشُوبٌ وَمَشِيبٌ قَالَ الْخَبَلُ :

سَيَكْفِيكَ صَرْبُ الْقَوْمِ لَحْمٌ مَعْرُصٌ وَمَاءٌ قَدُورٌ فِي الْقَصَاحِ مَشِيبٌ

وَعَارٌ مَنُولٌ وَمَنِيلٌ .

انظر الكتاب ، ٣٦٣ / ٢ ، وَالْمَنْصَفُ ، ٢٨٨ / ١ ، ٣٠٠ .

فَلَوْ كَانَ الْبَاقِي وَائِظِ مَفْعُولِ وَلَمْ تَكُنْ الْعَيْنُ لَمْ تَقْلُبْ إِلَى الْبَيِّظِ إِلَّا أَنْ تَدْغِمَ فِي بَيِّظٍ مَرْمِيٍّ وَنَحْوِهِ فَلَمَّا

قَلْبُهَا يَاءٌ دَلَّ قَلْبُهَا عَلَى أَنَّهَا عَيْنٌ أَبْدَلُوهَا كَمَا أَبْدَلُوا الْعَيْنَ الَّتِي هِيَ وَائِظِ فِي حَوْرٍ يَاءٌ حَيْثُ قَالُوا : حَيْرٌ . أَتَشَدُّ أَبُو زَيْدٍ :

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ

انظر النوادر ، ٢٣٦ ، وَالْمَنْصَفُ ، ٢٨٨ / ١ .

(٥) انظر المنصف ، ٢٨٧ / ١ .

(٦) فِي حَاشِيَةِ ه : أَتَشَدُّ صَاحِبُ كِتَابِ الْعَيْنِ لَحْمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ يَصِفُ إِنَاءً قَدْ التَّبَدَّ عَلَيْهِ الْوَسْخُ :

فَجَاءَتْ بِمَعْيُوفٍ الشَّرِيعَةِ مَكْلَعٌ أَرَشَتْ عَلَيْهِ بِالْأَكْفِ السَّوَادُ

صَحَّ . وإنما صَحَّ مفعولٌ فيما صَحَّ فيه^(٧) لأنه ليس على حركاتِ الفِعْلِ وسكونه كاسمِ الفاعل وكذلك اسمُ الفاعل والمفعول من أَفْعَلَ يعتلآن على أفعالهما فَمُقِيمٌ بمنزلة يُقِيمُ ومُقَامٌ بمنزلة يُقَامُ . وكذلك اسمُ الفاعل والمفعول من افْتَعَلَ وانْفَعَلَ إلا أنَّ لَفْظَ الفاعل والمفعول مُتَّفِقَانِ تقول : هو مُخْتَارُ الثوبِ ، والثوبُ مُخْتَارٌ . وتقول : جملٌ مُثْقَاذٌ ومكانٌ مُثْقَاذٌ فيه^(٨) . ومُسْتَفْعِلٌ يَنْفَعِلُ فيه الفاعلُ من المفعولِ تقول : رجلٌ مُسْتَقِيمٌ ومكانٌ مُسْتَقَامٌ فيه . فأما اسمُ الفاعلِ من عَوَرَ فَعَاوِرٌ يصحُّ كما صَحَّ في مِثَالِ الماضي وكذلك إذا ألحقت الهمزة قُلْتُ : أَعَوَرَ اللهَ عَيْنُهُ فَصَحَّحتُ أَفْعَلَ . فهذا يدلُّ على أنَّ الاعتلالَ في هذه الأبنية إنَّما يسري فيها من مِثَالِ الماضي ألا ترى أنَّه لَمَّا صَحَّ صَحَّ في غيره . وما كان على مَفْعَلٍ ومَفْعِلٍ من الأسماء فإنه يعتلُّ لمجيئه على وزنِ الفِعْلِ وفَصْلُ الميمِ له من أُمْتِلَةِ الفِعْلِ من حيثُ كانت زيادةُ تَخْتَصُّ الاسمَ دُونَهُ وذلك المعاشُ والمعَادُ والمُثَابَةُ والسَّيْرُ والمَصِيفُ والمَقِيلُ . وقد شُدَّ بَعْضُ ذلك في الأسماءِ الأعلامِ ونحوها^(٩) نحو : مَزِيدٌ ومَكْرُورٌ ومَزِينٌ ومِثْلُهُ مَحَبَّبٌ ومَوْءَلَةٌ^(١٠) .

وقالوا في غير العلم : الْفُكَاهَةُ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَدَى^(١١) . وقرئ : ﴿ لَمْثَوْتُهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾^(١٢) . ولو بنيت اسماً على مِثَالِ تَحَلَّى^(١٣) من القولِ لقلت : يَقِيلُ ومِثْلُ تَرْتُبِ تَقُولُ . فإن بنيتَ من التَّبِعِ قلتَ في مِثَالِ تَحَلَّى : تَبِيعَ وفي مِثَالِ تَرْتُبِ تَبَوَّعَ في قولِ أَبِي الْحَسَنِ وفي قولِ سيبويه تَبِيعَ^(١٤) . وإنما اعتلَّتْ عندهم جميعاً لأن اختصاصَ الوزْنِ بالاسمِ كاختصاصه بالزيادة . فإن اشترك الفِعْلُ والاسمُ في المِثَالِ والزيادةُ أعللتِ الفِعْلَ وصَحَّحتِ الاسمَ وذلك [في]^(١٥) قولك : أبيضُ وأسودُ ومن الفِعْلِ أَقَالَ وأَعَادَ . ومن ثَمَّ قالوا في اسمِ البلدِ أَبْيَنُ فَصَحَّحُوا وقالوا في التعجب : ما أَبْيَعُهُ وأَقُولُهُ لأنَّ هذا الفِعْلَ لَمَّا لم يتصرفْ ولم يَظْهَرْ الضميرُ الذي فيه أَشْبَهَ الأسماءَ ومن ثَمَّ صَغُرَ في قولهم : ما أُمْنِلِحَهُ . وقالوا : أَقُولُ بِهِ ، لأنه في معنى ما أَفْعَلَهُ ، فَأَجْرُوه مُجْرَاهُ

(٧) في ع ، ب : منه .

(٨) في حاشية هـ : الفرق بين اسمِ الفاعل واسمِ المفعول من افْتَعَلَ من جهة المعنى هو أنك تقدر في عينِ اسمِ الفاعل كسرة نحو : هو مُخْتَارٌ وفي اسمِ المفعول فتحة نحو : هو مُخْتَبَرٌ وفي كلا المثالين انقلبت الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها .

(٩) في ع : وغيرها .

(١٠) في حاشية هـ : قياس مزيد مزاد مثل مقام وكذلك مكوزة قياسه مكازة ، ومدين مدان ومحجب محب وموولة موئلة ، وقياس مقودة مقادة قال النابغة (ديوانه ، ١٣٤) :

حذارا على أن لا تنال مقادتي ولا نسوتي حتى يمتن حرثا

وقياس مثوية مثابة قال الله تعالى : ﴿ وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً ﴾ البقرة ، ١٢٥ / ٢ ، انظر الكتاب ، ٣٦٤ ،

والمنصف ، ٢٩٦ / ١ ، والممتع ، ٤٨٨ .

(١١) انظر بشأنها الكتاب ، ٣٦٤ / ٢ ، والمنصف ، ٢٩٥ / ١ .

كما أُجْرُوا يَذَرُ مُجْرَى يَدْعُ حَيْثُ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَذَرُ حَرْفُ حَلْقِي^(١٦) . وقالوا :
 عِيَانٌ وَأَعْيِنَّةٌ وَخِيَوَانٌ وَأَخْوِنَةٌ فَصَحَّحُوا حَيْثُ كَانَ عَلَى مِثَالِ أَفْعِلَ كَمَا قَالُوا : ائْتُوبُ وَأُدُورُ فَصَحَّحُوا
 حَيْثُ كَانَ عَلَى وَزْنِ أَقْتُلُ وَنَحْوِهِ . وبعضهم يهمز كراهة الضمة في الواو فيقول : أَدُورُ وَائْتُوبُ^(١٧) .

بَابُ مَا تَتِمُّ فِيهِ الْأَسْمَاءُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ لِأَنَّ السُّكُونَ اكْتَنَفَهُ

فَمِمَّا أُتِمَّ فِيهِ الْأَسْمَاءُ الْمُعْتَلَّةُ الْعَيْنُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ^(١) أَوْ مَا بَعْدَهُ^(٢) [وَذَلِكَ]^(٣) قَوْلُهُمْ : رَجُلٌ حَائِلٌ وَخَوْلٌ وَقَائِلٌ وَقَوْلٌ وَمِنْهُ بَيُّوعٌ وَسُوقٌ . وَمِثَالُ وَقُوعِ حَرْفِ الْعَلَّةِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ قَوْلُنَا : تَقْوَالٌ وَعُورٌ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ ﴾^(٤) . وَمِثْلُهُ الْمُقَاوِمُ . فَأَمَّا الْإِقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ ، فَلِإِنَّهُ جَارٍ عَلَى فِعْلِهِ فَأَعِلَّ لِذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ سَاكِنًا وَكَذَلِكَ مَفْعُولٌ لِأَنَّهُ كَالْجَارِيِّ عَلَى فِعْلِهِ لِلزُّومِ مَفْعُولٌ لِيُفْعَلَ وَلَيْسَ طَوِيلٌ بِاسْمٍ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا أَنَّ أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ لَيْسَا بِجَارِيَيْنِ عَلَى أَفْعَالِهِمَا^(٥) وَلَوْ أُرِدَتْ الْجَارِيَّةُ عَلَى فِعْلِهِ^(٦) لَقُلْتُ : طَائِلٌ غَدَاً ، كَمَا قُلْتُ : عَاوِرٌ غَدَاً . فَأَمَّا مِقْوَلٌ فَإِنَّهُ أُتِمَّ وَلَمْ يُعَلَّ كَمَا أُعِلَّ لِأَفْعَلٍ وَهُوَ عَلَى وَزْنِهِ لِأَنَّ مِفْعَلًا مَقْصُورٌ مِنْ^(٧) مِفْعَالٍ ، فَكَمَا أَنَّ الْأَلْفَ لَوْ ثُبِتَتْ لَمْ يَكُنْ إِلَى الْإِعْلَالِ سَبِيلٌ كَذَلِكَ إِذَا أُريدَتْ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَمْ تُعِلَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ^(٨) :

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

لِإِرَادَتِكَ الْبَاءَ فِي الْعَوَاوِرِ وَإِنَّمَا حَذَفَتْهَا لِلضَّرُورَةِ . فَأَمَّا صَحَائِفُ وَعَجَائِزُ وَرَسَائِلُ فَإِنَّ الْحَرْفَ الْوَاقِعَ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ تَبْدُلُ مِنْهُ الْهَمْزَةُ وَمَنْ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ جَعَلَهَا بَيْنَ بَيْنٍ وَتَصَحَّيْحُ الْبَاءِ بَعْدَهَا خَطَأً^(٩) .

(١) فِي ع : قَبْلَهَا .

(٢) فِي ع : بَعْدَهَا .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٤) الْأَعْرَافُ ، ١٠ / ٧ .

(٥) فِي ع : أَفْعَالُهَا .

(٦) فِي ع : عَلَى الْفِعْلِ .

(٧) فِي ب : عَلَى .

(٨) الْبَيْتُ لَجَنْدَلِ بْنِ الْمُثَنَّى الطَّهْرِيِّ . الْكِتَابُ ، ٣٧٤ / ٢ ، وَالْمَنْصَفُ ، ٤٩ / ٢ ، وَالْمَمْتَعُ ، ٣٣٩ / ١ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ ، ٣ /

باب ما يُعَلُّ ويصَحُّ مِنْ

الأسماء التي على ثلاثة أحرف

ومما أُعِلَّ عِيْنُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَا كَانَ عَلَى مِثَالٍ مِنْ أَمْثَلِ الْفِعْلِ نَحْوُ: فَعَلٍ وَفَعِلٍ وَكَذَلِكَ لَوْ جَاءَ شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِيمَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ: بَابٌ وَدَارٌ وَسَاقٌ وَنَابٌ وَعَابٌ وَنَحْوُهُ^(١). وَفَعِلٌ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ خَافَ، وَرَجُلٌ مَالٌ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ فَرَقٍ [وَحَذِرٍ]^(٢) لِأَنَّهُمَا اسْمَا الْفَاعِلِ مِنْ فَعِلٍ يَفْعَلُ. وَقَدْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُصَحَّحاً نَحْوُ: الْقَوْدِ وَالْحَوْنَةِ وَرَجُلٌ رَوْعٌ [وَرَجُلٌ حَوْلٌ]^(٣) فَأَمَّا مَا كَانَ خَارِجاً عَنْ وَزْنِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يُصَحِّحُ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ^(٤): رَجُلٌ لَوْمَةٌ وَعَيْبَةٌ. وَقَالُوا: عَوْضٌ. وَقَالُوا: بَيَّوْضٌ وَبَيَّضٌ. وَمَنْ قَالَ: رُسُلٌ قَالَ: بِيَّضٌ. وَبِجِيءٌ^(٥) فِي الشَّعْرِ: قَوُولٌ وَقُوْلٌ وَسُوْكُ الْإِسْحَلِ^(٦) فَهَذَا كُلُّهُ مُصَحِّحٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: دِينَأٌ قِيَمًا، فَكَأَنَّهُ أَجْرَاهُ مُصَدِّراً عَلَى الْفِعْلِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصِّفَاتِ شَيْءٌ عَلَى فِعْلٍ إِلَّا قَوْمٌ عِدَى وَمَكَانٌ سَوَى. وَمِنْ ذَلِكَ عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ وَزَوْجٌ وَزَوْجَةٌ^(٧). فَأَمَّا دِيْمَةٌ وَدِيَمٌ، فَإِنَّمَا لَمْ تُصَحَّحْ الْوَاوُ لِاعْتِلَالِهَا فِي الْوَاحِدِ. وَالْمُضَاعَفُ مَا كَانَ مِنْهُ عَلَى فِعْلٍ فَإِنَّهُ يُعَلُّ بِالْإِدْغَامِ وَذَلِكَ نَحْوُ: رَجُلٌ طَبٌّ، إِنَّمَا هُوَ فَعِلٌ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: طَبٌّ وَطَبِيبٌ، كَمَا قَالُوا: قَرِيحٌ وَقَرِيحٌ. فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ فَإِنَّهُ يُبَيِّنُ وَلَا يُدْغَمُ نَحْوُ: طَلَّلَ وَشَرَّرَ وَجَلَّلَ. وَمَا كَانَ خَارِجاً عَنْ أَوْزَانِ الْفِعْلِ فَهُوَ مُبَيَّنٌ أَيْضاً كَمَا صَحِّحَ^(٨) فِي الْمَعْتَلِّ [وَذَلِكَ]^(٩) نَحْوُ: سُرُرٌ وَجُدُدٌ وَحُضْضٌ وَخَزَزٌ وَقَدَدٌ وَمِرَرٌ.

(١) انظر الكتاب، ٢ / ٣٦٨، والمنصف، ١ / ٣٣٢.

(٢) زيادة من ع.

(٣) زيادة من ع.

(٤) في ع: قولهم.

(٥) في ع: ويجوز.

(٦) في حاشية ه: قال أبو عثمان: وأنشدنا أبو زيد قال: أنشدنا الخليل بن أحمد:

أغر الشايأ أحم اللشا
ت تمنحه سوك الإسحل

انظر المنصف، ١ / ٣٣٨، وشرح المفصل، ١٠ / ٨٤.

(٧) في حاشية ه: قماً لا يخلو من أن يكون وصفاً أو مصدراً فلا يتجه حمله على الصفة لقلة هذا البناء وصفاً. ألا ترى أنه إنما جاء منه:

قوم عدى ومكان سوى، فوجب حمله على أنه مصدر مثل الشيع والرضا. وإذا كان مصدراً أمكن أن يكون اعتلاله لاعتلاله في الفعل.

فإن قيل: فهلا صح كما صح حول في قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوْلاً﴾ الكهف، ١٨ / ١٠٨، وهو مصدر مثله. فالقول إن

حولاً صح كما صح عوض ونحوه واعتل قَمَ كما اعتل ثَبْرَ، فكما اعتل ثَبْرَ وصح زَوْجَةٌ وعَوْدَةٌ ونحو ذلك وشذ ثَبْرَ منها كذلك شذ قَمَ من

باب عوض وحول.

باب ما تُقَلَّبُ فيه الواوُ ياءً

اعلم أنَّ الواوُ إذا كانت متحرَّكة والياءُ قَبْلَها ساكنةٌ فَإِنَّ الواوُ تُقَلَّبُ ياءً وتُدْغَمُ فيها الياءُ وذلك نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وجَيِّدٍ وكذلك إذا كانت الواوُ مُتَقَدِّمةً ساكنةً وذلك نحو: طَوَيْتُهُ طَيًّا وَلَوَيْتُهُ لَيًّا وَزَوَيْتُهُ زَيًّا . وإنما جُعِلَ الانقلابُ إلى الياءِ مُتَقَدِّمةً كانت أو متأخرةً لأنَّ الياءَ من حروفِ الفم والإدغام في حروفِ الفم أَكْثَرُ منه في حروفِ الطرفين فتنزلاً منزلةً المتقاربةِ وإن تراخت مخرجهما لاجتماعهما في المدِّ واللين . ومن ذلك كَيُّونَةٌ ، وقَيْلُودَةٌ وهي قَيْعْلُولَةٌ^(١) فَحُذِفَتِ الْعَيْنُ وَالزَّمَتْ الحُدْفَ إذ قد استمرَّ في سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وهَيِّنٍ وقَيْلٍ^(٢) وإنما هو فَيْعِلٌ من القَوْلِ . ومن ذلك ذَيَّازٌ وقَيَّامٌ إِنَّمَا هو فَيْعَالٌ وقَيُّومٌ فَيُعَوِّلُ . فأما سُورٍ وتُوبِعَ وتُسَوِّرُ وتُبَوِّعُ فلا تُدْغَمُ الواوُ في الياءِ وإن كانت ساكنةً مُتَقَدِّمةً للياءِ لأنَّ الواوُ غيرُ لازمةٍ ألا ترى أَنَّكَ تقول : سَايَرَ فتزولُ الواوُ ومع ذلك فلو أَدْغَمَ لالتبسَ بِفُعَلٍ وتَفْعَلُ^(٣) . ومِثْلُ سُورٍ قولُكَ : ظَلَمُوا وَاقْدَأُ^(٤) لا تُدْغَمُ الواوُ الأولى لأنَّكَ تقولُ : ظَلَمَّا ، فتزولُ الواوُ فصار بمنزلة : سُورٍ وسَايَرَ . ومِثْلُ ذلك قولُهُم : دِيَّانٌ^(٥) .

(١) انظر المنصف ، ١٠ / ٢ ، والممتع ، ٥٠٢ / ٢ .

(٢) انظر الكتاب ، ٣٧٢ / ٢ .

(٣) انظر الكتاب ، ٣٧٣ / ٢ ، والمنصف ، ٢٩ / ٢ .

(٤) انظر الكتاب ، ٤٠٩ / ٢ .

(٥) في حاشية هـ : قوله : ومثل ذلك قولهم ديوان ، يريد ومثل سورٍ وتوبيعٍ في تصحيح الواوِ فيه وترك الإدغام وإن كان على صورة توجب الإدغام لأن الياءَ غيرُ لازمةٍ لأنَّكَ تقول : دواوين ودويوين فلا تلزم . قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله : ديوان أصله : دَوَّانٌ ومثاله فَيَعَالٌ والنون فيه لامٌ لقولهم : دواوين ودوته ودويوين ولم تقلب الواوُ في ديوان وإن كانت قبلها ياءٌ ساكنةٌ من قبل أن الياءَ غيرُ لازمةٍ وإنما أبدلت من الواوِ تخفيفاً ألا تراهم قالوا : دواوين لما زالت الكسرة من قبل الواوِ على أن بعضهم قد قال : دياوين ، فأقر الياءَ بحالها وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها وأجرى غير اللازم مجرى اللازم . وقد كان سبيله إذا أجراها مجرى الياءِ اللازمة أن يقول : دِيَّان ، إلا أنه كره تضعيف الياءِ كما كره الأول تكرير الواوِ قال :

وَمِمَّا قُلِبَتْ فِيهِ الْوَاوُ يَاءٌ قَوْلُهُمْ : عُدْتُ عِيَاذًا وَقُمْتُ قِيَامًا ، أَعْلُوها بِالْقَلْبِ كَمَا أَعْلُوها فِي الْفِعْلِ . وَمِثْلُ ذَلِكَ : حَوْضٌ وَحِيَاضٌ وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ بِالسَّكُونِ دَارًا ، فَكَمَا قَالُوا : دِيَارٌ كَذَلِكَ قَالُوا : حِيَاضٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : اخْتَرْتُ اخْتِيَارًا وَانْقَدْتُ انْقِيَادًا ، قُلِبَتْ لِاعْتِلَالِهَا فِي الْفِعْلِ وَلَمْ تُحْدَفْ كَمَا حُدِفَتْ فِي الْاسْتِجَادَةِ لِسَّكُونِ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ وَتَحْرُكِهِ فِي الْانْقِيَادِ . فَأَمَّا الْجَوَارُ وَاللَّوَادُ فَصَحَّتْ لَصِحَّتِهَا فِي الْفِعْلِ .

باب التفسير في هذه الأسماء المعتلة العين للجمع

اعلم أن ألف الجمع في نحو مفاعل إذا اكتنفها واوان أو ياءان أو ياء وواو أو واو وياء قريبة من الطرف فإنهن يُقْلَبْنَ همزات . فمثال الواوين : أوَّلُ وأَوَّيْلُ . ومثال الياءين : خَيْرٌ وخَيَّائِرٌ^(١) . ومثال الياء والواو : سَيِّدٌ وسَيِّئٌ وسَيِّفَةٌ وسَيَّائِقٌ وفي فَوَعْلَةٍ من البَيْعِ بَوَائِعُ . وقالوا^(٢) : ضَيَّوْنَ وضَيَّانٌ^(٣) فصَحَّحُوا [الواو]^(٤) وشَدَّ^(٥) هذا كما شَدَّ قَوْدٌ والقُصْوَى ونحوه لِيُؤْذَنَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا حَرْفُ الْعَلَّةِ وإن كان قلبه همزة قد استمر فيه ومع ذلك [أيضاً]^(٦) فقد صح في الواحد . فلإذا بَعُدَتْ هذه الحروف من الطرفِ صَحَّتْ ولم يُبَدَّلْ منها الهمزة وذلك نحو طَاوُوسٍ وطَوَاوِيسَ ونَاوُوسٍ ونَوَاوِيسَ وعَوَّارٍ وعَوَاوِيرٌ^(٧) وصَحَّتْ الواو في قوله^(٨) :

وَكَحَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ

لأنَّ الياءَ المحذوفةَ للضرورة مُرَادَةٌ فِيهَا فِي حُكْمِ مَا فِي اللَّفْظِ . فَإِنْ قُلْتَ فَهَلَا [لَمْ]^(٩) تصرف نحو : ذَلَّلِ^(١٠) حيث أردت دَلَّازِلَ لأنَّ الألفَ فِي حُكْمِ الثَّباتِ وإن كانت محذوفة . قيل ما لا

(١) انظر الكتاب ، ٣٧٤ / ٢ .

(٢) في ع : وأما .

(٣) الضيئون : السنور . انظر المنصف ، ٤٦ / ٢ .

(٤) زيادة من ع .

(٥) ضيئون شذ من وجهين :

أ - مجيئه على فيعل بفتح العين ، وهذا بناء مختص بالصحيح .

ب - صحة الواو مع اجتماعها بالياء وسبق الساكن .

(٦) زيادة من ع .

(٧) انظر الكتاب ، ٣٧٥ / ٢ ، والمنصف ، ٤٩ / ٢ .

(٨) البيت لجندل بن المثنى الطهوي . انظر ص ٢٥٨ .

الشاهد فيه قوله : العواور ، حذف الياء ضرورة ولأجل ذلك صحت الواو ولا يهزمها لأن الياء في نية الثبات . انظر إيضاح

شواهد الإيضاح ، ٢٠١ .

ينصرف إنَّما يُرَاعَى فيه اللَّفْظُ المَانِعُ من الصَّرْفِ فإذا زال اللَّفْظُ زال ما يمنع الصرفَ والمعتلُّ قد يُرَاعَى فيه المعنى ألا ترى أَنَّهُمْ صَحَّحُوا عَوَرَ حيث كان بمعنى اغْوَرَ . ومِثْلُ ذلك اطرأُ الإبدالِ في صِيَمٍ وَقِيَمٍ للقُرْبِ من الطَّرَفِ . فإذا قلت : صَوَامٌ وَقَوَامٌ وَزَوَارٌ فَبَعْدَتِ الواوُ من الطَّرَفِ لم يكن فيها إلا التصحيحُ^(١) .

باب ما كان اللام منه همزة والعين واواً أو ياءً

وذلك مثل : دَاءٌ يَدَاءٌ^(١) وسَاءٌ يَسُوءٌ ونَاءٌ يَنْوُو^(٢) . وما كان العين فيه ياء نحو : جَاءَ يَجِيءُ وشَاءَ يَشَاءُ . فإذا بنيت اسمَ الفاعل من هذا الباب قلت : نَاءٍ وشَاءٍ وجَاءٍ وسَاءٍ فهمزت العين منه كما همزت من قَائِلٍ ونَائِعٍ فالتقت همزتان هذه التي هي بَدَلٌ والتي هي لَامُ الْفِعْلِ فَأَبْدَلْتُ الثانيةَ ياءً لأنَّ قبلها كسرةً كما أَبْدَلْتُ الثانيةَ أَلِفاً في آدَمَ [وَأَخَرُ]^(٣) لَمَّا كان قَبْلُهَا فتحةٌ ولم تَجْعَلْهَا بَيْنَ بَيْنٍ لَأَنَّهَا في حُكْمِ التَّحْقِيقِ فصار جَاءٍ ونحوه بمنزلةِ قَاضٍ وَزَامٍ . ويذهب الخليل إلى أن هذه الهمزة التي في جَاءٍ ونحوه هي اللامُ قَدْ مَتَّ فُكِّلَتْ إِذْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الهمزةَ الواحدةَ حَتَّى يَقْلِبُوهَا إِلَى مَوْضِعِ اللامِ في نحو : شَاكِي السَّلَاحِ ولاث^(٤) . فلمَّا [كَانُوا قَدْ]^(٥) قَلَبُوا الهمزةَ الواحدةَ أَلْزَمُوا الْقَلْبَ لِاجْتِمَاعِ الهمزتين . وهذا القولُ أَقْبَسُ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَجْتَمِعُ فِيهِ تَوَالِي اِعْلَالَيْنِ وَلَيْسَ يَلْزُمُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ .

فإن جمعت جَائِيَّةً وشَائِيَّةً قلت : جَوَاءٍ وشَوَاءٍ ولم تَجْعَلْهَا^(٦) كَخَطَايَا فتقول : شَوَايَا لِأَنَّ هَمْزَةَ شَائِيَّةٍ وَنَحْوَهَا كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ^(٧) وَهَمْزَةُ خَطَايَا مُعْتَرِضَةً فِي الْجَمْعِ . ولو جمعت شَاوِيَّةً وَرَاوِيَّةً^(٨)

(١) في حاشية هـ : قال أبو زيد في كتاب الهمز ، ص ١٣ : داء الرجل يداء إذا أصابه الداء .

(٢) انظر الكتاب ، ٣٧٧ / ٢ ، والمنصف ، ٥١ / ٢ .

(٣) زيادة من ع .

(٤) في حاشية هـ : قال أبو عمر الجرمي : فأما جَاءٍ فالقول الجيد فيها إن الياء في فاعل تهمز وبعدها همزة فلما التقت همزتان قلبوا الآخر ياء

وقد يجوز أن يكونوا قلبوا موضع اللام فقدموه وأخروا موضع العين . وقال المعجاج :

لا ث به الأشياء والعبري

وهو من لا ث يلوث . وقال طريف العنبري :

شاك سلاحي في الحوادث معل

فتعرفوني أنني أنا ذاكمو

وهو من شاك يشوك . وقالوا : ناقة وأينق والقياس أنوق فقدموا الواو قبل النون . انظر الكتاب ، ٣٧٨ / ٢ ، والمنصف ، ٥٢ / ٢ .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في ع : تجعله .

لقلت : شَوَايَا وَرَوَايَا^(١) وكان أصله شَوَاوِي وَرَوَاوِي ، فأُبدِلت الهمزة من الواو لِقُرْبِهَا من الطَّرَفِ فصار شَوَايَ وَرَوَايَ ثم أُبدِلت من الهمزة الياء لأنها معترضة في الجَمْع ولم تكن في الواحدِ كهمزة جَائِيَةٍ ثُمَّ أُبدِلت من الكسرة الفتحه ومن الياء الألف كما فعلت ذلك في مَدَارَى وَمَعَايَا فصار شَوَايَا وَرَوَايَا^(٢) وكذلك خَطَايَا اعترضت همزتها في الجمع كصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفٍ فلاقَتْ [الهمزة]^(٣) [المعترضة في الجمع [الهمزة]^(٤)] التي هي لَامُ الفعل فأُبدِلت منها الياء لانكسارِ ما قبلها فصارت خَطَائِي ثُمَّ أُبدِلت من الأولى الياء لاعتراضها في الجَمْع ثُمَّ أُبدِلت (منها)^(٥) كما أُبدِلت في مَدَارَى فصارت خَطَايَا . ومِثْلُ ذَلِكَ مَطَايَا وَرَكَايَا . فَأَمَّا هِرَاوَةٌ وَهَرَاوَى فَإِنَّكَ أُبدِلت من الهمزة التي أُبدلتها في نحو رَسَائِلِ الْوَاوِ لِتُعْلِمَ أَنَّ الْوَاوَ كَانَتْ ثَابِتَةً في الواحد .

باب ما كانت اللام فيه ياءً أو واواً

وذلك نحو: رَمَى وَغَزَا فاللام التي هي ياءٌ أو واوٌ تنقلب ألفاً لكونها في موضع حركةٍ وتحركٍ ما قبلها . فإذا وصلتَ الفعلَ بتاءِ المخاطبِ صحَّتا فقلت : غَزَوْتَ وَرَمَيْتَ لَأَنَّ اللامَ في موضع سُكُونٍ ألا ترى أَنَّكَ تقول : ضَرَبْتُ فَتُسَكِّنُ الباءَ وكذلك غَزَوْنَ وَرَمَيْنَ لَأَنَّكَ تقول : ضَرَبْنِ . والمضارعُ يَغْزُو وَيَرْمِي تكونُ حركةٌ ما قبلَ الواوِ من جنس الواو كما كانت^(١) حركةٌ ما قبل الباءِ من جنس الباء وهو يَرْمِي [وَيَغْزُو]^(٢) وليس في كلِّ واحدٍ منهما يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ نحو: يَخْشُرُ وَيَحْشُرُ وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ كما يكونُ ذلك في غيرِ المعتلِّ^(٣) ويدخلُ عليهما فَعِلْتُ تقول : شَقِي زَيْدٌ وَرَضِي وهو من الشَّقَاوَةِ وَالرُّضْوَانِ . وَرَدِّي وهو من الرَّدْيَانِ اللامُ فيه ياءٌ . وجاء من الواوِ فَعُلُ يَفْعُلُ نحو: سَرَوْ يَسْرُو^(٤) . ولا يدخل الواو ولا الباءُ الرفعُ في يَفْعُلُ . فإذا صارا في موضع نصبٍ تحركا بالفتحةِ نحو: لَنْ يَغْزُو وَلَنْ يَرْمِي . واسمُ الفاعِلِ تُسَكِّنُ اللامُ منه في موضع الرفعِ والجَرِّ وتحركُ أيضاً بالفتح في موضع النصبِ نحو: هَذَا رَامِيكَ (وَعَاذِكَ)^(٥) وَيَعَاذِيهِ (وَرَامِيهِ)^(٦) ورَأَيْتُ غَازِيَهُ وَرَامِيَهُ . وإذا تحركَ ما قبلُ الآخرِ بالفتح في الأسماء انقلب الآخرُ ألفاً كما كان ذلك في الأفعال نحو: غَزَا وَرَمَى وذلك نحو: عَصَا وَرَحَى وكذلك إذا دخلته التاءُ للتأنيثِ نحو: نَوَاةٌ وَقَطَاةٌ وَعَلَاةٌ . وإذا كان آخرُ الاسمِ واواً قبلها ضمةٌ قُلبتْ ياءٌ وذلك أَنَّكَ لو أضفتها إلى نفسك للزم أن تنقلب ياء فلما كان ذلك لازماً لها^(٧) ولحِقَها^(٨) التنوينُ والتثنيةُ وباءُ النسبِ قُلبتْ ياءٌ وذلك نحو حَقْوٍ وَأَحْقٍ

(١) في ب، ج: كما أن .

(٢) زيادة من ع .

(٣) انظر الكتاب، ٢ / ٣٨٠ .

(٤) انظر الكتاب، ٢ / ٣٨٠ ، والمنصف، ٢ / ١١٢ .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) ساقطة من ج .

وجزؤٍ وأجرٍ وقلنسوةٍ وقلنسٍ . فإن لم تكن الواو آخر الكلمة صحت لأن الأشياء التي ذكرناها لا تعاقب عليها وذلك نحو: أُنْحَوَانِ وَعُقُوفَانِ (وَأَفْعَوَانِ) ^(٩) وقلنسوةٍ وقمحدوةٍ . ومن ثم صحت الواو والياء في النهاية والعظاية ^(١٠) والإداوة ^(١١) لما وقعت تلك الأشياء على التاء دونهما ^(١٢) . وإذا سكن ما قبل الواو والياء اللتين هما لآمان صحتا فجزئاً مجزئاً الصحيح وذلك نحو غزؤٍ ودلؤٍ ونخيٍ وظئيٍ . لأنه إذا سكنت العين لم تجتمع الأمثال فاحتملت الياء والواو الحركات لضعف ما قبلهما بالسكون . فإن كان الساكن الذي قبل الآخر ألفاً زائدة انقلبت الواو والياء همزتين وذلك نحو: الغلاء والقضاء لأن الألف لما كانت زائدة صارت اللام كأنها قد وليت الفتحة كما وليتها في عصاً وزحى ألا ترى أنهم قالوا: عَتِيٌّ وَمَرَضِيٌّ وَعِصِيٌّ فقلبوا الواو كما قلبوها في أخقٍ حيث كانت الواو زائدة . فإن كانت الألف غير زائدة صحت وذلك نحو: غَايَةٍ وَرَايَةٍ وَوَاوٍ ^(١٣) [وآيةٍ وآيٍ] ^(١٤) لأنها لم تَلِ فتحة العين كما وليتها في باب قضاء . وأما التقيان والتزوان فلإنما صحتا لسكون ما بعدهما وهو الألف ولو لم تصح لأشبه فعالاً من غير الياء والواو ^(١٥) . فأما صحته في باب العين نحو: الطوفان فلأنه خرج بزيادة الألف والنون من شبه الفعل كما خرج بألف التانيث منه في قولهم: صَوَّرَى وَحَيَّدَى ^(١٦) . وذاران ومَاهَانُ شَادُّ عن الجمهور ^(١٧) . وإذا كانت الواو لاماً وقبلها كسرة فليس فيها ^(١٨) إلا القلب وذلك نحو: غَايَةٍ وَمَحْنِيَةٍ ^(١٩) ، ولم يَجْزُ فيه غير القلب ، إذ قلبوها

(٩) ساقطة من ج ، ع .

(١٠) العظاية : دوية معروفة . انظر اللسان (عظي) .

(١١) الإداوة : إناء من جلد يتخذ للياه .

(١٢) في ج ، ع : دونها .

(١٣) في حاشية هـ : ابن الأعرابي : يقال : الطاية والثاية والراية والغاية والآية . فالطاية : السطح الذي ينام عليه . والثاية : أن تجمع بين

رموس شجرتين أو ثلاث ثم يلق عليها ثوب فيستظل به . والآية : العلامة . والغاية : أقصى الشيء ويكون من الطير التي تنغي على

رأسك وترفرف . انظر المختص ، ١٤٠ / ٢ .

(١٤) زيادة من ع .

(١٥) في حاشية هـ : إنما صحت الواو والياء في النزوان والنفيان ولم تعلا لشيتين :

أحدهما سكن ما بعدهما . والآخر أنه لو أعلت لانقلبت الواو أو الياء ألفاً فكانت تلتقي مع الألف التي بعدها فيجب الحذف

لالتقاء الساكنين فيصير نزان ونفان فيشبه فعالاً من غير الواو والياء . انظر المختص ، ١٣٥ / ٢ .

للكسرة مع حَجَز حَرْفٍ بينهما في قولهم : هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا^(٢٠) ، وهو من دَنَوْتُ وقالوا : قَنِيَّة ، وهو من الواو .

(٢٠) دنيا حال عند سيبويه . انظر الكتاب ، ٢ / ٢٧٤ . ومصدر عند المبرد . انظر المقتضب ، ٤ / ٣٠٣ . جاء ذلك في قول النابغة الذبياني :

بنو عمنا دنيا وعمرو بن عامر
 أولئك قوم بأسهم غير كاذب
 قال ابن السيد في الاقتضب ، ٣٩٩ : أراد بقوله دنيا الأدين من القرابة ، ويرى دنيا بكسر الدال ، ودنيا بضمها فن كسر جاز أن ينون وألا ينون ، ومن ضم فلا ينون لأن ألف فعلى المضمومة لا تكون أبداً إلا للتأنيث .
 وفي أدب الكاتب ، ٣٢٨ : يقولون : هو ابن عمي دنية ، ودنيا ودنيا أجود .

بَابُ تَقَلُّبِ فِيهِ الْيَاءِ إِذَا كَانَتْ لَامًا وَاوًا

وذلك فَعَلَى إِذَا كَانَ اسْمًا^(١) نحو: تَقَوَّى والبَقَوَّى وهو من بَقَيْتُ وَتَقَيْتُ ومن هذا قولهم: الْعَوَّى للنجم، وهو من عَوَيْتُ ومعناه لَوَيْتُ. فَأَمَّا [قوله تعالى] ^(٢): ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾^(٣) فمن هذا الباب لأنه من الطُّغْيَانِ. وحكى أبو الحسن: طَغَا يَطْغُو، فهي على هذا تكون كالدَّعْوَى من دَعَوْتُ فهذا القَلْبُ في الأسماء. فَأَمَّا الصفاتُ فإن الياء تصحُّ فيها وذلك قولهم: صَدَبًا وَخَرَبًا وَرَبًّا^(٤). ولو كانت رَبًّا اسماً لكانت: رَوَّى^(٥) فَأَمَّا فَعَلَى من الواوِ فَإِنَّ الواوَ تصحُّ في الاسمِ والصفةِ جميعاً. فالاسمُ: دَعَوَى وَعَدَوَى والصفة: شَهَوَى.

وإذا كانت اللامُ وَاوًا في فَعَلَى فَإِنَّهَا تُبَدَّلُ في الصفاتِ الجاريةِ مَجْرَى الأسماءِ وذلك: الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصَيَا. وقد قالوا: القُصَوَى فجاء على الأصل كما جاء قَوْدٌ وَاسْتَحْوَذَ^(٦). وَأَمَّا مَا كَانَتْ الياءُ فِيهِ غَيْنًا من الصفاتِ التي تستعمل استعمال الأسماءِ فَإِنَّ الياءَ تَقَلُّبُ فِيهِ وَاوًا وذلك نحو: الطُّوْنَى والكُوسَى وهو من الكَيْسِ وَمَا أَطْيَبَهُ^(٧). فإن كانت صفةً مِمَّا لَا يَلْزُمُهُ الاستعمالُ بالآلفِ واللامِ صَحَّتْ فِيهِ الياءُ نحو: قِسْمَةٌ ضَيْزَى وَمِشْيَةٌ حَيْكَى^(٨).

(١) في حاشية هـ: قال أبو عثمان: هذا باب تقلب فيه الياء وَاوًا ليفرق بين الاسم والصفة وذلك فعل إذا كانت اسماً. انظر المنصف، ١٥٧ / ٢.

(٢) زيادة من هـ.

(٣) الشمس، ٩١ / ١١.

(٤) انظر الكتاب، ٣٧١ / ٢، والمنصف، ١٥٧ / ٢، والممتع، ٥٤٢ / ٢.

(٥) انظر المنصف، ١٥٨ / ٢.

(٦) انظر المنصف، ١٦٢ / ٢.

(٧) في حاشية هـ: لما لزم الطونى والكوسى الآلف واللام ولم يستعملتا نكرتين جرتا مجرى الأسماء فأبدل من الياء فيها الواو. انظر الكتاب،

٣٧١ / ٢.

باب ما يلزم فيه بدل الياء من الواو التي هي لام

وذلك إذا وقعت الواو رابعةً فصاعداً في الفعل نحو: أغزيتُ وغازيتُ واسترشيتُ واستنديتُ^(١)، قُلبت في الماضي ياءً لانقلابها إليها في المضارع ألا ترى أنك إذا قلت: يُغزي ويُغازي انقلبت اللام ياءً لانكسار ما قبلها وانقلبت في تغازينا وترجينا [ياء]^(٢) وإن لم يكسر ما قبل اللام في المضارع لأن الألف بدل من الياء التي أبدلت من الواو وإنما دخلت التاء على ذلك. ومن ذلك قولهم: شأوتُ تشأى وهما يشأيان، أبدلت الياء من الواو لأن المضارع لما كان على يفعل نُزل الماضي منه على فعلٍ مثل فرق يفرق فقلبت كما قُلبت في يشقيان^(٣).

ومثل ذلك كسرهم حروف المضارعة في يثبي كما كسروها في تعلم وبابه لما كان على بناء ما الماضي منه على فعل^(٤). ومن ذلك ضوضيتُ وقوقيتُ لأنه من مضاعف الواو في الأربعة كالقوة في بنات الثلاثة. ومثل ضوضيتُ حاحتُ وعاعيتُ لأن هذا في الأربعة مثل حيتُ في الثلاثة كما كان ضوضيتُ كباب قوة وضوة^(٥) وأبدلت من الياء الألف [في حاحت وعاعيت]^(٦) كراهة التضعيف كما أبدلت الياء من الهاء في ذهذيتُ وإنما هو ذهذهتُ.

(١) في حاشية هـ: قال أبو عثمان: هذا باب يلزم الواو فيه بدل الياء إذا كانت فعلت على خمسة أحرف فصاعداً وذلك قولك: أغزيت وغازيت واستغزيت. قال سيبويه: سألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قلبت ياء من قبل أنك إذا قلت: يُفعل، لم تثبت الواو للكسرة قبلها؛ وذلك: يُغزي ويُغازي، فلم يكن لتكون «فعلت» على الأصل وقد خرجت بفعل وجميع المضارعة إلى الياء. فقلت: ما بال «تغازينا وترجينا» وأنت إذا قلت: يُفعل كان بمنزلة يُفعل، من غزوت؟ فقال: الألف ها هنا بدل من الياء التي أبدلت من الواو في أغزيت وإنما دخلت التاء على غازينا ورجينا. انظر المنصف، ٢ / ١٦٤، ١٦٥، والكتاب، ٢ / ٣٨٦.

(٢) زيادة من ع.

(٣) انظر المنصف، ٢ / ١٦٦.

(٤) المرجع السابق، ٢ / ١٦٧.

باب التضعيف في بنات الياء والواو

فأما بنات الياء فنحو: حَيَّيْ يَحْيَا وَعَيَّيْ يَغْيَا. فالياء الأولى في هذا الباب تَجْرِي مَجْرَى قَافِ شَقِيٍّ في التصحيح ولم تُعَلَّ في الفِعْلِ لاعتلال اللام ولا يجتمع اعلان في الفِعْلِ كما لم يجتمع في الاسم. ألا ترى أنهم قالوا: نَوَاةٌ وَحَيَاةٌ فَصَحَّحُوا حَزْفِي الْعَلَّةِ الْأُولَى فكَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ. فإذا وقع هذا التضعيف في موضع^(١) تلزم ياءٌ خَشِيتُ فيه وياءٌ رَمِيتُ الحركة فإنَّ الإدغام فيه جائزٌ وذلك نحو: عَيَّيْ بِأَمْرِهِ، وَحَيَّيْ زَيْدٌ^(٢) وقد قرئ: «وَيَحْيَا مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ»^(٣) ﴿وَحَيَّيْ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾^(٤) بالبيان والإدغام^(٥) فمن لم يدغم فلأنَّ هذه اللام تلك التي في يَحْيَا ولأنَّ هاء الوقف لا تلحقه كما لا تَلَحَقُ الْمُعْرَبُ فَكَمَا أُجْرُوهُ فِي هَذَا مُجْرَى الْمُعْرَبِ كَذَلِكَ أُجْرُوهُ مُجْرَاهُ فِي تَرْكِ الْإِدْغَامِ. قال الشاعر في الإدغام^(٦):

عَيَّوْا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَيِّضَتِهَا الْحَمَامَةُ

وقال في ترك الإدغام^(٧):

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيَّوْا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصَرَا

(١) في ع: موقع.

(٢) انظر الكتاب، ٣٨٧ / ٢.

(٣) انظر املاء ما من به الرحمن، ٤ / ٢.

(٤) الأنفال، ٤٢ / ٨. القراءتان سبعيتان. قرأ نافع واليزي وقنبل وأبو بكر وأبو جعفر ويعقوب وخلف بكسر الياء الأولى مع فك الإدغام (حيي) وفتح الياء الثانية... والباقون بياء مشددة مفتوحة. انظر الاتحاف، ٢٣٧.

(٥) انظر الكتاب، ٣٨٧ / ٢، والمنصف، ١٨٨ / ٢، والممتع، ٥٧٧ / ٢.

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص، ديوانه، ١٢٦، والكتاب، ٣٨٧ / ٢، والمنصف، ١٩١ / ٢، وشرح الشافعية، ١١٤ / ٣. الشاهد فيه ادغام عيوا واجراؤه مجرى المضاعف الصحيح وسلامته من الاعتلال والحذف لما لحقه من الادغام.

(٧) البيت لأبي حزابة الوليد بن حنيفة أحد بني ربيعة شاعر من شعراء الدولة الأموية. وينسب إلى مودود العنبري. انظر الكتاب، ٢ / ٣٨٧، والمنصف، ١٩٠ / ٢، وشرح الشافعية، ١١٦ / ٣، واللسان والصحاح والتاج، (كهمس).

الشاهد فيه: حيوا خفف بالحذف ولم يدغم بناء بناء خشوا لأن حي إذا ضوعفت الياء منه ولم تدغم بمنزلة خشي. وإذا اتصلت

وتقول : قد أُحْيِيَ البَلْدُ ، فتدغم للزوم الفتحة مثالَ الماضي وإن شئتَ بَيَّنْتَ فَقُلْتَ : أُحْيِيَ^(٨) .
فأمَّا قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾^(٩) فلا يكون فيه الإدغام لأنَّ الفتحة
فيه غَيْرُ لازمةٍ ألا ترى أَنَّكَ تقول : هو يُحْيِي ، في الرفع فَتُسَكَّنُ وفي الجزم : لم يُحْيِ ، فتحذفُ
وإنَّما الإدغام في الموضع الذي تلزم فيه الحركة وعلى هذا قالوا : حَيَاءٌ وَأَحْيَاءٌ وَرَجُلٌ عَيٌّ وَقَوْمٌ
أَعْيَاءٌ ، لأن الحركة هنا لازمة فهو بمنزلة الصحيح^(١٠) .

وأما التضعيف في بنات الواو فنحو : قُوَّةٌ وَصَوَّةٌ وَبَوٌّ وَقَوٌّ وَجَوٌّ^(١١) فالتقت الواوان في هذه
الكلم^(١٢) لسكون الحروفِ الأولِ منها .

فإذا بُنِيَ الفِعْلُ من ذلك بُنِيَ على فَعِلَ يَفْعَلُ ليلزم الثانيةُ منهما الانقلابُ إلى الياء فلا يجتمع
واوان وذلك قولهم : قَوِيٌّ يَقْوَى وَخَوِيٌّ يَخْوَى وَخَوِيْتُ وَقَوِيْتُ . فَقَوِيْتُ من القُوَّةِ وَخَوِيْتُ من
الخَوَّةِ^(١٣) ولا يجوز الإدغام في هذا كما جاز في حَيٍّ وَأَحْيٍ لأنَّ الواو لما تحركت بالكسرة^(١٤)
انقلبت الواو التي هي لَمْ يَاءٌ فلم يلتقِ المثالان فيلزم الإدغام . وقالوا : اخْوَاوِي التيسُ وَاخْوَاوَتِ
الشاةُ كما قالوا : اَحْمَارٌ^(١٥) إلا أنهم أبدلوا من الواو الأخيرة الألف لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم
يُدْغِمُوا فيقولوا : اخْوَاوْ لأنَّهم لو فعلوا ذلك للزم في المضارع أن تحرك الواو بالضم وهذا لم يَجِئْ
في شيءٍ من كلامهم فرفضوه وأبدلوا من الواو الألف . واسمُ الفاعلِ الجاري على الفِعْلِ مُخْوَاوٍ
والمؤنثُ^(١٦) مُخْوَاوِيَّةٌ . فأمَّا أَخَوَى وَخَوَاءٌ فغير جاريين على الفِعْلِ كَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ والمصدر اخْوِوَاءُ
واخْوِوَاءُ^(١٧) إذا أدغمت مثل الاشْهِيَابِ . ومن قال : الاشْهِيَابُ قال : الاخْوِوَاءُ . ومن أدغم مصدر
اقتَتَلَ فقال : القِتَالُ قال : الخِوَاءُ .

= في حاشية ع : قال ابن جني عن أبي علي : معنى قوله :

حيروا بعلمنا ماتوا من الدهر أعصرا

إنهم حسنت حالهم بعد سوء .

(٨) انظر الكتاب ، ٢ / ٣٩٠ .

(٩) القيامة ، ٧٥ / ٤٠ .

(١٠) انظر المنصف ، ٢ / ١٨٨ .

(١١) انظر الكتاب ، ٢ / ٣٨٩ .

(١٢) في ب : الكلمة .

(١٣) الخوة : سواد إلى الخضرة . وقيل : حمرة تضرب إلى السواد .

(١٤) في هـ : بالكسر .

(١٥) انظر الكتاب ، ٢ / ٣٩١ ، والمنصف ، ٢ / ٢١٩ ، وشرح المفصل ، ١٠ / ١٢٠ ، وشرح الشافية ، ٣ / ١٢٠ ، والممتع ،

٢ / ٥٨٨ .

(١٦) في ب ، ع : للمؤنث .

(١٧) في الكتاب ، ٢ / ٣٩١ ، والمصدر اخْوِوَاءُ . وفي المنصف ، ٢ / ٢٢١ : في التقدير قبل القلب اخْوِوَاءُ ، فقلبت الواو الوسطى ياء ،

باب الإدغام

الإدغام أن تَصِلَ حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من غير أن تَفْصِلَ بينهما بحركةٍ أو وَقْفٍ فيرتفع اللسانُ عنهما ارتفاعاً واحدةً وذلك (في قولك) ^(١) : عُدَّ وفِرَّ وعَضَّ . والحرفان المِثْلان إذا التقيا في كلمة كانا على ضربين :

أحدهما أن يُراد بالكلمة الإلحاق .

والآخر ألا يُراد به ذلك .

فالمَلْحَق لا يُدْغَم وإن تحرَّك الأول من المِثْلين وذلك من الفعل نحو : جَلِبَبٌ ^(٢) جَلْبَبَةٌ . وفي الاسم نحو : قُعْدُدٌ ومَهْدَدٌ ورِمْدِدٌ ^(٣) فهذا ملحقٌ بالأربعة . ومن المَلْحَقِ بالخمسة نحو : أَلْتَدَدٌ ^(٤) وعَفَنْجَجٌ ^(٥) وإنما لم يُدْغَم المَلْحَقُ لأنَّ الإدغام فيه يُنافي الإلحاق . ألا ترى أنك لو أدغمت شيئاً من هذه الكلم لم تُوازٍ ^(٦) ما أردت الإلحاق به وخالفه في وزنه فكان ذلك نقضاً للغرض .

وأما ما كان لغير الإلحاق من المِثْلين إذا اجتمعا فعلى ضربين :

أحدهما أن يكون من كلمة مفردة . والآخر أن يكون من كلمتين .

فما كان من كلمة فنحو : يَرْدٌ وَيَشْدٌ وَيَشْمٌ ونحو ذلك . فأما قولهم : اقْتَتَلُوا واشْتَتَمُوا فقد أَجْرِي مُجْرَى المتَّصِلِ مرَّةً ومُجْرَى المنفصلِ أُخْرَى . فمن قال : اقْتَتَلُوا فَبَيَّنَّ جعله كقولهم : نَعَتَ تِلْكَ لأن تاء الافتعال في هذا الموضع لا يلزمها أن تلتقيَ مع مثْلِها فصارا كالمنفصلين . وقد أدغمه قومٌ لَمَّا كانتا ^(٧) في كلمة واحدةٍ فَأَلْفَوْا حركتها على الفاء وسقطتْ همزةُ الوصلِ لتحركِ ماله اجْتَلِبَتْ

(١) ساقطة من هـ .

(٢) في ع : جلبيت .

(٣) الرمديد : الرماد الكثير الدقيق جداً .

(٤) الألتد : الألد .

(٥) العفنجج : الجافي الاخرق .

فَقَالُوا : قَتَلُوا ، وَقَالَ قَوْمٌ : قَتَلُوا ، حَذَفُوا^(٨) حَرَكَةَ الْمِثْلِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُلْقُوا عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ
التَّاءِ فَسَكَنَتْ التَّاءُ الْمَدْغَمَةُ وَالْقَافُ قَبْلَهَا سَاكِنَةً فَالتَقَى سَاكِنَانِ فَحَرَكُوا الْأَوَّلَ فَقَالُوا : قَتَلُوا . وَاسْمُ
الْفَاعِلِ مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مُقْتَلٌ وَمِنَ الْقَوْلِ الثَّانِي مُقْتَلٌ^(٩) . وَزَعَمُوا أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ قَالُوا :
مُرْدِفِينَ ، أَرَادُوا : مُرْتَدِفِينَ . فَأَدْغَمُوا وَأَتَّبَعُوا الرَّاءَ الَّتِي كَانَ تُلْقَى عَلَيْهَا حَرَكَةُ مَا بَعْدَهَا أَوْ
تَحَرَّكَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ حَرَكَةَ الْمِيمِ فَقِيَاسُ هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا : مُقْتَلِينَ^(١٠) . وَكَمَا حُذِفَتْ هَمْزَةُ
الْوَصْلِ لِتَحَرُّكِ مَالِهِ اجْتَنِبْتُ بِالْإِدْغَامِ اجْتَنِبْتُهَا لِسُكُونِ مَا سَكَنَ لِلْإِدْغَامِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي تَذَارُأَيِ :
أَذَارَأَيِ لَمَّا أَدْغَمْتَ التَّاءَ الْمَقَارِبَةَ لِلدَّالِ فِي الدَّالِ أُسْكِنْتَ^(١١) لِأَنَّ الْمَدْغَمَ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا
فَاجْتَنِبْتُ هَمْزَةَ الْوَصْلِ فَقُلْتُ : أَذَارَأَيِ . وَكَذَلِكَ أَطَّيَّرَ إِذَا أَرَدْتَ تَطَيَّرَ وَازَّيَّنَ إِذَا أَرَدْتَ تَزَيَّنَ . وَفِي
التَّنْزِيلِ : ﴿ وَازَّيَّنْتَ ﴾^(١٢) وَ ﴿ فَأَذَارَأْتُمْ فِيهَا ﴾^(١٣) . وَاسْمُ الْفَاعِلِ مُذَارِيٌّ وَمُزَيِّنٌ وَمُطَيِّرٌ .
وَلَا تَلْحَقُ هَذِهِ الْهَمْزَةُ الْمَضَارِعَ نَحْوُ : تَتَذَكَّرُونَ لَا تَدْغَمُ التَّاءُ فَتَقُولُ : أَذْكُرُونَ .

وَأَمَّا الْإِدْغَامُ فِي الْمَنْفَصِلِينَ فَعَلَى ضَرَبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا إِدْغَامُ مِثْلٍ فِي مِثْلِهِ .

وَالْآخَرُ إِدْغَامُ مُقَارِبٍ فِي مُقَارِبِهِ .

فَإِدْغَامُ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِ كَقَوْلِكَ : فَعَلَ لَبِيدٌ ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ﴾^(١٤) تَقُولُ :
فَعَلَ لَبِيدٌ . وَالْإِدْغَامُ هُنَا حَسَنٌ لِتَوَالِي خَمْسَةِ أَحْرَفٍ مَتَحَرِّكَاتٍ وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَسْتَحْسِنُونَهُ إِلَّا تَرَى
أَنَّهُ لَا يَتَوَالَى فِي تَأْلِيفِ الشَّعْرِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ مَتَحَرِّكَاتٍ^(١٥) . فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ فِي
الْمَنْفَصِلِينَ فَإِنَّ السَّاكِنَ يَكُونُ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا لَا مَدَّ فِيهِ وَلَا لَيْنَ .

وَالْآخَرُ أَنَّ الْحَرْفَ فِيهِ مَدٌّ وَلَيْنٌ . فَمَا لَا مَدَّ فِيهِ لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ وَذَلِكَ
نَحْوُ : اسْمُ مُوسَى ، وَقَرْمٌ مَالِكٍ ، لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فَتَقُولُ : قَرْمٌ مَالِكٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قُوَّةِ
الْمَنْفَصِلِينَ أَنْ يُحَرَّكَ لَهُمَا السَّاكِنُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْمَتَّصِلِينَ نَحْوُ : اسْتَعَدَّ لِأَنَّكَ فِي الْمَنْفَصِلِينَ
بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْإِدْغَامِ وَتَرْكِهِ . وَالْمَتَّصِلَانِ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا الْإِدْغَامُ . وَقَدْ شَدَّ حَرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ
الْأَعْلَامِ ، وَالْأَعْلَامُ يَجُوزُ فِيهَا كَثِيرٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا فَقَالُوا : عَبْشُمْسٍ ، يَرِيدُونَ عَبْدَ شَمْسٍ ،

(٨) فِي ع : فَحَذَفُوا .

(٩) انْظُرِ الْكِتَابَ ، ٢ / ٤١٠ ، وَالْمَنْصَفَ ، ٢ / ٢٢٢ .

(١٠) انْظُرِ الْكِتَابَ ، ٢ / ٤١٠ .

(١١) فِي ع : سَكَنَتْ .

فأدغموا الدال في الشين وحركوا الباء الساكنة بالضممة التي كانت على الدال للإعراب . ومما يجري مجرى ما لا مد فيه قولك : مررت بعدو وليد ، وولي يزيد ، لا يجوز الإدغام فتقول : بعدو وليد ، لأن الإدغام قد ذهب بالمد^(١٦) من واو فعول حتى صار بمنزلة غيره ولذلك جاز أن يقع ليا في القوافي مع ظيياً^(١٧) . فلو أدغمت عدو وليد ، لأعدت إلى واو فعول المد الذي كان ذهب منه فكان ذلك يكون أكثر من تحريك الساكن من قرم مالك ألا ترى أن حرف المد يكون عوضاً من حذف الحرف المتحرك من بناء الشعر في نحو^(١٨) :

وما كل مؤت نصحه بليب

فالحركة لا تسد هذا المسد فإذا كرهوا الحركة في قرم مالك فينبغي أن يكونوا لما هو أكثر عندهم منها أكره .

وأما ما كان من المنفصلين قبل الحرف المدغم منه حرف مد فإن الإدغام فيه جائز لأن المد الذي فيه عوض من الحركة فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي قبله متحركاً وذلك قولك : المال لك ، وعوذ داود ، وقيل لهم . وقد أدغموا أيضاً نحو : ثوب بكر ، وجيب بكر ، لأن هذا في المنفصل مثل أصيم ومذيق في المتصل^(١٩) . فهذا إدغام الأمثال في المتصلة والمنفصلة وبقي ذكر إدغام المتقاربة .

(١٦) انظر الكتاب ، ٢ / ٤٠٩ .

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) صدره : وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه

والبيت لأبي الأسود الدؤلي . انظر ديوانه ، ٩٩ ، والكتاب ، ٢ / ٤٠٩ ، والمغنى ، ١ / ٢١٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ،

ق ٩٩ .

استشهد به أبو علي على وقوع الباء الساكنة وقبلها الكسرة لما فيها من المد عوضاً من حذف الحرف المتحرك في بناء الشعر . يريد

باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربيها

الحروف المتقاربة في الإدغام كالحروف الأمثال في أنها تكون مُتَّصِلَةً ومنفصلةً . فالمُقارِبُ إذا كان مُتَّصِلًا والأوّلُ منهما مُتحرِّكٌ لم يُدْغَمْ في مقاربه كما لم يدغم في الأمثال وذلك مثلُ عَتَدَ ووَتَدَ^(١) . ومن قال [عَدَوُ]^(٢) وَدَ أَسْكَنَ العينَ كما يسكن في فَخِذٍ ، فلمَّا أَسْكَنَ أدغم والأكثر في هذا ألا يدغم للالتباس بالمضاعف . ألا ترى أنهم قالوا : كُنْيَةٌ وَقَتْرٌ وَشَاةٌ زَنْمَاءٌ وَعَنْمٌ زَنْمٌ ، فبيئوا ذلك كله ولم يُدْغَمُوا . وقالوا : وَطَدَ يَطِدُ وَوَتَدَ يَتَدُ ، فلم يدغموا لتحريك الحرف الأوّلِ ولأنه لو أدغم لقال في يَتَدُ : يَدُ فيوالى بين اعلالين ومن ثم قالوا : وَدَدْتُ أَوْدُ فبنوا الفِعْلَ على فَعِلْتُ ليكون المضارع على يَفْعَلُ مثلُ يَوْجَلُ ، فلا يلزم فيه حَذْفُ الفاءِ . ولو بناه على يَفْعَلُ لكان يَدُ فيتوالى اعلالان . وقالوا في مصدر وَطَدَ يَطِدُ وَوَتَدَ يَتَدُ : طِدَّةٌ وَتَدَةٌ وكرهوا وَطَدًا وَوَتَدًا ، لأنه إن بُيِّنَ ثَقُلَ وإن أُدْغِمَ التيسر .

ولا تدغم الهمزة في مثليها لأنهما إذا اجتمعتا ألزمت الثانية القلب فإذا قُلِبَتْ إلى الواو أو الياء أو الألف لم يجز إدغام الهمزة فيها لأن الياء والواو ليستا من أمثاليها^(٣) ولا مقاربتها^(٤) والألف لا تُدْغَمُ في مثليها ولا تُدْغَمُ في الهاء أيضاً ولا الهاء فيها^(٥) . والياء لا تُدْغَمُ في الجيم وإن قاربتها ولا الواو في الميم ولا تُدْغَمُ واحدةٌ منها في مقاربيها ولا مقاربيها فيها لأن ما فيها من اللين باعد بين ما هو من مخارجهما كما قَرَّبَ بين الياء والواو مع تراخي مخارجهما وتباعدهما حتى وقع الإدغام فيهما .

وممّا لا يدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه الميم والراء والفاء والشين والضاد وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص صوتاً منه لما يلحق المدغم من الاختلال لذهاب

(١) انظر الكتاب ، ٢ / ٤١١ .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في هـ : بامثالها .

ما يَذْهَبُ منه في الصوت^(٦) تقول : أكرم بَكراً فلا تُدْغَم الميم في الباء لِمَا في الميم من الغنة .
وتقول : اصْحَبْ مَطْراً ، فتدغم الباء في الميم وكذلك تقول : اعْرِفْ بَكْراً ، فلا تدغم الفاء في
الباء^(٧) لأنها انحدرت إلى الفم حتى قَارَبَتْ مَخْرَجَ الياء . وتقول : اذهب فَي ذلك ، فتدغم الباء
في الفاء وعلى هذا القياس الحروف الأخر .

وحروف الحَلَقِ التي تدغم : الهاء والعَيْنُ والحاء والغين والحاء . فما كان منها أدخل في
الحَلَقِ لم يُدْغَم فيه الأَدْخُلُ في الفم . فالهاء تُدْغَم في الحاء نحو : اجْبِهْ حَمَلاً ، لأنَّ الهاء أَدْخُلُ
في الحَلَقِ والحاء أَشَدُّ خُرُوجاً من الحَلَقِ إلى الفم فلذلك أُدْغِمَت الهاء في الحاء ولم تُدْغَم الحاء
في الهاء في نحو : امدح هِلَلاً . ولا تُدْغَم العَيْنُ في الهاء لأنَّ العَيْنَ أَقْرَبُ إلى الفم فإِنْ أُوتِرَ
الإدغام أُبدِلَ من الهاء الحاء ومن العَيْنِ أيضاً الحاء فَاُدْغِمَ الحاء في الحاء تقول في اجْبِهْ عِنَبَةً :
اجْبَحْنَبَةً ، فتحوَّلَ العَيْنُ حاءً وتُدْغَمُ الهاء فيها بعد قَلْبِهَا حاءً وتقول : اقْطَعْ حَمَلاً ، فتدغم العَيْنُ
في الحاء ولا تُدْغَمُ الحاء في العَيْنِ كما أُدْغِمَت العَيْنُ في الحاء لأنَّ الحاء أَدْخُلُ في الفم ولكن
تقول : امدح حَرْفَةً في : امدح عَرْفَةً ، فتقلبُ العَيْنُ حاءً . وتُدْغَمُ الغينُ في الخاء نحو : اذْمَغْ
خَلْفاً . والحاء في^(٨) الغين نحو : اسْلُخْ غَنَمَكَ . والبيانُ في هذا وفيما قبله من الغين مع الخاء
أَحْسَنُ . والقافُ مع الكاف : الحَقُّ كَلَدَةٌ ، تُبَيِّنُ وتُدْغَم وكذلك الكافُ مع القاف : انْهَكْ
قَطْناً .

باب أحوال النون في الإدغام وغيره

وللنون أربع أحوال تدغم وتُخفى وتُقلَّب وتُبيَّن . فالحروف التي تدغم النون فيها الراء واللام والميم والواو والياء ، وذلك قولك : مِنْ رَّاشِدٍ ، وَمَنْ لَّكَ وَمَنْ يَقُولُ ، وَمِنْ وَّاقِدٍ ، تدغم بغنة وبغير غنة . وتُقلَّب ساكنةً قبلَ الباءِ ميماً وذلك : شَمْبَاءٌ وَعَمْبَرٌ^(١) . فإذا تحرَّكت في نحو : الشَّئْبُ لم تُقلَّب . وتُخفى مع سائر حروفِ الفم ولا تُبيَّن ويكون مَخْرَجُهَا معها من الخياشيم . وذلك نحو : مِنْ قَبْلُ ، وَمَنْ كَفَرَ وَمَنْ جَابِرٌ . قال أبو عثمان : وبيانها مع حروفِ الفم لَحْنٌ . وهي مع حروفِ الحلقِ تُبيَّن ومَخْرَجُهَا من الفم . وذلك (نحو)^(٢) : مَنْ هَانِيٌّ ، وَمَنْ عَابِدٌ ، وَمِنْ أَجَلٍ ذلك . وقد أخفاها قومٌ معِ الخاءِ والغينِ كما أخفوها معِ حروفِ الفمِ لِقُرْبِ هذينِ الحرفينِ من الفمِ فقالوا : مُنْخَلٌّ وَمُنْغَلٌّ^(٣) فأخفوها والأكثرُ البيانُ . ولا يُدغمُ شيءٌ من هذه الحروفِ التي أُدغمَتِ النونُ فيهنَّ [في النونِ]^(٤) إلا اللامُ فإنَّها تدغمُ فيها (في)^(٥) نحو : هَلْ نَرَى .

(١) يريدون شباء وعنبرا . انظر الكتاب ، ٤١٤ / ٢ ، والمقتضب ، ٢١٦ / ١ ، والممتع ، ٣٩١ / ١ .

(٢) ساقطة من هـ .

(٣) انظر الكتاب ، ٤١٣ / ٢ ، والمقتضب ، ٢٠٩ / ١ ، ٢١٦ ، والممتع ، ٦٩٥ / ٢ .

باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا

وهي الطاء والذال والتاء والصاد والسين والزاي والطاء والثاء والذال . فالطاء والذال والتاء من مخرج ويُدغمُ بعضهنَّ في بعضٍ . فالطاء في الدال نحو: اضْبُطْ دُلاماً ، تُدغمُ وتُبقي الإطباق كما أبقيت^(١) الغنة في النون وهو أقيس وإن شئت أذهبتَه كما أذهبتَها . والذال في التاء : انقُذْ تَلْكَ . والتاء في الدال : انْعَتْ دُلاماً . ويُدغمُن في الطاء والثاء والذال وتُدغمُ الطاء والثاء والذال فيهنَّ تقول : أيقِظْ ثابِتاً ، فتُدغمُ الطاء في الثاء وتُبقي الإطباق . وتقول : انقُذْ ذاك^(٢) فتُدغمُ الدال في الذال (وانقُذْ دَاعِراً)^(٣) فتُدغمُ الذال في الدال وعلى هذا إدغام سائر الحروف . وتُدغمُ هذه الحروف الستة في الصاد والسين والزاي ولا تُدغمُ الصاد والسين والزاي في هذه الحروف لأنَّ ما فيها^(٤) من الصغير يذهبُ بالادغام كما لم تُدغمِ الرائ في اللام لِذهاب ما فيها من التكرير ولكن كل واحدٍ من الصاد والسين والزاي يُدغمُ في الآخر تقول : أوْجِزْ صَابِراً ، فتُدغمُ الزاي في الصاد ، وافحصْ زَرْدَةً ، فتُدغمُ الصاد في الزاي وتُبقي الإطباق . ورُزْ سَلَمَةً فتُدغمُ الزاي في السين . واحبسْ زَرْدَةً ، فتُدغمُ السين في الزاي . وتُدغمُ الطاء والثاء والذال والطاء والثاء والذال في الضاد ويُدغمُن أيضاً في الشين وذلك نحو: اضْبُطْ ضَرَمَةً ، واحْفَظْ ضَرَمَةً ، واضْبُطْ شَبَاءً وذلك أنَّ الضاد والشين استطالتا حتَّى اتَّصلتا بمخارج هذه الحروف . وقالوا : عَاوِذْ شَبَاءً ، فأدغموا الدال في الشين . ولا تُدغمُ الصاد والزاي والسين في الضاد ولا (في)^(٥) الشين ولا يُدغمان فيها . وتقول في مُفْتَعِلٍ من الظلمِ مُظْطَلِمٌ ، فتبدلُ من تاءِ مُفْتَعِلٍ الطاء لِتوافقِ الطاء في الإطباق . ويجوز أن تُدغمِ الطاء في الطاء فتقول : مُظْلِمٌ ، وقد قالوا : مُظْلِمٌ ، فأبدلُ من تاءِ الافتعالِ الطاء كره أن يُدغمَ الأصل في الزائد وعلى هذا قالوا : مُثَرِّدٌ ، ومن لم يُبدل قال : مُثَرِّدٌ . وفي مُفْتَعِلٍ من الصبر

(١) في ع : بقيت .

(٢) في هـ : ذلك .

(٣) ساقطة من هـ .

مُصْطَبِرٌ . ولا يجوزُ أن تُدْغِمَ الصادُ في الطاءِ كما أدغمتِ الطاءُ والظاءُ فيها حيث قلت : مُطْلَبٌ ومُطْلِمٌ ولكن مُصْبِرٌ وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿ أَنْ يَصْلِحَا ﴾^(٧) إنّما هو يَفْتَعِلَانِ من الصِّلَحِ^(٨) .
وتقول في مُسْتَمِعٍ : مُسْمِعٌ ، ولا تُدْغِمُ السينُ في التاءِ كما لم تُدْغِمِ الصادُ في الطاءِ والظاءِ فإن أدغمت قلت : مُسْمِعٌ . ومن قال مُتَرَدِّدٌ لم يَقُلْ : مُتَمِّعٌ لذهابِ الصغيرِ من السينِ إن أدغمت .
ومُفْتَعِلٌ من الزَّيْنِ مُزْدَانٌ ، تُبَدِّلُ من التاءِ الدالَّ لتوافقِ الزايِّ في الجَهْرِ كما أُبْدِلْتُ منها بعد الطاءِ والظاءِ والصادِ الطاءُ لتوافقهن في الإطباقِ فإن أدغمت قلت : مُزَّانٌ كما قلت مُسْمِعٌ ومُصْبِرٌ^(٩) .
ولامُ المعرفةِ تُدْغِمُ في ثلاثةَ عشرَ حرفاً . لا يجوزُ معهنَّ إلا الإدغامُ لكثرةِ لامِ المعرفةِ في الكلامِ . وهذه الحروفُ أحدَ عشرَ حرفاً . منها من حروفِ طرفِ اللسانِ تسعةَ أحرفٍ وحرفان يُخالطانِ طَرَفَ اللسانِ . والأحدَ عشرَ حرفاً : التَّوْنُ والرَّاءُ والدَّالُّ والتَّاءُ والصَّادُ والظَّاءُ والزَّايُّ والسينُ والظَّاءُ والتَّاءُ والدَّالُّ . واللذانِ خالطاهما هما : الضَّادُ والشينُ . وذلك أنَّ الضَّادَ والسينَ استطالتا حتَّى اتَّصَلتا بمخارجِ هذه الحروفِ .

تم الكتاب بحمد الله ومَنه وصلواته على سيدنا محمدٍ النبيِّ وعلى آله الطيبين الطاهرين .
وافق الفراغ منه في يوم السبت مستهلَّ ذي الحجة من سنة ثمان وعشرين وخمسمائة .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

| الآية | رقها | السورة | الصفحة |
|---|------|----------|-----------|
| قالوا الآن جئت بالحق | ٧١ | البقرة | ٣٥ |
| فادارأتم فيها | ٧٢ | البقرة | ٢٧٤ |
| فهي كالحجارة | ٧٤ | البقرة | ١٥ |
| وقولوا للناس حسنى | ٨٢ | البقرة | ٩٦ |
| لمثوبة من عند الله خير | ١٠٣ | البقرة | ٢٥٦ |
| ولكل وجهة هو موليها | ١٤٨ | البقرة | ٢٤٦ |
| والهكم إله واحد | ١٦٣ | البقرة | ٦٧ |
| والفلك التي تجري في البحر | ١٦٤ | البقرة | ١١٧ ، ١٥٤ |
| ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله | ٢٠٧ | البقرة | ٧٩ |
| وهو خير لكم | ٢١٦ | البقرة | ١٥ |
| ولا تنسوا الفضل بينكم | ٢٣٧ | البقرة | ٢٤٩ ، ١٢ |
| أولياؤهم الطاغوت | ٢٥٧ | البقرة | ١٤٥ |
| فمن جاءه موعظة من ربه | ٢٧٥ | البقرة | ٨٧ ، ١١٥ |
| فليؤد الذي أؤتمن أمانته | ٢٨٣ | البقرة | ٣٤ |
| وأخر متشابهات | ٧ | آل عمران | ٩٥ |
| إلى مرجعكم | ٥٥ | آل عمران | ٢٢١ |
| وجاءهم البينات | ٨٦ | آل عمران | ٨٩ ، ١١٥ |
| وأنتم الأعلىون والله معكم | ١٣٩ | آل عمران | ١٧١ |
| وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه | ٨ | النساء | ٨٨ |
| يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به | ٦٠ | النساء | ١٤٥ |
| فإن كان من قوم عدو لكم | ٩٢ | النساء | ١٨٦ |
| لو تغفلون عن أسلحتكم | ١٠٢ | النساء | ١٤٥ |

| الآية | رقها | السورة | الصفحة |
|--|------|---------|----------|
| وإن امرأة خافت | ١٢٨ | النساء | ١١٩ |
| إن امرؤ هلك | ١٧٦ | النساء | ١١٩ |
| وإن كنتم جنبا فاطهروا | ٦ | المائدة | ١٨٢ |
| والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما | ٣٨ | المائدة | ١٧٦ |
| لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة | ٧٣ | المائدة | ٧٠ |
| إلى الهدى اثنتا | ٧١ | الأنعام | ٣٤ |
| أكابر مجرميها | ١٢٣ | الأنعام | ١٧١ ، ٩٥ |
| من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها | ١٦٠ | الأنعام | ٧٣ |
| وجعلنا لكم فيها معايش | ١٠ | الأعراف | ٢٥٨ |
| ما وُوري عنها من سوءاتها | ٢٠ | الأعراف | ٢٤٩ |
| فأصبحوا في دارهم جاثمين | ٧٨ | الأعراف | ١٣٢ |
| وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سبيلا | ١٤٦ | الأعراف | ١٤٥ |
| اثنتي عشرة أسباطا أمما | ١٦٠ | الأعراف | ٦٨ |
| يجول بين المرء وقلبه | ٢٤ | الأنفال | ١١٩ |
| وما كان صلاتهم عند البيت | ٣٥ | الأنفال | ١٦٥ |
| والركب أسفل منكم | ٤٢ | الأنفال | ٩٦ |
| ويحيا من حي عن بينة | ٤٢ | الأنفال | ٢٧١ |
| ثاني اثنين إذ هما في الغار | ٤٠ | التوبة | ٧٠ |
| ومنهم من يقول ائذن لي | ٤٩ | التوبة | ٣٤ |
| وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين | ١٠ | يونس | ٣ |
| ثم جعلناكم خلائف في الأرض | ١٤ | يونس | ١٨٥ |
| جاءتها ريح عاصف | ٢٢ | يونس | ١١٦ |
| وازينت | ٢٤ | يونس | ٢٧٤ |
| قد جاءتكم موعظة من ربكم | ٥٧ | يونس | ١١٥ ، ٨٧ |
| آلله أذن لكم | ٥٩ | يونس | ١٨ |
| ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته | ١٠ | هود | ١٠٨ |
| ففي ديارهم | ٦٧ | هود | ١٣٦ |
| يا ويلتا أألد وأنا عجوز | ٧٢ | هود | ٣٨ |
| وأخذ الذين ظلموا الصيحة | ٨٧ | هود | ١١٥ ، ٨٧ |
| تلتقطه بعض السيارة | ١٠ | يوسف | ٧٣ |
| وقال نسوة | ٣٠ | يوسف | ٨٩ |
| وقالت اخرج | ٣١ | يوسف | ١٠ |

| الآية | رقها | السورة | الصفحة |
|---|------|----------|-----------|
| وينشئ السحاب الثقال | ١٢ | الرعد | ١٢٢ |
| وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه | ٤ | إبراهيم | ١٤٤ |
| رسلهم بالبينات | ٩ | إبراهيم | ٣٠ |
| اشتدت به الريح في يوم عاصف | ١٨ | إبراهيم | ١١٦ |
| وإذ قال إبراهيم | ٣٥ | إبراهيم | ٣٧ |
| فسجد الملائكة كلهم أجمعون | ٣٠ | الحجر | ١١١ |
| قالوا لا توجل | ٣٥ | الحجر | ٢٤٧ |
| في جنات وعيون ادخلوها | ٤٥ | الحجر | ١٠ |
| إننا منكم وجلون | ٥٢ | الحجر | ١٨٣ |
| فأخذتهم الصيحة | ٧٣ | الحجر | ١١٥ ، ٨٧ |
| فتزل قدم بعد ثبوتها | ٩٤ | النحل | ١٣٣ |
| وإذ هم نجوى | ٤٧ | الاسراء | ١٠١ |
| وتحسبهم أيقاظا | ١٨ | الكهف | ١٨٢ |
| سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم | ٢٢ | الكهف | ٧٠ |
| يحلون فيها من أساور من ذهب | ٣١ | الكهف | ١٧٥ |
| جداراً يريد أن ينقض | ٧٧ | الكهف | ٢١٨ |
| قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا | ١٠٣ | الكهف | ٩٥ |
| لكن هو الله ربي | ١٣٨ | الكهف | ٢٨ |
| يا زكريا إنا | ٧ | مريم | ٣٨ |
| فإنه يعلم السر وأخفى | ٧ | طه | ٩٥ |
| إنك أنت الأعلى | ٦٨ | طه | ١٠٦ |
| فأولئك لهم الدرجات العلى | ٧٥ | طه | ١٧١ ، ٩٤ |
| فمن اتبع هداي | ١٢٢ | طه | ٤٨ |
| قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن | ٤١ | الأنبياء | ١٠٦ |
| ولسليمان الريح عاصفة | ٨١ | الأنبياء | ١٣٩ ، ١١٦ |
| فلا كفران لسعيه | ٩٤ | الأنبياء | ٢١٣ |
| قل إنما يوحى إلي إنما إلهكم إله واحد | ١٠٨ | الأنبياء | ٦٦ |
| تذهل كل مرضعة عما أرضعت | ٢ | الحج | ١١٧ ، ١١٦ |
| وليوفوا ندورهم | ٢٩ | الحج | ١٥ |
| وبشر معطلة | ٤٥ | الحج | ١٣٨ |
| وممسك السماء أن تقع على الأرض | ٦٥ | الحج | ٢٧٤ |
| فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون | ٧ | المؤمنون | ٤٥ |
| | ٢٠ | المؤمنون | ١١٢ |

| الآية | رقها | السورة | الصفحة |
|-----------------------------------|------|----------|-----------|
| يزجى سحاباً ثم يؤلف بينه | ٤٣ | النور | ١٢٢ |
| ويخشي الله ويتقه فأولئك | ٥٢ | النور | ٨ |
| عليه ما حمل | ٥٤ | النور | ٣٠ |
| أهذا الذي بعث الله رسولا | ٤١ | الفرقان | ٥١ |
| واجعلنا للمتقين إماما | ٧٤ | الفرقان | ١٨٤ |
| ألقى موسى عصاه | ٤٥ | الشعراء | ٢٩ |
| واتبعك الأردلون | ١١١ | الشعراء | ٩٥ |
| إني لعملكم من القالين | ١٦٨ | الشعراء | ٤٥ |
| وجئتكم من سبأ نبيا يقين | ٢٢ | القل | ٨٥ |
| يخرج الخبء في السموات | ٢٥ | القل | ٣٤ |
| تسعة رهط | ٤٨ | القل | ٧٤ |
| ويجعلكم خلفاء الأرض | ٦٢ | القل | ١٨٥ |
| بل هم منها عمون | ٦٦ | القل | ٤٥ |
| حتى يصدر الرعاء | ٢٣ | القصص | ١٧٠ |
| فخسفنا به وبداره الأرض | ٨١ | القصص | ٢٩ |
| واختلاف ألسنتكم | ٢٢ | الروم | ١٤٤ |
| إلا كنفس واحدة | ٢٨ | لقمان | ٦٦ |
| وهم في الغرفات آمنون | ٣٧ | سبأ | ١٥٥ |
| والشمس تجري لمستقر لها | ٣٨ | يس | ١٣٩ |
| في الفلك المشحون | ٤١ | يس | ١١٧ ، ١٥٤ |
| فنهيا ركوبهم | ٧٢ | يس | ١٢٤ |
| من الشجر الأخضر | ٨٠ | يس | ١٢٢ |
| وإذا رأوا آية يستسخرون | ١٤ | الصفافات | ٢١٨ |
| بكأس من معين بيضاء | ٤٥ | الصفافات | ١٣٦ |
| وإنكم لقمرون عليهم مصبحين وبالليل | ١٣٧ | الصفافات | ١٣٣ |
| فنبذناه بالعراء | ١٤٥ | الصفافات | ٨٤ |
| أم لكم سلطان مبين | ١٥٦ | الصفافات | ١٤٥ |
| بنصب وعذاب اركض | ٤١ | ص | ١٠ |
| وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار | ٤٧ | ص | ٤٤ |
| والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها | ١٧ | الزمر | ١٤٥ |
| بلى قد جاءتكم آياتي | ٥٩ | الزمر | ٧٢ |
| يوم التناد | ٣٢ | غافر | ٢٢ |

| الآية | رقها | السورة | الصفحة |
|-------------------------------------|---------|----------|----------|
| مناع للخير معتد مربب . الذي | ٢٥ ، ٢٦ | ق | ١١ |
| إذن قسمة ضيزى | ٢٢ | النجم | ١٠٤ |
| عاداً الأولى | ٥٠ | النجم | ٣٥ |
| جراد منتشر | ٧ | القمر | ١٢٢ |
| وفجرنا الأرض عيونا | ١٢ | القمر | ٢١٦ |
| أعجاز نخل منقعر | ٢٠ | القمر | ١١٢ |
| ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم | ٧ | المجادلة | ٧٠ ، ١٠١ |
| ولو كان بهم خصاصة | ٩ | الحشر | ٨٧ |
| قد كانت لكم أسوة حسنة | ٤ | المتحنة | ١١٥ |
| لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة | ٦ | المتحنة | ١١٥ |
| إذا جاءك المؤمنات يبائعنك | ١٢ | المتحنة | ٨٩ |
| فقد صغت قلوبكما | ٤ | التحریم | ١٧٦ |
| أعجاز نخل خاوية | ٧ | الحاقة | ١٢٢ |
| خذوه فغلوه | ٣٠ | الحاقة | ٢٩ |
| ولا يسأل حمم حمياً يبصرونهم | ١٠ | المعارج | ١٨٦ |
| أو انقص منه قليلاً | ٣ | المزمل | ١٠ |
| السماء منفطر به | ١٨ | المزمل | ١١٧ |
| إنها لإحدى الكبر | ٣٥ | المدثر | ٩٤ ، ١٧١ |
| فرت من قسورة | ٥١ | المدثر | ١٩٠ |
| وجمع الشمس والقمر | ٩ | القيامة | ١١٥ |
| أين المفر | ١٠ | القيامة | ٢٢١ |
| كلا إذا بلغت التراقي | ٢٦ | القيامة | ٢١ |
| والنفث الساق بالساق | ٢٩ | القيامة | ١٣٣ |
| أحسب الإنسان أن يترك سدى | ٣٦ | القيامة | ٨١ |
| أليس ذلك بقادر على أن يحیی الموق | ٤٠ | القيامة | ٢٧٢ |
| كانت قوارير . قوارير من فضة | ١٥ ، ١٦ | الإنسان | ٢٢٨ |
| وإذا الرسل أقتت | ١١ | المرسلات | ١٩٧ |
| كأنه جمالة صفر | ٣٣ | المرسلات | ١٢٩ |
| عم يتساءلون | ١ | النبأ | ٢٦ |
| فيم أنت من ذكراها | ٤٣ | النازعات | ٢٦ |
| وإذا العشار عطلت | ٤ | التكوير | ١٩٢ |
| النار ذات الوقود | ٥ | البروج | ١٣٦ |
| | ٤ | | ٥٥ |

| الآية | رقعها | السورة | الصفحة |
|--|-------|---------|--------|
| وإذ انبعث أشقاها | ١٢ | الشمس | ٩٥ |
| والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلى | ٢٠١ | الليل | ٢٣ |
| قل هو الله أحد | ١ | الاخلاص | ٦٧ |

فهرس الأمثال

| الصفحة | المثل |
|--------|---------------------------|
| ٨٥ | أنكحنا الفراء فسرى |
| ٨٥ | تفرقوا أيدي سبا وأيدي سبا |
| ٨٤ | خلاؤك أقنى لحائك |
| ١٤٠ | رماه الله بأفعى حارية |
| ٧٨ | ما يعرف قطاته من لطاته |
| ١٨٧ | بش الرمية الأرنب |
| ٢٥٦ | الفكاهة مقودة إلى الأذى |

فهرس الشعر

الصفحة

فهرس الشعر

(الهمزة)

ألا توفون يا أستاذ نيب تنفر وهي حامضة رواء ١٦١

(الباء)

| | | |
|----------|--------------------------------|------------------------------|
| ١٩ | مثل الحريق وافق القصبًا | فبيناه يشري رحله قال قائل |
| ٣١ | لمن جل رخو الملاط نجيب | عجبت والدهر كثير عجه |
| ٣٣ | من عززي سبني لم أضربه | أبلغ أبا دختنوس مألكة |
| ٣٥ | غير الذي قد يقال ملكذب | لعمر أبي عمرو لقد ساقه المنى |
| ٧٦ | إلى جدث يوزى له بالأهاضب | [ولكن ديا في أبوه وأمه |
| ٢٣٩ ، ٨٦ | بجوران] يعصرن السليط أقاربه | فإما تريني ولي لمة |
| ٩٠ | فإن الحوادث أودى بها | أفينا تسوم الساهرية بعدما |
| ١٠٧ | بدا لك من شهر المليساء كوكب | باتت على إرم رابضة |
| ١٢٠ | كأنها شيخه رقوب | أذاك أم خاضب [بالسي مرتعه |
| ١٢٣ | أبو ثلاثين أمسى وهو منقلب] | راه أهل ذلك حين يسمي |
| ١٢٤ | رعاء الناس في طلب الخلوب | أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما |
| ١٣٤ | يضم إلى كشحه كفاً مخضباً | يأوي إليكم فلا من ولا جحد |
| ١٣٨ | من ساقه السنة الحصاء والذيب | قوم إذا صرحت كحل بيوتهم |
| ١٣٨ | عز الضريك وماوى كل قرضوب | وتدفن منه الصالحات وإن يسيء |
| ١١٨ | ترتج ألياه ارتجاج الوطب | لا الراح راح الشام جاءت سيبة |
| ١٤١ | يكن ما أساء النار في رأس كبكبا | |
| ١٤١ | لها غاية تهدي الكرام عقابها | |

الصفحة

فهرس الشعر

| | | | |
|-----|------------------------------|--------------------------------|--------|
| ١٤٣ | كزحلوف من الهضب | ومتنان | خطاتان |
| ١٤٤ | وإن نوى المحارب لا تؤوب | فلان السلم زائدة نوالا | |
| ١٤٩ | كأنما ينهشهن الكليب | والعيس ينغصن بكيراننا | |
| ١٥٣ | تعاوى به ذؤاته وثمانه | وأزور يسطو في بلاد بعيدة | |
| ١٧٧ | فعن أيها ما شتم فتنكبوا | هما إعلان فيها ما علمم | |
| ١٨٩ | وفي المراض لنا شجو وتعذيب | [قتلنا بعيون زانها مرض | |
| ١٨٩ | كاليوم طالي أينق جرب | [ما إن رأيت ولا سمعت به] | |
| ١٩١ | فلاة وحفت بالفلاة جوانبه | بأجرع مقفار بعيد من القرى | |
| ١٩٣ | ولا ناعبا إلا بين غرابها | مشائم ليسوا مصلحين عشيرة | |
| ٢١٢ | والمرء ينفعه كذابه | فصدقتها وكذبتها | |
| ٢٢٧ | بمنهمر جون الريباب سكوب | عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر | |
| ٢٥١ | أعطيهم ما أرادوا حسن ذا أدبا | [لم يمنع الناس مني ما أردت وما | |
| ٢٧٥ | وما كل مؤت نصحه بلييب | [وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه] | |

(التاء)

| | | | |
|-----------|---------------------------|-------------------------|--|
| ٤٦ | بسجستان طلحة الطلحات | نضر الله أعظما دفنوها | |
| ٩٥ | في سعي دنيا طالما قد مدّت | | |
| ١٠٥ | ولولا حب أهلك ما أتيت | ألا يا بيت بالعلياء بيت | |
| ١١٤ ، ١٠٨ | بل جوز تيهاء كظهر الجحفت | | |

(الجيم)

| | | | |
|-----|-------------------------------|----------------------------|--|
| ٢٢ | خالي عوف وأيسو عالج | يا ليت شعري عن نفسي أراهقة | |
| ١٥٩ | نفسى ولم أقض ما فيها من الحاج | | |
| ٢٤٤ | [حتى إذا ما] أمسجت وأمسجا | | |

(الحاء)

| | | | |
|-----|--------------------------|---------------------------|--|
| ١٠٣ | وجه كمرأة الغريبة أسجع | لها أذن حشر وذفرى أسنيلة | |
| ١٢٢ | يكاد يدفعه من قام بالراح | دان مسف فوق الأرض هيدبه | |
| ١٧٨ | زجر المعلى أصلاً والسفنج | وجامل خوع من نيبه | |
| ١٨٥ | دعتهم دواع من هوى ومنادح | ألا إن جيرانى العشبة رائح | |

(الدال)

الصفحة

فهرس الشعر

- إليه تلجأ الهضاء طرا
لقوم وكانوا هم المنفدين
إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
وكان برقع والملائك حولها
ودوية مثل السماء اعتسفتها
قرني يحك قفا مقرف
فلاق ابن أنثى يتغني مثل ما ابتغى
إذا رأيت بواد حية ذكرا
وكنّا إذا الجبار صعر خده
حتى إذا أسلكوهم في قتادة
ومفاضة كالنهي تنسجه الصبا
أما واحداً فكفكاف مثلي
يستن أعداء قربان تسنمها
وأين رقيب واضعون رحالهم
إن من القوم موجوداً خليفته
دار الفتاة التي كنا نقول لها
دعاني من نجد فإن سنينه
فلما أتى عامان بعد انفصاله
- فليس بقائل هجرا لجادي
شرابهم قبل انفادها
فحسبك والضحاك سيف مهند
سدر تواكله القوائم أجرد
وقد صبغ الليل الحصى بسواد
لثيم مآثره قعد
من القوم مسقي السام حدائده
فاذهب ودعني أمارس حية الوادي
ضربناه تحت الانثيين على الكرد
شلا كما تطرد الجمالة الشردا
بيضاء كفت فضلها بمهند
فمن ليد تطاوحها الأيادي
غر الغمام ومرتجاته السود
إلى أهل نار من أناس بأسودا
وما خليف أبي ليلى بوجود
يا ظبيسة عطلا حسنة الجيد
لعن بنا شيباً وشيننا مردا
عن الضرع واحلولى دماثا يرودها

(الراء)

- [ففداء لبني قيس على
ولانت تفري ما خلقت وبع
فكيف أنا وانتحالي القوافي
أكل امرئ تحسبين امرءاً
علاّب إذا صافت جفار إذا شئت
ما زال مذ عقدت يده إزاره
فكان نصيري دون من كنت أتقي
أقلب طرفي في الفوارس لا أرى
لها بشر مثل الحرير ومنطق
وحمال المثين إذا ألت
ولست بالأكثر منهم حصي
- ما أصاب الناس] من سر وضر
أنا ابن مآوية إذا جد النقر
ض القوم يخلق ثم لا يفر
بعيد الشباب كفى ذاك عارا
ونار توقد بالليل نارا
وفي القيظ يرددن المياه على العشر
وسما فأدرك خسة الأشبار
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
حزاقا وعيني كالحجاة من القطر
رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر
بنا الحدثان والحامي النصور
ولنما العزة للكائر
ستن قم علقه وفى مكور

الصفحة

فهرس الشعر

| | | |
|-----------|---------------------------------|------------------------------|
| ١٢٥ | كنار مجوس تستمر استعارا | أحار ترى بريقا هب وهنا |
| ١٢٧ | وكل أنثى حملت أحجارا | أورد هذا تسبق الأبصارا |
| ١٣٠ | عم لقحن لقاحا غير مبتسر | طافت به الفرس حتى بذ ناهضها |
| ١٣٧ | ففي البطون وقد راحت قراقر | يا ضبعا أكلت آبار أحمره |
| ١٣٨ | سواقط من حر وقد كان أظهرها | إذا الوحش ضم الوحش في ظلالها |
| ١٣٩ | أباها وهيأنا لموقعها وكرا | وسقط كمين الديك عاورت صحبي |
| ١٣٩ | ولم يقلب أرضها البيطار | |
| ١٤٠ | حارية قد صغرت من الكبير | فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت |
| ١٤٩ | مصاييح شبت بالعشاء وأنور | شهدت ودعوانا أميمة إننا |
| ١٥٠ | بنو الحرب نصلها إذا شب نورها | كأنها درة منعمة |
| ١٦٠ | من نسوة كن قبلها دررا | [وبالزرق أطلال لمة أقفرت |
| ١٦٧ | ثلاثة أحوال] تراج وتمطر | تربعن من وهين أو من سويقة |
| ١٧٢ | مشق السواي عن رءوس الجاذر | أعارب طوربون من كل بلدة |
| ١٧٥ | يحيدون عنها من حذار المقادر | وقرين بالزرق الجمائل بعدما |
| ١٧٥ | تقوب عن غريان أوراكها الخطر | تساهقون إذا اخضرت نعالكم |
| ١٨٢ | وفي الحفيظة أبرام مضاجير | [أيها الفتيان في مجلسنا |
| ١٩٠ | جرودا منها] ورادا وشقر | قبحتن يا ظريا مجحرة |
| ١٩٤ | أو الويار يتلدرن الجحرة | لو كنت في نار جحيم لأصبحت |
| ٢٠٢ | ظراي من حمان عني ثيرها | وليس لعشنا هذا مهاه |
| ٢١٠ | وليست دارنا هاتا بندار | فما أفجرت حتى أهب بسدفة |
| ٢١٦ | علاجيم عين ابني صباح نشيرها | |
| ٢٥٨ ، ٢٦٢ | وكحل العينين بالعماور | وكنا حسبناهم فوارس كهمس |
| ٢٧١ | خيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا | |

(السين)

| | | |
|-----|-------------------------------|-----------------------------|
| ٨ | فبات منتصبا وما تكردسا | يحمي الصرعة أحيان الرجال له |
| ٦٧ | صيد ومجترئ بالليل هماس | والتم الأم من يمشي والأمهم |
| ١٢٥ | ذهل بن تيم بنو السود المدانيس | وما ذكر فلان يكبر فأنثى |
| ١٢٧ | شديد الأزم ليس بذني ضروس | إني وجدت بني سلمى بمنزلة |
| ١٢٧ | مثل القراد على حاله في الناس | لما تذكرت بالديرين أرقني |
| ١٣٢ | صوت الدجاج وقرع بالنواقيس | وحرب عوان بها ناخس |
| ١٣٥ | مررت برمي فلدت عاسا | إما شربت بكأس دار مشرعا |
| ١٣٥ | على الأناض فذاقنا حمة الكا | |

الصفحة

فهرس الشعر

| | | |
|-----|-------------------------------|---------------------------------|
| ١٩٢ | إذا ابيض آفاق السماء من القرس | مطاعين في الهيجا مطاعم في القرى |
| ٢٠٤ | والبكرات الفسج العطامسا | |
| ٢١٨ | كم قد حسرتنا من علاة عنس | |

(الضاد)

| | | |
|-----|--------------------------------|------------------------|
| ١٥٨ | قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها | بتيه قفر والمطسي كأنها |
| ١٨٨ | وقد كثرت بين الأعم المضائس | ثم رأني لأكونن ذبيحة |

(الطاء)

| | | |
|-----|-----------------------|----------------------|
| ٩٨ | وطغيا من اللهق الناشط | والا النعام وحفانه |
| ١٢٣ | قيل الصيح آثار السياط | كان مزاحف الحيات فيه |

(العين)

| | | |
|-----------|-------------------------------|--------------------------------|
| ٦٤ | عليه تراب من صفيح موضع | ونابغة الجعدي [بالرمل بيته |
| ٦٩ | ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع | وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى |
| ٧٧ | بجلو الخلا حرش الضباب الخوادر | ومحترش ضب العداوة منهم |
| ٨٠ ، ١٥٢ | حوالب غرزا ويغنى جياعا | كان نسوع رحلي حين ضمت |
| ٨٠ | بسياههم بيضا لحاهم وأصلعا | يبينهم ذو اللب حين يراهم |
| ٨٨ | وهي ثلاث أذرع وأصبع | أرمي عليها وهي فرع أجمع |
| ٩٠ | ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع | وما زلت محمولا علي ضغينة |
| ١٠٤ ، ١٦٦ | حجلي تدرج بالشرية وقع | أرحم أصيبي الذين كأنهم |
| ١١٠ | هبلتك أمك أي جرد ترقع | أجعلت أسعد للرماح دريئة |
| ١١٩ | وإن المرء يجزأ بالكراخ | بأن الغدر في الأقوام عار |
| ١٣٣ | سملت بشوك فهي عور تدمع | فالعين بعدهم كأن حداقها |
| ١٣٥ | فتي السن محتتك ضليع | عليها من قوادم مضرحي |
| ١٣٧ | وجدن مجرا من حوار ومصرعا | فا وجد أظار ثلاث روائم |
| ١٣٧ | فإن قومي لم تأكلهم الضبع | أبا خراشة أما أنت ذا نفر |
| ١٤٥ | والدهر ليس بمعتب من يجزع | أمن المنون وريبه تتروجع |
| ١٦٣ | على هنوات شأنها متتابع | [أرى ابن نزار قد جفاني وملني] |
| ١٠٨ | بساط لأخماس المراسيل واسع | ودو ككف المشتري غير أنه |

(القاف)

الصفحة

فهرس الشعر

| | | |
|-----|--------------------------------|----------------------------|
| ١٣٦ | الموت كأس فالمرء ذائقها | من لم يمّ عبطة يمّ همرا |
| ١٣٦ | قد أراهم سقوا بكأس حلاق | ما أرجى بالعيش بعد ندهى |
| ١٥٦ | إن لم تنجين من الوثاق | أبعدكن الكه من نياق |
| ١٦٨ | منها بأقلبة أجن زعاق | وكان حيا قبلكم لم يشربوا |
| ١٨٦ | دعها فإ النحوي من صديقها | |
| ٢١٠ | بها السحيم تردى والحمام المطوق | قد احتملت مبي فهاتيك دارها |
| ٢٣٢ | جاءت به عس من الشام تلق | |

(الكاف)

| | |
|----|------------------------|
| ٣٠ | دار لسعدى إذو من هواكا |
|----|------------------------|

(اللام)

| | | |
|----------|------------------------------|-----------------------------|
| ٤ | إثما من الله ولا واغل | فاليوم أشرب غير مستحقب |
| ٩ | شرب النبيذ واصطفافا بالرجل | |
| ١٤ | رب المنون ودهر متبل خبل | أأن رأت رجلا أعشى أضرب به |
| ٢٨ ، ١٩ | ببازل وجناء أو غيمل | |
| ٧٣ | إلا السحاب وإلا الأوب والسبل | رباء شماء لا يأوي لقلتها |
| ٨٤ | خماثل من ذات المشا وهجول | أجدوا نجاء غيبتهم عشية |
| ٨٤ | من اللامعات المبرقات خبول | وكننت صحيح القلب حتى أصابني |
| ١٣٤ ، ٨٧ | ولا أرض أبقل إبقاها | فلا مزنة ودقت ودقها |
| ٨٨ | والعين بالإثم الحاري مكحول | إذ هي أحوى من الربعي حاجبه |
| ٩٥ | أو هزلت في جذب عام أولا | باليها كانت لأهلي إبلا |
| ١٠١ | لهجت بها كما لهج الفصيل | أما تنفك تركني بلومى |
| ١٠٧ | وعندهم البري في جلل ثجل | باتوا يعيشون القطيعاء جارهم |
| ١١٠ | فأ طائري فيها عليك بأخيلا | ذريتي وعلمي بالأمر وشيمتي |
| ١١٨ | ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل | كان خصيه من التدلل |
| ١١٩ | والمرء يبليه بلاء السريال | |
| ١٢٠ | لم يبالوا حرمة الرحلة | خرقوا جيب فتاتهم |
| ١٢١ | وقد شربت من آخر الصيف إبلا | بريذينة بل البراذين ثفرها |
| ١٣٥ | هدج الثفال بحمله المتثاقل | سرح اليدين إذا ترفعت الضحى |
| ١٣٧ | كما تلون في أثوابها الغول | فأ تدوم على وصل تكون به |

الصفحة

فهرس الشعر

| | | |
|-----|-------------------------------|----------------------------------|
| ١٤٥ | هم بيننا فهم رضا وهم عدل | متى يشتجر قوم يقل سرواتهم |
| ١٥٣ | مجرحات بأجراح ومقتول | ولى وصرعن من حيث التسن به |
| ١٥٥ | خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل | أبت ذكر عودن أحشاء قلبه |
| ١٥٩ | فهن إضاء صافيات الغلائل | علين بكديون وأبطن ككرة |
| ١٦٠ | أحاد ومثنى أصعقتها صواوله | ترى النعرات الخضر تحت لبانه |
| ١٦٣ | لأحدى الهنات العضلات اهتباها | وقالت لي النفس أشعب الصدع واهتبل |
| ١٨٢ | تزججها من حالك واكتحالاها | لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى |
| ١٩٢ | تشاب بماء مثل ماء المفاصل | مطافيل أبكار حديث نتاجها |
| ١٩٣ | جا ولا عزل ولا أكفال | غير ميل ولا عواوير في السهم |
| ٢٠٩ | أبا ثبيت أما تنفك تأتكل | ابلق يزيد بني شبيان مألكة |
| ٢١٢ | ظلما ويكتب للامير أفيلا | أخذوا المخاض من الفصيل غلبة |
| ٢١٣ | حج بأسفل ذي الهجاز نزول | وكان عافية السور عليهم |
| ٢٢١ | خط له ذلك في الجبل | [لا تقه الموت وقياته] |
| ٢٣٣ | يلق عليه النيدلان بالليل | |

(الميم)

| | | |
|----------|--------------------------------------|--------------------------------|
| ٣٠ | فلإذا هي بعظام ودما | غفلت ثم أتت ترقبه |
| ٤٣ | وإن لم نأتها إلا لماما | كلا يومئى أمانة يوم صد |
| ٧٨ | تبنى له في السموات السلاليم | لا يحرز المرء أحجاء البلاد ولا |
| ٧٩ | يجنات عدن عنده ونعيم | رأت فتية باعوا الإله نفوسهم |
| ٨٠ | فصيحا ولم تغفر بمنطقها فبا | عجبت لها أنى يكون غناؤها |
| ٨٢ | فيها كباء معد وحميم | في كل ممى لها مقطرة |
| ٨٧ ، ١١٥ | على باب استها صلب وشام | لقد ولد الأخيطل أم سوء |
| ٨٩ ، ١١٦ | طويلا سواريه شديدا دعائه | وكننا ورثناه على عهد تبع |
| ٩٢ | يوم قديديمة الجوزاء مسموم | وقد علوت قتود الرحل يسفغني |
| ٩٧ | إلى الصون من ريط يمان سهم | فإننا رأينا العرض أحوج ساعة |
| ١٠١ | وما نطقوا بأنحية الخصوم | تربح نقادها جشم بن بكر |
| ١٠٦ | تقعرت المشاجر بالفثام | وأربد فارس الهيجا إذا ما |
| ١٢٠ | يمان لها الغلامة والغلام | ومركضة صريحي أبوها |
| ١٢٥ | يم تراطن في حافاته الروم | دوية ودجى ليل كأنهما |
| ١٢٥ | صمي لما فعلت يهود صمام | فرت يهود وأسلمت جيرانها |
| ١٢٥ | سلمو لو أصبحت وسط الأعجم | |
| ١٢٥ | ف، الدم أه، في، الترك أه، في، الدليل | |

الصفحة

فهرس الشعر

| | | |
|-----|-----------------------------|-------------------------------|
| ١٣٥ | يعار ولا مَنْ يأتها يتدسم | وقدر ككف القرد لا مستعيرها |
| ١٣٦ | ولا تشبهه نفوس العجم | ومكن الضباب طعام العريب |
| ١٣٨ | وقلنا أقمرت ماء قيس بن عاصم | لحا الله أعلى تلعة حفشت به |
| ١٤٤ | فليت بآئه في جوف عكم | ندمت على لسان كان مني |
| ١٥٢ | تلجم لحيه إذا ما تلهجا | كان وحى الصردان في كل ضالة |
| ١٥٥ | وأسيافنا يقطرن من نجدة دما | لنا الجففات الغر يلمعن بالضحي |
| ١٦٧ | له ظأب كما صخب الغريم | يصور عنوقها أحوى زنم |
| ١٨٥ | شوارع والأكماء تشرق بالدم | تركت ابتيتك للمغيرة والقنا |
| ٢٥٢ | وكيد خراش يوم ذلك ييم | وكيد ضباع القف يأكلن جثتي |
| ٢٧١ | عيت ببيضتها الحمامة | عيوا بأمرهم كما |

(النون)

| | | |
|-----------|------------------------------|-------------------------------|
| ٧ | وذي ولد لم يلده أبوان | عجبت لمولود وليس له أب |
| ٢٩ | إذا ما انتسبت له أنكرن | ومن شافئ كاسف وجهه |
| ٤٤ | متى كنا لأمك مقتونا | تهددنا وتوعدنا رويدا |
| ٦٦ | فقد رجعوا كحي واحدنا | فضم قواصي الأحياء منهم |
| ٦٨ | وجن الخازياز به جنونا | تفقأ فوقه القلع السواري |
| ٧٣ | وقع المحاجن في المهرية الذقن | قد صرح السير عن كتمان وابتذلت |
| ٧٧ | بأي الحشا صار الخليط المبين | يقول الذي أمسى إلى الحزن أهله |
| ١٠٨ ، ١٧٦ | ظهراهما مثل ظهور السترين | فكأنها هي بعد غب كلاهما |
| ١٢٣ | أو أسفع الخدين شاة إران | سقى العلم الفرد الذي يجنوه |
| ١٣٣ | لها عناجان وست آذان | تركن نساءكم في الدار نوحا |
| ١٣٥ | غزالان مكحولان مختضبان | يشبهن السفين وهن بخت |
| ١٤٠ | إذا رمى مجهوله بالأجنن | فغظناهم حتى أقر الغيظ منهم |
| ١٤٨ | يدفن البعولة والأيننا | نحن هبطنا بطن والغينا |
| ١٥٨ | عظيمات الأباهر والمؤون | يرى السراوون بالشفرات منا |
| ١٦٢ | قلوبا وأكبادا لهم ورثينا | لا خمس إلا جنبدل الإحارين |
| ١٦٣ | والخيل تعدو عصبا نينا | لأصبح الحي أريادا ولم يجدوا |
| ١٦٣ | كنار أبي جحاب والظينا | قالت لأمه لا أمه |
| ١٤١ | حنت قلوصي أمس بالأردن | |
| ١٦٤ | والخمس قد جشمك الأمرين | |
| ١٧٦ | عند التفرق في الهيجا جبالين | |

الصفحة

فهرس الشعر

- ٢٠٢ حتف الحباريات والكراوين
 ٢١٥ وصاليات ككما يؤثفين
 ٢٣٣ يسوق بهم شذارة متقاعس [عدو صديق الصالحين لعين]
 ١٥٤ مهلا أعاذل قد جريت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضنتوا

(الياء)

- ١٣٤ يتا بثر يا بثر بني عدي لأنزحن قعرك بالدلي
 حتى تعودي أقطع الولي
 ١٥٠ كأن متنيه من النفي مواقع الطير على الصفي
 ١٦٧ ، ١٦٤ تلفه الأرواح والسمي
 ١٦٤ كهور كان من أعقاب السمي
 ١٧٤ من آل أبي موسى ترى الناس حوله كأنهم الكروان أبصرن بازيا
 ١٧٨ بنيته بعصبة من ماليا أخنى ركييا أو رجلا غاديا
 ١٨٧ [ألم تعلم أن الملامة نفعها قليل] وما لومي أخي من شماليا

فهرس الأعلام والقبائل والأماكن

(أ)

- أجأ : ٨٥ ، ١٣٩ .
أحمد بن يحيى (أبو العباس ثعلب) : ٦٧ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ٢٢٨ ، ١٣٥ .
ابن أحر : ٦٨ .
الأخنف : ٨٢ .
الأخزر الحماني : ١٢٥ .
الأخطل : ٨٤ ، ٢٣٠ .
الأخفش : ٢٢٩ .
أسامة بن الحارث الهذلي : ٩٨ .
أبو إسحاق (إبراهيم بن السري الزجاج) : ٨٠ ، ١٠٦ ، ١٧٩ .
الأصمعي (عبد الملك بن قريب) : ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٧٨ ، ١٩٤ .
ابن الأعرابي (أبو عبدالله محمد بن زياد) : ١٠٨ ، ١٣٧ ، ١٤٥ .
الأعشى : ٢٩ ، ٩٦ ، ١١٦ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ٢٠٩ .
امرؤ القيس : ٦٣ .
أمية بن أبي الصلت : ١٠٧ .
أهل الحجاز : ٥ ، ٦ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٢٥٠ .
أوس بن حجر : ٩٧ ، ١٤٤ ، ١٨٢ .

(ب)

- برق نحره : ٦٣ .
البصرة : ١٠٦ ، ١٦٣ .

(ت)

تأبط شراً : ٦٣ .

بنو تميم : ٥ ، ٣٢ ، ٣٣ .

التوزي (عبد الله بن محمد بن هارون) : ١٠٤ .

(ج)

جرير : ٤٣ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٨٧ ، ١٨٩ .

(ح)

ابن حبيب (أبو جعفر محمد) : ١٣٧ ، ١٤٥ .

الحسن (أبو سعيد البصري) : ١٤٦ .

أبو الحسن (سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط) : ٣٧ ، ٤٢ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٦ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٢٩ ، ١٤٠ ،

١٤١ ، ١٤٣ ، ١٧٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

حميد بن ثور الهلالي : ٨٠ .

(خ)

أبو الخطاب (عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر) : ٨١ ، ١٦٠ .

الخليل (بن أحمد الفراهيدي) : ٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٧٤ ، ١١٧ ، ١٤٢ ، ٢٦٤ .

أبو خيرة (نشل بن زيد الأعراي) : ١٢٤ .

(ذ)

ذو الرمة : ٦٩ ، ١٠٧ .

ذو المجاز : (في شعر) ١٢٤ .

(ر)

رؤبة (بن العجاج) : ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٨٦ .

الرياشي (أبو الفضل العباس بن الفرج) : ٧٦ .

(ز)

(س)

ابن السراج (محمد بن السري) . ٢٢٩ .

السكري (الحسن بن الحسين) . ١٣٧ .

سيبويه : ١١ ، ٣٧ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٨ ، ١٨٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(ط)

طي : ٨٥ ، ١٣٩ .

(ع)

أبو عبيدة (معمربن المثنى) : ٨١ ، ١١٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ .

عبيد بن الأبرص : ١٢٠ .

أبو عثمان (بكر بن محمد بن بقية) : ٢٦ ، ٤٢ ، ٨٨ ، ١١٠ ، ١٧٨ ، ٢٤٨ .

العجاج : ١٢٧ .

عضد الدولة : ٣ .

علي بن سليمان (أبو الحسن الأخفش الصغير) : ٤٤ ، ٧٧ ، ١٢٥ ، ١٣٨ .

أبو عمرو الشيباني : ٨٤ .

أبو عمرو (بن العلاء) : ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٩ .

عمران بن حطان : ١٣٦ ، ٢١٠ .

أبو عمر (صالح بن إسحاق) : ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ٢٤٨ .

عبد قيس : ٦٣ .

عبد مناف : ٦٣ .

عنزة : ١٣٥ .

(ف)

الفرزدق : ٦٩ ، ٨٩ ، ١٢٧ .

الفراء : ١٢٠ .

(ق)

القتال الكلابي : ١٠٤ .

القطامي : ٨٠ .

قطري : ٧٩ .

ق : ١٣٨ (شع) .

- كعب بن زهير : ١٣٧ .
الكسائي (علي بن حمزة) : ٦٨ ، ٦٩ .
الكيت : ١٦٣ .
ابن كراع : ٦٣ .
كثير : ٧٧ .

(م)

- متمم بن نورة : ١٣٧ .
محمد بن يزيد : ٤٢ ، ١٤٥ .
مرداس بن أبي بلال : ١٣٦ .
المرقش (ربيعة بن سفيان) : ٨٢ .
ابن مقبل : ٧٣ ، ٧٨ ، ١٣٠ .
منتجع : ١٢٤ .

(هـ)

- الهلدي : ٧٦ ، ٧٨ ، ١٦٥ .
هميان بن قحافة : ١٧٦ .

(ي)

- يونس (بن حبيب) : ٥٧ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٧٦ .

فهرس مراجع التحقيق

(١) المراجع العربية

- ١ - الأبرص : عبيد ، ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق حسين نصار ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .
- ٢ - ابن الأثير : علي بن محمد ، الكامل في التاريخ ، القاهرة ، ١٣٣٠ هـ .
- ٣ - الأخطل : غياث بن غوث ، ديوان الأخطل ، عناية الأب أنطون صالحان اليسوعي ، بيروت ، ١٨٩١ م .
- ٤ - الأزهرى : أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، القاهرة ، ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م .
- ٥ - الأسود بن يعفر ، ديوان الأسود بن يعفر ، صنعه نوري حمودي القيسي ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
- ٦ - أبو الأسود الدؤلي : ظالم بن عمرو ، ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، ١٩٦٤ م .
- ٧ - الأشموني : أبو الحسن علي نور الدين ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، (بلا تاريخ) .
- ٨ - الأصهباني : حمزة بن الحسن ، الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .
- ٩ - الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، الأصمعيات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ١٠ - الأعشى : ميمون بن قيس ، ديوان الأعشى ، تحقيق محمد حسين ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- ١١ - أغا بزرك الطهراني ، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، النجف ، ١٣٥٥ - ١٣٦٦ هـ .
- ١٢ - امرؤ القيس بن حجر ، ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- ١٣ - الأمير : محمد ، حاشية الشيخ محمد الأمير على مغنى اللبيب ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، (بلا تاريخ) .
- ١٤ - ابن الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم ، كتاب الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، ١٩٦٠ م .
- ١٥ - ابن الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، تحقيق عبد السلام هارون ، مصر ، ١٩٦٩ م .
- ١٦ - الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

- ١٨ - الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود ، تحقيق عطية عامر ، بيروت ، ١٩٦٦ م .
- ١٩ - الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ٢٠ - أوس بن حجر ، ديوان أوس بن حجر ، تحقيق محمد يوسف نجم ، بيروت ، ١٩٦٠ م .
- ٢١ - ابن بري : أبو محمد عبد الله بن عبد الجبار المصري ، شرح شواهد الإيضاح ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، ٣٠ نحو .
- ٢٢ - بروكلمان : كارل ، تاريخ الأدب العربي ، ترجمة عبد الحليم النجار ، القاهرة ، ١٩٥٩ - ١٩٦٢ م .
- ٢٣ - بشر بن أبي خازم الأسدي ، ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٠ م .
- ٢٤ - البطليوسي : عبد الله بن محمد ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، بيروت ، ١٩٠١ م .
- ٢٥ - البغدادي : إسماعيل باشا ، هدية العارفين ، إستانبول ، ١٩٥١ - ١٩٥٥ م .
- ٢٦ - البغدادي : عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ، القاهرة (بولاق) ، ١٢٩٩ م .
- ٢٧ - البكري : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ٢٨ - البكري : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ، سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، ١٩٣٦ م .
- ٢٩ - البكري : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، تحقيق عبد المجيد عابدين وإحسان عباس ، الخرطوم ، ١٩٥٨ م .
- ٣٠ - البكري : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ، معجم ما استعجم ، تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة ، ١٩٤٥ - ١٩٥١ م .
- ٣١ - ابن تغري بردي : أبو المحاسن جمال الدين يوسف ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، الأجزاء ١ - ١٢ ، القاهرة ، ١٩٢٩ - ١٩٥٦ م .
- ٣٢ - الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، القاهرة ، ١٩٠٨ م .
- ٣٣ - ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ، محاليس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ١٩٥٦ م .
- ٣٤ - الجاحظ : عمرو بن بحر ، البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- ٣٥ - الجاحظ : عمرو بن بحر ، الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٥٨ م .
- ٣٦ - جران العود الثميري ، ديوان جران العود الثميري ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣١ م .
- ٣٧ - جرير بن عطية الخطمي ، ديوان جرير ، تحقيق نعمان أمين طه ، القاهرة ، ١٩٦٩ - ١٩٧١ م .
- ٣٨ - ابن الجزري : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ، غاية النهاية في طبقات القراء ، تحقيق برجستراسر ، مصر ، ١٩٣٨ م .
- ٣٩ - ابن الجزري : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ، النشر في القراءات العشر ، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية ، (بلا تاريخ) .
- ٤٠ - ابن جني : أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .
- ٤١ - ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب ، الجزء الأول ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة

- ٤٤ - الجواليقي : أبو منصور موهوب بن أحمد ، شرح أدب الكاتب ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- ٤٥ - الجوهري : أبو نصر إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- ٤٦ - حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، طهران ، ١٣٨٧ هـ .
- ٤٧ - ابن حجر : شهاب الدين أحمد بن علي ، لسان الميزان ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٢٩ هـ .
- ٤٨ - الخطيئة : جرول بن أوس ، ديوان الخطيئة ، تحقيق نعمان أمين طه ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- ٤٩ - حسان بن ثابت الأنصاري ، ديوان حسان ، تصحيح عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة ، ١٩٢٩ م .
- ٥٠ - الحموي : ياقوت بن عبد الله ، معجم الأدباء ، ط . أحمد فريد رفاعي ، القاهرة ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨ م .
- ٥١ - الحموي : ياقوت بن عبد الله ، معجم البلدان ، بيروت ، ١٩٥٥ - ١٩٥٧ م .
- ٥٢ - حميد بن ثور الهلالي ، ديوان حميد ، صنعة عبد العزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ م .
- ٥٣ - أبو حيان : محمد بن يوسف ، البحر المحيط ، القاهرة ، ١٣٢٨ - ١٣٢٩ هـ .
- ٥٤ - ابن الخشاب : أبو محمد عبد الله بن أحمد ، المرتجل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢ م .
- ٥٥ - الخطيب البغدادي : أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ، القاهرة ، ١٩٣١ م .
- ٥٦ - ابن خلكان : أحمد بن علي ، وفيات الأعيان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٤٨ م .
- ٥٧ - ابن خير : أبو بكر محمد الإشيلي ، فهرست ، سرقسطة ، ١٨٩٣ م .
- ٥٨ - الدماطي : أحمد بن محمد ، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، مصر ، ١٣٥٩ هـ .
- ٥٩ - ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن ، الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- ٦٠ - ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن ، جهرة اللغة ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ .
- ٦١ - الدبلي : شهاب الدين ، الفلاكة والمفلوكون ، القاهرة ، ١٣٢٢ هـ .
- ٦٢ - ذو الرمة : غيلان بن عقبة ، ديوان ذي الرمة ، دمشق ، ١٣٨٤ هـ .
- ٦٣ - الراعي الثميري : عبيد بن حصين بن معاوية ، شعر الراعي الثميري وأخباره ، جمعه ناصر الحاني ، دمشق ، ١٩٦٤ م .
- ٦٤ - رؤبة بن العجاج ، ديوان رؤبة ، تحقيق أهلوت لينزج ، ١٩٠٣ م .
- ٦٥ - الرضي الاسترابادي : نجم الدين محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الشافية لابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، القاهرة ، ١٣٥٦ هـ .
- ٦٦ - الرضي الاسترابادي : نجم الدين محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، إستانبول ، ١٢٧٥ هـ .
- ٦٧ - الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ٦٨ - الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن ، لحن العوام ، تحقيق رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- ٦٩ - الزبيدي : محمد المرتضى ، تاج العروس ، القاهرة ، ١٣٠٦ - ١٣٠٧ هـ .
- ٧٠ - الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، الأمالي ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٣٨٢ هـ .
- ٧١ - الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ م .
- ٧٢ - الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، الجمل ، تحقيق محمد بن أبي شنب ، باريس ، ١٩٢٧ م .

- ٧٧ - أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس بن ثابت ، النوادر في اللغة ، عناية سعيد الخوري الشرتوني ، بيروت ، ١٨٩٤ م .
- ٧٨ - الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
- ٧٩ - ابن السكيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، اصلاح المنطق ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٨٠ - ابن السكيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، تهذيب الألفاظ ، بيروت ، ١٨٩٥ م .
- ٨١ - ابن السكيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، القلب والإبدال ، (ضمن مجموعة الكنز اللغوي) ، بيروت ، ١٩٠٣ م .
- ٨٢ - سيويه : أبو بشر عمرو بن عثمان ، الكتاب ، القاهرة (بولاق) ، ١٣١٦ هـ .
- ٨٣ - ابن سيده : علي بن إسماعيل ، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- ٨٤ - ابن سيده : علي بن إسماعيل ، المخصص ، القاهرة (بولاق) ، ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .
- ٨٥ - السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الأشباه والنظائر في النحو ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٥٩ - ١٣٦١ هـ .
- ٨٦ - السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م .
- ٨٧ - السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، المزهر في علوم اللغة ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، القاهرة ، (بلا تاريخ) .
- ٨٨ - السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، القاهرة ، ١٣٢٧ هـ .
- ٨٩ - سلامة بن جندل ، ديوان سلامة بن جندل ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، ١٩٦٨ م .
- ٩٠ - السفاسقي : علي النوري ، غيث النفع في القراءات السبع ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ٩١ - السجستاني : أبو حاتم سهل بن محمد ، كتاب الأضداد (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) ، بيروت ، ١٩١٢ م .
- ٩٢ - ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد ، أمالي ابن الشجري ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٤٩ هـ .
- ٩٣ - شلي : عبد الفتاح إسماعيل ، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو ، القاهرة ، ١٣٧٧ هـ .
- ٩٤ - الشياخ بن ضرار الغطفاني ، ديوان الشياخ ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- ٩٥ - الشنيطي : أحمد بن الأمين ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ .
- ٩٦ - الشنيطي : أحمد بن الأمين ، المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- ٩٧ - الصبان : محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الأثموني على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، (بلا تاريخ) .
- ٩٨ - الصقلي : أبو حفص عمر بن خلف ، تثقيف اللسان ، تحقيق عبد العزيز مطر ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- ٩٩ - طرفة بن العبد ، ديوان طرفة ، تحقيق علي الجندي ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- ١٠٠ - طفيل الغنوي ، ديوان طفيل ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، ١٩٦٨ م .

- ١٠٣ - ابن عبد ربه : أبو عمر أحمد بن محمد ، العقد الفريد ، تحقيق أحمد أمين وآخرين ، القاهرة ، ١٩٤٠ - ١٩٥٣ م .
- ١٠٤ - أبو عبيدة : معمر بن المثنى التيمي ، مجاز القرآن ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، القاهرة ، ١٩٥٤ - ١٩٦٢ م .
- ١٠٥ - العجاج : عبد الله بن رؤبة بن لبيد السعدي التيمي ، ديوان العجاج ، تحقيق عزة حسن ، بيروت ، ١٩٧١ م .
- ١٠٦ - العسكري : أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد ، المصون ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، ١٩٦٠ م .
- ١٠٧ - العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، جهرة الأمثال ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- ١٠٨ - ابن عصفور : أبو الحسن علي بن مؤمن ، الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، ١٩٦٨ م .
- ١٠٩ - ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .
- ١١٠ - العكبري : محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ .
- ١١١ - علقمة الفحل ، ديوان علقمة ، تحقيق لطفي الصقال وريّة الخطيب ، حلب ، ١٩٦٩ م .
- ١١٢ - ابن العماد الحنبلي : عبد الحي بن أحمد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- ١١٣ - عمر بن أبي ربيعة الغزومي ، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- ١١٤ - العيني : محمود بن أحمد ، فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ، القاهرة ، ١٢٩٧ هـ .
- ١١٥ - العيني : محمود بن أحمد ، المقاصد النحوية ، في هامش الخزانة ، القاهرة (بولاق) ، ١٢٩٩ هـ .
- ١١٦ - عبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوان عبيد الله بن قيس ، تحقيق محمد يوسف نجم ، بيروت ، ١٩٥٨ م .
- ١١٧ - الفارسي : أبو علي الحسن بن أحمد ، الإيضاح العضدي ، الجزء الأول ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .
- ١١٨ - الفارسي : أبو علي الحسن بن أحمد ، الحجة في علل القراءات السبع ، الجزء الأول ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- ١١٩ - الفارسي : أبو علي الحسن بن أحمد ، المسائل الشيرازية ، مخطوطة بمكتبة راغب بالآستانة ورقها ١٣٧٩ هـ .
- ١٢٠ - ابن فارس : أحمد بن الحسين ، الصاحبي ، تحقيق مصطفى الشويحي ، بيروت ، ١٩٦٣ م .
- ١٢١ - ابن فارس : أحمد بن الحسين ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ .
- ١٢٢ - الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- ١٢٣ - الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد ، المنقوص والممدود ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ١٢٤ - الفرزدق : همام بن غالب ، ديوان الفرزدق ، نشر عبد الله إسماعيل الصاوي ، القاهرة ، ١٩٣٦ م .
- ١٢٥ - فؤاد السيد ، فهرس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ١٢٦ - فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ م ، الجزء الثاني ، دار الكتب ، القاهرة ،

- ١٣٠ - ابن قتيبة : أبو محمد عبدالله بن مسلم ، أدب الكاتب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- ١٣١ - ابن قتيبة : أبو محمد عبدالله بن مسلم ، الشعر والشعراء ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٦٦ - ١٩٦٧ م .
- ١٣٢ - ابن قتيبة : أبو محمد عبدالله بن مسلم ، المعاني الكبير ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م .
- ١٣٣ - القطامي : عمير بن شيم ، ديوان القطامي ، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، بيروت ، ١٩٦٠ م .
- ١٣٤ - القفطي : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (الوزير) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م .
- ١٣٥ - قدامة بن جعفر ، نقد الشعر ، تحقيق كمال مصطفى ، مصر ، ١٩٦٣ م .
- ١٣٦ - القيسي : أبو محمد مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق محي الدين رمضان ، دمشق ، ١٩٧٤ م .
- ١٣٧ - القيسي : أبو بكر محمد بن عبدالله بن ميمون القرطبي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، مخطوط ، الأسكوريال رقم ٤٥ .
- ١٣٨ - الكيت بن زيد الأسدي ، شعر الكميت ، جمع داود سلوم ، بغداد ، ١٩٦٩ م .
- ١٣٩ - كثير بن عبد الرحمن الخزاعي المعروف بكثير عزة ، ديوان كثير ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧١ م .
- ١٤٠ - ابن كثير : إسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية في التاريخ ، القاهرة ، ١٩٣٢ م .
- ١٤١ - لبيد بن ربيعة العامري ، ديوان لبيد ، تحقيق إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢ م .
- ١٤٢ - المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ .
- ١٤٣ - المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد ، الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق زكي مبارك وأحمد محمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٣٦ - ١٩٣٧ م .
- ١٤٤ - المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد . المذكر والمؤثث ، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- ١٤٥ - المثقب العبدى : عائذ بن محسن ، ديوان المثقب ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
- ١٤٦ - المرتضى : علي بن الحسين ، أمالي المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ١٤٧ - مسكين الدارمي : ربيعة بن عامر ، ديوان مسكين الدارمي ، جمعه وحققه خليل إبراهيم العطية وعبدالله الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
- ١٤٨ - المرزوقي : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن ، الأزمنة والأمكنة ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٣٢ هـ .
- ١٤٩ - ابن مقبل : تميم بن أبي ، ديوان ابن مقبل ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٢ م .
- ١٥٠ - الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد ، مجمع الأمثال ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- ١٥١ - ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ، لسان العرب ، القاهرة (بولاق) ، ١٨٨١ - ١٨٩١ م .
- ١٥٢ - مجلة لغة العرب ، السنة السادسة ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٢٨ م .
- ١٥٣ - النابغة الجعدي : قيس بن عبدالله ، شعر النابغة الجعدي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٦٤ م .
- ١٥٤ - النابغة الذبياني : زياد بن معاوية ، ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق شكري فيصل ، بيروت ، ١٩٦٨ م .

- ١٥٨ - ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ، مغني اللبيب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دمشق ، ١٩٦٤ م .
- ١٥٩ - ابن ولاد : أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد ، كتاب المقصور والممدود ، القاهرة ، ١٩٠٨ م .
- ١٦٠ - يعيش بن علي بن يعيش ، شرح المفصل ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ، (بلا تاريخ) .

(ب) المراجع الأجنبية :

- Ahlwardt W.** handschriften Verzeichnisse der Königlischen Bibliothek Zu Berlin, Achtzehntes Verzeichnis der arabischen Handschriften Bd. VI, Buch 15, Berlin, 1894.
- Brockelmann K.** Geschichte der arabischen Literatur Supplement band, Leiden, 1937.
- Encyclopedia of Islam, Ist Edition.
- Encyclopedia of Islam, 2nd Edition.
- Flügel Die grammatischen Schulen, Leipzig, 1862.
- Pretzel Otto** Die Wissenschaft der Koranlesung (,lim al-Qirāla), ihr Literarischen Quellen Und ihr Aussprache grundlagen, in Islamica, Zeitschrift Für die Erforschung der sprachen der Geschichte und der Kulturen der Islamischen Völker Bd. VI, Leipzig, 1934.
- Rescher O.** Mitteilungen Zur Stambuler Bibliotheken in Melanges de la Faculte Orientale, Vol. V, Fasc. 11, Beyrouth, 1912.
- Roediger H.J.** De nominibus Verborum Arabicis, Halis, 1870.
- id'** Über eine arabische Handschrift der Königlischen Bibliothek in Berlin, ZDMG, XXIII Bd. Leipzig Brockhaus, 1869.

Copyright © 1980 University of Riyadh.

All Rights Reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means; electronic, electrostatic, magnetic tape, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without permission in writing from the copyright holders.

First edition 1981.

AL-TAKMILA

Being Part Two

OF

AL-ĪDĀH AL-^ʿADUDĪ

By

Abū^ʿAlī Al-Hasan Ibn Ahmad Al-Fārisī
(288 – 377 A.H. 901 – 987 A.D.)

Edited By

Hasan Shazly Farhoud, Ph.D.,

Professor of Arabic, University of Riyadh

التكملة

وهي الجزء الثاني من

الإيضاح العضدي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي

٢٨٨ - ٣٧٧ هـ

تحقيق

الدكتور حسن شاذلي فرهود

الأستاذ بكلية الآداب
جامعة الرياض

© ١٩٨٠م جامعة الرياض

جميع حقوق الطبع محفوظة . غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب ، أو تخزينه في أي نظام لحزن المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة ، سواء كانت الكترونية أو شرائط ممغنطة ، أو ميكانيكية ، أو استنساخاً ، أو تسجيلاً ، أو غيرها ، إلا بإذن كتابي من صاحب حق الطبع .

الطبعة الأولى ١٤٠١هـ (١٩٨١م)

المحتويات

الصفحة

| | |
|--------|--|
| 1 - 36 | مقدمة المحقق |
| ٣ | مقدمة المؤلف |
| ٣ | النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب |
| ٥ | باب حكم الساكنين إذا التقيا |
| ٧ | باب الساكنين إذا التقيا في كلمة ولم يكن الحرفان الساكنان مثلين |
| ١٠ | باب التقاء الساكنين من كلمتين |
| ١٢ | باب التقاء الساكنين من كلمتين في الدرج والأول منها حرف لين |
| ١٤ | باب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها |
| ١٦ | باب همزة الوصل |
| ١٨ | باب لحاق همزة الوصل في الأسماء التي ليست بمصادر |
| ١٩ | باب أحكام الحروف التي يوقف عليها |
| ٢١ | باب الوقف على الاسم المعتل |
| ٢٤ | باب ما كان آخره همزة من الأسماء في الوقف |
| ٢٦ | باب الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء |
| ٢٨ | باب الوقف على الأسماء المكنية |
| ٣٢ | باب الزيادة التي تلحق مَنْ في الوقف إذا كنت مستفهماً عن نكرة |
| ٣٤ | باب تخفيف الهمز |
| ٣٧ | باب تخفيف الهمزة المتحركة إذا ما كان قبلها متحركاً |
| ٣٨ | باب الهمزتين إذا التقتا |
| ٣٩ | باب التثنية والجمع الذي على حدها |
| ٤١ | باب تثنية ما كان آخره همزة من الأسماء |
| ٤٤ | باب الجمع الذي على حد التثنية |

| | |
|-----|---|
| ٥٣ | باب ما اطرذ التغيير فيه من الاسماء في النسب |
| ٥٥ | باب الإضافة إلى ما كان آخره ياء قبلها كسرة |
| ٥٦ | باب مما يطرذ فيه الحذف في النسب |
| ٥٧ | باب النسب إلى ما كان لامه ياء أو واواً ما قبلها ساكن |
| ٥٩ | باب النسب إلى ما كان من الاسماء آخره همزة |
| ٦٠ | باب الإضافة إلى ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة |
| ٦٢ | باب النسب إلى ما يحذف من آخره |
| ٦٣ | باب النسب إلى المضاف |
| ٦٤ | باب النسب إلى الجمع |
| ٦٦ | باب العدد |
| ٧٠ | باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد |
| ٧٢ | باب من العدد |
| ٧٥ | باب المقصور والممدود |
| ٨٦ | باب المذكر والمؤنث |
| ٩١ | باب أسماء المؤنث |
| ٩٤ | باب لحاق علامة التانيث الاسماء |
| ٩٨ | هذا باب فعلى التي لا تكون مؤنث أفعل وما أشبهها مما يختص ببناء التانيث ولا تكون ألفها إلا له |
| ١٠٠ | باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفاً من الأبنية المشتركة للتانيث وغيره |
| ١٠٣ | باب ما جاء على فعلى |
| ١٠٥ | باب ألف التانيث التي تلحق قبلها ألف فتقلب الآخرة منها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة |
| ١١٢ | باب ما كان آخره همزة واقعة بعد ألف زائدة وكان مذكراً |
| ١١٤ | باب ما أنت من الاسماء بالتاء التي يبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات |
| ١١٩ | باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التانيث الحقيقي الذي لأشياء ذكر |
| ١٢٢ | باب دخول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه |
| ١٢٧ | باب ما دخله هاء التانيث وهو اسم مفرد لا هو واحد من جنس |
| ١٢٩ | باب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث |
| ١٣٠ | باب ما جاء من الجمع على مثال مفاعل فدخلته تاء التانيث |
| ١٣٢ | باب ما أنت من الاسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به |
| ١٤٣ | باب الاسماء التي تذكر وتؤنث |
| ١٤٧ | باب جمع التكسير |
| ١٤٨ | باب جمع الاسماء الثلاثية التي لا زيادة فيها |
| ١٥٢ | باب فَعِيل |
| ١٥٥ | باب جمع ما لحقته تاء التانيث من الأبنية التي على ثلاثة أحرف |
| ١٥٨ | باب الاسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تخص أحادها منها بلحاق الهاء بها |
| ١٦١ | هذا باب ما جاء من الاسماء المحذوف منها |

| | |
|-----|--|
| ١٧٠ | باب تكسير ما كان من الأسماء على مثال فاعل |
| ١٧١ | باب جمع ما كان في آخره ألف التأنيث أو الهزمة المنقلبة عنها |
| ١٧٣ | باب تكسير بنات الأربعة |
| ١٧٤ | باب ما بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل |
| ١٧٥ | باب جمع الجمع |
| ١٧٦ | هذا باب ما جعل الاثنان فيه على لفظ الجمع |
| ١٧٨ | هذا باب ما يقع من أبنية الأسماء المفردة على الجميع |
| ١٨٠ | باب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مفاعل |
| ١٨١ | هذا باب تكسير الصفة للجميع . باب ما كان منه على ثلاثة أحرف |
| ١٨٤ | باب تكسير ما كان من الصفات على أربعة أحرف مما ليس بملحق ولا على وزنه |
| ١٨٩ | باب ما جمع على معناه دون لفظه |
| ١٩٠ | باب ما جاء على أربعة أحرف ملحقاً أو على وزن الملحق |
| ١٩٢ | باب جمع ما كان من الصفات على أكثر من أربعة أحرف |
| ١٩٦ | باب التصغير |
| ١٩٧ | باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف |
| ١٩٩ | باب تحقير ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة |
| ٢٠٠ | باب تحقير ما لحقته علامة التأنيث |
| ٢٠٢ | باب تحقير ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين |
| ٢٠٣ | باب ما يجتمع فيه زيادتان من بنات الثلاثة فتحذف إحداهما بعينها دون الأخرى |
| ٢٠٥ | باب الزيادتين اللتين إذا اجتمعتا في بنات الثلاثة حذفت أيهما شئت |
| ٢٠٦ | باب تحقير بنات الأربعة |
| ٢٠٧ | باب تحقير الجمع |
| ٢٠٩ | باب تحقير الترخيم |
| ٢١٠ | باب تحقير الأسماء المبهمة |
| | باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها وأسماء الأمكنة والأزمنة |
| ٢١١ | الماخوذة من ألفاظها |
| ٢١٢ | باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرهما |
| ٢١٥ | باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرهما |
| ٢١٧ | باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة من غير أن تكون بها على وزن بنات الأربعة |
| ٢٢٠ | باب الفعل الرباعي |
| ٢٢١ | باب ما اشتق من بنات الثلاثة للمصادر والزمان والمكان |
| ٢٢٣ | باب الإمالة |
| ٢٢٥ | باب ما يمنع الألف من الإمالة من الحروف المستعلية |
| ٢٢٧ | باب أحكام الراء في الإمالة |
| ٢٢٩ | باب ذكر عدة حروف الأسماء والأفعال |
| ٢٣١ | باب ما حذفت من الأفعال |

| | |
|-----|---|
| ٢٣٦ | باب زيادة الواو |
| ٢٣٧ | باب زيادة الميم |
| ٢٣٩ | باب زيادة النون |
| ٢٤١ | باب زيادة التاء |
| ٢٤٢ | باب زيادة الهاء |
| ٢٤٣ | باب إبدال الحروف بعضها من بعض |
| ٢٤٥ | باب أحكام حروف العلة إذا كان حرف منها في اسم أو فعل وأقسامها |
| ٢٤٦ | باب ما كان معتل الفاء |
| ٢٤٨ | باب ما بني من هذا الباب على مثال افتعلت |
| ٢٥٠ | باب ما كانت فائمه همزة |
| ٢٥١ | باب ما كان حرف العلة فيه ثانياً عيناً |
| ٢٥٤ | باب ما دخلت عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف |
| ٢٥٥ | باب أسماء الفاعل والمفعول من هذه الأفعال |
| ٢٥٨ | باب ما تم فيه الأسماء لسكون ما قبل حرف العلة أو بعده أو لأن السكون اكتنفه |
| ٢٥٩ | باب ما يعمل ويصحح من الأسماء التي على ثلاثة أحرف |
| ٢٦٠ | باب ما تقلب فيه الواو ياء |
| ٢٦٢ | باب التفسير في هذه الأسماء المعتلة العين للجمع |
| ٢٦٤ | باب ما كان اللام منه همزة والعين واو أو ياء |
| ٢٦٦ | باب ما كانت اللام فيه واو أو ياء |
| ٢٦٩ | باب ما تقلب فيه الياء إذا كانت لاماً واو |
| ٢٧٠ | باب ما يلزم فيه بدل الياء من الواو التي هي لام |
| ٢٧١ | باب التضعيف في بنات الياء والواو |
| ٢٧٣ | باب الإدغام |
| ٢٧٦ | باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربتها |
| ٢٧٨ | باب أحوال النون في الإدغام وغيره |
| ٢٧٩ | باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا |
| ٢٨٣ | فهرس الآيات القرآنية |
| ٢٨٩ | فهرس الأمثال |
| ٢٩١ | فهرس الشعر |
| ٣٠١ | فهرس الأعلام والقبائل والأماكن |
| ٣٠٥ | فهرس مراجع التحقيق |